

شَرْحُ الْمَهْدِ الْبَيْتِ

المُسَمَّى

غَايَةُ الْبَيَانِ نَادِرَةُ السَّمَاءِ فِي أَحْرَارِ الْأَوَانِ

تَصْنِيفُ

الإمام الفاضل الفقيه الأصولي النظار أبي حنيفة

قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني الفارابي الحنفي

(ت ٧٥٨ هـ)

تَحْقِيقُ

مركز الدراسات والبحوث

بمؤسسة علم لأحياء التراث والخدمات الرقمية

إشراف

عبد العاطي محيي أحمد الشرفاوي

المجلد الحادي عشر

كتاب الحوالة - باب عزل الوكيل

دار الضيافة

للتبشير والتوزيع

الكوت

علم لأحياء التراث

والخدمات الرقمية

لندن - مصر



عناية البيان

قال بعضهم: تُرْجَبُ الْبِرَاءَةُ عَنِ الْمُطَالَبَةِ دُونَ الدِّينِ.

وقال بعضهم: عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ جَمِيعًا.

ولانما اختلفوا؛ لأن محمداً ذكر مسائل تَدُلُّ عَلَى الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا.

أَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تُوجِبُ الْبِرَاءَةَ عَنِ الْمُطَالَبَةِ دُونَ الدِّينِ؛ يَقُولُ: بَانَ الْمُخْتَالُ لَهُ مَتَى أَبْرَأَ [٢١٣/٢] الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ عَنِ الدِّينِ، فَالْمُخْتَالُ عَلَيْهِ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُجِبِلِّ بِشَيْءٍ وَإِنْ كَانَتْ الْحَوَالَةُ بِأَمْرِ الْمُجِبِلِّ.

ولو وهبَ الدِّينَ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ رَجَعَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُجِبِلِّ عَلَيْهِ دَيْنٌ، كَالْجَوَابِ فِي الْكَفِيلِ، وَكَذَا لَوْ أَبْرَأَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ لَا يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ، وَلَوْ وَهَبَ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ كَالْجَوَابِ فِي الْكَفِيلِ، وَلَوْ كَانَ الْمَتَحَوِّلُ إِلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ الْمُطَالَبَةُ وَالدِّينُ جَمِيعًا، كَانَ الْإِبْرَاءُ وَالْهَيْبَةُ فِي حَقِّهِ سَوَاءً [٢١٦/٥]، فَيَرْتَدُّ بِرَدِّهِ كَمَا فِي حَقِّ الْأَصْلِ.

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْهَيْبَةَ وَالْإِبْرَاءَ حَيْثُ تَكُونُ تَمْلِيكًا مِنْ وَجْهِ لَا إِسْقَامًا مُحَضًّا، وَالْدَّلِيلُ عَلَيْهِ: لَوْ قَضِيَ^(١) الطَّالِبُ [١٣١/١٠] الدِّينَ بِنَفْسِهِ أُجِيزَ عَلَى الْقَبُولِ، وَلَمْ يُخْعَلْ مُتَبَرِّعًا، وَلَوْ بَرِئَ عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ كَانَ مُتَبَرِّعًا.

ومنها: أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ الْمُخْتَالُ لَهُ الْمُجِبِلَّ بِقَبْضِ مَا عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ؛ لَا يَصِحُّ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الدِّينُ عَلَيْهِ؛ صَحَّ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: تُوجِبُ الْبِرَاءَةُ عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ جَمِيعًا؛ يَقُولُ: إِنَّا أَحْنَفُ أَنَّ الْمُخْتَالُ لَهُ لَوْ أَبْرَأَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ عَنِ دَيْنِ الْحَوَالَةِ، أَوْ وَهَبَ مِنْهُ؛ صَحَّ، وَلَوْ أَبْرَأَ الْمُجِبِلَّ أَوْ وَهَبَ مِنْهُ؛ لَمْ يَصَحَّ، وَلَوْ بَقِيَ الدِّينُ عَلَى الْمُجِبِلِّ صَحَّ.

(١) أَي: الْمُجِبِلُّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٢١٦.

وهي جائزة بالديون قال رحمه الله: «من أُجِيلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّعِ»، ولأنَّ التَّوَمَّ
مَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فَتَصِحُّ كَالْكَفَالَةِ، وَإِنَّمَا اخْتُصَّتْ بِالذُّيُونِ، لِأَنَّهَا تُشِيرُ عَنِ
النَّقْلِ وَالتَّحْوِيلِ، وَالتَّحْوِيلُ فِي الدَّيْنِ لَا فِي الْعَيْنِ.

❦ فيه أسرار ❦

فالحاصل: أن الحوالة إبراء لفظاً، لكونها نقلاً مطلقاً، تأجيل معنًى، لأنه إذا
تَوَمَّ ما في ذِمَّةِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ عاد الدَّيْنُ إِلَى ذِمَّةِ الْمُجِيلِ، وهذا هو معنى التأجيل،
فوجب أن يترأَّعَ الْمُطَالِبُ دُونَ الدَّيْنِ، وَالْعَمَلُ بِحَقِيقَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مُتَعَدِّرٌ فِي
كُلِّ حُكْمٍ، لِتَنَاقُضِ بَيْنَهُمَا، فَاعْتَبِرَ مُحَمَّدٌ رحمه الله الْحَقِيقَةَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، فَجَعَلَهَا
إِبْرَاءً، وَاعْتَبَرَ الْمَعْنَى فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَجَعَلَهَا تَأْجِيلًا، لِيَكُونَ عَمَلًا بِهِمَا يَقْدِرُ
الْإِمْكَانُ. كَذَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُعِينِ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ».

قوله: (وهي جائزة بالديون)، [أي] ^(١) قال القُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: «الْحَوَالَةُ
جَائِزَةٌ بِالذُّيُونِ» ^(٢)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ مَا حُوِّدَتْ مِنَ التَّحْوِيلِ، وَتَحْوِيلُ الدَّيْنِ مِنْ
ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ مُمَكِّنٌ، فَأَمَّا الْأَعْيَانُ ^(٣) [١٠/١٣٦ د]: فَالْحَقُّ الْمَتَعَلِّقُ بِهَا التَّسْلِيمُ، وَذَلِكَ
لَا يُمَكِّنُ تَحْوِيلَهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَلِهَذَا لَمْ تَصِحَّ الْحَوَالَةُ فِيهَا، وَصَحَّتْ [فِي الدُّيُونِ] ^(٤).
هَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ بْنِ عَبْدِادِي فِي «شَرْحِهِ».

ونحقيقه: أن الدَّيْنَ يَثْبُتُ بِالْوَصْفِ، كَمَا إِذَا قَالَ: لَقَلَانٍ عَلَى الْفِ، فَعَارَ أَنْ
يَقْبَلَ النَّقْلَ بِالْوَصْفِ أَيْضًا.

وَلَا يُقَالُ: الدَّيْنُ وَصِفٌ ثَابِتٌ فِي الذِّمَّةِ، وَهُوَ عَرَضٌ، فَكَيْفَ يَقْبَلُ النَّقْلُ؟!
لِأَنَّا نَقُولُ: الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ لَهَا حُكْمُ الْجَوَاهِرِ، لِأَنَّ الشَّرْعَ يَحْكُمُ بِبَقَائِهَا

(١) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ع».

(٢) ينظر: «مختصر القُدُورِي» [ص/ ١٢٠].

(٣) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ع». وأشار إليها في حاشية: «ن» و«ض».

قَالَ: وَتَصِحُّ بِرِضَا الْمُجِبِلِ، وَالْمُخْتَالِ، وَالْمُخْتَالِ عَلَيْهِ، أَمَّا الْمُخْتَالُ

فَإِنَّهُ الْبَيِّنُ

بَعْدَ الْمُبَاشَرَةِ، وَلَأنَّ الْعَيْنَ لَا تَقْبَلُ فِي الذَّمِّ، فَلَا يَتَأَثَّرُ نَقْلُهَا مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ، فَلَمْ تَصِحَّ الْحَوَالَةُ فِي الْعَيْنِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ الْحَوَالَةِ: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَحْبَلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»^(١).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» وَقَالَ [١٧٢/٩٧] حَدَّثَنَا الْقُتَيْبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ^(٢) عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ النَّسْرِ ظُلْمٌ، وَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»^(٣).

قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» - بَعْدَ أَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ [حَدِيثٌ]»^(٤) حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَبَعْدَ أَنْ إِذَا أَحْبَلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ. إِلَى هُنَا لَفْظُهُ، وَلَأنَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِيقَافِ مَا التَزَمَ فَجَازَ كَالْكَفَالَةِ، وَهَذَا لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْكِفَالَةِ وَالْحَوَالَةِ التَّزَامٌ بِمَا عَلَى الْأَحْبِلِ قَوْلُهُ: (قَالَ: وَتَصِحُّ بِرِضَا الْمُجِبِلِ، وَالْمُخْتَالِ، وَالْمُخْتَالِ عَلَيْهِ)، أَيِ: قُلِّ

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو يَمْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» [١٧٢/٩٧]، وَالطِّرَافِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» [٢٦٢/٨]، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْبُخَارِيِّ» [١٢/١] مَخْطُوطٌ بِنُكْثَةِ عَبْدِ الْقَادِرِ الشَّيْبَانِيِّ بِأَمِيرِ خِوَارِجَةِ الْإِسْكَدَارِيِّ - تَرْكِيًّا (رَقْمُ الْمَخْطُوطِ: ٩٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَأَصْلُ الْحَدِيثِ فِي الصَّحِيحَيْنِ كَمَا يَأْتِي فِي الَّذِي بَعْدَهُ.

(٢) رَقْعٌ بِالْأَصْلِ: «أَبِي الزُّنَادِ». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «م»، وَتَحْ، وَهَمْزٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَوَالَاتِ / بَابِ فِي الْحَوَالَةِ وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ [رَقْمُ: ٢١٦٦] وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ / بَابِ تَحْرِيمِ مَطْلِ الْغَنِيِّ وَصَحَّةِ الْحَوَالَةِ وَاسْتِحْبَابِ قَوْلِهَا إِذَا أَحْبَلَ عَلَى مَلِيٍّ [رَقْمُ: ١٥٦٤]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ / بَابِ فِي الْمَطْلِ [رَقْمُ: ٣٣٤٥]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ / بَابِ مَا جَاءَ فِي مَطْلِ الْغَنِيِّ أَنَّهُ ظُلْمٌ [رَقْمُ: ١٣٠٩]، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي كِتَابِ الْبَيِّنِ الْحَوَالَةِ [رَقْمُ: ١٦٩١]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بِهِ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَخْطُوطَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ: «ن»، وَ«م»، وَ«تَحْ»، وَ«هَمْزٌ».

فَلَأَنَّ الدَّيْنَ حَقُّهُ وَهُوَ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِهَا وَالذَّمُّ مُتَّفَاوِتَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ رَضَاءٍ، وَأَمَّا

عَلَيْهِ السَّلَامُ

الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)، وَتَصَحَّ الْحَوَالَةُ بِرَضَا هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

أَمَّا رَضَا الْمُخْتَالِ لَهُ: فَلَأَنَّ الدَّيْنَ حَقُّهُ، وَبِالْحَوَالَةِ [١١٨/٢] يَسْتَقِلُّ الدَّيْنُ أَوْ الْمُطَالَبَةُ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى عَلَى اخْتِلَافِ الْمَشَائِخِ^(٢)، وَالذَّمُّ مُتَّفَاوِتَةٌ فِي الْمُطَالَبَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ رَضَا مَنْ لَهُ الْحَقُّ - وَهُوَ الْمُخْتَالُ لَهُ - فَلَمْ تَصَحَّ الْحَوَالَةُ إِلَّا بِرَضَاءٍ.

وَلِهَذَا الْمَعْنَى اعْتَبَرَ رَضَا الْمُجْبِلِ أَيْضًا، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي «الزِّيَادَاتِ» رَضَا الْمُجْبِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَ عَلَيْهِ، بَلْ لَهُ نَفْعٌ؛ لِأَنَّ الْمُخْتَالَ عَلَيْهِ إِذَا [١٣٩/١٠] أَدَّى الدَّيْنَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُجْبِلِ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْحَوَالَةُ بِأَمْرِ [١٤٣/١٠] الْمُجْبِلِ، فَكَانَ نَفْعًا مُحَضًّا.

وَأَمَّا رَضَا الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ: فَهُوَ شَرْطٌ عِنْدَنَا^(٣).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ كَانَ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ذَيْنِ، فَرَضَاءُ لَيْسَ بِشَرْطٍ^(٤)، وَاخْتَارَهُ الْجُرْجَانِيُّ^(٥) مِنْ أَصْحَابِنَا. كَذَا فِي «مَخْتَصَرِ الْأَسْرَارِ».

(١) بَطْنُ «مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ص/ ١٢٠].

(٢) قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: أَنَّ الشَّرْطَ قَبُولُ الْمُخْتَالِ فِي الْمَعْلَسِ وَرَضَا الْمَجَالِ عَلَيْهِ وَلَوْ غَائِبًا، وَهُوَ مَا لَحِظَهُ فِي النِّهَرِ كَمَا مَرَّ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ خِلَافَهُ أَبِي يَوْسُفَ فِي الْمُخْتَالِ فَقَطْ، فَعَلَيْهِ لَا تَشْتَرِطُ حَضْرَتُهُ بَلْ يَكْفِي رَضَا كَالْمَجَالِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي الْمَجَالِ عَلَيْهِ فِي أَنَّ حَضْرَتَهُ غَيْرُ شَرْطٍ، وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّوْفِيقُ بِحَمَلِ مَا فِي «الدَّرَرِ» وَغَيْرِهَا عَلَى قَوْلِ أَبِي يَوْسُفَ الَّذِي هُوَ خِلَافُهُ الصَّحِيحُ، بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى قَوْلِهِمَا الْمَصْحُوحُ فَاتَّهَمَ. يَنْظُرُ: «دُرَرُ الْحُكَامِ» [٣٠٨/٢]، «رَدُّ الْمُخْتَارَةِ» [٣٤٢/٥].

(٣) بَطْنُ: «بِدَائِعِ الصَّنَاعَةِ» [١٦/٦]، «الْإِخْتِيَارَةِ» [٤/٣]، «تَلْيِيسِ الْحَقَائِقِ» [١٧١/٤]، «الدَّرَرِ الْمُخْتَارَةِ» [٣٤١/٥].

(٤) بَطْنُ: «النَّهْضَةِ الْكَبِيرَةِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرُودِيِّ [٤١٨/٦] - وَهُوَ الْمَهْدَبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ - لِلشُّرَاذِيِّ [١٤٤/٦] - وَهُوَ التَّهْلِيلُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لِلْبَغَوِيِّ [١٦٢/٤].

(٥) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ بَحِيرٍ بْنُ مُهْدِيٍّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ تَلَقَّى أَحَدَ الْأَعْلَامِ. وَتَلَقَّاهُ تَرْجَمَةً.

المُخْتَالِ عَلَيْهِ فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ الدَّيْنُ وَلَا لُزُومَ يَدُونِ التَّزَامِهِ، وَأَمَّا الْمُجِبِلُ فَالْحَوَالَةُ تَصِحُّ بِدُونِ رِضَاءِ ذَكَرَهُ فِي الزِّيَادَاتِ؛ لِأَنَّ التَّزَامَ الدَّيْنِ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ تَصَرُّفٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَهُوَ لَا يَنْتَضِرُّ بِهِ بَلْ فِيهِ نَفْعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِأَمْرِهِ.

عبد الله

وذلك لأن بالحوالة ينتقل الدين أو المطالبة بالدين إلى ذمة المُخْتَالِ عَلَيْهِ، فَلَمْ تَجْزِ الحَوَالَةُ بِدُونِ رِضَاءِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلِأَنَّهُ نَوْعٌ ضَامِنٌ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِرِضَا الضَّامِنِ؛ كَمَا فِي الكِفَالَةِ.

وَلَا يُقَالُ: صَاحِبُ الْحَقِّ يَسْتَوْفِي حَقَّهُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، كَمَا يَسْتَوْفِي بِوَكِيلِهِ، فَكَذَا هُنَا لَمْ يَكُنْ يَسْتَوْفِيهِ بِالْمُخْتَالِ لَهُ.

لِأَنَّا نَقُولُ: مُوجِبُ الْمُطَالَبَةِ الَّتِي اقْتَضَاهَا الْمُدَايِنَةُ لَا يَتَغَيَّرُ فِي الْأَصْلِ، لِأَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ إِنْ شَاءَ سَلَّمَ إِلَى الْوَكِيلِ، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ إِلَى الْمُوَكَّلِ، وَفِي الْقَرَعِ يَتَغَيَّرُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ يَنْتَقِلُ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ، وَيَنْتَقِلُ الْمِلْكُ فِي الدَّيْنِ إِلَى الْمُخْتَالِ لَهُ، وَتَكُونُ الْمُطَالَبَةُ لَهُ خَاصَّةً، وَقَدْ [١/٥٢٩٧/٥] يَكُونُ الْمُخْتَالُ لَهُ أَصْعَبُ^(١) مِنَ الْمُجِبِلِ فِي الْمُطَالَبَةِ، فَيَسْتَضِرُّ بِهِ الْمَذْبُوبُ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَجْزِ الحَوَالَةُ بِإِلَّا رِضَا الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمُجِبِلُ فَالْحَوَالَةُ تَصِحُّ بِدُونِ رِضَاءِ)، ذَكَرَهُ فِي «الزِّيَادَاتِ».

وَفَائِدَةُ شَرْطِ رِضَاءِ: تَظْهَرُ فِي الرَّجُوعِ عَلَى الْمُجِبِلِ إِذَا كَانَتِ الحَوَالَةُ بِأَمْرِ الْمُجِبِلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَإِذَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ؛ لَا يَرْجِعُ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ بِمَا أَدَّى، بَلْ يَتَقَاضَى.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يَنْتَضِرُّ بِهِ)، أَيُّ: الْمُجِبِلُ لَا يَنْتَضِرُّ بِتَصَرُّفِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ.

(١) فِي دَعَا: أَصْعَبُ.

قَالَ: وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالَةُ، بَرِيَ الْمُجِبُّ مِنَ الدَّيْنِ بِالْقَبُولِ.

حاشية البيان

قوله: (قَالَ: وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالَةُ، بَرِيَ الْمُجِبُّ مِنَ الدَّيْنِ بِالْقَبُولِ)، أي: قال القُدوري في «مختصره»^(١).

اعلم: أن الحَوَالَةَ إِذَا تَمَّتْ بِقَبُولِ الْمُحْتَالِ لَهُ وَالْمُحْتَالِ عَلَيْهِ، بَرِيَ الْمُجِبُّ، وَلَا يَرْجِعُ الطَّالِبُ بِالذَّيْنِ عَلَيْهِ أَبَدًا إِلَّا بِالتَّوَيُّ^(٢).

وقال زُفَرٌ وَالْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ^(٣): لَا تُوجِبُ الْحَوَالَةُ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ^(٤). ذكر قول القاسم هكذا: فخر الإسلام في «شرح الزبادات».

وجملة القول هنا: ما قال في «شرح الطحاوي»: «إِنْ الْحَوَالَةُ مُبَرَّنَةٌ، وَالْكَفَالَةُ غَيْرُ مُبَرَّنَةٍ، وَالطَّالِبُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ طَلَبَ حَقَّهُ مِنَ الْأَصِيلِ، وَإِنْ شَاءَ مِنَ الْكَفِيلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْكَفَالَةُ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ، فَتَكُونُ حَوَالَةً.

وعند زُفَرٍ: الْحَوَالَةُ وَالْكَفَالَةُ سَوَاءٌ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا غَيْرُ مُبَرَّنَةٍ لِلأَصِيلِ، لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا: تَحْمِلُ الضَّمَانَ عَنِ الْغَيْرِ، فَإِنَّمَا يَصَحُّ التَّحْمُّلُ إِذَا كَانَ الْأَصِيلُ ضَمِينًا.

وقال مالك: الْكَفَالَةُ وَالْحَوَالَةُ سَوَاءٌ، وَكِلَاهُمَا مُبَرَّنَةٌ لِلأَصِيلِ^(٥)، وَلِلطَّالِبِ

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/ ١٢٠].

(٢) التَّوَيُّ - مقصور -: هلاك المال، كذا جاء في حاشية: «ن».

(٣) القاسم بن معن: هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أبو عبد الله الهذلي الكوفي، ولي القضاء بالكوفة بعد شريك بن عبد الله، وهو أحد من قال له أبو حنيفة في نفر: «أَنْتُمْ مَسَارِقُي، وَجَلَاءُ حَزَنِي». وكان رجلاً قاضيًا بالكوفة لا يأخذ أجرًا. (توفي سنة: ١٧٥هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٧٠٨/٤]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٤١٢/١].

(٤) ينظر: «تحفة الفقهاء» [٢٤٧/٣]، «الاختبار» [٤/٣]، «بين الحقائق» [١٧١/٤]، «الجواهر النيرة» [٣١٧/١].

(٥) ينظر: «الناج والإكليل لمختصر خليل» للمواق [٢٨/٧]، و«شرح مختصر خليل» للخرشي [١٩/٦].

وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يَتَرَأَى إِبْتِغَاءَ بِالْكَفَالَةِ، إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقْدٌ تَوَثُّقٌ، وَلَنَا:
أَنَّ الْحَوَالََةَ لِلتَّقْلِيلِ لُغَةً، وَمِنْهُ حَوَالَةُ الْغَرَسِ وَالذِّينُ مَتَى انْتَقَلَ عَنْ الذِّمَّةِ لَا يَبْقَى
فِيهَا. أَمَّا الْكَفَالَةُ فَلِلزَّمِ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى وَفَاقِ الْمَعَانِي اللَّغَوِيَّةِ وَالتَّوَثُّقِ
بِاخْتِيَارِ الْأَمَلِ وَالْأَحْسَنِ فِي الْقَضَاءِ.....

عَلَيْهِ السَّلَامُ

أَنْ يَأْخُذَ حَقُّهُ مِنَ الضَّمَنِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يُجْعَلِ الْأَصِيلُ بَرِيئًا
صَارَ حَقَّيْنِ.

إِلَّا أَنَّ عُلَمَاءَنَا [١/١٠٠/١٢٣٢] فَرَّقُوا بَيْنَ الْحَوَالَةِ وَالْكَفَالَةِ، فَقَالُوا: الْحَوَالَةُ مُبَرَّنَةٌ؛
لَأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ التَّحْوِيلِ، وَالْحَقُّ مَتَى تَحَوَّلَ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ بَقِيََتْ ذِمَّةُ الْأَوَّلِ^(١)
فَارْعَةً؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَوَّلْتَ الشَّيْءَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ؛ بَقِيَ مَكَانُ الْأَوَّلِ فَارْعًا لَا
مَحَالَةً، وَالْكَفَالَةُ غَيْرُ مُبَرَّنَةٍ؛ لِأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْكَفْلِ^(٢)، وَهُوَ زَمُّ الشَّيْءِ إِلَى
الشَّيْءِ، وَزَمُّ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ لَا يُوجِبُ فَرَاغَ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ
الْأَصِيلِ، فَتَصِيرُ حَوَالَةً؛ لِأَنَّهَا [٢/١٤٤/٢١٤] فِي مَعْنَى الْحَوَالَةِ^(٣). إِلَى هَذَا لَفْظُ الْإِمَامِ
الْأَشْجَهَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح» [٢/٢٩٨/٥] الطَّحَاوِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى وَفَاقِ الْمَعَانِي اللَّغَوِيَّةِ)، يَعْنِي: أَنَّ الْعَمَلَ
بِمَعَانِي اللُّغَاتِ وَاجِبٌ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّ الْكَفَالَةَ هِيَ
الزَّمُّ لُغَةً، وَهُوَ لَا يَقْتَضِي الْبَرَاءَةَ، وَالْحَوَالَةُ: النُّقْلُ، وَهُوَ يَقْتَضِي الْبَرَاءَةَ.

قَوْلُهُ: (وَالْتَّوَثُّقُ بِاخْتِيَارِ الْأَمَلِ وَالْأَحْسَنِ فِي الْقَضَاءِ)، جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ
زُفَرٍ: «إِنَّ الْحَوَالََةَ لَيْسَتْ بِمُبَرَّنَةٍ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّوَثُّقِ كَالْكَفَالَةِ».

(١) فِي «ع»: «ذِمَّةُ الْأَوَّلِ».

(٢) فِي «ن»: «الْكَفِيلُ». وَأَشَارَ فِي الْحَاشِيَةِ: إِلَى أَنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «الْكَفْلُ».

(٣) يُنْظَرُ: «شرح مختصر الطَّحَاوِيِّ» لِلْأَشْجَهَانِيِّ [ق/٢٥٤].

وإنما يُجبر على القبول إذا تقدّم المَجِبُ ، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ عَوْدُ الْمُطَالِبَةِ إِلَيْهِ بِالتَّوَيُّ
فَلَمْ يَكُنْ مُتَبَرِّعًا .

قال : وَلَمْ يَرْجِعِ الْمُخْتَالُ عَلَى الْمُجِبِّ إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ حَقَّهُ .

عنه البيان

[فقال : إنما التَّوَيُّ (١) لا اختيار الأَمَلِ والأَحْسَنِ فِي الْقَضَاءِ ، حَتَّى لَا يُعَاطِلَ
فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ وَيُؤَدِّيهِ أَجُودَ وَأَرْجَحَ مِمَّا كَانَ ، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَوَالََةَ لَيْسَتْ
بِمُتَبَرِّعَةٍ .

قوله : (وإنما يُجبر على القبول إذا تقدّم المَجِبُ) .

ومعنى الجبر : أَنْ يُتَزَلَّ مَتَرَةً [١٠/٤١٣٣] الْقَاضِي بِالتَّخْلِيفِ بَيْنَ الْمُخْتَالِ لَهُ
وَالْمُنْقُودِ .

وهذا جواب سؤالٍ بَأَن يُقَالَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُجِبَّ يَتَرَأَّى بِالْحَوَالََةِ ، فَلَوْ بَرِئَ لَمْ
يُجِبِ الْمُخْتَالُ لَهُ عَلَى الْقَبُولِ إِذَا تَقَدَّمَ الْمُجِبُّ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُتَبَرِّعًا فِي قَضَاءِ
الدَّيْنِ ، وَالْمُتَبَرِّعُ لَوْ قَضَى دَيْنَ غَيْرِهِ لَا يُجِبُ الدَّائِنُ عَلَى الْقَبُولِ .

فأجاب وقال : إنما يُجبر ، لِأَنَّ الدَّيْنَ يُحْتَمَلُ الْعَوْدُ إِلَيْهِ بِالتَّوَيُّ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا
انْتَقَلَ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى بِشَرْطِ السَّلَامَةِ ، فَإِذَا تَوَيَّ يَرْجِعُ ، فَلَمْ يَكُنِ الْمُجِبُّ مُتَبَرِّعًا فِي
القَضَاءِ .

قوله : (وَلَمْ يَرْجِعِ الْمُخْتَالُ عَلَى الْمُجِبِّ إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ حَقَّهُ) ، عَطَفَ عَلَى

قوله : (بَرِئَ الْمُجِبُّ) فِي قَوْلِهِ : (وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالََةُ بَرِئَ الْمُجِبُّ مِنَ الدَّيْنِ) .

قال فِي «شرح الأقطع» : «قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ : لَا يَرْجِعُ الْمُخْتَالُ بِذَمِّهِ عِنْدَ
التَّوَيُّ ، فَإِنْ أَحَالَهُ عَلَيْهِ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ» (٢) ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُلْبٍ ، فَتَبَيَّنَ وَجْهَانِ : الصَّحِيحُ

(١) مَا بَيْنَ الْمَطْلُوبَيْنِ : زِيَادَةُ مَنْ : مَنْ ، وَمَنْ ، وَتَجْعَلُ ، وَتَجْعَلُ ، وَتَجْعَلُ .

(٢) السَّلَامَةُ : مَصْدَرٌ مَلَأَ مَلَأَةً ، وَهُوَ الْإِلْهَامُ ، عَلَى أَمَلِ التَّطَهُّلِ وَنَحْوِ التَّطَهُّلِ ، وَهُوَ الْعَمَلُ الْمَقْصَرُ .

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال بعضهم ينسخ الحرة، يعقود الدين، - صحيح - يد هبت في عيشي
وقال بعضهم في سبوت عن فلاس ينسخ يعقود، وفي الجعود: ينسخ
ويُعَادُ وحزن الكلام في ولادة مقلدة المحل بقية - يدس لانه يحصل من
لحلاف - إلى هـ لفظ العالم في «طريقة الحلاف»

وخة قول الشافعي أن الرأفة حسب مقتضى عن هذا - شرح على شرح
عند نوى من غير عوصي، فلا يعقود إلى دقة المحل - عوى، لأن بعض من
الحوالة في حاشي المحل - فراع دقة عن شغل الدين، وقد حصل فراح - مع - مثل
إلى دقة أخرى، لا يعقود إلى دقة الأول إلا - حلاف - هو صحيح على
عبي مهلكة قبل التسميم، يعقود - يدس - لأن الرأفة - يدس - يدس - يدس -
قد لم يشتم له عوصي، يعقود.

ولما ما روى أصحابنا في كتبهم كالأسرار - يدس - يدس - يدس - يدس - يدس -
عشما من عشما يتأ أنه قال - إذا نوى الناب على شحاح عنه، عدد الدين على
لمحل كما كان، ولا نوى غنى مال منسب -

ذكر محمد في «الأصل» عن شرح مثل ذلك - يدس - يدس - يدس - يدس - يدس -
محدث، محل محل الإجماع، ولأن - يدس - يدس - يدس - يدس - يدس -
لا يصح لانتفاء، وهذا لأن المقصود من الحوالة - يدس - يدس - يدس - يدس - يدس -

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم - يدس - يدس - يدس - يدس - يدس -

بسم الله الرحمن الرحيم - يدس - يدس - يدس - يدس - يدس -

(١) بسم الله الرحمن الرحيم - يدس - يدس - يدس - يدس - يدس -

(٢) ما بين المقتضى - يدس - يدس - يدس - يدس - يدس -

في مذهب

محترز العمل من دقة إلى دقة، لأن الذم لا تتعاقب في حق نفس الوجوب، وإن
الوجوب كان ثابتاً في ذاته المحل، وإنما تفرق الذم في حق الأداء، فربما يكون
الذم الثاني أسرع إلى الأداء.

فلما كان المقصود التوصل إلى إثبات الإتيان، وفات ذلك ثبت بالمحال
به ولاية مطالبه المحل بعصاء، فإنه يعود الذنب، أو بالإعادة من غير تعقيب الطريق،
فيست على المشتري إذا وجد بالمبيع عيب، أو مات المبيع قبل الغنص

فلو لم يثبت به حق مطالبة المحل بعصاء الذنب، لمات حقه بلا رضاء، لأنه
ما رضى بقول لحوه إلا لهذا العرض، فإذا فات هذا لعرص ولم يثبت له حق
مطالبة المحل بعصاء الذنب - إما بمنع الحول، أو بالانحاح - يؤدي إلى
الإصرار به، أو يعيثر عصمة حقه، فلا يجوز ذلك.

قالوا معنى تنقط [١٠١، ١٣٥] به لمطالبة بالذنب وبدله عن مبيع مكلف.
فوجب ألا يعود بالتعذر، كما لا يراه.

فما لا نسلم أن القياس صحيح، لأن في الأصل أسقط حقه من غير عوصي.
فإذا تم لإسقاط لم يعد لذنبي، وفي العرق أسقط حقه بعوصي انشاء، فإذا لم ينضم
لعرص رجع في ذنبي

ويستحسن ما قالوا بما لو استأجره داراً بذنبه، ثم هلك الدار، وبما لو
صالح أحباً على ما، فإن المطالبة تنقط بالذنب وبدله، ثم لو استحق لمصالح
عنه من يد المدعى، رجع بالمدعى، والمعنى في الأصل أنه برأه إسقاط لا
برأه نفي، بخلاف العرق، فافترقا.

«وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ»

قالوا: لو مات المُحبِلُ والمَحِلُّ عليه مُفَسِّينَ لا يَرُحُفُ، فكذلك فيما سَجَرَ بِهِ قَلْبًا لَا تُسَلِّمُ، بل يَثْبُثُ نَحْوُ الرُّخْوَعِ إِلَّا أَنَّهُ سَقَطَتِ الْمُطَابَقَةُ بِهِ، وَلِهَذَا كُنَّا ظَهَرَ لِأَحَدِهِمَا مَالًا أَحَدَهُ، كَمَا فِي الْكَمَلِ وَالْمَكْمُولِ عَنْهُ إِذَا مَاتَا مُفَسِّينَ تَعَلُّلُ الْكَفَالَةِ، ثُمَّ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُطَابَقَةَ لَا تَثْبُثُ حَالِ حَيَاةٍ لِمَكْمُولٍ عَنْهُ

قالوا: مَالُ الْخَوَالَةِ خُصٌّ كَالْمَقْصُوصِ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَالْمَقْصُوصِ لَأَذِنَ إِلَى الْإِتْرَافِ عَنْ ذَيْنِ يَدَيْنِ، وَلِأَنَّهُ نَحْوُ الْخَوَالَةِ بِرَأْسِ مَالٍ نُصَرِّفُ وَاسْتَلَمَ، وَيُؤَلَّا أَنَّهُ كَالْمَقْصُوصِ لَمْ تَجْرُ الْخَوَالَةُ، فَوَدَّ مَاتَ الْمُحِبُّ فَقَلَّتْ لَا يَكُونُ لِلْمُحِبِّ لَهُ أَسْوَةٌ لِعُرْمَاءٍ، فَإِذَا ١٠١ هـ ١٠٢ هـ كَانَ كَالْمَقْصُوصِ لَا يَرُحُفُ

قلنا: لَيْسَ كَالْمَقْصُوصِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَالْمَقْصُوصِ لَحَارَ لِلْمُحِبِّ أَنْ يَشْرِيَ بِهِ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ الْمُحِبِّ عَلَيْهِ، كَمَا ١٠٢ هـ ١٠٣ هـ بِخَوَرِ أَنْ يَشْرِيَ مِنْ الْمُحِبِّ عَلَيْهِ، فَلَمَّا لَمْ يَخْرُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَالْمَقْصُوصِ

وقولهم: لو لم يكن كَالْمَقْصُوصِ حَارَ دَيْنًا يَدَيْنِ؟ لَا بَصَحَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا يُؤَدِّي إِلَى مَا قَالُوا إِذَا كَانَ الْعَصْدُ مِنَ الْمُعْصِيَةِ، فَتَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَصْدُ الْمُعَاوَضَةَ لَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ كَالْقَرْضِ.

وَأَمَّا الصَّرْفُ وَالسَّلَامُ فَخِيَّةٌ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَالْمَقْصُوصِ لَحَارَ أَنْ يَشْرِيَ عَنْ الْمَجْلِسِ، فَإِنَّهُ لَوْ أَحْدَلْ بَدَلَ الصَّرْفِ أَوْ بِرَأْسِ مَالٍ اسْتَلَمَ وَهَرَفَ مِنْ غَيْرِ قَضِيٍّ يَفْقَهُ الْعَقْدَ، وَلَوْ كَسَتْ الْخَوَالَةُ فَتَبَّ لَكَ هَذَا هَرَفًا عَدَّ نَقْصًا، وَلَا يَتَشَدَّدُ بِعَقْدٍ حَبِيرٍ

فَأَمَّا إِذَا مَاتَ الْمُحِبُّ وَلَا مَالَ لَهُ سِوَى مَا عَلَى الْمُحِبِّ عَلَيْهِ، فَوَيْلٌ لِلْمُحِبِّ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ أَسْوَةٌ لِعُرْمَاءٍ، وَلَا تُسَلِّمُ دَيْنٌ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَرْحُحُ وَبِنُ نَوِي؛ لِأَنَّ الْبُرَاءَةَ حَصَلَتْ مُطْلَقَةً فَلَا تُعْرَدُ إِلَّا بِسَبَبٍ خَدِيدٍ. وَلَنَا: أَيْهَا [١٠/٤٠] مُقْبِدَةٌ بِسَلَامَةِ حَقِّهِ لَهُ إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَ يُقْسَحُ الْحَوَالَةُ لِقَوَانِهِ، لِأَنَّهُ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ.....

شَوَابَةُ الْمَحَالِ

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَا فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»^(١): وَلَوْ أَنَّ الْمُحَالَ لَهُ أَحَرُّ الْحَوِيلِ سَنَةَ [٢١٥/٢]، ثُمَّ مَاتَ الْمُجِيلُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ أَحَرُّ سِوَى دَيْنِ الْمُحَالَ لَهُ، يُقَسَمُ دَيْنُهُ عَلَى الْحَوِيلِ بَيْنَ الْمُحَالَ لَهُ وَبَيْنَ الْعَرَمَاءِ بِالْحِصَصِ، لِأَنَّ هَذَا مَا لِلْمُجِيلِ، وَبِمَ يَصِيرُ بِالْحَوَالَةِ يَلْكَ عُمُومًا لَهُ، لِأَنَّ تَعْلِيلَ الَّذِينَ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا يُتَصَوَّرُ، لَكِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْمُحَالَ، وَهَذَا لَا يَصِيرُ تَحْدُلُ لَهُ أَحْصَى بِهِ مَا لَمْ تَثْبُتْ يَدُهُ، بِدَلِيلٍ أَنَّ الْعَدَّ الْمَأْدُونِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، يَتَعَنَّقُ حَقُّ صَاحِبِ الدَّيْنِ بِرَقَبَتِهِ وَكُتْبِهِ، ثُمَّ لَوْ وَجِبَ بَعْدَ ذَلِكَ دَيْنٌ أَحَرُّ كَانَ [١٢٦/٥] رَقَبَتُهُ وَكُتْبُهُ بَيْنَ الْكُلِّ بِالْحِصَصِ، وَابْنُ أَبِي بَرْزُفٍ فِي «طَرِيقَةِ الْخِلَافِ»^(٢)

قَوْلُهُ: «مُقْبِدَةٌ بِسَلَامَةِ حَقِّهِ»، يَعْنِي: أَنَّ الشَّرَاءَةَ وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً لِفِعْلًا، مُقْبِدَةٌ مَعْنَى: بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ بِسَلَامَةِ الْحَقِّ.

قَوْلُهُ (إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ)، أَيِ وَصُورُ الْحَقِّ إِلَى الْمُحَالَ بِهِ سَالِمًا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَوَالَةِ.

[قَوْلُهُ] ^(١): (لِقَوَانِهِ)، أَيِ. بِمَوَاقِفِ الْمَقْصُودِ

قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ)، أَيِ. لِأَنَّ عِنْدَ الْحَوَالَةِ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ

(١) يُنْظَرُ «الْجَامِعُ الْكَبِيرُ» لِلْمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [ص/٣٢٩].

(٢) الْحَوِيلُ - كَأَمِيرٍ - هُوَ الْمُحَالَ تَحْدُلُ سَحْوَالَةً؛ بَابٌ عَلَى كَثَرِ وَصْفٍ يُنْظَرُ فِي الْمَعْرُوفِ فِي مَرْيَبِ الْمَعْرُوفِ لِلْمُعْتَرِي [٢٣٥/١] وَطَبَقَهُ بَعْلَهُ لَأَمِي حَقِصِ السَّيِّ [ص/١٤٣]

(٣) يُنْظَرُ «طَرِيقَةُ الْخِلَافِ» لِلْمَلَاءِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [ص/٤٢٦ - ٤٢٧]

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْتَرِيَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ: «وَع» وَ«ع».

فَصَارَ كَوَضْعِ السَّلَامَةِ فِي التَّبَيُّعِ .

قَالَ: وَالتَّوَيَّعْتُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَخُذَ الْحَوْلَ
وَيَخْلِفَ وَلَا يَبْنِي لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ يَمُوتَ مُنْهَسًا؛ لِأَنَّ الْفَخْرَ عَنِ الرُّصُولِ يَنْتَحِقُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

تَفَاتُحًا عَقْدَ الْحَوَالَةِ يَتَّبِعُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لِلتَّفَاتُحِ لَمَا تَفَاتُحَ

قَوْلُهُ: (فَصَارَ كَوَضْعِ السَّلَامَةِ فِي التَّبَيُّعِ)، بِمَعْنَى: أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا وَضَعَ
بِالْمِيعِ عَيْنًا رَخَعَ بِمُقْضَايِ الْغَيْبِ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ لِرُخُوعِ فِي التَّبَيُّعِ؛ لِأَنَّ سَلَامَةَ
الْمِيعِ مَقْصُودٌ مُتَّحِقٌ بِالتَّبَيُّعِ، وَمِمَّا فَاتَ رَخَعَ، فَكَذَلِكَ هَذَا لَمَّا خَصَلَ التَّوَيَّعَاتُ
الْمَقْصُودُ، وَهُوَ سَلَامَةُ الْحَقِّ^(١)، فَرَخَعَ بِإِثْنَيْنِ عَلَى الْمُحِبِّينِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَالتَّوَيَّعْتُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ: وَهُوَ [ص ٣٠٠] إِمَّا أَنْ
يَخُذَ الْحَوَالَةَ وَيَخْلِفَ وَلَا يَبْنِي لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ يَمُوتَ مُنْهَسًا)، أَيُّ، قَالَ الْمُشْتَرِي فِي
«مُخْتَصَرِهِ».

وَتَمَامُهُ فِيهِ «وَقَالَا: هَذَا، وَوَخَّةٌ ثَانِيَةٌ، وَهُوَ أَنْ يَحْكُمَ لِحَاكِمٍ بِإِفْلَاسِهِ حَالِ
حَبَابَتِهِ»^(٢).

قَالَ الْإِمَامُ الْأَسْبَغِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» «التَّوَيَّعْتُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَجَهَنِّي»

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَمُوتَ [ص ٣٠١] الْمُخْتَلُّ عَلَيْهِ مُنْهَسًا، وَلَا يَتْرَكَ مَالًا مُعْتَدًا،

(١) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ سَلَامَةُ الْمَقْصُودِ وَتَلَبُّسٌ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَمَّا»، وَاصْبِحْ [ص ٣٠٠] وَاصْبِحْ.

(٢) سَمِعْتُ «مُخْتَصَرَ الْمُشْتَرِي» [ص ٣٠٠] قَالَ فِي «التَّصْحِيحِ» وَمَنْ عَلَى قَوْلِهِ بِمَعْنَى وَاصْبِحْ
دِينَهُ هَذَا قَالَ الْمُبَاشَرُ قَالَ نَحْنُ وَطَعْنَا كَلَامَهُ مَتَوْنًا وَشَرْحًا بِصَحِيحِ قَوْلِ الْإِمَامِ...
مِنْ صَحِيحِ قَوْلِهِمَا هَذَا سَمِعْتُ «الْمَدَانِي الصَّاحِبَ» [ص ١٨٦]، «حَابَتُهُ» [ص ٣٤٦]، «الْمَدَانِي الصَّاحِبُ» [ص ٢٧٢]
[ص ٢٨٢]، «الْمَدَانِي الصَّاحِبُ» [ص ٢٨٢]، «التَّصْحِيحُ» [ص ٢٨٢]، «الْمَدَانِي الصَّاحِبُ» [ص ٢٨٢]
[ص ٣٤٢/٥]، «الْمَدَانِي الصَّاحِبُ» [ص ٣٤٢/٥]

مَكْلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَهُوَ النَّوْيُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَفَالَا هَذَا وَوَحْدَةٌ ثَلَاثٌ . . .

﴿ عليه السلام ﴾

وَلَا دَيْتًا ، وَلَا كَيْلًا عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ لِمُخْتَالٍ لَهُ

وَالثَّامِي أَنَّ مَخْدُودَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُخْتَالِ لَهُ ، لَا لَيْتَ

بَيْتَهُ ، وَحَلَفَ لِلْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ، فَقَدْ نَوَى وَعَادَ الْمَالَ بِبَنِي الْمُحِيلِ ، لَا يَكُونُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ غَيْرَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ .

وَعَلَيْهِمَا النَّوْيُ عَنِ ثَلَاثَةِ أَرْجَاءٍ ، وَحَقَّاهُ مَا دَكَّرْنَا ، وَوَحْدَةٌ ثَلَاثٌ . . .

يَخْتَكُمُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ بِالْإِفْلَاسِ ' ' كَذَا فِي «شرح الطحاوي»

أَمَّا إِذَا حُجِدَ الْمَالُ وَحَلَفَ - لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَطْلَبِهِ بَعْدَ الْعُسْرِ ، . . .

الْبَيْتَةُ - فَقَدْ نَوَى بِحَوْلٍ ، وَكَذَا إِذَا مَاتَ مُفْلِتٌ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَقَّةً يَحْتَاطُ بِهَا . . .

وَلَا مَرَكَةً ، فَفَقَدَ الْحَقُّ عَنِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ، فَجَبَّتْ لِلْمُخْتَالِ لَهُ الرُّخُوعُ عَلَى الْمُحِيلِ .

لَأَنَّ بَرَاءَةَ الْمُحِيلِ كَانَتْ بَرَاءَةً تَقْلِيًا وَاشْتِهَادًا ، لَا بَرَاءَةً إِسْقَاطًا ، فَلَمَّا تَعَذَّرَ الْإِسْقَاطُ

وَحَبَّ الرُّخُوعُ

وَأَمَّا تَعْلِيلُ الْعَاصِي بِشَهْوَدِ حَالِ حَيَاةِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ فَهَذَا بَيِّنَةٌ عَلَى

تَعْلِيلِ الْعَاصِي مِنْ بَصْحٍ أَمْ لَا ؟ وَأَبُو حَبِيبَةَ لَا يَرَى ذَلِكَ وَهُمَا يَرِيَانِ ، لِأَنَّهُ عَدَّ

عَنِ اشْتِهَادِهِ حَقًّا ، فَصَارَ كَمَوْتِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ

وَلَا فِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ عَجَزٌ يَتَوَهَّمُ ارْتِفَاعُهُ بِحُدُوثِ الْمَالِ ، لِأَنَّ مَالَ اللَّهِ حَادٍ

وَرَانِحٌ ، فَلَا يَفُودُ عَلَى الْمُحِيلِ كَمَا قُلْنَا تَعْلِيلُ ، بِحُلَافِ الْمَوْتِ ، فَرَبُّهُ عَجَزٌ لَا

يَتَوَهَّمُ ارْتِفَاعُهُ

قَالَ فِي «الْمَتَارَى الصَّغْرَى» «الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ إِذَا حُجِدَ وَحَلَفَ عَلَى ذَلِكَ وَلَا

بَيْتَةٌ لِلْمُخْتَالِ ، يَرْجِعُ عَلَى الْأَصِيلِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَرَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ

يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِإِفْلَاسِهِ حَالُ حَبَاتِهِ ، وَهَذَا سَاءٌ عَلَى أَنْ لَإِفْلَاسٍ لَا يَحْتَقُّ بِحُكْمِ
الْقَاضِي عِنْدَهُ ؛ جِلَافًا لَهُمَا ، لِأَنَّ مَا لَِ اللَّهِ عَادَ وَرَئِخُ

في غير روي «الأصول» : أنه لا يزحج [كذا] ذكره شيخ الإسلام خواهر راده
في الحوالة .

(١٠٠٣٧) بِعَالُ تَوِي الشَّيْءُ : (١٠١٦٢) بِشَوَى تَوَى ؛ إِذَا تَلَبَّ ، مَقْصُورٌ عَنِ
مَهْمُوزٍ ، وَهُوَ تَوَى^(١) وَتَوَى ، كَذَا فِي «الجمهرة»^(٢)
قَوْلُهُ : (إِنَّمَا أَنْ يَخْجَدَ) ، أَيِ الْمُخْتَلِ عِنْدَهُ .

قَوْلُهُ : (وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُ) ، أَيِ لِمُدَّعِي الْحَوَالَةِ ، وَهُوَ الْمُخْتَلِ ، د . د . هـ . أ . لَهِ ، أَوْ
الْمُجِبُّ .

قَوْلُهُ : (بِإِفْلَاسِهِ) ، أَمْسَ الرَّحْلُ إِفْلَاسًا ؛ إِذَا قَرَّ مَالُهُ ، وَهُوَ مُفْسَرٌ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ
عَرَبِيَّةٌ ، كَذَا فِي «الجمهرة»^(٣) .

وَقَالَ فِي «المجمل» : «أَمْسَ الرَّحْلُ إِذَا صَارَ دَا قُلُوسٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ دَا
دِرَاهِمًا»^(٤) .

وَقَالَ فِي «تهذيب الديوان» : «فَسَّ الْقَاضِي فَلَانًا ؛ د . د . مَدَى أَنَّهُ أَمْسَ»
قَوْلُهُ : (لِأَنَّ مَا لَِ اللَّهِ عَادَ وَرَئِخُ) ، يَعْنِي يَذْهَبُ وَيُجِيءُ ، وَيَخْتَفُ حَالُ الْمَرْءِ
فِي الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ مِنْ التَّقَرُّ إِلَى الْبَعْدِ وَرَافِعُ ، فَكَانَ حُكْمُ الْمَالِ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْطُوفَيْنِ ؛ زِيَادَةٌ مِنْ «دج» ، وَلَيْتَ سَائِلَةٌ فِي : «الضاربي المصري» لِمَصْدَرِ الشَّهِيدِ [أى
٣١٦/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - ر كيا/ (رقم الحفظ : ١٠١٧)]

(٢) عَلَى وَزْنِ : فَعَلَ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٤٠٣ .

(٣) بِنَظَرِ : «جمهرة اللغة» لِأَبِي قُرَيْبٍ [٢٢٩/١]

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ [٨٤٧/٢]

(٥) بِنَظَرِ : «مجل اللغة» لِأَبِي مَارِيسَ [ص/ ٧٠٥]

فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ بَعْضِهِ .

قال ومن أودع رجلاً ألف درهم ، وأحال بها عبده أحر ، فهو جائز ، لأنه أقدر على القضاء .

في غايه السبر

وهذه من مسائل القُدوري^(١) ، وأرد بالمختل المختل له

وصورة المسألة في «الجامع الصغير» : «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة^(٢) في رجل أحال رجلاً بألف درهم على رجل ، ثم قال المُجِبُّ هو مالي ، وقال المختل هو مالي قال : القول قول المُجِبِّ»

معناه . أن المُجِبَّ قال بمُختل له لا شيء لك علي ، فقد كنت وكنتي في قبضي مالي ، وقال المختل له . لا بل كنت لي عييت ألف درهم أحلني بها على عريبك لأقبض حقِّي ؛ ويقول قول المُجِبِّ . ويؤمر المختل له بزد لألف لي المُجِبِّ ؛ لأن ما قبضه المختل له من المختل عليه من المُجِبِّ

ومجرد الإحالة لا تكون اعترافاً من المُجِبِّ بدين له ، لأن [٣٠١ ر] الإحالة كما تستعمل في نقل الدين أو نقل المطالبة بالدين تستعمل في نقل الضرب من المؤكل إلى لوكيل مجازاً ، كما قال محمد في المضاربة إذا صار مال المضاربة . [٣١٨ ر] ، فَيُنَاقِضُ عَلَى النَّاسِ ، وليس فيها ربح ، وأصبح المضارب عن التدبيري ، يُقَالُ لَهُ : أَحَلَّ رَثَ الدَّيْنِ عَلَى الْغُرْمَاءِ ، أَيِ وَكَّلَهُ ، فَلَمَّا صَحَّ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْخَوَالَةِ فِي الْوَكَالَةِ ؛ لَمْ يَكُنِ الْمُجِبُّ مُعْتَرِفاً بِالدَّيْنِ بِمَجَرَّدِ الْخَوَالَةِ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ الْبَيْبِ ؛ لِأَنَّهُ يُتَكَبَّرُ الدَّيْنُ .

قوله . (ومن أودع رجلاً ألف درهم . وأحال بها عليه أحر ، فهو جائز) ، وهذه

(١) ينظر : «محضر القُدوري» [ص / ١٢٠]

(٢) ينظر : «جامع الصغير مع شرحه الدافع الكبير» [ص ٣٧٨]

من مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها فيه «محمّد عن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام في رجل أودع ربحاً
الف درهم، ورجل عن المودع ألف درهم، فأحل المودع الذي له الألف
على المستودع بالألف الذي عنده قال حنبل، وهو صامع، فإن هكت سود
عنده، بريء من الحوالة ^(١) [٣١١/٢]، وذلك لأن الحوالة إذا أُطبقت حارث، ور
قيدت بالوديعة، حارث بالصريح لا بالملكي، لأن لصيد بالوديعة ليس على الابد
فإذا هكت الوديعة، نصبت بحوالة، وبريء المودع من الضمان، لأنه لا
الضمان من ماله مضمون، لا من ماله مضمون، وقد هكت ذلك ضمان بضمان، لا
الحق كان مضموناً بذلك، كبركة تنقضي بهلاك الضمان لأن الحق كان متعد
بذلك ضمان، كبركة تنقضي بهلاك الضمان، فإن الحق كان متعلقاً به، فطعن بهلاكه
وحكمة القبول هاهنا ذكره الإمام لأصحابي في «الشرح الطحاوي» بموه
«الحوالة على صريح حوالة مقيدة، وحوالة مطلقة، فالمقيدة أن ينفذها من عب
من تدبيره، والمطلقة ألا يقيدتها، والحوالة حرة في هذا كله، وبس
المحال من دس المخاض له، وليس به بعد الحوالة على التحيل سبيل إلا أن يسوي
على المخاض عليه، فإذا دس عليه بطلت الحوالة، وعاد التدبير على التحيل كما
كان في الأصل عقداً.

وعند الشافعي القبول على المخاض به، ولا يعود الدين على التحيل، وقد
مر بيان ذلك

قال: والعرق بين الحوالة المقيدة وبين الحوالة المطلقة أن الحوالة إذا كان

مُقَيَّدَةٌ انْقَطَعَتْ (٤٠١ د ١) مُطْلَقَةٌ الْمُحِيلُ ، بِحُجْرٍ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ ثَمَنٌ مَبْعُ ، وَاسْتَحَقَّ
لَمَبِيعٍ ، تَبَيَّنَ بَرَاءَتُهُ مِنَ الدَّخْلِ ، وَبَطُلَتِ الْحَوَالَةُ

وَأِنْ سَقَطَ عَنِ الدَّخْلِ بِمَعْنَى عَارِضٍ ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ بَرَاءَتُهُ مِنَ الْأَصْلِ ، فَلَا تَنْقُطُ
الْحَوَالَةُ - وَهُوَ أَنْ يَنْهَيْكَ الْمَبِيعُ بَعْدَ الْحَوَالَةِ عَنِ الْبَيْعِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ - سَقَطَ الثَّمَنُ
عَنْهُ ، وَلَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ ، وَلَكِنْ إِذَا أَدَّى الْمُخَالُ عَلَيْهِ مِنْ سَفَوطِ الدَّخْلِ مَزْجَعٌ بِمَا
أَدَّى عَلَى الْمُحِيلِ ؛ لِأَنَّهُ قَضَى دَيْنَهُ بِأَمْرِهِ

وَكَذَلِكَ لَوْ قَبِلَ الْحَوَالَةَ بِالْمَبِيعِ وَدَيْعَةً عَنِ رَحْلٍ ، فَهَكَذَا الْأَلْفُ عَنِ الْمَوْدِعِ ،
بَطُلَتِ الْحَوَالَةُ ، وَلَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ عَلَى الْمُخْتَارِ عَلَيْهِ مَضْمُونَةً ، فَلَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ
بِالْهَلَاكِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بِمِثْلِهَا ، وَتَبْطُلُ الْحَوَالَةُ بِالْإِسْتِغْنَاءِ ، وَلَوْ كَانَتْ الْحَوَالَةُ
مُطْلَقَةً ؛ لَا تَنْقَطِعُ مَطَالِبَةُ الْمُحِيلِ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُؤَدِّيَ ، إِذَا أَدَّى سَقَطَ مَا
عَلَيْهِ قِصَاصًا .

وَلَوْ تَبَيَّنَ بَرَاءَةُ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ؛ نَمَّ تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ
(١٠١/١٣٩ د ١) اسْتَحَقَّ مَالُ الْمُحِيلِ الَّذِي لَهُ عَنِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ، لَمْ
تَبْطُلِ الْحَوَالَةُ ، بِحِلَافِ الْمُقَيَّدَةِ

وَلَوْ مَاتَ الْمُحِيلُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ مِنْ الْمُخْتَالِ لَهُ ، وَعَلَى الْمُحِيلِ
دَيُونٌ سِوَى دَيْنِ الْمُخْتَالِ لَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ سِوَى هَذَا الدَّيْنِ ، وَالْحَوَالَةُ كَانَتْ
مُقَيَّدَةً ؛ فَالْمُخْتَالُ لَهُ لَا يَكُونُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْعُرَمَاءِ عِنْدَ

وَعِنْدَ زَوْجِهِ هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سَائِرِ الْعُرَمَاءِ ، كَالزَّوْجِ ؛ إِذَا الْمُرْتَبِعُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ
سَائِرِ الْعُرَمَاءِ بِالِاتِّفَاقِ .

وَعِلْمَاؤُنَا قَرَّبُوا بَيْنَ الرَّهْنِ وَبَيْنَ الْحَوَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُرْتَبِعَ

فإن هلكت برئ لتقيدها بها، فإنه ما التزم الأداء إلا منها، بخلاف ما
مقيدة بالمغضوب؛ لأن الموت إلى حلف كلا هوات، وقد يكون الحوالة
بالذين أيضاً، وحكم المقيدة في هذه الخلطة إلا ينسب المحيل مقصده الحوالة.

❦ ❦ ❦ ❦ ❦

أحق مضمم الزهري من سائر المرماء، ألا ترى أنه لو هلك الزهري سقط دينه
خاصة، فلما كان المزمع أحق بمضمم كان أحق بعنقه

وأما في الحوالة المقيدة فليس المختار له أحق مضمم ذلك المال، لأن
أنه لو توفي لم ينقط دينه عن المحيل، وتوئ على المحيل دونه، فلما لم يدر
هو أحق بمضمم لم يكن أحق بعنقه من سائر المرماء، بل يكون ذلك المال
عمره المحيل أشوة.

قوله (برئ لتقيدها بها)، أي برئ لمختار عبه - وهو المودع - لئلا
الحوالة بالوديعة

قوله (مخلاف ما إذا كانت مقيدة بالمغضوب)، يعني لا يترأ المختار عبه
- وهو المصحب - إذا كانت الحوالة مقيدة بالمعصوب؛ فهلك المغضوب، لا
عبر المغضوب فانت، ولكن حقه - وهو المثل أو الدية - هي القيمة - أي،
فيكون التواتر كلا هوات | ١٠٣٩، فلا تبطل الحوالة

قوله (وقد تكون الحوالة مقيدة بالذين أيضاً)، يعني أن الحوالة
مقيدة كما تكون بالعبين - كوديعة ولعصب - تكون مقيدة بالذين أيضاً، مثل
نفس المبيع.

قوله (وحكم المقيدة في هذه الخلطة) إلا ينسب المحيل مقصده المختار

الْجَوَالَةُ بِأَحَدٍ مَا عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَهُ

قال ويكره لشائع، وهي قرص استعاد به المقرض شطوط حشره -
وهذا نوع نفع استعيذ به وقد نهى رسول الله ﷺ عن قرص حراً نفعاً، والله -

❦ نهاية البيان ❦

عن المختال عليه من العصب أو الذئير، أو عند المختال عليه من الوديعه

قوله (ما عليه)، أي على المختال عليه من العصب أو الذئير

قوله، (أو عنده)، أي بأحد ما عند المختال عليه من الوديعه

قوله، (قال ويكره الشائع)، وهي قرص استعاد به المقرض شطوط حشره
(الطريق)، أي، قال القُدوري في «مختصره»^١

وتعبر الشائع ما ذكره القُدوري، وهي جمع شفحة - بضم - في موضع
ثاني - تعرب شفحة، بمعنى المخكم، وشفي هذا القرص به لإحكامه -

قال في «الفتاوى الصغرى» «الشفح إن كان مشروطاً في المقرض، حرام،
والقرص بهذا الشرط قايماً، وإن لم يكن مشروطاً جازاً»

وقال في «الواقعات» «رحل أقرض رجلاً مالا على أن يكتب له في رأسه
كده، فإنه لا يجوز، وإن أقرضه بغير شرط يكتب؛ كان هذا جائزاً، وكذلك
قال يكتب في شفحة إلى موضع كذا على أن أغطت هذا، فلا حرج فيه»

وقال في «كفاية النيهي» «وسمائع شحار مكروهة، لأنه يتفح بوجهه -
حشر الطريق، إلا أن يقرض مصلحاً، ثم يكتب الشفحة، فلا بأس، هكذا زوي -
من غشائي»

[١] بطل المختصر القُدوري [ص ١٢٠]

٢ - نسخة من نسخة (١٦١٦) من جامع النوراني في نسخة بخط

كِتَابُ أدبِ الْقَاصِي

كِتَابُ أدبِ الْقَاصِي

لَمَّا كَانَ وَضْعُ الْقَضَاءِ لِعُضْلِ الْحُصُومَاتِ، وَتَعَدُّ الْأَحْكَامِ، وَأَكْثَرُ
الْخُصُومَاتِ تَقَعُ فِي الْبَيَاعَاتِ وَالذُّيُونِ - وَقَدْ ذَكَرَهَا ١٧١ ص - ذَكَرَ بَعْدَهَا كِتَابُ
الْقَضَاءِ، لِمَتَّاسِ الْحَاجَةِ إِلَى الْقَضَاءِ.

الْأَدَبُ: الْحِصَانُ الْحَمِيدُ، سُنِّيَتْ بِهِ، لِأَنَّهَا تَدْعُو إِلَى لِحَبَرَاتٍ وَالْحَصَاتِ،
مِنَ الْأَدَبِ - بِسُكُونِ الدَّلِيلِ - وَهُوَ الدِّعَاءُ، قُلْ طَرَفُهُ ١

تَحْنُ فِي الْمُنَاقَاةِ تَدْعُو الْحَمْلَى ٢ لَا تَرَى الْأَدَبَ فِيمَا يَنْتَقِرُ

وَالْأَدَبُ: فَاعِلٌ مِمَّنْ أَدَبَتْ يَأْدُبُ أَذًا إِذَا دَعَا، وَمِمَّنْ مَا ذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ ٣ فِي
حَدِيثِ أَبِي مَعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْدُبَةٌ لِلَّهِ، فَمَنْ دَخَلَ بِهِ فَهُوَ مِنْهُ» ٤

وَالْمَأْدُبَةُ - بِالصَّمِّ - عَارَةٌ عَنِ الصَّبِيعِ الَّذِي يَضْفُفُهُ الْإِنْسَانُ ٥ ١١١ ر ١١٢ وَتُرْوَى

(١) أَيْتٌ فِي حِمْلِهِ فَصْلٌ طَرَفُهُ مِنَ التَّمَدُّدِ نَحْوَ سَعْيٍ شَاقٍّ بِرَمَلٍ، وَكَتَبَهَا فِي عِدَّةٍ عَنِ عَدَدِ
أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ بِالْكَرَمِ وَالشَّجَاعَةِ وَحَمَاةِ بَحْرٍ وَحَمِيدٍ يُؤَدُّ بِطَرَفٍ أَدَبٌ رَحِمَهُ [ص ٥١]
وَالْمُنَاقَاةُ التَّاءُ وَهِيَ مِنَ التَّحَدُّثِ مَعَهُمْ، وَالْحَمْلَى الدِّعَاءُ مَعَهُ، وَالْأَدَبُ تَدْعُو بِسَدْرِهِ
وَقَوْلُهُ «بِسْمِ اللَّهِ» مَعْنَاهُ: يَدْعُو بِعَضَا وَيَتَرَكُّ بِعَضَا

وَأَمَّا الْمُؤَدَّبُ مِنَ الشَّاهِدِ لَا سِدْلَانَهُ عَنِ أَنْ لَا دَبَّ فِي حِمْلِهِ حَتَّى يَدْعُو بِسَدْرِهِ
وَالْحَصَاتِ وَيَطْرُقُ لِحَبَرَاتٍ يَكْرَهُ فِي تَبَاتٍ تَعْبُورٍ لِأَنَّ قَوْلَهُ [٣٦٦] ١١٠ أَهْرَاقَةُ الْأَدَبِ
لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْبُخَارِيِّ [١٩٠/٨]

(٢) يَنْظُرُ: فَحَرِيبُ الْحَدِيثِ الْأَمِّي حَيْدَ [١٠٨/٤]

٣١ أَمَّا حِمْلُهُ الدَّعْوَى فِي الْقَوْلِ [٥٦٥] ١٠٠ مِمَّنْ [ص ٦٣] ١١١ ر ١١٢
٤ رَحِمَهُ [ص ١٧٢]، مِمَّنْ حِمْلُهُ مِنَ التَّمَدُّدِ بِرَمَلٍ

فان لا يصح ولاية العاصي حتى يجمع في المولى شرائط
وتكون من أهل الاجتهاد

نصح ائمة نصاب، بمعنى المصدر [١٠٠٠]، لا لفظ، منه ما روي في
من مسعود «ان هذا امر من الله، فاعلموا من مآذبه»، وكان لا
يختمها بعين معنى واحد، وان ابو عبد الله لم يفسح أحد يقول هذا
والنصاء يُفعل في الله، وتردده في شرع الأئمة

قوله (ان لا يصح ولاية العاصي حتى يجمع في المولى شرائط له) وتكون من أهل الاجتهاد، أي ان لا يفتوي في المعاصرة، وشرائط
شرائط الشهادة من حُرِّيَّة، وعقل، وتغر، والعدالة في النصاب، لأن شرط
ولاية كونه من نصاب ولاية عامة، فله شرط في الشهادة من نصاب
كان شرائطها في النصاب أولى

فان صاحب الهداية (والفاسق أهل للنصاء، حتى لو قُتِلَ بصره، إلا انه
لا يسمى أن يُقتل كما في حكم الشهادة)، يعني أن عاصي لا يسمى أن تُسمع شهادته،
فوقفت حارث، فكذلك العاصي الفاسق لا يسمى أن يُقتل، ولو قُتِلَ صح

قال الفقيه أبو الليث في «حرمة القتل» أو بفتح القاء من اجمع فيه ثمانية
أشياء: الموثوق في عقله، ودينه، وعقله، وصلاحه، وعلمه، ومعرفة ما حله

منه عند [١٠١٧] وقد مر في [١٠٢٢]، ان مر

في النصاب [١٠١٩] من عند المصنف، في حله

١٠ من [١٠١٩] بحسب الأبي عبد [١٠١٩]

(٣) بطر: مختصر الفقيه [١٠٢٥]

(٤) أي من الصفات المذكورة، كما جاء في حاشية، و

(٥) أي جازت الشهادة كما جاء في حاشية، و

[illegible]

ولا تاتواي، وبشر من مضى قبلك، ولا يضلح لفصاء من لا تغفل شهادته،
ميش لأعني، والعد، والمحدود في الفدي، وأما | : ع : لمرأة فتضلح
لفصاء هي الأمواب دون الحدود ولدباء، ولا يحور قصاء أهل لبقة عبي
المسلمين» - إلى هنا لقط «الخزاة».

وقال في «خلاصة العتائى»: «واحتلمت الرويات في تقليد لعاسق انتصاء،
والأصح أنه يصحح التقليد، ولا يتحرل بالنفس»

ثم قال: «قال في «المحيط»: يَنْتَحِقُ لِعَزَلِ عِدَّةٍ عَامَّةٍ لِمَشْيِخٍ إِلَّا إِذَا شَرَطَ فِي التَّقْلِيدِ أَنَّهُ مَتَى جَرَّ يَنْقُولُ، وَعِدَّةُ الشَّافِعِيِّ يَنْقُولُ^(١)، وَإِمَامُهُ نَصِيرُ إِمَامٍ مَعَ لَفْظٍ، وَلَا يَنْقُولُ بِالْفَتْحِ، بَلَا حَلَاوَةٍ^(٢) إِلَى هَذَا لَفْظُ «الْخُلَاصَةِ»

ونقل السَّطِيفِيُّ فِي «الْأَجْنَاسِ» عَنْ «أَدَبِ الْقَاضِي» (١) لِأَبِي بَكْرٍ أَحْصَابَ: «دَرْشِي لِقَاصِي وَحَكَمٌ لَا يَحُورُ حُكْمُهُ، إِذَا رَدَّ مَا أَحَدٌ وَنَابَ فَهُوَ عَلَى قِصَائِهِ وَفِي [٢/٥٣٠: ٥٣١] «نَوَادِرُ هِشَامٍ» قَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقَاضِي ثُمَّ تَابَ فَهُوَ عَلَى قِصَائِهِ».

وَحَكِي عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْكَزَجِيُّ أَنَّهُ يَقُولُ مَعْنَاهُ

وعن عليّ الزّاريّ صاحب أبي يوسف: أنه يقول الماصي مشتبه، ولا يقول

.....

شعبيه العبد

لحليمة يمنية^{١١} . إلى لفظ كتاب «الأجناس» .

وقال فيه أيضاً «أدب القاصي» للحسن بن رباح في قاصص مكة .
عذل ، ثم فسق بعد ذلك وارتشى ، وقد كان قصي بقضيب قبل أن يفسق . فسق
بعد فسق أن يظن كل قصي قصي بها بعدما فسق ، وأنفذت القصاص إلى قصي
قبل أن يفسق .

٢١٨ ر [وقال أبو حبيمة : لو أن قاصياً قصي بين الناس زماناً ، وبعد مدة
كثيرة ، ثم علم أنه فاسق مُرتشٍ ، لم يَرَوْهُ مُدَّةً وَلَمْ يَلَمْزْهُ عَلَى ذَلِكَ ، يُجِئُ لِلْقَاصِي ،
يَحْتَضِرُونُ إِلَيْهِ] . ١١٢ ر . أن يُظن كل قصي قصي بها ذلك القاصي^{١٢} . إلى
لفظ «الأجناس» .

ودكر الأشرسوبي في «فصوله» . «القاصي إذا ارتشى وحكم لا ينفذ قصده .
فيم ارتشى ، وينفذ فيما لم يرتش .

ودكر الإمام البرزوي^{١٣} أنه ينفذ فيما ارتشى أيضاً وقال بعض مشايخ
قصايه فم ارتشى وفيما لم يرتش باصته ، وبالقول الأول أخذ شمر لاس
السرخسي ، وهو اختيار الخصاف .

واب ارتشى ولد القاصي ، أو كائنه ، أو بعض أهوايه ، فإن كان بأمره ورصه
فهو وما لم يرتشى القاصي سواء ، ويكون قصاؤه مردوداً ، وإن كان بعير
القاصي بعد ، وكان على امرئشي رد ما قصه^{١٤} . إلى هنا لفظ «الفصول»

قال أبو العباس النابلسي في آخر «أدب القاصي» من كتاب «الأجناس» . «سب

(١) ينظر : «الأجناس» للناظمي [١٥٦/٢] .

(٢) ينظر : «الأجناس» للناظمي [١٤٩/٢] .

باب في السار

إذا كان فسقاً هل يجوز أن يُستقضى منه؟ فيه كلام بين المشايخ، ذكر محمد ابن شجاع في «نواذره»: سمعتُ بشر بن غياث يقول أرى الخنزير على ثلاثة مقياسين، فاسق، وطبيب جاهل، ومكابر مُقلِّس.

وقال محمد بن شجاع في قول نعيم لا بأس بأن يُستقضى من الفقيه الفاسق، لأنه يكره أن يُخطئه الفقه، فحجيب بما هو اصواب^(١).

وقال في «الواقعات»: «واحتار الطحاوي أن الفاسق إذا قُتِلَ الفصحاء لا يصيرُ دعيّاً، ولو قُتِلَ يَتَغَرَّلُ بالفسق».

والصحيح ما ذكر في «شرح أدب القاضي» أن القاضي يفسر الفسق لا يتغرَّل، بل تُغرَّل، والفسق [هـ ٣٠٤ م] إذا قُتِلَ [١٤٢١ هـ] يصيرُ دعيّاً، ومتى قضى بقصد قصاؤه إلا أن لقاضي آخر أن يُبطله إذا كان من رأيه خلاف ذلك، ومتى أبطله ليس بقاضي آخر أن يُتَقَدَّ، وهذا قول علمائنا.

ورأيت في كتاب «أدب القاضي» لأبي محمد الناصحي البسابوري^(٢) أنه قال: فإن أخذ القاضي الرشوة وحكم للذي رشاه بحق ليس به ظلم؛ كان هذا لحكمه باطلاً، ولا تجزى لأحد أن يُقَدَّ ذلك لقضاء من القضاة، بل يردُّه، فقد سقطت عدالة المُرْتَشِي؛ لأن الله تعالى قال: ﴿أُولَئِكَ يَتْلُمُهُمُ الرَّبُّ وَيُخَذِّلُهُمُ اللَّهُ﴾. فلهذا لا يقرُّوا له أن يكتب له السُّخْتُ [السنن ٦٣].

(١) المكابر هو لأجير، من الكراء، وهو الآخر، وجففه مكابرين وقد تقدم لتعريف يندك.

(٢) يجر «الأحاس» بساطهي [١٤٩ ٢].

(٣) الناصحي هو عبد الله بن الحسين، أبو محمد البسابوري المعروف بالناصر، قاضي القضاة بحراسين، ونجح الحجة في عصره، كان ورعاً متعبداً بصير الدين عليه «لجمع بين رضى هلال والمصنف»، و«أدب لقاضي» وتهذيب أدب القاضي لمصنفه (توفي سنة ٤٤٧ هـ) بطر «الخواهر» عليه «عبد القادر القوشي» [١ ٢٧٤] «فتح الترحيم» لاس قطوبغا [ص ١٧٨].

«خارج السير»

وَرَوَى عَنْهُ قَالَ: «الرَّائِشِي وَالْمُرْتَشِي وَالزَّائِنُ مَلْعُونٌ»^(١)

ثم قال: «وَالرُّشُوءُ مِنَ الرُّشَاءِ»^(٢) «إِنْ أَسَارَحَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى اسْتِعْثَاءِ الْمَاءِ»^(٣)
إِلَّا بِهِ، فَكَذَلِكَ الْإِنْسَانُ إِذَا كَانَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَقْصُودِهِ الْحَرَامِ، فَإِنَّهُ يَرْشُو لِيَتَوَصَّلَ
إِلَى ذَلِكَ الْمَقْصُودِ.

وَالرَّائِشِي: الْمُعْطِي، وَالْمُرْتَشِي: الْآخِذُ، وَالرُّشَاءُ: الشَّيْءُ يُسْعَى بِهِ سَهْمًا
لِنِسْوَيْ أَمْرِهِ، وَهَذَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: ﴿وَأَدْنَى لِيَهُودَ﴾^(٤) ٨٦، ٨٧ عَلَى الرُّشُوءِ بِقَوْلِهِ
يَعْنِي: «سَمِعُورَ يَلْعَنُ يَدُ أَكْثَرِ السُّخْتِ»^(٥) [سورة: ٢٠] ٤٢، كَمَا دَعَاهُمْ عَلَى
الرَّيَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ»^(٦) [سورة: ١١] ١٨، فَكَانَتْ الرُّشُوءُ
مَعْرِفَةَ الرِّيَا، وَدَلَّتْ حَرَامَ مَخْصُورٍ، فَكَانَتْ الرُّشُوءُ، وَلَا يَخْلُرُ رِيًّا أَنْ يَرْشُوهُ؛ لِأَنَّهُ
قَدْ حَوَّاهُ وَهَدَّاهُ، فَيُعْطِيهِ الرُّشُوءُ؛ لِيَتَدَفَّعَ الْخُوفَ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ يَرْشُو إِسَاءَاتٍ يَنْسُوِي
أَمْرَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّلَاطَةِ، وَيَسْعَى فِي ذَلِكَ السَّيِّئِ، أَوْ يَرْشُو لِيَتَقَبَّذَ الْقَضَاءَ مِنْ
اسْلُطَانٍ، أَوْ يَرْشُو الْقَاضِي لِيَقْضِيَ لَهُ

أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ يَرْشُوهُ لِيَتَدَفَّعَ الْخُوفَ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْآخِذِ
بِهِ أَنْ يَأْخُذَهُ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ عَنِ التَّحْوِيلِ وَالتَّهْدِيدِ وَجَبَّ عَلَيْهِ بَدِينُ

(١) أَخْرَجَهُ وَاحِدٌ فِي «مَعْجَمِهِ» [٢٧٩٥] وَأَبَى فِي شَيْءٍ [رَقْم: ٢١٩٦٥]، وَلَطَرَنِي
فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٩٢/٢]، وَفِي «مَعْجَمِهِ» مِنْ ٥٨٠، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمَعْجَمِ عَلَى
الصَّحِيحِينَ» [١١٥/٤]، عَنْ ثَوْبَانَ رَوَاهُ قَالَ: «نَسِ سُبُّهُ اللَّهِ ﷻ لِرَائِشِي وَتَائِشِي وَالرَّائِشِ
بَيْنِي أَلَيْسَ بِشَيْءٍ بَيْنَهُمَا»

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْكَبِيرِ، وَهِيَ أَبُو الْحَصَدِ، وَهُوَ مَجْهُولٌ»
بَطْنِ «مَجْمَعِ إِبْرَاهِيمَ» [١٩٩/٤]

(٢) الرُّشَاءُ: هُوَ الْخَلُّ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (د)

(٣) فِي «د» «إِنْ أَسَارَحَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَقْصُودِهِ الْحَرَامِ، فَإِنَّهُ يَرْشُو لِيَتَوَصَّلَ إِلَى اسْتِعْثَاءِ الْمَاءِ»

في حقه لسان

الإسلام، فلا يجعل به أن يأخذ المال على ذلك، فإن أخذ المال لإقامة ما هو واجب الإقامة بدون محال، يكون حراماً، وأما المقتضي يجعل به الإعطاء، لأنه حاد منه. وحسن المال وقاية نفسه، وهو مؤيد للشريعة.

ألا ترى إلى ما روي عن بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - أنه قال: «وخذنا في رمي زياد^(١) شيئاً حراماً من المال، كما نبدل لتصور به أمساء»^(٢) قد أنه يجعل له أن يبدل المال دفعاً للخوف عن نفسه.

وأما الكسبي: إذا رشا ليسعى بيته وبين أسطراب، ويؤوي أمره بين يدي السطراب لا يجعل به الأخذ؛ لأن اقيام بمعونة المسلمين واجب بدون المال، فهو أخذ المال لإقامة ما وجب بدون محال، فلا يجعل [١٤٢/١] له أخذ المال.

والجيلة في ذلك أن يقول ذلك الرجل له: استأجرني يوماً إلى الليل بدينار معلوم، فيستأجره، فيكون صحيحاً، ثم إن المستأجر بالجير، إن شاء استعمله في ذلك العمل، وإن شاء استعمله في عمل آخر.

وإن رشا السلطان ليتقلد منه القضاة، ورأسي ولعزتي في السار، ألا ترى إلى ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنا لا نفلد العمل من تأييد عليه بالشقاء»^(٣).

(١) هو زياد بن أبيه الأمير المشهور (موفي به ٥٣ هـ).

(٢) لم نجد عن أحد من أصحابه ^(١) وهو مشهور عن بعض التابعين، قصه أبو بكر بن دى في الأحكام الفردية [١٦٤] عن شيبان عن عمرو عن أبي الشفاء قال: لم نجد من يدرى أجمع لنا من الدنيا.

وأخرج ابن أبي شيبة عن هذا الطريق [رقم ٢٢٠٥١]، ويكره بطلان أنه يجد في ذلك من من شدة أجمع من الدنيا.

(٣) لم نجد بهذا اللفظ، والمشهور إنما هم بسط من طلب القضاة، وأسماء عنه، وكل له، ولم يظن ولم يستعمل عنه، أمول الله ملكاً يسلطه، وسيد كره المولف مريب.

﴿فِي عَامَةِ ثَلَاثٍ﴾

فإذا كان لا يُقْلَدُ مَنْ يَطْلُبُ ، فكيف يُقْلَدُ مَنْ نَشُو^{١٩} ! وهذا لأنه إنما يَرْتَضُو لِأَحَدٍ
مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِحَسَبِهِ ، فَيَحْرُمُ الْأَحَدُ وَيُاعْتَدُ :

وَأَمَّا الْمَصْرُ الْأَخِيرُ : إذا ارْتَضَى الْقَاضِي لِنَفْسِهِ لَهُ ، فهذا لا يَخْلُو بِمَا أَنْ
يَكُونُ الْقَضَاءُ لَهُ بِالْجَوْرِ أَوْ بِالْحَقِّ ، فَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ بِالْجَوْرِ : فَحَرَمَةُ لِمَنْ يَرْتَضِيهِ
أَحَدُهُمَا : لِأَنَّهُ رِشْوَةٌ ، فَيَكُونُ حَرَامًا

والثاني : بسبب القضاء بالجور .

وإن كان القضاء بحق ، فلحرمة لمعنى واحد ، وهو أن القضاء وحب عليه
بدون المال ، فإذا أخذ عليه المال فهو أخذ المال على عباده ، أو على قامة القرينة ،
فَيَكُونُ حَرَامًا ، وَلَا يُقْلَدُ لِعَصَاءِ بَدِي ارْتَضَى فِيهِ ، وَسَجَلُهُ فِي ذَلِكَ يَكُونُ بَاطِلًا

فَأَمَّا قَضَايَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ يُقْلَدُ لِنَفْسِهِ^{٢٠} فِي كَلَامٍ ، وَالصَّحِيحُ مِنْ لِمَذْهَبٍ
عَدَمًا أَنَّهُ يَتَّبَعُ قَضَايَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا هِيَ «شرح أدب القاضي»

وَأَمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي وَهُوَ : كَوْنُ الْقَاضِي مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ ، فَذَلِكَ
شَرْطُ الْأَوَّلِيَّةِ عَدَمًا لَا شَرْطُ الْجَوَارِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَقِيلَ شَرْطُ الْجَوْرِ ، وَإِلَى
مَالِ صَاحِبِ «شرح الأقطع»^(١) .

[٢٠ = ٣٠] وَقَامَا فِي «وجيرهم»^(٢) «لَا تُدَّ لِلْعَصَاءِ»^(٣) مِنْ صَعَابٍ ، وَهُوَ أَنْ
تَكُونَ ذَكَرًا ، حُرًّا ، مُجْتَهِدًا ، نَصِيرًا^(٤) ، عَدْلًا ، فَلَا يَجُورُ قَضَاءُ الْمَرْأَةِ ، وَلَا غَنَى ،

(١) ينظر : «شرح مختصر الفتاوى» للأطع [٢/٢٩٠] .

(٢) أي : «وجير» : شافعة ، كذا جاء في حاشية : «الـ» .

(٣) في «الوجير» : «لَا يُدَّ لِلْقَاضِي» .

(٤) في «الوجير» : «مُجْتَهِدًا» (ح) نصيرًا (م و) . ويعني به : (ح) : الرمز به إلى أبي حنيفة (م) .

غاية البيان

والصبي، والناسي، والجاهل، والمقلد^(١). إلى هنا لفظ «الوجيز».

وقال صدر الإسلام البرزقوي في «أصوله»^(٢): «أجمع العلماء والفقهاء المعتبرين يجب أن يكون من أهل الاجتهاد^(٣)، فإنه لا يقدر أن يفتي أساساً من لم يكن من أهل الاجتهاد، فإنه يحتاج إلى الاجتهاد لا محالة، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل له أن يفتي إلا بطريق لحكاية، فتخبر ما يحفظ من أقوال الفقهاء، ولا يحل له أن يفتي فيما لا يحفظ فيه قولاً من أقوال المتقدمين». إلى هنا لفظ صدر الإسلام.

وقد ذكر محمد في «الأصل» أن المقلد لا يخور أن يكون قاصياً، ودد له لخصاف ما يدل على جوازه؛ لأنه قال: «القاصي بقضي باجتهاد تفيه إذا كان له رأي، فإن لم يكن له رأي وسأل فيها، أحد بقوله»^(٤).

وجه الشافعي: ما روي عن النبي ﷺ حين بعث مبعثاً إلى اليمن فقال له «بسم نفسي» قال: يكتب الله. قال: «فإن لم تجد؟» قال: «سنة رسول الله ﷺ». قال: «فإن لم تجد؟» قال: «أجتهد رأيي». فقال رسول الله ﷺ: «الحمد لله الذي وفق رسول الله لما رضي رسول الله»^(٥). ولأنه إذا لم يكن مجتهداً يخور

= الرمر به إلى مالك بن أنس و (و) الرمر به إلى وجو أو قول بعد مخرج لأصحاب الشافعي كما نرى على ذلك في المقام بعد الوجيز مع شرح براغمي للعراقي [٥١].

(١) نظره: «الوجيز» مع لغوي شرح الوجيز للعراقي [١٢ ٤١٥].

(٢) صدر الإسلام البرزقوي عده كتب في أصول الفقه، طبع منها «معرفة الخُصم» سريعة، ولم يعد بهذا النقل فيه بعد النظر في مطلقه.

(٣) بغير أدب القاصي / مع شرح العهد / شهد الخُصم [١٤٥ - ١٩٦].

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية باب اجتهاد الرأي في القضاء [رقم / ٢٥٩٢]، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء في القاضي كيف يقضي [رقم / ١٣٢٧]، وأحمد في المسند

أَنْ يَقَعَ حُكْمُهُ بِحَلَالٍ لِمَنْ أَوْ لِإِحْمَاعٍ، وَلَا يُخَوِّرُ، وَلَا يَنْقُصُ سِدْقِي
الْقُدْرَةَ، وَلَا قُدْرَةَ بَدْوِ الْعِلْمِ، وَبِمَا لَمْ يَذْكُرْ : مَعَادُ لِإِحْمَاعٍ حِينَ سَأَلَهُ
رَسُولُ اللَّهِ عَنِ الْحُكْمِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ جَمَاعٌ يَصْحَابُهُ فِي رَمِي السَّيِّئِ بِإِلَّا

وَلَا، أَنْ الْفَقْصُودَ مِنَ الْقَصَاءِ سَعِيدُ الْأَحْكَامِ، وَبِمَا لَمْ يَذْكُرْ أَيْ مُنَاجَاةً،
وَهَذَا الْعَمَلُ يَحْتَضِرُ مِنَ الْمُقَدَّرِ دَافِعٌ بِمَعْنَى غَيْرِهِ، كَمَا يَحْتَضِرُ مِنَ الْمَحْبُودِ

بُؤْيُودُهُ^(١) : مَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي الْمَسَدِ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ
لِلَّهِ إِلَى الْيَمَنِ وَأَنَا حَدِيثُ الشَّرِّ، فَتَنَنْتُ تَنْغِييَ إِلَى قَوْمٍ يَكُونُ بَيْنَهُمْ أَخْدَانٌ وَلَا
عِلْمَ لِي بِالْقَصَاءِ؟ فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَهْدِي لَسَاكَ، وَتَنَنْتُ قَلْبَكَ»، وَمَا
شَكَّكَتُ فِي قَصَاءٍ تَبَيَّنَ أَثَرُ بَعْدَ ذَلِكَ^(٢)

وَرَوَى صَاحِبُ «الْمَسَدِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى غَيْرِي قَالَ : أَخْبَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي
الْيَمَنِ قَاصِيًا فَقُلْتُ : إِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُزَيِّنُ وَأَنَا حَدِيثُ الشَّرِّ، وَلَا عِلْمَ
لِي بِالْقَصَاءِ، فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ سَهْدِي قَلْبَكَ، وَتَنَنْتُ لَسَاكَ، فَإِذَا خَمَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ
الْعُضْمَانِ، فَلَا تَقْصِيَنَّ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ، كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أُخْرَى

١ - [٢٣٠]، رَوَاهُ فِي «الْمَسَدِ» [٧٢١] وَحَاشِيَ فِي «الْمَسَدِ» [٢٢٩]، وَنَحْوَهُ مِنْ
حَدِيثِ مَعَادٍ بِهَذَا نَحْوَهُ

قَالَ أَبُو الْخَلَفِ : هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِإِحْمَاعٍ أَهْلُ الْيَمَنِ - وَهُوَ عَمَلٌ سَهْوَةٌ «الْبَدْوِ الْمَجْرُوحِ» لِأَخِي
الْمَقْفِيِّ [٥٣٤/٩]

٢ - وَهُوَ بِالْأَصْلِ الْمُبْدَأُ وَتَنَنْتُ مِنْ أَدْنَى، وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ :
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمَسَدِ» [٩٣١]، وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ :
وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ : وَتَنَنْتُ :
لِأَحْكَامٍ وَهَذَا ذِكْرُ الْقَصَاءِ [رَقْمُ ٢٣٩٠]، وَلَيْسَ لِي نَسَبٌ [رَقْمُ ٢٩٠٩٨]، وَالْيَمَنِيُّ فِي «الْمَسَدِ»
بِإِسْنَادِهِ [٩٦١٠]، مِنْ حَسَبِ عَمَلِي - يَنْبَغِي حَسَبُ يَمَنِيَّةٍ

أَنْ يَشِينَ لَكَ الْقَضَاءُ قَالَ، هَذَا رَأْيُ قَاضِيٍّ، أَوْ مَا شَكَّكَتُ فِي قَضَائِهِ بَعْدُ»

فَعُلِمَ أَنَّ الاجْتِهَادَ لَيْسَ بِشَرْطِ الْجَوْرِ، لِأَنَّ عَلَيْهِ رَأْيَهُ حِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ
الاجتهاد

وَلَا يُقَالُ: كُلُّ مَنْ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُقْتَبَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ دَعِيًّا
كَدَعِيٍّ، لِأَنَّ الدَّعِيَّ يَجُوزُ [لَهُ] ^(١) أَنْ يُقْبَتِيَ بِالسَّمْعِ عَنْ غَيْرِهِ بِطَرِيقِ الْحَكْمِ
فَكَذَلِكَ الْعَاصِي يَقْبَضِي بِغَيْرِهِ لَا بِرَأْيِهِ

وَقَضَاءُ الْمَرْأَةِ يَجُوزُ لِيَمَّا تُسَمَّعُ شَهَادَتُهَا فِي حِلِّهِ لِمَدْعِيٍّ؛ لِأَنَّ حُجَّتَهُ
— وَهُوَ تَعْيِدُ الْأَحْكَامِ، وَإِصَافُ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ — حَاصِلٌ، بِخِلَافِ بَصَائِغِ
الْحُدُودِ وَالْقَضَائِي، فَإِنَّ شَهَادَتَهَا لَا تَجُوزُ، فَكَذَا قَضَائُهَا

ثُمَّ الاجْتِهَادُ — [١٤٠١] — وَهُوَ يَتَنَبَّهُ لِمَجْهُودِ لَبْلِ الْمَقْصُودِ، وَشَرْطُ قَضَائِهِ
الْمَرْءُ مُجْتَهِدًا، أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالصُّوَرِ مِنَ الْكُتَابِ وَالشُّعْءِ — مِمَّا يَتَعَلَّقُ
بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِجَمِيعِ مَا فِي الْكِتَابِ وَالشُّعْءِ، وَهُوَ
عَرِيضَةٌ، وَلِلرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُحَالٍ يُحْكِمُهُ ظَلَمُ الْحَادِثَةِ الْوَاقِعَةِ مِنْ

مَرْجَعُهُ إِلَى دَوْدٍ فِي كِتَابِ الْأَهْلِيَّةِ ص ١١٦ كَيْفَ لِقَضَاءِ [رَقْم ٣٥٨٢]، وَالتَّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ
الْأَحْكَامِ ص ١١٦ فِي الْعَاصِي لَا يَقْبَضِي مِنْ جَمْعٍ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَهُ رَقْم ٢٣
وَالْمَدَائِنِيُّ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ ص ١١٦ فِي كِتَابِ الْحَفَائِصِ ذَكَرَ أَنَّ الْأَهْلِيَّةَ حَلَّتْ أَنْ تَقْضِيَ قَضَاءَ
رَقْم ٨٤١٩، وَأَحْمَدُ فِي الْمَدَائِنِ [١١١] وَالْحَاكِمُ فِي الْقَضَائِي ص ١١١
صَحِيحًا [١٠٥]، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ أَبِي حَتَّابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَقَ لِأَيِّ دَوْدٍ

قَالَ التَّرْمِذِيُّ «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ»

وَقَالَ الْحَاكِمُ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِلَّا سَادَ وَلَمْ يَرْجَعْ»

وَقَالَ أَبُو حَتِّمٍ [١٠٥] حَمْدٌ، أَبُو دَوْدٍ، وَحَدَّثَ التَّرْمِذِيُّ، وَهَذَا مِنْ أَمْسِيٍّ، وَصَحَّحَهُ

حَبِيبٌ، بِطَرِيقِ الْمَرْامِ لَا مِنْ حَبِيبٍ [ص ١٢٢]

(١) حَاصِلُ الْمَقْصُودِ مِنْ رَقْم ١٠٥، وَرَقْم ١٠٦، وَرَقْم ١٠٧

في نسخة البغداد

و لثني مشتهر بالفعه وله نصر بالحدث أيضاً

وقال التمني في «أصوله» : «قال بعض أصحابنا إذا كان حديث في
يغرف حقيقتها، ولا يضمن عليه دقيقتها، يكره من أهل الاجتهاد في ذلك...»
[١٤١٠ ح ١٠] ثم إذا اشتمع أهلية شهادة والاجتهاد في واحد هل له أن يصدق
النص، ٢٤

قال في «خلاصة الفتاوى» : «فيه أربعة أقوال. قال بعضهم: بكرة وقال بعض
لا بأس به. وقال بعضهم: وعليه عامة الشيخ... أن التقيد رحمة، وترك عزيمة
وروي الحر عن أبي يوسف ومحمد أنه إذا قلنا من غير مسألة: لا بأس به...»
سأل بكرة، وهكذا ذكر في «المتقى» : «إلى هنا فقط» «الخلاصة»

ودكر النقيب أبو الميث في «المعيار» عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
قال «لا ينبغي لأحد أن يطلب النص ولا يتعرض له، فإن فعل فهو مُسيء»
وقال شعر الأئمة الشرخسي في شرح أدب القاضي: «لخصاف...»
قال: «دخل في النص قوم صالحون، واحتسب قوم صالحون، وتركوا الدحول...»
أصبح وأسم لديه؛ لأنه يلزم بالنص أنه نفسي بحق، ولا يشري أبداً على
الوفاء به أو لا يقدّر، وفي ترك الدحول فيه صيانة لعينه، وهذا إذا كان في
غيره من نصح للنص

(١) سماء المصنف «أدب الأصول» كتاب سباني، وكذا سماء الترمذي أيضاً، ونسبه إلى أبي الحر
الشيرازي الخراساني الحنفي، ولم يفتد إلى أخبار الكتاب وسبب فيه نظر بغير «لحر المحط»
لترمذي [١٤/١]

(٢) ينظر «خلاصة الفتاوى» للبغاري [ق، ٢٤٢].

(٣) ينظر «غريب المسائل» لأبي عبد الله السمرقندي [ص، ٢١٢]

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْعَاسِقُ لَا يَخُورُ بِصَاوِدَةٍ كَمَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْزَعَةٍ . .
عَلَمَانِنَا الثَّلَاثَةِ فِي التَّوَادِرِ أَنَّهُ لَا يَخُورُ بِصَاوِدَةٍ.

وَمَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ: إِذَا قُدِّدَ الْعَاسِقُ ابْتِدَاءً بِصَحِّحٍ، وَلَوْ قُدِّدَ . .
بِغَرْلٍ بِالْفَسْقِ، لِأَنَّ الْمُتَقَلِّدَ أَحْمَدَ عَدَالَةٍ فَلَمْ يَكُنْ رَاضِيًا بِغَبِيهِ ذَهَبًا.

وَهَلْ يَضْلُحُ مُقْبِيًا؟ قِيلَ لَا، لِأَنَّهُ مِنْ أَقْوَرِ الْمَذِينِ وَخَيْرِهِمْ عِنْدَ . .
الدِّيَامَاتِ، وَقِيلَ يَضْلُحُ، لِأَنَّهُ يَخْتَهِدُ حَدَارًا لِنِسْبَتِهِ إِلَى الْحَصَاءِ، وَإِنَّمَا . .
يَضْلُحُ بِأَنَّهُ أَهْلِيَّةُ الْإِخْتِهَادِ شَرْطُ الْأُولَوِيَّةِ.

فَأَمَّا تَقْلِيدُ الْجَاهِلِ فَصَحِّحٌ عِنْدَنَا؛ حَلَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، هُوَ يَقُولُ . .
بِالْقَصَاءِ يَشْتَدُّ عَلَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلَا قُدْرَةَ دُونَ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا آتَتْهُ بِفَكْهَةٍ أَنْ يَضْلُحَ
بِمَعْنَى غَيْرِهِ، وَمَقْصُودُ الْقَصَاءِ يَخْصُلُ بِهِ وَهُوَ إِيْصَالُ الْحَقِّ إِلَى مُسَلِّحِهِ
وَيُسَبِّحُ لِلْمُقَلِّدِ أَنَّ بَحَارًا مِنْ هُوَ الْأَفْوَى وَالْأُولَى، لِقَوْلِهِ **هَبْ** «مَنْ قُدِّدَ . .
عَمَلًا وَفِي رَعِيَّتِهِ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ فَقَدْ حَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَخِمْعَةُ الْمُتَشَدِّقِينَ».

— غايه السار —

قَالَ أَبُو حَمِصٍ الْأَنْثَرِيُّ فِي «الْمَصُولِ»: «وَكُونُ الْقَاصِي عَدْلًا . .
شَرْطٌ أَيْضًا، حَتَّى فَإِنْ أَصَحَّحَ إِنْ الْعَاسِقُ يَضْلُحُ أَنْ يَكُونَ قَاصِيًا

وَالْعَدَالَةُ شَرْطُ الْأُولَوِيَّةِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَفِي رِوَايَةِ «الْوَادِعِ» شَرْطُ صِحَّةِ
النَّصِّ، وَلَوْ قُدِّدَ وَهُوَ عَدْلٌ، ثُمَّ فَسَقَ، يَشْتَقُّ الْعَزْلُ، وَلَكِنْ لَا يَنْعَزَلُ، وَهَذَا
عَاقِبَةُ الْمَشَائِخِ، وَيَحْتَ عَلَى السُّلْطَانِ أَنْ يَغْرِلَهُ، إِلَى هَذَا نَقَطَ «الْمَصُولِ»

قَوْلُهُ: (وَهَلْ يَضْلُحُ الْعَاسِقُ نَفْسًا)، فِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ، وَقَدْ مَرَّرْنَا هَذَا
قَوْلُهُ (وَأَمَّا لَدُنِّي)، أَيِ الشَّرْطِ الثَّانِي فِي الثَّمَلِيِّ، وَهُوَ شَرْطُ الْإِحْسَادِ . .
وَقَدْ مَرَّرْنَا بَيَانَهُ أَيْضًا.

وفي حد الاختهاد كلامٌ عُرف في أصول لغة

وحاصله أن يكون صاحب حديث في معرفة ما يُنفه يعرف معاني لأن
أز صاحب فقهِ له معرفة بالحدث تنافي يشغل باله في المشغول عنه
وقيل وأن يكون صاحب فريضة يعرف بها عادات الناس، لأن من لأخدام

﴿﴾ عليه السلام ﴿﴾

قوله (وفي حد الاختهاد كلامٌ عُرف في أصول لغة)، أي في أصول اللغة
مختر الإسلام وغيره، في باب (١٠٠) من معرفة أصول المجتهدين

قوله (وأن يكون صاحب فريضة)

قال صاحب «الجمهرة»: «الفريضة حاضن لصبغة، ومنه اشتق أخرج،
وهو الخالص الذي لم يُتَرَجَّ بغيره من استج، غيره»

وقال في «تهذيب الديوان»: «فريضة سر أول مراتبها، فريضة الصفة»

وقال في «المحمل»: «الفريضة أول ما يُنسَط من السر، ولذلك يُقال: فلان
فريضة جيدة» يُراد: اسباط العلم^(١) وقال في «الصحاح»: كما في «المحمل»

وقال المطرزي في «الإبصار»: «الفريضة في الأصل أول ما يُنسَط من السر،
وهي عبدة بمعنى مفعوله اسمًا بسر، من فرخها إذا حترتها، ثم سقوا الماء بذلك؛
تلاصق بينهما، ثم قالوا: فلان حسن الفريضة؛ إذا بدع شعرًا أو خصة أو

(١) ينظر «أصول البردوي» (ص/ ٢٧٨ - ٢٨١)

(٢) ينظر: «جمهرة اللغة» لاسن قريند [٥٢٠/١].

(٣) ينظر: «معجم اللغة» لاسن فارسي [ص/ ٧٥١]

«الصحاح» نسخة من «الصحاح» (٣٩٦) مادة فرخ

ما من المعرفين ومادة من فرخ، ويسمى بشبه في (الصحاح منج مادته) «فرخ»
نسخة في ٣٩٦ من «مخطوط مكة» نسخة من «الصحاح» (٣٩٦) مادة فرخ

في ٣٩٦ من «مخطوط مكة» نسخة من «الصحاح» (٣٩٦) مادة فرخ

مَا يُتَنَى عَلَيْهَا

قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْقَصَاءِ لِمَنْ يَتَّقُ بِنَفْسِهِ أَنْ يُؤْذِيَ فَرَسَهُ، لَا
الْمَصْحَابَةَ رَضَوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ تَقْدُّوهُ وَكَفَى بِهِمْ قُدُوةً، وَلِأَنَّهُ مُرْصَنٌ كَمَا بِهِ كَرِهَ،
أَفْرَأَ بِالْمَعْرُوفِ.

غاية البيان

أَجَادَ، فَاسْتَعَارَهَا لِمَطْبَعٍ، وَهُوَ مِنْ مُسْتَعَارِ السَّجَارِ، لِأَنَّ أَصْلَ الْفَرْحِ: شَقٌّ
وَالشَّقُّ، وَمِنْهُ: الْقَارِخُ، وَهُوَ الْفَرَسُ الَّذِي فَرَحَ بَالَهُ، أَيْ شَقَّ.

وَقَالَ التَّنَوُّيُّ [١٥: ٣٠٧] فِي «أَصُولِهِ»: «قَالَ بَعْضُهُمْ: أَهْلُ الْاجْتِهَادِ مِنْ كُلِّ
عَالَمٍ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَابْتِغَاءً عَلَى مَعَانِيهِمَا، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَهْلُ الْاجْتِهَادِ مَنْ كَانَ مَعَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ يَعْرِفُ النَّاسَ وَعَدَدَهُمْ
إِلَّا أَنْ هَذَا لَيْسَ بِقَوِيٍّ، لِأَنَّهُ شَرْطٌ رَائِدٌ لَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِهِ، فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ كِتَابَ
الْقُرْآنِ وَسُنَنَ رَسُولِهِ [١٠: ١٧١]، وَعَرَفَ مَاسِجِدَهُ وَمَسْجِدَهُ، وَوَقَّفَ عَلَى مَعَانِيهِ، يُدْرِكُ
الْاجْتِهَادَ. كَذَا قَالَ التَّنَوُّيُّ فِي «الْبَابِ الْأَوَّلِ»

قَوْلُهُ: (عَنْهَا)، أَيْ: عَنِ عَادَاتِ النَّاسِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَلَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْقَصَاءِ لِمَنْ يَتَّقُ بِنَفْسِهِ أَنْ يُؤْذِيَ فَرَسَهُ،
أَيْ: قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)

وَالْأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَدْعَاؤُا إِنَّا جَعَلْنَاكَ حَبِيبَةً فِي الْأَرْضِ فَأَخِيكَ بَيْنَ كُنُسٍ
يُنْفِقُ﴾ [٢٦: ١٠]، وَقَالَ تَعَالَى سُبْحَانَكَ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ
بَيْنَ النَّاسِ﴾ [١٠٥: ١]، وَلِأَنَّ الشَّيْءَ كَانَ يَفْصِي بَيْنَ النَّاسِ، وَوَلَّى أَصْحَابَهُ
الْقَصَاءَ، وَأَمْلَهُمْ إِلَى التَّوَاحِي، وَنَدَّ رُوَيْتَ قَوْلَ هَذَا أَنَّ الشَّيْءَ بَعَثَ عَلَيْكَ قَدِيبَ

قال: وبُكره الدخول فيه لمن يحاف المعرعة. ولا يأمن على نفسه الخيف

إلى التَّيَمُّن^(١).

وكان الحكماء ابراشدون يقضون بين الناس. ولأنَّ لقضاء أمرًا بالمعروف ونهي عن المنكر، والأمر بالمعروف وحث، وبعض السلف إنما كرهوا الدخول في القضاء؛ لحوزهم على أنفسهم من غيرها عن القيام بتحمل عبء القضاء، فلم يجر الشروع فيه؛ لم يؤل رسول الله أصحابه (١٠٠٠) لقضاء، ولم ينص بعبء، ولكن مع هذا ترك الدخول أسلم لديه، كما مر بيانه

قوله، (قال: وبُكره الدخول فيه لمن يحاف المعرعة. ولا يأمن على نفسه الخيف)، وذلك لقوله ﷺ: «القضاء ثلاثة: قاضٍ في النار، وقاضٍ في الجنة»^(٢)، ولقوله ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ، فَكَأَنَّمَا ذُبِحَ بِغَيْرِ إِذْنٍ»^(٣)، فلا خِل هذا الوعيد كره الدخول فيه لمن لا يأمن على نفسه أن يخيف

(١) معنى تحريجه

(١) هذا أخرجه من حديث أخرجه أبو داود في كتاب الألقاب باب في القاضي يحلف [رقم ٣٥٧٣]، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي [رقم ١٣٢٦]، وابن ماجه في كتاب الأحكام باب الحاكم يجتهد بغير الحق [رقم ٢٣١٥]، وغيرهم من حديث ثريده بن الخُثَيْب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه، وهذا لفظ الترمذي

قال ابن الملقن: «هذا لحديث صحيح» وقال من كثير الإسناد حده بطر مسند لاس بعض [٥٥٢٩] وهذا إرشاد لقوله من معونه أدلة الله لاس كثير [٣٩٠٦] (٣) أخرجه أحمد في مسنده [٢٣٠٦]، وأبو داود في كتاب الألقاب باب في حلف القاضي [رقم ٣٥٧١]، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي [رقم ١٣٢٦]، وابن ماجه في كتاب الأحكام باب في القضاء [رقم ٢٣٠٨]، وغيرهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه

قال الترمذي: «حدثني حسن بن عريش» وقال أبو اسحق: «حدثني حسن»

وكان من حجر مسنده الحاكم وبنو علقمة، بطر مسند المسير لاس حسن [٥٥٦٩] (٤) أخرجه في تحريجه حديث مسنده لاس حجر [١٦٦٢]

كَيْلًا بِصِيرٍ شَرْطًا لِمُبَشِّرِهِ لَفِيحٍ، وَكَوْنَهُ بِنَفْسِهِم الدُّخُولُ بِهِ مُخْتَارًا، سَوِيًّا
 هَهُنَا، «مَنْ جُمِلَ عَلَى الْقَضَاءِ فَكَأَنَّمَا ذُبِحَ بِغَيْرِ يَكْيٍ» وَالصَّحِيحُ أَنَّ الدَّخُولَ
 فِيهِ رُحْصَةٌ طَمَعًا فِي إِفْقَامَةِ الْعَذْلِ وَالْتِزَاكِ عَرَبِيَّةٌ فَلَعَلَّهُ يُحْطَى طَمَعًا وَلَا يُؤْخَذُ
 أَوْ لَا يُعَيَّنُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَلَا يُدْ مِنْ الْإِعَانَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ هُوَ الْأَهْلُ لِلْقَضَاءِ دُونَ
 غَيْرِهِ فَحِينَئِذٍ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ التَّقَلُّدُ صِيَانَةً لِحُقُوقِ الْعِبَادِ وَإِحْلَاءٌ لِلْعَالَمِ عَنِ
 الْفِتَنِ.

قَالَ وَيُسَمَّى أَلَّا يَطْلُبُ الْوَلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُهَا؛ لِقَوْلِهِ «مَنْ حُلَّتْ الْقَضَاءُ»

﴿عَنْ سِيدٍ﴾

وَيُخَوَّرُ عَلَى الدَّسِ، وَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ فِي نَفْسِهِ مُرْصَنَ كَمَايَةٍ؛ لِكُونِهِ أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ،
 وَمَا قَالَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» «الصَّحِيحُ» أَنَّ الدُّخُولَ فِيهِ رُحْصَةٌ، وَالْتِزَاكِ عَرَبِيَّةٌ
 وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِيهِ، بَنَى قَبْلَ هَذَا دَفْعًا عَنْ «شرح أدب القاضي»، وَ«حِلَاةِ
 الْفَتَاوَى»

وَالْخَبْفُ، الْحُزُّ وَالظُّلْمُ، مِنْ حَافٍ عَلَيْهِ بِجَيْفٍ خَفِيفًا.

قَوْلُهُ (كَيْلًا بِصِيرٍ شَرْطًا)، أَيِ كَيْلًا بِصِيرِ الدُّخُولِ فِي الْقَضَاءِ.

[١٥٠] قَوْلُهُ (فَحِينَئِذٍ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ التَّقَلُّدُ)، بِمَعْنَى إِذَا كَانَ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ
 الْمَدِينَةِ سَعْيًا لِلْقَضَاءِ - بَعْنِيهِ وَعَمْدِهِ - يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ حُلَّتُ الْقَضَاءِ وَتَقَلُّدُهُ حَتَّى لَا
 يَصْنَعَ حُقُوقَ الدَّسِ، فَإِذَا امْتَنَعَ هُوَ وَقَدْ كَانَ الْحَاحِلُ أَوْ الْعَاسِقُ؛ يَأْتِمُّ هُوَ؛ لَامْتِنَاعِهِ،
 وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ، وَهَذَا كَصَلَاةِ الْحَارَةِ مِنْ أَوَّاحِدٍ إِذَا تَعَيَّنَ لِإِقَامَتِهَا، يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ عَيْنًا
 قَوْلُهُ (وَيُسَمَّى أَلَّا يَطْلُبُ الْوَلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُهَا)، هَذَا لِقَطْعِ الْقُدُورِيِّ فِي
 «مَحْتَصَرِهِ» '، أَيِ: لَا يَطْلُبُ وَلَا يَسْأَلُ الْقَضَاءَ بِمَعْنِيهِ، وَلَا يَسْأَلُهَا بِلِسَانِهِ، وَدَلِيلُ

.....

عند البدر

روى أبو عيسى الترمذي في «جامعه» بإساده، في نسخة من كتابه في «رسول الله ﷺ»: «مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ - وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ حُرَّ عَلَيْهِ، يَنْزِلُ عَلَيْهِ مَلَكٌ فَيَسُدُّهُ»^(١).

وزوى أيضاً بإسناده إلى أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ، أَوْ جَعَلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ، فَقَدْ ذَبَحَ بَعِيرَ مَكِينٍ»^(٢).

[١٨١٠] رواه وروى في «السنن» بإساده، في نسخة من كتابه في «رسول الله ﷺ» قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ، وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ، وَكَلَّ إِلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَطْلُكْهُ وَلَمْ يَنْتَمِنْ عَلَيْهِ، أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًَا يُسَدُّهُ»^(٣).

وروى صاحب «السنن» أيضاً بإساده، في نسخة من كتابه في «رسول الله ﷺ»: «لَنْ تَنْتَفِعَلَ، وَلَا تَنْتَفَعَلَ عَلَى عَقْلٍ مِنْ أَرَادَهُ»^(٤).

وحدث البخاري في «الصحيح» بإساده، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سُمْرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّ أَوْنَتَهَا عَنْ نَبِيِّ ﷺ». «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سُمْرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّ أَوْنَتَهَا عَنْ نَبِيِّ ﷺ».

(١) نسخة أحمد في «مسنده» [١٨٨٣]، وابن داود في كتاب «الاصحاح» باب في طلب القضاء، وسرع في «أربع» [٣٥٧٨]، وترمذي في كتاب «الأحكام» باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في «أربع» [١٣٢٣] وابن ماجه في كتاب «الأحكام» باب ذكر عقاب من استعان عليه، في «٢٣» [١٣٢٣]، وعنه من حديث أنس بن مالك، بوجه به نحوه، وهذا لفظ - مدي.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن قريب»

(٢) مضمي تحريجه قريباً

(٣) مضمي تحريجه قريباً، وهذا لفظ أبي داود في «السنن»

نسخة البخاري في كتاب «الأحكام» باب «ما جاء عن رسول الله ﷺ» في «٢٣» [١٣٢٣]، وعنه من حديث أنس بن مالك، بوجه به نحوه، وهذا لفظ - مدي.

نسخة البخاري في كتاب «الأحكام» باب «ما جاء عن رسول الله ﷺ» في «٢٣» [١٣٢٣]، وعنه من حديث أنس بن مالك، بوجه به نحوه، وهذا لفظ - مدي.

نسخة البخاري في كتاب «الأحكام» باب «ما جاء عن رسول الله ﷺ» في «٢٣» [١٣٢٣]، وعنه من حديث أنس بن مالك، بوجه به نحوه، وهذا لفظ - مدي.

يَقْتُلُوا مِنْ شَعَابَةٍ - يَكُونُوا -

رُفِعَ إِلَى قَاضِي أَهْلِ الْعَدْلِ، ثُمَّ بَحَرَهُ، وَأَبْطَلَهُ، لِأَنَّ الْحَوَارِجَ إِذَا حَرَّجُوا عَلَى
أَهْلِ الْعَدْلِ مَالِ السَّلاحِ فَوَيْلٌ لَهُمْ يَسْتَحْلُونَ أَمْوَالَهُمْ، وَلَا يَحُورُ تَهْدِئَتُهُمْ... وَلَا يَحُورُ
تَهْدِئَتُهُمْ، لَمْ يَحُورْ قِصَاؤُهُ، فَيَنْقُصَ، وَهَذَا مِنْ بَابِ السَّحْمِ، وَلَا يُعْمَلُ عَلَى
بَحْرِهِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ لَا يَحُورُ قِصَاؤُهُ، وَلَا يُعْمَلُ عَلَى كَيْدِهِ

ثم قال الأصمحي: قال في الكتاب: أي من المحضوف في «أدب القاضي»:
«إذا بلغ الإمام أن قوماً يجمعون لبحر خو عليه، فإنه ينادي: سيدهم، ويؤد
شهادتهم، ومن يشعق القتل لا يكون قاصداً، فلا تعد قضاة قاضي أهل العدل»

وإن كان قاضي الخوارج من أهل الجماعة والعدل، فنقصه، ثم رفع إلى قاضي العدل، أمضاء، ويخبر قضاؤه بين الناس، لأن ١٠٩ ر. ش. بخ. ك. يتوهم القضاء من جهة معاوية ومن بعده من بني أمية، وكذا حذر حين على إمام الحق، ولأنه يزور عن أحد من أهل العدل أنه فسح قضاء.

وكذلك عبرُ شريح تولوا لهم . ولم يَزُوا عن أحدهم من الأئمة بقضٍ فصائهم .
فدلَّ على أن القاضي إذا كان عدلاً في نفسه لا يُقَرُّ من وراءه . ومن كذب
إدعى عنده أو كذراً ، لأنه لا يذله على المسلمين .

قال في «المصول» : «أهل البيت هم الحارحون على إمام الحق بعد حق» .
 سألته أن المسلمين إذا اجتمعوا على إمام واحد وأمير به ، فخرج عنه جماعة من
 المؤمنين ، وإن فعلوا ذلك لعظم ظمئهم ، فهم يسيرون من أهل بيتي ، وعليه أن يترك
 لعظم وتقصيرهم ، ولا ينبغي للناس أن يُعيثوا الإمام عليهم ، لأنه قد أعاده على

والحق كان مد علي في نوبته، ولثامس يفتدونه من الاحتجاج
إذا كان لا بُدَّ من النصاء بحق، لأن المقصود لا يخلُص ما
ما إذا كان بُدَّه

﴿ فَمَدَّ يَدَهُ ﴾

العلم، ولا أن يُعيىوا تلك الطائفة على الإمام أصداً؛ لأن مد يده
خروجهم على الإمام، وإن سمَّيَ ذلك لظلم ظلمهم، ولكن أدعى الحق
فما هو الحق معاً، فهم أهل لبي، فعلى كل من يقوى على الصلابة
لمسلمين على هؤلاء الحارصين، لأنهم ملغوبون على لسان صاحب
شريع، فإنه من «الفتنة بائنة لعن الله من أيقظها» (١) . . . (٢).

قوله (والحق كان مد علي في نوبته)

إما قبل نوبته احتجوا (١) ١٤٤١ هـ | عن قول الروافض - لعهم الله - وب
يقولون الحق كان مد علي في نوبته أبي بكر وعمر وعثمان
محدث بقول الله تعالى ﴿ وَمَنْ تَتَّبِعْ أَتَّبِعْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ من تبع ما تبين له كنهه
عن سبيل المؤمنين نوبته، ما نوبى وعنده حقه (١) ١٤٠٠ هـ، وهذا لأن حلاله
يعقد عليها جماع الصحابة، ولم تزو عن علي خلاف ذلك، وبما في البيان تعرف
في علم الكلام (٢) إن شاء الله تعالى

قوله (إلا إذا كان لا بُدَّ من النصاء بحق)، استثناء من قوله (يخوز الشد)
من السلطان الحائر)، إلا إذا لم بُدَّه السلطان الجائر من النصاء بحق، فحينئذ
لا يخوز الشد منه؛ لأن المقصود من النصاء - وهو تهيئة الأحكام - لا يخلُص

(١) معنى لمرجعه

(٢) من هذا كلام صاحب الفوائد | ١٣ | مخطوط مكتوب في غماسة (رمم بخطه)

(١٧٧٦) | ١٣ | مخطوط مكتوب في غماسة (رمم بخطه ١٧٧٦)

(٣) أما في حاشية الأصل، في موقع من بعض شح في عرف الكلام، عن أبي عبد الكلام

قال: ومن قلد القضاة سأل ديوان القاضي بدي فله، فهو حرائط في
بيها السجلات وغيرها، لأنها وصفت بها تكون حجة عند الحاجة فتجعل
في يد من له ولاية القضاء.

هذا الخبر

قوله. (قال ومن قلد القضاة سأل ديوان القاضي بدي فله)، في دار
الفتوى في المختصر^(١).

والمراد من ديوان القاضي حرائط في بيها السجلات، والضرائب،
والمخاض، وكتاب تعب الأوصياء، ولقب في أموال يوقف، وكتاب بعض
المعاقبات، وإنما يشأه لأن ديوان القاضي مقتضود منه الخجة والوثيقة للناس،
بحيث أن يجعل في يد من ينظر في أموره، وهو القاضي نفسه. وهذا لأنه
محتاج إلى معرفة ما فيه، فكان به أخذ، وهذا طبعه إذا كان السجل في يد
عليه السجلات [١٠، ١١، ١٢] ويحويها من بيت المال

وكذا إذا كان من مال الخصوم؛ لأن ذلك إما أنه يعمل القضاء، وقد
تنقل العمل إلى غيره، فيؤخذ الديون منه شاء أو لم يشأ. وكذا إذا كان السجل
[١٣، ١٤] للقاضي المعروف؛ لأنه وضع عنده نصيبه حقوق من ذلك لا يملك

قالوا وتبع القاضي خولي رجليه بي حتى تسلموا حرائط من
المعروف أو أميه، وذلك لأن قول الإنسان لا يثبت في القاضي ما قال من نفسه.
وسأل الأبيات إياه عن شيء فشيء، وبخعه من كذا حادثة في حلفه على حدة،
حتى لا يشبه الحال على القاضي الموثق، ويستر بصحة بيده ما
وشأن الأبيات لكشف الحال، لا سيما أن دار القاضي معروف فله.

ثُمَّ نَدَّ النَّيَّاصُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ قَطَاهِرًا، وَكَدَا إِذَا كَانَ مِنْ مَنَاحِصِهِ
فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُمْ وَضَعُوهَا فِي يَدِهِ لِعَمَلِهِ وَقَدْ اسْتَعْلَى إِلَى الْمُؤَلَّى، وَنَدَّ
كَانَ مِنْ مَنَاحِ الْقَاصِي هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ اتَّخَذَهُ تَدْيِينًا لَا تَمَوُّلًا، وَتَبَعَتْ مَسِيرَ
لِيَقْبِضَهَا بِحَضْرَةِ الْمَعْرُوفِ أَوْ أَمِيرِهِ رَيْسَ آلَانِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَيَتَحَفَّلَانِ كُلُّهُمَا
مِنْهَا فِي حَرِيطَةٍ كَيْ لَا يَشْتَبَهَ عَلَى الْمُؤَلَّى، وَهَذَا السُّؤَالُ لِكَشْفِ الْحَدِّ
بِالْإِزَامِ.

غاية البيان

إِذَا هُوَ صَارَ كَرَاهِدٍ مِنَ الرِّعَايَا بِالْعَرَبِ، ثُمَّ إِذَا [١٥٠٩-١٥٠٨ م] قَبَضَ الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ
يَحْتَمِلُ عَلَى ذَلِكَ خَوْفٌ مِنْ حَتْمِ الرِّيَاضَةِ وَالنَّقْصَانِ.

قَالَ السَّامِعِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاصِي» لِلْحَصَافَةِ: «فَمَا كَانَ مِنْ لَقَطِطٍ
- فِيهِ الْإِقْرَارُ، وَشَهَادَةُ الشُّهُودِ، وَالْمَحَاصِرُ - قَبَضَهَا الْأَمِيرُ مَخْتُومَةً، لَا يَلِي
لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ؛ هَذَا الثَّانِي لَا يَقْبِضُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَا [١٥٠٩-١٥٠٨ م] أَتَتْهُ الْقَاصِي الْأَوَّلُ مِنْ
إِقْرَارٍ، أَوْ شَهَادَةٍ لَا يَكُونُ حُجَّةً عِنْدَ الثَّانِي، فَجَازَ قَبْضُهَا حَمْدَةً مَخْتُومَةً

وَمَا كَانَ مِنَ الْقَطَاطِرِ - فِيهَا حُجُجُ السَّاسِ مِنَ لُصُكُولِهِ وَالسَّجِلَّاتِ - كَدَا،
شَيْئًا فَشَيْئًا، فَيَكْتُبَانِ: يَقَطُرُ كَدَا فِيهِ كَدَا، سَحَةً لَسَجِلِ بِلَالِ بْنِ فُلَانٍ الْفُلَانِي،
عَلَى فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ الْفُلَانِي، [فَيَكْتُبُ بِجَمِيعِ مَسْرُوعٍ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَيَقَطُرُ بِهِ
كَدَا وَكَدَا ضَكَا بِاسْمِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ الْفُلَانِي] (١)؛ لِأَنَّهُ هَذِهِ حُجُجُ السَّاسِ، فَجَبَّ
أَنْ يَخْطِطَ فِيهَا، فَيَكْتُبُهَا مَقْصُلاً، فَهُوَ أَسْرَعُ وَأَجُودًا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَيَكْتُبُ دُونَ
بِحَضْرَةِ الْقَاصِي الْمَعْرُوفِ، أَوْ بِحَضْرَةِ أَمِيرِهِ؛ لِأَنَّهُمَا يَقْبِضُونَ مَعَهُ، فَيَكْتُبَانِ بِحَضْرَتِهِ
أَوْ بِحَضْرَةِ أَمِيرِهِ يُقِيمُهُ مَقَامَ نَفْسِهِ.

وَكَدَتْ يَكْتُبَانِ عِدَّةَ صِبَاحِ الْوُقُوفِ وَمَوَاصِعِهَا، وَأَسْمَاءَ الْأَمْوَالِ الَّتِي لِلْقَاصِي

(١) لَقَطِطٌ جَمْعُ الْقَطِطِ، وَهُوَ مَا يُنَاصُ بِهِ لِكَيْ يَنْظُرَ «الْمَعْنَى الْوَسْطَى» [٢٤٥]

(٢) مَا بَيْنَ الْمَقُولَيْنِ رِيَاذَةٌ مِنْ «وَام»، «وَام»، «وَام»، «وَام»، «وَام»

قَالَ وَيَنْظُرُ فِي حَالِ الْمُخْتَوِسِينَ - لِأَنَّهُ نَصَبٌ صَرَحًا (فَمِنْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ
الرَّغْمِ إِثْمًا) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ مُدْرِمٌ (وَمَنْ أَنْكَرَ لَمْ يَنْقُلْ قَوْلَ الْمُعْرُوفِ عَنْهُ إِلَّا سِتْرًا)

﴿مَنْ يَتَّبِعِ السُّبُلَ﴾

المعروف؛ لأنه يُعْتَقَرُ إِلَى مَعْرِفَتِهِمْ وَمَعْرِفَةِ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، فَوَاحٍ أَنْ يَكْتُبَ أَسْمَاءَهُمْ
قَوْلُهُ (قَالَ وَيَنْظُرُ فِي حَالِ الْمُخْتَوِسِينَ)، أَيْ قَالَ خُذُورِي فِي «مُحْتَصَرِهِ»^(١)،
وَتَمَاتُهُ بِهِ «فَقَسِي اعْتَرَفَ بِحَقِّ الرَّغْمِ إِثْمًا»، وَمَنْ أَنْكَرَ لَمْ يَنْقُلْ قَوْلَ الْمَعْرُوفِ عَلَيْهِ إِلَّا
بِجَنَّةٍ^(٢)، يَعْنِي: يَنْظُرُ الْقَاضِي الْمُؤَلَّى فِي حَالِ الْمُخْتَوِسِينَ، وَيَنْصُتُ إِلَى مَنْحَسٍ
مَنْ يُخَصِّصُهُمْ وَيَأْتِيهِ بِأَسْمَائِهِمْ، وَيَسْأَلُ الْمُخْتَوِسِينَ عَنْ أَسْمَائِهِمْ وَحَسَبِهِمْ؛
وَدَلُّكَ أَنَّ الْقَاضِي نَصَبٌ صَاطِرًا لِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ

وَقَوْلُ الْمَعْرُوفِ لَيْسَ بِخُفْيَةٍ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَوَاحِدٍ مِنْ لَدُنِّهِ، لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى فِي
الْحَالِ، فَلَا يُتَعَدُّ قَوْلُهُ عَلَيْهِمْ، عِوَضًا أَنَّهُ يَتَعَرَّفُ مَا عِنْدَهُ، ثُمَّ يَنْتَأَثِرُهُمْ وَيَخْتَمِعُ بَيْنَهُمْ
وَبَيْنَ خَصْمِهِمْ. فَإِنْ أَقْرَأُوا بِمَا يُوجِبُ الْحَسَنَ، وَطَلَبَ حَضْرَتُهُ ذَلِكَ؛ حَسَبَهُمْ، لِأَنَّ
الْحَقَّ يَحِبُّ بِالْإِقْرَارِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ «لَيْتُ الْوَاحِدَ ظَنَّمُ، يُحْلِلُ عِرْضَهُ، وَغُثْوَتُهُ»^(٣)

[وَعُثْوَتُهُ]^(٤)؛ حَسَبُهُ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَخْسَ، فَإِنْ لَمْ يَقْرَأُوا، وَشَهِدَ الشُّهُودُ عَلَيْهِمْ
بِالْحَقِّ. وَهَذَا الْعَاضِي يَغْرِثُهُمْ بِالْعَدَالَةِ؛ وَهُمْ لَيْسَ بِالْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ يَحِبُّ الْحُكْمَ بِشَهَادَةِ
الشُّهُودِ؛ لِقَوْلِهِ [٣٠٩٥ م] عَالِي: ﴿وَلَا يَأْتِ شَهَادَةُ إِذًا مَا دُخِرَ﴾ [٢٨٢ م]

(١) ينظر: «مختصر القلذوري» [ص/ ٢٢٥]

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» [٢٢٢، ٤]، وأبو داود في كتاب الألقاب باب في حبس في الدين
وعنه [رقم ٣٦٢٨]، والسنن في «مسند» في كتاب سماع من قبل النبي [رقم ٤٦٨٩]،
وابن ماجه في كتاب لعمدة باب حبس في الدين واملأه [رقم ٢٤٢٧]، وغيره من
حديث الشريفة بن سفيان التميمي رحمه الله به نحوه.

قال ابن الملقن: «هذا الحديث صحيح». وقال ابن كثير: «إسناده حسن». ينظر: «البحر المحرر»
لابن الملقن [٦٥٦/٦]. و«إرشاد القضاة إلى معرفة أدلة الخصم» لابن كثير [٤٧/٢]

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من «وأم»، «واصح»، «واع»، «وأم»

لأنه لا يجوز التحق بالزعم، وشهادة الفرد ليست بحجة، لا سيما
على فعل نفسه، فإن لم يقم البينة، لم يفعل بحيلته حتى ينادى ويسر
أمره، لأن فعل القاضي المغرور حق طهر فلا يُعْمَلُ كَيْ لا يُؤَدِّيَ إلى
حق العجز

فإن لم يفرقهم بالعدد أحد من المحموس كميلاً بنفسه، وأظنمه إلى
عن الشهود، فإن عُدُّوا رَدَّه إلى الحس، لأنه يتبدى القضاء الآن، ولا يقتضي
مضى، فصار كما لو شهد الشهود ابتداءً على واحد بحق

قوله، (وشهادة الفرد ليست بحجة، لا سيما إذا كانت على فعل نفسه)،
بغني أن قول المعروف ليس بحجة؛ لأنه كواحد من الناس، وشهادة الفرد لا
على فعل غيره، فأؤتى ألا تُفعل على فعل نفسه.

قوله (فإن لم يفرقهم بالعدد أحد من المحموس كميلاً بنفسه، وأظنمه إلى
عن الشهود)، هذا لفظ الثوري [١٧٧] في «مختصر»^(١)، وفي بعض
نسخ «المختصر»: «ويستظهر في أمره»^(٢).

(١) بطر ابن الحنفية [١٧٧]، مجمع الأنهر [١٥٦]،

(٢) بطر «مختصر الثوري» [ص ٢٢٥]

ووجه «ويستظهر في أمره» لم يظهر في شيء من نسخ «مختصر الثوري» في المطبعة والمسحوق
لي تأييد، ولا في شروحه التي طبعها، [ما وقع في جميعها لفظ «ويستظهر في أمره»
سيأتي ثم عطف بعد اللفظ «ويستظهر في أمره» في نسخة التي شرح عليها العلامة،
محمد بن أحمد الأصبغاني في كتابه «إراد الفقهاء» شرح مختصر الثوري [٢٤١] ب
مخطوط مكنه فيص الله آمدي. تركيا (رقم الحفظ ٧٩٥)]

(٣) هذا لفظ مطلق من «مختصر الثوري»، وهو ثالث في عدة نسخ خطه من «المختصر» هي:

[١٨٨] مخطوط مكنه كوبريني محمد عاصم بك - تركيا (رقم الحفظ ١١٠)، ونسخة بـ

[١٣٤] مخطوط مكنه راعب بدشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٥)، ونسخة ثالثة [١٥٥]

مخطوط مكنه نور عثمانية - تركيا (رقم الحفظ ١٧٧٦)، ونسخة رابعة [٨٨] مخطوط =

قال أهل اللغة الأسطهاري الاحتياط

قال أبو محمد الناصحي في «تهذيب أدب القاصي» لمقصود «فوق» فإن
وحد من المحبوسين حيث بعير حو، ولم يحضر له حصص؛ تأتي القاصي
ومادى آيات، فإن لم يحضر له حصص أطلقه وأحد من كسلا معه؛ لأن طاهر أمر
لقاصي المعروف أنه لم يحضره، لا بحق، فلا يظن في الحال، وسأى منه، ولأن
لشأن أمين في الطاهر والمحسوس في يده، فلا يربط يده في حال، وشادي
تأني من حسن فلان بن فلان العلامي فتمحضر، فإن لم يحضر حصصه أطلقه، لأن
فوق القاصي المعروف لا يظن؛ لأنه شاهد بعد عزله؛ وشهادة بواحد لا يظن، فلم
يجت حسه، فأطلق عنه، ويأخذ منه كميلاً؛ لأن القاصي باصر محتط، فإذا رأى
الاحتياط أن يأخذ كميلاً؛ فقل؛ لحوار أن يكون له حصص عانت يحضر ويدعي
عليه.

فإن قال، أن محسوس بعلام، ونقصي حقه، وأراد المطالب إطلاقه، وقد عرف
القاصي المطالب، أو عرف له شهود شهدوا عن به؛ تأتي القاصي فيه؛ لأنه
يخبر أن يكون له حصص (١٠١٤٢١٠) آخر، فوحد أن يسأى، فإن لم يجد له حصصاً
آخر؛ أطلقه؛ لأنه قد احتاط، فإن لم ينف من أثره على حقيقة؛ أخذ منه كميلاً
وأطلقه؛ لما ذكرنا أنه باطر محتاط.

= مكتبة بص الله أمدي - برك / (رقم الحفظ: ٩٥٢)

وعلى هذا اللفظ شرح أبو نصر الأصبغ في «شرح الفدوري» [٢ و ٢٣٠] ١. مخطوط مكتبة
كتابخانه مجلس شورای - إيران (رقم الحفظ: ١٢٦٣٥) ١. وخوهر راده في «شرح نفدوري» [١
٢٠١] مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد ماشا - برك (رقم الحفظ: ٥٨٩).
«صاحب المعجزة النبوة شرح نفدوري» [٢٤١ و ٢٤٢]، «صاحب المذهب في شرح نكبات»
[٨٠ و ٨١]، «حلاصة الدلائل شرح الفدوري» بحسام الدين البراء [٢٢٧ و ٢٢٨]

وَيَنْظُرُ فِي الْوُدَانِ وَارْتِفَاعِ الْوُقُوفِ ، فَيَعْمَلُ فِيهِ عَلَى مَا تَقُومُ بِهِ لَدَيْهِ
يَعْتَرِفُ بِهِ ، لِأَن كُلَّ ذَلِكَ حُجَّةٌ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ﴾

وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْقَاضِي الْطَبَقَ ، وَلَمْ يَعْرِفْ عَمَدَهُ ، يَأْذِي عَلَيْهِ أَتَمًّا مِنْ دُونِ
حَسَنِ فَلَانَ بْنِ فَلَانَ فِي خَمْسٍ [٢٣١] الْقَاضِي فَلَانٌ فَيُخْضَرُ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ
كَيْبَلًا وَيُعْلِلُهُ ، لِأَنَّهُ يَحُورُ أَنْ يَحْتَالَ فَيُخْضِرَ وَاحِدًا وَيَقُولُ : هَذَا حَبِيبِي ، يَحْبُطُ
لِقَاضِي بِهِدِ السُّوَيْحِ مِنَ الْإِحْتِبَاطِ ، وَيَأْخُذُ الْكَيْبِلَ .

وَإِنْ قَالَ لَا كَيْبِلَ لِي ، أَوْ لَا^(١) أُعْطِيَ كَيْبَلًا ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، رَدُّهُ
عَلَيْهِ شَهْرًا ثُمَّ تَرْكُهُ ، لِأَنَّهُ الْحَقُّ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ ، فَلَا يَدْرِي إِنْ أُعْطِيَ الْكَيْبِلَ ، وَإِلَّا فَهُوَ
لِقَاضِي بِهِ احتياطًا ، فَإِذَا لَمْ يُعْطَ وَحَتَّ عَلَيْهِ أَنْ يَخْطِئَ بِنُوعٍ آخَرَ ، فَيَأْذِي عَلَيْهِ
شَهْرًا ، فَإِذَا مَضَى الْمُدَّةُ أَطْلَقَ عَلَيْهِ . كَذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ النَّاصِبِيُّ

قَوْلُهُ (لَمْ يَفْعَلْ بِتَخْلِيَّتِهِ حَتَّى يُبَادِيَ عَلَيْهِ) ، أَيُّ لَمْ يَفْعَلِ الْقَاضِي بِإِطْلَاقِ
الْمَحْسُوسِ ، بَلْ يَتَأَنَّى وَيُؤَادِي عَلَى الْمَحْسُوسِ أَتَمًّا فِي مَحَلِّهِ ، مِمَّنْ كَانَ قَصَبُ فَلَانَ
بَيْنَ فَلَانَ الْمَلَانِيِّ الْمَحْسُوسِ بِحَقِّ فَيُخْضَرُ

قَوْلُهُ (وَيَنْظُرُ فِي الْوُدَانِ وَارْتِفَاعِ الْوُقُوفِ ، فَيَعْمَلُ فِيهِ عَلَى مَا تَقُومُ بِهِ لَدَيْهِ ،
أَوْ يَعْرِفُ بِهِ) ، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(٢) ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ فِي الْوُدَانِ
وَرْتِفَاعِ [٢٣٢] الْوُقُوفِ ؛ لِأَنَّ الْقَاضِي يُصِيبُ بَطَرًا فِي أُمُورِ النَّاسِ مُحْتَاطًا
بِهَا ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ عَلَى حَسَبِ مَا تَقُومُ بِهِ الْبَيِّنَةُ ، أَوْ يَعْتَرِفُ بِهِ مِنَ الْوُدَاعَةِ فِي يَدَيْهِ ،
لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَيِّنَةِ وَالْإِقْرَارِ حُجَّةٌ

أَمَّا الْبَيِّنَةُ فَظَاهِرٌ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَشَهِدُوا شَهَادَتِهِمْ بِرِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] .

(١) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ الْوَلَاءُ وَنُشِثَ مِنْ (لَا) ، وَ(مَ) ، وَ(أَع) ، وَ(أَمَر) .

(٢) يَنْظُرُ : «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ٢٢٣] .

ولا يُقْل قول المَعْرُول لَمَّا بَيَّنَّا (لَا أَنْ يَعْرِفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَنَّ الْمَعْرُولَ

عَلَمَهُ الْيَدُ)

وكذا الإِثْرَارُ بقوله تعالى: ﴿وَلْيَسْلُ الْيَدِ بِهِ لَحْوٌ﴾ [٢١١]، ولأنَّ من في يده «تَوْفِيقٌ أَمِينٌ»، والقول قول الأَمِينِ ما لَمْ يَكْدُبْهُ لُطْفُهُ

قوله (ولا يُقْل قول المَعْرُولَ)، هذا لَفْظٌ مُتَوَرِّعٌ فِي «مَحْصَرَةٍ»، وإِسْمُهُ بِهِ «لَا أَنْ يَعْرِفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَنَّ الْمَعْرُولَ سَلَّمَهَا إِلَيْهِ»، وَيُقْل قَوْلُهُ بِهِ: «وَمِنْ بَعْضِ الشُّحِّ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ»^(١)

وإِسْمُهُ لَمْ يُقْل قول المَعْرُولَ، لِأَنَّهُ سَلَّمَهُ لِحَقِّ الْمَرْعَاةِ، فَصَارَ كَوَاحِدٍ مِنْ أَسْمَاءِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (لَمَّا بَيَّنَّا) إِلَّا إِذَا عَرَفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ التَّوْفِيقَ بَأَنَّ لِقَاصِي الْمَعْرُولَ [٢٢٢/٢] سَلَّمَهَا إِلَيْهِ، فَحَسِبَ يُقْل قول المَعْرُولَ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَرَّ

(١) يَظَر «مَحْصَرٌ مُتَوَرِّعٌ» [ص/ ٢٢٥]

(٢) ثُمَّ يَظَر بِهِدِ اللَّفْظَ فِي شَيْءٍ مِنْ شُحٍّ «مَحْصَرٌ مُتَوَرِّعٌ» لَمَعْنَةِ وَهُوَ مَحْظُوعَةٌ الَّتِي بَائِدَتْ. وَلَا فِي شُرُوحِ الَّتِي مَدْنَاهَا

أَمَّا اللَّفْظُ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ هُوَ الشُّكُّ فِي مَضْرُوعٍ مِنْ «مَحْصَرٍ مُتَوَرِّعٍ»، وَهُوَ أَشَدُّ أَهْلًا فِي عَدَّةِ شُحٍّ حَتَّى مِنْ «مَحْصَرٍ»، مِمَّا [١٨٩] بَ مَحْظُوطٌ مَكَّةَ كَرِ بَنِي مُحَمَّدٍ عَصَمَ بَشَ - بَرَكَا (رَقْمُ الْحِطِّ ١١٠)، وَنَسْخَةُ ثَانِيَةِ [١٣٤] / مَحْظُوطٌ مَكَّةَ عَمَّ بَشَ - بَرَكَا (رَقْمُ الْحِطِّ ٥٨٥)، وَنَسْخَةُ ثَالِثَةِ [١٠٥-١٠٠] / مَحْظُوطٌ مَكَّةَ بَرَّ عَمَّ بَشَ - بَرَكَا (رَقْمُ الْحِطِّ ١٧٧٦)، وَنَسْخَةُ رَابِعَةِ [٨٨] بَ مَحْظُوطٌ مَكَّةَ بِيضَ اللَّهِ قَدِي - بَرَكَا (رَقْمُ الْحِطِّ ٩٥٢) وَعَلَى هَذَا اللَّفْظِ شَرَحَ أَبُو بَكْرٍ الْأَصْبَحُ فِي «شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٢] وَ [٢٣٠] مَحْظُوطٌ مَكَّةَ كَبَحَمَ مَحْسَرُ شُورَى - إِيْرَان (رَقْمُ الْحِطِّ ١٤٢٢٥)، وَابْرَاهِيمُ فِي «الْمُخْتَصَرِ فِي شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٣٦٦] بَ مَحْظُوطٌ مَكَّةَ بِيضَ اللَّهِ أَمْدِي - بَرَكَا (رَقْمُ الْحِطِّ ٨٠٨) وَشَاهِرُ رَمَ فِي «شَرْحِ الْقُدُورِيِّ» [٢٠١] مَحْظُوطٌ مَكَّةَ كَوْبَنِي فَصَلُ أَحْمَدُ بَشَ - بَرَكَا (رَقْمُ الْحِطِّ ٥٨٩)، وَبِهَاءُ الثَّلَاثِينَ الْأَشْبَهَانِي فِي كِتَابِهِ «رَدُّ الْقَضَاءِ» / شَرْحُ مَحْصَرِ الْقُدُورِيِّ [٢١٤] مَحْظُوطٌ مَكَّةَ بِيضَ اللَّهِ أَمْدِي - بَرَكَا (رَقْمُ الْحِطِّ ٧٩٥) وَصَاحِبُ «حَوْصِ سِيرٍ» شَرَحَ الْقُدُورِيَّ [٢٤١/٢]، وَصَاحِبُ «بَدَائِعِ فِي شَرْحِ الْكَلَامِ» [٨٠/٤]، وَإِسْلَامُ بَدَائِلِ شَرْحِ الْقُدُورِيِّ لِحَامِدِ النَّبِيِّ الرَّادِي [٣٢١/٢]

سَلَّمَهَا إِلَيْهِ فَيَقُلْ قَوْلُهُ فِيهِ) لَأَنَّهُ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ أَنَّ الْبِدَ كَانَتْ بِمَضَى وَتَمَّ
 إِقْرَارُ الْقَاضِي كَأَنَّهُ فِي يَدِهِ فِي الْحَالِ، إِلَّا إِذَا بَدَأَ بِالْإِقْرَارِ لغيرِهِ
 الْقَاضِي إِلَيْهِ فَيَسْتَمُّ مَا فِي يَدِهِ إِلَى الْمُتَرَلِّهِ الْأَوَّلِ

فِي يَدِهِ

تَسْلِيمَ الْمَعْرُولِ إِلَيْهِ كَانَ مُعْتَرِفًا بِأَنَّهُ بَدَعَ مُتَعَدِّدًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْرُولِ، فَيُسَلِّمُ
 الْمَعْرُولَ إِذْ هُوَ فِي مُسْتَحَقِّهَا، كَمَا لَوْ كَانَتْ الْوَدِيعَةُ فِي يَدِهِ، هَذَا هُوَ الْمَعْرُولُ
 مِنْ فِي يَدِهِ الْوَدِيعَةُ بِتَسْلِيمِ الْمَعْرُولِ، لَمْ يُقَلْ قَوْلُ الْمَعْرُولِ، لَأَنَّهُ مُدْعٍ بِمَضَى
 قَوْلُهُ، (إِلَّا إِذَا بَدَأَ بِالْإِقْرَارِ لغيرِهِ، ثُمَّ أَقْرَأَ، ثُمَّ يَسْلُمُ الْقَاضِي إِلَيْهِ،
 اسْتِثْنَاءً مِنْ قَوْلِهِ، (فَيَقُلْ قَوْلُهُ فِيهَا)، أَيِ قَوْلِ الْمَعْرُولِ فِي الْوَدِيعَةِ، يَعْنِي بِمَا
 تُقْبَلُ قَوْلُ الْمَعْرُولِ إِذَا اعْتَرَفَ مَنْ فِي يَدِهِ الْوَدِيعَةَ بِتَسْلِيمِ الْمَعْرُولِ إِلَيْهِ

ثُمَّ إِذَا بَدَأَ دُوَّائِدُ بِالْإِقْرَارِ لِوَاحِدٍ، ثُمَّ أَقْرَأَ بِسَلِيمِ الْقَاضِي الْمَعْرُولِ إِلَيْهِ،
 فَقَالَ الْمَعْرُولُ هِيَ لِعَلَّابٍ آخَرَ، يُسَلِّمُ الْوَدِيعَةَ إِلَى مَنْ أَقْرَأَ لَهُ دُوَّائِدُ، لَا يَسْ مِنْ
 أَقْرَأَ لَهُ الْمَعْرُولُ، وَيُضَمُّ دُوَّائِدُ لِمَنْ أَقْرَأَ لَهُ الْمَعْرُولُ قِيمَتَهَا

وَتَحَامُّ الْبَيَانِ فِيهِ، مَا قَالَ الْإِمَامُ الْقَاضِي فِي «تَهْدِيتِ أَدَبِ الْقَاضِي»
 لِلْمُخَصَّصِ «وَأِنْ قَالَ الْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى يَدِهِ مَالٌ، قَدْ دَفَعَهُ إِلَيَّ الْقَاضِي، وَلَا أَتَرَى
 لِمَنْ هُوَ؟ فَقَالَ الْقَاضِي هُوَ لِعَلَّابٍ، صَدَّقَ فِيهِ، لِأَنَّ الْأَمِيرَ أَقْرَأَ أَنَّهُ وَحْدَهُ إِلَيْهِ مِنْ
 قَبْلِ الْقَاضِي، فَصَارَ كَأَنَّهُ فِي يَدِهِ، وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ، كَذَلِكَ هَذَا

وَأِنْ قَالَ دَفَعَهُ إِلَيَّ الْقَاضِي وَهُوَ لِعَلَّابٍ، فَقَالَ الْقَاضِي هُوَ لِعَلَّابٍ رَحْلِي آخَرَ،
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِي، لَأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِوَصُولِهِ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي، وَالْبِدَ لَهُ فِيهِ قَدْ
 إِقْرَارَهُ لغيرِهِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ كَانَ فِي يَدِ الْقَاضِي، وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ فَأَقْرَأَ لَهُ لِوَاحِدٍ،
 وَأَقْرَأَ هَذَا لآخر، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاضِي، كَذَلِكَ هَذَا

وَأِنْ قَالَ | ٣٠ | | الْأَمِيرُ هُوَ لِعَلَّابٍ وَقَدْ دَفَعَهُ إِلَيَّ الْقَاضِي، وَقَالَ الْقَاضِي

لست حقه ويضمن قيمته للقاضي بإقراره الشيء ويسمى أي شتمه من جهة
نقصي.

قال: ويخلص للحكم خلوت طاهر في المسجد، كمن لا يشته مكانه على
لعرناء ونقصي المقيمين، والمنجد الجامع أولى لأنه أشهر

هو لعل زحل آخر؛ فاقول قول الأمير، لأن طهر اليد به أي أن يقر به لغيره،
قد أقر بما في يده في الطهر لغيره صبح الإقرار، ووجه المنك للمقر له، قد
أقر باليد في منك غيره، ثم يصدق.

ثم قال الناصحي: «ودكر أبو عبيد ابن موسى أنه يعرف مثله للذي أقر له
انقصي؛ لأنه أقر بالأخذ من القاضي، وقد أنله بإقراره بالأول، فيعرف قيمته»

قوله: (لما بيئاً)، إشارة إلى قوله: (لأنه بالعزل التحق بانواعها)

قوله: (لست حقه)، أي حق المقر له الأول، وهو الذي أقر له ذو اليد

قوله: (ثم يضمن)، أي: ذو اليد.

قوله (قال: ويخلص للحكم خلوت طاهر في المسجد)، أي: قال لفدوري

في «مختصره»^١، وقال صاحب «الهداية» (والمنجد الجامع أولى لأنه أشهر).

وقال الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» للخصاف: «قال أبو حنيفة

ينقصي القاضي في مسجد الجامع؛ لأنه أرفق بالناس وأخرى ألا ينقصي، وإن تعد
في مسجد حبه، أو في بيته؛ فلا بأس بذلك».

وقال الطحاوي في «مختصره»: «لا بأس بأن ينقصي في مسجده، وحيث أحب،

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُكْرَهُ الْحُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْقَضَاءِ لِأَنَّهُ بِحَضْرَةِ حَسَنٍ
وَهُوَ تَحَرُّ بِالنَّصِّ وَالْحَايِصُ وَهِيَ مَمْنُوعَةٌ عَنْ دُخُولِهِ.

وَقَوْلُهُ الْبَيْهَقِيُّ

إِلَّا أَنْ أَحْسَنَ ذَلِكَ أَنْ تَقْضِيَ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ.

وَقَالَ فِي «خِلَاصَةِ لَفَنَائِي»: «وَأَفْضَلُ مَا يَجُوزُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَمْعُ فِي مَسْجِدٍ حَيْثُ، أَوْ بَيْتِهِ، لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَنَا».

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «هَذَا إِذَا كَانَ الْجَمْعُ، وَمَسْجِدُ، أَوْ بَيْتُهُ، وَبَيْتُهُ وَسَطُ الْبَيْتِ، أَمَّا إِذَا كَانَ فِي طَرَفٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، يَخْتَارُ مَسْجِدُ وَسَطِ الْبَيْتِ»^١ إِلَى هَذَا لَفْظُ «الْخِلَاصَةِ». وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْحَقُّ بَعْضُ الْحُصُومِ رِيَادَةً مُشْتَرِكَةً بِإِلْهَابٍ إِلَى طَرَفٍ أَيْسَرَةٍ.

وَقَالَ فِي «الْمَعْنَى»: «يَحْتَدِرُ مَسْجِدَ الشَّرْقِيِّ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ».

وَقَالَ فِي «وَجِيزَتِهِمْ»: «وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ الْمَسْجِدَ مَجْلِسًا لِلْقَضَاءِ»^٢.

وَرَوَى شَيْخُ الْأَثَنَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» عَنْ مَسْلُوكِ الْقَاضِي إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ لِحُضْعَانٍ، لَا بَأْسَ بِفَضْلِ الْحُضُومَةِ بِهِ، وَإِنْ تَعَمَّدَ لِمَذْهَبٍ إِلَى الْمَسْجِدِ لِمَعْلُومٍ^٣ الْحُضُومَةِ فِي الْمَسْجِدِ يُكْرَهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ «وَيُخَوَّرُ الْقَضَاءُ فِي الْمَسَاحِدِ وَالْحَوَامِيعِ مِنْ غَيْرِ

كَرَاهَةٍ»

١ - سطر: «محضر المحاميين» [ص/٢٢٦-٢٢٧].

٢ - سطر: «خلاصة الفتاوى» للبحاري [١/٦٤٤].

٣ - سطر: «الوجيز في فقه الشافعي» للقرافي [١٢/١٥٩].

سطر: «ممنوعة» [ص/١٣٤]، و«شرح مختصر حنبلي» للحرشي [١/١٧٧] (راجع حنبلي).

حَبِيش [٨/٢٨٧-٢٨٨].

٤ - سطر: «المعبر» لأبي إدريس [ص/٢١٣-٢١٢] (راجع المدخل).

كَثُرُوا يَجِيسُونُ فِي الْمَسَاجِدِ لِمُضِلِّ الْخُصُومَاتِ، وَلِأَنَّ الْقَصَاءَ عَادَةً مُنْزَعٌ
إِقَامَتُهَا فِي الْمَسْجِدِ كَالصَّلَاةِ.

غاية البعد

المسجد، وكان لكفار يهودون على رسول الله ﷺ وفداً وهو في المسجد

وَرَوَى الْخَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»^(١): بِإِسْنَادِهِ إِلَى هِشَامِ بْنِ أَبِي عُمَرَ أَنَّ
مَوْلَى لِعَزِيزٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا قَالَ «أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَتَحَدَّثْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بِأَلْهَاجِرَةِ»^(٢)، فَإِذَا أَنَا بِأَبِي عَفْنَانَ قَدْ كُتِمَ كُؤْمَةً^(٣) مِنْ لِحْصِي،
وَوَضَعَ رِدَاءَهُ، ثُمَّ أَتَكَأَ، فَإِذَا هُوَ تَرَحُّلِي حَسَنَ الْوَجْهِ، حَسَنَ اللَّحْيَةِ، فَإِذَا بُوخْسُهُ
يَكَاثُ مِنْ أَثَرِ الْجُذْرِيِّ، وَإِذَا الشَّعْرُ قَدْ كَسَاكَ عَذِيرَةً قَانَةً: فَجَاءَهُ سَقَاءٌ مَعَهُ فَرَبَةً
يُحَاصِمُ رَجُلًا، قَانَ: فَجَعَلَ يَنْظُرُ فِيمَا بَيْنَهُمَا»^(٤) فَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَاضِي
فِي سَعَةِ عَلَى أَنَّ يُقَدَّ الْحُكْمُ فِي الْمَسْجِدِ لِجَمَاعٍ

وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ أَيْضًا: أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ قَاضِي الْبَصْرَةِ
مِنْ جِهَةِ حَمْرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٥).

= نَظَرُ «أَحَدُث» يَنْظُرُ «أَدَبُ» رَأَى «لَرَسَمِي» [٧١/٤]، وَ«الْبَرَاءَةُ» فِي تَحْرِيعِ أَحَادِيثِ
لِهَدَايَةِ «لَا بِنِ حَجَرٍ» [١٦٨/٢].

(١) نَظَرُ «أَدَبُ» قَاضِي مَعَ شَرْحِ تَصْدِيرِ الشَّهَادَةِ لِلْخَصَّافِ [١٧٢/١]، وَشَرْحُ «أَهْذَرُ» هَذَا مُحَدَّثٌ
لِأَسَايِدِ، وَمِثْلُهُ شَرْحُ أَبِي بَكْرٍ الْبَرَاءِيِّ أَيْضًا عَلَى «أَدَبِ الْقَاضِي» [١٨/١] مِخْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ بِمَكَّةَ
أَنَّ أَفندي - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٦٥٨).

(٢) الْهَاجِرَةُ وَالْهَجِيرُ وَسَطُ الْهَارِ عِدَّةُ اسْتِدَادٍ بِعَرَبٍ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «لَر»

(٣) كُؤِمَتُ كُؤْمَةً بِالضَّمِّ. إِذَا جُمِعَتْ قِطْعَةٌ مِنْ ثَرِبٍ وَرَفَعَتْ رَأْسُهَا وَهُوَ فِي لِكَلَامٍ بِسَرِّهِ قَوْمٌ
صَبْرَةٌ مِنْ طَعْمِ «صَحَّاح» كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «لَر» وَيَنْظُرُ «صَحَّاحُ» «الْمَلْعَةُ» بِجَوْهَرٍ
[٢٠٢٥/٥ مادة: كُؤِمَ]

(٤) أَحْرَجَهُ ابْنُ شَيْبَةَ: «أَخْبَارُ الْمَدِينَةِ» [١٧٠/٣] عَنْ الْحَسَنِ الصَّرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٥) يَنْظُرُ «أَدَبُ» قَاضِي مَعَ شَرْحِ أَبِي بَكْرٍ الْبَرَاءِيِّ «لَخَصَّافِ» رَوَى ١٨/١ مِخْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ بِمَكَّةَ
أَنَّ أَفندي - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٦٥٨).

وَنَجَاسَةُ الْمُشْرِكِ فِي اعْتِقَادِهِ لَا فِي ظَاهِرِهِ فَلَا يَمْنَعُ مِنْ دُخُولِهِ، وَالْحَائِضُ

عَنْ غَايَةِ الْبَيِّنَاتِ

وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ الْحَسَنِ وَذُرَّارَةَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ أَنَّهُمَا كَانَا يَقْضِيَانِ فِي الرَّحْبَةِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ^(١).

وَرُوِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقْعُدُ فِي الطَّرِيقِ قَبْلَ قَبْضِي^(٢).

وَعَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي دَرِهِ إِذَا كَانَ يَوْمَ مَطِيرٍ^(٣).

وَعَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ^(٤).

وَعَنْ مُخَارِبِ بْنِ دِنَارٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ، وَيُخَصِّبُ بِالسَّوَادِ^(٥).

وَعَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ أَيْضًا^(٦).

وَلَأَنَّ الْقَاضِيَ مَأْثُورٌ بِإِقْضَاءِ بَحْقٍ، وَالْقَضَاءُ بَحْقٌ مِنْ أَشْرَفِ الطَّاعَاتِ وَأَصْلِي لِعِبَادَتِهِ، فَكَانَ الْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِصَاءِ بِحَقٍّ، كَالْجُلُوسِ لِلتَّعْدِيسِ وَالْفَتْوَى وَالْوَعْظِ، وَذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ، فَكَذَا هَذَا.

وَلَأَنَّ الْجُلُوسَ فِي الْمَسْجِدِ مَنَعٌ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْكُذْبِ لَا حَاجِلَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَخْتَرِزُ عَنِ الْكُذْبِ فِيهِ أَكْثَرُ مِمَّا يَخْتَرِزُ فِي غَيْرِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَشَاعِئِي هَانَ^(٧)، إِذَا كَانَ لِدَعْوَى فِي الْعَظِيمِ [١٠٥٥١٠] مِنْ لَعَالٍ، يُخَلِّفُ لِمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَالْمَقَامِ^(٨)، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَمْتَنِعُ عَنِ التَّيْمِينِ الْكَاذِبَةِ

(١) المصدر السابق

(٢) يظر «أدب القاضي» مع شرح الصدر الشهيد، لمختصاف [٣٠١ - ٣٠١١]

(٣) المصدر السابق [٣٠٢/١]

(٤) يظر «أدب القاضي» مع شرح أبي بكر ابن بري، لمختصاف [ق ١٨/ب]، مخطوط مكتبة مجلس الله أنسي - تركيا / (رقم الحفظ: ٦٥٨).

(٥) المصدر السابق [٣٠٢/١]

(٦) المصدر السابق [٣٠٦/١]

(٧) يظر «الأم» للشافعي [٨٣/٨]، و«الحاوي الكبير» لابي الحسن طبروزي [١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠]

تُحْرَجُ بِخَالِهَا فَيُخْرَجُ الْقَاصِي إِلَيْهَا أَوْ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ أَوْ يَتَعَثَّرُ مِنْ حَصْرِ
بَيْنِهَا وَتَبْنِ حَضَمَهَا كَمَا إِذَا كَانَتْ الْحُصُونَةُ فِي الدَّائِيَّةِ

في هذه المواضع.

وبحسب المَشْرُكِ في اعتماده، لا على ظاهر بديه، ولا بحسب الأرض من
شيء، والحاظر مَسْمُومَةٌ تَفْقِدُ حُرْمَةَ الدَّخُولِ فِي الْمَسْجِدِ، وتُظَاهَرُ أَنَّهَا تُحْرَجُ
بِحَالِهَا، فَيُخْرَجُ الْقَاصِي أَوْ أَمْرُهُ إِلَيْهَا إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، كَمَا إِذَا كَانَتْ تَدْعُو
فِي الدَّائِيَّةِ.

قال شمس الأنتة الترخشي (١) في «شرح أدب القاصي» وقد ذكر
في «السَّيَرُ الْكَبِيرُ» (٢) أَنَّ الْمَشْرُكَ يُنْعَى مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ؛ عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى
﴿يَنْفَعُ الْمُشْرِكُونَ نَحْنُ فَلَا يَقْرَأُوا الْمَسْجِدَ أَحَرَمًا﴾ [النَّوْه ٢٨]

وذكر في «الجامع الصغير» (٣) أَنَّ الْكَافِرَ لَا يُنْعَى مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ.

قال فخر الإسلام البرزوي في «شرح الجامع الصغير»: «وَأَبُو سُفْيَانَ مِنْ حَزْبِ
دُخُلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَامَ الْحَدِيثِ، وَالْأَيْتُ وَرَدَتْ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ»، يَحْسَى أَنَّ
لِكَثَرِ كَانُوا يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ غُرَافَةً، وَيَتَكَلَّمُونَ بِالْمَوَاحِشِ، فَهَذَا هُمْ اللَّهُ تَعَالَى لَا أُخْلَ
دَلِكُ، لَا لِأَجْلِ الدَّخُولِ فِيهِ.

وقال الشَّاحِصِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاصِي» (٤) كَانَ تُرْنَعُ بِفَضِي فِي الْمَسْجِدِ،
وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ وَالشَّافِعِيُّ (٥)

(١) واهتد في هذه (إمام الشافعي) بسنن أبي داود (٢٤٦٨)

(٢) ينظر «السَّيَرُ الْكَبِيرُ» مع شرح سراجي، محمد بن الحسن (١، ٩٦، ٩٧)

(٣) أي في كتابه كذا جاء في حديثه (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١

ولو جلس في داره لا بأس به ويباح له من بعده في ذلك
من كان يجلس قتل ذلك لأن في خلوصه وخداه له

ولا يقبل هدية إلا من ذي رحم محرم . أو من حرب عدوة قبل التسليم .
بشهادته ، لأن الأول صفة الرحم والثاني صفة العدوة

عنه بعد

قوله . (ولو جلس في داره لا بأس به) ذكره بعد ما ذكره من بعده

قال شمس الأئمة الترخي في شرح أدب القاضي
حار الجلوس في مسجد حبه لا بأس ، وإن كان يجلس في ذلك
شرط ألا يفتح أحد من الدخول عنه لأن يكون أحد من محله ، ونحوه .
معه من كان يجلسه أن لو كان في مسجد ، حتى يكون بعد من بعده
من نعمة الظلم ورثوه .

وقال الشارح في تهذيب أدب القاضي
بغير نص في داره .

وقال الطحاوي في المختصر
يبر

قوله (ولا يقبل هدية إلا من ذي رحم محرم) ومن حرب عدوة قبل
تسليمه (بشهادته) . هذا لفظ الشارح في المختصر
هدية ، لما روى البخاري بإسناده عن
شاعري قال استعملت في ذلك رجلاً من

في المختصر الطحاوي ص ٢١٦

في المختصر الشارح ص ٢٢٤

في الأئمة ومن بعدهم

وبما وراء ذلك يصير أكلاً بقضائه، حتى لو كانت للثريب حصة لا حصة
 هديته، وكذا إذا راد المهدى عن المعتاد أو كانت له حصة لا حصة
 القضاء فتحاشاه.

الصَّدَقَةُ، فَمَّا قَدِمَ قَرَأَ هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي قَالَ ﴿يَهْلَا حَسْبِي فِي سِرِّهِ﴾^(١) أَوْ نَبَتْ أُمُّهُ، فَيُنْظَرُ الْيَهْدَى لَهْ أَمْ لَا؟^(٢)

وقال البخاري أيضا في «الصحيح» قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه «كذب الله في رسوله رسول الله ﷺ، واليوم رشوة» (١) ذكره في باب «الهمة»

وقال الأصمعي في «تهذيب أدب القاصي» «رُوي أن أبا
 لساناً بعث ابن زواحة إلى أهل حَبِيرَ، أفدوا له، مرّة وقال هو ضحّا
 وعن منروق قال: «القاصي إذا أخذ الهدية فقد أكل الشح»
 الرشوة فقد بعث به الكفر».

اما حواژ قول ائيهه ميں دي رجم مخرم، او ميں زخمي نه : - سر

١ - مائة على سبب دنيال - كذا جاء في حاشية: فتح ١٠ و ١١ م ١٠ و ١١ د ١٠
 ٢ - حرجه من أخرجه بعد في كتاب الله وقصصها باب من لم يعمل بهذه حجة
 ٣ - ٢١٥٦ | مسمي في كتاب (مارء باب محريم عدل بمال | رقم ١٨٣٢ | - وعي حجة من حرج
 ٤ - أبي حمزة الشاعدي رحمه الله. وهذا لفظ البخاري
 ٥ - حجة الحارثي في كتاب الله وقصصها باب من لم يعمل بهذه حجة [٩١٦ ٦ | حجة حجة
 ٦ - حجة في الرد على الزعماء | ص ٢٣٩ | عن غير من عند الله بر بركة
 ٧ - حرجه من سبب في الحجة | رقم ٢١٩٦٧ | من طريق الحاشية من غير من حرج
 ٨ - بعد لأحد في حجة الحجة من حجة من أهل حجة حجة في حجة حجة
 ٩ - حجة

مرحومہ: سید فی ثبات الأمان، دکن، بھارت، جمعہ ۱۱ صفر ۱۴۳۸ھ
 واسی: آمی ثبوتہ [رقم: ۲۱۹۵۲]، من مرقوم: ۱۴۳۸ھ

وَلَا يَخْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، لِأَنَّ الْخَاصَّةَ لِأَجْلِ انْقِصَاءِ فَيْتَهُمْ

﴿ غَلَاظَةُ بَيَانٍ ﴾

مُهِدَاةٌ قَبْلَ انْقِصَاءِ، فَلِأَنَّ الْأَوَّلَ صَدَقَ. وَاسْتَأْجَبَ حَرِيٌّ عَلَى الْعَادَةِ، فَلَا يُكْرَهُ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ عَلَى مَا قَبْلَ الْقَضَاءِ، وَإِلَّا أَنْ يَمَعَ بَدِي رَحِمٍ مَخْرُومٍ خُصُومَةٍ مَعَ أَحَرٍ، فَكُرَهُ الْهَدِيَّةُ حَيْثُ لَا لَهُ لِلْحُكْمِ، فَلَا تَحُلْ

وَالْحَاصِلُ هَذَا: مَا قَالَ شَمْسُ الْأَنْتَمَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شرح أدب القاضي» لِحَصَافٍ: «إِذَا أُهْدِيَ إِلَى الْقَاضِي هَدِيَّةٌ إِنْ عَمِيَ الْقَاضِي أَنْ هُوَ خُصُومَةٌ، لَا يَقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَحَدَهُ فَقَدْ أَكَلَ بِقِصَانِهِ، وَدَكَ حَرَامٌ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ خُصُومَةً لَهُ، لَا يَفْضُلُ بِهِ إِلَّا يَأْخُذَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ، وَإِنْ أَحَدٌ لَا بِأَسَرٍّ بِهِ».

وَرَدَ كَأَنَّ بَيْنَ الْقَاضِي وَبَيْنَ ذَلِكَ لِمُهِدِي تَهَادٍ قَبْلَ انْقِصَاءِ، فَأُهْدِيَ إِلَيْهِ، إِنْ كَانَتِ الْهَدِيَّةُ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ انْقِصَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا بِأَسَرٍّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ، وَزِيَادَةً إِيَّاهُ [١٠١: ١٠٦]، كَانَتْ تَقْلِيدُهُ الْقَضَاءِ، فَلَا يَأْخُذُ بِمَقْدَارِ الرِّبَا، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سَبَبٌ مُوجِبٌ لِلْهَدِيَّةِ كَانْفَرَتَ، فَلَا بِأَسَرٍّ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا سَبَبٌ مُوجِبٌ [٢١٤: ٢] لِلْهَدِيَّةِ فَلَا يَأْخُذُ.

وَقَالَ لِشَايِحِي: «وَإِنْ كَانَتْ لَهُ خُصُومَةٌ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ هَدِيَّةٌ أَيْضًا مَا دَامَتْ لَهُ خُصُومَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَدْخُلُ عَلَيْهِ التَّهْمَةُ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ هَدِيَّةٌ بَعْدَ خُصُومَتِهِ لَمْ تَنْقُطْ عِدَالَتُهُ؛ لِأَنَّهُ أُهْدِيَ إِلَيْهِ جَزَاءٌ عَلَى أَمْرِهِ الْأَوَّلِيِّ لَا لِلْحُكْمِ، فَلَا تَنْقُطُ عِدَالَتُهُ».

١٠٣٣/م] وَقَالَ فِي «شرح الأقطع»: «وَالرَّشْوَةُ بَيْنَ الرِّشْوَةِ وَالْهَدِيَّةِ، أَنَّ الرِّشْوَةَ هُوَ أَنْ يُعْطِيَ بِشَرْطٍ أَنْ تُعْيِيَهُ، وَلِلْهَدِيَّةِ أَنْ تَكُونَ مَعَهَا شَرْطٌ» (١).

قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً)، هَذَا لِقَوْلِ الْمُتَوَرِّقِيِّ فِي «مختصره» (٢).

(١) ينظر «شرح مختصر الفتاوى» للأقطع [ق/ ٢١٠]

(٢) ينظر: «مختصر الفتاوى» [ص/ ٢٢٥].

بِالْإِحْسَانِ، بِخِلَافِ انْقَائِهِ، وَتَذَخُّرُ فِي هَذِهِ الْجَوَابِ قَرِيبُهُ وَهُوَ قَوْلُهُمْ: وَمِنْ
مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يُجِيبُهُ وَإِنْ كَانَتْ حَاصَّةً كَالْهَدِيَّةِ، وَالْحَاصَّةُ مَا تَوَلَّوْا عِلْمَ الْمُصِيبِ
الْقَاصِي لَا يَخْصُرُهَا لَا يَنْجِدُهَا

عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ

قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» «أَوَّلًا يُجِيبُ الدَّعْوَةَ الْحَاصَّةَ، وَهِيَ قَوْلُ أَبِي
حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا بَأْسَ أَنْ يُجِيبَ الدَّعْوَةَ الْحَاصَّةَ لِقَوْلِهِ»

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَشْجَعِيُّ فِي «شرح الطَّحَاوِيِّ» «أَدْرَكَ الطَّحَاوِيُّ هَذَا
الِاخْتِلَافَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْاِخْتِلَافَ فِي قَوْلِ الْهَبَرِ، وَهُوَ قَالَ: «يَجُوزُ قَبُولُ الْهَبَةِ مِنْ دُونِ
رَحْمٍ مَحْرُومٍ»، سَمِ الدَّعْوَةُ الْعَاقَّةُ إِمَّا يَخْصُرُهَا الْقَاصِي إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُصِيبُ أَحَدَ
الْمُحْضَمِينَ، وَإِذَا كَانَ أَحَدَهُمْ فَلَا يَخْصُرُهَا، وَكَذَلِكَ فِي عَادَةِ الْمَرِيضِ إِمَّا يَقُولُ
إِذَا لَمْ يَكُنْ حَصًّا، فَإِذَا كَانَ فَلَا، لِأَنَّهُ فِيهِ [١٠٧٥٧] يَدَاءُ لِحْظٍ الْآخِرِ وَتَهْمَةُ
الْمِثْلِ «أ»، وَبِهِ صَرَّحَ صَدْرُ الْإِسْلَامِ فِي «مَبْسُوطِهِ»

وَحُكْمُهُ مَا قَدْ شَمَّرُ الْأَنْفَقَ السَّرْحِيَّ فِي «شرح أدب القاضي» لِلْحَصَّافِ
وَيُجِيبُ الدَّعْوَةَ إِذَا كَانَتْ دَعْوَةُ انْقَائِهِ، فَإِنَّ لِسِيَّ ﷺ كَانَ يُجِيبُ الدَّعْوَةَ، وَكَانَ
يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يُجِيبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ غَضِيَ أَبَا الْقَاسِمِ»^(١)، وَكَانَ الصَّحَابَةُ يُجِيبُونَ
لِلدَّعْوَةِ، وَلَكِنْ لَا يُجِيبُ الدَّعْوَةَ الْحَاصَّةَ، لِأَنَّهُ يَأْكُلُ بِفَضَائِهِ وَلَا يَسْعِي لَهُ أَنْ يَأْكُلَ
بِقَضَائِهِ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَةَ الْخَاصَّةَ مِمَّا يَخْرِي فِيهِ لِكَلَامٍ مِنْ كُلِّ سَوَاعٍ، وَرَثْمًا يَخْرِي
شَيْءٌ مِنَ الْخُصُومَاتِ فَيَتَّهَمُ الْخُصُومُ لِي أَنْ الْقَاصِي يَتَكَلَّمُ بِشَيْءٍ مِنْ خُصُومَتِهِمَا فِي
دَارٍ فَلَا يَرَى.

(١) ينظر: المختصر الطحاوي، [ص/٢٢٦].

(٢) ينظر: شرح مختصر الطحاوي، للأشجعي، [٥/٤١٢].

(٣) حروجه: مسلم في كتاب النكاح باب الأمر بمجانبة الداعي [في دعوى، رقم ١٣٢]، وأبو يعنى
في المسند، [١٠/٢٩٥]، والحميدي في المسند، [٢/٤٩٣]، وليبي في الأسس الكبرى،
[٢٦١/٧]، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَفْظُهُ لَا يَرَى

قال: قال: وبشهادة الحارة، وبغزو المربص، لأن ذلك من ختم الشمس.

في هذه المسألة

وفرق ما بين الدعوة الخاصة والعامة قالوا أن كان حصة أو سنة إلى عشرة؛ فهي دعوة خاصة، فإن حاور عشرة فهي دعوة عامة، والصحيح أن صاحب الدعوة إن كان محال لو علم أن القاضي لا يحضره لا يمنع من اتحاد الدعوة، فإن القاضي يجيب هذه الدعوة، فهذه دعوة عامة.

وإن كان محال لو علم صاحب الدعوة أنه لو اتحاد الدعوة لا يحضرها لقاضي؛ يمنع، ولا يتحد. | ١٥٧١ | الدعوة، فهذه دعوة خاصة، فلا لحظها القاضي؛ لأنه إذا كان صاحب الدعوة يمنع من اتحاد الدعوة إذا كان القاضي يمنع عن الحضور فهذه الدعوة تحدث للقاضي، فهو حضرها اشاعي كان أكلاً بقصته، ولا ينبغي له أن يأكل بقصته.

وإن كان يتجدد الدعوة مع علمه أن القاضي لا يحضرها فهذه الدعوة ما كانت لأجل القاضي، فإذا | ١٥٧٢ | حضر لا يكون أكلاً بقصته، وهذا إذا لم يكن بين صاحب الدعوة وبين القاضي قرابة، أو لم يكن بينهما هذه المساطة قبل انقضاء، فإن إذا كان بينهما قرابة، أو كان بين القاضي وبين صاحب الدعوة هذه المساطة قبل انقضاء، حتى أصافه؛ يجيبه القاضي، ويكون ذلك محلاً على السبب السابق لا على القضاء؛ لأن أمور المسلمين محمولة على صلاح والتداع ما أمكن، فلا يكون أكلاً بقصته.

قوله: (قال: وبشهادة الحارة، وبغزو المربص)، أي فإن التدويري في المختصر: ^١، وذلك؛ لأنه أمر مندوب إليه، وليس فيه نهمة أياً، وكان رشواً لله ^٢ يشهد الحارة، وبغزو المربص ^٣، وهو مقتضى | ١٥٧٣ | الحكم.

١ - مختصر التدويري | ص ٢٢٥

٢ - شرح المربص في كتاب الحارة باب حر | ص ١١٦ | ١٠٧ - شرح في كتاب - ص ١١٦

قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّةُ حَقُوقٍ» وَعَدَّ مِنْهَا هَذِهِ

غِيَاةُ الْبَرِّ

قَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ كَانَ لَكُرِّي رَسُولٍ لَّهِ أَمْرًا» (٢٢٤/٢) حَسَنَةً [الأحزاب]

قَوْلُهُ: (قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّةُ حَقُوقٍ»^(١) وَعَدَّ مِنْهَا هَذِهِ) أَي: عَدَّ مِنْ سِتَّةِ السُّتَّةِ شَهَادَةَ الْحَيَاةِ، وَعَادَةَ الْمَرِيضِ.

رَوَى أَبُو أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتُّ حَقُوقٍ وَاجِبَةٌ، إِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا؛ فَقَدْ تَرَكَ حَقًّا وَاجِبًا عَلَيْهِ إِذَا دَعَاهُ أَنْ يُحْيِيَهُ، وَإِذَا مَرَضَ أَنْ يَعُودَهُ، وَإِذَا مَاتَ أَنْ يَحْضُرَهُ، وَإِذَا لَقِيَهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَهُ ارْتَضَا عَلَيْهِ، وَإِذَا غَطَسَ أَنْ يُسَمِّتَهُ»^(٢).

= ابن جرير من التكملة ونحوه [رقم ١١٧٨]، وعبد بن حميد في «مسند المستحبات» [ص ٢٦٩] والبيهقي في «شعب الإيمان» [٢٨٩ ٦] من طريق مُسْنَمٍ لِأَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعُودُ الْمَرِيضِينَ، وَيُشْهَدُ الْحَنَائِرَ. قَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ لَا يَرْوَاهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُسْنَمٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْأَعْمُرِيُّ يُصَنَّفُ فِيهِ»^(١) سَلَّمَ مِنْ كَيْسَلِ الثَّلَاثِي، تَكَلَّمَ فِيهِ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «أَحْرَجَهُ الترمذي وَأَبُو حَنِيفَةَ وَبُحَاكِمُ، وَفِي مُسْنَمٍ مِنْ كَيْسَلِ الْأَعْمُرِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ» يَنْظُرُ «الدَّرَجَةُ» فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لِابْنِ حَجَرٍ [٢٤٢ ٢] سَائِلِي تَحْرِيجِهِ.

(٢) ذكره في الحديث في «نبيه الغافلين» في باب الرحمة والسعة كذا يحفظ المؤلف عن حاشية نسخة قال كذا ورأيت على حاشية نسخة تحت خط الأمام العيني بنكت عليه الحديث في الصحيحين، ولا يحتاج إلى الخواصة إلى النسخة. كذا جاء في حاشية أم ٥٠٥ و٥٠٦ ويظهر أنه «الغافلين» [ص ٣٨٤]، وسكت العيني ليس في نسخة، لأن الحديث بهذا الذي يسر في «الصحيحين» فقط، فالصواب مع المؤلف في قوله.

١٣ أخرج البخاري في «الأدب المفرد» [ص ٢١٧] وعبد بن حميد في «البرق» في «البرق» [٤٩٨ ٢]، ونظر في «المعجم الكبير» [١٨٠ ٤]، من حديث أبي الثور الأنصاري رُفِعَ بِهِ بَعْدَ قَوْلِ الْهَيْسَمِيِّ: «رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ»، وَعَدَّ الرَّحْمَنُ [بعض] ابن زياد الأرميني وثقه بغير نقصان وعمره، وصنفه جماعة، وفيه رجاله ثقات. ينظر «مجمع نواته» [ص ٢٣٧ ٨]

وَلَا يُصَيِّفُ أَحَدُ الْحُضَمَيْنِ ذُوَ حَصْمِهِ، لَأَنَّ سَيِّئَ تَبٍ - يَهِي عَنْ دَيْتٍ،
وَلِأَنَّ فِيهِ نُهْمَةً.

قال: وإذا حضرا ستوى بينهما في الخُلوس والاقبال، لقوله -

عنه بسند صحيح

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» - فِي بَابِ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْحَاثِرِ - بِإِسْنَادِهِ
إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ، أَنَّ أُمَّ هُرَيْرَةَ قَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَحَقُّ
الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْحَاثِرِ، وَإِحَابَةُ
الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِشِ^(١)

قوله. (وَلَا يُصَيِّفُ أَحَدُ الْحُضَمَيْنِ ذُوَ حَصْمِهِ). هذا لفظ القُدْرِيّ
في «مختصره»، وفي بعض النسخ: لا دون صاحبه^(٢)

وذلك لما روي في «الشامل» وغيره عن عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَوْلُهُ: «يَهَابُ رَسُولُ
اللَّهِ أَنْ يُصَيِّفَ الْحَصَمَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَضْفَةً مَعَهُ»^(٣)، ولأن الإصافة والحموة ثورث
النهمة.

قوله: (وإذا حضرا ستوى بينهما في الخُلوس والاقبال)، هذا لفظ القُدْرِيّ

١ - أخرجه البخاري في كتاب جنازة باب الأمر باتِّباع الحائر رقم ١١٩٣، ومسلم في كتاب
السلام باب من حق المسلم بمسلم رد سلامه رقم ٢١٦٦، وغيره من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه

٢ - لم يظهر بهذا اختلاف في النسخ من «الهدية»، ولا في نسخة بعض اللهجات [٢٠٩].
٣ - مخطوط مكة جامعة برنيسون أمريكا (تم بحفظ ٣٥٩٤)، لا أثاب سريفة
- كذا - في حاشية السخنة في نسخة من «تهذيبه» [٢٠٩] مخطوط مكة بعض اللهجات
بركا

٤ - أخرجه ابن راهويه في «مسنده» كما في «مطالع نعيمه» [١٧١/١٠]، وسهفي في «...»
الكبرى [١٣٧/٦]، من حديث: عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

قال النبهاني بإسناد صحيح، ومطهر «سير السيرة» لا يعلق [٦٠٠/٩]

«إِذَا أُتْبِلِي أَحَدَكُمْ بِالْقَضَاءِ فَيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِشَارَةِ وَحَدِّهِمْ وَلَا يُتَارَ أَحَدُهُمَا وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَلْقَاهُ حُجَّةٌ بَيْنَهُمَا وَلَا أَنْ يَكُونَ مَكْسُورَةً بَيْنَهُمَا لَأَحَدِهِمَا»

﴿عنه﴾

في «مختصره»، وتماثله فيه. «ولا يُتَارَ أَحَدُهُمَا، ولا يُشِيرُ إِلَيْهِ، ولا يَلْقَاهُ حُجَّةٌ»^(١)، هذا كله فقط القُدُورِيُّ رحمه الله.

والمراد من الإقبال، تسوية النظر من [١٠٨: ١٠٩] الجانبين، وذلك بما رُوي عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أُتْبِلِي أَحَدَكُمْ بِالْقَضَاءِ، فَلْيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِشَارَةِ»^(٢)، ٣١٤ هـ، وَنَظَرٌ^(٣).

ورُوي عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى عَنِ اللَّهِ بْنِ قَنَسٍ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ يَتَيْنِ النَّاسَ فِي وَجْهِكَ، وَعَذْلِكَ، وَمَجْلِسِكَ، حَتَّى لَا يَطْلُعَ شَرِيفٌ فِي خِصَمِكَ، وَلَا يَتَأَسَّ صَعِيفٌ مِنْ عَذْلِكَ»^(٤).

قال المبرِّد في كتابه المسمى «الكامل»: «أقوه»: «أَسْرَ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ، وَعَذْلِكَ، وَمَجْلِسِكَ». يَقُولُ: سَوِّبِهِمْ، وَتَقْدِيرُهُ: اجْعَلْ بَعْضَهُمْ أَسْوَأَ بَعْضٍ»^(٥).

قوله - أي: قول عُمَرَ في كتابه - «حَتَّى لَا يَطْلُعَ شَرِيفٌ فِي خِصَمِكَ» أي في خِصَمِكَ مَعَهُ لَشَرِّهِ، وَلَأَنْ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ مُتَارَةٍ أَحَدُهُمَا، وَالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، وَالْإِقبال، وَتَلْقِيَنِ الْحُجَّةَ نَهْمَةً، فَتَجِبُ عَلَى الْقَضَى أَلَّا يَفْعَلَ شَيْئًا يُؤْذِي إِلَى التَّهْمَةِ، وَلَأَنْ فِي ذَلِكَ إِعْدَةُ لِأَحَدِ الْحَصِيثِ، وَكَسْرُ قَلْبِ الْآخَرِ، ثُمَّ الْإِشَارَةُ بِهِ

(١) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٥]

(٢) أخرجه [سحاق بن راهويه في «مسند»] [رقم: ٣٢]، وأبو يعنى في «مسند» [رقم: ٥٨٦٧].
والصريح في «المعجم الكبير» [١١: ٣٨٦]، من حديث: «أُمِّ سَعْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهَذَا مَعْنَى فِي سَبْقِ أَمِّ

(٣) أخرجه [دارقطني في «مسند»] [٤: ٢٠٦]، وسيبويه في «السنن الكبرى» [١٠: ١٥٠]، من طريقين عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا مَعْنَى فِي سَبْقِ فَصَحَّ

(٤) ينظر: «الكامل» للمبرِّد [١/ ١٦]

يَبْتَزُّكَ حَقَّهُ وَلَا يَضْحَكُ فِي وَجْهِ أَحَدِهِمَا، لِأَنَّهُ حَرِيٌّ عَلَى حَقِّهِ (وَلَا يُخَارِجُهُمْ وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمْ) لِأَنَّهُ يُذْهِبُ بِمَهَابَةِ الْقَضَاءِ.

قَالَ: وَيُكْرَهُ تَلَقُّيْنُ الشَّاهِدِ وَمَعَاذُ أَنْ يَقُولَ لَهُ تَشْهَدُ كَذَا وَكَذَا، وَهَذَا لِأَنَّهُ إِعْدَانٌ لِأَحَدِ الْحَضَمَيْنِ فَيُكْرَهُ كَشْفُ بَحْصِهِ

قوله شاهد غيره

أَنْ تَكُونَ بِالرَّاسِ، أَوْ بِالْعَيْنِ، أَوْ بِالْحَاجِبِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْهُيٌّ شَرْعًا قَوْلُهُ: (وَلَا يَضْحَكُ فِي وَجْهِ أَحَدِهِمَا)، ذَكَرَ تَعْرِيفًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَلَا يُخَارِجُهُمْ وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمْ)

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي مِثْمِ «الْمَوْطُ» وَهُوَ اعْتَرَاهُ هَمٌّ، أَوْ تُعَاسٍ، أَوْ عَضَتْ، أَوْ جَوْعٌ، أَوْ عَطَشٌ، أَوْ حَاجَةٌ حَيَوِيَّةٌ [١]، كَفَّ عَنْ بَحْصِهِ، يَقُولُهُ رحمته: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي حِينَ يَقْضِي وَهُوَ عَصَانٌ»، وَلِأَنَّهُ يَمْنَعُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي عَنِ الْقَضَاءِ

قَوْلُهُ (قَالَ: وَيُكْرَهُ تَلَقُّيْنِ الشَّاهِدِ)، أَيُّ قَالَ فِي «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَصَوَّرْتُهُ بِهِ «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رحمته أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَلْفِزَ لِشَاهِدٍ»

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِ» وَتَنْشِيرُهُ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ الدَّعِي، أَنْتَ شَهِدَ بِكَذَا وَكَذَا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَوَّلًا، وَهُوَ الْقِيَاسُ، ثُمَّ رَجَعَ أَبُو يُوسُفَ عَنْ هَذَا، وَاسْتَحْضَنَ وَرَحَّضَ فِي التَّنْقِيبِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ التَّهْمَةَ، كَمَا إِذَا تَرَكَ لَفْظَ الشَّهَادَةِ مَثَلًا.

ذَكَرَ رَجُوعَ أَبِي يُوسُفَ فِي «إِشَارَاتِ الْأَسْرَرِ»، لِأَنَّ الْقَضَاءَ مَشْرُوعٌ لِزَاجِرٍ.

١ - حَرْجُهُ: يَحَارِي فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ - مِمَّنْ يَعْصِي بِمَا يَحِبُّ، يَفْعَلُ، هُوَ عَصَانٌ [١] ٦٧٣٩

وَمِثْمِ فِي / بِأَنَّهُ كَرَاهَةُ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ عَصَانُهُ [رَقْمٌ ٧١٧] |

٢ - بَطَرُ «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ لِدَعِ الْكِرَةِ [١] ٥٠٢ |

واستخسنة أبو يوسف في غير موضع التهمة لأنَّ الشاهد قد يختصر شهادة
المجلس فكان تلقينه إحياء للحق بمرة الإشخاص والتكفيل، والله اعلم

عنه ليدار

(٢٠٥) حقوق الناس، وقد يختصر الشاهد عن البيان؛ لعمالة مجلس لتقصير
فكان في تلقينه إحياء الحقوق، فصيح، كالإشخاص والتكفيل، ولم يكن من غير
جنس إعانة أحد الخصمين.

بخلاف ما إذا كان التلقين في موضع التهمة، حيث يتطلَّ ذلك، لأنه من
مبدأ إذا ادعى أنما وحمماتة، وشهد الشاهد بالألف، والقاضي نفسه غيره يختصر
أنه أنما عن المجلس منة، فسحق (١٠٠) الشاهد ذلك ووفق به، فلا يجوز أن
ولهما، أن تلقين الشاهد إعانة لأحد الخصمين (١٠٥) على لا حر، و
دون التلقين مما فيه تهمة لعب حرام على القاضي، بالتلقين أنما أن حر، و
كتلقين الخصم، فلا يجوز ذلك، فكذلك هذا، لأنَّ الشاهد إذا شهد باستد
شهادة بالتلقين لا بدعنه، فلا يجوز؛ لقوله تعالى ﴿لَا مَن يَشْهَدُ بِحُجْرٍ
يَعْتَمُونَ﴾ (١٠٦) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (١٠٧) و
ولأنَّ إذا لقنه رثما يلقنه بخلاف ما عند الشاهد، يتطلَّ أنه يشق ما عنده، فيشده،
فلا يجوز أن يشهد بخلاف ما عنده

قوله، (واستخسنة أبو يوسف)، تاحية دليل أبي يوسف بن سبي
المصنَّف اختار قوله.

قوله (قد يختصر)، بالصيغة المهمة، من باب: عنه، أي بغيا

قوله (بمرة الإشخاص)، يفتي شخص من يد إلى يد أي ذهب
شخصاً، وأشخصه غيره، والمراد من الإشخاص: الإغداة^(١).

الإغداة: معناه أي يفتي، وطلب حضور الشيء، وأفتى قريته، أي استخبره، بطريقه

فصل في الحسن

فصل في الحسن

- لما كان الحسن من أنواع حكم القاضي دد ه في فصل عين ح د ه
- اعلم: أن الحسن مشروع بقوله تعالى ﴿أَوْ يَسْمُوهَ مِنْ دُونِهَا﴾ ١٠٠
- والمراد منه: الحسن عقوبة على فصاع الطريق ١٠١
- وروى صاحب «السنن» مُسْنَدُ ابْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَبِي الْوَاظِدِ طَيْفَمٍ،
يُحِلُّ عَرْصَةً، وَعُقُوبَةً^(١) قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «يُحِلُّ عَرْصَةً أَيْ تُعْطَى لَهُ،
وَعُقُوبَةً أَيْ: يُخَسَّنُ لَهُ»
- وروى ابن أبي شيبة، صاحب «السنن» أيضاً بإسناد حسن، عن يونس بن
حكيم، عن أبيه، عن جده: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَسَنَ رَحْلاً فِي نَهْمِهِ»^(٢)
- وذكر الخفاف في «أدب القاضي» عن سلام بن منكبر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
لَحْمَارًا، اقْتَسَمُوا فَيَتْلُوا بَيْنَهُمْ قَبِيلًا، فَعَثَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَحْبُومًا»
- وروى في «الفاائق»^(٣) وغيره: أَنَّ عِيَّ بْنَ سِيٍّ سَخَا مِنْ قَصَبٍ، فَسَخَا
بَعْدَهُ، فَبَقِيَ اللَّصُوصُ، ثُمَّ سَخَا مِنْ قَدَرٍ، فَسَخَا مُعْبِتًا، ثُمَّ قَارَ^(٤)

(١) معنى مخرجة

(٢) معنى مخرجة

(٣) بصر «الفاائق» في عمدة الحديث (الأزهر المحمدي) [١٠٠]

(٤) في «ميوته» [ص ١١٤]

قال وإذا ثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق
لم يفعل محبه، وأمر بدفع ما عليه، لأن الحق من أداء الواحد.

— — — — —

الانراي كننا فكننا • ميت مفد باع
بأنا حصبا وأمينا كينا

وهذا كله دليل على أن الحق مشروع، ومن جهة اللفظ أن القاضي لا يملك
لإصدار دوي يخفى إلى حقوقهم، فهذا يمنع المطلوب من أداء حق واحد
يكن يذ لمعاصي أن نخذه على أداء الحق للطالب، ولا خلاف بين الناس لا
بالصوت، فمنهم من أن يخر عليه بالحبس
والضبط، موضع الخيس، وهو التديل

والكيس حق النامي في الأمور، والتمكين: المنشوب إلى الحبس.

به

وأما أي، وبصفت أمينا، يعني اشخاص كذا في «الفائق»

قوله (قال وإذا ثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق حس عنه
لم يفعل محبه، وأمر بدفع ما عليه)، أي قال المنثوري (١٢٢٥) في
«مختصره»، وذلك لأن الحق [١٦٠/١٠] عقوبة لقوله (اللي الواحد،
يحل عرضه، وعقوبته)، والعقوبة لا تحب على أحد إلا بمقتضى يوحد من جهة،
ولم يوحد، فلا يحب الحق، بخلاف ما إذا امتنع عن دفع ما عليه، حيث واحد
منه العظم بالمطالبة، لقوله (مطل الغني ظلم)، «فستحق الحق»

(١) بطر المختصر المنثوري (ص ٢٢٥)

(٢) معنى محبة

(٣) من حديث آخره الذي في كتاب الأحوال باب في الحواله وهل يرجع في حواله

قال صاحب «الهداية» «وهذا إذا ثبت الحق بإقراره»، يعني إذا ثبت الحق بقوله القاضي، يعني بحسن التعرّف بالإقرار، لأنه لا يحتمل الخطأ في الإقرار، بخلاف ما إذا ثبت باليمين، حيث يُعْمَلُ بحسه، لأن اسمه يحدّد ما يخرج منه من المحمود، والمحمود الحقّ يكون عادلاً، فالحقّ حسن، كما ثبت بحسن

قال قاضي خان في «شرح الجامع الصغير» «وحتى قال الحنفية في أنه أيضاً لا يُجْبَسُ في أول الوضوء»

وقال الإمام أبو محمد الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» «الحذف» إذا ثبت المدعى على المدعى عليه بيمين أو إقرار، فطلب المدعى حقه، نأى القاضي فيه، وأمره أن يخرج إليه من حقه، فإن لم يفعل، وأعادته عليه فربما حقه، فإن أفاضل بحسنه له» إني هنا لقط الحذف بعينه في «كتابه»

وقال الناصحي^(١) «وإما قل له أن يأتى، لأن الحنفية غفوة، فلا يُعْمَلُ إلا بالعرفية قل أن يُظهر الامساع، ولأنه يُغْفَرُ بما يُريد أن يُنْصَحَ عليه إذا لم يُؤدَّ، فلعنه يؤدي من غير حنسي، فتكون أحسن، كما قل في سنن أن يغفقه بما يُريد أن يُنْصَحَ عليه، فإن لم يفعل وأعادته، حسه، لما روي أن النبي ﷺ قال: «إني الواحد ظنم، يُعْمَلُ عَرْضُهُ، وَغُفُوتُهُ»^(٢)

وفي بعض الروايات: «مُظَلَّ الْعَمِي ظَنَم، يُعْمَلُ عَرْضُهُ، وَغُفُوتُهُ» إني هنا

(١) [رقم ٢١٦٦]، ومسلم في باب تعريض مظل يعني وضعه بحره واستجاب مدعيه وأمره

عن علي [رقم ١٥٦١]، وغيرهما من حديث أبي هريرة روي

(٢) ينظر أدب القاضي مع شرح الصدر لشهد الحنفية [٣٦١٢]

(٣) يعني في بعض نسخ «تهذيب أدب القاضي» كذا يحطه كذا جاء في حاشية (٤)

(٤) معنى تعريضه

طُهِورَهَا، وَهَذَا إِذَا تَتَّيَّنَ الْحَقُّ بِإِقْرَارِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْرِفْ كَوْنَهُ مُدَّعِيًا

﴿عبد الباق﴾

لِقَطِّ النَّاصِحِي فِي كِتَابِهِ

وَقَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ «وَهَذَا مَذْهَبٌ، وَكَانَ شَرِيحٌ يَخْسُ دَلَالَةً

مَرَّةً، احتياطًا لأموال الناس»^(١).

قَالَ فِي «الْأَحْسَاسِ» أَقَالَ فِي «كَمَالَةِ الْأَصْلِ» «وَلَمْ يُمْرَ حَسْبُ سَعْرِ

لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْسُ فِي مَذْئُونٍ وَرَفَعَ كَنْ أَوْ عَضَّ، أَوْ شَرَعَ مَسِيحٌ أَوْ مَجْنُونٌ،

يَخْسُهُ فِي أَوَّلِ مَا يَقْدَمُ بِهِ»^(٢)، وَيَقُولُ لَهُ فَمَنْ فَاحِشُهُ، وَنَافِلُهُ عَدَدُهُ حَسْبُ، وَ

فَوْرُ أَبِي يَوْمَئِذٍ وَمُحَقِّقُهُ، ثُمَّ سَأَلَ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ حَالِهِ

ثُمَّ الدَّنِيُّ إِذَا تَتَّيَّنَ دَلْفَاصِي لَا يَسْأَلُ الْمُدَّعِي أَلَمْ يَأَلَّ أَنْ لَا يَسْأَلُ دَنْفَ

يَخْسُهُ، لَكِنْ إِذَا تَتَّيَّنَ الدَّنِيُّ دَلْفَةَ يَخْسُهُ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ، وَإِذَا تَتَّيَّنَ بِالْإِقْرَارِ يَحْسُ

بِذَا طَهَرَ نَعْمًا، وَأَنْ أَجِيدَ بِنِ مَحْسُهُ ثَبَاتًا

وَلَا يَسْأَلُ الْمُدَّعِي أَلَمْ يَأَلَّ إِلَّا إِذَا ادَّعَى مَذْئُونٌ يَحْسُ دَنْفَ

الْفَاصِي أَنْ يَسْأَلَ الْمُدَّعِي، [مَحْسُهُ يَسْأَلُ الْمُدَّعِي]، وَنَافِلُهُ عَدَدُهُ حَسْبُ

مَقْصَرٌ، لَا يَخْسُهُ، وَإِنْ رَعِمَ أَنْ مُوسِرٌ، وَرَعِمَ الْمَذْئُونُ أَنْ مُقْصَرٌ وَنَافِلُهُ حَسْبُ

مَشَارِعٌ، مَذْكَرُهُ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

وَقَالَ ابْنُ صَحْبِي فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاضِي» «وَلِلْحَقِّفِ وَالصُّورَةِ حَسْبُ

أَلَا يَخْسُهُ حَتَّى يَسْأَلَ الْمُدَّعِي» «وَلَمْ يُمْرَ حَسْبُ سَعْرِ لِمَا يَخْسُهُ، وَإِنْ دَنْفَ

(١) «أدب القاضي» ج ١ ص ١٠٠ طبع في المطبعات الخيرية [١٣٦٦ هـ]

(٢) «أصل المعروف بالمسوط» [١٠٩٠ هـ] طبع في وزارة الأوقاف المصرية

(٣) في كتاب «الأحساس» قال في لوزة ص ١٠٠ «يطرأ الأحساس لناصر» [١٣٦٦ هـ]

ما بين المطبوعين [١٠٩٠ هـ] طبع في المطبعات الخيرية

(٤) «أصل الأحساس لناصر» [١٣٦٦ هـ]

فِي يَدِهِ، كَثُرَ الْمُبِيعُ، أَوْ التَّرْمَةُ يَعْقِدُ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ، لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ بَدَلٌ

عَنْ يَدِ الْبَائِسِ

فِي يَدِهِ، كَثُرَ الْمُبِيعُ، أَوْ التَّرْمَةُ يَعْقِدُ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ، أَيَّ قَدْرٍ سَدَّ فِي
فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)، فَإِنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ الْعَرِيضُ عَنْ آدَاءِ مَا عَلَيْهِ حَسَبَ الدَّعْيِ فِي
كُلِّ دَيْنٍ وَجَبَ بَدَلًا عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ، كَثُرَ الْمُبِيعُ وَالْقَرْضُ، أَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ
يَعْقِدُ التَّرْمَةَ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ، وَكَفَّ إِنَّمَا يَحْتَسِبُ إِذَا طَلَبَ الْمُدْعَى ذَلِكَ

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ مَحْرُ الدِّينِ قَاصِي حَانَ فِي «الشرح الجامع الصغير»^(٢) هَذَا
يُخْبِتُهُ عِنْدَمَا فِي الْإِفْرَارِ وَالْيَبْسِ إِلَّا عَدَّ طَلَبَ الْمُدْعَى، وَقَالَ شَرِيحُ يَخْبِتُهُ مِنْ
غَيْرِ طَلَبِهِ وَالصَّحِيحُ مَذْهُبٌ، لِأَنَّهُ اسْتَحْسَنَ حَقُّ الْمُدْعَى، فَلَا يُسْتَوْفَى إِلَّا عَدَّ طَلَبَهُ
كَالْيَمِينِ^(٣).

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الْبَغْدَادِيُّ، هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقُدُّورِيُّ رَوَايَةُ ابْنِ شُحْبٍ
أَنَّهُ يُخْبِتُ فِي ذَلِكَ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْإِعْسَارِ^(٤).

ثُمَّ قَالَ «وَذَكَرَ الْخَصَّافُ عَنْ أَصْحَابِهِ، أَنَّهُ يُخْبِتُ فِيمَا كَانَ بَدَلًا عَنْ مَالٍ
حَصَلَ فِي يَدِهِ حَاصَّةً، وَلَا يُخْبِتُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ»^(٥).

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ، أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِسَانِ الْمَقْرُ، وَلَبَنَى عَادِيٌّ، فَوَحَبَ
اسْتَصْحَابُ الْحَالِ حَتَّى تُقَمَّ حَدُوثُ مَا يُخَالِفُهُ، وَمَا كَانَ بَدَلًا عَنْ مَالٍ فَعَدَّ عَلَيْهِ
حَصُولُ الْعَيْنِ بِهِ، فَتَقَطَّ حُكْمُ الْأَصْلِ، وَوَجِبَ اسْتَصْحَابُ الْعَيْنِ حَتَّى يُقَمَّ
رَوَايَةُ، فَلِهَذَا لَمْ يُصَدَّقْ^(٦) ١٠٠، ١١٠، ١٢٠، ١٣٠، ١٤٠، ١٥٠، ١٦٠، ١٧٠، ١٨٠، ١٩٠، ٢٠٠، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٦٠، ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٩٠، ٣٠٠، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٨٠، ٣٩٠، ٤٠٠، ٤١٠، ٤٢٠، ٤٣٠، ٤٤٠، ٤٥٠، ٤٦٠، ٤٧٠، ٤٨٠، ٤٩٠، ٥٠٠، ٥١٠، ٥٢٠، ٥٣٠، ٥٤٠، ٥٥٠، ٥٦٠، ٥٧٠، ٥٨٠، ٥٩٠، ٦٠٠، ٦١٠، ٦٢٠، ٦٣٠، ٦٤٠، ٦٥٠، ٦٦٠، ٦٧٠، ٦٨٠، ٦٩٠، ٧٠٠، ٧١٠، ٧٢٠، ٧٣٠، ٧٤٠، ٧٥٠، ٧٦٠، ٧٧٠، ٧٨٠، ٧٩٠، ٨٠٠، ٨١٠، ٨٢٠، ٨٣٠، ٨٤٠، ٨٥٠، ٨٦٠، ٨٧٠، ٨٨٠، ٨٩٠، ٩٠٠، ٩١٠، ٩٢٠، ٩٣٠، ٩٤٠، ٩٥٠، ٩٦٠، ٩٧٠، ٩٨٠، ٩٩٠، ١٠٠٠، ١٠١٠، ١٠٢٠، ١٠٣٠، ١٠٤٠، ١٠٥٠، ١٠٦٠، ١٠٧٠، ١٠٨٠، ١٠٩٠، ١١٠٠، ١١١٠، ١١٢٠، ١١٣٠، ١١٤٠، ١١٥٠، ١١٦٠، ١١٧٠، ١١٨٠، ١١٩٠، ١٢٠٠، ١٢١٠، ١٢٢٠، ١٢٣٠، ١٢٤٠، ١٢٥٠، ١٢٦٠، ١٢٧٠، ١٢٨٠، ١٢٩٠، ١٣٠٠، ١٣١٠، ١٣٢٠، ١٣٣٠، ١٣٤٠، ١٣٥٠، ١٣٦٠، ١٣٧٠، ١٣٨٠، ١٣٩٠، ١٤٠٠، ١٤١٠، ١٤٢٠، ١٤٣٠، ١٤٤٠، ١٤٥٠، ١٤٦٠، ١٤٧٠، ١٤٨٠، ١٤٩٠، ١٥٠٠، ١٥١٠، ١٥٢٠، ١٥٣٠، ١٥٤٠، ١٥٥٠، ١٥٦٠، ١٥٧٠، ١٥٨٠، ١٥٩٠، ١٦٠٠، ١٦١٠، ١٦٢٠، ١٦٣٠، ١٦٤٠، ١٦٥٠، ١٦٦٠، ١٦٧٠، ١٦٨٠، ١٦٩٠، ١٧٠٠، ١٧١٠، ١٧٢٠، ١٧٣٠، ١٧٤٠، ١٧٥٠، ١٧٦٠، ١٧٧٠، ١٧٨٠، ١٧٩٠، ١٨٠٠، ١٨١٠، ١٨٢٠، ١٨٣٠، ١٨٤٠، ١٨٥٠، ١٨٦٠، ١٨٧٠، ١٨٨٠، ١٨٩٠، ١٩٠٠، ١٩١٠، ١٩٢٠، ١٩٣٠، ١٩٤٠، ١٩٥٠، ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠٢٠، ٢٠٣٠، ٢٠٤٠، ٢٠٥٠، ٢٠٦٠، ٢٠٧٠، ٢٠٨٠، ٢٠٩٠، ٢١٠٠، ٢١١٠، ٢١٢٠، ٢١٣٠، ٢١٤٠، ٢١٥٠، ٢١٦٠، ٢١٧٠، ٢١٨٠، ٢١٩٠، ٢٢٠٠، ٢٢١٠، ٢٢٢٠، ٢٢٣٠، ٢٢٤٠، ٢٢٥٠، ٢٢٦٠، ٢٢٧٠، ٢٢٨٠، ٢٢٩٠، ٢٣٠٠، ٢٣١٠، ٢٣٢٠، ٢٣٣٠، ٢٣٤٠، ٢٣٥٠، ٢٣٦٠، ٢٣٧٠، ٢٣٨٠، ٢٣٩٠، ٢٤٠٠، ٢٤١٠، ٢٤٢٠، ٢٤٣٠، ٢٤٤٠، ٢٤٥٠، ٢٤٦٠، ٢٤٧٠، ٢٤٨٠، ٢٤٩٠، ٢٥٠٠، ٢٥١٠، ٢٥٢٠، ٢٥٣٠، ٢٥٤٠، ٢٥٥٠، ٢٥٦٠، ٢٥٧٠، ٢٥٨٠، ٢٥٩٠، ٢٦٠٠، ٢٦١٠، ٢٦٢٠، ٢٦٣٠، ٢٦٤٠، ٢٦٥٠، ٢٦٦٠، ٢٦٧٠، ٢٦٨٠، ٢٦٩٠، ٢٧٠٠، ٢٧١٠، ٢٧٢٠، ٢٧٣٠، ٢٧٤٠، ٢٧٥٠، ٢٧٦٠، ٢٧٧٠، ٢٧٨٠، ٢٧٩٠، ٢٨٠٠، ٢٨١٠، ٢٨٢٠، ٢٨٣٠، ٢٨٤٠، ٢٨٥٠، ٢٨٦٠، ٢٨٧٠، ٢٨٨٠، ٢٨٩٠، ٢٩٠٠، ٢٩١٠، ٢٩٢٠، ٢٩٣٠، ٢٩٤٠، ٢٩٥٠، ٢٩٦٠، ٢٩٧٠، ٢٩٨٠، ٢٩٩٠، ٣٠٠٠، ٣٠١٠، ٣٠٢٠، ٣٠٣٠، ٣٠٤٠، ٣٠٥٠، ٣٠٦٠، ٣٠٧٠، ٣٠٨٠، ٣٠٩٠، ٣١٠٠، ٣١١٠، ٣١٢٠، ٣١٣٠، ٣١٤٠، ٣١٥٠، ٣١٦٠، ٣١٧٠، ٣١٨٠، ٣١٩٠، ٣٢٠٠، ٣٢١٠، ٣٢٢٠، ٣٢٣٠، ٣٢٤٠، ٣٢٥٠، ٣٢٦٠، ٣٢٧٠، ٣٢٨٠، ٣٢٩٠، ٣٣٠٠، ٣٣١٠، ٣٣٢٠، ٣٣٣٠، ٣٣٤٠، ٣٣٥٠، ٣٣٦٠، ٣٣٧٠، ٣٣٨٠، ٣٣٩٠، ٣٤٠٠، ٣٤١٠، ٣٤٢٠، ٣٤٣٠، ٣٤٤٠، ٣٤٥٠، ٣٤٦٠، ٣٤٧٠، ٣٤٨٠، ٣٤٩٠، ٣٥٠٠، ٣٥١٠، ٣٥٢٠، ٣٥٣٠، ٣٥٤٠، ٣٥٥٠، ٣٥٦٠، ٣٥٧٠، ٣٥٨٠، ٣٥٩٠، ٣٦٠٠، ٣٦١٠، ٣٦٢٠، ٣٦٣٠، ٣٦٤٠، ٣٦٥٠، ٣٦٦٠، ٣٦٧٠، ٣٦٨٠، ٣٦٩٠، ٣٧٠٠، ٣٧١٠، ٣٧٢٠، ٣٧٣٠، ٣٧٤٠، ٣٧٥٠، ٣٧٦٠، ٣٧٧٠، ٣٧٨٠، ٣٧٩٠، ٣٨٠٠، ٣٨١٠، ٣٨٢٠، ٣٨٣٠، ٣٨٤٠، ٣٨٥٠، ٣٨٦٠، ٣٨٧٠، ٣٨٨٠، ٣٨٩٠، ٣٩٠٠، ٣٩١٠، ٣٩٢٠، ٣٩٣٠، ٣٩٤٠، ٣٩٥٠، ٣٩٦٠، ٣٩٧٠، ٣٩٨٠، ٣٩٩٠، ٤٠٠٠، ٤٠١٠، ٤٠٢٠، ٤٠٣٠، ٤٠٤٠، ٤٠٥٠، ٤٠٦٠، ٤٠٧٠، ٤٠٨٠، ٤٠٩٠، ٤١٠٠، ٤١١٠، ٤١٢٠، ٤١٣٠، ٤١٤٠، ٤١٥٠، ٤١٦٠، ٤١٧٠، ٤١٨٠، ٤١٩٠، ٤٢٠٠، ٤٢١٠، ٤٢٢٠، ٤٢٣٠، ٤٢٤٠، ٤٢٥٠، ٤٢٦٠، ٤٢٧٠، ٤٢٨٠، ٤٢٩٠، ٤٣٠٠، ٤٣١٠، ٤٣٢٠، ٤٣٣٠، ٤٣٤٠، ٤٣٥٠، ٤٣٦٠، ٤٣٧٠، ٤٣٨٠، ٤٣٩٠، ٤٤٠٠، ٤٤١٠، ٤٤٢٠، ٤٤٣٠، ٤٤٤٠، ٤٤٥٠، ٤٤٦٠، ٤٤٧٠، ٤٤٨٠، ٤٤٩٠، ٤٥٠٠، ٤٥١٠، ٤٥٢٠، ٤٥٣٠، ٤٥٤٠، ٤٥٥٠، ٤٥٦٠، ٤٥٧٠، ٤٥٨٠، ٤٥٩٠، ٤٦٠٠، ٤٦١٠، ٤٦٢٠، ٤٦٣٠، ٤٦٤٠، ٤٦٥٠، ٤٦٦٠، ٤٦٧٠، ٤٦٨٠، ٤٦٩٠، ٤٧٠٠، ٤٧١٠، ٤٧٢٠، ٤٧٣٠، ٤٧٤٠، ٤٧٥٠، ٤٧٦٠، ٤٧٧٠، ٤٧٨٠، ٤٧٩٠، ٤٨٠٠، ٤٨١٠، ٤٨٢٠، ٤٨٣٠، ٤٨٤٠، ٤٨٥٠، ٤٨٦٠، ٤٨٧٠، ٤٨٨٠، ٤٨٩٠، ٤٩٠٠، ٤٩١٠، ٤٩٢٠، ٤٩٣٠، ٤٩٤٠، ٤٩٥٠، ٤٩٦٠، ٤٩٧٠، ٤٩٨٠، ٤٩٩٠، ٥٠٠٠، ٥٠١٠، ٥٠٢٠، ٥٠٣٠، ٥٠٤٠، ٥٠٥٠، ٥٠٦٠، ٥٠٧٠، ٥٠٨٠، ٥٠٩٠، ٥١٠٠، ٥١١٠، ٥١٢٠، ٥١٣٠، ٥١٤٠، ٥١٥٠، ٥١٦٠، ٥١٧٠، ٥١٨٠، ٥١٩٠، ٥٢٠٠، ٥٢١٠، ٥٢٢٠، ٥٢٣٠، ٥٢٤٠، ٥٢٥٠، ٥٢٦٠، ٥٢٧٠، ٥٢٨٠، ٥٢٩٠، ٥٣٠٠، ٥٣١٠، ٥٣٢٠، ٥٣٣٠، ٥٣٤٠، ٥٣٥٠، ٥٣٦٠، ٥٣٧٠، ٥٣٨٠، ٥٣٩٠، ٥٤٠٠، ٥٤١٠، ٥٤٢٠، ٥٤٣٠، ٥٤٤٠، ٥٤٥٠، ٥٤٦٠، ٥٤٧٠، ٥٤٨٠، ٥٤٩٠، ٥٥٠٠، ٥٥١٠، ٥٥٢٠، ٥٥٣٠، ٥٥٤٠، ٥٥٥٠، ٥٥٦٠، ٥٥٧٠، ٥٥٨٠، ٥٥٩٠، ٥٦٠٠، ٥٦١٠، ٥٦٢٠، ٥٦٣٠، ٥٦٤٠، ٥٦٥٠، ٥٦٦٠، ٥٦٧٠، ٥٦٨٠، ٥٦٩٠، ٥٧٠٠، ٥٧١٠، ٥٧٢٠، ٥٧٣٠، ٥٧٤٠، ٥٧٥٠، ٥٧٦٠، ٥٧٧٠، ٥٧٨٠، ٥٧٩٠، ٥٨٠٠، ٥٨١٠، ٥٨٢٠، ٥٨٣٠، ٥٨٤٠، ٥٨٥٠، ٥٨٦٠، ٥٨٧٠، ٥٨٨٠، ٥٨٩٠، ٥٩٠٠، ٥٩١٠، ٥٩٢٠، ٥٩٣٠، ٥٩٤٠، ٥٩٥٠، ٥٩٦٠، ٥٩٧٠، ٥٩٨٠، ٥٩٩٠، ٦٠٠٠، ٦٠١٠، ٦٠٢٠، ٦٠٣٠، ٦٠٤٠، ٦٠٥٠، ٦٠٦٠، ٦٠٧٠، ٦٠٨٠، ٦٠٩٠، ٦١٠٠، ٦١١٠، ٦١٢٠، ٦١٣٠، ٦١٤٠، ٦١٥٠، ٦١٦٠، ٦١٧٠، ٦١٨٠، ٦١٩٠، ٦٢٠٠، ٦٢١٠، ٦٢٢٠، ٦٢٣٠، ٦٢٤٠، ٦٢٥٠، ٦٢٦٠، ٦٢٧٠، ٦٢٨٠، ٦٢٩٠، ٦٣٠٠، ٦٣١٠، ٦٣٢٠، ٦٣٣٠، ٦٣٤٠، ٦٣٥٠، ٦٣٦٠، ٦٣٧٠، ٦٣٨٠، ٦٣٩٠، ٦٤٠٠، ٦٤١٠، ٦٤٢٠، ٦٤٣٠، ٦٤٤٠، ٦٤٥٠، ٦٤٦٠، ٦٤٧٠، ٦٤٨٠، ٦٤٩٠، ٦٥٠٠، ٦٥١٠، ٦٥٢٠، ٦٥٣٠، ٦٥٤٠، ٦٥٥٠، ٦٥٦٠، ٦٥٧٠، ٦٥٨٠، ٦٥٩٠، ٦٦٠٠، ٦٦١٠، ٦٦٢٠، ٦٦٣٠، ٦٦٤٠، ٦٦٥٠، ٦٦٦٠، ٦٦٧٠، ٦٦٨٠، ٦٦٩٠، ٦٧٠٠، ٦٧١٠، ٦٧٢٠، ٦٧٣٠، ٦٧٤٠، ٦٧٥٠، ٦٧٦٠، ٦٧٧٠، ٦٧٨٠، ٦٧٩٠، ٦٨٠٠، ٦٨١٠، ٦٨٢٠، ٦٨٣٠، ٦٨٤٠، ٦٨٥٠، ٦٨٦٠، ٦٨٧٠، ٦٨٨٠، ٦٨٩٠، ٦٩٠٠، ٦٩١٠، ٦٩٢٠، ٦٩٣٠، ٦٩٤٠، ٦٩٥٠، ٦٩٦٠، ٦٩٧٠، ٦٩٨٠، ٦٩٩٠، ٧٠٠٠، ٧٠١٠، ٧٠٢٠، ٧٠٣٠، ٧٠٤٠، ٧٠٥٠، ٧٠٦٠، ٧٠٧٠، ٧٠٨٠، ٧٠٩٠، ٧١٠٠، ٧١١٠، ٧١٢٠، ٧١٣٠، ٧١٤٠، ٧١٥٠، ٧١٦٠، ٧١٧٠، ٧١٨٠، ٧١٩٠، ٧٢٠٠، ٧٢١٠، ٧٢٢٠، ٧٢٣٠، ٧٢٤٠، ٧٢٥٠، ٧٢٦٠، ٧٢٧٠، ٧٢٨٠، ٧٢٩٠، ٧٣٠٠، ٧٣١٠، ٧٣٢٠، ٧٣٣٠، ٧٣٤٠، ٧٣٥٠، ٧٣٦٠، ٧٣٧٠، ٧٣٨٠، ٧٣٩٠، ٧٤٠٠، ٧٤١٠، ٧٤٢٠، ٧٤٣٠، ٧٤٤٠، ٧٤٥٠، ٧٤٦٠، ٧٤٧٠، ٧٤٨٠، ٧٤٩٠، ٧٥٠٠، ٧٥١٠، ٧٥٢٠، ٧٥٣٠، ٧٥٤٠، ٧٥٥٠، ٧٥٦٠، ٧٥٧٠، ٧٥٨٠، ٧٥٩٠، ٧٦٠٠، ٧٦١٠، ٧٦٢٠، ٧٦٣٠، ٧٦٤٠، ٧٦٥٠، ٧٦٦٠، ٧٦٧٠، ٧٦٨٠، ٧٦٩٠، ٧٧٠٠، ٧٧١٠، ٧٧٢٠، ٧٧٣٠، ٧٧٤٠، ٧٧٥٠، ٧٧٦٠، ٧٧٧٠، ٧٧٨٠، ٧٧٩٠، ٧٨٠٠، ٧٨١٠، ٧٨٢٠، ٧٨٣٠، ٧٨٤٠، ٧٨٥٠، ٧٨٦٠، ٧٨٧٠، ٧٨٨٠، ٧٨٩٠، ٧٩٠٠، ٧٩١٠، ٧٩٢٠، ٧٩٣٠، ٧٩٤٠، ٧٩٥٠، ٧٩٦٠، ٧٩٧٠، ٧٩٨٠، ٧٩٩٠، ٨٠٠٠، ٨٠١٠، ٨٠٢٠، ٨٠٣٠، ٨٠٤٠، ٨٠٥٠، ٨٠٦٠، ٨٠٧٠، ٨٠٨٠، ٨٠٩٠، ٨١٠٠، ٨١١٠، ٨١٢٠، ٨١٣٠، ٨١٤٠، ٨١٥٠، ٨١٦٠، ٨١٧٠، ٨١٨٠، ٨١٩٠، ٨٢٠٠، ٨٢١٠، ٨٢٢٠، ٨٢٣٠، ٨٢٤٠، ٨٢٥٠، ٨٢٦٠، ٨٢٧٠، ٨٢٨٠، ٨٢٩٠، ٨٣٠٠، ٨٣١٠، ٨٣٢٠، ٨٣٣٠، ٨٣٤٠، ٨٣٥٠، ٨٣٦٠، ٨٣٧٠، ٨٣٨٠، ٨٣٩٠، ٨٤٠٠، ٨٤١٠، ٨٤٢٠، ٨٤٣٠، ٨٤٤٠، ٨٤٥٠، ٨٤٦٠، ٨٤٧٠، ٨٤٨٠، ٨٤٩٠، ٨٥٠٠، ٨٥١٠، ٨٥٢٠، ٨٥٣٠، ٨٥٤٠، ٨٥٥٠، ٨٥٦٠، ٨٥٧٠، ٨٥٨٠، ٨٥٩٠، ٨٦٠٠، ٨٦١٠، ٨٦٢٠، ٨٦٣٠، ٨٦٤٠، ٨٦٥٠، ٨٦٦٠، ٨٦٧٠، ٨٦٨٠، ٨٦٩٠، ٨٧٠٠، ٨٧١٠، ٨٧٢٠، ٨٧٣٠، ٨٧٤٠، ٨٧٥٠، ٨٧٦٠، ٨٧٧٠، ٨٧٨٠، ٨٧٩٠، ٨٨٠٠، ٨٨١٠، ٨٨٢٠، ٨٨٣٠، ٨٨٤٠، ٨٨٥٠، ٨٨٦٠، ٨٨٧٠، ٨٨٨٠، ٨٨٩٠، ٨٩٠٠، ٨٩١٠، ٨٩٢٠، ٨٩٣٠، ٨٩٤٠، ٨٩٥٠، ٨٩٦٠، ٨٩٧٠، ٨٩٨٠، ٨٩٩٠، ٩٠٠٠، ٩٠١٠، ٩٠٢٠، ٩٠٣٠، ٩٠٤٠، ٩٠٥٠، ٩٠٦٠، ٩٠٧٠، ٩٠٨٠، ٩٠٩٠، ٩١٠٠، ٩١١٠، ٩١٢٠، ٩١٣٠، ٩١٤٠، ٩١٥٠، ٩١٦٠، ٩١٧٠، ٩١٨٠، ٩١٩٠، ٩٢٠٠، ٩٢١٠، ٩٢٢٠، ٩٢٣٠، ٩٢٤٠، ٩٢٥٠، ٩٢٦٠، ٩٢٧٠، ٩٢٨٠، ٩٢٩٠، ٩٣٠٠، ٩٣١٠، ٩٣٢٠، ٩٣٣٠، ٩٣٤٠، ٩٣٥٠، ٩٣٦٠، ٩٣٧٠، ٩٣٨٠، ٩٣٩٠، ٩٤٠٠، ٩٤١٠، ٩٤٢٠، ٩٤٣٠، ٩٤٤٠، ٩٤٥٠، ٩٤٦٠، ٩٤٧٠، ٩٤٨٠، ٩٤٩٠، ٩٥٠٠، ٩٥١٠، ٩٥٢٠، ٩٥٣٠، ٩٥٤٠، ٩٥٥٠، ٩٥٦٠، ٩٥٧٠، ٩٥٨٠، ٩٥٩٠، ٩٦٠٠، ٩٦١٠، ٩٦٢٠، ٩٦٣٠، ٩٦٤٠، ٩٦٥٠، ٩٦٦٠، ٩٦٧٠، ٩٦٨٠، ٩٦٩٠، ٩٧٠٠، ٩٧١٠، ٩٧٢٠، ٩٧٣٠، ٩٧٤٠، ٩٧٥٠، ٩٧٦٠، ٩٧٧٠، ٩٧٨٠، ٩٧٩٠، ٩٨٠٠، ٩٨١٠، ٩٨٢٠، ٩٨٣٠، ٩٨٤٠، ٩٨٥٠، ٩٨٦٠، ٩٨٧٠، ٩٨٨٠، ٩٨٩٠، ٩٩٠٠، ٩٩١٠، ٩٩٢٠، ٩٩٣٠، ٩٩٤٠، ٩٩٥٠، ٩٩٦٠، ٩٩٧٠، ٩٩٨٠، ٩٩٩٠، ١٠٠٠٠، ١٠٠٠١، ١٠٠٠٢، ١٠٠٠٣، ١٠٠٠٤، ١٠٠٠٥، ١٠٠٠٦، ١٠٠٠٧، ١٠٠٠٨، ١٠٠٠٩، ١٠٠١٠، ١٠٠١١، ١٠٠١٢، ١٠٠١٣، ١٠٠١٤، ١٠٠١٥، ١٠٠١٦، ١٠٠١٧، ١٠٠١٨، ١٠٠١٩، ١٠٠٢٠، ١٠٠٢١، ١٠٠٢٢، ١٠٠٢٣، ١٠٠٢٤، ١٠٠٢٥، ١٠٠٢٦، ١٠٠٢٧، ١٠٠٢٨، ١٠٠٢٩، ١٠٠٣٠، ١٠٠٣١، ١٠٠٣٢، ١٠٠٣٣، ١٠٠٣٤، ١٠٠٣٥، ١٠٠٣٦، ١٠٠٣٧، ١٠٠٣٨، ١٠٠٣٩، ١٠٠٤٠، ١٠٠٤١، ١٠٠٤٢، ١٠٠٤٣، ١٠٠٤٤، ١٠٠٤٥، ١٠٠٤٦، ١٠٠٤٧، ١٠٠٤٨، ١٠٠٤٩، ١٠٠٥٠، ١٠٠٥١، ١٠٠٥٢، ١٠٠٥٣، ١٠٠٥٤، ١٠٠٥٥، ١٠٠٥٦، ١٠٠٥٧، ١٠٠٥٨، ١٠٠٥٩، ١٠٠٦٠، ١٠٠٦١، ١٠٠٦٢، ١٠٠٦٣، ١٠٠٦٤، ١٠٠٦٥، ١٠٠٦٦، ١٠٠٦٧، ١٠٠٦٨، ١٠٠٦٩، ١٠٠٧٠، ١٠٠٧١، ١٠٠٧٢، ١٠٠٧٣، ١٠٠٧٤، ١٠٠٧٥، ١٠٠٧٦، ١٠٠٧٧، ١٠٠٧٨، ١٠٠٧٩، ١٠٠٨٠، ١٠٠٨١، ١٠٠٨٢، ١٠٠٨٣، ١٠٠٨٤، ١٠٠٨٥، ١٠٠٨٦، ١٠٠٨٧، ١٠٠٨٨، ١٠٠٨٩، ١٠٠٩٠، ١٠٠٩١، ١٠٠٩٢، ١٠٠٩٣، ١٠٠٩٤، ١٠٠٩٥، ١٠٠٩٦، ١٠٠٩٧، ١٠٠٩٨، ١٠٠٩٩، ١٠١٠٠، ١٠١٠١، ١٠١٠٢، ١٠١٠٣، ١٠١٠٤، ١٠١٠٥، ١٠١٠٦، ١٠١٠٧، ١٠١٠٨، ١٠١٠٩، ١٠١١٠، ١٠١١١، ١٠١١٢، ١٠١١٣، ١٠١١٤، ١٠١١٥، ١٠١١٦، ١٠١١٧، ١٠١١٨، ١٠١١٩، ١٠١٢٠، ١٠١٢١، ١٠١٢٢، ١٠١٢٣، ١٠١٢٤، ١٠١٢٥، ١٠١٢٦، ١٠١٢٧، ١٠١٢٨، ١٠١٢٩، ١٠١٣٠، ١٠١٣١، ١٠١٣٢، ١٠١٣٣، ١٠١

في يدو ثبت عنه به، وإقدامه على الترامه بحسب دليله، لا دفعه لا بد
إلا ما يتقذر على أدائه.

عن نفسه، فلا يقبل قوله وتخصر

روحه ما ذكره الحصاف، أن الحس عمومه تسحق بالامتناع مع العسى، فلا
يجوز إثباتها بالطاهر ككثير العمومات، فلا يقبل

وحاصل المذهب هذا أن القاضي لا يقبل المدعي أنه ما أم لا إلا إذا
ادعى المذنبون العسار، فحينئذ يسأله، فإن قال المدعي إنه مفسر، حتى سببه،
وإن قال إنه مؤيد، وقال المذنبون إني مفسر، فهذه اختلاف المشايخ، ورأى
الحصاف^(١) أن لقول قول المذنبين، لأنه متمسك بالأصل، بد العنبر أضل في سي
آدم، والبعث عارض^(٢).

وقبل، إن كان الدئير وحب عليه بدلاً عن ما، كنس مباح، أو بدن قرصه؛
دعوى قول المدعي، وإذا كان بدلاً عما ليس بمال، كالمهر ونحوه - فلقول قول
المدعي عليه.

وسمى الحصاف هذا القول في «أدب القاضي» من أبي حنيفة وأبي
يوسف، لأنه إذا كان الدئير بدلاً عما هو مال، فقد عرف دعوى شيء في منكه
وقدرته على فصاء الدئير بما دخل [٢٣١٦] في منكه، فكان لقول قول المدعي،
وإذا كان بدلاً عما ليس بمال، لم يُعرف دعوى شيء في منكه وقدرته على فصاء
[٢٣١٧] الدئير، فتبني متمسكاً بالأصل أنه مفسر، فيكون محول قوله

(١) في: ان، ورض: ٩، وروى: ٩.

(٢) في: ان، ورض: ٩، وروى: الحصاف.

(٣) شرح أدب القاضي مع شرحه (ص ٢١٩)، حجب برهاني (١: ٢٣) - (٩: ٢٩)

شرح أدب القاضي مع شرح صدر الشهدا الحصاف [٢: ٣٦٢]

والمُراد بالمهر - مُعجَلُهُ ذُوْنُ مُؤَجَّلِهِ .

قَالَ وَلَا يَخْشُهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ، إِلَّا أَنْ يَشْتَ عَرِيضَةً
أَنْ لَهُ مَا لَا يَخْشِيهِ لِأَنَّهُ نَمَّ تَوَحَّدَ ذِلَالُهُ الْيَسَارُ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ،

﴿ هَيْدَ هَيْدَ ﴾

مَنْ حَاجَتِهِمْ، فَلَا يَكُونُ رِيٌّ دَلِيلًا وَعَلَّمَ عَلَى اسْتِثْنَاءِ حَقِّهِمْ

فَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَطْلُوبِ رِيٌّ اسْتَفْرَاءً رَادَّعَى الطَّلَبُ أَنَّهُ عَيْرٌ رِيَّةً، وَقَدْ كَانَ
عَلَيْهِ رِيٌّ الْأَعْيَاءُ قُلَّ أَنْ يَخْصُرَ مَجْلِسَ الْقَاصِي، فَوْنُ الْقَاصِي يَسْأَلُهُ لَيْسَ، (أَنْ يُقَامَ
لَيْسَ عَسَى أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ رِيٌّ الْأَعْيَاءُ فَبِئْسَ ذَلِكَ؛ سَمِعَ مِنْهُ لَيْسَ، وَيُخْصَلُ يَقُولُ
قَوْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِفَادَةُ اللَّيْسِ يُحْكَمُ رِيَّةً فِي الْحَالِ، وَيُخْصَلُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَطْلُوبِ .
كَذَلِكَ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاصِي» .

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالمهر مُعجَلُهُ ذُوْنُ مُؤَجَّلِهِ)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةً: «مَنْ سَأَلَ
تَسْلِيمَ الْمُفْعَلِ، فَكَانَ لِإِقْدَامِهِ عَلَى لِسَانِهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْقُدْرَةِ وَالْوَفَاءِ بِالسُّعْجَلِ، فَلَا
يُفْلُ قَوْلُهُ إِنْهُ مُغِيرٌ

قَالَ فُحْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ: «هَذَا فِي الْمُفْعَلِ، فَأَمَّا إِذَا طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ الْمُؤَخَّرَ
فِي الْمَهْرِ بَعْدَ مَا بَنَى بِهِ، فَوْنُ الْقَوْلِ قَوْلُ الرُّوحِ فِي عُثْرَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلَالَه هَهُنَا عَلَى
لِقْدَرَةٍ مِنْهُ عَلَى أَدَاتِهِ، وَأَنَّ فِي لَفْظِهِ فَوْنُ الْقَوْلِ قَوْلُ الرُّوحِ فِي أَنَّهُ مُغِيرٌ فِي تَقْدِيرِ
لَفْظِهِ»

قَوْلُهُ: «أَيْ: (أَنْ) قَالَ وَلَا يَخْشِيهِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ، إِلَّا أَنْ
يَشْتَ عَرِيضَةً أَنْ لَهُ مَا لَا)، أَيْ: قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: «لَا يَخْشَى الْقَاصِي
الْعَرِيمَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ فِي عَيْرٍ مَا وَجَّهَتْ عَلَيْهِ بَدَلًا عَنْ مَا يَأْتِيهِ لِقْدَرَتِهِ بِعَقْدِهِ، إِلَّا إِذَا
أَشْبَهَ الْمُدَّعِي أَنْ لَهُ مَا لَا، فَحِينَئِذٍ يَخْشَى، وَبِمَا لَا يَخْشِيهِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ بَدَلٍ

وَعَنِ الْمُدَّعِيِ اثْنَتَا عَشْرَةَ، وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لِمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ فِي حَجْمِ ذَلِكَ،
لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْعُسْرَةُ. وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لَهُ إِلَّا يَمَّا تَدُلُّهُ مَالٌ وَفِي سَفَرٍ
لِقَوْلِ قَوْلِ الرُّوحِ إِنَّهُ مُغَيَّرٌ، وَفِي إِعْتَقَادِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ الْقَوْلُ سَمْعُكَ
وَالْمَسْأَلَتَانِ تَوْبَدَانِ الْقَوَيْنِ لِأَخِيرَتِهِنَّ.

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

لِعَصَبٍ، وَأَرْضٍ لِحِمَايَةٍ، وَبَفَقَةِ الرُّوحَانِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي بَيْتِ آدَمَ هُوَ الْحَقُّ، وَلَمْ
يُؤَخِّذْ دَلِيلَ الْغَيْبِ مِمَّنْ يَسْتَحَقُّ لِحُسْنِ الدِّيْنِ هُوَ الْعُقُوبَةُ، لِعَدَمِ الظُّلَمِ

بِخِلَافِ مَا إِذَا تَنَبَّأَ أَنَّهُ مَالًا، حَيْثُ يَنْجِبُ حُبُّهُ، لَوْحُودِ الظُّلَمِ. وَفِي
«مَنْطَلُ الْعَبْدِ طَلَمٌ»^(١)، أَمَّا إِذَا أَقَامَ الْمُدَّعِيُ الدَّيْنَ عَلَى الْيَسَارِ، وَأَقَامَ الْمُدَّعَى
عِنْدَ الدَّيْنِ عَلَى الْإِعْسَارِ، فَالْبَيْتُ لِلْمُدَّعِيِ، كَمَا فِي «الذَّحِيرَةِ»، لِأَنَّهُمْ شَهَدُوا
بِأَمْرِ لَمْ يَعْرِفُوهُ شَهَرُهُ الْمُدَّيُونِ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لِمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ فِي حَجْمِ ذَلِكَ)، أَيُّ: فِي لَمَرٍ
لَمَّيْعٍ، وَالْمَهَرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَصَّافِ^(٣)، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ قَدْ هَدَّ
قَوْلُهُ ٢٧٧ (وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لَهُ)، أَيُّ: مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ (إِلَّا فِي مَالٍ
مَالٍ). يَقْرَأُ أَنَّ الْقَوْلَ فِيهِ مَالٌ لِلْمُدَّعِيِ، وَنَسَبَ الْخَصَّافُ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى أَبِي
حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ، وَفِي مَرَّ بَيَانُهُ.

قَوْلُهُ: (وَالْمَسْأَلَتَانِ تَوْبَدَانِ الْقَوَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ)، وَأَرَادَ بِالْمَسْأَلَتَيْنِ
مَسْأَلَةَ اسْتِقَّةٍ، وَمَسْأَلَةَ إِعْتِقَادِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ، فَفِيهِمَا الْقَوْلُ قَوْلُ الرُّوحِ وَالْمُعْتَقِ فِي
الْإِعْسَارِ.

(١) مَعْنَى تَحْرِيجِهِ

(٢) بِمَعْنَى (٢٠٢)، حَتَّى (٢٧٩)، حَوْضُهُ بَيْتُهُ (٢٢٣)، أَسَاسٌ فِي فَحْصِ كِتَابِ
(٨٢٤)

(٣) هَذَا قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَهِجِيِّ لَا قَوْلُ الْخَصَّافِ كَمَا زَعَمَهُ. كَلَّا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: (٨٢٤)

والتحريم على ما قال في «الكتاب» أنه ينسب مدعي مطلق على ما هو صفة حتى
ينقضي التهمة بالقرينة بالانفاق، وكذلك عند أي حصة ضمان لا غنى، أنه في
كان القول قول المدعي إن له مالا، وتثبت بالنسبة فيما كان يقول
من عليه بحجة شهرين أو ثلاثة

واراد بالقول الآخر: قوله: (وَيُرَوَّى أَنَّ الْقَوْلَ لِحَقِّ عَلَيْهِ الَّذِينَ فِي جَمِيعِ
دَلِيلٍ) وقوله (وَيُرَوَّى أَنَّ الْقَوْلَ لَهُ) لا يما بدله ما

قوله: (والتحريم على ما قال في «الكتاب»)، أي: تحريم مسألة الانفاق
والإعتاق [١٥٣١٧] على ما قال في «محضر القُدوري» حيث جعل القول قول
المدعي في كل دين التزمه معقداً، ومع وجود الاستثناء لم يكن القول للمدعي في
المسائل، فأجاب عنه، وقال: إن صفة من مدعي مطلق، بل هو صفة ينقضي
بالموت، ولو كان ديناً مطلقاً لم ينقضي إلا بالاداء، أو بالإبراء

وكذلك الإعتاق، فإن المريض إذا ادعى في مرض موته عنده مشترك لا يحث
عليه الضمان عند أي حصة، فإذا لم يكن ذلك مطلقاً لم ينسب بوجوبه، تنويه على
أنه قد روي عن القضاة، بخلاف القول لمقتضاه، فإنه إذا ثبت على أنه
قد روي على العصاة، فإذا ادعى العهر بعد ذلك لا ينفع

قوله: (أو ثبت ذلك بالنسبة فيما كان يقول قول من عنه)، أي: ثبت بعد
جثة في كل القول قول المتيقن، أي: في غير ما وجب بدلاً عن مدعي أو غيره
معتد، كما في بدل العصب، ورش الحصة

[١٥٣١٧] قوله: (بحصة شهرين أو ثلاثة)، هذا روي بحديث عن أبي حنيفة
في كتاب الحوالة والكمالة، وروى حسن عن أبي حنيفة أن حنيفة قال: بحصة

ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ فَلْيَحْسُ لِيُظْهِرَ ضَبْطَهُ فِي الْحَالِ، فَإِنْ بَحْثُهُ مُدَّةً لِيُظْهِرَ مَالَهُ نَزَّ

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

وهذا أَمْرٌ يَحْتَفِ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ، فَوَقَفَ عَلَى أَحْمَدَ الْقَاضِي فِيهِ^(١).

وَقَالَ فِي «خِلَاصَةِ الْمَنَاقِبِ»: «وَمِنْ رَوَايَةِ الطَّحَوْرِيِّ سَنَةُ أَشْهُرٍ^(٢)» وَإِلَيْهِ نَظَرُ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ)، أَيُّ: يَسْأَلُ الْقَاضِي بَعْدَ الْحَبْسِ عَنْ حَالِ الْمَحْبُوسِ جِيرَانَهُ [٢٧٢] وَأَهْلَ الْبَيْتِ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ مُوسِرٌ أَوْ مُعْسِرٌ

قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٣) إِذَا شَهِدَ عَنْهُ شَاهِدَانِ مِنَ أَهْلِ الشَّهَادَةِ أَنَّهُ مُوسِرٌ قَادِرٌ عَلَى قِصَاءِ الدَّيْنِ؛ أَتَى لِحْسِنِ لُغَتِهِ، وَنُ قَالَا: بِهِ مُعْسِرٌ صَبِيُّ الْحَالِ، كَثُرَ الْعِيَالُ؛ أَطْلَقَهُ؛ فَقَوْلُهُ نَعْلَمُ ﴿فَرَّقَ كَانُ وَوَ عُسْرَةً فَتَطَرَّةً إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [٢٨٠]

فَإِنْ رَأَى الْقَاضِي أَنَّ يَسْأَلُ قَبْلَ انْقِصَاءِ مُدَّةِ الْحَبْسِ فَلَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ الْيَتَةُ عَنْهُ الْإِفْلَاسُ تُقْبَلُ بَعْدَ حَبْسِهِ بِالْإِجْمَاعِ، أَمَّا إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ عَلَى إِعْسَارِهِ وَإِفْلَاسِهِ قَبْلَ الْحَبْسِ؛ فَعِيَهُ رَوَايَتَانِ:

فِي أَحَدِي الرَّايَتَيْنِ تُقْبَلُ، وَبِهِ كَانَ يُقْبَلُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ [أَبُو بَكْرٍ]^(٤) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ.

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: لَا تُقْبَلُ مَا لَمْ يُخَسَّرْ، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْمُشَايِخِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ شَمْسُ الْأَنْعَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي»، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

(١) يَطْرُ: اشرح محمدر الطحوري: للأطع [٣١١/ق]

(٢) يَطْرُ: خلاصة المناقب: للبحاري [٢٦٠/ق]

(٣) يَطْرُ: شرح الجامع الصغير للصدور الشهد [١٦٤/ص]

(٤) هاتين الصورتين: زياده من ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣

كَانَ يُخْفِيهِ فَلَا يُدْرِي أَنْ تَخْتَدَّ الْمُدَّةُ يُعْمِدَ هَذِهِ لَمَعَانِدَةً فَقَدَرَهُ بِمَا دَكَّرَهُ، وَبَرَزَ
عَبْرَ ذَلِكَ مِنَ التَّقْدِيرِ بِشَهْرٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّ التَّقْدِيرَ مَبْنُوعٌ
لِي رَأْيٍ الْقَاضِي لِاخْتِلَافِ أَخْوَابِ الْأَشْخَاصِ فِيهِ.

قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَنْظَهَرْ لَهُ مَا حَلَّى سَبِيلَهُ يَغْنِي بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ لِأَنَّهُ سَتَحُورُ

وَيُغْنِي عَنْهُ الْمُدَّةُ

قَوْلُهُ (لِيُعْمِدَ هَذِهِ الْعَيْنُ) أَرَادَ بِهَذِهِ الْقَائِدَةَ: ظَهَرَ مَا لِهَذَا لَرُكْنٍ

قَوْلُهُ (وَيُزَوَّى غَيْرَ ذَلِكَ)، أَيِ: غَيْرِ الشَّهْرِينِ أَوْ اثْنَلَاثَةِ.

قَوْلُهُ (لِاخْتِلَافِ أَخْوَابِ النَّاسِ فِيهِ)، أَيِ: فِي الْحَبْسِ، لِأَنَّ بَعْضَ الْإِنْسَانِ
يَضْجُرُّ بِالْحَبْسِ فِي مُدَّةٍ قَبِيلَةٍ مَا لَا يَضْجُرُّ الْآخَرُ فِي مُدَّةٍ كَثِيرَةٍ، فَكَانَ جَرِي
[١٠/١٦٦١] فِي ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي

قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَنْظَهَرْ لَهُ مَا حَلَّى سَبِيلَهُ)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَحْصَرٍ»
وَمَا فِيهِ مِنْ أَوْلَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غُرْمَتِهِ^(١).

قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: (يَغْنِي بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ)، أَيِ: حَلَّى سَبِيلَهُ بَعْدَ
مُضِيِّ الْمُدَّةِ الَّتِي رَأَاهَا الْقَاضِي وَاحْتَازَهَا، عَلَى مَا اخْتَارَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ كَالشَّيْخِ
وَبَحْوٍ ذَلِكَ،

وَالْمَعْنَى مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ» - أَعْيِي مِنْ قَوْلِهِ: (بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ) -
أَنَّهُ لَا يُحَلِّيهِ مَا لَمْ تَمُضِ الْمُدَّةُ، وَبِئْسَ كَذِبُكَ، إِنَّ أَصْحَابَنَا دَكَّرُوا فِي نُسْخِ «ادَّبِ
الْقَاضِي» وَقَالُوا: وَإِذَا نَسَبَ إِعْسَارُهُ أَحْرَجَهُ مِنَ الْحَبْسِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ ﴿وَلَوْ
كَانَ ذُو عِزَّةٍ مُقْتَرِفٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (الْبَقَرَةُ: ٢٨٠)، وَقَالَ ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ عَنْكَ
إِلَّا رُسْعَهَا﴾ (الْبَقَرَةُ: ٢٨٦).

(١) يَنْظُرُ «مَحْصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص/٢٦٦]

الْمُطَرَّةُ إِلَى الْمَيْسَرَةِ فَيَكُونُ حُشَّةً بَعْدَ دَيْتٍ مُلْتَمَاً وَيُرْوَاهُ عَنْهُ عَنِ فُلَانِهِ
قَبْلَ الْعُدَّةِ تُقْبَلُ فِي رِوَايَةٍ، وَلَا تُقْبَلُ فِي رِوَايَةٍ... عَنِ الثَّانِيَةِ سَمِعْتُ الشَّيْخَ

عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ

ثُمَّ إِذَا خَلَّى سَبِيلَهُ بَعْدَ ثُبُوتِ إِفْلَاسِهِ هَلْ يَتَمَعُّ الْقَاضِي صَاحِبُ ١٠٠ ٥٣ ١٠٠
الْحَقُّ مَلَامَتُهُ أَمْ لَا؟ وَعَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لَا يَتَمَعُّ

وَقَالَ النَّاصِحِيُّ فِي «تَهْدِيَةِ أَدَبِ الْقَاضِي»: «قَالَ أَبُو كَامِلٍ (١) فِي «أَدَبِ
الْقَاضِي»: قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ إِذَا فَحَّ أَمْرٌ فَتَقَرَّرَ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَرْوِيهِ»

وَقَالَ شَمْسُ الْأَنْعَمَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» بِدَحْصَابٍ «وَعَنِ
قَوْلِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمَّادٍ (٢) لَيْسَ لِمُدَّعِي أَنْ يُلَازِمَهُ، وَلَكِنْ يَأْخُذُ الْمُدَّعَى مِنَ
الْحَضَمِ كَهَيْلَا؛ لِأَنَّ مَالَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَانِجٌ، وَرَبُّهُ يَطْهَرُ لَهُ مَا شَاءَ، فَلَوْ لَمْ يَأْخُذْ
بِأَخْذِهِ كَهَيْلَا يَفُوتُ ذَلِكَ الْمَالُ وَيَخْرُجُ مِنْ يَدِهِ، فَلَا يَتَوَصَّلُ الْمُدَّعِي إِلَى حَقِّهِ،
كَأَنَّهُ لَا يَبْدَأُ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ حَقًّا لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ كَهَيْلَا لِيُفَكَّهُ الْوُجُوهَ إِلَيْهِ بِكَمِيلِهِ،
وَرَدَا أَمْتَعَ عَنْ إعْطَاءِ الْكَفِيلِ فِي الْإِتْدَاءِ فَإِنَّهُ يُلَازِمُهُ، كَذَلِكَ هَذَا يُطَدِّثُهُ بِالْكَفِيلِ
قَوْلُ أَبِي يُلَازِمُهُ

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَارٌ «مُصَرَّةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ»
[سورة ٢٨٠] وَلَئِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَغْدِرْ لَمْ يَلْزِمُهُ الْأَدُّ فِي الْحَالِ، فَصَارَ كَالِدَيُونِ يَتَوَجَّهَ.

(١) قَالَ حَبِيبُ الْإِسْلَامِ وَهَذَا قَوْلُ الْإِمَامِ، وَهُوَ صَاحِبُ «نَهْجِ الْأَنْعَمَةِ» ص ١٣٤١ (١٣٤٢)، ص ٤٠٠
لِصَانِعِ (١٨٠، ٦)، نَبِيْلُ نَحَاتِقِ (١٨١، ٤)، الْأَحْبَارُ لِمَنْ مَحَبَّ (١٩٠، ٢)، حَوْفَرُهُ
الْبَرِّ (٣١٩، ١)، الصَّارِي تَهْدِيَتُهُ (١٩، ٥)، الْبَابُ فِي شَرْحِ كِتَابِ (١٣، ٤)

(٢) هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ كَامِلٍ الشَّعْبِيُّ الْعَدَنِيُّ الْكُوفِيُّ أَبُو عَاصِمٍ وَهُوَ عَشِيرَةُ
بَرْجَسَةٍ

(٣) هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادِ بْنِ الشَّعْبِ بْنِ كَامِلٍ بْنِ شُعْبَةَ بْنِ حَرْبَةَ بْنِ أَبِي عَاصِمٍ الْهَارِمِيُّ الْأَحْمَرِيُّ
وَقَدْ تَرَكْنَا فِيهِ بَعْضَ الْأَقْوَامِ وَبَعْضَ الْأَقْوَامِ فِي الْحَالِ مِنْ حَقِّهِ وَبَعْضَ الْأَقْوَامِ

فإن في الكتاب حُلِّيَ سَبِيلُهُ وَلَا يَحُولُ نَيْبُهُ وَتَبَيَّنَ غُرْمَاتُهُ، وَهَذَا كَلَامٌ فِي
الْمُلَازِمَةِ وَسُذُكْرُهُ فِي كِتَابِ الْحَخْرِ بِإِذْنِ شَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

﴿عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ﴾

وَوَجْهُ الظَّاهِرُ: قَوْلُهُ ﴿إِلْصَاحِبِ الْحَقِّ الْيَدِ وَاللِّسَانِ﴾

فَقَرُّوا يَدَ الْمُلَازِمَةِ، وَلِلِّسَانِ بِالتَّقَاضِي، وَلَئِنْ نَفْسَ الْإِعْسَارِ لَا يُوحِثُ
إِسْقَاطَ الْحَقِّ عَلَى الْمَطْلُوبِ

وَالْحَوَاطُ عَقًّا قَالَ إِسْمَاعِيلُ، أَنْ لَعَرِيْمَ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ إِعْطَاءِ الْكَمَلِ، كَلَّ
لِلْمُدَّعِي أَنْ يُلَازِمَهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْمُلَازِمَةِ لَمْ يُلَازِمَهُ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ إِعْطَاءِ
لِالْكَمَلِ، كَمَا فِي الذِّئْبِ الْمُؤَجَّلِ إِذَا أَجَّلَهُ صَاحِبُ الدِّهْنِ ٢٠٨٠، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُلَازِمَهُ
قَوْلُهُ: (وَهَذَا كَلَامٌ فِي الْمُلَازِمَةِ)، أَي: - قَوْلُهُ: (وَلَا يَحُولُ نَيْبُهُ وَتَبَيَّنَ
غُرْمَاتُهُ)، أَي: لَا يَنْقُصُهُمُ الْقَاضِي عَنْ مِلَازِمَةِ الْمُدَّيُونِ - كَلَامٌ فِي أَنْ الْمَعْرُومَ وَلَا
لِلْمُلَازِمَةِ لِلْمُدَّيُونِ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ مِنْ ابْتِغَائِهِ أَمْ لَا؟ نَحْنُ أَحْلَافٌ

وَالْمَعْرَاضُ مِنَ الْمُلَازِمَةِ: الطَّوَافُ مَعَهُ ابْنُ طَافٍ: حَتَّى يَتَأَخَّدُوا فَضْلَ كُنْهٍ لَا
الْمَطْلُوعِ، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ احْتِجَاجِهِمَا بِالْآيَةِ، أَعْي: عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى
﴿مَنْصُورَةً أَوْ فَيَسْرُورَةً﴾، أَي: نَظَرُهُ فِي الْمَطْلُوعِ.

وَقَوْلُهُ (وَسُذُكْرُهُ ٢٠٨١ رَدًّا فِي كِتَابِ الْحَخْرِ)، أَي: فِي بَابِ الْحَخْرِ
بِسَبِّ الذِّئْبِ عَدَّ قَوْلُهُ: (وَلَا يَحُولُ نَيْبُهُ وَتَبَيَّنَ غُرْمَاتُهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْحَخْرِ
يُلَازِمُونَهُ وَلَا يَضْعُفُونَهُ مِنَ الضَّرْفِ وَالشَّرَفِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَالَا إِذَا فَلَسَ الْحَاكِمُ

١ أخرجته إنداقه في قوله ٢٣٢ ١، عن مكشوفه في قوله

قال ابن حجر ١ | أخرجته إنداقه في قوله ٢٣٢ ١، عن مكشوفه في قوله

من حديث أبي حنيفة النخعي، أخرجته في جملة صحاحه من معاني أحد النسخين | يجره

لـ ٢٣٢ ١ | والدرية في تحرير أحداث الهداية | لـ ١٩٩ ٢ |

٢٣٢ ١ | لـ ١٩٩ ٢ | لـ ١٩٩ ٢ | لـ ١٩٩ ٢ |

وفي «الجامع الصغير» رجل أقر عند القاضي مدس، فيه بحسنة. ثم يسأل عنه فإن كان مؤبراً أبد حبيسه، وإن كان مغسراً حتى يسلكه، ومثله إذا أقر عند غير القاضي أو عنده مرة فظهرت مساطنة والحنس لولا وفدته قد ساء فلا يُعبده.

قال: ويخس الرجل في نفقة زوجته؛ لأنه طالم بالإفساح

حد بين العزماء وببته إلا أن يقيموا البيته أن له مالا

قوله: (وفي «الجامع الصغير»^١) رجل أقر عند القاضي مدس، فإنه بخنه. ثم يسأل عنه، وإنما ذكر رواية «الجامع»؛ دفعاً لوهم الساقص بين (٣١٩). رويته ورواية القُدوري، وهذا لأنه روي لفظ القُدوري في أوّل فصل بقوله: (وبدا ثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق حبس غريمه؛ لم يجعل بحبيبه) ثم قال: (وهذا إذا ثبت الحق بإقراره).

ولفظ «الجامع الصغير» يدلُّ على حوار الحس متصلاً بالإقرار، وبينهما وهم لتناقض، فدفع ذلك الوهم بقوله: (ومثله إذا أقر عند غير القاضي، أو عنده مرة، فظهرت مساطنة)، يعني: مراد محمد فيما إذا ثبت الحق بإقراره، ثم ثبت المساطنة، فراقعاً إلى القاضي، فحيث لا يخيسه لا بمجرد الإقرار، فدفع ذلك الوهم. قوله: (والحنس أولاً ومثله فذبيته)، أي الحس المذكور أولاً قبل السؤال بي «الجامع الصغير» في قوله: (يخسه ثم يسأل عنه) قد بينت ذلك قبل هذا في رواية القُدوري عند قوله: (يخسه شهرين (١٠٧١) أو ثلاثة، ثم يسأل عنه)، وبينت ذلك الحس أيضاً مع الاختلاف المذكور فيها، فلا حاجة إلى الإعادة.

قوله: (قال: ويخس الرجل في نفقة زوجته)، أي قال القُدوري في

وَلَا يُخْسِرُ وَالِدٌ فِي دِينٍ وَلَدَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَوَعُّ عُقُوبَةٍ فَلَا يَسْتَحِقُّ لَوْ أَنَّ عَسَى
كَالْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ .

بَابُ مَا فِيهِ الْإِسْلَامُ

«مختصر»

وقال شمس الأئمة في شرح كتاب الصفات للخصاف : «وروي في
القاضي ، سألت حنيفة بن بك ، لم يحسنه القاضي ؛ لأن الحسن عقوبة ولا
تُستحق إلا بالظلم ، وإذا لا يظهر إلا بالجمع بعد التوخي ، وهو يوحد ؛ لأن
في اليوم الثاني وظلت حنيفة ؛ حنيفة القاضي ؛ لأنه ظهر عنده ، فحسن ؛ لأن
مقدار لعمه يسيراً بأن كان درهماً أو دانقاً إذا رأى القاضي ذلك

قوله : (وَلَا يُخْسِرُ وَالِدٌ فِي دِينٍ وَلَدَهُ) ، هذا لفظ القنوري في «مختصر»
وتماثه فيه . إلا إذا منع عن الإيقاع عليه ، ، وذلك لأن الحسن عقوبة ، وذلك
لَا يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ لِأَخْلٍ وَلَدَهُ ؛ كَالْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ نَعَالِي : «وَلَا
تَقْرَأُهَا قُلُوبٌ» [الجزء ٢٣]

بيان : أن التأنيب لما كان حراماً لمعنى الأذى ؛ كان الحسن حراماً ؛ فهو
الأولى ؛ لأن العقوبة بالحسن في الآتي فوق التأنيب

وأما إذا منع من الإنداد على ولده ؛ يُخْسِرُ ، دفعاً لهلاك عن الولد ، لأنه
لَا يُحْكِنُ تَدَارِكُهُ إِلَّا بِالْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُطُ بِخُصِي الرَّمْلِ ، وليس هذا كسائر أشياء
التي لَا تَنْقُطُ بِخُصِي الرَّمْلِ [الجزء ٢٣] ، وبطريقه ما دللنا في [الجزء ٢٣] من أن
استعت من الوطء ؛ فضررت ، لأنه معن نفوت بخُصِي الرَّمْلِ ، ولا [الجزء ٢٣] تحكى
بغيره ؛ لَا يَضُرُّ

قال: (إلا إذا اقتنع من الإنفاق عليه) لأن فيه حرجاً عليه ولا بد
بِتَذَارُكَ لِشُقُوطِهَا [١٤] وَإِنْ بَقِيَ الرَّمْلُ، وَبَعْدَ سَنَةٍ

وَيُخْتِمُ الْفَصْلُ بِمَسْأَلَةٍ ذَكَرَهَا فِي الْمُنْتَزَعَاتِ الصَّغِيرَةِ الْحَقِيقَةِ
عَنِ الْقَاصِي بَعْدَ مَا مَضَى رَمْلٌ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ مُؤَيَّدٌ، ثُمَّ حَسِبَ أَنَّ حَرْفَ بَعْدَ
حَلِيِّ مَبْنِيٍّ، وَخَبَّرَ الْوَاحِدَ بَعْدَ شَيْءٍ يَكْتَفِي، وَلَا يَلْبَسُ حَرْفٌ، وَلَا يُشَدُّ عَمَلُهُ
بِشَهَادَةٍ، وَيَقْدِرُ عَلَى مَا بَلَغَ الْحَقِيقَةُ مِنْ الْكَمَالَةِ شَيْخٌ (إِسْلَامٌ حَرْفٌ دَرْ)

[وَاللَّهُ يَعْلَمُ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ

كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

قَالَ وَيُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُقُوقِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عَدُوُّهُ

بَابُ

كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

لَمَّا كَانَ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي مِنْ أَنْوَاعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَضَاءِ دُرِّبَ فِي بَابٍ عَلَى حَدِيثٍ، وَلَكِنَّهُ أَوْرَدَهُ عَقِبَ هَذَا لِسُحْرِ، لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى بَعْضِ مَا فِي هَذَا وَمِثْلُهُ بَابُ الْوَاحِدِ قَبْلَ الْاِثْنَيْنِ.

قَوْلُهُ (قَالَ) يُنْتَبِهُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُقُوقِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عَدُوُّهُ، أَيْ قَالَ مُدَوِّرِي فِي الْمَخْصَرَةِ^١.

وَأَرَادَ بِالْحَقْرِ الْحُقُوقَ أَيْ تَكْتُّ مَعَ الشُّبُهَاتِ وَلَا يَخْتَلِجُ فِي ذَلِكَ إِسْمُهُ

وَقَوْلُهُ (شَهِدَ) عَلَى صِيغَةِ الْمَشْيُوعِ لِلْمَصْمُولِ، وَاصْغِيرُ فِي (بِهِ) رَاجِعٌ إِلَى كِتَابِ الْقَاضِي، وَفِي (عِنْدَهُ) رَاجِعٌ إِلَى الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ بِهِ.

قَالَ فِي «الْأَجْنَاسِ»^٢ قَالَ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» الْأَصْلُ لَا يَكْتُفِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي بِمَا يُنْتَبِهُ وَيَخُولُ^٣ مِثْلَ الْعِدَّةِ وَالْأَدْيَاءِ وَالْثُوبِ، وَيَكْتُفِ فِي الْعِدَّةِ وَيَنْتَبِهُ^٤ إِذَا شَهِدَ لِشُهُودِ عَدُوِّهِ ذَلِكَ إِذَا تَرَ حُدُودَهَا الْأَرْبَعَ

وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ يَكْتُفِ فِي عِدَّةٍ لَكْتُفٌ فِي الْبَاقَةِ، وَفِي الْحَصَرِ. وَفِي

^١ بِمِثْلِ الْمَخْصَرَةِ فِي (أ) ص ٢٢٦

^٢ فِي «الْأَجْنَاسِ» ص ٣٠٩

قَالَ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ يُوسُفَ إِذَا كَانَ عَنِ عُبَيْدَةَ بْنِ عُرَيْقَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «لَا تَكُنْ الْفَاحِشَ الَّذِي إِذَا عَرَفَ الْكِتَابَ وَالْحَقَّ»

وقال الحَصَافُ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، غَنِي الْمَخْرِقِ، مَدِينِيٌّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو غَزْوَةَ عَنْ غَامِرِ الشَّعْبِيِّ (أَنَّهُ كَانَ يُجِيرُ الْكُتَابَ الْمَحْتَوَى فِيهَا مِنَ الْقَاصِي) ، وَلَأَنَّ الْكُتَابَ يَقْرَأُ مَعَ الْخَطِّابِ بِدَلِيلِ كِتَابٍ لِلَّهِ يُعَسَى . . . وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَلُوكِ، وَنَامَ مَعَهُ، يَحْتَطِبُ فِي الْيَوْمِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ بَعْدَ

ولو أن قاصيًا قال لقاصي آخر: إن هؤلاء الشهود شهود عسفي كذا . هـ
يُشَقُّ وَيُقْصَى به إذا كان في موضع يُنْقَضُ قَصْدُ كُلِّ واحدٍ منهما به . هـ هـ

وإسما قلنا إنه يحور أن يسمع التبعة مع غيره المدعى عليه . لأن
القاضي يسمع هذه الشهادة لينقبها إلى القاضي الثاني ، لا ليقضها بها . مع
عيبه ؛ كشهادة على الشهادة يحور مع غيره المشهود عنه كذلك هذه . . .
الضرورة داعية إلى قول الكتاب لأنه يحور أن يكون شهود صاحب الحق في
موضع والمدعى عليه في موضع آخر ، ولا يمكنه الجمع بين الشهود في موضع
عليه . فبصريح نحو ، فلاخل هذه الضرورة جواز كتاب القاضي إلى القاضي في
شروط أن يكون محتوماً معلوماً في داخله وخارجه ، مع شرائط آخر يذكرها بعد .

۱. هر یک از سرفصل‌های زیری که در کلاس داده می‌شود (۱۰)

۱۰. محمد علی (۱۲۶۷-۱۲۸۷)، دومین پسر پسر شاه (۱۲۶۱-۱۲۸۷) از محمد علی

43—r

[illegible]

(تصحيح) | ١٩٧٦ | من تحرير محمد بن عبد الله - اخصاص ٢٠٠٥

(١) يخبر المؤلف القاصي مع شرح عدد جهات الخطأ [٢٧٩] ، ولا يفتقر للمبرور —

على ما نُبِئ.

فإن شهدوا على خصم حكم بالشهادة في حوزة الحق (يركب بحكمه) وهو المندعوى سجلاً (فإن شهدوا به غير حاضرة خصمه لم يحكمه) لأن أنت .

انصيرير قال حدثنا الحسن بن صالح بن حي عن عيسى عن الشعبي قال كنت
يُجِيرُ كُتَابَ الْقَاضِي إِلَى لِقَائِهِ إِذَا جَاءَهُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ

وقال الخصاص أيضاً^١ حدثنا عنه أنه قال حدثنا محمد بن عبد الله بن محمد بن
عن عمر بن أبي ربيعة أو عن غير قال حدثنا كريب بن قيسى تكوفه أبي رياس بن
معاوية، فحجنت وقد غول بياس، وانضمي حسن، فدعيت كتابي إليه فسلمه ولم
ينألي البينة عليه، فصحا ثم شره فوجدني به شهادة شاهدني على رجل من أهل
البصرة بخمسين مئة درهم، فقلت رجل يقول على رأسه ذهبت بهذا إلى ربه .
فقل له أرسل إلى فلان بن فلان فحدثه من خبرك عنه درهم، ودفعها إلى هذا .
فذهب بي ففعل^٢

قوله: (على ما نُبِئ)، إشارة إلى قوله بعد هذا: (الحاس الحاجة) .

أخره

قوله (فإن شهدوا على خصم حكم بالشهادة)، قد سقط عنه ربي في

ولم يذكره أبو بكر الرازي في شرحه عن كتاب عمر الخصاص أو . . .

مخطوط مكتبة بعض أهل المدي - تركيا (رقم المخطوط ٦٥٨)

(١) ينظر أدب القاضي مع شرح العبد الشهيد للخصاص [٣٨١ ٣] والآن هناك مخطوط دون نسخة

في يدك، أبو بكر الرازي في شرحه عن كتاب عمر الخصاص

(٢) هذا من أبي شيبة في أبي ربيعة والخصاص يزوي هذا لأثره من طريقه

أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ٢٣١١٧] . . .

معدن بن محمد بن مسعود

على العاص لا يخور (وكتب بالشهادة) لحكم المكتوث إليه في هذه
أركان الحكمي، وهو نقل الشهادة في الحقيقة، ويحتضن شرائطها
شأنه تعالى، وحوارة لمسار الحاجة لأن المدعي قد يتعذر عليه حتى
من شهوده وحضيه فاشه الشهادة على الشهادة وقوله هي الختوم
تخنة الدين والسخ وائت وائغصوب والأمانة المبحودة والمعد
المبحودة لأن كل دين سمرله الدين، وهو يعرف بالوضع لا بحاجته
الإشارة، ويقل في الفقار أيضاً لأن التعريف فيه بالتخديد.

وَلَا تُفْسِدْ فِي الْأَعْيَادِ الْمَقُولَةَ لِلْحَاجَةِ إِلَيَّ الْإِشَارَةُ

«مختصرة»، وتماثله (١)، ١٣٠، «وكتب بحكمه، وإن شهدوا بعين حقه، حصص
له بحكم، وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب إليه» (٢) إلى هذا نطقت به
وذلك لأن الشهادة لا تصح إلا على حضم، فوعد كان الحصص حاضراً حكمه على
أحوال الحجة، وكتب بحكمه إلى القاضي، وهذا الكتاب يسمى محلاً

وإذا لم يكن الحضم حاصراً يسمع الشهادة ولا يخكم بها ، ويكتف به
سمعه من الشهادة إلى لعاصي حتى يخكم القاضي المكشوف به بدنه إذا ثبت
عده أنه كثر لعاصي بكتب ، وهو مصرية [١٦٩] ، قال نقل الشهادة . اهـ
يكتف . أي لعاصي يضمن الكتاب الحكمي ؛ لأنه يكتف ليحكم به لعاصي
المكشوف إليه .

قوله (ويبحث شرائط)، أي يبحث كتاب القاضي إلى القاضي بشرط،
وهي أن يكون الكتاب من معنوه إلى معنوه في معلوم لعدم على معنوه، أي
أن يكون القاضي الكتاب معنوه، وهو من الحكيمة إليه معلوم، وأما

وعن أبي يوسف أنه يُقْبَلُ في بعد ذور الأمة بعد الأمان فيه - وفيها
وعنه أنه يُقْبَلُ فيهما شرائط تُعرف في موضعها

في حلية العبد

معلومًا، والمُدْعَى معلومًا، والمُدْعَى عليه معلومًا

قوله: (وعن أبي يوسف أنه يُقْبَلُ في بعد ذور الأمة | بعد | في فيه دوي)،
ي في العبد ذور الأمة | فمئت الحاجة إلى قبول الخصال في بعد ذور الأمة
قوله: (وعنه أنه يُقْبَلُ فيهما)، أي: في العبد والأمة، وهي رواية شريفة
ابن زيد، وقد مرّت آغا

قوله: (شرائط تُعرف في موضعها)، وموضعها الكتب الأربعة من
الموطأ، وأراد بها بيان حلية العبد، وصفته، وسنة الذي أحده، والجمع
في عتبه، وأخذ الكعبين.

وحاصله: ما قال في «شرح الطحاوي» - أو لم يُقْبَلُ كتاب العاصي إلى
انقاصي في الدين والميراث الذي لا يحتاج إلى الإشارة إليه كالدائر والعقار، وأما
لعمول الذي يُمكن الإشارة إليه، لا يُقْبَلُ عند أبي حنيفة ومحمد، رقل أبو يوسف
بمثل ذلك إلا في العبد.

والآبق إذا أتى فأخذ في بلدة، فأقام صاحبه أبيه عند العاصي أن عتبه
[١٧٠، ١٧١] أحده فلا في مضر كذا، وشهد الشهود على عتبه، فيبحث عنه أن
يكتب إلى ذلك القاضي أنه قد شهد الشهود عدي - ورُكوا - أن عتبه صفته كذا أحده
فلا في فلا في، وأيه لقلا في في فلا في وسبهما إلى أبيهما، [١٧٢، ١٧٣] أبي فحدهما،

(١) ما في الموقوفين زيادة من: ان، وام، واتح، واخ، واحس.

(٢) أي أحد بعد آبق، كذا جاء في حاشية الم.

(٣) وقع بالأصل: (ويحتم) - والمثبت من (دا، وام، واتح، واخ، واحس).

(٤) أي أحد لأحد، كذا جاء في حاشية الم. والقلم بين القبيلة - إحدى قصائلها أو أحيائها -

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا يَنْقَلُ وَيُحَوَّلُ وَعَلَيْهِ لَمَّا خَارَ

﴿عند السيد﴾

وَيَقْطَعُ لَشْرِكَةِ بَيْتِهِ وَبَيْنَ الْآخِرِ، وَيَكْتُبُ الْعَوَانَ فِي لِدَاخِلِ وَالْمَدْرَحِ سَمْعُ وَاسْمِ
لِمَكْتُوبٍ إِلَيْهِ وَسَبَّحَهَا، وَالْعَبْرَةُ لِلدَّاخِلِ لَا لِلْمَدْرَحِ

مَنْ جَاءَ الْكِتَابُ وَشَهِدَ الشَّهَادَةَ عَلَى ذَلِكَ، تُسَلِّمُ الْعَبْدَ، وَيُخْتَمُ فِي عُنْدِهِ
وَاحِدٌ مِنْهُ كَيْفَ لَا، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ إِلَى الْقَاضِي الَّذِي كَتَبَ إِلَيْهِ حَتَّى يَشْهَدَ لَشَهِيدٍ عَلَيْهِ
بَعْدَهُ عِنْدَهُ، ثُمَّ يَكْتُبُ لَهُ كِتَابَ حَرٍّ عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي الَّذِي كَتَبَ إِلَيْهِ أَوْ لِمَنْ
يُؤَادُ ثَبِتَ عِنْدَهُ قَبْلَهُ، وَقَصِي بِهِ، وَسَمِعَ الْعَبْدَ ٢٢٢٩١٠ إِلَى الْمَدِي حَتَّى يَكْتُبَ
وَأَمَّا كَيْفَ لَا إِنْ هَذَا نَقَطَ الشَّرْحِ الطَّحَاوِيِّ ٥٥.

وهذا الكتاب بهذه الشرائط يُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي الْأَمَةِ أَيْضًا عَلَى رُوَيْدِ مَوْلَى
الْكِتَابِ فِي الْأَمَةِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ (يُقَالُ فِيهِمَا بِشَرَايِطَ تُعْرَفُ فِي مَوْضِعِهِ)

قَالَ فِي «حِلَاظَةِ الْفَتَاوِيِّ» «وَبِوُكُتِّ اسْمِ الْقَاضِي الْكِتَابُ وَسَمْعُهُ، وَلَمْ
يُكْتُبْ اسْمُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَسَمْعُهُ، وَكَرُرْتُ إِيَّاهُ مِنْ بَلْعِ كَتَبِي هَذَا مِنْ
قُضَاةٍ لِمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ، لَا يَجُوزُ، وَأَبُو يَوْسُفَ وَشَيْخُ وَأَجَازُ، وَعَلَيْهِ عَمْرُ
[١٠٠: ٥٧١] الْمَسِي لِيَوْمٍ، وَاجْتَمَعُوا أَنَّهُ لَوْ كَتَبَ اسْمُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَسَمْعُهُ، ثُمَّ كَتَبَ
وَالِى كُلِّ مَنْ نَصَلَ إِلَيْهِ كَتَبِي هَذَا مِنْ قُضَاةٍ الْمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ حَارًّا، فَإِنْ كُرِّرَ
قَاضٍ وَصَلَ إِلَيْهِ عَمِلَ بِهِ، وَلَوْ سَمِعَ يَكْتُبُ فِي الْكِتَابِ التَّارِيخَ لَا يَقْبَلُهُ، وَإِنْ كَتَبَ بِهِ
بَرِيحًا يُنْظَرُ مَنْ هُوَ كَانَ قَاضِيًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَمْ لَا؟ وَلَا يُكْتَفَى بِإِشْهَادِهِ إِذْ لَمْ
يَكُنْ مَكْتُوبًا، وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ كِتَابَ الْقَاضِي لَا يَثْبُتُ بِمَجْرَدِ شَهَادَتِهِمْ بِدُونِ الْكِتَابَةِ.

— ينظر: «معجم لغة الفقهاء» [ص/ ٣٤٠].

(أَيُّ يَخْتَمُ بِالرَّصَاصِ وَيَجْعَلُ لِحْمَ فِي خَطِّ كَذَا، ذَكَرَ الدَّصَمِيُّ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٥٢١.

وإلى

١١ ينظر: «شرح مختصر لطحاوي» للأشعري [ق/ ٤١٩].

قال: وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ﴾

وَكَدِّكَ لَوْ شَهِدُوا عَلَى أَصْلِ الْحَادِثَةِ وَهِيَ يَكُونُ مَكْنُونًا، لَمْ يَقْبَلْ «^(١)» .
لُفْظُ «الْخِلَاصَةِ» .

وقال في «شرح الطحاوي» «وكتاب القاضي إلى القاضي في حقوق الناس من العتاق، والطلاق وغيرهما جائز، لا في الحدود والعصا، لأن كتاب القاضي إلى القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة، وشهادة على الشهادة في الحدود والعصا لا يقبل»^(٢).

وقال في «حزاة الفقه» «وَيُحْجَرُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْبَعْضِ مِنْهُ، أَوْ مِنْ قَاضِي مِثْرٍ إِلَى قَاضِي رُشَاقٍ^(٣)، وَلَا يُحْجَرُ مِنْ قَاضِي الرُّشَاقِ إِلَى قَاضِي مِثْرٍ»^(٤). وقد كثرت هذه المسائل تكثيراً للموتد.

قوله: (وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ)، أي: قال القُدُورِيُّ في «مختصره»^(٥)، أي: لَا يَقْبَلُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبَ إِلَيْهِ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَيْهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ ثَابِتَةٍ، وَهِيَ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ.

قال في «شرح الطحاوي» «إِذَا أُنِيَ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي [٧٧٧١٠ و.] فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ حَتَّى يَشْهَدَ الشَّهَوْدُ أَنَّهُ كَتَبَهُ وَحَاتَمَهُ، وَأَنَّهُ قَرَأَهُ عَلَيْهِمْ، وَشَهِدُوا عَلَى اسْمِهِ وَسِيهِ، ثُمَّ يَقْرَأُ عَلَى الشَّهَوْدِ بِمَخْصَرٍ مِنَ الْمَكْتُوبِ لَهُ، وَهِيَ قَوْلُ أَبِي حَيْثَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ..»

(١) ينظر «خلاصة الفتاوى» لبخاري [٢٥٢/ق]

(٢) سطر «شرح مختصر الطحاوي» للأصبهاني [٤١٩]

(٣) الرُّشَاقُ لُفْظُ فَارِسِيٍّ مَعْنَاهُ الشُّرُودُ، أَوْ الْجَمْعُ، أَوْ بَقَرَةٌ، أَوْ مَحْتَمَلٌ مَكْرُومٌ، أَوْ سَرْدٌ أَوْ سَدُّ الشُّمَارِيِّ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْحِجَةِ الَّتِي هِيَ طَرَفُ الْإِقْبِيمِ، وَهِيَ تَقْدُمُ سَعْرِيفَ مَدَنٍ

(٤) سطر: «حزاة الفقه» لأبي الليث النعماني [ص ٣٢٨]

(٥) ينظر: «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٦].

يُثْبِتُ الْكِتَابَ فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِحُجَّةٍ نَاقَةٍ وَهَذَا لِأَنَّهُ مُلَزَمٌ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ
بِحِلَافِ كِتَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَهْلِ الْخَرْبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُلَزَمٍ، وَبِحِلَافِ رَسُولِ
الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي، وَرَسُولِهِ إِلَى الْقَاصِي، لِأَنَّ الْإِلْزَامَ بِالشَّهَادَةِ لَا يَسْرِبُ

عَلَيْهِ السَّيَرُ

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كُتِبَ وَحْتُمَ حَرًّا وَهَبَ لَمْ يَشْهَدُوا عَلَى مَا فِي
جُزْءِهِ.

وَكَذَلِكَ عَلَى هَذَا الْإِحْتِلَافِ قَالُوا أَبُو يُونُسَ فِي «الْأَمَالِيِّ» إِذَا سَمِعَ بَعْضُ
الْكِتَابِ مَحْتَوًى لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ، سِوَا شَهِدِ الشُّهُودَ أَوْ لَمْ يَشْهَدُوا، وَعِنْدَ أَبِي
يُونُسَ إِنْ شَهِدُوا عَلَى مَا فِيهِ حَرًّا، وَإِلَّا فَلَا^(١) إِي هَذَا لَفْظُ «شَرْحِ الطَّحَوِيِّ»

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْأَفْطَحِ» «وَقَدْ كَانَ الشَّعْبِيُّ يَقُولُ الْكِتَابُ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةٍ،
وَلِصَحِيحٍ مَا قُلْنَا، لِأَنَّ الْحَقَّ يَثْبُتُ بِالْحَقِّ، فَلَا يُؤْمَرُ مِنَ التَّزْوِيرِ عَلَى الْقَاصِي،
فَيُخَاطَبُ فِي ذَلِكَ بِالشَّهَادَةِ، وَلِأَنَّ الْقَاصِي لَا يَفْعَلُ بِحَقِّ نَفْسِهِ إِذَا وَحْدَهُ فِي تَفْسِيرِهِ،
وَنَحَبَّ حَقَّهُ إِذَا لَمْ يَدْعُوه، فَلِأَنَّ لَا يَفْعَلُ بِحَقِّ غَيْرِهِ مِلًّا حُجَّةً أَوَّلَى وَأُخْرَى

فَلَمَّا كَانَتِ الشَّهَادَةُ وَاجِبَةً قُلْنَا إِنَّ حَقًّا لَا يَنْقُطُ بِالشَّيْءِ، وَهُوَ مَا طُبِعَ
[١٠١] ١٧١ هـ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، فَيُشْتَرَطُ فِيهِ رَحْلَابٌ، أَوْ رَحْلٌ وَامْرَأَتَانِ كَمَا فِي سَائِرِ
الْحَقُوقِ^(٢)»

قَوْلُهُ: (وَبِحِلَافِ رَسُولِ الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي، وَرَسُولِهِ إِلَى الْقَاصِي)، أَيْ
وَرَسُولِ الْمُتَرَكِّي إِلَى الْقَاصِي يَقْبَلُ يُقْبَلُ ثَمَّةً بِلَا اشْتِرَاطِ الْحُجَّةِ، لِأَنَّ التَّرَكِّيَ لَيْسَ
بِمُلَزَمٍ، لِأَنَّ الْإِلْزَامَ يَكُونُ بِالشَّهَادَةِ لَا بِالشَّرْكِيةِ، لِأَنَّ الْقَصَاءَ يَكُونُ بِالشَّهَادَةِ لَا

(١) بَطْنُ دَرْجٍ مَحْصَرٌ بِطَحَوِيٍّ بِالْأَسْبَحِيِّ [٤١٨]

(٢) الْمَطْرُوفُ وَالْمَطْرُوفَةُ مَا يَنْصَرِفُ فِيهِ يَكْتُبُ كَمَا سَأَلَ فِي حَاشِيَةِ [١٠١] وَيَنْظُرُ السَّعْرُ فِي سَائِرِ

السَّعْرِ السَّعْرُ [١٩٤ ٢]

(٣) يَنْظُرُ السَّعْرُ مَحْصَرٌ الْقُدُورِيُّ لِلْأَفْطَحِ [٣١٢].

قال: ويحب أن يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه أو يُعَمِّدَ بِهِ (لأنه لا شهادة بدون العلم) ثُمَّ يَخْتُمُهُ بِحَضْرَتِهِمْ وَيُسَمِّئُهُ بِهِمْ (كأن لا يُؤْفِقَهُ السُّمُورُ بِالْتَرْكِيبَةِ، وَإِنَّمَا شُرْعَتُهُ التَّرْكِيبُ لِزُخْمَانِ حَبِّ الصَّدْقِ عَلَى حَبِّ الْخَدِّ، وَلَا يَكُونُ مُلْزِمَةً شَيْئًا).

الآن ترى أنه لو قضى بدون التريكة حراً، وكذلك كانت أهل الحرب ليس ملزمين، ولا يشترط الخطة في قوله: لأن الإمام ساجد [١٠٣] إن شاء أسقط الأمان، وإن شاء لم يقطعه، وكتب القاضي مريم، فيه بحث على القاضي أن يطر وإن لم يفعل به. كذا قال شمس الأئمة السرخسي في «شرح أدب» [٢٠٠] القاضي

قوله (قال ويحب أن يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه)، أي قال لفدوري في «مختصره»، ونماؤه فيه «ثم يختمه بحضرتهم، ويسمئهم به» يعني يجب على القاضي أن يقرأ الكتاب على الشهود حتى يقع لهم المعرفة بما فيه؛ لأن علم الشهود بما في الكتاب شرط عند أبي حنيفة ومحمد، وحصول العلم لهم بطريقتين إقاماً للقراءة عليهم، وإما بإخبار ما في الكتاب، ثم يختم الكتاب بخضرة الشهود، ويسمى الكتاب بى الشهود. وهذا رواية لفدوري [١٠٣] وهو بخلاف ما ذكر في «أدب القاضي». لأنه قال أنه «يدفع الكتاب إلى الطالب»^(١)، وهو المندعي

الآن ترى إلى ما قال الإمام ابن تيمية في «تهذيب» [٢٠٠] «أدب القاضي» بحضرة

(١) ينظر «مختصر لفدوري» [ص/٢٢٦]

(٢) ينظر: «أدب القاضي» مع شرح الصدوق، تهذيبه للتحف [٢٨٦ ص]

(٣) ما بين المخطوطين: رواية من «١٠٣»، «١٠٤»، «١٠٥»، «١٠٦»، «١٠٧»، «١٠٨»، «١٠٩»، «١١٠»

وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لِأَنَّهُ عِلْمٌ مَا فِي الْكِتَابِ وَأَنْتُمْ بِحَقِّهِ
مُتَرَاتِبُونَ، وَكَذَا حَقُّ مَا فِي الْكِتَابِ عِنْدَهُمَا وَبِهَذَا يُدْفَعُ إِلَيْهِمْ كِتَابُ أَحَدٍ مِنْ
مُخْتَلَمٍ لِيَكُونَ مِنْهُمْ مُعَاوَنَةٌ عَلَى حِفْظِهِمْ.

«وَمَا مِنْ شَيْءٍ»

وَهُوَ لَعَنُ الْحَصَافِ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ ^(١): «وَتَقْرَأُ الْكُتَابَ عَلَى الشُّهُودِ لَدَيْهِمْ بِشَهَادَةٍ
عَلَيْهِ، وَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ سَحْنَةٌ تَكُونُ مَعَهُمْ، وَيَخْتُمُّ الْكِتَابَ بِحَضْرَتِهِمْ، وَيُشْهِدُهُمْ
هَذَا كِتَابُهُ إِلَى فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ وَصِي بِلَدٍ كَذَا، وَهَذَا حَاسَمُهُ، ثُمَّ يَدْفَعُ الْكِتَابَ
إِلَى الطَّالِبِ

فَإِنْ قَرَأَ الْكُتَابَ عَلَيْهِمْ وَهُمْ لَا يَحْفَظُونَ مَا فِيهِ، وَلَيْسَ تُسَحْنَةُ مَعَهُمْ، وَهُمْ
يَخْتِمُهُ بِحَضْرَتِهِمْ، لَمْ يَخْرُجْ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: «يُخَوَّرُ وَنَاسٌ
يَقْرَأُ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَشْهَدُوا بِمَا فِيهِ بَعْدَ أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّ هَذَا كِتَابُهُ وَحَاسَمُهُ، وَيُسَمِّيهِ بِدَاسِي
الْكَتَبِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعُلَمَاءَ يَقْتُلُونَ كُتُبَ الْقَصَاةِ بِعَبْرٍ نَبِيَّةٍ»

ثُمَّ قَالَ التَّائِيهِ: «وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ بِمِثْلِ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ ^(٢)، هَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ دُرَيْمٍ
فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»، وَأَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ، وَقَوْلُ بِي أَبِي يَلِيٍّ بِمِثْلِ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ
وَوَحْدَةُ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ: أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ بِمَا فِي الْكِتَابِ وَلَا يَعْنُونَ،
فَلَمْ يَخْرُجْ قَوْلُ تَعَالَى: ﴿لَا تَنْتَهِبُوا شَيْئًا مِنْهُ وَهُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرَّحُوفُ ٨٦] وَلِأَنَّ حُكْمَ
يَنْتَظَرُونَ بِمَا فِي بَاطِنِ الْكِتَابِ، فَوَجَّهَتْ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ.

وَوَحْدَةُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَابْنِ أَبِي يَلِيٍّ أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى الْكِتَابِ وَحَسَمِهِ،
وَهُوَ مَقْنُونٌ لَهُمْ، فَحَازَتْ شَهَادَتَهُمْ وَإِنْ لَمْ يَقْلَمُوا مَا فِيهِ، كَمَا لَوْ شَهِدُوا عَلَى شَيْءٍ
وَلَمْ يَقْلَمُوا وَإِنْ مَا فِيهِ، فَبِهِ يَخَوَّرُ ^(٣)، وَلِأَنَّ بَاطِنَ الْكِتَابِ مَوْجَعٌ مِنْ

(١) سَمِعْتُ «أَدَبَ الْقَاضِي» مَعَ شَرْحِ الْقَصْدِ: «يَشْهَدُونَ بِحَضْرَتِهِمْ» [٢٨٦ ٤]

(٢) وَفِي «الْأَصْلِ» قَوْلُ أَبِي يُونُسَ: «وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ» وَفِي «وَأَعْلَى» وَفِي «وَأَعْلَى»

وقال أبو يوسف آخر شيء من ذلك ليس بشرط، وانما هو أن يشهدوا
أن هذا كتابه وحتمه وعن أبي يوسف أن الحتم ليس بشرط أيضاً فبطل في
ذلك لما أثبتني بالقضاء وليس الحزم كشماعه وأما من شرط لائحة
الترخيص - رحمه الله - قول أبي يوسف - رحمه الله -

قال وإذا وصل إلى القاضي لم يقبل إلا بحضرة الخصم، لائحة بغيره

عبد الله بن محمد

لحكم، ولا يُقبلون عليه غيرهم، فإذا شهدوا بالكتاب والحتم كفى
قال صاحب الهداية [١] ٢٢٢. (واختار شمس الأئمة الترخيص قول أبي
يوسف)، وأجمعوا في الشهادة على لفت أن علم ما فيه شرط لصحة الشهادة
قوله (وقال أبو يوسف آخر شيء من ذلك ليس بشرط)

إنما قيد بقوله (آخر)، لأن قوله لأول مثل قول أبي حنيفة أن علم ما فيه
الكتاب، وحفظه، والحتم بحضورهم شرط

قوله: (قال وإذا وصل إلى القاضي لم يقبل إلا بحضرة الخصم)، وذلك
لأن المقصود من سماع الكتاب وقوله الحكم بما فيه، فلا يجوز الحكم بما فيه
على غير خصم، فشرط حضور الخصم، وليس كذلك سماع القاضي الكتاب
شهادة الشهود، حيث يجوز بعير خصم، لأن المقصود من الشهادة لا الحكم،
كحتمل شهود الفرع شهادة الأصوب.

قال في شرح الأقطع [٢] قال أبو يوسف يقبله من غير حضور خصم، لأن
كتاب يختص بالمكتوب إليه، فكان له أن يقبله، والحكم بعد ذلك يقع بما علمه
من الكتاب، فاعتبر حضور الخصم عند الحكم به [٣].

(١) في حاشية الأصل: أع. بكذا.

(٢) ينظر: شرح محضر القدوري للأقطع [ق، ٣١٣].

أداء الشهادة فلا بُدَّ من حضوره، بخلاف سماع القاضي الكاتب لآلة
يسقى لا للحكم

باب في بيان

قال الإمام أبو محمد الناصح البسابوري في «تهذيب أدب القاضي»^(١) ورد إلى القاضي كتاب قاضي بحق عن رجل؛ جمع بين أيدي حاء بالكتاب (٢٠٢) وبين خصمه، ثم يدعوه بالكتاب والشهود الذين يشهدون على كتابه لأن هذه ١٠ ١٧٣ | شهادة يقع القصء بها، فلا تسمع على غير خصم، كدشهادة على الشهادة لا تسمع إلا على خصم، فإن شهدوا بأن هذا كتاب فلان وخصمه سألته هل قرأ عليكم الكتاب وحنقه بخضرتكم؟ فإن شهدوا على ذلك فله، وإن قالوا لم يقرأه علينا ولكن حنقه بخضرتنا، لم يقبله، وكذا لو قالوا قرأه علينا ولم يحنقه بخضرتنا، لم يقبله، وقال أبو يوسف: يقبله في ذلك كله.

ولو كان العنوان من فلان بن فلان إلى فلان، أو من أبي فلان إلى أبي فلان، لم يقبله؛ لأن مجرد الاسم ومحرر الكنية لا يقع التعريف به، فإذا لم يعرف أنه المكتوب إليه لم يقبله، وسنذكر لك إلى قاضي بدد كذا، [لأن قاضي بدد كذا] يكون وحداً في الأعلاب، فقد عرفه بوضايفته إلى بددته، ولا يترجم أيضاً إذا كتب إلى قضاة المسلمين؛ فإنه يقبل؛ لأنه كتب إلى كل قاضي، وهذه كتب إلى كل واحد وهو مخشون.

وقال أبو يوسف يقبله إذا شهد الشهود أنه كتاب فلان القاضي بدد كذا إليك؛ لأنه عُرِفَ (٥/٣٢٢م) الكتاب إليه بقوله: إلى قاضي بدد كذا، وعُرِفَ المكتوب إليه بالإشارة إليه، إلا أن تكون الكنية مشهورة، مثل كنية أبي حبة - يعني ثقل حسنة؛ لأن المقصود - وهو التعريف - يتحصل بدون الاسم واسنة.

(١) ومع الأصل «ومجرد كنية» وكتب من (١٠٠م)، (١٠١م)، (١٠٢م)، (١٠٣م)، (١٠٤م)، (١٠٥م).

(٢) ماس المعنويين بدد من (١٠٠م)، (١٠١م)، (١٠٢م)، (١٠٣م)، (١٠٤م)، (١٠٥م).

كتاب القاضي

قال أبو بكر لأبي في «شرح أدب القاضي» وكانت نسخة أبي، مثل
علي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب؛ لأن بعض من كتبها، وقد حصل
وذكر أبو علي عن أبي يوسف | ١٢٧ | «أنه بن كتب عن أبي طالب
أبي فلان؛ لم يجز وإن كان مشهوراً، مثل ابن أبي يسي وابن شرمه،
وذكر ابن كسر في «أدب القاضي» «ذلك في نسخة أبي سيمان بخور»

وفي «شرح أدب القاضي» لابن كسر الذي شرحه أبو علي الشيرازي
أن الكنية لو كانت مشهورة مثل، أبي حبيب، نقل على روى أبي سيمان، ولا
يجوز في سائر الروايات؛ لأن الساس يشركون في الكنية، لأن أحدهم يشهر به.
فالمكتوب إليه لا يعرف أن الكاتب هو الذي شتهر بهذه الكنية أو غيره، فلا نقل.
قال محمد بن الحسن لو كان على كتاب أسماؤهما وأسماء ابنهما، ولم
يكن ذلك في داخل الكتاب؛ لم يقبله».

وذكر أبو علي: «قال أبو يوسف إذا تبي كتاب القاضي ابن قاضي غيره،
وليس عليه عنوان، وهو محتوم بحاتمه؛ فإنه يقبله إذا شهدوا على الكتاب والحاتم،
فإن لم يكن داخل لكتاب اسم القاضي واسم المكتوب إليه، أو كان فيه أسماؤهما
وليس فيه أسماء أيتهما، أو كت اسم القاضي وسه ابن حدة في عنوانه، ولم
يكن داخل الكتاب أسماؤهما وكأتهما؛ لم يقبله»^١. كما ذكرنا لتصحیح

١ أبو علي الشيرازي لم يميز المؤلف، ولم يهد بهن الحزم عليه، وإن كان بعض من يكره
محمد بن الوليد الشيرازي أبو علي نفسه بخط من كتبه «أحمد لأحمد بن إدريس عنه،
والمجموع بقاوي» وكان معاصراً لأبي عبد الله بن أبي. وقد جرى بعد سنة (٢٥٠هـ)
بخط «الجواهر ص ١٠٠ بعد فهارس العرشى | ١٤١٢ | وأحمد بعد ابن أبي حنيفة | ١٤٢ |

(١) بغير «الجواهر ص ١٠٠ | ٢٤٤/٢ | المائة | ٢٩٣/٧ |

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كِتَابُهُ وَحَاتَمُهُ فَبَدَأَ عَلَى مَا مَرَّ . وَلَمْ يَشْرُطْ فِي الْكِتَابِ ظُهُورَ الْعِدَالَةِ لِلْفَتْحِ ، وَصَحِيحٌ أَنَّهُ يَنْقُصُ الْكِتَابُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعِدَالَةِ ، كَذَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى رِيَادَةِ الشُّهُودِ ، وَمَا يُتِمُّكُنَّهُمْ أَذَاءُ الشَّهَادَةِ بَعْدَ قِيَامِ الْحُتْمِ .

❦ حاشية السيد ❦

ما في الكتاب لم يُقبل شهادتهم .

وَأَمَّا اعْتِبَارُ الْحُتْمِ مَخْضَرَةُ الشُّهُودِ ، فَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ أَنْ يُرَادَ فِيهِ ، فَهوَ يَحْزَنُ أَنْ يَشْهَدُوا بِالشُّكِّ .

قَوْلُهُ: (عَلَى [عَا] ^(١) مَرَّ) ، إِفْرَادُهُ بِبَنِي مَا قَالَ قُلُوبُ هَذَا (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ أَجْرًا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَالشَّرْطُ أَنْ يُشْهَدَهُمْ أَنَّ هَذَا كِتَابُهُ وَحَاتَمُهُ)

قَوْلُهُ ، (وَلَمْ يَشْرُطْ فِي الْكِتَابِ ظُهُورَ الْعِدَالَةِ لِلْفَتْحِ) ، أَيُّ لَمْ يَشْرُطْ الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْضَرَةِ» الْعِدَالَةِ لِفَتْحِ كِتَابٍ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كِتَابُ» فَلَا إِلَّاءَ الْقَاضِي ، سَلَّمَهُ ، وَلَيْسَ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ [١٧١ ص ٢٠٠] ، وَفَرَادَ عَلَيْهِ ، وَحَاتَمَهُ ؛ فَتَحَهُ الْقَاضِي ^(٢) . وَلَمْ يَقْرَأْ: إِذَا شَهِدُوا وَعُدُّوا ، فَعَيْنُ أَنَّهُ لَمْ يَشْرُطْ الْعِدَالَةَ

قَالَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ»: (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْقُصُ الْكِتَابُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعِدَالَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ ^(٣)).

قَالَ شُعْرُ الْأَنْعَمَةِ السَّرَخْسِيِّ فِي «شرح أدب القاضي» لِلْحَصَافِ: «وَإِذَا شَهِدَ لِشُهُودٍ عَلَى الْكِتَابِ وَعَلَى حُتْمِ الْقَاضِي ، وَهُوَ كِتَابٌ صَحِيحٌ ، فَإِنَّ كِتَابَ الْقَاضِي يُعْرِفُ الشُّهُودَ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْكِتَابِ بِالْعِدَالَةِ ، فَكَانَ الْحُتْمُ يَخْتَصِرُ مِنَ الطَّلَبِ

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (عَا) ، و(مَرَّ) ، و(أَنْتَ) ، و(عَا) ، و(عَا) ، و(عَا) .

(٢) ينظر «مختصر القدوري» [ص/ ٢٢٦] .

(٣) ينظر «أدب القاضي مع شرح الصدر شهيد» للحصاف [٢٨٦ ٣] .

وإِذَا يَفْلُتُ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ الْكَاتِبُ عَلَى الْقَصَاءِ، حَتَّى يَرُدَّ
أَوْ غَرَلَ، أَوْ لَمْ يَتَّقِ أَهْلًا لِلنَّصَاءِ قَبْلَ وُضْعِ الْكِتَابِ، لَا يَفْلُتُ، لَا حَرَجَ

➡ غاية البيان ➡

و مصوب ، ويحمل ما فيه ونحوه ؛ وذلك لأنهم لم يشهدوا على الحق - وقد - به
نقاصي بالعدة - عمل بهم أيضاً ، ولا نحتاج إلى أن ينال ، وذلك لأن -
يكون بظهور العدالة ، فإذا كان ظاهر العدالة فلا حاجة إلى السؤال في هذا الموضع

وإن كان لا يفرقهم بالعدة ثم يفتي المحتسب، ولكن يسأل عنهم - وفت لا
افتت للحنن نوع عمل بالكتاب، وانكأ لا يفعل به مما لم يظهر عدة شهيد
على الكتاب؛ ولأن العدالة متى لم تظهر احتاج المدعي إلى أن يريد في شهيد.

وإِذَا تَمَكَّنَ أَنْ يَرِيدَ فِي شَهْرِهِ ، دَا لَمْ يَمُتْ الْقَاصِي الْحَاسِمَ حَتَّى شَهِدُوا عَلَى
أَنْ هَذَا حَاتِمُ الْقَاصِي ، فَمَا إِذَا مَاتَ الْحَاسِمُ لَا يُتَمَكَّنُ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى
أَنْ هَذَا حَاتِمُ الْقَاصِي ، فَمَنْ سَكُنَ فِيهِ فَانْدَقَ ، وَكَانَ أَوْ ١٠ ٢٢٠ فِيهِ مَرَّةً
مُنْمَعِي ، فَلَا يَمُتْ الْحَاتِمُ مَا سَمِ تَطْهَرُ عِدَالَةُ شَهْرِهِ

قال الناصحي: «هونتم يعرفوا، قال القاضي رذ هي شهودك، لأنه - حسب
أه كتاب الحاكم، فوجب أن يأتي شهود آخرين»

قوله (وَمَا يَفْضُلُهُ الْمَكْتُوبُ إِلَهُ إِذَا كَانَ الْكَاتِبُ عَلَى الشَّعَاءِ . حَسْبُ
مَات . أَوْ غَرَل . أَوْ لَمْ يَوْ أَهْلًا لِنَفْسَاء قَلِ وَضُولُ الْكَتَابِ - لَا يَمْلُهُ) ، دَكْ هَد
عَرِيفَ عَلَى مَا يَفْضُلُهُ مِنَ الْمَالِ الْقُدُورِي

قال أبو محمد الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» المحقق في سنة ١٠٠٠ هـ
 مكث حتى مات بعدى مدني كتب. أبو غزل، أبو عمي، أبو مسلم، أبو...

بواجب من الرعايا، ولهذا لا يُقبل إحالة دعيه على غيره عليه وفي عدم عملهما، وكذا لو مات المكتوب إليه لا دعي له ولا من فله ولا وصي

محال لا يجوز حكمه، لم يقبل المكتوب إليه ذلك كتابه، لأنه خارج من الحكم حكمًا في هذه الحالة، فلا ينفذ الحكم بكتابته، كدفع حرج شهادة لأمس من يكونوا من أهل الشهادة، يفتقر، أو عني به بغير الشهادة على شهادتهم، وذلك هذا

ولو مات شهود الأصل قبل الشهادة على شهادتهم كذلك. ولو مات القاضي الكاتب لم يقبل كتابته، لأن دعوى لا يُقبل حكمه بشهادة، بدليل أن الشهود لو ماتوا قبل تعيينه عُذر حكمه بكتابته، ودعوى تُخرج مدعى من القضاء، بدليل أنه | ١٠٠ | موافق شهادة ثم دعيه من بعد فعدّلوا عند القاضي الثاني، ثم يُنفذ ذلك المصحح، ولا فرق بين موافقه وغيره، ودان به | ١٠١ | يُقبل بعد العزل، لا يُقبل بعد الموت

قوله: (وكذا لو مات المكتوب إليه)، أي لا ينفذ دعي آخر، لأنه يُكتب [أي] غيره، وهو قد مات، إلا دعي به دعي بدينه كد فلان بن فلان [بن فلان] العلاميّ، وإلى كل من يقبل من قضاء الخصم، فحده تعلق الكتاب بعد موت قاضي مدعي المكتوب به، لأن غير حكيم به فاتباعه، وهو معلوم.

مخلاف ما إذا كتب إسماء من قاضي غيره كد فلان بن فلان [بن فلان] العلاميّ إلى كل من يقبل إليه من قضاء الخصم، حيث لا يُقبل عند من خصمه.

١٠٠ من المخطوطين: دعيه من غيره | ١٠١ | دعيه من غيره | ١٠٢ |

١٠٣ من المخطوطين: دعيه من غيره | ١٠٤ | دعيه من غيره | ١٠٥ |

١٠٦ من المخطوطين: دعيه من غيره | ١٠٧ | دعيه من غيره | ١٠٨ |

بَلَدَهُ كَدَا وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قُصَاةٍ لِمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ عَتَرَهُ صَارَ نَعْمَةً بِهِ، وَهُوَ مُعَرَّفٌ، بِخِلَافِهِ مَا إِذَا كَتَبَ الْبِتْدَاءَ إِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ عَنَى مَا عَلَيْهِ مَشَاحِ

عَلَيْهِ الْبَيَانُ

وَالِيهِ دَقِبَ مَشِيخًا حَلَاقًا لِأَبِي يُوسُفَ، لِأَنَّهُ مُجْهُولٌ.

وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ «الْمَجْرَدِ» لِلْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ «وَأَنَّ مَاتَ الْقَاضِي لَدِي كِتَابٍ بِهِ، لَمْ يَشْعَ لِلْقَاضِي أَنْ يَكْتُبَ، وَلَا [٢٤١٥] بِشَيْءٍ مِنْهُ دَعَا أَوْ حُرِّ، فَمِنْ قَبْلِ الْقَاضِي [مَنْ]»^(١) فِي هَذِهِ الْوَحْيَةِ، وَشَمِعَ مِنْهُ، وَقَضَى بِهِ، كَانَ ذَلِكَ خَطَأً، وَهُوَ مِمَّا يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَيَقَعُ ذَلِكَ، وَإِنْ احْتَضَمَ فِيهِ إِلَى قَاضِيٍّ حَزَرَ قَدْ قَضَى بِهِ، أَمَقَّةً، لِأَنَّهُ مِمَّا يُخْتَلَفُ فِيهِ لِقِصَاةٍ [٧٦، ١٠] ثُمَّ قَالَ الْحَسَنُ «وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ».

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع»: «قَالَ أَصْحَابُنَا إِذَا مَاتَ الْقَاضِي الْكَتَبَ، وَتَوَلَّى قَبْلَ وَصُولِ كِتَابِهِ، لَمْ يَقْبَلْ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ، وَعَنِ أَبِي يُوسُفَ فِي «الْإِمْلَاءِ» أَنَّهُ يَقْبَلُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ»^(٢).

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا أَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَرُفُرُ إِذَا انْكَسَرَ خَتَمُ الْقَاضِي بِمِيسِنَةِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقْبَلُهُ»^(٣).

وَحَقُّ قَوْلِهِمَا، أَنْ كَسَرَ الْخَتَمَ يُوجِبُ تَهْمَةً فِيمَا شَهِدَ بِهِ الشُّهُودُ، بِحُجُورِ أَنْ يَكُونَ رِيدَ فِيهِ، فَلَمْ يَقْبَلْ مَعَ التَّهْمَةِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَخْطُطُوا مَا فِيهِ، وَعَنِ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ قَدْ وَقَعَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ، وَمَا فِيهِ يُعْنَمُ بِالْفَرَاءَةِ، فَلَمْ يُؤْثَرِ كَسَرُ الْخَتَمِ فِيهِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَمَرِينَ رِجَالًا مِنْ: ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢،

لأنه غير معروف، ولو كان مات الحضم يُنفذ لكتاب علي ورثه، لقيامه مقامه
ولا يُقبل كتاب القاصي إلى القاصي في الحدود والنفقات؛ لأن فيه

شبهة البيان

ونقل الساطعي في «الأجاس» عن «نوادير هشام» قال أبو يوسف: «إن نزل
القاصي أو مات وهو المكتوب له إليه، ثم قُدم الحضم الذي عنه المال إلى القاصي
لدي كتب الكتاب وقد عاتبته، واحتج المكتوب له | 'مكته عليه؛ قال' لا
أفضي بذلك عليه، لأنهم شهدوا عنده على رجل عاتب حتى تُخصر بينة ثانية على
خصمه وهو (١٠١/١٧٦هـ) حاضر، لكن لو كان وصل بكتاب إلى قاصي الذي كتب
إليه بذلك؛ كان الكتاب بمرلة الشهود، وقد كان أبو يوسف انثلي بهذا مرة»^(١)

قوله: (ولو كان مات الحضم يُنفذ لكتاب علي ورثه، لقيامه مقامه)، ذكره
تفريعاً أيضاً، يعني: لو مات الحضم - وهو المدعى عليه - قبل وصول كتاب
القاصي إلى القاصي؛ يُنفذ القاصي المكتوب إليه الكتاب على ورث الحضم

قوله: (ولا يُقبل كتاب القاصي إلى القاصي في الحدود والنفقات)، هذا
لفظ القُدوري في «مختصره»^(٢)، ودلت لأن كتاب القاصي إلى القاصي [في
الحدود]^(٣) بمرلة الشهادة على الشهادة؛ لأن كتبه يُشمل شهاده لأصول، كما أن
شهود لمرع يُقْلون بعارتهم شهادة الأصول

ثم الشهادة على الشهادة لا تحوز في حدود ونفقات، فكذلك كتاب

(١) ما بين المعقوفين: زيادة من: «٥»، «فتح»، «إع»، «وقض»، وفي «٤»، «إليه» وهي
«الأجاس» «احتج بكتابه». ينظر: «الأجاس» لأبي العباس القاصي [٢٨٣هـ/ب] مخطوط
مكة برر عثمانية - تركيا/ (رقم المحط: ١٣٧١)

(٢) ينظر: «الأجاس» للقاصي [١٧٠/٢].

(٣) ينظر: «مختصر القُدوري» [٢٢٦/ع].

(٤) ما بين المعقوفين: زيادة من: «٥».

قال: ثم يطوي الكتاب، ويختتم عليه، ويحتمل عليه، ثم يكتب عليه
يكتب عليه عنوان الكتاب: من فلان قاضي كذا، ثم يوقعه فلان، وحسب
كورة كذا، ثم يدفعه إلى المدعي.

فإذا أتى به للمدعي القاضي الذي بالكورة، فذكر من هذا كتاب القاضي إليه،
سأله البيهقي على كتاب القاضي، ولا ينبغي به شيء يسمع من سائر المدعي حتى
يخصم^(١) الخصم، فإذا أحضره، أو أنه فلان من فلان مدلي، فليس بشيء وسمع
منه، فإذا أنكر قال له: حثني بالبيهقي أن هذا فلان من فلان مدلي.

فإذا جاء بيته - وعُدُّوا - سمع من سائر المدعي على أن هذا كتاب القاضي
الذي ذكر، فيقول لهم: اقرأ عليكم ما فيه.

فإذا قالوا نعم، قد قرأه عبد، وأشهد أن هذا كتابه، ثم حتمه، وقال إن
هذا حاتم، فإذا سمع منهم لم يكبر الحاتم حتى ينزل عنهم، فإذا عُدُّوا لم
يكبر الحاتم حتى يخصم الخصم، فإذا حضر لخصم كبر حاتم وقرأ عليهم
وعلى الخصم ما في الكتاب.

فإن قال الشهود: نعم، قد شهدنا على ما فيه على...
سأل الخصم عما شهد به عليه، فإن أقر أمره بشيء، وإن أنكر من ذلك حجة، وإذا
نصبت عليك بما فيه، فإن سم يكتفي به حجة على عليه، وإن كانت به حجة فلا
حجة.

وإن قال لست أنا فلان الذي شهدوا عليه... قال له

(١) وقع بالأصل: فهو أرفق، والمثبت من... (١) وقع بالأصل: ثم يحضر، والمثبت من...

(٢) وقع بالأصل: ثم يحضر، والمثبت من... (٣) وقع بالأصل: ثم يحضر، والمثبت من...

هذه بيّنة أن في هذه الصناعة أو لقبيلة رجلاً يُنسب بجش ما تُنسب إليه ، ولا أن منك ما شهد به ، فإن جاء بيّنه عن أن في تلك القبيلة والصناعة من نُسب بشي ما نُسب إليه ، أبطل الكتاب ، وإن لم يكن في تلك القبيلة ولا الصناعة أحدٌ على اسمه واسم أبيه ، فقصي عليه . إلى هنا نَقط كتاب «المعجزة»

[هذا آخر مدوّن لعشر من كتاب «عناية البيان في شرح الهداية» ، كنه مؤلفه الفقير ، إلى الله تعالى أبو حبيبة أمير كتاب بن أمير عمر لعبيد المدعو ر قوام القاربيّ لأتقيي في السادس والعشرين من حمادى الآخرة من سنة أربعين وسبع مئة بعداد في الحادى الشرقي منه ، ويتلوه في الحادى عشر . فضل آخر ، قال (وَيَجُوزُ قِصَاةُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ) إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تعالى]

٥٦ ٥٧

فصل آخر

(وَيُحْزَرُ قِصَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ) اغتراباً

بشهادتيها

﴿شاهد المسار﴾

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[اللَّهُمَّ يَسِّرْ وَتَمِّمْ بِالْخَيْرِ]

فصل آخر

قال: (وَيُحْزَرُ قِصَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ) وهذه من مسائل القُدوري^(٣).

أقدم أولاً أن كتبت القاضي، بن القاضي، د. كان سيجلاً يبحث على القاضي المكتوب إليه إمضاءه (د.) كان في محلٍّ مُختلِفٍ به، وإذا كان كتاباً حُكْمِيًّا فله الجواب بين الإمضاء والرد، علماً أن كذلك احتاج إلى بيان تعداد محالٍ لاجتهاد بدكر أصلي يجمعها، فذكر هذا المصل لبيان ذلك وما يلحق به.

قال الإمام العتايي في «شرح الجامع الكبير»: «امرأة قُتِلَ القِصَاءُ، فَقُصَّتْ فِي الْأُمُولِ؛ صَحَّ؛ لِأَنَّهَا تَصْلُحُ شَاهِدَةً فِي بَابِ الْمَالِ، فَتَصْلُحُ قَاصِيَةً، وَلَوْ قُصَّتْ بِالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ وَأَمْضَاهُ قَاصِي آخَرُ يَرَى حَوَازَهُ نَقْدَ الْإِحْمَاعِ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْقِصَاءِ مُخْتَلَفَةٌ بِهِ، فَإِنْ شَرِيحًا كَانَ يُحْزَرُ شَهَادَةُ السَّائِغِ مَعَ رَجُلٍ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ»

وقال الشيخ أبو الثمين السعدي في «شرح الجامع الكبير»: «وقِصَاءُ الْمَرْأَةِ فِيمَا سِوَى الْحُدُودِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهَا بِهِ مَقْبُولَةٌ، وَفِي الْحُدُودِ يَتَوَقَّفُ قِصَاؤُهَا

(١) ما بين المعقوفين ريبه من، ١٢٩، و١٢٨، و١٢٧، و١٢٦، و١٢٥، و١٢٤، و١٢٣، و١٢٢، و١٢١، و١٢٠، و١١٩، و١١٨، و١١٧، و١١٦، و١١٥، و١١٤، و١١٣، و١١٢، و١١١، و١١٠، و١٠٩، و١٠٨، و١٠٧، و١٠٦، و١٠٥، و١٠٤، و١٠٣، و١٠٢، و١٠١، و١٠٠، و٩٩، و٩٨، و٩٧، و٩٦، و٩٥، و٩٤، و٩٣، و٩٢، و٩١، و٩٠، و٨٩، و٨٨، و٨٧، و٨٦، و٨٥، و٨٤، و٨٣، و٨٢، و٨١، و٨٠، و٧٩، و٧٨، و٧٧، و٧٦، و٧٥، و٧٤، و٧٣، و٧٢، و٧١، و٧٠، و٦٩، و٦٨، و٦٧، و٦٦، و٦٥، و٦٤، و٦٣، و٦٢، و٦١، و٦٠، و٥٩، و٥٨، و٥٧، و٥٦، و٥٥، و٥٤، و٥٣، و٥٢، و٥١، و٥٠، و٤٩، و٤٨، و٤٧، و٤٦، و٤٥، و٤٤، و٤٣، و٤٢، و٤١، و٤٠، و٣٩، و٣٨، و٣٧، و٣٦، و٣٥، و٣٤، و٣٣، و٣٢، و٣١، و٣٠، و٢٩، و٢٨، و٢٧، و٢٦، و٢٥، و٢٤، و٢٣، و٢٢، و٢١، و٢٠، و١٩، و١٨، و١٧، و١٦، و١٥، و١٤، و١٣، و١٢، و١١، و١٠، و٩، و٨، و٧، و٦، و٥، و٤، و٣، و٢، و١.

(٢) ما بين المعقوفين ريبه من، ١٢٩، و١٢٨، و١٢٧، و١٢٦، و١٢٥، و١٢٤، و١٢٣، و١٢٢، و١٢١، و١٢٠، و١١٩، و١١٨، و١١٧، و١١٦، و١١٥، و١١٤، و١١٣، و١١٢، و١١١، و١١٠، و١٠٩، و١٠٨، و١٠٧، و١٠٦، و١٠٥، و١٠٤، و١٠٣، و١٠٢، و١٠١، و١٠٠، و٩٩، و٩٨، و٩٧، و٩٦، و٩٥، و٩٤، و٩٣، و٩٢، و٩١، و٩٠، و٨٩، و٨٨، و٨٧، و٨٦، و٨٥، و٨٤، و٨٣، و٨٢، و٨١، و٨٠، و٧٩، و٧٨، و٧٧، و٧٦، و٧٥، و٧٤، و٧٣، و٧٢، و٧١، و٧٠، و٦٩، و٦٨، و٦٧، و٦٦، و٦٥، و٦٤، و٦٣، و٦٢، و٦١، و٦٠، و٥٩، و٥٨، و٥٧، و٥٦، و٥٥، و٥٤، و٥٣، و٥٢، و٥١، و٥٠، و٤٩، و٤٨، و٤٧، و٤٦، و٤٥، و٤٤، و٤٣، و٤٢، و٤١، و٤٠، و٣٩، و٣٨، و٣٧، و٣٦، و٣٥، و٣٤، و٣٣، و٣٢، و٣١، و٣٠، و٢٩، و٢٨، و٢٧، و٢٦، و٢٥، و٢٤، و٢٣، و٢٢، و٢١، و٢٠، و١٩، و١٨، و١٧، و١٦، و١٥، و١٤، و١٣، و١٢، و١١، و١٠، و٩، و٨، و٧، و٦، و٥، و٤، و٣، و٢، و١.

(٣) ينظر: «مختصر القُدوري» (ص/ ٢٢٦)

وقد مر الوجه.

وليس لتأصي أن يستخلف على القضاء، إلا أن يتوَصَّ إليه ذلك؛ لأنه قلَّد

في نهاية البيان

أه ٣٢٦ | لأن الدس^(١) اختلفوا في حوار شهادتها في الحدود، فأحار ذلك شريع
وبشر، فكان القضاء مُتَجَهِّداً فيه، وليس بمقيدة ذلك بضع قاضٍ

والمزوي عن الرهري^(٢) «مست لثة ١٠٣٢» من رسول الله ﷺ ولحلمن
من نفيه: ألا تُقبل شهادة النساء في الحدود والقصاص^(٣)؛ ليس بضع، بل هو
مُتَوَلٍّ، يَحْتَمِلُ على حال امرأته، فلم تنفِ شهادتهنَّ عند الأصحاب إلا الرجال
بدليل مقطوع، فكانت لهم - على قول هؤلاء - في الحمل - شهادة

ولو قضى القاضي في الحدود شهادة رخص وامرائين؛ فقد قصَّوه، وليس
لغيره إبطاء؛ لأنه قضى في فضل مُتَجَهِّدٍ فيه، وليس نفس القضاء ههنا مختلف
فيه^(٤). إلى هنا لفظه رَجَعَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله (وقد مر الوجه)، إشارة إلى ما قال قبل هذا الفصل بحط^(٥)، وهو
قوله: (لأن فيه شبهة التبدلية).

قوله: (وليس للقاضي أن يستخلف على القضاء، إلا أن يتوَصَّ إليه ذلك)،
وهذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(٦).

(١) وقع بالأصل «في النفس» ونسبت من «في» و«م» و«تج» و«ع» و«ض»

(٢) أخرجه ابن أبي شبة [رقم ٢٨٧١٤]، وأبو يوسف في «الخراج» [ص ١٧٩]، وعنه محمد بن
نجير في «الأمل» المعروف بالمسوط [١٠٥٥ طبعه ودرره الأوقاف لطره] عن
الرَّهْرِيِّ بِحَدِّثِهِ دون قوله: «والقصاص»

(٣) سقط «الفائدة» [٢٨٧]، «الحومر» [٢٨٣]، «الكتاب» في شرح كتاب [٨٤]

(٤) يعني سطر، وسطر يُعرف بـ «سطر»

(٥) سطر «محب الله» [ص ٢٢٦]

في غيبة البيان

عن المباشرة بنفسه ، و لموصي قدماء ، حيث لا يُمكن الرجوع إلى رأيه ، من الاستعانة بالغير دلالة .

وقال أبو حفص محمد بن محمود الأسترشبي في كتاب «الفصول» : «نقضي إذا لم يكن مادون في الاستخلاف ، واستخلف غيره ، لا يتقد قضاء حليفه ، سواء كان لا اختلاف في صحته ، أو مرضه ، أو مسره ، وإب استخلف غيره بإذن الإمام ، يكون حليفه قاصياً من جهة الإمام ، حتى لا يخلك بقاصي عمره إلا إذا قال : الحليف إن من شئت ، وستين من شئت ، فحينئذ يخلك عمره ، بخلاف المأمور بإقامة الجمعة ، فإن له أن يستخلف غيره وإن لم يأذن له الإمام ، وكذا الوصي يملك التعميص إلى غيره وإن لم تأذن له الموصي ، وتعمأ هذا في «المحيط» .^(١)

وإذا لم يكن مادون بالاستخلاف ، واستخلف وحكم حليفه في مجلس القاصي بين يديه : حر ، كما ذكرنا بسنخ ، أو وكل غيره ، وباع الثاني بحضرة الأور ، ولو حكم في غيبته ، ثم رفع قصوؤه إلى القاصي فأحر ، فقد قضاؤه عند استحسانه ، وكذلك القاصي إذا أحر حكم الحكم في المجتهدين كما ذكر في «فتاوى القاضي ظهير الدين» .

وقال في «الفصول» أيضاً : «السلطان إذا قال لرجل جعلتك قاصياً ، يسر أن يستخلف إلا إذا أذن له بذلك صريحاً أو دلالة ، بأن يقول : جعلتك قاصي القضاة ، لأن قاصي القضاة هو الذي تنصرف في القضاء تقليداً [٢٣٣] وعزلاً كما ذكره في «الذخيرة» .

وأجاب بختن الدين التيمي عن محضر به غير صحيح : لأنه ذكر فيه أن هذا

(١) ينظر «المحيط البرهاني في الفقه النعماني» [٩١/٨]

بـحلاف المأمور بإقامة الخُصمة، حيث يستحلف، لأنه على شرف انبوات
تتوقَّته فكان الأمر به إيجاباً بالاستحلاف ولا كذلك القضاة، ولو قصي الثاني
مختصر من الأول أو قصي الثاني فأحار الأول حار كما في التوكيد، وهذا لأنه
حصرة رأي الأول وهو الشرط، وإذا قُوص إليه بملكته وقصر الثاني بدأ عن
الأصيل حتى لا يملك الأول عزله.

وإذا رُفع إلى القاضي حكم حاكم أمضاء، إلا أن يحلف الكتاب،

﴿عليه السلام﴾

القاضي مُقلَّد من جهة قاضي القضاة فلا يـ، وليس فيه أن قاضي القضاة مأذون
بالاستحلاف من جهة السلطان.

قوله، (بحلاف المأمور بإقامة الخُصمة، حيث يستحلف)، مُصل بقوله،
(وليس للقاضي أن يستحلف على النضاء)

قلوا: إما يحوز أن يستحلف المأمور بالجمعية غيره وإن لم يادن له الإمام
بالاستحلاف؛ إذا كان ذلك الغير سمع الحصة، وإن لم يشهد الحصة
لم يحز الاستحلاف؛ لأن الحصة من شرائط افتتاح الخُصمة، فإذا لم يستجمع
المستحلف شرائطها؛ لم يحز له افتتاحها كالأول.

قوله، (وإذا قُوص إليه بملكته)، أي إذا قُوص بالاستحلاف إلى القاضي
ملك القاضي الاستحلاف، نحو ما إذا قال له الإمام أو من شئت، ولكن لا
يمك القاضي عزله؛ لأنه نائب من جهة الإمام، لا بديل له واستند من
شئت، فحينئذ يملك "عزله".

قوله (وإذا رُفع إلى القاضي حكم حاكم أمضاء، إلا أن يحلف الكتاب

١ دعي في (ط) إلا ما قُوص إليه غيره هو صحيح.

٢١ رُفع بالأصل «بملكته» والمثبت من «قوله» وإمام «أخ» «دع» «أخ»

أو السنة، أو الإجماع، بأن يكون قولاً لا دليل عليه

﴿عبد الميان﴾

أو السنة، أو الإجماع، بأن يكون قولاً لا دليل عليه، وهذه من مسائل القُدوري

وفي بعض نسخ «المختصر» «أز يكون قولاً لا دليل عليه»^(٢)

والمراد بالحاكم «خاصي»، وبالإعطاء تشييد

والأصل هنا ما قال الشيخ أبو الفعين في «شرح الجامع الكبير»، «الآن قص،

نقاصي في فصلٍ مُخْتَصِدٍ فيه يَنْقُدُ، لأنَّ المسلمين مع اختلافهم اتَّفَقُوا أنْ قص،

النقاصي يَنْقُدُ في الْمُجْتَهَدَاتِ على من خالف رأيه - حسب نُقُوذِهِ - على من وفق

رأيه»، فإذن هذا قصاً، انعقد الإجماع على نُقُوذِهِ

(١) ينظر «مختصر القُدوري» [ص/٢٢٦]

(٢) اللفظ لاون «بأن يكون قولاً» به يظهر به في شيء من نسخ «مختصر القُدوري» المطبوع

والمخطوطه التي بأيدي، ولا في شروحه التي طالعها، وإنما وقع في جمعها بلفظ «أز يكون

قولاً» ثم ظلم بهذا اللفظ «بأن يكون قولاً» في نسخة التي شرح عليها العلامة بهذا

محمد بن أحمد لأخيها في كتابه «إراد العهد» شرح مختصر القُدوري [ق/٢٤٧، ب

مخطوط مكتبة قصر الله أمدي تركيا (رقم الحفظ ٧٩٥)] وقد في نسخة في شرح عبد

العلامة أبو البركات الرُّهْدِيُّ في «المُخْتَصَرِ شرح مختصر القُدوري» [ق/٣٤٧ ب مخطوط مكتبة

قصر الله أمدي - تركيا/ (رقم الحفظ ٨٠٨)].

(٣) هذا هو لفظ المطبوع من مختصر القُدوري، وهو الثالث في عدة نسخ خطية من «المختصر»

مها [ق/١٩٠ ب مخطوط مكتبة كوبرلي محمد عاصم بك - تركيا (رقم الحفظ ١٠٠)،

ونسخة ثانية [ق/١٣٥ أ مخطوط مكتبة رجب باشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٥)]، ونسخة ثالثة

[ق/١٠٦ ب مخطوط مكتبة بور عثمانية - تركيا (رقم الحفظ ١٧٧٦)]، ونسخة رابعة

[ق/٨٩ ب مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا/ (رقم الحفظ ٩٥٢)]

وعلى هذا اللفظ شرح خير رده في «شرح القُدوري» [ق/٢٠٣ ب مخطوط مكتبة كوبرلي

ناصر أحمد باشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٩)]، وأبو نصر الأقطع في «شرح القُدوري»

[٢/٣١٥ أ مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا رقم الحفظ (٨٠٠)] وصاحب «مجموعه

لبير» شرح القُدوري [٢/٢٤٥]، وصاحب «الكتاب في شرح الكتاب» [٨٨، ٤]

وصاحب «حلاصه مداليل شرح القُدوري» بحام الدين براري [٢/٣٢٣]

وفي «الجامع الصغير» وما احتب فيه الشهادة فنقصي به الشامي ثم
جاء قصي آخر يري غير ذلك انقصه

وقد زوي عن عمر رضي الله عنه أنه كان ينقصي بقضاء ثم ينقصي في عدم الخصال
بحلاف ذلك، فعيل به في ذلك، فعلى ذلك على ما نصبت، وهذه على ما
نقصي^(١)

وزوي عن علي رضي الله عنه أنه قال لما قدم الكوفة بعدما انتهت الخلافة به
قال «إني لم أقدم لأحل عقدة عندها عمر» ولا لأخذ عقدة حنبل عمر رضي الله عنه ^(٢)
أراد به - والله أعلم - أن ما أمضاه عمر رضي الله عنه بالاجتهاد لا ينقضها هو، ولأن
الاجتهاد الأول تأيد بالقضاء، والاجتهاد الثاني عوي عما يؤيده، ونقص^(٣) الصائد
المتأكد بالعاري عن ذلك مشع في المحذور، حتى إن قضاء بحلاف لنقض لا
ينفذ لكون النص أقوى، ولأن المول بدت تؤذي إني ما لا جهنة به، وهو واسع،
هذا كله فيما إذا كان قضاء لنقصي الأول مما يشوع فيه الاجتهاد

أما إذا كان لا يشوع فيه الاجتهاد، بأن كان جوراً، أو مخالفاً سكوت أو الشبهة
المشهورية، أو الإجماع، فإنه لا ينفذه القاضي شامي، لأن الأول قضاء به لا
يشوع فيه الاجتهاد، فلم ينفذ قضاؤه، كما لو حكم بحلاف انقض بحلاف
اجتهاد.

(١) أخرجه الشامي في فتنه | ق ٦٤٥ | وروى أبيه | ق ٤٦ | من حديث عمر بن الخطاب

رحمته عن أبيه | ق ٣٢٠ | ١٥ | وأخرى في | ق ١٦٦ | ١٦ |

من الأدلة | ٢٦٦ | عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه | ق ١٦٦ | ١٦ |

من حديث أبيه | ق ١٦٦ | ١٦ | عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه | ق ١٦٦ | ١٦ |

من حديث أبيه | ق ١٦٦ | ١٦ | عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه | ق ١٦٦ | ١٦ |

أخرجه في | ق ١٦٦ | ١٦ | عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه | ق ١٦٦ | ١٦ |

وَالْأَمْرُ أَنَّ الْقَصْدَ مَتَى لَاقَى مُضْلًا مُجْتَهِدًا فِيهِ يُتَعَدُّ وَلَا يَرُدُّهُ عِزُّهُ،
لِأَنَّ اجْتِهَادَ الشَّيْءِ [١١١] كَاجْتِهَادِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ تَرَحَّحَ الْأَوَّلُ بِتَضَلُّلِ الْقَصْدِ بِهِ
فَلَا يَنْقُصُ بِمَا هُوَ ذُوهُ

في باب الثاني

وَالْمُرَادُ مِنْ خِلَافِ الْكِتَابِ خِلَافُ نَصِّ الْكِتَابِ الَّذِي بِهِ يَخْتَلِفُ فِي تَأْوِيلِهِ
الْبَلَدُ، مِثْلُ قَوْلِهِ نَعْدَنُ ﴿وَلَا تَسْجُدُوا مَا تَكْبَحُ غَايَاتُكُمْ مِنَ الْإِنْسَانِ﴾
[الباء: ٢٢]، وَقَدْ اتَّفَقَ النَّاسُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَرَوَّحَ امْرَأَةُ الْأَبِ، وَلَا [٣٢٧١٥]،
جَدِّهِ، وَلَا بَطًّا وَاحِدَةً مَهُمَا، فَلَوْ حَكَمَ الْقَاضِي بِحَوَارِ امْرَأَةِ الْأَبِ؛ كَانَ
لِلْقَاضِي الثَّانِي فَسْخُوحُهُ.

وَكَمَا إِذَا قَضَى حَلَّ مَنُوكِ السَّيَةِ عَامِدًا؛ لَا يَصَحُّ، وَيُطْلَعُ الْقَاضِي الَّذِي
لِأَنَّهُ مُحَرِّفٌ لِنَصِّ الْكِتَابِ، قَالَ اللَّهُ نَعْدَنُ ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا قَدْ يُذَكَّرُ بِهِنَّ أَنْتُمْ اللَّهُ
عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وَنَظِيرُ خِلَافِ السُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ: إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِإِفْصَاحِ بِالْقِسَامَةِ،
أَعْي: يَخْلِفُ الْمُذْعِي حَمْسِينَ يَمِيًا إِذَا وَجِدَ قَتْلًا فِي مَحْبُو، وَكَانَ ثَمَّةَ عِدَاوَةٍ
ظَاهِرَةٍ، مَحْلَفُ الْمُذْعِي عَلَى أَنْ فَلَانًا قَتَلَهُ؛ كَانَ لَهُ أَنْ يَقْتَضَى مِنْهُ فِي حَوْلِ مَلِكٍ
رَضِيهِ^(١)، وَهُوَ بَوْلُ الشَّاعِي رَضِيهِ فِي الْقَدِيمِ^(٢). كَمَا ذَكَرَ شَمْسُ الْأَنْعَمَةِ السَّرْحِيُّ
فِي «شرح أدب القاضي».

وَهَذَا الْحُكْمُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ [٢٣٣٢] الْمَشْهُورَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ

(١) بَطَرُ الْكَافِي فِي فقه أهل المدينة: لَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ [١١٢٢/٢]، وَالتَّاحُ وَالْإِكْلِيلُ لِمُحَمَّدِ بْنِ
الْمُرَاقِ [٣٥٥/٨]، وَالشرحُ مُخْتَصَرُ حُلِيِّ لِمُحَرَّرِي [٥٤/٨]

(٢) وَهَذَا فِي الْحَدِيدِ لَا تُبَيِّنُ الْقَضَائِي بِطَرِّ الْحَاوِي الْكَبِيرِ لِأَبِي الْحَسَنِ لِمَا وَرَدَ [١٣/١٤]
وَأَوْسَطُ فِي الْمَطْبَعِ لِأَبِي حَامِدٍ الْعَرَابِيِّ [٤٠٣/٦]، وَالْإِسْتِثْنَاءُ فِي فقه الإمامِ شافِعِيٍّ
لِلْبَعَوِيِّ [٢٢٥/٧]

«لَيْسَ عَلَى الْمُذْنِبِ، وَالْمُؤْمِنِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»

وكذا، إذا قضى بحل المطلقة ثلاثاً للروح الأول فل دخول الروح الثاني،
فالقاضي الثاني يُبطله؛ لأنه مخالف للثقة المشهورة، وهي حديث الفسلفة^(١)،
وقد مر بيان الحديث في كتاب الطلاق في (فضل فيما تحل به المطلقة)

ونظير خلاف الإجماع ما إذا قضى بجوارٍ بشع أم لولد؛ كان للقاضي الثاني
أن ينقضه كما ذكر الحنفية في «أدب القاضي»^(٢)، وذلك لأنه مخالف لإجماع
التابعين.

وذكر الشيخ أبو بكر الرازي «أن هذا مذهب محمد، فأما مذهب أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمهما الله، فيحور قصاؤه، ولا يُفسح». كما ذكر الإمام الشافعي.

وقال شمس الأئمة الشارحي «وهذه المسألة نسي على أن الإجماع
المأخوذ هل يُزق الحلاف المتقدم أم لا؟ فعند محمد رحمه الله يُزق، وعند أبي حنيفة
وأبي يوسف لا يُزق». هكذا ذكر في «شرح أدب القاضي»

يعني: أن الصحابة اختلفوا في جوارٍ بين أمهات الأولاد، ورؤي عن علي
عليه السلام أنه قال: «اختلف رأيي ورأيي عمر في أمهات الأولاد أنهن لا يُغرن، ثم زانت
بعد ذلك أن أرقهن، فقال عبيدة السلماني [يسكوون اللام -] زانيت في رأي
عمر أحب إلي من رأيك وخدك»^(٣).

(١) مصرى بحريجه.

(٢) مصرى بحريجه.

(٣) ينظر: «أدب القاضي» مع شرح الصلوة النبوية، لخصاف [١٢٣/٣]

(٤) طابين المطوفين، زيادة من «ع»

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» [١٣٢٢٤]، وسهفي في «السيكري» [٣٤٩١]، =

ولو قصي في المحمد فيه مخالفاً لرأيه، باسمه لمذهبه، بعد عدد أبي
حسنة وإن كان عادداً فيه وروياناً وواحداً، التفاد أنه ينسب بحطاً بنفسه

في غاية البشاعة

ثم أجمع أتباعه على عدم حوار بينهم، فكان قضاء القاضي محواري
مخلاف لإجماع، فينتظمه كذا في عهد محققه، وعندهما: لما لم يرتفع الخلاف
المتقدم بين أصحابه لإجماع السبعين، كان قضاء القاضي في فصل مختلف فيه،
ولا يفسحه الثاني.

وقال القاضي أبو زيد في آخر الفصول الإجماع: من كتاب «التقويم»
محمد بن الحسين روى عنهم جميعاً، أن القاضي إذا قضى بين أم الولد
[٣٢٨/م] لَمْ يَجْزْ (١).

وذكر عن أبي يوسف في «النوازل»: أنه لا يثبت لقضاء.

وكذا لو قضى قاضي بمالٍ بشامي، لأنه لو ادعى مالاً، وحلف حمسين بماله،
لم يخرجه أحد المال، وإن استحقاقه لمال باليمن لا يخرجه إجماعاً، فينتظم لقضائه
ثم ينبغي لك أن تعرف أن المعتبر من الاختلاف هو اختلاف المعتبرين من
أصحابه ومن كان بينهم، لا اختلاف الشافعي، ولا اختلاف مالك بن نبيه، لأن مالكاً
والشافعي لم يكونا موجودين في زمن الصحابة، فلم يكن خلافاً بينهما مفسراً، فثبت
كان للقاضي الآخر أن يفعل ما قضى به القاضي المالكي والشافعي رأيه، وهذا
هو المراد بقوله (والمعتبر الاختلاف في الصدر الأول).

قوله (ولو قضى في المختهد فيه مخالفاً لرأيه، باسمه لمذهبه، بعد عدد أبي
حسنة وإن كان عادداً فيه وروياناً)، ذكر هذه المسألة تعريفاً على ما تقدم

لا في مقام خصمه، فتكون قصة في محل مجهول فيه، فإن ٣٢٩ د من نسخة
من نصوص شيوخ شهادة هؤلاء، فبذلك لا يكون القاضي آخر بطلان

وقال الشيخ أبو الصمير في «شرح الجامع الكبير» «ثم إما لم يكن للناس
ولأنه لا يطل، إذا كان لأب يرى ذلك حقاً، وعدم الثاني أنه كان يرى خطأ، فإذا
إذا عدم أن لا أول لم ير ذلك حقاً، وقضى بخلاف رأيه، كان للناس إبطال قصده،
لأن قصده مع اعتداد خلاف ذلك وقع خطأ، كمن وقع بحرية إلى جهة، وصلى
إلى غيرها معتقداً أن قصده هي الأولى»

قال وهكذا ذكر الشيخ الإمام عبد الله الحبر الخزي^(١)، وإلى أشار محمد
يحيى. بقفي في قوله: «ورأه جائزاً».

ثم قال أبو زوي عن الشيخ الإمام عبد الواحد الشيباني^(٢) قال. في حد
دليل على أن ما يفعله المصنف من تقليد شعوي^(٣) المذهب - ليحكم في الطلاق
المصنف بالطلاق - إما بخور أن لو كان القاضي يرى بطلان الطلاق المصنف.

(١) وقع بالأصل «أمر» والمثبت من «أمر»، «أمر»، «أمر»، «أمر».

(٢) وقع في النسخ «الحبر الخزي» وهو موقوف على نسخة الخطري في «المعرب»، [٢٥٠]، بن
مضى أن يلب خلاف المذهب ولا يصح ما أتته

والحبر الخزي هو عبد الله بن الفضل بن عبد الحميد الكبير وقد مضى ترجمته

(٣) عبد الواحد الشيباني هو الإمام، المنقذ بالشهد، كان من كبار فقهاء ما وراء النهر، وكان مرجع
إليه في أكثر فروع الشريعة، وله نظم باريح وهو بخط «المجهر المصنف» لعبد القادر الدمشقي
[٣٣٤]، و«المعرب» أوصفه في تعليقات بحقه «بمؤيد يادني» [١١]، «محطوط مكنه» بين
الكتاب - ترك (رقم الحفظ ٦٧١)، «الفرات» به «بكتوي» [ص ١١٣].

(٤) هذه السلسلة «الشعوي» اعترض عليها المؤلف بما معنى من «كتاب الفنون في الصلاة»، ولكن
عن الصربي احتمالها، وعارته هناك «أمر» (بشعرية)، ليس بشيء، لأن القيلس في السلسلة
في شاعري أن يقال: شاعري أيضاً، كما قيل في جلم التصريف.

نَمُ الْمُخْتَلِفُ بِهِ لَا يَكُونُ مُحَالًا لَدُنَّا ذَكَرَ

← عيادة القلب →

كما هو مذهب الشافعي رحمه الله ، وما لم يكن لا يرى مطلقا ذلك ، لا يجوز مذهب
لشعوي المذهب ، لأنه يكون تضيدا معه ؛ فيعمل ما هو باطل عنه ، ويترك
ما هو الباطل غير صحيح ، فمما تصح تعليقه

ثم قال الشيخ أبو الثمير فولج هذا خلاف ما عنه سيف، وفيه كبر
باعتدال العصاة من الحلفاء، ويروى ما يحكمون على ربه بعداً، وإن كان ذلك
محتاجاً لرأي الحلفاء؛ لأنهم في الممانح حذره عند الله من عاصي عباده.

وَبَرَأَ الْفَضِي كَر مَحْدُودًا فِي مَدَدِهِ وَنَب. أَوْ كَر أَعْمَى. أَوْ فَصِي
لَا مَرَاتِبَهُ، وَأَبْطَلَ فَصِي آخِرًا لَا يَرَى شَهْدَهُ، هُؤَلَاءُ كَر بِهِ دَلِيلٌ، لِأَنَّ هَذَا يَسِي عَصَاءَ
بِي الْمُجْتَهِدِ بِهِ، بَلْ يَفُورُ الْعَصَاءُ مُجْتَهِدٌ بِهِ، هَلْ هُوَ رُفْعٌ؟ وَهَلْ لُغَاةٌ أَمَّا هَذِهِ
الْعَصَاءُ أَمْ لَا؟ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى رَأْيِ غَيْرِهِ، فَتُفْهِمُ سَبْدَهُ، وَيَنْصَرُّ بِرَدِّهِ وَإِنْجَالِهِ»

وَقَدْ أُسْتُرَ وَشِيَتْ فِي «فصوله» عَنْ حَبِّ «الدَّحِيرَةِ» أَنَّهُ قَالَ «وَرَأَيْتُ
فِي بَعْضِ الْكُتُبِ عَنْ أَصْحَابٍ فِي بَعْضِ نَصَائِهِمْ خَاصِي بِحَلَالِ رَأْيِهِ رَوَاتِهِ. فَكَانَ
شَمْسُ الْإِسْلَامِ الْأَوْخَيْدِيُّ» يُقِي بِعَدَمِ تَعَدُّدِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ. وَالْعَبْدُ الشَّهِيدُ
وَعَهْدُ الدِّينِ الْفَرَّعِيَّ يُقْبِلُ بِتَعَدُّدِ «أَنَّى هُوَ بَعْضُ «الفصول»

قوله (تَمَّ السُّجُودُ ، ٣٢٩ ، هـ) ألا يكون سجدة لما ذكرنا ، يعني أن
خاصة إذا لم يمدح ، ففي سجدة في السُّجُود هـ ؛ بعد عدد أي حقه رب ،

[illegible]

١٠ - وكل شيء - فليس به أساسي في بطلان الدعوى - فلهذا في كل
 حديث عند أبي حنيفة - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا -
 وهي مسألة فقهية - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا -
 المتكافئ.

﴿ من كان حاضراً في الدعوى ﴾

قوله (١٠) وكل شيء - فليس به أساسي في بطلان الدعوى - فلهذا في كل
 حديث عند أبي حنيفة - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا -
 الصغير^(١).

وأصل المسألة أن الدعوى - في العقود والصروح - فلهذا في فقهنا - فلهذا في فقهنا -
 وهو عند أبي حنيفة - وهو قول أبي يوسف أولاً - وعنه قول محمد بن
 وثاب بن محمد - لا بد من الدعوى - وهو قول أبي يوسف ح.

والمراد بعبارة الحكم ظاهراً أن يثبت فيما بين مثل ثوب يمكن
 من بطلان الدعوى - وغير ذلك.

والمراد من عبارة باطلاً ثبوت المثلث - والحل فيما بينه وبين الله تعالى

ثم ينبغي لك أن تعرف أن العبارة ظاهراً واضحة فيما إذا كان المدعى مستمراً
 كمنع - كمنع واستكاح - لأن في الأملاك المرسلة - أي المستقطقة - لا يثبت باطلاً
 بالثبوت - لأنه لا يمكن إثبات الملك بدون حبيب - وفي الامتيازات - فلهذا في فقهنا -

(١) سطر الاجتماع - مع شرحه - ص ٢٩٩ |

(٢) سطر الاجتماع - مع شرحه - ص ١٥٢ - ١٥٣ |

(٣) سطر الاجتماع - مع شرحه - ص ٢٠٨ |

(٤) وقع بالأصل - وعنه قول - في فقهنا - في فقهنا - في فقهنا -

سطر الاجتماع - مع شرحه - ص ٢٣٨ |

٣١٦ | حاشية ابن علقمة | ١٠٧/٢ |

شهادته ﴿ ٢١٦ 〉 . فإذا قضى بما رخصي من شهادة فقد قضى بما رخص
بما . فوجب أن ينفذ قصوده في تطهير الناس جميعاً .

ألا ترى أنه لم يفرق بين الروحاني والمادي ، ووجب له في تطهير
الناس جميعاً ، فأنظر الله تعالى أوصي

وكذلك لم يفرق بين الروحاني ، وفريق سبهم ، ووجب له في تطهير
الناس جميعاً ، مع أن أحدهما كاذب كذا في « إشارات الأسرار » وغيرها . ومن في
الآية قرأ في كتاب النكاح قبل باب الأوباء ولا كذا ، فتنظر فيه

وصورة القضاء في العقود كثيرة:

مها إذا ادعى على امرأة نكاحاً - وهي سخرية - وأدام عليها شهادتي زوجها ،
وقضى لقاضي بالنكاح بينهما [٢١٧] . حل نكاح وطؤها . وحل للمرأة التمكين
منه عنه .

وعندهما لا يحل لهما ذلك ، وكذا إذا دعت نكاحاً على حرة - هو سخرية -

ومها إذا قضى بالبيع بشهادة الزوج ، وهو [٢١٨] على وجهين إما أن
يكون الدخول من جانب المشتري ، بأن يدعى على غيره أنك بعت مني هذه
العارية والآخر أن يكون من جانب البائع ، بأن قال بعت شريعت [٢١٩] هذه
لعارية ، يحل للمشتري وطؤها في الوجهين .

وصورة القضاء في المثنوخ كثيرة أيضاً

١ - المحيط البرهاني في الفقه العملي [٥٣٨]

٢ - من الموقوفين ، زيادة من . ٢٠٤

(٣) بطر « المحيط البرهاني في الفقه العملي » [٥٤٨]

قال ولا ينصي القاضي على عائب، إلا أن يختصر من يقوم مقامه

مها إذا ادعى أحد المصنفين فتح العند، وأقام بيته زور، ففتح القاضي،
يحل للبايع وطء الجارية.

ومها إذا ادعت على زوجها أنه عندها ثلاثاً، وأقامت بيته زور، ونصي
القاضي باخره، وبروحت بروح آخر بعد نقضاء العدة، يحل للروح الثاني الوعد
طاهر، وباطل عده كد في «الدخيرة الرهبانية»

قوله. (ولا ينصي القاضي على عائب، إلا أن يختصر من يقوم مقامه)، قد
لفظ «لقدوري» في «مختصر».

وقال في «مختصر الأسرار» «لا يجوز للقاضي أن يقضي على عائب حتى
يختصر هو أو من يقوم مقامه، إما بانه، وإما حكماً»

وقال أبو يوسف: ينص القاضي عنه خصماً وقصياً عليه.

وقال في «شرح الأقطع»^(١) «وقال الشافعي^(٢) يجوز المصاء على العائب
عن المضر^(٣)، وإن كان حاصراً فيه: ففيه وجهان^(٤)».

له أن النبي للبيان والإطهار عند حده الحال على القاضي، لا لإثبات ما لم
يكن ثباتاً، وطهرت الحد ثباتاً، فيحكم بها على العائب، كما لو كان حاصراً
مسكت

(١) بصر «المحيط البرهاني في الفقه النعماني» [٥٤/٨]

(٢) بصر «مختصر القدوري» [ص/٢٢٦].

(٣) بصر «شرح مختصر القدوري» للأقطع [ق/٣١٥-٣١٦]

(٤) بصر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن السمردي [١٦-٢٩٦-٢٩٧]، و«الوسيط في المصا»

لأبي حامد الغزالي [٣٢٢-٧]، و«روضة الطالبين» للذهبي [١١-١٧٥]

(٥) والظاهر من مذهب الشافعي أنه لا يجوز المصاء عليه إلا بعد حصره، لتعديده عنه في الحال

كحصره في مجلس بصر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن السمردي [١٦-٢٩٧]

باب الدعوى

ولما ما روى أصحاب في كتبهم، أن التي ^{بالحق} قال لعدي حين بعته ابن
ليس «لا تقص لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر»^(١)، ولأنه لو حصر بخور
أن يُقَسَّم حُجَّةٌ يَنْبَغِي بِهَا حُجَّةُ الْمُدَّعِي، فلا يجوز القضاء مع عيته، ولأن بيته
حُجَّةٌ لأحد الخصمين، فلا يُنْفَعُ إِيَّاهُ مع عيه الآخر كاليمين، ولأن مُزَاجَته
لقضاء لم يُوحَد، فلا يصح القضاء إلا باليِّ، لأن شرط إقامة البيِّه الإيكار

ولهذا إذا كان الخصم حاصراً، فأقر بالحق، لا حاجة إلى البيِّه، وهذا لأن
البيِّه في نفس الأمر محتملة للصدق والكذب، ولا يجوز بناءً بحكم على الدليل
المختل، إلا أن الشَّرْعَ جعلها حُجَّةً ضرورية قطع الشَّرْعَ، وبناءً لحق بمن
مُنْجَبُهُ، ولا مُتَارَعَةً عند عدم الإيكار، فإذا اُتُيَ بالبيِّه، اُعْتُدَّتِ الصَّرُورَةُ
للموحيبة لكون البيِّه حُجَّةً، فلا إذا ^{٣٢} . يصح قضاء ماضي بدون البيِّه^(٢)

وإنما قلنا بأن الإيكار لم يُوحَد من العتب، لأنه يحصل أن يكون مُفَرَّأً،
ويختل أن يكون مُتَكَرراً، من الظاهر منه الإقرار، لأن المدعي صادق طهراً،
بوجود ديه وعقله الصدوق عن الكذب، الداعين ^٢ إلى الصدق

فإذا كان المدعي صادقاً، لا يتكرَّر المدعي عليه أيضاً، لأنه لا يتكرر صدق
لديه وعقله، فإذا كان بظاهر من حبه لإقراره، لا يُقَصَّى بالبيِّه، بحلَّاه ما إذا
سك عن الحواث، لأن الشَّرْعَ أمره مُتَكَرراً دفعاً للصلح، فكان الإيكار موحوداً

إنما هذا بحلَّاه، لأن ما تحقق عدم لإقراره، فظهر الفرق، ولأن ماضي

(١) مضمَّن تحريجه

(٢) ما في حاشية الأصل من أنه وقع في حصر سبع الحجج بدون البيِّه، وهو ما لا يرد
وقع في ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤

وفي الثاني يثور لوجود الشك وهو شبهة مشهور الخ

وبأن ليس بشهادة لقطع المراجعة، ولا مراجعة دون الإنكار، ولا يوحّد، ولأنه يضمن الإقرار والإنكار من لحصم فيشبه وجه القضاء، لا أخكم منها مختلفة، ولو أنكركم عاب فكذلك، لأن الشرط قيام الإنكار وقت القضاء، وفي خلاف أبي يوسف

ومن يقوم مقامه قد يكون بإبائه، أو بإبائه الشرع، كالتوصي من جهة القاضي، وقد يكون حكماً، بأن كان ما يدعي على الغائب سألما يدّعه على

عبد الله بن يوسف

لا يملكه القضاء، لأن وجه القضاء مثبت، لأنه لا يذري بأي حجة ينص، لأن الأحكام مثبتة، فحكم القضاء باليمين، أن يجب لقضاء على الشهود عند الرجوع، ويظهر في الروايات المثبتة والمقصود، وحكم القضاء بالإقرار خلاف ذلك، فتعد القضاء أصلاً، ولما في يعلم في طريقة الخلاف، والله تعالى.

قوله (ولو أنكركم عاب فكذلك)، يعني: لو أنكركم المدّعي عليه، ثم عاب، لا ينقص لقاضي أبداً في غيبته، وإن كان وجد منه الإنكار، وهو قول محقق

وقال أبو يوسف رحمه الله (١٠٠٠) ينقص، لو حوّد الإنكار به صريحاً، هو معنى قوله (وفي خلاف أبي يوسف)

وقال محمّد بن بكارة إلى وقت القضاء شرطاً، وبناء الإنكار في وقت قضاء، استصحاب الحد لا ينقص، وذلك بضيق للدفع، لا للإثبات

قوله (ومن يقوم مقامه قد يكون بإبائه، أو بإبائه الشرع كالتوصي من جهة القاضي، وقد يكون حكماً، بأن كان ما يدعي على الغائب سألما يدّعه على

الحاضر وهذا في غير صورة في الكتب.

الحاضر). وهذا نصير قوله (ومن يقوم مقامه)، في قوله (ولا يقضي القاصي على عائب إلا أن يخضر من يقوم مقامه)

يعني أن العائم مقام لعائب قد يكون قصد بربطه لعائب، بأن يخضعه وذللاً، أو بربطه الشروع، كما لو وكل القاصي، كلاً عن العائب، أو يكون بربطه لعائب عن الحاضر لعائب حكماً، بأن كان ما يدعي على لعائب مسبباً لما يدعيه على الحاضر.

وتصير هذه الحملة ما يدل في «القاوي الصغرى» عن شرح الإسلام هو مراده أن الحاضر إما أن يتنصت حصصاً عن لعائب بأحد معان ثلاثة

أحدها أن يكون الحاضر وكيلاً عن العائب، وهو صاهر

ولثاني، أن يكون المدعى على الحاضر والعائب شيئاً واحداً، وما يدعى على لعائب مسبباً لثبوت ما يدعى على الحاضر لا محالة

فهي هذه الحالة، يقضي على الحاضر والعائب جميعاً، حتى لو حصر العائب وأبكر، لا يلتفت إلى بكاره

والثالث أن يكون المدعى مشتركاً مع الحاضر، ويكون ما يدعي على لعائب مسبباً لثبوت ما يدعي على الحاضر على كل حال، بحيث لا يفتك عنه

فهي هذه الحالة، يتنصت الحاضر حصصاً عن العائب، ويقضي عليهما جميعاً،

أما إذا كان ما يدعى على العائب، قد يكون مسبباً لما يدعى على الحاضر، وقد لا يكون، بأن كان مما يفتك عنه محال، فإنه ينظر في ذلك إن كان ما يدعى على العائب نفسه قد يكون مسبباً لما يدعيه على الحاضر، [فإنه يقضي بالنسبة في

قوله العائِب

حق الحاصر [ولا يُقضى بها في حق العائِب ، حتى لو حصر العائِب وأبكر
 ذلك ، يحتاج إلى إعداده التَّيَّة عليه .

وإن كان ما بدَّعه على العائِب نفسه ، لا يَكُون سبباً لِمَا يدَّعي على الحاصر .
 وإنما يَكُون سبباً بعسار البقاء إلى وقت ادَّعَوْن ، فإنه لا يُقضى بالتَّيَّة بما دَّعه
 المُدَّعي ، لا في حق الحاصر ، ولا في حق العائِب .

أما تفسير الأصل الثاني . وهو أن يَكُون المُدَّعي على الحاصر والعائِب شيئاً
 واحداً ، وما يدَّعي على عائِب سبباً لثبوت ما يدَّعي على الحاصر لا محالة
 بيان ذلك في ثلاث مسائل :

إحداها : رجل ادَّعى داراً في يد رجل آتيا بملكه ، وأبكر دو سبباً فأقام
 المُدَّعي بئس أن الدار داره ، اشتراها من فلان لعائِب ، وهو يَمْلِكُهَا ، فإنه يُقضى
 بها في حق العائِب والحاصر ؛ لأنَّ المُدَّعي شيء واحد ، وهو الدار ، وما ادَّعى
 على العائِب - وهو الشراء - سبباً لثبوت ما يدَّعي على الحاصر ؛ لأنَّ الشراء من
 المالك سبباً لا محالة .

والثانية : إذا ادَّعى عن آخر أنه كَمَلَ عن فلان بما يدَّعِي له عليه ، وأبكر
 المُدَّعي عليه بالكفاية ، وأبكر لحق ، فأقام التَّيَّة أنه ذب^(١) له على فلان ألف
 درهم ؛ فإنه يُقضى بها في حق الكفيل الحاصر . وفي حق العائِب جميعاً ، حتى لو
 حصر العائِب وأبكر لا تُلتَمِثُ إلى أبكره .

والثالثة : إذا ادَّعى شفعة في دار في يد إنسان ، وقال ذو اليد :

(١) ما بين المقومين زياد من أدب ، وأم ، واتج ، وأع ، وأص .

(٢) وقع بالأصل : شيئاً واحداً ، وكتب من : أدب ، وأم ، واتج ، وأع ، وأص .

(٣) ذات له . أي : ما وجب وثب ، بقر . وقد تقدم التعريف بذلك .

فإن قيل شغل هذا بما ذا كان المدعى حاصراً ومغائباً، فمدعى على حاصر مبهمة، لا يعتد به، وهو مؤسّر، والمدعى مضرب يد الحاصر غير نافذ، خبر ورويه فكانت عند أبي حنيفة ردية، وأوم اليقه على الحاصر بذلك. لا تغل هذه السنة أصلاً، ويخافى بعتاب نصيبه من مضرب يد الحاصر عنه لا يجوز.

فما هذه شهادة لا تغل عند أبي حنيفة، لا لعدم انحصار عن بعتاب من لجهة المنصبي عنه بأكبره، لأن ساكب إن احراز تضمن المعتقد، فمن بعد بصير فكانت من جهة المعتقد، وإن حار الاستبعاد، بصير ٤٠٠٠، فكانت من جهة ساكب، فكان المنصبي عنه بالكفاية مجهولاً، فله تغل بهذا.

وأما إذا كان المدعى شئتاً - وما يدعيه على المعتب لا يكون من بعد مدعى على الحاصر لا محالة، بل قد يكون سناً، وقد لا يكون - فله في ما أس

إحداهما حل حار إلى عند يسار، وور إن مولات قد وكفي بأن أحسن إليه، فإوم المدعى السنة أن مولاه أعنه، تغل في حق مضرب يد الحاصر، ولا تغل في حق حق على المعتب، حتى لو حصر بعتاب وأكر بعض، بخلاف المعتب ورويه السنة.

والثانية رجل حار، في امرأة المعتب، وقال إن رزحت وتكفي بأن أغت به، فإوم بيه أن رزحها صمها ثلاثاً، يفضي مضرب يد الوكيل عنها، ولا يفضي بطلاق، لأن المدعى شمس الطلاق وموافق على المعتب، ومضرب يد حار ومضرب يد طلاق لا يحق، ولا يوجب انعزال الوكيل، بالألا يكون هت، كما وقد يحق فزحت بلاءه، بأن واحد بعد دة، فلا يكون يعرف بغير

حُكْمًا أَصْلِيًّا لِلطَّلَاقِ وَالْعَقْدِ، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ سَبَبٌ لِحُجْرِ الْحَاكِمِ فِي
حُجْمِهِ؛ لَا يَكُونُ الْحَاصِرُ فِيهِ حُضْمًا عَنِ الْعَائِبِ، [وَأ] مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ
سَبَبٌ فِي الْبَيْتَةِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى حَقِّ الْحَاصِرِ فِي فَضْرِ بَدْوِهِ، أَعْرَافَهُ عَنِ أَنْ كَانَهُ؛
لأنه ليس من صرورة اعراف الوكيل محقق بطلاقه، لا من صرورة محقق
بطلاقه، لا من اعراف الوكيل، فلا يُقْضَى بِطُلُوقِ الْعَقْدِ وَالْعَقْدِ

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى مُشْتَرِيًّا - وَيُقْضَى مَا ادَّعَى عَلَى الْعَائِبِ لَا يَكُونُ سَبَبٌ
فِيهِ مَا يُدَّعَى عَلَى الْحَاصِرِ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْقَاءِ - فَيَبْهِنُ فِي مَسَائِلِ

أَحَدُهَا مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ حَاجِرٌ، فَادَّعَى الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ أَنْ لَيْسَ
كَانَ رَوْحَهَا مِنْ فُلَانٍ الْعَائِبِ، وَقَدْ اشْتَرَاهَا [١٢٣١] الْمُشْتَرِي، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ
بِذَلِكَ، وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ، وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةً، فَإِنَّهُ لَا يُقْضَى بِبَيْتِهِ، لَا فِي
حَقِّ الْعَائِبِ، وَلَا فِي حَقِّ الْحَاصِرِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعَى شَبَّانَ الرَّدِّ يُغَيِّبُ عَنِ الْحَاصِرِ،
وَالْمُكَاحَ عَلَى الْعَائِبِ.

وَمَا دَّعَى مِنَ الْمُكَاحِ عَلَى الْعَائِبِ بَعْدَهُ، لَيْسَ سَبَبٌ لِمَا يُدَّعَى عَلَى الْحَاصِرِ
مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْبَيْتِ [١٢٣٢]؛ لِأَنَّ الْحَاصِرَ أَنْ يَكُونَ رَوْحَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا، وَإِنْ أَقَامَ الْبَيْتَ
عَلَى الْقَاءِ؛ بَأَنَّهُ شَهِدُوا أَنَّ امْرَأَتَهُ لِلْحَالِ؛ لَا يُقْضَى أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقَاءَ تَعُودُ لِلْبَيْتِ.

وَالثَّانِيَةُ الْمُشْتَرِيُّ شَرَاءً فَاسِدًا إِذَا أَقَامَ الْبَيْتَ أَنَّهُ بَاعَ مِنْ فُلَانٍ الْعَائِبِ؛ لَا
يُقْضَى؛ لِإِبْطَالِ حَقِّ الْبَائِعِ فِي الْإِسْتِزْدَادِ، لَا فِي حَقِّ الْحَاصِرِ، وَلَا فِي حَقِّ الْعَائِبِ؛
لأن نفس البيع ليس بسبب لإبطال حق البائع في الاستزداد؛ لِحَوَارِ أَنَّهُ بَاعَ ثُمَّ
أَمْسَحَ الْبَيْعَ بَيْنَهُمَا، فَيَعُودُ حَقُّ الْبَائِعِ فِي الْإِسْتِزْدَادِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ حُضْمًا فِي ثَابِتِ

﴿إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نِزَاعٌ﴾

بعض سمع : لم يكن حصصاً في إثبات لبقاء ، لأن البقاء تبع

والثالثة رجل في نذبه دار ، بعث بحشها دار ، فأراد الذي في يديه الدار أن
يأخذ المنشرة بالشفعة ، فقل مشتري للشمع الدار داري في يديك ليس لك ،
إنها لملان ، فادع الشفع بقاء الدار سي في نذبه دار ، اشتراها من ملا
العائب : لا ينقصي بشراء ، لا في حق لحاصر ، ولا في حق لعائب ، لأن المدعى
شيئان محتلفان

وما ادعى على عائب من شراء الدار ليس بسبب بثوت حقه في الشفعة ،
ما لم يثبت البقاء ، فإنه لو كان اشتراها ، ثم فتحا البيع ، وأزالها عن يملكه بوجه من
الوجود ، لا يكون له الشفعة ، وإنما يكون به الشفعة باعتبار البقاء ، وللم يقم البقاء
على البقاء ، ولو أقامها على البقاء لم يقبل أيضاً ، لما مر أنه تبع ، والباقي يعلم في
كتاب «أدب القاضي» في مسائل «نقص» على العائب من «افتاوى الصمري» ،
وفي الفصل الرابع من «فصول الأشراف» ، والله أعلم
قوله . (أو بإدابة الشرع ، كالوصي من جهة القاضي) .

قال بعضهم في «شرح» قيد بالوصي من جهة القاضي ، حراراً عن
المستخر من جهة القاضي ، فإن فيه اختلاف الروايتين ، نقل صاحب «الفصول»
عن «المحيط» و«الذخيرة» وسائر المصنفين : إذا ادعى إنسان على آخر ، لقاضي
تفتم أنه مستخر لا شيء عليه ، لا يجوز^(١) ، ولو حكم عليه لا يجوز^(٢) .

وتفسير المستخر أن ينصب القاضي وكيلاً عن العائب ؛ لشمع الحضور

(١) وقع لأصل «الولايجو» و«عيب من ال» ، و«م» ، و«ل» ، و«ال» ، و«ع» ، وهو اسم من
وقع من «الفصول» نقله «الوصي» ٧٤١ أ مطبوع مكتبة ولي الدين أهدى - بركيد (رقم المخطوط

أَمَّا إِذَا كَانَ شَرْطًا لِحَقِّهِ : فَلَا مُعَسَّرَ بِهِ فِي حَمْلِهِ حَصْمًا عَنِ الْعَائِبِ وَفِي

عَبْدِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَحْصَرَ رَجُلٌ غَيْرَهُ عَنِ الْقَاضِي ، لَسَمِعَ الْمُحْصُومَةُ عَلَيْهِ ، وَنَاصِي
يَقْتَضِي أَنَّهُ مُسَخَّرٌ لَيْسَ بِمُخْتَصِمٍ ، فَالْقَاضِي لَا يَسْمَعُ الْمُحْصُومَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يُخَوِّضُ
الرَّكِيْلَ عَنِ حَضْرَةِ احْتِجَازِي فِي بَيْتِهِ ، وَلَا يَخْضُرُ مُحَدِّثٌ [٢٢٢] ، يَحْكُمُ بَعْدَهُ بَعْدَ
مُصَاءٍ إِلَى دَارِهِ ، وَيُؤَدِّي عَلَى بَابِ دَارِهِ

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ «الْفُصُولِ» وَذَكَرَ فِي شَهَادَاتِ «الْحَامِصِ» رَجُلٌ عَائِبٌ ، وَجَاءَ
رَجُلٌ وَادَّعَى عَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ أَنَّهُ حَضَمَ عَائِبًا ، وَأَنَّ عَائِبًا وَكَانَ يَطْلُبُ كُلَّ حَقٍّ
لَهُ عَلَى غُرْمَانِهِ بِأَكُوفَةٍ وَبِالْحَصُومَةِ فِيهِ ، وَبِادِّعَى عَلَيْهِ تَكْرُرًا وَكَانَ لَهُ ، وَأَوَامُ الشُّدْعَى
بَيْتَهُ عَلَى وَكَانَ ، فَفَضَى نَاصِي عَلَيْهِ بِالْوَكَاةِ

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَبِيلٌ عَلَى حَوَارِ السَّحِيرِ ، فَإِنَّهُ قَالَ «ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ
أَنَّهُ حَضَمَ الْعَائِبَ ، وَثُمَّ نَقَلَ بِهِ غُرْمُ الْعَائِبِ ، لَكِنْ هَذَا عَدَمٌ مَحْصُورٌ عَلَى مَا إِذَا
يَعْلَمُ الْقَاضِي بِكُونه مُسَخَّرًا ، ثُمَّ إِذَا عَدَمَ الْقَاضِي ذَلِكَ ، لَا تَثْبُتُ»

ثُمَّ قَالَ وَذَكَرَ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى السَّحْرِ لَا يَخُورُ ، ثُمَّ
قَالَ وَقَبْلَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى رَوَائِصٍ ، لِأَنَّ هَذَا فِي الْحَاصِلِ مُصَاءٌ
عَنِ الْعَائِبِ ، وَفِي انْقِصَاءٍ عَلَى الْعَائِبِ رَوَائِصَ عَنْ أَصْحَابِهَا ، وَكَانَ طَهِيرُ الدِّينِ
نُزْعِيَانِي [٢٢٧] يَنْقِي فِي انْقِصَاءٍ عَنِ الْعَائِبِ بَعْدَ انْتِزَاعِهِ ، كَيْلَا يَنْظُرُوا إِلَى
هَذَا مَذْهَبِ أَصْحَابِهَا بِهَذَا ، إِلَى هَذَا نَقَطَ صَاحِبُ «الْفُصُولِ» فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ (٢٢٨)

قَوْلُهُ . (أَمَّا إِذَا كَانَ شَرْطًا لِحَقِّهِ : فَلَا مُعَسَّرَ بِهِ فِي حَمْلِهِ حَصْمًا عَنِ الْعَائِبِ) ،
بَعْضِي إِذَا كَانَ مَا يَدَّعِي عَلَى الْعَائِبِ شَرْطًا لِشُرُوبِهِ يَدَّعِي عَلَى أَحَدِهِمْ ، لَا يُجْعَلُ

وَقَدْ دَلَّ عَلَى «السَّحْرِ» وَالْمَسْأَلَةِ [٢٢٨] وَفِي «الْفُصُولِ» وَفِي «الْحَامِصِ» وَفِي «الْحَامِصِ»

[٢٢٩] بَعْضِي فِي انْقِصَاءٍ عَلَى الْعَائِبِ ، وَفِي انْقِصَاءٍ عَلَى غَيْرِ انْقِصَاءٍ عَلَيْهِ ، يَسْمَعُ «الْحَصْرَةَ»

لَا تُرْوِي [٢٣٠] مَحْصُورَةٌ مَكَّةَ فِي الدِّينِ عَدِي - يَكُونُ (قَدْ نَحَصَ ٥٣)

عَرَفَ تَقَامُهُ فِي الْجَامِعِ.

عنه خبر

محدث حصفاً عن العائِب، وهذا هو عَمَّةُ تَعْنِيهِ حَتَّى

وصورته ما ذكر في «الفتاوى الصغرى» «وَرَجُلٌ كَانَ لَامِرًا أَنْ يَنْتَرِ وَيَنْتَرِ
مَرَاتِهِ، ذَلِكَ حَتَّى، وَدَعَتْ مَرَاتَهُ عَلَيْهِ أَنْ يَلَامَهَا حَتَّى مَرَاتِهِ، وَوَلَايَ سَدُّ
دَوْرَتِ السَّيِّئَةِ، لَا تَصِحُّ هَذِهِ ثَبِيَّةٌ، وَلَا تُقْضَى بِمَوْفُوعِ الصَّلَاقِ عَلَيْهَا، لِأَنَّ شَيْئًا
عَنِ دَوْلَابٍ يَعْنِي لَا تَصِحُّ، لِأَنَّ ذَلِكَ بَدَاءُ الْقَضَاءِ عَلَى الْعَائِبِ، وَقَدْ أَتَى بَعْضُ
الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ هَذِهِ السَّبَبُ يُقْبَلُ، وَيُقْضَى بِمَوْفُوعِ الصَّلَاقِ، وَلَا أَنْ الْأَوَّلُ أَصَحُّ
فَإِنْ قِيلَ أَيْسَرُ لَوْ قِيلَ لَهَا إِنْ دَخَلَ فَلَا تَذَرُ قَابَ حَذَلٍ، وَقِيلَ لَهَا
سَبَبٌ أَنْ دَخَلَ، وَوَلَايَ عَدَّتْ، كَذَلِكَ الثَّبَتُ صَحِيحَةٌ

الْحَوَاتِ إِذَا صَحَّحْتَ هَذَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا بَعْضُ حَتَّى عَائِبٍ، وَلَا يَحْتَاجُ
قَضَاءً عَلَى الْعَائِبِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِسْلَامَ إِذَا أَقَامَ ثَبَتَهُ عَلَى شَرْطِ حَقِّهِ يَنْبَغِي أَنْ يَنْتَرِ
عَنِ الْعَائِبِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِعْدَالٌ حَتَّى الْعَائِبِ، يُقْبَلُ هَذِهِ الثَّبَتُ، وَيَتَقَبَّلُ
مُحَاصِرُ حَصْفًا عَنِ الْعَائِبِ، وَإِنْ كَانَ فِي قُبُولِ الثَّبَتِ إِعْدَالٌ حَتَّى عَنِ الْعَائِبِ بِمَوْفُوعِ
الصَّلَاقِ، أَوْ عَتَقِي، أَوْ بَنِي، أَوْ مَا شَاءَ ذَلِكَ، الْأَصَحُّ أَلَّا يُقْبَلَ

وَقَدْ أَتَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ يُقْبَلُ، وَيُقْضَى عَلَى الْحَاصِرِ وَالْعَائِبِ
جَمِيعًا، وَهَذَا أَحَدُ تَعَاوِيِ الْإِمَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدٍ الْأَوْرَحَانِيِّ، حَكَى ذَلِكَ
عَنْ شَيْخِ الْإِمَامِ هَبِيزُ الدِّينِ، بِسْمِ هَذَا لَفْظُ «الفتاوى الصغرى»

لَمْ قَالَ فِيهَا بَعْدَ أَوْرَاقِي وَذَكَرَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَمِّي تَزَادَوِي فِي ذَلِكَ مَا نَدَّاهُ
عَنْ ثَبَتِهِ مِنْ بَعْضِ «الجامع» أَنَّ الْإِسْلَامَ يَتَقَبَّلُ حَصْفًا عَنِ الْعَائِبِ فِي الثَّبَتِ

لا يخرج والكلمة محذوفة (من اقرص ، صي صم) لأنه لا يندرج على
الاستخراج ، ولأن مخرجه الوصي في اصح الروايس لعنه عن الاستخراج ،
واظه اعلم .

استخرج بعد اسم ، إلا أن [١٣٣] يقاضي لما كان قادراً على استخراج بعد
من التمسح ، كمن به [١٣٤] ولأنه لا يقرص ، لأن الدس في ذاته يخرجه ولا
يقضي ، كان معدداً لبعض وريادوه ، لأنه لو لم يخرص ، ربما يثبت المال ، و
قرص ، كان مصوناً عن تنوي والسب ؛ لأن القاضي يندرج على الاستخراج بضمه
وإن كان كذلك ، كان اقرص القاضي بضمه بضم ، بخلاف قرض ، لأنه لا
يندرج على الاستخراج بضمه ، وليس كل قاضي يندرج ، ولا كل من يندرج ، بعد
قرص بضمه بضمه في حق بضم ، فيضمن

وأما الآن فهو يندرج بقرص مال الصغير أم لا ؟ به يندرج محذوف
من الجامع الصغير

قال القاضي أبو الليث «خوّر أن تدار لا يخوّر عرضه ، كما لا يخوّر قرض
بوصي» يعني أن لا لا يمكن من الاستخراج بضمه بضمه ، وخوّر
بضمه بضمه بضمه ، لأن ولأيه أنه من ولاية بوصي ، وهو غير منه من
شراء ، عرضه بضمه ، فإنه حال تصدي

والى الوجه الأول ذهب فخر الإسلام بربوبي ، وعصم شهادته ، ويراد
بضمه بضمه بضمه - الجامع الصغير

وأراد بذكر الحق أنه صحت بضمه بضمه

قوله (ولأن بضمه بوصي في صحيح الروايس) ، أراد بأصح الروايس
ذهب إليه فخر الإسلام ومن وافقه

باب التحكيم

قال وإذا حكم رجلان رجلاً، فحكم بينهما، ورضيا بحكمه، خاز؛ لأن
لهم ولاية على أنفسهم فصح نخكسهما وسئل حكمه عليهما.

باب النكاح

- ٤٦-٤٥ -

شرع في باب حكم النكاح؛ لأنه من أنواع المصداق، لا أنه حر دونه، لأن
حكمه أدنى حالاً من حكم القاصي. وهذا إذا كانت حكمه مدعوت القاصي الذي
نهى إليه؛ أبطله، ولهذا لا يخور حكمه في الحدود والمقصود، بخلاف حكم
القاصي، فإن القاصي الذي ينفذ حكمه إذا لم يكن مخالفاً لرض الكتاب وحسنه
المشهور والإجماع

ويخور حكم القاصي في الحدود والمقصود، ولا يخور حكم النكاح بهما،
ويخور حكم القاصي رضي بعضهم بذلك ثم لا، ولا يخور حكم النكاح؛ لا بعد
رضا بعضهم، يقال حكمه، إذا فرض الحكم إليه

قوله (قال وإذا حكم رجلان رجلاً، فحكم بينهما، ورضيا بحكمه، خاز)،
أي قال القُدوري في «المختصر»، وسماه فيه «باب من يصدر الحكم»، يعني
بأن الحكم من أهل الشهادة، وهذا لأن الحكم سرقة لقاصي في حكمه
، ١٠٢٢، واشترط صحة القاصي في حكمه، حتى لا يخور أن يحكم بهما
محدود في قذف، أو عبداً، أو أعمى، أو دماً؛ لأن شهادته هؤلاء لا تخور

والأصل في حوار التحكيم قوله تعالى ﴿وإن حكمتم شئاً بينهم فليتوا﴾
حيث من هذه وأجبت من ههنا ﴿١٠٢٢﴾، وحكم النبي ﷺ في

والعاسق إذا حكم بحكم أن يخور عبداً كما مر في المولى
ولكن واحد من المحكمين أن يرجع ما لم يحكم عليهما، لأنه لا ينفك من
جهلها فلا يخكم إلا برضاها جميعاً (وإذا حكم لزمها) لتدور حكمه عن

في غاية السهولة

بواحد من هذه لخصاب، فكذا الحكم

قوله (والعاسق إذا حكم) ٢٠٠، إذا حكم أن يخور عبداً، كما مر في
المولى، يعني إذا ولي العاسق قضاء بدينه، حار عبداً، ولكن لا ينبغي أن يفهم
فكذا لعاسق إذا حكم ينبغي أن يخور قبالاً على ذلك، ولكن لا ينبغي أن يحكم،
وقد مر بيان انقاضي العاسق في أول كتاب «أدب القاضي»

قوله (ولكن واحد من المحكمين أن يرجع ما لم يحكم عليهما)، هذا لنقد
تقديري في «مختصره»^١، وذلك لأن حكمه مؤثرف على رضاءهما، فإذا رجع
واحد منهما قبل تنفيذ الحكم، صار كأن الرضا لم يوجد في الاستدعاء

أو نقول إنهما سلفاً على التصرف بهما، فصار كالتوكيل، وللموكِّل عزل
الموكَّل قبل البيع، فكذلك هما، بحالهما إذا أمضى الحكم، حيث لا يكون لواحد
منهما أن يرجع، لأنه فعل ما فعل بتدبيرهما، ثم يكتن لهما أو لأحدهما نقض
ذلك بعد ذلك، كالموكَّل إذا باع، لا ينقضه الموكِّل، فكذلك ههنا.

وأورد شمس الأنفة الشرحي في «شرح أدب القاضي» سؤالاً وجواباً، فقال،
فإن قيل: ليس أن التحكيم إنما تثبت باتفاقهما، وكان ينبغي ألا يصح
الإخراج إلا باتفاقهما أيضاً؟

قلت: يخور إلا يثبت العقد إلا [٢٠٠، ٣٣٥] باتفاقهما، ثم ينفرد أحدهما بالتصريح،

ولاية عليهم و - رجع حكمه الى القاضي . موافق مذهبه ، أمضاؤه ، لانه لا يرد
في نفسه ثم في إترامه على ذلك الوجه (وإن حائفه أبطله) لأن حكمه لا يرد
لعدم التحكيم منه

كما في التصارية والتشذبة ونحوه . وهذا لأن أحدهما لم يرض بهذا الحكم . فهو
لم يكن راضياً في لاسد . لا يصح التحكيم ، وهذا لم يرض بعد ذلك ، لا يرضى
التحكيم أصلاً ، فإما إذا بعد تحكيم ، ولا يجوز بواحد منهما أن يرجع عن ذلك .
كاشعبي إذا قضى ، لم يرض السطون ، لا يتقبل ذلك القضاء ، ولو عزله قبل
القضاء ، لا ينفذ حكمه . فكذا في حق الحكم

وقال في «شرح الأقطع» «قال الشافعي رحمه الله في أحد قوينه لا يجوز
التحكيم ، وإن حكم لم يرد»^(١)

١- أن التي يجوز أجاز حكم سجد بن معاذ على سى فريضة ، وهو حار راجع
المحكوم عنه بعد الحكم ، لم يردمهم ذلك مع كراهتهم . أو كراهه بعضهم
قوله (وهذا رجع حكمه الى القاضي ، موافق مذهبه ، أمضاؤه) ، قد نظ
لقدوري في «مختصره» ، وثمائه فيه . «وإن حائفه أبطله»^(٢)

وقال في «شرح الأقطع» «قال الشافعي رحمه الله - على القول الذي يقول به
التحكيم - ليس له قسمة»^(٣)

(١) والقبول الآخر - وهو لا يظهر - حوار التحكيم بغير «الحدوي بكم» (أي حد - الحد) في
[١٣٤: ١١] واليهود في هذه الامور الشافعي «يلعوي» [١٩٦: ٨] ، و«روحه القاسم» [١٩٦: ١١]
[١٩٦: ١١]

٢- يطر «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٣١٦: ١]

(٣) يطر «مختصر القدوري» [٢٢٦: ١]

١- يطر «شرح مختصر القدوري» الشافعي في المسألة

(٤) يطر «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٣١٦: ١]

ولا يخور الحكم في الخدود والفساد، لأنه لا ولاية لهما على دمهما،
ولهذا لا يملك الإباحة



ثم اعلم أن حكم الحكم لا يخلو؛ إما أن يكون موافقاً للرأي القاصي به،
يُرفع إليه، أو مخالفاً له، فإن كان موافقاً يُعقبه لا محالة، لعدم وجود التصحیح،
لأنه إذا صححه يخالف إسن أن ثمرته دماء، لأن رأيه هو الذي حكم به الحكم، وإن
كان مخالفاً لرأيه رده، لأن حكم الحكم إنما ثبت بسلب المحكمين على
أفعهما، ولا يسلط من القاضي، فلا يكون حكم الحكم حجة على القاضي

وهذا خلاف حكم القاضي إذا رُفع إلى قاضي آخر، حيث يخصه، سواء
كان ذلك موافقاً لمذهبه، أو مخالفاً له إذا كان في فسطح مشهود فيه، ولم يكن
مخالفاً للكتاب، والشئ المشهور وإجماع، لأن القاضي ولاية عامة على كافة
الشيء، فكان قصده حجة على الكل، وحكم الحكم بمرلة الصلح، هو رفع
الصلح إلى القاضي، فكان مخالفاً للرأي، أنظره، فكذلك

ثم فائدة إصاء القاضي أن القاضي الذي إذا رُفع إليه، لا يظلمه، وإن
خالف ذلك مذهب الثاني، لأن إصاء القاضي الأقر بمرلة حكمه بمرلة
قوله (ولا يخور الحكم في الخدود والفساد)، هذا لفظ المتدور في
في المختصر^(١).

وقال الشافعي رحمه الله - على العود الذي يخور الحكم - بخور.

(١) زاد بعد في (ط): «فلا يباح برصاصه»

(٢) عاين المصنفين يريده من (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(٣) بعد المصنف بخور (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

بعد المصنف في قوله (لا يباح برصاصه) (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

بعد في (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

قالوا ويخصص الحدود والنقائص بدور من حوار المحكم في مسائل
المجتهدين، وهو صحيح، إلا أنه لا يفسر به، بل قد يحتاج إلى حكمة أكثر من
دفع الحاشية العوام

في غاية السار

انقص واحد المدف من بند من الشهاد، وفي حكمه شهادة، لأنه حكم في
حكما، وليس بحكم في حق غيره، وأي شهادة عظم من هذا

قوله (قالوا ويخصص الحدود والنقائص بدور من حوار المحكم في
مسائل المجتهدين، وهو صحيح، إلا أنه لا يفسر به)، أي من شأنه
لما حرم تخصيص الحدود والنقائص في قوله «ولا يفسر الحكم
في الحدود والنقائص»، بدور من حوار محكم في مسائل المجتهدين،
كالحكم في تكايات بأنها رواجع، وفتح المس لمصنفه، وعد ذلك

وهذا الذي قنوا من حوار حكم الحكم في مسائل المجتهدين صحيح، لا
أنه لا يفسر به، كيلا لا يفسر لاس على ذلك

قال في «الفتاوى الصغرى» «حكم الحكم المجتهدين بقدر في مسائل
المصنف، لكن لا يقتضى به».

ثم قال فيها «وحكمي عن شمس الأسف بحديث أنه قال مسألة الحكم
المحكم تعلم ولا يفسر به، وكذا يقول طاهر المذهب أنه يجوز، لا أن القاضي
لإمام الأسد أنا علي التميمي كان يقول كنتم هذا الفصل ١٢٢٠ ولا يفسر به،
كأن يفرق الجهل أي ذلك، فتدري إلى هدم مدع، فإن المذهب فهو لأول،
وروي عن أصحاب بيت ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب الحاشية [اد]

من المصنف بقدر [من ١٢٢٦]

١٢٢٦ من المصنف بقدر من [١٢٢٦] [١٢٢٦] [١٢٢٦] [١٢٢٦] [١٢٢٦] [١٢٢٦] [١٢٢٦] [١٢٢٦]

وإن حكماء في دم خطأ، فقصي بالدية على العاقبة، لم ينفذ حكمه، لأن
لا ولاية له عليهم إذ لا يحكم من جهة، ولو حكم على القاتل بالدية في
ماله ردة القاصي وبقصي بالدية على العاقبة، لأنه محابف لرأيه ومحابف
للنفس أيضاً إلا إذا ثبت النقل بأقراره لأن العاقبة لا تغفل

استغنى فيها عدلاً من أهل التتوي، فامسى بطلان البعير، وسمعه أشع قبرا،
وإمساك المرأة المحبوف بطلاقها

وزوي عنهم ما هو أوسع من هذا أيضاً وهو أنه إذا استغنى أولاً عنها، فمات
بطلان البعير، وبعده إمساك المرأة، فإن تزوج امرأة أخرى، - كأن حلف بطلاق
كل امرأة يزوجها - فاستغنى فيها آخر، فافتاه بصحة البعير، فإنه يعاقب لأخرى.
ويُنسك الأولى، عملاً بقولهما^(١)، إلى هنا لفظ «المتاوي الصعري»

قوله (وإن حكماء في دم خطأ، فقصي بالدية على العاقبة، لم ينفذ حكمه)،
هذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(٢)، وذلك لأن حكم الحكم لا ينفذ في حق
غير المُحكَّمين، فلا ينفذ إذن في حق العاقبة، لأنهم ما رضوا بحكمه، ولو حكم
بالدية على القاتل في ماله لا يخور؛ لأنه محابف للشرع، قال السيوطي في حديث
حمل من ماله: «قوموا فدوة»^(٣) وسحبي ذلك في «كتاب المعاقلة»، بل بقصي

= «المتاوي الصعري» المصدر لشهد [ق ٢١٢] مخطوط مكتبة مصر، أمدي - ر ك (و
الحفظ ١٠٤٧)

(١) يهر «المتاوي الصعري» المصدر لشهد [ق ٢١٢]

(٢) يهر «مختصر القُدوري» [ق ٢٢٦]

(٣) قال ابن أبي العز «قد نلفظ غير معروف في حديث حمل من ماله»

قد ثبت في أبي داود أخرجه البخاري في كتاب الطب باب بكتله رقم ٥٤٢٦. وسمي

كتاب عمامة، لعمد من وعصاه؛ والديان باب من تحبب ووجوب دية في حق الجاهل

المعد عن عاقبة الجاني [ق ١٦٨١] من حديث أبي هريرة، و«قد ثبت في كتاب من قصي

ويخوز أن يسمع البينة. وينبغي بالكول (بالإقرار) لأنه حكم
موافق للشرع، ولو أقر أحد الخصمين، أو بعدة الشهود وإنما على
حكميهما، يُنسل قوله، لأن الولاية دالة ور أحد الحكم لا يُنسل قوله
لأنهاء الولاية

ينبغي بالنسبة على العاقبة، إلا إذا ثبت الفصل بالإقرار، فحينئذ يخوز الحكم
بشيء في باب المثال، لأن العاقبة لا تفعل ضلحا، ولا عمداً، ولا عري
قوله. (ويخوز ١٠٠٠) أن يسمع البينة وينبغي بالكول. قد عطف فتاوي
في المختصر (١٠٠).

قال صاحب الهداية (وكذا بالإقرار)، ودلت لايهما منقضة على حكم
عليهما سر صبيهما، وليس الحكم إلا بسمع البينة، أو بمصداً بالكول، والإقرار
محاذي لكونه موافقاً للشرع.

قوله (ولو أقر أحد الخصمين أو بعدة الشهود وإنما على
حكميهما، يُنسل قوله)، أي قولاً نفيكم، ذكره عريقاً على ما تقدم

بمعنى إذا كان الحاكم لأحد المحكمين قد أقر به عدي بك، و قد
دلت البينة عليك وأرمتك بالحكم، ونكر حقيقي عنه لا يكون قولاً وحكمه

دلت حديثاً لأحد الخصمين، وذكره في حديثه وحديثه، وذكره في حديثه
في حديثه وحديثه، وذكره في حديثه وحديثه، وذكره في حديثه وحديثه
معه، وقد حمل في حديثه وحديثه، وذكره في حديثه وحديثه، وذكره في حديثه وحديثه
منها، فصل هذا الفصل، فقد شوب له في حديثه وحديثه، وذكره في حديثه وحديثه
معه

وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لِأُيُوبَهِ وَوَلَدِهِ وَرُوحِهِ مَاضٍ وَالْمُتَوَتِّي وَالْمُحْكَمُ فِيهِ سَوَاءٌ) وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا تَقْلُ شَهَادَتُهُ لِهَؤُلَاءِ لِمَكَانِ الشُّعْمَةِ فَكَذَلِكَ لَا يَصْغَحُ لِقَضَاءِ بَنِيهِمْ. بِحِلَافٍ مَا إِذَا حُكِمَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ تَقْلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ لِانْتِصَاءِ الشُّعْمَةِ فَكَذَلِكَ انْتِصَاءً، وَلَوْ حُكِمَا رَجُلَيْنِ. لَا نَدَّ مِنْ اخْتِمَاعِهِمَا. لِأَنَّهُ أَمْرٌ يُخْتَلَفُ فِيهِ بِرِ الْرَأْيِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاضٍ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ أَنْ يَتَدَيَّ فَيُحْكَمَ مَا دَامَ فِي الْمَحَلِّسِ، وَالْمَحَلِّسُ مَاضٍ، قَدْ قَالَ. حَكَمْتُ، صَدَّقَ، وَإِنْ قَالَ الْحَكَمُ كَيْتُ حَكَمْتُ بِكَذَا، لَمْ يُصَدَّقْ، لِأَنَّهُ إِذَا حَكَمَ صَارَ مَعْرُوفًا، وَلَا يُقْلُ قَوْلُ الْمَعْرُوفِ. فِي حَكَمْتُ بِكَذَا عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ قَدْ مَضَى مِنْ مَحَلِّسِهِ صَارَ مَعْرُوفًا، فَصَارَ كَقَضَائِي بَعْدَ الْعَزْلِ إِذَا قَالَ. قَضَيْتُ بِكَذَا، لَا يُصَدَّقُ، كَذَا هَذَا.

قَوْلُهُ: (وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لِأُيُوبَهِ وَرُوحِهِ وَوَلَدِهِ مَاضٍ)، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَهْبَةُ الشَّهَادَةِ شَرْطٌ فِي انْتِصَاءِ، فَكُرِّسَ لَا يَصْلُحُ شَاهِدًا؛ لَا يَصْلُحُ قَاضِيًا، وَالشَّهَادَةُ لِهَؤُلَاءِ لَا تَخُورُ، فَكَذَا لَا يَخُورُ الْحُكْمُ لَهُمْ، وَالْقَاضِي وَالْحَكَمُ فِيهِ سَوَاءٌ، بِحِلَافٍ الْحُكْمُ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَاشَرٌ كَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ فِي الشَّهَادَةِ لَهُمْ تَهْمَةٌ، بِحِلَافٍ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ حُكِمَا رَجُلَيْنِ، لَا نَدَّ مِنْ اخْتِمَاعِهِمَا)، ذَكَرَهَا تَعْرِيفًا عَلَى مَسَاهِ الْقُتُوبِيِّ، وَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِ «أَدَبِ الْقَاضِي»^(١).

قَالَ النَّاصِحِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاضِي» «وَإِذَا حُكِمَا رَجُلَيْنِ، فَرَأَى أَحَدُهُمَا شَيْئًا، وَرَأَى الْآخَرُ حِلَافَهُ، لَمْ يَخُورْ لِهَؤُلَاءِ أَنْ يَخُكَمَا حَتَّى يَخْتِمَعَا عَلَى شَيْءٍ، لِمَا أَنَّهُمَا رَضِيَتَا بِرَأْيِهِمَا».

در بیان شهادت

و یو شاهد عمد بحکمین شهادت ، تم براب شهادت ، او خدا ، همان خدا علی
الحکمین آن یشهد به عی شهادت شهادت ، لم یخر من قبل ان یشهد به
یشهد به علی شهادت ، لای یشهد به عی شهادت یخر ، من به یحمله ، به
یخر له ان یشهد عی شهادت

والله تعالی اعلم .

و علی بن ابی طالب

مسائل من كتاب القصاص

قال وإذا كان غلوا لرجل، وشغل لأخر، فليس لصاحب الشغل أن يدعي فيه ودياً، ولا ينك فيه كوة عند أبي حنيفة مضافاً بغير رضا صاحب الغلو.

مسائل من كتاب القصاص

قد جرت عادة المصنفين أن يذكروا ما شذ من المسائل في آخر الكتاب، استدراكاً لمغائب، ويشرحونهم بقولهم مسائل متفرقة، أو بقولهم مسائل شتى، أو بقولهم: مسائل مشورة، وكان انقباض على هذا أن يذكر صاحب «الهداية» مسائل هذا الفصل في آخر كتاب «أدب القاضي»

قوله (قال وإذا كان غلوا لرجل، وشغل لأخر، فليس لصاحب الشغل أن يدعي فيه ودياً، ولا ينك فيه كوة عند أبي حنيفة)، وهذه من مسائل «الحامع الصغير» وصورتها فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام: في غلوا لرجل، وشغل لأخر، قال ليس لصاحب الشغل أن يدعي فيه ودياً، ولا ينك فيه كوة» وقال أبو يوسف ومحمد عليهما السلام له أن يصع فيه ما لا يضرب بالغلوا» في هذا نكح محمد بن أبي أصل «الحامع الصغير»

يؤيدونه في الحد والشفع كما قال الإمام العباسي

وقال في كتاب «الدعوى» في قسم «المبسوط» من «الشامل» «لصاحب الشغل أراد هدم شفعه، أو فتح كوة، أو إدخال حديد فيه، ثم يكن به ذلك لا يرضى صاحب الغلو، وكذلك ليس لصاحب الغلو أن يصع على غلوه حديد، ويشق

(ولا يضرع من لا يضرع بالعتد) وعلى هذا اختلاف ادبيات صاحب العتد أن
شيء على عتده

في غايه البير

كبقا لم يكن له ذلك.

وعندهما ليس به ذلك = ١٠٣١. كنهه بد له نصير بالاحد = ١٠٣٢. في هذا عتد
«اشامل»

قال بعض مشايخنا = ١٠٣١ في الشرح الجامع الصغير = في حكي عنهما
نصير قول أبي حنيفة رحمه الله أن أبي حنيفة بعد أن ادخل مع من فيه ضرر ماهر. فيكون
فصلاً مخملاً عدي، لأن التصريف حصل في منك، فيكون المنع بعله الضرر.

وقال بعضهم بل عند أبي حنيفة الضرر أصل، والإعلاق مخرصة بعدم
الضرر، ولا خلاف فيما د له نصير مصاحبه، فإن به أن يضرع من لا يضرع به
بالأعلى، وبما لاختلاف في حاشية الإشكال أنه يضرع به أم لا ٢

بعد أبي حنيفة ليس له ذلك، لا يضرع مصاحبه

وعندهما له ذلك؛ لأن التصريف حصل في منك، ولأصل في المنك هو
الإعلاق

وحدة قول أبي حنيفة أن نصير في حصول في منك منعوي نحو مخبر. فصار
منع أصلاً، كالزاهر إذا د مع الحرهوب. وهذا لا يمتد صاحب شغل أن بعدم
في مقدار أو التسف، فكذلك نفسه، لأن من لا يضرع لا يضرع عن توهب الحاشية
في الحال، أو في الثاني ١

قال فقير الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «وقول أبي حنيفة قبس»

وقد ما حكى عنها من أني حصة فلا خلاف. وقيل الأثر
عند الإباحة لأنه تصرف في ملكه. أمثنت بنفسى الإطلاق والآخر
بما حرر. وإذا شكك في بحر الصنع، لأنك عند الحظر لأنه تصرف في
محرر بعد به حق فمحرر يعتبر كحق الثمن والاشأحر والإطلاق بما من
هو أنكل لا يرول الصنع على أنه لا يحرر عن نزع حرر بالعلم من يوهس ما
أو نصه فتصنع عنه [١٠١]

قال. وإذا كانت رابعة مستقلة تسببت منها رابعة مستقلة، وهي غير
بافده، فليس لأهل الرابعة الأولى أن يسخروا ما في الرابعة التقضوى لأن فده

في غاية البيان

الكوة صنع الكف كذا في «الديوان» هي الزاوية

يقال وقد موتد بده، إذ صرته، من باب صرته

قوله (وإذا كانت رابعة مستقلة تسببت منها رابعة مستقلة، وهي غير
بافده، فليس لأهل الرابعة الأولى أن يسخروا ما في الرابعة التقضوى)، وهذه من
حواش «الحامع الصغير»

وصورتها فيه «محمدة عن يعقوب عن أبي حنيفة» هي رابعة مستقلة،
تسببت منها رابعة مستقلة، وهي غير بافده، من يله حل من أهل الرابعة الأولى
— وله فيها دُر — أن يفتح من حائطه في الرابعة التقضوى ما^٢ قال لا، وإن كان
رابعة مسددة، وقد يرق طرفه، كان به أن يفتح^٣ إلى هنا فقط أصل «الحامع
الصغير».

[١] بعد المعجم دال لأن دال بعد نون [١٠١]

[٢] البروز أو البروزة حرق في حان صلب تحت بغير حصى من سده ١١٣

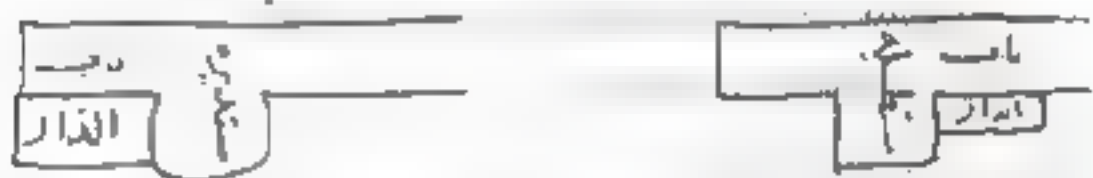
[٣] سقط «حامع صلب مع شدة راجع حطب» [من ٣٩٢ - ٣٩٥]

قال (وإن كانت مستديرة فذل إلى طرفيها فبهم أن يفتحوا) لأن لكل واحد منهم حق المرور في كلها إذ هي ساحة مشتركة وهذا يشتركون في الشفعة إذا بيعت دار بينهما.

قال ومن ادعى في دار دعوى، وأبكرها الذي هي في يديه، ثم صالحها منها، فهو حائز وهي مسألة الصلح على الإنكار) وسندكها في الصلح

عبد الجبار

ثم صورتنا الرائعتين كانتا مكتوبتين على حاشية كتاب الإمام جعفر الدس الحارثي رحمه الله تعالى، بهذه الصورة بخط يده بهذه الصورة



والرائعة المصححة، سمت بها، ومنها من طرف إلى طرف، من. اعت الشمس، إذا [٣٣٨/٥] حالت.

[١] في «تهذيب ديوان الأدب» «الرائعة» «طريق الذي حاد عن طريق لأعظم»

والمنشطيلة: الطويلة، من استطال. بمعنى طل ونقل شيء مطيل، أي صويل

قوله: (قال ومن ادعى في دار دعوى، وأبكرها الذي هي في يديه، ثم صالحها منها، فهو حائز). وهذه من مسائل «العجام الصغر»

قال صاحب «الهدية» (وهي مسألة الصلح على الإنكار، [وسندكها في

وهذه نسخة الأصل بخط

عبد الجبار

عبد الجبار

إن شاء الله، والمدعي وإن كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول حينئذٍ
عندنا لأنه جهالة في السائط فلا نقصي إلى التسارعة على ما عرفت.

﴿ غيبة البيان ﴾

الصلح إن شاء الله تعالى

يعني: أن الصلح على الإنكار **﴿ الحذر عند خلاف البشافي ﴾** حتى
يثبت العلة للمدعي في بدل الصلح عند، ويتنطبق حق الاستبزاز للمدعي عند،
وتتطرق حق الدعوى في أصل المدعى

وقال بعضهم في «شرح» «يريد» إذا كان المدعى به مقداراً معيَّناً.
كالثالث ونحوه، حتى تكون الدعوى صحيحة.

ولما فيه نظر، لأن صحة الدعوى ليس بشرط لصحة الصلح. وقد مر بين
في آخريات الاستخفاف

ويؤيد كلام هذا القائل: كلام صاحب «الهداية» أيضاً، حيث قال: (والمدعي
وإن كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول خاتراً عندما، لأنه جهالة في
السايط، فلا نقصي إلى التسارعة)

والأصل فيه: أن ما يجب نسفه، بشرط العلم به؛ لأن الجهالة تقضي
تسارعة مائة من تسليم وتسليم، وما لا يجب تسليمه لا تقضى الجهالة فيه
وجه قوله أنه أحد على سبيل الرخصة، فلا يحزر.

ولما إطلاق قوله تعالى ﴿أصلح خير﴾ [١٢٨، ١٢٩]

ولا يقال الآية نزلت في الروحاني، فلا يكون حجة، يعني: أن الصلح حينئذٍ

من الموقوفات (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠)

(١) ينظر المحققين (٢) لا يخلو من (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠)

المدعي (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠)

قال ومن ادعى داراً في يد رجلٍ أنه وهبها له في وقتٍ، فُسِّلَ البيعةُ، فقال جحدني الهبة فاشترتها وأقام البيعة على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة؛ لا تُقبل بيعةٌ لظهور النقص إذ هو يدعي الشراء بعد الهبة وهم

في غاية البيان

من الموقفة؛ لأن العبرة لعموم النقط، لا لخصوص السبب، وقد عُرِف ذلك في الأصول، وذلك لأن أكثر الآيات والأخبار وردت في حوادث خاصة، ومنع هذا كاد حُكْمُها عاماً، وقد رُوِيَ عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأنصري: «والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً».

قال مشايخنا: معناه أحل حراماً لا يُنسخ بالعقد، كما لو صلح من مالٍ على حُمُرٍ أو خنزيرٍ، أو حرم حلالاً لا يخرم بالعقد، كما لو صلحت امرأة زوجها على ما على ألا يبيت عند ضررتها.

وقول عمر: «والصلح جائز بين المسلمين» عام [٢٠٠، ٢٠١] يشاؤل الإقرار والإكثار جميعاً [٢٣٨، ٢٣٩]، فيكون حجة على الخصم، ولأنه لو لم يجزِ الصلح على الإكثار؛ أدَّى ذلك إلى بطلان الصلح كله فيما بين الناس؛ لأن الصلح في الغالب إما يخري بين الناس في الإكثار؛ لأنه لو كان مُقَرَّراً لأخذ حقه، فلا يحتاج إلى الصلح، وإساقى سوف يجيء بيانه في كتاب «الصلح» إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال: ومن ادعى داراً في يد رجلٍ أنه وهبها له في وقتٍ، فُسِّلَ البيعةُ، فقال: جحدني الهبة فاشترتها، وأقام البيعة على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة؛ لا تُقبل بيعةٌ)، أي قال في «لجام الصغير».

وصورتها فيه: (محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة: هي رجل ادعى داراً في

(١) ٨٨ جزء من خبر أخرجه اندر قاضي في «السنن» [٢٠٦، ٢٠٧]، والبيهقي في «السنن الكبير»

[١٥٠/١١]، موقوفاً على عمر رضي الله عنه.

وَمَنْ قَالَ لِأَخِي أَشْرَيْتَ مِنِّي هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، فَأَكْرَمَ ، إِنْ أَجْمَعَ النَّائِغُ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ ، وَسَعَى أَنْ يَطَّاهَا ، لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ لَمَّا خَصَّدَهُ كَانَ قَسْحًا مِنْ حَيْثِهِ ، إِذَا الْقَسْحُ يَنْتُجِبُ بِهِ كَمَا إِذَا تَجَاوَزَ قِيَادَ عَرَمٍ لَمَّا نِغَ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ ثُمَّ الْقَسْحُ ، وَبِمُخَرَّدِ الْعَرَمِ إِنْ كَانَ لَا يَنْتُجِبُ الْقَسْحُ فَقَدْ افْتَرَى بِالْقَسْحِ وَهُوَ بِمَالِكَ

عبد الله

قَوْلُهُ (وَمَنْ قَالَ لِأَخِي أَشْرَيْتَ مِنِّي هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، فَأَكْرَمَ ، إِنْ أَجْمَعَ النَّائِغُ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ ، وَسَعَى أَنْ يَطَّاهَا) ، وَهَذِهِ مِنْ خَوَاصِّ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَحُوزُ لَهُ أَنْ يَطَّاهَا وَيُقَاتِلُ هُوَ قَوْلُ زَوْجٍ كَذَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْبَيْتِ فِي «الشرح الجامع الصغير» .

وَجَهُّ قَوْلِهِ . أَنَّهُ لَمَّا بَاعَهَا ، فَهِيَ عَلَى مِلْثِ الْمُشْتَرِي مَا لَمْ يَبْعَهَا مِنَ الْبَائِعِ ، أَوْ بَعَابِلًا

وَلَمَّا : أَنَّ الْإِقَالَةَ قَدْ تَكُونُ بِمِطِ الْإِقَابَةِ ، وَيَمِطُ الرَّدُّ ، وَيَحْدُودُهُمَا ، بَأَنَّ تَجَاوَزَ النَّائِغِ ، ثُمَّ إِذَا خَصَّدَ الْمُشْتَرِي النَّائِغَ ، خَصَّلَ النَّائِغُ مِنْ حَيْثِهِ ، فَهَذَا عَرَمُ النَّائِغِ عَلَى [٣٣٩] تَرْكِ الْخُصُومَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَافْتَرَى عَرْمَهُ بِالْقَسْحِ ، وَهُوَ بِمَالِكَ النِّجَارِيَّةَ وَنَقَلَهَا مِنْ مَجْلِسِ الْخُصُومَةِ إِلَى مَرْبِهِ ، وَاسْتَحْدُفَ مِنْهَا وَبَحَثَ ذَلِكَ ، كَانَ ذَلِكَ مِنْ دَلَالَةِ النَّائِغِ ، ثُمَّ النَّائِغُ بَيْنَهُمَا

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالُوا فِي «الشرح الجامع الصغير» . إِذَا قَالَ لِأَخِي أَشْرَيْتَ لَكَ هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، أَوْ بَعَثْتَ هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، فَأَخَذَ النِّجَارِيَّةَ وَالثَّوْبَ فَهَبَ بِهِ ، كَانَ ذَلِكَ قَبُولًا مِنْهُ ، كَذَا هَذَا .

يُقَالُ : أَحْمَقْتُ عَلَى الْأَمْرِ إِحْمَاقًا ، إِذَا عَرَفْتُ عَلَيْهِ ، وَأَحْمَقْتُ شَيْئًا ، إِذَا

(١) ينظر: «الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير» [ص/ ٣٨٦]

رئوف من حسن الدار هو ألا يبيع عبده بحره في غيره .
 • حر . و يفتقر لا يخلص . حراد يفتقر لانه حر من حبه . حراد
 • ردا أقر أنه يفتقر لحراد أو حقه أو شيء أو شيء لا يفتقر لحراد
 • صريح أو دلاله ولا يفتقر والسهرجة شريف وهي عرقه لا يفتقر .

(١١١) وهذا لأن الرئوف والشهيد حر من حبه . يفتقر لانه حر
 • في الشرف و يفتقر . حر . و يفتقر يفتقر على . يفتقر كذا . يفتقر لحراد . و
 • يكون في دعوى الرئوف مافتقر . فسمع دعواه . حراد • ردا • يفتقر لانه
 • أو رصا . حراد لا يفتقر دعواه . لانه مافتقر . لانه حر . فثبت الدار
 • في دعواه الشرف . أو لحراد . يفتقر لانه مافتقر لانه حر . لانه حر
 • حر الدار هم . وهذا لو تحرر بها في الشرف و يفتقر . لا يفتقر . وهذا داله
 • على قضاء الدارهم أو قضاها ثبت آخر

أما إذا أراد وقال ففتق ما لي عتق . أو شرف ما لي عتق . فافتقت
 • حتى عتق . أو قال ففتق لحراد . ثم ادعى أنها رئوف . و يفتقر . لا يفتقر .
 • لانه لم يفتقر لحراد كان متافقا بعد ذلك في دعوى رئوفه . وكذا دأقر
 • شفاء ما له عليه . أو يفتقر حقه مه . لأن حقه وماله عليه كان في لحراد .
 • ودعوى رئوفه مافتقر . فلا يفتقر

قال القاضي أبو الليث وكذلك إذا قال : ففتق لآخر . و يفتقر
 • لا يفتقر بعد ذلك أنها رئوف . لأن الآخر أو يفتقر كان حراد

قوله (صريحاً) . كما لو أقر يفتقر لحراد . (أو دلاله) . كما لو أقر يفتقر
 • حقه . أو يفتقر الخس . أو أقر • شفاء حقه . لأن لآخر • يفتقر لحراد
 • لانه . لأن حقه في الحراد

لأنه ليس من حسن تدبيرهم، حتى لو سحروا به فما ذكرنا لا يخلو

ويزيد ما رتبته بيتهم، ويهجره ما رتبته الحذر والسوق
يعتد عليه العن

ومن قال لأحر لث على ألف درهم، فقال ليس لي عيبك شيء،
قال في مكانه بل لي عيبك ألف درهم، فليس عليه شيء، لأن إقراره
لأول وقد رتبته الثمن، وشأنه دعوى ولا ثمن من الحقيقة أو بغير
حظمه، بخلاف ما إذا قال لغيره اشتريت وأكرر الأخرى أن يصدقه، لأن أحد
المصدقين لا يتردد بالفتح كما لا يتردد بالفتح، والمعنى أنه حقيقته من

في قوله

قوله (فما ذكرنا)، أي في التصرف والتمتع

قوله (ويزيد ما رتبته بيت المال)، أي رده (ويهجره ما رتبته
سحار، والسوق ما يعتد عليه العن)

والشوق - يفتح - ردا من شهور

قال في «الوارل» أن أبو نصر الأثري هو ابنه من حنابلة
ويهجره هي من نعمت في غير دراهم، وشوقه ضيقه من
وكان عنة أبو جعفر بن الأثري ما رتبته بيتهم، ويهجره ما رتبته
شوقه وشوقه من عنة «الوارل»

قوله (ومن قال لأحر لث على ألف درهم فقال ليس لي عيبك شيء،
ثم قال في مكانه بل لي عيبك ألف درهم فقال ليس عليه شيء)، وهذه من
الحامع الصغير

في قوله

(١) بغير الحامع الصغير مع شرحه (الحامع الكبير) ص ١٣٨٦

وقول زفر لا تنس لأن النقص، فهو لأخوب وقد أكره فيكون مفصلاً
 وما أن يوصى بمفكر لأن هذا الحق قد تنقص ومن رأى منه دفعا للخصوم
 والشمع، ألا يرى أنه ثقل فصي ساطع وقد تصالح على شيء حيث
 يفضي. وكذا قال من بك على شيء فط لأن التوفيق أظهر

نقصه، صار مفصلاً في كلامه (د ١٠٣١)، فتعلل دعوه. وهذه المسألة على ثلاثة
 أوجه

أحدها مدد، فنقل ١٠٣٢ بيته فيها عددا، خلافاً لابن أبي ليلى وزفر.
 لإمكان لوم، لأن المدعى عليه ربما يفضي دفعا للشعب المدعي وإيداعه، ودفع
 لحصومته، فتوجد صورة عفا وإن لم يكن عليه حق، إلا ترى أنه يصح أن يقال
 فصي ساطع. كما يقال فصي بحق. وإذا كان التوفيق ممكناً، كانت بيته على
 النقص صحيحاً

قالوا في «شرح الجامع الصغير» ودب المسألة على أنه إذا أمكن التوفيق
 بين المتكلمين، فنقل، ويوقن من الكلامين من غير دعوى التوفيق

ثم قالوا وذكر في بعض المواضع وشرط دعوى التوفيق لقبول البيعة
 والوجه الثاني ما إذا قال في الاستدعاء ليس لك علي شيء، ثم أقام استه
 على انقصه، أو الإبراء، فنقل فيه بيته أيضاً، لأن التوفيق هنا أوضح، لأنه يقول
 ليس علي شيء، لأنك أبرأني، أو لأبي فصئت

والوجه الثالث ما إذا قال للمدعى عليه في الاستدعاء ما كان لك علي شيء
 قط، ولا أعرفت، ثم أقام بيته بعد ذلك على النقص، أو الإبراء، لا يقال أنه
 للتفصيل، لأنه لا تصور أن يكون بين شي خصومة ونقص، وأخذ وعطاء.

وَلَوْ قَالَ مَا كَانَ لَكَ عَلَيَّ شَيْءٌ قَطُّ وَلَا أَغْرَفْتُ لَمْ تُثْقِلْ نَيْبَةً عَلَيَّ (نَيْبَةٌ)
وَكَذَا عَلَى الْإِتْرَاءِ لِتَعَدُّرِ التَّوْفِيقِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ أَشْيَ، أَحَدٌ مِنْ غَضَاءٍ وَقَضَاءٍ
وَأَنْتِصَاءٍ وَمَعَامَلَةٍ بِدُونِ الْعَمْرِقَةِ، وَدَكَرَ الْقُدُورِيُّ أَنَّهُ ثَقُلُ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يُخْتَجِبْ
أَوْ لَمْ حَذَّرَةً قَدْ يُؤْذِي بِالشَّعْبِ عَلَى سَبْعٍ فَيَأْتُرُ بَعْضُ وَكَلَانِهِ بِإِصْرَانِهِ وَلَا يَغْرِفُهُ
لَمْ يَغْرِفُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَمَكَنَ لِتَوْفِيقٍ

وَمَنْ ادَّعَى عَلَى آخِرِ أَنَّهُ مَاعَةٌ جَارِيَةٌ فَقَالَ لَمْ أَنْفَعَهَا مِنْ قَطُّ، فَأَقَامَ
النَّيْبَةَ عَلَى الشَّرَاءِ، فَوُجِدَ بِهَا أَضْعَافُ رَائِدَةٍ، فَأَقَامَ النَّائِبُ النَّيْبَةَ أَنَّهُ يَرَى إِلَيْهِ مِنْ
كُلِّ عَيْبٍ، لَمْ تُثْقِلْ نَيْبَةُ النَّائِبِ

﴿ عَابَهُ عَلَيْهِ ﴾

وَلَا يَغْرِفُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ

قَالَ فَخَرُ الْإِسْلَامِ الْبُزْدَوِيُّ فِي «شرح الجامع الصغير» «وَدَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا، أَنَّ نَيْبَةَ الْقَضَاءِ ثَقُلَ؛ لِأَنَّ الْبَرَّاحِلَ قَدْ يَدَّعِي عَلَى رَحْلٍ
مُخْتَجِبٍ، أَوْ امْرَأَةٍ مُخْتَجِبَةٍ، فَيُؤْذِيهِ بِالشَّعْبِ عَلَى مِائَةِ دَرَّةٍ، فَيَأْتُرُ بَعْضُ وَكَلَانِهِ
أَنْ يَنْفَعِيهِ مَا يَرْصِيهِ، فَيَكُونُ قَدْ قَضَاهُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ، ثُمَّ عَمِمَ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ»

وَقَالَ فَخْرُ الدِّينِ قَاصِي خَانَ فِي «شرح الجامع الصغير» «فَمَعْنَى هَذَا لَوْ كَانَ
لِلْمُدَّعِي عَلَيْهِ بِتَوَلَّى الْأَعْمَالِ سَعْسَعَةً؛ لَا تُثْقِلُ نَيْبَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ التَّوْفِيقُ مِنْ هَذَا
الْوَجْهِ».

قَوْلُهُ (وَمَنْ ادَّعَى عَلَى آخِرِ أَنَّهُ مَاعَةٌ جَارِيَةٌ فَقَالَ لَمْ أَنْفَعَهَا مِنْ قَطُّ، وَأَقَامَ
النَّيْبَةَ عَلَى الشَّرَاءِ، فَوُجِدَ بِهَا أَضْعَافُ رَائِدَةٍ، فَأَقَامَ النَّائِبُ النَّيْبَةَ أَنَّهُ يَرَى إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ
عَيْبٍ، لَمْ تُثْقِلْ نَيْبَةُ النَّائِبِ)، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ «الجامع الصغير»، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ
خِلَافَ بَيْنِ أَصْحَابٍ

غيره فيسندعي ووجود السبع وقد أنكره فكان مناصب . محلاف الدين لأنه قد
بنفسه وإن كان باطلا على ما مر

قال ذكر حق قد ثبت في اسمه ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ربي
ما به إن شاء الله تعالى أو ثبت في سره . فعلى فلا حل خلاص ذلك وسلمه
إن شاء الله تعالى . مطلق الذكر كله . وهذا عند أبي حنيفة . وقال إن شاء الله
هو على الخلاص . وعلى من قام بذكر الحق ، وفوتهما نسخاً ذكره في
(القرار) لأن لا يشهد بنصرف إني ما يليه لأن بذكر للاختصاص . وهذا الأصل

قوله (١) ذكر حق قد ثبت في اسمه ومن قام بهذا ذكر الحق . فهو
ربي ما به إن شاء الله تعالى . أو ثبت في شراء فعلى فلا حل خلاص ذلك
ونسخته إن شاء الله تعالى . مطلق الذكر كله . وهذا عند أبي حنيفة . وقال إن
شاء الله فهو على الخلاص . وعلى من قام بذكر الحق . وهذه من مسائل الجامع
الصغير .

وصورتها به «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الرجل يكتف
على نفسه ذكر الحق . فيكتف في اسمه إن شاء الله تعالى . أو يكتف لشراء .
فيكتف في اسمه مع أدرك به فلا من درج . فعلى فلا حل خلاصه إن شاء الله
بعدى قال «إن شاء الله تعالى» شغل الدين . ويصدق شراء . وقال أبو يوسف
ومحمد بن الشراء حائر ، والدين لا رم . وقوله «إن شاء الله» على من قام بذكر
الحق . وعلى (٢) «الخلاص» إلى ما لنقط [محمّد بن أبي] أصل
الجامع الصغير (٣).

(١) جامع المعوقين . معط من ١٣٥

في كلام لا يندرج وثنائه في كل شيء وحيثما كان الفعل في ظرف
تكون فيه في كتاب معطوفه من قوله عنده خبره وانه طلق وعنه خبره

وقولها سبحانه كذا في التامل في كتاب الإقرار من سورة
المبسوط.

اعلم انه إذا كتب صكاً وكتب في حقه إن شاء الله، يتصل الصك كله عند
أبي حنيفة . . . ولا يصرف الاستثناء إن شاء الله، لأن الصك يشتمل على
أشياء ولا يغني لبعضها بعض، ويصرف إلى أي يده، ولأن الصك يكتب
للاستثناء ولا يكتفي، لا للإعطاء، فكذلك دلالة على قصر الاستثناء على شيء
بده، لأنه لو تصرف به في كل شيء، يتصل بغير أصله، ولا يتحقق الاستثناء أصلاً.
[و] لأن كتابه يحد، وفي الحد لا يحد من أن يقطع القس، فلا يجوز
أن ينحصر الاستثناء بالكل.

ولأبي حنيفة أن الصك يشتمل على فصول مندرجة، معطوف بعضها على
بعض من غير فصل في الكثرة، فصار كمن يكلم بكلمات في مصر واحد،
واستثنى في آخرها، فإن الاستثناء يصرف ثمة إلى الكل، فكذلك هنا

تحقيقه أن الصك لما كان جامعاً، جعل ما فيه كشيء واحد، ويصرف
الاستثناء إلى الكل، وبهذا إذا قال امرأته طلق، وعنده خبره، وعليه الشيء إن
بيد الله إن شاء الله تعالى، يصرف الاستثناء إلى الكل، ولا يدرأه شيء.

وقولها إن الصك يكتف بالاستثناء

قلنا، لا نسلم، [لأنه قد يكتف بالإبطال لعرص، ولأن نسلم أنه يكتف]

(١) ما بين المعطوفين ياء من الواو، والهمزة، والواو، والواو، والواو.

(٢) الكلمة مصدر كتب يكتب كتابة، وقد تقدم التعريف بذلك.

نضل

في القصة في المواريت

وإذا مات نصراني، فحادث مرثية مسلمة، وذلك أسلمت بعد موته
وقالت يورثه أسلمت قبل موته، قالوا قول اليرثه، وقال زفر القول قولها
لأن الإسلام حادث فقصاف إلى أقرب لأقرب، ولنا أن سب الحرمان لست
في الحجاب فينت مما مضى بحكيما لنحاج كما في حجاب ماء الفلحونة، وهذا
طاهر بغيره ليدفع، وما ذكره بغيره للاستحقاق

نضل

في القصة في المواريت

ذكر هذا الفصل في آخر أبواب القصة، لأن الموت حر أحول لأبواب في
الدين، فكان ذكر ما يتعلق بالموت مناسباً
قوله (وإذا مات نصراني، فحادث امرأته مسلمة، وقالت أسلمت بعد
موته، وقالت اليرثه سميت قبل موته، قالوا قول اليرثه) وهذا من مبادئ
«الجامع الصغير»^(١).

وقال صاحب «الهداية» (١٢٠٢) (وقال زفر القول قولها) وذلك لأن
الحادث يقع في أقرب لأقرب، والإسلام حادث، فيجعل موحداً بعد موت
لا قبله.

ولنا أن سب حرمان الحر، وهو إسلامها، عن ميراث زوجه، خير من
لست في حجاب، وبحكمه حجاب بعد عدم ريب الحجاب، ولا أحد يصنع به في

ما في يده حق الوارث خلافاً لقصار كما إذا أقر أنه حق المورث وهو حرم
أصله، بخلاف ما إذا أقر برحلي أنه وكل المودع بالتقصير أو أنه اشتد منه
حيث لا يؤتمر بالدفع لأنه لا أنه أقر بقيام حق المودع إذ هو حي فيكون إقراره
عنى من الغير، ولا كدبت نقد مؤته، بخلاف المذنبين إذا أقر بتوكيل غيره
بالتقصير لأن المذنبون تقصرون بأنفسهم فيكون إقراراً على نفسه فيؤتمر بالدفع لأنه

في كتابه

أودعي. لا وارث له غيره. قال بقصي القاضي بأن يدفع إليه الودعة، فإن كان
لآخر هذا أنه أيضاً، وقال الأول ليس له من عري. قال بقصي الأول لا بأس
كله. إلى هنا نطق محمد في أصل «الحامع الصغير»، وهي من الحواش

ودلت لأن المودع أقر بأن ما في يده صار للمورث له منكاً وبيد خلافاً، وهو أقر
بأنه تمورث في حيايته أصالة، حار، فكذا إذا أقر خلافاً، كالمذنبين إذا أقر
لرحلي أنه وكل بالتقصير بنفسه. فإنه يؤتمر بالدفع إليه، فكذا هنا، بخلاف المودع إذا
أقر برحلي أنه وكل المودع في قنص الوديعة، حيث لا يؤتمر بالدفع، لأنه مفقود
نقد حق المودع، فلا يستحق التصرف فيه.

وليس هذا كالمذنبين إذا أقر أنه وكل بالتقصير بنفسه، لأنه يتصرف في حرم
نفسه، لا في حرم غيره، لأن المذنبون تقصرون بأنفسهم، لا بأعيانهم، فكذا إذا أقر
على نفسه، فصح.

ويستلزم جميع ما لا يثبت له الأول. لأن إقراره بالتقصير حصل بعد
تصريح يده على المودع، فوقع شهادته على الأول، فله تصحيح، ولأنه يقر المودع بالانحياز

في كتابه

في كتابه

في كتابه

ولو قال المودع لأحر هذا ابنة أيضاً وقال الأول ليس له نى عنبري فقص
بأنما للأول) لأنه بما صح إقراره للأول انقطع بده عن المال فيكون هذا
إقراراً على الأول فلا يصح إقراره بشي، كما إذا كان الأول قد مغروراً،
ولأنه حين أقر للأول لا مكذب له فصيح، وحس أقر لنفسه له مكذب منهم
بصح

قال وإذا قسم الميراث بين العرماء، فبنة لا يؤخذ منهم كميل، ولا من
ورث وهذا شيء احتاط به بعض القضاة وهو طم، وهذا عند أبي
حيفة، وقالوا: يؤخذ الكميل، والمسألة فيه إذا ثبت للدين والإرث بالشهادة
ولم يقل الشهود لا نعم له وارثاً غيره.

في بيان

أي شيء يورثه له؛ لأن استحقاقه لم يثبت، فلم يتحقق النصف، وهذا لأنه لا
يلزم من مجرد ثبوت النسوة ثبوت الإرث، فلا يكون الإقرار بالنسوة قراراً بالمال.
قوله: (قال وإذا قسم الميراث بين العرماء، فبنة لا يؤخذ منهم كميل، ولا
من وارث)، أي: قال في «الجامع الصغير»

وصورة المسألة في «الجامع الصغير»: «محمد بن يعقوب عن أبي حيفة
رضي الله عنه في ميراث قسم بين العرماء قال: لا تأخذ من العريم كميلاً، ولا من الوارث
كميلاً، هذا شيء احتاط به القضاة وهو طم، وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله
عنهما [٢/٤٦٦م]: يأخذ الكميل»^(١).

قال فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «وتفسيره إذا ثبت للدين
للعرماء، وقضى القاضي ذبوتهم، واحتصل أن يكون على الميت ذن غير، أو

لَهُمَا أَنْ الْقَاضِي نَاطِرٌ لِنُفْسِهِ، وَاسْطَهْرُ أَنْ فِي لَتَرِكَهٍ وَرِثَا عَائِنَا أَوْ غَرِيمًا
عَائِنًا، لِأَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَمُتُّ بَعْدَهُ فَيَحْتَاطُ بِالنُّكْثَةِ كَمَا إِذَا دَفَعَ الْأَبْقَى وَالْمُقْطَعَةَ
إِلَى صَاحِبِهِ وَأَعْطَى امْرَأَةً لِعَائِنِ اسْقَافَةً مِنْ مَالِهِ.

كتاب البيان

قَامَتْ ابْنَةُ عَلَى الْمَوَارِثِ ٢٠١٢، وَلَمْ يَشْهَدْ الشَّهَادَةُ أَمَّهُمْ لَا يَغْنَمُونَ لَهُ وَارِثٌ
غَيْرُهُ، فَإِنَّ الْقَاضِي يَتَأَنَّى، فَإِنْ فَعَلَ وَهِيَ بَطْنُهُ لَهُ وَارِثٌ مَقْصِي، هُنَّ بِأَحَدٍ كَفِيلًا أَمْ
لَا ٢٠١٢. إِلَى هُنَا لِنُظَرَ فَمَحَرِّ الْإِسْلَامِ.

يَعْنِي، إِذَا تَبَيَّنَ لِلنِّسْبَةِ وَالْإِرْثِ بِالْإِقْرَارِ، يُؤْخَذُ الْكَفِيلُ بِالْأَتَقِ، وَإِذَا قَالَ
الشَّهَادَةُ لَا سَعْلَمُ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّائِي وَالْكَفِيلِ، بَلْ يُدْفَعُ الْمَالُ بِلَا
تَأْنٍ وَلَا كَفِيلٍ عِندَهُمْ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَامُوا، لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ اسْتَحْصَانًا.

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى» فِي كِتَابِ «الدَّعْوَى» (١١): «لَوْ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ قَانٌ
يَتَأَنَّى وَيَتَدَوَّمُ الْقَاضِي، يَكُونُ ذَلِكَ مُقَوِّمًا لَهُ هَكَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَوَامِرُ
رَأْدِهِ فِي اسْبَابِ الْأَوَّلِ مِنْ وَصَايَا «الْجَامِعِ» ٢٠٠»

ثُمَّ قَالَ «قَدَّرَ الطَّحَاوِيُّ مُدَّةَ النَّوْمِ بِالْحَوْلِ»

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: أَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَمُتُّ بَعْدَهُ، وَرَبَّمَا يَظْهَرُ غَرِيمٌ آخَرُ، أَوْ وَارِثٌ آخَرُ،
فَيَحْتَاطُ بِأَحَدِ الْكَفِيلِ، كَمَا فِي تَسْبِيحِ الْأَبْقَى وَالْمُقْطَعَةِ.

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله أَنَّ حَقَّ الْحَاصِرِ مَغْنُومٌ ثَابِتٌ، وَحَقُّ الْعَائِنِ
مَنْخُولٌ غَيْرُ نَاسٍ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ، وَرَبَّمَا لَا يَكُونُ، فَلَا يَحُورُ تَعْطِيلُ الْحَقِّ
الْمَغْنُومِ اسْتِثْنَاءً بِالنَّاسِ بِالْمَحْبُوبِ الْمَوْهُومِ؛ لِأَنَّ لِحَيْلَ لَا تَصْلُحُ حَقَّةً، وَلِهَذَا إِذَا كَانَ
الدَّارُ لَهَا شَيْعَتَانِ، فَحَصَرَ أَحَدَهُمَا، فَصَبَّى لَهُ بِالشُّغْفَةِ، وَلَا يُنْطَرُ الْعَائِنُ، وَهَذَا

أَوَّلِي

ولإبي خبيصة، أن حق الحاضر ثابت قطعاً، أو طاهراً فلا يؤخر الحق مؤهوماً إلى زمانٍ لتكفيل كمن أثبت الشراء بمن في يده أو أثبت الدين على المعتد حتى يبع في دينه لا يكفل، ولأن المكفول له مجهول فصار كما إذا كفل لأحد الغرماء بخلاف الثقة لأن حق الروح ثابت وهو معلوم وأما الأبي واللقطة ففيه روايتان، والأصح أنه على خلاف.

عنه بسند

وأما مسألة الأبي واللقطة فإن فيها روايتين هاتك، قال في روايته: لا أحب أن يأخذ منه شيئاً وقال في روايته: أحب أن يأخذ منه شيئاً.

قالوا في «شروح الجامع الصغير»: والصحيح أن الرواية الأولى: قول أبي حبة عليه السلام، فعلى ما كانوا لا يصح قبسهما على تلك المسألة.

وقال الإمام العنقاوي: «وفي العبد الأبي واللقطة إذا وجدته إنساناً، فادّعى آخر أن ذلك له، وأقام البينة؛ فإنه يدفع إليه، ولا يأخذ منه شيئاً عند أبي حبة، وعندهما: يأخذ، وإن دفع إليه بإخباره عن العلامة، أو بقول العبد: يأخذ منه شيئاً بالإجماع». إى هذا لفظه عليه السلام.

ودلك لأن الحق ليس بثابت، ولهذا كان له أن يمتعه، فصح تأخيرُه لتكفيل صينة المصا، وإبقي يُنظر في كتاب «اللقطة» من شريحاً هذا عند قوله: (زإذا خسر رجل وادّعى اللقطة، لم تدفع إليه حتى يُقيم البينة)

قوله: (ولإبي خبيصة أن حق الحاضر ثابت قطعاً، أو طاهراً)

أما قطعاً فقيم إذ كان لقاضي يعرف يقيناً أنه لا وارث لسميت غير الحاضر

وأما طاهراً، فقيم إذا لم يعرف القاضي وارثاً آخر، واحتمل وجود الآخر وعدمه، لأن حق الحاضر طهر عند القاضي، ولم يظهر حق المعتد، وهذا لأن

وقيل إن دفع علامة النقطة، أو إمرار العند، يُكفّل بالإخضاع، لأنّ الحرّ
عزّ ثابت، ولهذا كان له أن يُنصَح.

وقوله طمّ: أي قَبْلُ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَهَذَا يُكْتَفَى عَنْ مَذْهَبِهِ بِأَنَّهُ
الْمُجْتَهِدُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ لَا كَمَا طَعَنَ النُّعْمَانُ.

قال: وإذا كانت الدار في يد رجل، أقام آخر النّسبة أن أباه مات وتركها
ميراثاً بينه وبين أخيه فلان، فُصِي لَهُ بِالنُّصْبِ، وترك النّصف الآخر في يد
الذي هو في يده، وَلَا يُسْتَوْثَقُ مِنْهُ بِكَيْفٍ، وهذا عند أبي حنيفة. وقال:

عبد الباق

القاضي مأثور بالحكم بعد ظهر عدّه، لا بدرك العيب

وقوله (طمّ)، دليل على أن المجتهد يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، ونص على أن الإمام
— أسبق الأنفة — أب حنيفة وأصحابه رُأِيَ عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْأَعْرَابِ، حيثُ قَامَ
كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وهذا لأن الاجتهاد شرطُ انقضاء، ولكن الخلاف في أنه
شرطُ الأوليّة، أو شرطُ الحوار، وقد مرّ بيّنه في أوّل كتاب «أدب القاضي».

قوله: (لَا يُكْتَلُ)، أي: مِنْ الْمُشْتَرِي، أَوْ مِنْ رَجُلٍ لَدَيْنِي

قوله (وقيل، إن دفع علامة النقطة، أو إمرار العند، يُكفّل بالإخضاع) هكذا

قال محرّ الإسلام في «شرح الجامع الصغير»

قوله: (عن مذهبه)، أي: عَنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ.

قوله: (وإذا كانت الدار في يد رجل، أقام آخر النّسبة أن أباه مات وتركها

ميراثاً بينه وبين أخيه فلان، فُصِي لَهُ بِالنُّصْبِ، وترك النّصف الآخر في يد الذي

هي في يده، وَلَا يُسْتَوْثَقُ مِنْهُ بِكَيْفٍ، وهذا عند أبي حنيفة (ن)، وهذه (١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠

إن كان الذي هو في يده أحداً أحدهما وخُص في يد أمي، وإن لم يَحْص
تُرث في يده

لهم أن نحاحد حين فلا يترث أحد في يده، بخلافه لثمة لثمة من
وله أن القضاء وقع لميت مقصوداً، واحتمال كونه محاراً ميتاً فلا
تُخص يده كما إذا كان ميراً وأُخْذوه قد ارتفع بقضاء القاضي، ولظاهر عدم
الأنحود في المستقل لصيرورة لحدثة معلومة له ولقاضي

عنه سب

وصورتها فيه «المحمد عن يعقوب عن أبي حنيفة» في دار في يدي
رَحْلُ أَقْدَم رَحْلٍ، لَيْتَهُ أَنْ أَبَاهُ مَاتَ وَتَرَكَهَا مِيراثاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَدِهِمَا، لَا وَارِثَ
لَهُ عِزُّهَا قَالَ يَنْصِبُ لَهُ الْقَاضِي بَعْضَهَا، وَيُتْرَكُ النِّصْفُ الْبَاقِي فِي يَدِ
فِي [١/٣٨٤] يَدَيْهِ الدَّرُّ، وَلَا يَسْتَوِي مِمَّا بَيْنَهُمَا

وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما: إذا حقدت أحدهما به وجعلها في يدي أمي
حتى تقدم لعائت وإن لم تكن حقدتها ترك نصف في يديه حتى تقدم
الأخر ^١، إلى هذا لفظ محمد في أصل «الجامع الصغير»

قال في «المختلف» ^٢: قيل: إن هذا الاختلاف بناءً على أنه هل يجوز لقضاء
لعائت؟ عندهما يجوز وعنده لا يجوز، وقيل: لا خلاف في القضاء، ولكن
في ترك نصيبه في يدي ليد ^٣، إلى هذا لفظ «المختلف»

وقال لرهد العائتي ^٤ لا لو كان غرضاً؛ تؤخذ من يده بلا حرج، لأن

(١) في حاشية الأصل «ح هي»

(٢) أشد في حاشية: «م» إلى أنه وقع في بعض النسخ «م م ح» بدل «أ م ح»

(٣) وقع بالأصل «وارث لهما» - والميت من: «٥» و«٤» و«٣» و«٢» و«١» و«ص»

، ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه في دفع الكية [ص ٣٩٧]

(٤) ينظر - مصنف الرواية: لأبي الليث السمرقندي [١/٦٥١/٣]

وَمِنْ كِتَابِ الدَّعْوَى فِي مَسْئُولٍ لَمَّا قِيلَ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِالِاتِّفَاقِ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ فِي

الْعُرُوصِ يُفْتَكِرُ بِنَفْسِهِ، وَكَانَ مَقَرًّا لَمْ يُؤْخَذْ بِصِيَّتِ الْعَائِلِ مِنْ يَدِهِ بِالِاتِّفَاقِ
وَوَجْهٌ قَوْلُهُمَا أَنَّهُ لَمْ يَخُذْ، صَرَحَ جَانِبًا عَاصِيًا، وَمِنْ أَلْفِ الْعَائِلِ لَا يَتْرُكُ فِي يَدِ
الْحَاضِرِ، كَمَا لَوْ كَانَ غُرُوصًا، بِخِلَافِ مَا يَدَّعِي تَخُذَهُ، لِأَنَّهُ أَمِينٌ لِمَنْتِ فَلَا يَتْرُكُ
مِنْ يَدِهِ لِعَدَمِ الْعَائِلِ، لِأَنَّهُ إِذَا أُخِذَ مِنْهُ يُوضَعُ فِي يَدِ أَمِينٍ آخَرَ، فَمِنْ كِتَابِ الدَّعْوَى فِي
يَدِهِ لَدَارِ أَمَّا لَا يَخْتَلِفُ إِلَى أَمِيرٍ آخَرَ

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْقَصْدَ وَقَعَ لِلْمَيْتِ مَعَصِدًا، لِأَنَّ الْقَصْدَ
بِالِازْتِمَاقِ قَضَاءُ بَيْعَتِ الْمَيْتِ، وَلِهَذَا تَقْضَى دِيُونُهُ مِنْهُ، وَهَذَا أَمِينٌ الْمَيْتِ فَلَا يَتْرُكُ
مِنْ يَدِهِ، وَالْعَائِلُ يَرْضَى أَيْضًا بِكَوْنِ بَصِيَّتِهِ فِي يَدِ الْأَمِينِ، فَيُرَادُ فِي يَدِهِ

غَايَةُ مَا فِي النَّاسِ أَنَّهُ خُذَ، وَلَكِنْ وَقَعَ لِأَمْرٍ عَنْهُ بِقَصْدِ الْقَاصِي، وَلَا يُتْبَعُ
الْعَقْدُ الْعُرُوصَ، فَتَمَّ يَصْغُ نَقِيضُ، لِأَنَّ الْعَقْدَ مُحْفُوطٌ بِنَفْسِهِ، وَالْعُرُوصُ يَخْتَلِفُ
إِلَى الْحَقِيقَةِ، وَغَيْرُهُ أَوْلَى بِالْحَقِيقَةِ

وَبِهَذَا مَثَلُ الْوَصِيِّ يَبْعُ الْعُرُوصَ عَلَى الْكَبِيرِ الْغَائِلِ دُونَ الْعَقَارِ، وَكَذَلِكَ
يَمْلِكُ وَصِيُّ الْأَخِ وَالْأُمِّ وَالْعَمِّ بِنِعِ الْعُرُوصِ عَلَى الْكَبِيرِ، ثُمَّ إِذَا حَضَرَ الْغَائِلُ وَأَرَادَ
أَخَذَ بَصِيَّتَهُ، هَلْ يُكَلِّفُ إِعَادَةَ الْبَيْتَةِ أَمْ لَا ؟

فَعَلَى ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ لَا يُكَلِّفُ عَادَةً بَيْتَهُ، كَمَا ذَكَرَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ،
وَقَدْ بَصَّرَ بِخُصَافِ عَمَلِهِ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي»^(١)، لِأَنَّ بَيْتَةَ الْحَاضِرِ كَانَتْ لَهُ وَالْأَخِيهِ
الْعَائِلِ، لِأَنَّ أَحَدَ الْوَرِثَةِ يَتَصَبُّ حَضَمًا عَنِ الْبَاقِينَ فِيمَا يُسْتَحَقُّ لَهُ وَعَمِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ
لَمْ يُطَهَّرْ دَعْوَاهُ، فَإِذَا ظَهَرَتْ هـ ٣٤١ ر.م. دَعْوَاهُ، فَصَبَّيْ لَهُ، كَمَا قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ فِي
قَبْلِ الْحَضَرِ إِذَا أَقَامَ الْحَاضِرُ الْبَيْتَةَ، ثُمَّ حَضَرَ الْعَائِلُ، لَا يَخْتَلِفُ إِلَى إِعَادَةِ الْبَيْتَةِ،

إلى الحِطِّ وَالرَّغْ أُنْعِ فِيهِ ، بِحِلَافِ الْعَقَارِ لِأَنَّهَا مُحَصَّنَةٌ بِنَفْسِهَا وَلِهَذَا بَعَثْتُ
لَوْصِيَّ بَيْتِ الْمَثْقُولِ عَلَى الْكَبِيرِ الْعَائِدِ دُونَ الْعَقَارِ ، وَكَذَا حُكْمُ وَصِيِّ الْأُمِّ
وَالْأَخِ وَالْعَمِّ عَلَى الصَّغِيرِ

وَقِيلَ الْمُنْثَوْنَ عَلَى الْجَلَابِ أَيْضًا. وَقَوْلُ أَبِي حَبِيْمَةَ فِيهِ أَطْهَرُ، لِحَاجَتِهِ إِلَى الْحَقِيقَةِ.

وَيَأْخُذُ بِصَفِّ الدِّيَةِ، وَكَذَلِكَ هِيَ،

وقال الفقيه أبو الليث في شرحه لـ «الجامع الصغير» «الوقال بعضهم على
فيا رب قول أبي حبيبة رضي الله عنه ينبغي أن تُكَلَّفَ إعادة اليِّ؛ لأنَّ تلك اليَّة كانت
للمحاصرِ خاصَّةً، كما قال في باب القضاة: إذا أقام المحاصرُ اليَّةَ أن فلاَّ قتلَ أهله
عمداً، ثم حصر العائنُ: يَخْتَارُ إلى إقامة اليَّةِ على قول أبي حبيبة، فكذلك ههنا»

قوله: (والشُّعْ أَبْعُ فيه)، أي شُرْعُ المفقون من يد^(١) لِمُدَّعَى عليه أبْعُ في
لحفظ من الترك في يده؛ لأنه ربما يَنْصَرِفُ فيه؛ لأنه ثبت حياته بحجوجه، فكان
الشُّعْ أبْعُ؛ لأنه إذا وُصِفَ في يد أمير بقي محمولا.

قوله: (وَقِيلَ الْمَقُولُ عَلَى الْخَلَابِ أَيْضًا)، يعني: لا يؤخذ نصيب الغائب من يد المدعى عليه عن قوب أبي حيفة رضي الله عنه خلافًا لهما

قال الأستاذ وشيخي في «فصوله»: «وَأَمَّا الْمَشْهُورُ فَلَا شَكَّ أَنَّ عَلَى قَوْلِهِمْ، يُؤْخَذُ بِصِيغَةِ الْعَدَبِ مِنْ يَدِهِ، وَيُوضَعُ عَلَى يَدَيْ عَدْلٍ ٧١: ١٠١»، واحتج المشايخ على قول أبي حنيفة، قال بعضهم: لَا تُرْعَى مِنْ يَدِهِ، وقال بعضهم: يُرْعَى مِنْ يَدِهِ»

قوله (وقول أبي حنيفة فيه أظهر؛ لمخاطبه إلى المحط)، يعني أن قول أبي حنيفة عليه السلام في المقبول أظهر من قوله في الغبار؛ لأن المقبول يخص (أبي المحط،

وإنما لا يؤخذ الكميل، لأنه إنشاء حُصومة، والقاضي إنما نصب لقطعها لا لإنائها.

وإذا حُصر العايب لا يحتاج إلى إعدادة اليّة ويُسلم النصف إليه بذلك القضاء لأنَّ أحد الورثة يتصّب حصماً عن الباقيين فيما يستحقُّه وعليه دين كد أو غيباً لأنَّ المقصّي له وعليه بما هو الميّت [١٥٧] في الحقيقة، وأحد من الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك، بخلاف الاستيفاء لنفسه لأنّه عامل فيه لنفسه فلا يصلح نائباً عن غيره، ولهذا لا يستوفي إلا نصيبه وصار كما إذا قامت

﴿ما به البيان﴾

فردا لم يُترغ من يده، كان مضموناً عليه، وإذا تُرغ منه لم يبق مضموناً عليه، وكان الحفظ في عدم الترع أكثر.

قوله: (وإنما لا يؤخذ الكميل، لأنه إنشاء حُصومة، والقاضي إنما نصب لقطعها)، لا لإنائها، يعني لا يؤخذ الكميل من صاحب اليد إذا لم يُترغ نصيب العايب من يده، لأنه يقضي إلى إنشاء حُصومة؛ لأنه ربما لا يُسمع في إعداده الكميل من صاحب اليد، والأح الحاصر بطلائه به، فتشأ الحُصومة، والقاضي نصيب لقطع حُصومة ورفعها، لا لإنائها، بخلاف سائر الصور التي يؤخذ الكميل فيها، لأن الحُصومة قد تقدمت ثمة، وأحد [١٥٨] الكميل رفع لها

قوله: (بخلاف الاستيفاء نفسه)، يعني أن أحد الورثة يتصّب حصماً عن الباقيين، لأن المقصّي له وعليه في الحقيقة هو الميّت، فكان أحد الورثة نائباً عنه في القضاء له وعليه، وليس كذلك الاستيفاء؛ لأن المستوفي عامل لنفسه، فلا يصلح أن يجعل نائباً عن الغير.

فلما لم يصلح نائباً في حق الاستيفاء؛ لم يشرف إلا نصيب نفسه من الأثر.

النسبة يذنب المصبت ، إلا أنه إما يثبت استحقاق الكل على أحد الورثة ، إذا كان الكل في يده ذكره في الجامع لأنه لا يكون حصصاً بدون اليد بمقتضى القضاء على ما في يده .

في دعوى التوريث

كما إذا أثبت أحد الورثة ذنباً على إسماعيل للمصبت ، ثبت الذنب في حق الكل ، ولكن بالاتفاق يذفع إلى الحاصر نصيبه ثم عا غير مفهوم

قوله : (إلا أنه إما يثبت استحقاق الكل على أحد الورثة ، إذا كان لكل في يده) ، استثناء من قوله (لأن أحد الورثة إما يتحصّل حصصاً عن الباقيين فيما يستحق له وعليه) .

يعني : إما يتحصّل أحد الورثة حصصاً عن الباقيين في الاستحقاق عليه في حق الكل ، إذا كان الكل في يده ، وإلا فلا يتحصّل حصصاً في حق الكل

ألا تزد إلى ما قال في «الجامع الكبير» في باب «الشهادة في المواريث» : «ولو مات وترك داراً وثلاثة بيس ، وإسماعيل عائلاً ، والدار في يد الحاصر ، فادّعى رجل الدار عن الحاصر ، فنقض عليه بعضه ، وقال مات وأدنا ، وأحد أحوالي فلان وفلان نصيبهما ، وأودعاني وعانا .

وقال المذمّي . كانت دري في يد أبيكم ، وإني أعلم أن العائنين قصداً ثماني الدار شائعاً ، وأودعنا عندك ، لكن أنا أقيم البينة أنها دري ، ثقل بيته ، ودور اليد حضم ، لأن أحد الورثة يتحصّل حصصاً عن المصبت فيما يدعى عليه .

فإن حصر العائنين وصدّقهم في الإرث ، وحججنا حق المدعي ، فالقضاء ماض ، وإن كذباه وقالوا . لم تهرث من أبي شينا ، لكن ثماني الدار له . لا بطريق

١ باب «الشهادة في المواريث» ساعد من القدر مطبوع من «الجامع الكبير» ، ولم يطرأ في مطبوع من بعض النسخ الحق المأث

ومن قال مالي في أساكس صدقة ، فهو على ما فيه لركاة ، وإن أوصى
بثلث ماله فهو على كل شيء ، والتبش أن يرمه التصديق بالكل ، وبه قال رؤ
يعقوم اسم الغالي كما في الوصية .

لأزوت من أسا ، لغال يمدعي أعديتك عبيهما في ثلثي الدار ، لأن ذلك غير
غير الحصر ، لأن يؤد الحاصر بفعل في حقه ، لا في حق العائنين .

قال العائني « من مشيخ هذا ، لم يكن الدار مقسومة ، فأنابوا
فأودع أسا نصهما بحاصر وعد ، لا تقبل بثة المدعي « ١٠٢٠ » في نصهما
على الحاصر ، والتحق هذا بأسائر أموالهما ، فلا يكون الحاصر حصصاً عيها .
بحلاف ما قل التهمة ، لأنه متى على حكم مثل الميبي على ما عرف

وإن كان ثلث الدار في يد رجل حر مقوم ، أو غير مقوم ، أودع عيها
العائنان ، وهو مقرر بأنها وبيعة للعائنين ميراث من أبيهما ، لم يكن حصصاً للمدعي .
وكذلك الابن الحاضر لا يكون حصصاً له في ذلك ، لأن الوارث إما يكون حصصاً
للمدعي على سبب صما في يده ، لا صما في يد غيره .

وقال الأشروشي في « ١٠٢١ » الفصل الخامس « من « الفصول » والحاصر
أن أحد الورثة يصب حصصاً عن الميت في عيبي هي في يد ذلك الوارث ، لا في
عيبي ليس في يده ، حتى إن من دعي عيبي من التركة ، وأحضر وارث ليس ذلك
العين في يده ، لا تمنع دعواه ، وفي دعوى النيب ، أحد الورثة يصب حصصاً عن
النيب وإن لم يكن في يده شيء من التركة كذا ذكر في « المحيط » و « الذخيرة » .

قوله (ومن قال مالي في أساكس صدقة ، فهو على ما فيه الركاة)

وصورة المسألة في « الجامع الصغير » « محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة » .

وَأَخُو الْإِسْتِخْصَانِ أَنْ يُبْحَثَ الْعِنْدَ مُعْتَرِّ بِبِحَابِ اللَّهِ نَعَايَ وَيَنْصَرَفَ
بِحَابَةِ إِلَى مَا أَوْحَى الشَّرْعُ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِنَ الْمَالِ

قَالَ إِذَا مَلَاحَ لِرَحْلٍ مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةً، فَيُؤْتَى عَلَى مَا يَكُونُ فِيهِ لِرَكَاهُ.
وَقَالَ إِذَا أَوْصَى رَحْلٌ بِشَيْءٍ مَالَهُ، فَيُؤْتَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ. «الجامع الصغير».

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَهَذَا اسْتِخْصَانٌ أَحَدُهُ عِنْدَ ثَلَاثَةٍ.
وَالْقِيَاسُ أَنْ يُلْزَمَ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِ مَالِهِ، وَهُوَ قَوْلُ زُهْرٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ بَأْسُكِهِ،
هُوَ عَلَى مَا يَكُونُ فِيهِ الرِّكَاهُ، وَهَذَا صَرَّحَ فِي كِتَابِ «لِهَيْتَةِ»

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» فِي «بَابِ الصَّدَقَةِ» قَالَ: جَمِيعُ مَا
أَمْلَكَ فِي الْمَسَاكِينِ صَدَقَةً، يَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِ مَا يَمْلِكُ مِنْ أَمْوَالِ الرِّكَاهِ اسْتِخْصَانًا.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» ذَكَرَ أَبُو يُوسُفَ
فِي «الْمَالِي» - حَكَاهُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ وَعَنْ نَفْسِهِ - أَنَّهُ إِذَا قُلَ مَالِي فِي الْمَسَاكِينِ
صَدَقَةً، انْصَرَفَ إِلَى مَالِ الرِّكَاهِ، وَإِذَا قُلَ مَا أَمْلَكَ صَدَقَةً، انْصَرَفَ إِلَى جَمِيعِ
الْأَمْوَالِ، وَفِي قَوْلِ مَالِكٍ: يَتَصَدَّقُ [١٥/٣٨١] بِشَيْءٍ مَالِهِ^(١)، وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ
يُرَى، عَلَيْهِ كَقَارَةُ الْبَيْهَقِيِّ^(٢)، وَذَوِي الْعَيْنِ عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا نَحْبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ. إِلَى هُنَا
لَفْظُ نَفْقِهِ فِي «شَرْحِهِ».

وَجَهْ الْقِيَاسِ، أَنَّ الْمَالَ اسْمٌ عَامٌّ يَتَرَدَّدُ مَا يَحْتَضِرُ لِرِكَاهِهِ، وَمَا لَا نَحْبَ فِيهِ

(١) وَفِي الْأَصْلِ «فِي الرِّكَاهِ» وَالنَّحْبُ مِنَ الْمَالِ، وَفِي «وَأَخُو»، وَفِي «وَأَخُو».

(٢) بِطَرِيقِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِ الْمَنَافِعِ الْكَبِيرَةِ [ص ٣٩٨]

(٣) بِطَرِيقِ «تَعْدِيدِهِ» لِمَنْ [١٥٧٤]، وَفِي «نَحْبٍ» يَنْفَعُ [١٢٥٣]، وَفِي «نَحْبٍ» حَبْلٌ.

لِلْمَحْرَشِيِّ [٩٤/٣].

بَطْنِ «الْمَالِ» لِلْمَعْنَى [٦٧١/٦]، وَفِي «نَحْبٍ» فِي «لَا» لِلْمَعْنَى «لَا» [١٥٢/٨].

وَالْمَحْرَشِيُّ لِكَيْ لَا يَكُونَ الْمَعْنَى «لَا» [٥٥٧/١٥].

أَمَّا الرِّصِيَّةُ فَخُذْ المِيراثَ لِأَنَّهَا جِلَافَةٌ كَهَيِّ فَلَا يَخْتَصُّ بِمَالٍ ذَوْنَ مَالٍ،
وَلِأَنَّ الطَّاهِرَ التَّوَّابَ الصَّدَقَةَ مِنْ فَاصِلٍ مَالِهِ وَهُوَ مَالُ الرِّكَاتِ، أَمَّا الرِّصِيَّةُ تَنْعَمُ فِي
حَالِ الْإِسْتِغْنَاءِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْكُلِّ وَتَدْخُلُ فِيهِ الْأَرْضُ الْعَشْرِيَّةُ عِنْدَ أَبِي بَرْسَةَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّهَا سَبْتُ لَصَدَقَةٍ، إِذْ جِهَةُ الصَّدَقَةِ فِي الْعَشْرِيَّةِ رَاحِحَةٌ عِنْدَهُ، وَسَبْتُ
مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَا تَدْخُلُ لِأَنَّهُ سَبْتُ الْعُقُوتَةِ، إِذْ جِهَةُ الْعُقُوتَةِ رَاحِحَةٌ عِنْدَهُ، وَلَا
تَدْخُلُ أَرْضُ الْخَوَاجِ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهَا يَتِمَّ حَصْرُ مُؤْنَةٍ

غاية البيان

الزَّكَاةُ، فَيَنْصَرِفُ الدَّرُّ إِلَى الْكُلِّ، كَمَا لَوْ أَوْصَى ثُلُثَ مَالِهِ؛ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكُلِّ،
وَلَا يَخْتَصُّ بِمَا فِيهِ الرِّكَاتُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِقَوْلِهِمْ بَيْنَكَمْ
بِالْبَطْلِ﴾ [سورة البقرة: ١٨٨] حَيْثُ يَسَاوِي الْأَمْوَالُ كُلُّهَا، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ تَرَكَ مَالًا
فَلْيُورَثْهُ﴾ [سورة النساء: ٧].

ووجه الاستحسان: أَنْ يَذَرَهُ انْصَرَفَ إِلَى مُطْلَقِ الْمَالِ، وَالْمَالُ الْمُطْلَقُ يُرَادُّ
بِهِ مَالُ الرِّكَاتِ، وَالتَّجَارَةُ، وَالشُّوْنُومُ؛ بِدَلِيلِ أَنْ رَحْلًا يَوْ حَلَفَ بِاللَّهِ: مَا لَهُ مَالٌ؛
فَإِنْ يَمْنَعَهُ يَنْصَرِفُ إِلَى مَالِ الرِّكَاتِ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ، وَمَالِ التَّجَارَةِ وَالشُّوْنُومِ،
فَكَذَا هُنَا (١).

وَلِأَنَّ إِبْجَادَ الْعَدَمِ مُغْتَرِبٌ بِإِبْجَادِ الِهُوَ تَعَالَى، ثُمَّ يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى الصَّدَقَةُ
فِي مُطْلَقِ الْمَالِ يَنْصَرِفُ إِلَى مَالِ الزَّكَاةِ، فَكَذَا يَجِبُ الْعَدَمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حُدِّثْ
تُورِيهِمْ صَدَقَةً﴾ [سورة الزمر: ٥]. وَالصَّدَقَةُ لَا تُؤْخَذُ مِنْ حَمِيمِ الْمَالِ، بِحِلَافِ الرِّصِيَّةِ،
لِأَنَّ لَمْ نَحُدِّ فِيهَا مِثْلَهُ بِمَالِ الرِّكَاتِ؛ فَانْصَرَفَتْ إِلَى مُطْلَقِ الْمَالِ.

(١) أَوْرَجَ الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الْأَسْمَاءِ وَأَدَاءِ الْبُيُوتِ وَالتَّحْرِيرِ وَالْفَيْسِ مَاتَ تَصْلَافَةً عَلَى مَنْ يَرَى
دِينَهُ [رُفْعاً ٢٢٦٨] وَمَعْنَى فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ مَاتَ مَنْ تَرَكَ مَالًا يُوْرَثُهُ [رُفْعاً ١٦١٤] مَنْ
حَسَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ
مَالَهُ أَيْمِينَ يَكُونُ أَوْ الْبَيْتَ الْفَقِيرَ كَمَا حُدِّثَ فِي حَشِيَّةِ الْمَجْلَدِ، وَهَذَا.

ولنفذ إيجاز السرع وهو مختصر بنقطة الماء فلا مُحَضَّر في نفع
المالك فتنى على العموم، ولصَحَّحَ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ لَأَنَّهُمَا مُشْتَرِكٌ بِسُقُوطِ الْعَاصِي
عَنِ الْحَاجَةِ عَلَى مَا مَرَّ

ثُمَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا سِوَى مَا دَخَلَ بَحْتُ الْإِيجَازِ، نُصِبَتْ مِنْ ذَلِكَ

ثُمَّ الْأَرَاغِي الْحَرَجِيَّةُ لَا تَدْخُلُ فِي الْإِيجَازِ فِيمَا أُريدَ بِهِ مَا فِي الزَّكَاةِ، لِأَنَّهُ
لَيْسَ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ.

وَاخْتَفَ [٢١٦] أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ فِي الْأَرَاغِي الْعُشْرِيَّةِ، فَقَالَ أَبُو
يُوسُفَ: تَدْخُلُ، لِأَنَّهَا مِنْ أَسْبَابِ الصَّدَقَةِ، وَهِيَ الْعُشْرُ

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا تَدْخُلُ، لِأَنَّهَا مِنْ أَسْبَابِ الْمُؤْنَةِ، بِمَثَلِ عَيْنِ الْحَدَمَةِ
وَحَاصِلُ ذَلِكَ، أَنَّ حَقَّهُ مُؤْنَةٌ عَلَيْهِ عَدَمُ مَحْمِيٍّ، وَحَقُّهُ صَدَقَةٌ عَدَمُ أَبِي
يُوسُفَ وَالْإِخْلَافُ فِي «الْبَوَادِرِ» كَمَا ذَكَرَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» «وَرَوَى عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ قَالَ: تَدْخُلُ أَرْضُ
الْعُشْرِ، لِأَنَّهَا مِنْ جَنْسِ مَالِ الزَّكَاةِ».

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» أَيْضًا «فَأَمَّا فِي لَفْظِ الْهَدْيِ، يَحْوِ أَنْ يَقُولَ «
عَلَيَّ أَنْ أَهْدِيَ جَمِيعَ مَالِي، أَوْ قَالَ جَمِيعَ مَالِي، أَوْ حَلَفَ بِهِ، فَقَالَ إِنَّ فَعْلْتُ
كَ، فَهِيَ عَلَيَّ أَنْ أَهْدِيَ جَمِيعَ مَالِي، يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ مَا يَمْلِكُ وَقَدْ تَمَّ الْيَمِينُ وَوَقْتُ
الْبَذْرِ، يَحْتَاجُ أَنْ يُهْدِيَ ذَلِكَ كُلَّهُ، لَا مَذْرُوءَ قُوَّتِهِ، فَإِنْ اسْتَمَادَ أَحَرُّ أَهْدَى بِجَمْلِهِ

قَوْلُهُ (وَلَنُفِذَ إِيحَازَ الشَّرْعِ)، مَكْتَرِبًا

قَوْلُهُ (عَلَيَّ مَا مَرَّ)، بِشَرَاهُ إِلَى مَا ذَكَرَ مِنْ وَجْهِ الْأَسْحَابِ

قَوْلُهُ (ثُمَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا سِوَى مَا دَخَلَ بَحْتُ الْإِيجَازِ، نُصِبَتْ مِنْ ذَلِكَ

قوته، ثم إذا أصاب شئاً تصدق بما أمك، لأن حاجة هذه مقدمة ولم تقدره
لاختلاف أحوال الناس.

وقيل المخترف بنفسه قوة بيوم وصاحب لعله لشهر وصاحب لصباح
بسة على حسب استقامت في مدة وصولهم إلى المار، وعنى هذه صاحب
التجارة بنفسك بقدر ما يرجع إليه ماله.

قال ومن أوصي إليه ولم يعلم بالوصاية حتى مات شيئاً من المركة، فهو
وصي، والبيع حائر، ولا يخور بيع الوكيل حتى يعلم

بمعية المبيع

قوته، ثم إذا أصاب شيئاً تصدق بما أمك، وذلك لأن حاجة نفسه أهم وأقدم،
وله يمين محمد بن محمد مقدار القوت، لأن ذلك يخفف عنه العيال وكثيرته

وقيل - وإن كان مخترف بنفسه قوت يومه، وإن كان صاحب عنه بنفسه قوت
شهر، وإن كان صاحب صباح بنفسه قوت سنة، وإن كان من شئخار بنفسه مقدار
ما يرجع إليه ماله، لأن يد يدفعان إلى ما يتمر اما يصل سنة سنة، ويد صاحب
الغلة شهراً فشهراً، ويد العامل يوماً فيوماً كذا ذكر قصير شهيد وعمره في
«شروح الجامع الصغير».

واراد بصاحب الغلة صاحب لنذور والحويت شي يواجره

قوله (ومن أوصي إليه ولم يعلم بالوصاية) حتى مات شيئاً من المركة - فهو
وصي، والبيع حائر، ولا يخور بيع الوكيل حتى يعلم

وصورة المسألة في «الجامع الصغير» المحمّد بن يعقوب عن أبي حنيفة ^(١)
في الرجل يموت، فيوصي إلى رجل، ولا يعلم أنه أوصى له، فيبيع ثوب وهو

(١) أشار في حاشية (١) من نسخة من بعض النسخ إلى أن هذه المسألة قد وردت في

غاية المسار

[٢٤٦: ٢] لا يَعْلَمُ بِوَصِيَّةٍ، قَالَ: حائِزٌ وَهُوَ وَصِيٌّ، وَهَذَا فِي التَّوَكُّلِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ وَكِيلٌ، فَمَا أَعْنَى إِسَاءَ بَعْدَ هُوَ حَائِزٌ، وَلَا يَكُونُ تَهْيَأُ عَرِ التَّوَكُّلِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ، وَزَجَلَ عَدْلٌ^١، إِنْ هَذَا لَفْظٌ مُحْتَمِلٌ فِي أَصْلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنَ الْحَوَصِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» قَوْلَهُمَا كَمَا تَرَى.

وَقَدْ ذَكَرُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: أَنَّ عِنْدَهُمَا: تَثْبُتُ الْعَوْلُ بِحَرِّ الْوَاحِدِ، سَوَاءٌ كَانَ عَدْلًا، أَوْ فَسَقًا، أَوْ عَدْلًا، أَوْ حَرًّا، أَوْ عَيْرَ ذَلِكَ كَالْوَكَاةِ قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» (وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ): أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ (أَيْضًا).

بَعِي [٢٤٥/٢]: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْوَصِيِّ أَيْضًا قُلَّ الْعِلْمُ بِالْوَصِيَّةِ، اعْتِمَادُ بِأَوَكَاةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيَانٌ، لَكِنْ الْوَكَاةُ قُلَّ الْمَرَّةِ، وَتِلْكَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يُونُسَ عَنْ أَبِي يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِخِلَافِ هَذَا، فَقَالَ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: وَعَنْ أَبِي يُونُسَ: أَنَّ الْوَكَاةَ بِمَزَلَةِ الْوَصِيَّةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْعِلْمُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِثْبَاتُ الْوَلَايَةِ^٢، وَالْعَرَفُ بَيْنَهُمَا عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَاةِ: أَنَّ الرِّصَاةَ حَلَاةً لَا بَيَانًا، وَالْحَلَاةُ تَثْبُتُ بِدُونِ الْعِلْمِ كَالْإِرْثِ، وَلِهَذَا إِذَا بَاعَ الْوَارِثُ شَيْئًا مِنَ التَّرَكَةِ: نَصَحَ قَبْلَ الْعِلْمِ، فَكَمَا الْوَصِيُّ، إِلَّا أَنَّ الْحَلَاةَ فِي الرِّصَاةِ بِالِاسْتِخْلَافِ، وَفِي الْإِرْثِ لَا بِالِاسْتِخْلَافِ.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الرَّكْبُ، لِأَنَّ نَصْرَهُ بِحُكْمِ النَّبَاةِ، لَا بِحُكْمِ الْخَلَاةِ، وَلِهَذَا

(١) يَنْظُرُ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ / مَعَ شَرْحِهِ الْبَاقِ لِكَبِيرِهِ [ص ٣٩٨ - ٣٩٩]

(٢) فِي - ص ١ «إِثْبَاتُ الرِّصَاةِ»

﴿ في يد الله ﴾

يُطْلَى الْوَكَّالَةَ بِالْمَوْتِ. فَمِنْ كَيْفِ لَوْ كَيْلُ بَاتٍ، لَا يَثْبُتُ تَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ مُتَّبِعٌ بِالصَّامِعِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ لِسُرْعِ بَدْوِي الْعِلْمِ، بِخِلَافِ الْوَصَايَةِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّ يَخْلُفُ الْمَوْصِيَّ عِنْدَ خُتْمِ مَكَانِهِ، كَالْوَرِثِ يَخْلُفُ الْمَوْتُورَ عِنْدَ خُتْمِ مَكَانِهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعِلْمِ، وَلِأَنَّ الْوَكِيلَ وَالْعَزْلَ أَمْرٌ وَنَهْيٌ، فَتُعْبَرُ أَوْامِرُ الْعِبَادِ بِتَوَاهِيهِمْ بِأَوْامِرِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوَاهِيهِ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَا بَعْدَ الْعِلْمِ وَالسَّمْعِ، فَكَيْدًا هَذَا، وَلِهَذَا لَمْ يُؤْمَرْ بِالْإِعَادَةِ مِمَّنْ صَنَعَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَيْتِ الْحَقْدِسِ بَعْدَ مَا خُوِّنَتْ الصَّلَةُ إِلَى الْكُفَّةِ قَبْلَ بَعَثِهِ، وَإِذَا صَارَ وَجِبُ قَبْلِ الْعِلْمِ؛ لِمَنْتِ الْوَصَايَةَ حُكْمًا؛ لِمَعَادِ السَّمْعِ، حَتَّى (١٠٣٤) لَا يَخُورُ رَدُّ الْوَصَايَةِ بَعْدَ ذَلِكَ

وهذه [المسألة تكرر] 'دَكْرُهَا، وَسَوْفَ يَحْيِيءُ ذَلِكَ فِي آخِرِ الْكِتَابِ فِي بَيْعِ الْأَوْصِيَاءِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ حَوَارِ التَّصَرُّفِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْوَكَّالَةِ إِذَا ثَبَتَ مَقْصُودُهُ.

وَكَذَلِكَ إِذْنُ الصَّيِّ وَالْعَدِّ بِالتَّحَرُّقِ، إِنْ كَانَ قَضَاءً لَا يَثْبُتُ بَدْوِي الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ مِنَ الْأَدَانِ بِمَعْنَى الْإِعْلَامِ، وَالْإِعْلَامُ لَا يُتَصَوَّرُ بَدْوِي الْعِلْمِ

أَمَّا إِذَا ثَبَتَتْ الْوَكَّالَةُ فِي صِفَتِ أَمْرِ الْحَاضِرِ بِالتَّصَرُّفِ؛ فَهِيَ رَوَايَاتُ: نَحْوُ أَنْ قَالَ الْمُوَكَّلُ لِرَجُلٍ: 'اذْهَبْ بِعَبْدِي إِلَى فُلَانٍ، فَبَيْعْهُ فُلَانًا مِثًا، عَدِّهِ الرِّجْلُ بِالْعَدِّ بِهِ، وَأَجْبِرْهُ أَنْ صَاحَتِ الْعَبْدُ أَمْرَهُ [أَنْ] 'بَيْعَهُ، فَاشْتَرَاهُ؛ صَحَّ شَرْؤُهُ مِنْهُ

وَأِنْ لَمْ يُخْبَرْهُ بِذَلِكَ وَاشْتَرَاهُ مِنْهُ، ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ 'الْوَكَّالَةِ' أَنَّ السَّمْعَ جَائِزًا، وَجَعَلَ مَعْرِفَةَ الْمُشْتَرِي بِالتَّوَكُّلِ كَمَعْرِفَةِ السَّامِعِ، وَذَكَرَ فِي كِتَابِ 'الرِّيَادَاتِ' أَنَّهُ لَا يَخُورُ السَّمْعُ، وَذَكَرَ فِي 'الْمَعَادُونَ الْكَبِيرَةِ' مَا يَدُلُّ عَلَى حَوَارِ السَّمْعِ، وَهُوَ أَنْ

(١) مَا فِي الْمَقْرُونِ فِي ١٠٣٤ 'مسألة مكررة'.

(٢) مَا فِي الْمَقْرُونِ بِدَايَةِ ١٠٣٤، وَفِي ١٠٣٤، وَفِي ١٠٣٤، وَفِي ١٠٣٤.

يقول المولى لقوم ببيعوا عتدي، وبس قد أدت له في التخارة، فبيعوه، حار وإن
ثم نعم لعبد يثت مولى كذا في «شرح الطحاوي»^١

وأما العزل فقصدي لا يصح بدون العلم، والحكمي يصح بدون العلم،
كما إذا مات الموكل ومحو ذلك، وكذلك الخجر.

ثم إثبات الوكالة يصح بحر واحد خراً كان أو عبداً، عدلاً كان أو فاسقاً،
رجلاً كان أو امرأة، صبي كان أو بالغاً، وكذلك العزل عندهما يثبت بحر الواحد
مطلقاً.

وعند أبي حنيفة رحمه الله يشترط لعدو أو لعدالة، حتى لا يثبت العزل عنه
إلا بخير الاثنين، أو بخير الواحد العدل.

قالوا في «شروح الجامع الصغير» وعلى هذا لحلاف مولى العبد لحابي
إد أخير مانجايه، فباع أو أعتق، هل يصير مختاراً بعداء^٢ وكذا لشبيع إذا مكث
بعدهما أخير بالشعب، وكذا البكر إذا سكث بعدهما أخيرت به كاح الولي^٣

وكذا الذي أسلم في دار الحرب، ولم يهاجر، فأخير بالشرائع، وكذا العدو
اسمأون^٤ إد أخير بالخير، فعند أبي حنيفة رحمه الله لا بُدَّ من العدو، أو العدالة، حتى
يُفسر المولى محذراً [١٢٤١٠] لعداء، وتظل حق الشعب بالسكوت، وتكون
السكوت رضا في البكر، ويرمى [١٢٤١٧] بالشرائع [على الذي أسلم]^٥.

وعندهما لا يشترط العدو والعدالة^٦.

١ بصر من محصر الطحاوي للأبيحاني [ق/ ٤١٧].

٢ ب من المعجم في ٨٢٤: على من أسلم.

٣ ب من معجم الفرجي [١٦/ ٨٧].

وعن أبي يوسف أنه لا يجوز في الفضل لأول أحد لأن الوصاية منه
تعد الموت فتعثر بالإتابة قلته وهي نوكية

كتاب الأسماء

وجه قولهما أن هذا من باب التعاملات، وليس شهادة، أي لا يشترط
لفظة الشهادة ومجلس القضاء، فيعثر حذر بواحد عدلاً كان أو سم بكن، كما في
لو كالة والإذن، وكما إذا كان المخبر رسولاً، حيث لا يشترط العدد والعدالة

والحاصل: أنهما يعتبران الانتهاء بالانتهاء، لأنه لو أخبر واحد بالله كانه
حار، فكذا إذا أخبر واحد بالعرل

وجه قول أبي حنيفة بين أن الإحصار بالعرل، محذور ومحرور ذلك، أنه
الإحصار بالوكالة من حيث إنه يتصرف في ملك نفسه، ونهذه لا يشترط فيه لفظة
الشهادة ومجلس القضاء، ويثبت الإلزامات من وجه، لأنه ينزله الإباح من
التصرف، فلو كان إلزاماً من كل وجه، لزوعي فيه شرائط لشهادته، وهو إلزام من
وجه دون وجه، فزوعي فيه أحد وضمي لشهادته وهو العدد، أو العدد

وبهذا فارق إحصار بوكالة، لأنه ليس فيها معنى الإلزام، لأن بوكيل محذور
بأن يفعل، وبين ألا يفعل، فله يترخ فيها شرائط لشهادته أصلاً

وقال فخر الدين قاضي حان في الشرح للمصنف الصمير: «ودكر الطحاوي في
ومعية أبو جعفر يثبت، أن الوكالة لا تثبت بقول بواحد من غير عدد أبي حنيفة،
وإن ثبت بتصديق بوكيل، حتى لو كذبه لا يثبت، فعلى هذا لا فرق بين بوكيله
والعرل، لأن في العرل إذا صدقه ينعزل»

قوله (لأن الوصاية منه)، أي جعل الغير نائباً عنه

وروحه لقرني على الصهر أن موضعية جلافة لإصافتها بي زمان بطلان
الإدانة فلا يتوقف على العلم كما في تضارب الوارث (١٧٦).

أما الوكالة فإدانة إقيم ولا يثبت استوجب عنه فتوقف على العلم، وقد إن
لو توقف لا يموت النظر بقدره المؤكل، وفي الأول يموت لعنصر الموصي
(ومن أغلفه من ناس بالوكالة يتخوّر تصرفه) لأنه إثبات حق لا إنزاع أمر

قال: (ولا يكون استيفاء عن الوكالة حتى يشهد عبده شاهداً أو رجلاً
عذلاً) زهد عند أبي حنيفة (١٧٧)، وقال: هو والأول سواء لأنه من
المعاملات وبالأول جد فيها كفاية.

عليه البيان

ولا يقان الإجابة لم تستعمل في كتب الفقه^(١) بهذا المعنى، لأن المستعمل
فيها أنها بمعنى الرجوع إلى الله تعالى

لأننا نقول: كل ثلاثي إذا أريد تغديته، يُعدّ واحد لأشياء لثلاثة، بهمة،
والباء، والتصغير، وهو القياس، ولهذا فإن الرّمحشري^(٢) في أول سورة البرم
في تفسير قوله: ﴿فِي ذَوِّ الْأَرْضِ﴾ (البرم ٣)، «أي، في أدنى أرضهم لن
غدوهم، على إبان اللام مات انصاف إليه»^(٣).

ثم إذا كان فعل متعدّي بأحد هذه الأشياء لازماً، يكون به متعدّي إلى
واحد، وإذا كان متعدّي إلى واحد يكون به^(٤) متعدّي إلى اثنين، وإذا كان متعدّي
إلى اثنين: يكون به متعدّي إلى ثلاثة، فافهم.

(١) شارفي حاشية الأصل بي أنه وقع في بعض النسخ «العدة بدل العدة» وهو سوي.

ومع في الأصل، وإع، وإم، وإص، وإنج.

(٢) بغير الكشف، برمحشري [١٦٦/٣]

(٣) ما بين المعقوفين رده من الأصل، وإم، وإنج، وإع، وإص.

وله أنه حرٌّ مُلزمٌ فيكونُ شهادةً من وحيه فيشترطُ أحدُ شرطيهما وهو الغدُّ
أو العدة، بخلاف الأول، وبخلاف رسولِ الموكَّل لأنَّ عِدته كعِدارة المُرسَل
يلتزمُ به إلى الإرسالِ.

وعن هذا الخلاف إذا أُخبر المولى بِجَبيةٍ عنده واستجيعَ والكُفر
والمُسْلِمُ الذي لم يُهاجرْ

وإذا باع القاضي، أو أُمِيَّةٌ عندًا للقرماء، وأحدُ المالِ فصاع، واستحقَّ
العند، لم يضمنْ لأنَّ أمينَ القاصي قائمٌ مقامُ نقصيِّ وبقاصيِّ مقامُ الإمامِ

عبد الله بن

قوله: (بخلاف الأول)، وهو الإعلامُ [المعروف] بالوكالة، يعني: ليس فيه
معنى الإلزام أصلاً، فلم يشترط فيه العدة والعِدَّة.

قوله: (وإذا باع القاضي، أو أُمِيَّةٌ عندًا للقرماء، وأحدُ المالِ فصاع،
واستحقَّ العند، لم يضمنْ)، وهذه من مسائل «الحامع الصغير».

وصورتها فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة ^{رضي الله عنه}، في الرجل يَمُوتَ
وعليه دينٌ مئةَ درهمٍ لرجلٍ، وله عندٌ يتوي مئةَ درهمٍ، ويرفعُ الغريمُ الوصيَّ إلى
القاضي، فيأمرُ بالبيعِ للغريمِ في دينه، فيبيعه بمئةَ درهمٍ، فيقصرُ الوصيُّ لثمنِ
مئته، ثم يستحقُّ العندَ من يدِ المشتري قال يَرْجِعُ المشتري بالثمنِ على
الوصيِّ، ويرجعُ الوصيُّ على الغريمِ، ولو كان الذي باعه أمينُ القاضي، أو
القاصي، رجعَ المشتري على الغريمِ بالثمنِ، وانوارث إذا بيع له سيرة الغريمِ
سراً». إلى هنا نَفْطُ محمد بنِ أَصْل «الحامع الصغير»

أعني أن الوصيَّ إذا باع العندَ وقصر الثمنَ، فصاع لثمنٍ في يده، ثم استحقَّ

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا يُلْخِضُهُ صَلَاحُ نَحْوٍ لَا يَتَعَاذُ عَنْ قَبُولِ هَذِهِ الْأَمَانَةِ فَيَصْبِغُ
الْحَقُّوقَ وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعُرْعَاءِ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَاقِعٌ لَهُمْ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ

عَنْهُ تَبِيحًا

الْعَبْدُ أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ، رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِالشَّمْرِ عَلَى الْوَصِيِّ، لِأَنَّ حَقُّوقَ بَعْدِ
تَرْجِعُ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ عَاقِدٌ، ثُمَّ تَرْجِعُ الْوَصِيُّ بِدَلَّتْ عَلَى الْغَرِيمِ [١٥٢٦: ٢]، لِأَنَّ الْقَصْدَ
لِجَفَةِ الْأَخْلِ عَمِلَ غَيْبَهُ لِأَخِي الْغَرِيمِ، وَالْقَاصِي نَحْنُ أَمْرُ الْوَصِيِّ بِالسَّيِّءِ، صَارَ
كَالْمُكْرَاهِ، فَوَجِبَ حَاصِلُ الْقَصْدِ عَلَى الْغَرِيمِ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَقَعَ لِأَخِيهِ.

فَلَوْ بَاعَ الْقَاضِي أَوْ أَمِيَّهُ وَقَبَضَ الشَّمْرَ، وَصَاحَ فِي بَدَلِهِ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ أَوْ
مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ، لَا يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْقَاضِي، وَلَا عَلَى أَمِيهِ، وَكَانَ
عَاقِدًا^(١)، بَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْغَرِيمِ، لِأَنَّ أَمِينَ الْقَاضِي لَا عَهْدَ عَلَيْهِ، كَمَا لَا عَهْدَ
عَلَى الْقَاضِي، لِأَنَّ لَوْ أَوْحَدَ الْقَصْدَ عَلَى الْقَاضِي أَوْ أَمِيهِ، لَتَعَاذَ لِسَرِّهِ
عَهْدَهُ هَذِهِ الْأَمَانَةُ؛ حَقٌّ مِنَ الْقَصْدِ، فَجَبَتْ تَصْبِغُ حَقُّوقِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَمَّا نَعَزَّ
الرَّجُوعُ عَلَى الْقَاضِي أَوْ أَمِيهِ، وَجِبَ الرُّجُوعُ عَلَى الْغَرِيمِ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَقَعَ لِأَخِيهِ،
كَمَا إِذَا كَانَ لِعَبْدٍ عِنْدَ مُحْضَرٍّ، أَوْ صَبًّا مُحْضَرًّا.

وَلَوْ بَاعَ الْوَصِيُّ الْعَبْدَ لِمَنْعَةِ الْوَارِثِ، فَحَبِصَ الشَّمْرَ فَصَاحَ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ بَعْدُ
أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِالشَّمْرِ عَلَى الْوَصِيِّ، ثُمَّ الْوَصِيُّ عَلَى الْوَارِثِ.
وَلَوْ بَاعَهُ أَمِينَ الْقَاضِي يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَارِثِ، فَإِنَّ كَانَ الْوَارِثُ صَغِيرًا،
يُنْصَبُ الْقَاضِي عَنْهُ وَصِيًّا فَيَقْبِضُ دُونَهُ.

وَأُورِدَ بِمَقِيَّةِ أَبِي اللَّيْثِ فِي «إِشْرَاحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» [٥: ٨٠؛ ط ١] سَوْالًا وَجَوَابًا
فِي هَذَا الْمَقَامِ فَقَالَ: «فَإِنْ قِيلَ: بَرَّ طَهْرُ الْمَيْتِ مَالٌ آخَرُ بَعْدَ ذَلِكَ، مَا حُكْمُهُ؟»
قِيلَ: لِلْغَرِيمِ أَنْ يَأْخُذَ دُونَهُ بِمَا شَكَتْ، وَأَمَّا الْعِنَةُ أَيْ غَرِيمٌ، يَجُورُ أَنْ يُفَادَ

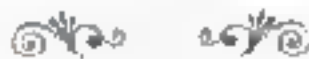
(١) رَجَعَ بِالْأَصْلِ: أَخَذَ الْعَبْدَ. وَالْعَبْدُ مَنْ: أَدْنَى، وَفَرَسٌ، وَانْحِ، وَاع، وَاض.

(٢) فِي «ع»: إِنْ كَانَ عَامِدًا.

قَالُوا وَيَجُورُ أَنْ يُقَالَ يَرْجِعُ بِأَلْمَانَةِ الَّتِي عَرَمَهَا أَيْضًا لِأَنَّهُ لِحَقِّهِ فِي أَمْرِ
نُصِيبَ، وَالْوَارِثُ إِذَا بَاعَ لَهُ بِمُسْرَةٍ لَعَرِيمٍ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي انْتِزَاعِ ذَيْنِ كَرِ
انْعَاقُ عَائِلَةٍ لَهُ

عَلَيْهِ سَلَامٌ

قوله: (قَالُوا)، أي قال بعضنا لبعض، وهذا إشارة إلى جواب العقبة أي اللبس
قوله: (يَرْجِعُ بِأَلْمَانَةِ الَّتِي عَرَمَهَا)، أي يَرْجِعُ الْعَرِيمُ
[قوله] (دَاعٍ لَهُ)، أي، لآخر الوارث. وقد مرَّ بيانه



فصل آخر

وإذا قال القاضي قد قصيت على هذا بالرحم فارحمه، أو بالقطع فاقطعه، أو بالضرب فاضربه، وسعتك أن تفعل.

وعن محمد أنه رجع عن هذا وقال لا تأخذ بقوله حتى تعبر الحجة، لأن نونه يَحْتَمِلُ الْعَلَطَ وَالْخَطَأَ وَالتَّذَارُكَ عِزٌّ مُنْكَرٍ، وعلى هذه الرواية لا يُقْبَلُ كِتَابُهُ. واستحسن لمشايع هذه الرواية لقصد حال أكثر القصود في رمائنا، لا في كتاب القاضي بالحاجة إليه.

عنه نيل

فصل آخر

مسائل هذا الفصل متممة لجمعها أضل واحداً، وهو أن قول القاضي بامرهاده بين العزب وبعدة مقبول أم لا؟ فذلك ذكره في فصل على جده.

قوله: (وإذا قال القاضي قد قصيت على هذا بالرحم فارحمه، أو بالقطع فاقطعه، أو بالضرب فاضربه، وسعتك أن تفعل)، وهذه من مسائل الجامع الصغير.

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حيفة رضي الله عنه قال إذا قال القاضي لك قد قصيت على هذا بالرحم، وسعتك أن ترحمه، وإذا قال: قد قصيت عليه بالقطع فاقطعه، وسعتك أن تقطعه، وكذلك الصرب»، إلى هنا نسط محمد في أصل الجامع الصغير.

وقال الفقيه أبو الليث: «وروي عن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن بن علي لا يسمع ذلك ما لم تكن الشهادة بخضريته».

قالوا في «شرح الجامع الصغير»: وعنى قياس هذه الرواية ألا يقبل كتاب

قال: وإذا عُرِلَ القاضي، فقال لرجلٍ: أخذت منك ألفاً، ودفعتها لي فلان، قصيتُ بما عليك، فقال الرجل: أخذتها طئماً، فأنقول قول القاضي وكذا لو قال قصيتُ بقطع يدك في حقِّ، هذا إذا كان الذي قُطعت يده والذي أُجِدَّ منه المال مُبرَّئاً أنه فعَلَ ذلك وهو قاصرٌ (ووجهُ أنهما لمَّا توفَّقَا أنه فعَلَ ذلك في قضائه كان الظاهرُ شهيداً له).

عنه البيهقي

الشاهدين على شهادة شاهقين.

وقال الشيخ أبو منصور الماتريدي: «مسألة على أن يقولوا: إن كان القاضي عالماً عدلاً؛ قيل قوله؛ بقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ لَا مِرْيَكَ﴾، وإن كان فاسقاً جاهلاً، أو فاسقاً عالماً؛ لا يقبل، ولا يعملُ به، إلا أن يُعائِنَ سببُ الحكم، وإن كان عدلاً غيرَ عالمٍ؛ يُستفسر: إن أحسنَ وحب تصديقه وقبول قوله، وإلا فلا. وإذا لا يقبل قوله إذا كان فاسقاً قبل مُغايبة سبب الحكم؛ بقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِبَيِّنَاتٍ فَأَتَّبُوا﴾ [الحجرات ٦].

قوله: «يُستفسر» أي، عن قصديه، «إن أحسن» أي، تصدير قصديه.

قوله: (وإذا عُرِلَ القاضي، فقال لرجلٍ: أخذت منك ألفاً، ودفعتها لي فلان، قصيتُ بما عليك، فقال الرجل: أخذتها طئماً، فأنقول قول القاضي). وهذه من مسائل «الجامع الصغير».

وصورتها فيه: «إن عُرِلَ القاضي عن القضاء، فقال: قد أخذت منك دراهم، ودفعتها لي فلان، وقصيته بها له عليك، فقال المأخوذ منه: بن أخذتها طئماً؛ كان القول قول القاضي».

وكذلك إن قال قصيتُ عليك بقطع أيدي حق، فمضى صاحب اليد، بن طئماً، كان القول: «إن عُرِلَ القاضي إذا كان لمقطوعة يده والمأخوذ

بِذَلِكَ الْقَاضِي لَا يَقْضِي بِمَحْجُورٍ ظَاهِرًا (وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ تَمَّتْ فَعْلُهُ فِي
قَضَائِهِ بِتَصَدُّقٍ وَلَا يَمِينُ عَلَى الْقَاضِي

مِنْهُ لِمَا يُقَرَّرُ فِي ذَلِكَ كَمَا، وَ الْقَاضِي يَقْضِي قَبْلَ أَنْ يُعْرَلَ^(١) إِنْ هِيَ لَفْظٌ مُحْتَمِلٌ
فِي أَصْلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَدَلِيلُ الْأَمْرِ أَنَّ الْقَاضِي فَعَلَ ذَلِكَ فِي حَالِهِ
اِنْقِصَاءٍ، وَهُوَ أَمِينٌ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، فَكَانَ الْقَوْلُ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الظَّاهِرِ، لَا رَدَّ
لِصَدْرِهِ مِنْ حَالِ الْقَاضِي إِلَّا يَجُوزُ، فَلَا يَكُونُ صَاحِبًا. لِأَنَّهُ يَفْعَلُ الْقَاضِي عَلَى وَجْهِ
الْحُكْمِ لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ، وَلَا تَمِينٌ عَلَى الْقَاضِي، لِأَنَّهُ لَوْ وَخَبَ عَلَيْهِ لَتَنَادَى
النَّاسُ عَنْ مَاشِرِهِ بِقَضَاءٍ، فَتَصَيَّحُ حِينَئِذٍ حُقُوقُ النَّاسِ، وَلَئِنْ لَوْ أَلْفَمَا عَلَيْهِ
الْيَمِينَ، لَكَانَ حَصْمًا، وَفَعْلُهُ لِحُضْمٍ لَا يَجُوزُ، وَالْقَاضِي عِنْدَ أَمْرٍ لَا حَصْمَ
وَلَا ضَمَانَ عَنْ الْآخِذِ وَالْقَاطِعِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمَا وَقَعَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي ظَاهِرًا، فَلَا
يُوجِبُ الضَّمَانَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ، أَوْ الْمَقْطُوعَةُ بِهِ، أَحَدُ أَوْ قَضَيْتُ مِنْ أُنْ
تَكُونُ قَضِيًّا، أَوْ بَعْدَ الْعَزْلِ؛ وَلَمْ يُلْ قَوْلُ الْقَاضِي أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي حَالِهِ اِنْقِصَافٍ، وَلَا
ضَمَانَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَسَدَ فَعْلُهُ إِلَى حَالَةِ الْقَضَاءِ، وَكَانَ قَضَائُهُ مَعْرُوفًا؛ كَمَا تَكَرَّرَ
أَصْلًا^(٢)، إِلَّا أَنَّ لَاحِظَ الَّذِي اسْتَوْفَى الْقَطْعَ - إِنْ كَانَ قِصَاصًا - ضَمَانَ فِي هَذِهِ
الصُّورَةِ، إِذَا كَانَ مُتَبَرِّئًا مِمَّا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُمَا أَقَرَّا بِسَبَبِ يُوجِبُ الضَّمَانَ، لَئِنْ
قَبِلْنَا قَوْلَ الْقَاضِي فِي دَفْعِ [٥٠١٧٠] الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ، لَا فِي إِبْطَالِ الضَّمَنِ عَنْ
غَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ، وَبِهِمَا لَا يَضْمَانُ وَإِنْ أَقَرَّ بَعْدَ أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي، لِأَنَّهُ
قَوْلُ الْقَاضِي فِي حَالِ قَضَائِهِ حُجَّةٌ، وَدَفْعُهُ لِمَا يَلِي رَدَّ الدَّيْنِ أَوْ الْمَحْجُورِ
صَحِيحٌ، هَذَا إِذَا كَانَ الْمَالُ مُسْتَهْنَكًا

(١) «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير، [ص ٢٠ ١٠ ١٠]

(٢) أي الضمان عن أصل كذا جاء في حاله (٥٠)

(وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَالْأَخِذُ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي لَا يَضْمَنُ أَتَيْتَ) لِأَنَّهُ فَعَلَهُ فِي حَالِ الْقَضَاءِ وَدَفَعَ الْقَاضِي صَحِيحَ كَمٍّ إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا (وَلَوْ زَعَمَ الْمَقْطُوعُ يَدَهُ أَوْ الْمَأْخُودُ مَالَهُ أَنَّهُ فَعَلَ قَبْلَ التَّقْيِيدِ أَوْ بَعْدَ الْعَرْلِ وَلَقَوْلُ الْقَاضِي أَتَيْتَ) هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ أَسَدَ فَعَلَهُ إِلَى حَالِهِ مَعْهُودَةٌ مُتَّفِقَةٌ لِلضَّمَانِ فَصَارَ كَمَا إِذَا قَانَ طَقَّتْ أَوْ أَغْتَمَتْ وَأَنَا مَجْزُوءٌ وَلَجُوزٌ مِنْهُ كَانَ مَعْهُودًا.

وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَالْأَخِذُ فِي هَذَا الْفَضْلِ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يَضْمَنُ لِأَنَّهُمَا أَقَرَّا بِسَبَبِ الضَّمَانِ، وَقَوْلُ الْقَاضِي مَقْبُولٌ فِي دَفْعِ الضَّمَانِ عَنْ تَقْيِيدِ

عَايَةِ الْبَيَانِ

أَمَّا إِذَا كَانَ قَانِمًا فِي يَدِ الْأَخِذِ، وَأَقَرَّ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يُؤْخَذُ مِنْهُ، سِوَاهُ صَدَقَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ الْقَاضِي أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي حَالِهِ الْقَضَاءِ، أَوْ دَعَى فَعَلَهُ فِي غَيْرِ حَالِهِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَخِذَ أَقَرَّ بِسَبَبِ الضَّمَانِ، حَيْثُ أَقَرَّ أَنْ الْبَدَّ كَانَتْ لِلْمَأْخُودِ مِنْهُ، وَلَا تُنْفَعُ قَوْلُهُ فِي دَعْوَى التَّمَلُّكِ بِلَا حُجَّةٍ، وَقَوْلُ الْقَاضِي الْمَعْرُوفُ يَسَّرُ بِحُجَّةٍ

قَوْلُهُ: (كَمَا إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا)، يَعْنِي: إِذَا كَانَ دَفَعَ الْقَاضِي الْمَالَ إِلَى الْأَخِذِ مُدَايَنَةً فِي حَالِ الْقَضَاءِ، لَا نَضْمَنُ الْأَخِذَ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ الْأَخِذَ فِي حَالِهِ الْقَضَاءِ، وَكَذَلِكَ هَذَا، لَا يَضْمَنُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْأَخِذَ وَجَدَ فِي حَالِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْهُ مُبَيَّنٌّ أَنْ ذَلِكَ وَقَعَ فِي حَالِ الْقَضَاءِ (١٥٠ ٣٥٠)، وَلَكِنَّهُ وَقَعَ ظُلْمًا.

قَوْلُهُ: (كَانَ مَعْهُودًا)، أَيُّ مَعْلُومًا عِنْدَ النَّاسِ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَالْأَخِذُ فِي هَذَا الْفَضْلِ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يَضْمَنُ) أَرَادَ بِهَذَا الْفَضْلِ: مَا إِذَا زَعَمَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ، أَوْ الْمَقْطُوعُ يَدَهُ: أَنَّ الْأَخِذَ، أَوْ الْقَاطِعَ وَقَعَ قَبْلَ تَقْيِيدِ الْقَضَاءِ، أَوْ بَعْدَ الْعَرْلِ.

لَا يُقَالُ: الْقَاضِي لَا يَضْمَنُ، لِإِصَافَةِ الْفِعْلِ إِلَى حَالِهِ مَعْهُودَةٍ مُتَّفِقَةٍ لِلضَّمَانِ.

لا في إنقاذ سبب التصاميم على غيره، بخلاف الأول لأنه ثبت فعله في قصته
بالتصديق (ولو كان نمان في يد الآخر فتمت وقد أقر بما أقر به القاضي
والمأخوذ منه النمان صدق نقاضي في أنه فعله في قصته أو ادعى أنه فعله في

عامة المبدأ

فمنهي ألا تضمن الأخذ ولفظ أيضاً، لأنها أشد الفعل أصلاً إلى حادثة معبودة
مما به للمصان

لأننا نقول جهة الصمان راحة، لأن إقرار الرجل على نفسه بسبب الصمان
حجة قطعية. وقضاء نقاضي حجة طاهرة، والظاهر لا يعارض القطعي

ويختتم كتاب «أدب القضاء» بمسائل

قضاء القاضي بعلمه. قال في «خلاصة المتناوي»: «القاضي يقضي في حقوق
العاد بعلمه، بأن علم في حال قصته في مضرة أو فلاًناً عصب مأل فلال، أو طنو
مرأته»^(١)

وفي «التجريد» في آخر كتاب «الخود» عن محمد عليه السلام أنه رجع عن هذا
وقال لا يقضي بعلمه، وفي الخود التي هي حق لله تعالى - كخذ الربا، وشرب
الخمر، لا يقضي بعلمه، إلا أنه إذا أتى بالسكران يقرره، وفي التخصيص وخذ
القدم، يقضي بعلمه.

وأما رد علم قل انصاء في حقوق العاد عند أبي حنيفة. لا يقضي بدت
المعلم إذا رُفعت إليه تدك لحدته، وعندهما يقضي^(٢).

(١) بطر «خلاصة لفروق» لبخاري [ق/٢٤٩].

(٢) قال المحقق في «شرح الوهاب» لشرطاني والمختار لأن عدم حكمه بعلمه معناه كذا لا
يقضي بعلمه في الحدود الحالية له بعدى، كذا وحسن مطلقاً، غير أنه يعبر من به أثر سكو
للهمة. وعن الإمام إن عدم القاضي في حلاقه صدق وعصب يشك لحيلولة على وجه يحبه لا
العصب. قال في «الأنباء» بمعنى أنوم عن عدم العمل بعلم القاضي في زمان كذا في =

عبر قصته يؤخذ منه) لأنه أمر أن أبدا كنت له فلا يصدق في دعوى ملكه
إلا بحجة، وقول المأزول فيه ليس بحجة، والله أعلم

﴿ نهاية البير ﴾

وعلى هذا الخلاف إذا علم في غير المضير الذي هو فيه قاصي، ثم حضر
مضره، فربعت إليه تلك الحادثة.

وفي «التحريد» حفل قور محمد مع أبي حبيفة، ولو علم في رُشاق مضره
عنده يضي.

وختلف المشايخ على قور أبي حبيفة ^(١٢)، وسواء كان مُعلداً على
الرَّسَائِيْق، أو لم يكن.

وأصل هذا أن قصاء القاصي في نفية والمضرة، لا ينفذ عند أبي حبيفة
ومحمَّد ^(١٣).

ولو علم حادثه - وهو قاصي في مضره - ثم غرر عن القصة، ثم أعذ على
انقضاء بعد ذلك عند أبي حبيفة لا يقضي - وعند أبي يوسف ومحمَّد يقضي

وفي «التناوي» قال أصحاب «الأمالى» إن عند أبي يوسف ينفذ قصاؤه
في السواد وهكذا دُكر عن محمَّد في «الوادى». أنه ينفذ قصاؤه في السواد. الكل
مذكور في «الخلاصة» ^(١٤) [والله أعلم] ^(١٥).

﴿ ٥٥ ﴾

= «جامع مقبول» مطر «شرح مختصر التناوي» صحاح [٥٢ ٨] . «إيضاح» لمكرمي

[١٢] «الحدود» [٥٣ ٧] ، «مجمع الأنهر» [١٦٧/٢] ، «رد المحتار» [٤٢٩/٥]

«مط» «خلاصة القاصي» بخاري [٢٢٩]

(١٥) «المتوفين» زيادة من «ال»

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

الشَّهَادَةُ قَرْصٌ تَلْرُمُ الشُّهُودُ، وَلَا تَسْعُهُمْ كِتْمَانُهَا إِذَا طَالَهُمُ الْمُدْعَى ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة، ٢٨٢] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا
تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَرٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة، ٢٨٣] وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ

﴿حَايَةُ الْبَيِّنَاتِ﴾

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

وَبِهِ التَّوْبِيقُ وَالْإِهَانَةُ

اللَّهُمَّ بَسِّرْ وَاخْتِمْ بِعَجْرِ يَا كَرِيمُ^(١)

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

ذَكَرَ كِتَابَ [هـ ٤٣٥٠ م] شَهَادَاتٍ بَعْدَ كِتَابِ [أدب] ^(٢) لِقَاصِي، لِأَنَّ الْقَاصِي
يَتَخَدَّعُ فِي حُكْمِهِ إِلَى الشَّاهِدِ، وَكَانَ دَلِيلُ (٢، ٨٢) مِنْ تَسْمَةِ حُكْمِهِ.

قَوْلُهُ (الشَّهَادَةُ قَرْصٌ تَلْرُمُ الشُّهُودُ، وَلَا يَسْعُهُمْ كِتْمَانُهَا إِذَا طَالَهُمُ
الْمُدْعَى)، وَهَذَا لَفْظُ الْمُذَوَّرِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(٣)

وَالْأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة، ٢٨٢]، فِيهِ
وَجْهَانُ:

أَحَدُهُمَا، لَا يَمْتَنِعُ الْمَدْعُوْنَ لِتَحْمُلِ الشَّهَادَةِ عَنِ الْحَصْرِ لِتَحْتَمِلُوا الشَّهَادَةَ.
وَالثَّانِي: لَا يَمْتَنِعُ الْمُتَحَمِّلُونَ إِذَا دُعُوا بَلَى أَدَاءِ الشَّهَادَةِ لِيُؤَدُّوْهَا، وَالْأَوَّلُ

(١) مَا فِي الْمَقْشُورِ رِبَاعَةٌ مِنْ «أدب»، «وأم»، «وأنح»، «والع»، «وآخر».

(٢) مَا فِي الْمَقْشُورِ رِبَاعَةٌ مِنْ «أدب»، «وأم»، «وأنح»، «والع»، «وآخر».

(٣) يَنْظُرُ «مَخْتَصَرُ الْمُذَوَّرِيِّ» [ص/ ٢١٩].

«بنت المدعي لأنها حمة يوسف على صلبه كسائر الخفوق

للذئب، واشتري لتفرض ددا في «السير»

وقال في «شرح التأويلات» : «وهذا أشبه، لأن يشهود أن يقولوا انفسهم
الحق منهم ليس شهد عنه، بل لا يخفى مكان الذي هو فيه، وليس لهم هذا القول
في الأداء، بل الأداء لا يكون إلا بعد ابحاثكم، وقد استرخوا بحصور ابن دده،
فلذلك كان أؤس»

وقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ نَحْضَمْتُهَا فَلَهُ شَرٌّ قَلْبُهُ﴾
[البقرة: ٢٨٣].

فان في «شرح التأويلات» : «حمل بقلب نعمًا كتمان الشهادة، لأن ذلك
إما يتحقق بعزم القلب على ذلك، لأن كل فعل ينشأ طاعة، أو مفصية، فربما
يكون بفعل بقلب، وهو القصد والاحتياط، وهو معنى قول السيوطي «إن في
الحمد مضمة إذا صلحت صلح الحمد كله، وإذا فسدت فسدت الحمد كله، إلا
وهي القلب»^١

وقال في «الكشاف» : «كتمان الشهادة هو أن يضمنها، ولا يكلّم بها، فلما
كان أمّة مفترقة بالقلب أسد إليه، لأن إسناد الفعل إلى الحارحة التي تفعل بها
أبلغ، ألا تترك تقول إذا أردت التوكيد هذا مما أضرته عيني، ومما سمعته أذني،
ومما عرفه قلبي. ولأن القلب هو رئيس لأعضاءه، والمضمة التي إن صلحت صلح

١ «السير» في «سير» سعد بن أبي حفص ثم من محمد بن يحيى وقد تقدم يعرفه بدم

٢ هو شرح كتاب «أصول الفقه» لأبي منصور محمد بن محمد بن أبي بصير (توفي ٢٤٠ هـ)
٣٣٣ هـ) شرحه (توفي ٤٤٠ هـ) بن محمد بن أبي بصير وهو في «تكملة المحررات» وقد مضى

التعريف به

٣ شرحه النجاشي في كتاب «أصول الفقه» من «سير» ٥٢ هـ، ومسلم في كتاب «أصول»

٤ شرحه النجاشي في كتاب «أصول الفقه» من «سير» ٥٩ هـ، وعنه من حديث الثعلبي بن شد

شهد عنده «لَوْ سَرَرْتَهُ بِثُوبِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ» وَقَدْ رَوَاهُ عنه «مَنْ سَرَّرَ عَلَى مُسْمَاةٍ سَرَّرَ اللَّهُ» ١٨ عَلَيْهِ فِي الذَّبِّ وَالْأَجْرَةِ» وَفِيمَا يُهْلُ مِنْ تَنْبِئِ الْمَرْءِ مِنْ

عنه عليه السلام

وَحَدَّثَ صَاحِبُ «السِّرِّ» عَنْ مُسَدِّدٍ عَنْ يَحْيَى (١) عَنْ شُعْبَانَ عَنْ رِثْدَةَ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَقْرَبَهُ أَرْزَعَ مَرَاتٍ، فَأَمَرَ بِرَجُلِهِ، وَقَالَ لَهُ: «لَوْ سَرَرْتَهُ بِثُوبِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ» ٢

قَالَ ابْنُ شَاهِينَ فِي كِتَابِ «الْمَعْنَى» «وَهَرَّالٌ هُوَ الَّذِي أَشَارَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ» يَعْنِي: أَشَارَ عَلَى مَاعِزٍ.

وَحَدَّثَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ٣ «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ (٣) يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا سَرَقَ فَقَالَ «مَا إِحَالُهُ سَرَقَ» (٤)

وَرَوَى صَاحِبُ «السِّرِّ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي أُمَيَّةَ لَمْخَرُومِيٍّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُنِيَ بِيصٍّ فَلَمَّا اعْتَرَفَ اغْتِرَابًا، وَلَمْ يُؤَخِّدْ مَعَهُ مَتَاعًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا إِحَالُكَ سَرَقْتَ» قَالَ فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَأَمَرَ بِهِ فُطِخَ، وَحُبِيَ، فَقَالَ «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبَّ إِلَيْهِ» فَقَالَ «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ»، فَقَالَ «الْبُحْمُ تُنْتِ عَلَيْهِ ثَلَاثًا» (٥)

(١) وقع بالأصل مسدد بن يحيى روى عن أبيه، وأبو جعفر، وأبو جعفر، وهو المواتق
بما وقع في «سيرة أبي داود» وهو القوي ومحمد هو ابن محمد ويحيى هو ابن سعيد القطان
(٢) أخرجه أبو داود في كتاب المغنود باب في نشر عن أهل المغنود [رقم ٤٣٧٧]، وهو
في «السيرة الكبرى» في كتاب لرحم، سر عن أبي بصير [رقم ٧٢٧٤]، وأحمد بن محمد
[٢١٦٥]، من طريق محمد بن يحيى

(٣) هكذا وقع في نسخة «بها» (وأي عند الطحاوي في شرح معاني الآثار [١٦٨٣] وهو

(٤) معنى تحريره.

(٥) معنى تحريره.

النبي ﷺ . وأصححه . بذكره . دلالة صراحة على إفعله أسير إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة ، فيقول أحد : خاء لحمل المسروق منه (ولا يقول سرق) متحاشية على الشر ، ولأنه يؤيد بظهور التهمة بوجوب القطع والخصم لا تمنع القطع فلا يخلل إيجاب حقه

————— في غاية اليسر —————

وحدث صاحب «المسن» مسنده بن ابن عباس رضي الله عنه : «أن النبي ﷺ قال : ما من رجل مالك «لعلك قتلت» أو «لمزنت» أو «نظرت» ، قال : لا ، من «أمك» ، قال : نعم ، قال : فعند ذلك أمر برجمه»^(١)

حدث هذه الأحاديث ١٠٠٠٠ أن الشر هو المسدود ، يؤيده قوله ﷺ : «من ستر على مسلم ، ستره الله في الدنيا والآخرة»^(٢) روى أبو هريرة في الجامع الترمذي .

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : «لأن رأى غورة فسترها ، كان كمن أخام مؤودة من قترها»^(٣) .

قوله (إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة ، فيقول أحد) ، هذا مقتضى القدر في «محتصره» ، وتماثفه . «ولا تقول» سرق»^(٤) ، وذلك لأن لقطع

أخرجه البخاري في كتاب المحاربي من أهل الكفر والردة / باب هل يقول الإمام بالمعصية معك من أو غيرك [رقم ١٦٤٣٨] ، وهو داود في كتاب الحدود / باب رجم ماعر من مالك | قم ، ٤٤٢٧ ، وأحمد في مسنده [٢٧١ : ١] ، وغيرهم من حديث بن عباس رضي الله عنه به

(١) مضمون تحريجه .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده [١٤٧ : ٢] ، وأبو داود في كتاب الأدب / باب في الشر على المسلم رقم ٤٨٩ ، والحاكم في «المستدرک» [٢٦ : ٢] ، وغيرهم من حديث علقمة بن عامر رضي الله عنه ، وهو عند أبي داود دون قوله : «أمن قترها» .

قال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجه» .

(٣) مظهر «مختصر القُدوري» [ص / ٢١٩] .

قال: واشهادة على مراتب منها الشهادة في الزمان، يُشترط فيها أربعة من
الرجال، بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَأْتِيهِ الْغُشَّةُ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاستَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةً
مِنْكُمْ﴾ [الب. ٥١]، ولقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ مَعَهُ﴾ [س. ١٠].

عبد الباق

واصحاب لا نجتمعان عند، فإن سقط القطع لشيء وجب المال، وإن وجب
القطع، سقط الصمان^(١).

إذا كان كذلك، وجب على الشاهد أن يقول: أحد، ولا يقول: سرق. مراعاة
للجائز، حيث صاحب المال، وحاب لمارق، ويقول: أحد، حتى يجب
المال، ولا يحد قطع، لأنه إذا وجب المال يجيء حق صاحب المال.

وإذا لم يجب لقطع يكون الشر على المارق، بخلاف ما إذا قال: سرق،
فبه يسقط الصمان حينئذ، فيصير حق صاحب المال، فلهذا كانت الشهادة بالأخير
أولى من السرق، لأنها شهادة على وجه، يثبت المال دون الحد، وبه رعية
الجائز.

إن قلت: كيف كان الشر أقصر مع تنصيص قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا
الشَّهَادَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]؟

قلت: الآية برئت من المداسة في حقوق العاد، لا في الحدود، بدلالة
الأحاديث التي رويناها.

قوله: (قال)، واشهادة على مراتب منها الشهادة في الزمان، يُشترط فيها أربعة
من الرجال، أي: قال لعلوري في «مختصره»^(٢).

اعلم: أن الشهادة على مراتب، تدرك جميعها على الترتيب إن شاء الله تعالى.

١ - ينظر: الاحكام، ١/١١٦، ١/٢٠٨، ١/٢٠٩، الجوهرة لبره، ٢/٢٢٥.

(٢) ينظر: «مختصر العلوري» [ص/٢١٩].

في غاية اليسر

مها الشهادة في الرب، لا يُقبل فيها إلا شهادة أربعة رجال عذول مسلمين، وهم أحرار، وهم يشهدون أنهم رأوا كالمس في المكحلة.

واشترط الأربعة، لقوله تعالى ﴿ثَلَاثَتُهُنَّ بِأَرْبَعَةٍ شَهَدَةٍ﴾ [١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَجْشَةَ مِنْ يَسَائِبِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ مِمَّنْ﴾ [١٣]، وقيل، لأن امرأنا فعل انسي، فبشرط على كل واحد منهما اثبات.

واشترط العذابة لما مر في كتاب «الحدود» أن العاقب في أدائه حلاً، ونصراً^(١) لشهمة الكذب، ولتكافئ لمن يهمل التحمل والأداء، وكذب العبد ليس له أغلبية الأداء.

ولا يُقبل في الشهادة في الرأ شهادة النساء، أصلًا، لا وحدهن، ولا مع الرجال، ولا لشهادة على الشهادة، ولا كتاب القصص إلى القاضي.

أما شهادة النساء، فلهديث الرهري^(٢) المنصت^(٣) لثمة من لئن رسول الله ﷺ وأُخْلِيعَتْ مِنْ بَعْدِهِ أَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَةُ نِسَاءٍ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْحُدُودِ [٢٤٩/٢] والمفصّل^(٤)، ولأن في شهادة النساء شبهة الدية، تمام شهادتهن مقام شهادة لرجال، والحدود تنذر بالسهات.

وأراد بالخبيتين: أبا بكر وعمر^(٥).

(١) كد وقع في الشح حلاً وقصراً مصوناً، وهو جزر (ال) والجاردة «حبل وقصراً» يرفع لكراً، وقع في الشح بخرج على لغة بعض العرب، حيث مصون به «إلى» وأما أنها الحبال الاسم والجر حميت بنظر «شرح لكافة مشقة» لابن مالك [١٨]، و«شرح لغة بن عاتق» بن طلي [٣١٠/٢]، و«شرح لأشعري» على لامية [٢٩٤/١].

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» [٢٨٦١٤]، من طريق عباد بن العوام عن حجاج عن الرهري به نحوه.

ولا تُنزل فيها شهادة النساء بخبر ارتكبي . . . مَصَّتْ اِثْنَةً مِنْ لَدُنْ
رَسُولِ اللَّهِ . . . والحديث من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود
وانقصاصها ، ولأن فيها شبهة شديدة لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تقل وب
تندري بالمشهدات

ومنها الشهادة سنتية لحدود والتقصاص ، نُقِلَ فيها شهادة رَحْلَس ؛ بقوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [سورة : ٢٨٢] وَلَا تُقْلُ فِيهَا شَهَادَةُ الْبَاءِ لِمَا قِيلَ .

﴿عَمَّا يُشَاقِقُونَ﴾

والزُّهْرِيُّ من كبار تابعي أصحابه، توفي في شهر رمضان سنة أربع وعشرين ومئة. كذا قال القُتَيْبِيُّ وغيره.

قوله (ولا تُعَيَّلُ فيها شهادة النساء)، هذا لفظ المذُورِيِّ^{١٢}، وقد مرَّ بيانُه.

قوله (ومنها الشهادة سنية الحدود ونقصها، تُقْلُ فيها شهادة رخص)، وهذا لفظ القدوري في «مختصره»، وتماثفه فيه «ولا يُقْلُ [فيها]» شهادة النساء،^١ وذلك لغويته تعالى ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَتَلِكُمْ﴾ [احزاب ٦] ونزله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ بَنَاتِكُمْ﴾ [اسراء ٣٤]، فيُعملُ بعموم النص، إلا فيما دلَّ دليلُ الخصوص، كما في الرِّثَاءِ، لأنه حصَّصَ نصُّ آخرَ عن جِدَّةٍ، كقوله تعالى ﴿ثُمَّ لَا يَأْتِي بِنَاثَةٍ يُهْبَذَةً﴾ [الزمر ١١]

ولا يقاس الحدود والمصاص على الرّيا، لأن الحدود لا يحوز إثباتها بنفس

(١) في حاشية الأصل: «ن»: لم ذكرناه.

(٢) سفر "المعارج" لاس قبة [ص ٤٧٢]

(٣) ينظر: محمد القنوري، [٢١٩/٢].

(٤) ما بين المعقوفين: زيادة من: اناء، واماء، والفتح، اعاء، واحصاء

(د) ينظر: المختصر القُدوري (ج ٢ / ٢٦٩).

والحيار، والشفعة، والإجارة، وقيل الحطأ، وكل خرج لا يورث إلا مال،
فيثبت برجل و مرأتين، وكذا فتح المفقود، وقصر محوم الكتابة، إلا السجم الآخر
عنه وجهان؛ لثبوت العتق عليه، وما ليس بمال، ولا يتوون إلى مال، كالسكك
والزجعة، والطلاق، والعتق، والإسلام، والردة، والبلوع، والولاء، والعدو،
والجرح، والتعديب، والعمو عن المصاص، حتى الوضعية، والوكالة، فيثبت
برجلين، ولا يثبت برجل و مرأتين.

وأما ما لا يظهر للرجال كالأولاد، وغيوب النساء، والرضاع، فإنه يثبت
بأربع نسوة، ولا تثبت الولادة بقول العبد وخدها كذا في «وحيهم»^(١)

وجه قوله: أن الأصل في شهادة النساء عدم القبول، لقلة صنظهن ونقص
عملهن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنْ تَصِلَ إِخْدَتُهُمَا فَتَكْفُرَ إِحْدَهُمَا بِمَا كَفَرَتِ الْأُخْرَى﴾
[البقرة: ٢٨٢]، وقال عليه السلام: «إِنَّهُنَّ مَافَصَاتُ عَقْلِ وَدِينٍ»^(٢)، ولهذا لا تُقبل شهادتهن
في الحدود والنصاص، ولا تُقبل شهادتهن بمردات، ولا يثبتن محلة أيضاً،
ولهذا لا تصلح للإقامة والقضاء.

فعلم بذلك أن الأصل في شهادتهن عدم القبول، إلا أنها قبلت في الأموال
ضرورة؛ لأن المايعة تقع نعمة، وربما يتعذر إحضار الذكور.

ولا يُمكن إلحاق السكك وحوه بالمال، لأن المال أقل خطراً من النفع،
ولهذا يخري الدل والإباحة ١٠١: ١٠٢ في الأموال دون النصاص، وكذا السكك لا
يقع بعتة، بل بعد مشاوره، فلم يدرم من اعتبار شهادتهن في الأموال وحقونها

(١) بعد «وحيهم» مع تعريب شرح «وحيهم» ١٣، ١٤، ١٥.

(٢) مصر «وحيهم» من حديث أبي سعد حنبل في «مروءة بنظر» ما رأيت من مافصات عقل ودين
أعبر على ملك عقول قوي الألبان متهن.

وَنَحْوِ ذَلِكَ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، لَا تُثْبِتُ شَهَادَةَ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجُلِ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ

﴿غَايَةُ الْمَسْأَلَةِ﴾

اعْتَارَهَا فِي غَيْرِهَا

وساء قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَحِمَتَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [سر: ٢٨٧]،
فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَرَأَتَيْنِ مَعَ الرَّجُلِ، إِلَّا بِمَادَّةٍ دُونَ الْحَصْرِ، كَرَبَّنَا، وَالْحُسُودِ،
وَالْبِصَاصِ، وَلَأنَّ الْأَصْلَ فِي شَهَادَتَيْهِمَا الْقَبُولُ، لَفِيَامِ الْحُرِّيَّةِ، وَالْعَقْلِ، وَالْبُلُوغِ،
وَالضَّبْطِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى الضَّبْطِ: قَبُولُ رَوَايَتِهِمَا فِي الْأَخْبَارِ.

غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ: أَنَّ فِي عَقُولِهِمْ "نَقْصَانٌ" [٢٥٣ م] وَصَلَاةٌ، وَدَلَّتْ بِتَخْيِيرِ
بَعْضِهَا الْأُخْرَى إِلَيْهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَدَخِلْنَ بِحَدِيثِهَا الْأُخْرَى﴾ [العر: ٢٨٢].

وَلَا يَتَمَيَّزُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا اشْتِهَاءُ، يَنْقُطُ بِهِ مَا يَنْسَبُ بِالشَّهَةِ؛ كَالْحُدُودِ
وَالْبِصَاصِ، وَيَتَبَيَّنُ مَا لَا يَنْقُطُ بِالشَّهَةِ، كَأَنَّ لِحَقُوقِ، بِخِلَافِ شَهَادَةِ بَسَاءِ
مُتَفَرَّدَاتٍ؛ حَيْثُ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقْبَلَ، لَوْحُودِ الْحُرِّيَّةِ، وَالْعَقْلِ، وَالْبُلُوغِ، وَالضَّبْطِ،
إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يُقْبَلْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ يُعْصِي ذَلِكَ إِلَى كَثْرَةِ خُرُوجِهِمْ، وَمِنْ
مَامُورَاتٍ بِالْقَرَارِ فِي بَيُوتِهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الاحزاب: ٢٣]

وَلَا يُقَالُ: مَا لَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ إِذَا لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ شَهَادَةُ لِسَانِ مُتَفَرَّدَاتٍ؛ بِشُعْبِي
إِلَّا تُقْبَلُ أَيْضًا شَهَادَتُهُنَّ مَعَ الرِّجَالِ، كَمَا فِي الْحُدُودِ وَبِصَاصِ.

لِأَنَّ نَقْوًا، يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِالْأَجَلِ وَالْجِدَارِ، عَلَى أَنَّ نَقْوًا، الْقِيَاسُ مَعَ وَحْدِهِ
لِغَرَفِ بَيْنِ الْأَصْلِ وَالْمَرْجِ بِحَيْثُ، وَقَدْ وَجَدَ الْعَرَفُ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ يَنْقُطُ بِالشَّهَةِ،
فَلَمْ يُقْبَلْ شَهَادَةُ النِّسَاءِ، بِخِلَافِ الْمَرْجِ.

قَوْلُهُ (وَنَحْوِ ذَلِكَ)، كَالْعَقْلِ وَالنِّسَاءِ

ونواعها، لأن الأصل فيها عدم القبول لنفس المقتل واختلاف المصنط وقصر
الولاية فإنها لا تصلح للإبراء وهذا لا يقبل في الحدود، ولا يقبل شهادة
الأزبع منهم وخالف إلا أنها قست في الأموال ضرورة، ولشكاح أعظم حصر
وأقل وقوع فلا ينحصر ما هو ذاتي حصرًا وأكثر وجودًا

وبأن الأصل فيها القبول لو خود ما يمتنع عليه أهلية الشهادة وهو
المشاهدة والمصنط والأداء، إذ الأول يخص لعلم للشاهد، والثاني يمتنع
وبالثالث يخص انعم لنقصي ولهذا يقبل إخبارها في الأخبار، ونقص
المصنط بزيادة الشبان نحير يصم الأخرى إتيها فتم يتق بعد ذلك إلا الشهادة
فيهذا لا تقبل فيما يتدرى بالشهاد، وهذه الحقوق تثبت مع الشهادة وعدة
قول الأزبع على خلاف قياس كي لا يكثر خروجهن

قال ويقتل في الولادة، والبيكار، والقبوب بالنساء في موضع لا يطغ

قوله (ونواعها)، أي ونوع لأموال، نحو حبر، والأهل، ولشبهه،
وعبر ذلك ما ذكرنا

قوله: (إلا أنها قست في الأموال)، استثناء من قوله (لأن الأصل فيها عدم
القبول)، وبأنه مراد

قوله (بالأول)، أي باستعانة

قوله (وبالناسي يمتنع)، أي بالمصنط تمنع انعم للشاهد.

قوله (وبالثالث)، أي بالأداء

قوله (وهذه الحقوق)، أراد بها الشكاح، والطلاق، ولو كلة، والنوص
ونحو ذلك

قوله (ويقتل في الولادة، وسكبه، والقبوب بالنساء في موضع لا يطغ

عَلَيْهِ الرِّجَالُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لقوله [٤٩] **«يَنْبَغِي لِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ خَابِرَةٍ فِيمَا لَا يَسْتَطِيعُ الرِّجَالُ لَطَرُ إِيمٍ»** وَالْجَمْعُ الْمُحْشَى بِالْأَيْفِ وَالْأَمُّ تُرَادُّ بِهِ الْحُسْنُ فَيَتَنَاقَضُ لَأَقْلٌ.

في غاية السهولة

عَلَيْهِ الرِّجَالُ: شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، هَذَا نَقَطُ الْمُتَوَرِّقِي فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(١).

وقال مالكٌ: وَنَحْوُ شَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ مُعَرَّدَتَيْنِ فِي الْوِلَادَةِ، وَالْإِسْتِهْلَالِ، وَعِيُوبِ نِسَاءٍ، وَالْإِمَاءِ، وَلَا يَجُوزُ لِي ذَلِكَ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ هَذَا لِنُطْ كِتَابِ «التَّعْرِيعِ»^(٢) لِأَصْحَابِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَدَعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى فِي «الْمَبْسُوطِ»: كَقَوْلِ مَالِكٍ.

وقال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُشْتَرَطُ الْأَرْبَعُ فِيمَا لَا يَنْظُرُ لِلرِّجَالِ، كَالْوِلَادَةِ، وَعِيُوبِ نِسَاءٍ، وَالرَّضْعِ، وَلَا يَنْتَبِهُ الْوِلَادَةُ بِقَوْلِ النِّسْبَةِ وَخَصَفَ، وَقَدْ أَصْبَحَ الرُّوَاةُ عَنْ «وَجِيزِهِمْ»^(٣).

وذكر الحِرَقِيُّ^(٤) مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مَحْتَصَرِهِ»: «وَيُقْبَلُ فِيمَا لَا يَنْظُرُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ بِشَرِّ الرَّضْعِ، وَالْوِلَادَةِ، وَالْحَيْضِ، وَالْعِدَّةِ»^(٥)، وَمَا [د ٣٥٢ م] أَشْهَدُ شَهَادَةَ امْرَأَةٍ عَدْلَةٍ»^(٦).

(١) ينظر المختصر المتوَرِّقِي [ص ٢١٩]

(٢) ينظر التعرّيع في فقه الإمام مالك بن أنس، لابن حنبل [٢٤٣ ٢]

(٣) ينظر الوجيز / مع التعرّيز شرح الوجيز للعراني [٤٨/١٣]

(٤) الحِرَقِيُّ هو عُفْرُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو الْقَاسِمِ، نَعِيهِ الْعَلَّامَةُ شَيْخُ الْحَلَبَةِ فِي زَمَانِهِ. يَشْتَبُه (إِنْ شَرَعَ الْحِرَقُ) وَوَفَاتَهُ بِدِمَشْقَ. لَهُ تَصَانِيفٌ أَحَدُهَا: وَيَقِي مِنْهَا «الْمَحْتَصَرُ» فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، الْمَعْرُوفُ بِـ «مَحْتَصَرِ الْحِرَقِيِّ» (تُوفِيَ سَنَ ٣٣٠ هـ) ينظر تاريخ بغداد لمصطفى الحفّاظي [٦٠٣/٨]، وَاصْبِرْ أَهْلَامُ الْبَلَاءِ لِلطَّهِي [٣٦٣ ١٥]

(٥) وضع بالأصل «وَالْعِدَّةُ» وَالْمَثَلُ مِنْ «لَدَا» وَ«أَمَّا» وَ«وَجِيزٌ» وَ«أَمْرٌ» وَ«مَوْجُودٌ» وَ«وَجِيزٌ» فِي «مَحْتَصَرِ الْحِرَقِيِّ»

(٦) ينظر «مَحْتَصَرِ الْحِرَقِيِّ» [ص ١٥٥]

الدُّكُورَةُ لِيَحْفَ التَّقَرُّ لَأَن يَطْلُرَ الْحَسَنُ إِلَى الْحَسَنِ أَحَبُّ مِنْهُ اسْتَقْدَامُ الْعَدَدِ

فَقِيلَ الْيَوْمَ

وَجْهَ الْاِسْتِدْلَالِ بِذَلِكَ أَنَّ الْاَلَامَ لِلْعَهْدِ ، وَلَمْ يُكُنْ مَعْلُومًا لِلْعَهْدِ ، لَأَنَّهُ لَا
عَهْدَ فِي أَقْسَامِ الْخُصُوعِ ، فَيُحْمَلُ عَلَى الْحَسَنِ مَحْدُودًا ، لَأَنَّهُ فِي الْحَسَنِ وَمَعْنَى
الْحِمَاةِ ، وَمَعْنَى الْعَهْدِ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ يُرَادُّ بِهِ هَذِهِ الْحَسَنُ مِنْ أَقْسَامِ الْأَحْسَنِ ، فَكَانَ
لِحَقْلِ عَلَى الْحَسَنِ أَوَّلَى ، ثُمَّ الْحَسَنُ بِأَوَّلِ الْأَدْنَى ، بَقِيَّةً مَعَ اِحْتِمَالِ تَكْرُرِ
فُصْلِ الشَّهَادَةِ الْوَاحِدَةِ ، فَكَانَ الْحَدِيثُ حُجَّةً عَلَى الْحَصُومِ

وَلَأَن أَصْحَابَنَا رَوَوْا فِي «الْأَسْرَارِ» وَعِوَضًا عَنْ حَدِيثِهِ أَنَّ لَتَنِي
أَحَارَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ فِي الْوِلَادَةِ

وَكَذَلِكَ زَوْجِي عَنْ عَلِيٍّ وَسُ عَتَسِي بِرُؤْيِهِ ، وَلَأَن مَا نُقِلَ عَنْهُ قَوْلُ اسْمَاءَ عَلَى
الْاِمْرَأَةِ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَدَدُ ، كَالْإِحَارِ عَنْ النَّبِيِّ

وَقَدْ ذَكَرَ فِي «مَحْنَصِرِ الْأَسْرَارِ» عَنْ الْحَاكِمِ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي «الْمُسْتَفَى» أَنَّ لَفْظَ
الشَّهَادَةِ وَالْحَرِيَّةِ عِبْرٌ مُعْتَبَرٌ عِنْدَنَا ، ثُمَّ قَالَ «الْوَفْدُ حُكْمٌ عَنِ الْكَرْحِيِّ أَنَّ الشَّهَادَةَ
عَنِ الْوِلَادَةِ لَيْسَتْ بِشَهَادَةٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ حَبْرٌ»

وَقَالَ فِي «الْمُحْتَلَفِ» أَنَّ هَذَا حَبْرٌ ، وَلَيْسَ بِشَهَادَةٍ ، وَلِهَذَا لَا تُشْتَرَطُ
لَفْظَةُ الشَّهَادَةِ ، وَحَبْرُ الْوَاحِدِ فِي الدُّنْيَا مَقْبُولٌ

وَلَا يُقَالُ شَهَادَةٌ مَحْقُوقٌ فَيُشَرِّطُ فِيهَا لِعَدَدُ كَثَرِ الشَّهَادَاتِ

١. حَرَجَ الطَّرَفِي فِي «مَعْنَمِ الْأَوْسَعِ» [١٨٩١] وَدَوَّعَ عَصِي فِي «الْمَعْنَمِ» [٢٣٢] ٢. سَبِيحُ
فِي «حَسَنِ تَكْرُرِ» [١٥١] ٣. مِنْ طَرَفِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ حَسَنٍ الْأَسْفَلِيِّ فِي «الْعَمَلِ» مِنْ
بَنِي عَمِيٍّ عَنْ خَبِيرَةَ بِنْتِ دَوَّعٍ فِي «مَنْ الْوِلَادَةِ»

قَالَ الْفَارُقِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ الْأَعْمَشِ بَيْنَهُمَا حَبْرٌ مَحْبُورٌ»
وَدَوَّعَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي: «حَدَّثَ حَسَنَهُ بِمَعْرُوفِهِ» ١. هُوَ حَسَنُ بْنُ دَوَّعٍ ٢. هُوَ الْأَسْفَلِيُّ ٣. هُوَ الْأَسْمَعِيُّ
حَمِيدٌ ٤. ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي [١٨٩٥] ٥. هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ [٢٦٥] ٦. هُوَ
الْمُحْتَلَفُ ٧. هُوَ الْأَسْفَلِيُّ ٨. هُوَ سَبِيحُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ [٢٦٣]

والغيث يثبت بقولهن فيختلف البائع

وأما شهادتهن على استهلال الصبي لا تثقل عند أبي حنيفة في حق الإرث، لأنه مما يقطع عليه الرجال إلا في حق الصلاة لأنها من أمور الناس وعندهما ثقل في حق الإرث أيضاً لأنه صوت عند الولادة ولا يخصوها الرجال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة.

في شارة البهائم

قال العنابي في «شرح الجامع الكبير» في باب البيع: «الذي يكون به الاختلاف شهادة النساء بانفرادهن فيما لا يقطع عليه الرجال حجة من غير يمين، إذا تأيدت بمؤيد، وإن لم تأيّد يُعسر في حق توجّه الحضومة، لا في إتمام الخصم»

ثم قال: «وإن اشترى جارية على أنها بكر، ثم احتلها قبل القبض أو بعده، فعال البائع، هي بكر في الحال، وإن الفاسي يربها النساء، وإن قلن هي بكر، لزم المشتري من غير يمين لائق، لأن شهادتهن تأيدت بمؤيد ههنا، لأن الأصل البكارة»

وإن قلن: ثبت، لم يثبت حق البيع بشهادتهن؛ لأن البيع حق قوي، وشهادتهن (١٠٠) حجة ضعيفة، لم تأيّد بمؤيد، لكن ثبت حق الحضومة لتوجّه سبب على البائع، لأن اليمين لا بُدّ لها من الدعوى والحضومة، وحق الحضومة حق ضعيف، لأنه ليس بمقصود لنفسها، فجار أن يثبت بشهادتهن، فيختلف لائق: لقد سلمتها بحكم البيع وهي بكر، وإن لم يكن قصدها خلف بالله؛ لقد بعثها وهي بكر، فإن نكل، يرد عليه، وإن حلف لزم (١٠٠) «مشتري» والباقي يُنظر في حر شرط الحبار من شرحنا هذا.

قوله: (وأما شهادتهن على استهلال لصبي لا تثقل عند أبي حنيفة في

حق الإرث)

قَالَ وَلَا تُدْ فِي ذَلِكَ كُنْهٌ مِنْ بَعْدَالَةٍ، وَلِنُقْطَةِ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرُ
النَّاعِدُ لِقُطْعَةِ الشَّهَادَةِ، وَفَرَّ اعْلَمْ أَوْ تَمَنَّيْ، لَمْ تُثْبَلْ شَهَادَتُهُ

اعْلَمْ أَنَّ شَهَادَةَ امْرَأَةٍ الْوَاحِدَةِ بِخُرْجِ السَّمْعَةِ عَلَى مَسْهَلٍ الصَّبِيِّ فِي حَقِّ
الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَحْذُورٌ لَا تُقْبَلُ، ثُمَّ فِي حَقِّ الْإِثْرِ وَلَا تُقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ
رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عَدَا أَبِي حَسَنَةَ وَنَافِلَةَ

وَعَنْهُمَا تُثْبَلُ فِي شَهَادَتِهَا وَحْدَهُمَا، لِأَنَّ صَوْتَهُ يَصْغَحُ عَنِ الْوَلَادَةِ، وَعَنْهُمَا
لَا يَخْضَرُ الرَّحَالُ

وَأَبِي حَسَنَةَ أَنَّ شَهَادَتَهَا عَلَى الْإِسْتِهْلَابِ فِي حَقِّ الْإِثْرِ مِنْ سَبَبِ الْفَصْلِ،
وَالْإِثْرُ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَبِيلَةِ وَحْدَهُمَا، لِعَدَمِ الْقَضَرِ فِيهِ، لِأَنَّ صَوْتِ الصَّبِيِّ مَدَّ
يَصْغَحُ عَلَيْهِ الرَّحَالُ، بِجَلَابِ شَهَادَتِهِ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ، لِأَنَّهَا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، لَسَرِ
حَرِّ الْوَاحِدِ فِي تَسْمَاتِ

وَالِإِسْتِهْلَابِ الصَّبِيِّ إِذَا صَاحَ عَنِ الْوَلَادَةِ

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا تُدْ فِي ذَلِكَ كُنْهٌ مِنْ الْمَدِينَةِ، وَلِنُقْطَةِ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرُ
النَّاعِدُ لِقُطْعَةِ الشَّهَادَةِ، وَقَالَ اعْلَمْ أَوْ تَمَنَّيْ، لَمْ تُثْبَلْ شَهَادَتُهُ)، أَيُّ قَالَ يُقْضَى
فِي «مَحْتَصَرِهِ»

وَقَدْ يَتَّبَعُ قَبْلَ هَذَا أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى عَوَاتِبِ أَرْبَعَةٍ

شَهَادَةُ فِي الرُّبَا يُشْرَطُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الرُّحَالِ، وَلَا تُغْنَى شَهَادَةُ امْرَأَةٍ

١- سَمْعَةُ الْمُحْتَصَرِ ١٥٠، لَا فِي حَقِّ السَّمْعَةِ [١٦٣٠: ٣] السَّمْعَةُ [١٦٤: ١٦] ٢- سَمْعَةُ
الْمَحْتَصَرِ عَلَى سَمْعِ الصَّبِيِّ [١٦٤: ١٦] ٣- سَمْعَةُ الْوَلَادَةِ [١٦٤: ١٦] ٤- سَمْعَةُ
الْمَحْتَصَرِ [١٦٤: ١٦] ٥- سَمْعَةُ الْوَلَادَةِ [١٦٤: ١٦] ٦- سَمْعَةُ الْوَلَادَةِ [١٦٤: ١٦]
(٢) بِمَنْظَرِ «مَحْتَصَرِ الْقُلُوبِيِّ» [ص/٢١٩]

وأما لفظة الشهادة فلائ الشخص بصفت بشرائطها إذا الأمر فيها بهد
اللفظة، ولأن فيها زيادة زحيد، فإن قوله أشهد من ألقط التميم كماله أشهد
بأنه فكون لا تصح عن الكذب بهذه اللفظة أشد

في حديثه

وقوله تعالى ﴿مَنْ تَرَصَّوْا مِنْ شَهْدَةٍ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، والقاسق [٢٨٢، ١، ٢]،
مترجبي، فلا نقل شهادته

وقوله تعالى ﴿يُرْجَى كَرِهُوا بِرَقِيمِي﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، ولأن القاسق مترجى
ما هو محترم في دينه، وإنما تقدم على شهادة الزور أيضاً، فترد شهادته بشبهة

وعن أبي يوسف رحمته الله أن القاسق إذا كان ذا مروءة نقل شهادته، لأن
يُقدم على الكذب بمروءته، ولا تستأخر عن شهادة الزور لوجاهته، والأول أصح
لما يكون من الآيات، ولأن في قول شهادة القاسق إكرامه، والقاسق يحث به،
رخاءه عن المفسية

بؤيده قوله رحمته الله «إذا لقيت القاسق، فأنه يوحى منكبه»

وأما اشتراط لفظة الشهادة فلائ الشخص جاءت بلفظ شهادة، كونه
تعالى ﴿رَتَّهْدُوا دُونِي عَنِّي﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، وقوله تعالى ﴿مَنْ تَرَصَّوْا مِنْ
الشَّهْدَةِ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، وقوله تعالى ﴿وَأَقْسُوا شَهْدَةَ اللَّهِ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]،
ذلك، فلما وردت الشخص بلفظ الشهادة، لم يَحْرُ نُعْيِرْهَا وَتَدْيِلْهَا

(١) ينظر: «المبسوط» للرخسي [١٣١/١٦].

(٢) المروءة - بالشدة - كالمروءة وهي ذات نفس بخيل من عائلته لا يسان عسى، وهو من
محاسن الأخلاق، وحسن العادات، وقد تقدم بحرف يديك

(٣) أخرجه البيهقي في الشعب [٢٨٦]، عن عبد الله بن محبوب عن القاسق رحمته الله،
سئل عهد تحفظوا من شهود رحمته الله، أمر شهود الله أن يبعدوا عنه، فإن لم يبعد
فمنه - حه منكبه -

وَقَوْلُهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ حَتَّى يُشْرَطَ الْعَدَالَةُ، وَنُقْطَةُ
لِلشَّهَادَةِ فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي الْوِلَادَةِ وَغَيْرِهَا هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ شَهَادَةَ لَهَا فِيهِ
مِنْ مَعْنَى الْإِثْرَامِ حَتَّى اخْتَصَّ بِمُخْلِصِ الْقَصْدِ وَيُشْرَطُ فِيهِ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ

قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: يَفْتَضِرُّ الْحَاكِمُ عَلَى طَهْرِ الْعَدَالَةِ فِي الْمُسْلِمِ وَلَا يَسْأَلُ
حَتَّى يَطْعَنَ الْحَضَمُ لِقَوْلِهِ - ع - «الْمُسْلِمُونَ عُذُورٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ»

عبد الباق

قَوْلُهُ (هُوَ الصَّحِيحُ)، احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ مَنْ سَجَّحَ الْعِرَاقَ [٢٠٥، ٢٠٦] وَقَدْ تَرَقَّى قَبْلُ

هـ

قَوْلُهُ (وَيُشْرَطُ فِيهِ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ)، أَيُّ مُشْرَطٌ فِي شَهِيدٍ: الْحُرِّيَّةُ
وَالْإِسْلَامُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ مُرَاتِبِ الشَّهَادَةِ.

قَوْلُهُ (قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: يَفْتَضِرُّ الْحَاكِمُ عَلَى طَهْرِ الْعَدَالَةِ فِي الْمُسْلِمِ)،
هَذَا لَفْظٌ لِقُدُورِيٍّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ فِيهِ: «إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ»، وَهُوَ
سَأَلَ عَنِ الشُّهُودِ، وَإِنْ طَعَنَ الْحَضَمُ فِيهِمْ سَأَلَ عَنْهُمْ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ
ع - لَا بُدَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُمْ فِي سَرٍّ وَالْعَلَايَةِ ع - وَمَدَّعُ الشَّافِعِيِّ يَزِيدُ
كَتَرْلَهُمَا ع - كَذَا فِي «شرح الأقطع» (٢).

وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ يَقُولُ: «الْأَحْلَافُ فِي هَذِهِ لِمَا بَيْنَ أَصْحَابِنَا؛ لِأَنَّ
أَبَا حَبِيبَةَ ع - أَجَابَ فِي رِوَايَةٍ، وَكَانَ الْعَالِمُ عَلَى مَا شَهِدَهُ مِنْهُمْ لِعَدَالَتِهِ، وَقَدْ
رَكَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْبِي الَّذِي أَنَا فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ،
ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ»

(١) ينظر: «مختصر القُدُورِي» [ص/ ٢١٩، ٢٢٠]

١٠ ينظر: «مختصر القُدُورِي» [ص/ ٢١٩، ٢٢٠] و«شرح الأقطع» [ص/ ٢١٩، ٢٢٠]

١١ ينظر: «شرح مختصر القُدُورِي» [ص/ ٢١٩، ٢٢٠]

١٢ حَذَّاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» كَمَا فِي «مَجْمَعِ حَبِيبَةَ» [ص/ ٢١٩، ٢٢٠]

إلا مخذوداً في قذف» ومثل ذلك مروى عن عمر رضي الله عنه، ولأن الظاهر هو
الأنحرار عما هو محرم دينه، وبظاهر كفاية [د] لا وصول [١٩١] ما إلى القطع

في هذه المسألة

وأجاب أبو يوسف ومحمد رحمهما في ردهما، وقد تقرر الدس، وكثر المساد،
وتو شاهد ذلك أبو حنيفة لقل بقولهم رحمهم الله، وهذا معنى قوله في «المس» (وقبل
هذا اختلاف غصير وزمان)

اعلم أن في الخُدود والقصاص لا يقتصر الحاكم على ظاهر العدل
[١/٢٣٥٥/٥]، بل يسأل عن الشهود، ويتقصى، ذرأً للحد؛ لقوله عليه السلام «أدرءوا
الخُدود بالشبهات»، ولأن الخُدود يخطأ فيها لا يخطأ في غيرها، وهذا لا
يقل فيها شهادة السامع، ولا الشهادة على الشهادة، فوجب الاحتياط بالشواهد عن
العدالة

وأما في غير الخُدود والقصاص فإن طعن الخصم في الشهود؛ سأل عنهم
بالاتفاق؛ لأنه حق وجب له بدعواه، وإن لم يكن حقاً له قبل الدعوى، كخصم
محلس الحكم والاستحلاف، وإن لم يظن لخصم، يُكتفى بظاهر العدالة عند
أبي حنيفة خلافاً لصاحبه

ينظر «خير القرون قري»، ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم ثم الآخرون ردياً
وقد علقه الرمادي في كتاب الشهادات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [٥٤٩ ٤]، عن غير من
الحديث، هي الشرا عليه السلام قال «خير الناس قري، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم»
الكلمات حتى يشهد الرجل ولا يشهد، وبحلف الرجل ولا ينحلف

وهذا عند ساجي في كتاب الرجال باب ما يحذر من رده، بعد ما في [١٠٦٥]،
ومصدر في كتاب مسائل لصحابة باب فصل بصدقه ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم [٢٥٢٣]
[٢٥٢٣]، ينظر «أحر الناس قري»، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم، ثم يحيى قوم سؤ
شهادة أحدكم بمسألة، ومسألة شهادة، ينظر البخاري

(إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَانْقِضَا صِفَتِهِ بِسَأْلِ عَنِ الشُّهُودِ) لِأَنَّهُ تَحْتَاطُ لِإِسْقَاطِهَا

غاية التيقن

وَحُكْمُ قَوْلِهِمَا: أَنَّ الشَّاهِدَ قَدْ يَكُونُ عَدْلًا، وَقَدْ يَكُونُ فَاسِقًا، وَقَدْ يَكُونُ عَدْلًا، أَوْ كُفْرًا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْاِسْتِكْشَافِ؛ صِدْقَةً لِلْقَضَاءِ عَنِ الْبَطَالِ عَلَى تَقْدِيرِ طُهْوَرِ الشُّهُودِ عِيدًا أَوْ كُفْرًا.

وَوَحْيُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، أَنَّ الشَّيْءَ رحمته الله قَبْلَ شَهَادَةِ الْأَعْرَابِيِّ عَلَى رُؤْيَا الْهَلَالِ ^١، وَلَمْ يَسْأَلْ عَنِ عِدَالَتِهِ فِي الْبَاطِنِ، حَيْثُ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ هُوَ الْعَدَالَةُ فِي الْمُسْلِمِينَ، قَالَ عُثْمَرُ رحمته الله «الْمُسْلِمُونَ عُدُولٌ، بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِهِمْ، إِلَّا مَخْلُودًا فِي قَذْفٍ» ^(٢).

وَيُكْتَفَى بِظَاهِرِ تَقْدِيرِ الْوُصُولِ إِلَى الْقَطْعِ؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ قَوْلِ الْمُرَكَّبِيِّ أَيْضًا عَمَلٌ بِالظَّاهِرِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا طَعِنَ لِمَشْهُودٍ عَنْهُ، حَيْثُ يَسْأَلُ عَنِ الشُّهُودِ؛ لِأَنَّهُ تَمَاطَلُ انْظَاهِرَانِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ مُسْلِمًا لَا يَكْذِبُ ظَاهِرًا، فَكَذِبُ الْحَضَمِ مُسْلِمٌ لَا يَكْذِبُ فِي طَعْنِهِ ظَاهِرًا، فَوَحْيُ الشَّرَّاحِ؛ طَعْنًا لِمَنْ رَجَحَ أَحَدَ الظَّاهِرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

وَهَذَا كَمُدَّعِي الشُّمُوعَةِ بِالْجَوَارِ، حَيْثُ لَا يُدْرِيهِ الْقَاضِي إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى مِلْكٍ لَدَّرٍ، إِذَا طَعِنَ الْحَضَمُ؛ فَحَيْثُ يَلْزِمُهُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يُغَيِّرُ لِلْإِلْزَامِ، فَكَذَا مِمَّا حَرَّمَ فِيهِ، وَلِأَنَّ لِسْلَفَ بَصَالِحٍ لَمْ يَسْأَلُوا عَنِ الشُّهُودِ؛ بَلْ اِكْتَفَوْا عَلَى ظَاهِرِ بَعْدَالَتِهِ، وَأَوَّلُ مَنْ سَأَلَ عَنْهُمْ ابْنُ شُبْرَمَةَ، فَذَلِكَ تَعَدُّهُمْ عَلَى اعْتِبَارِ عَدَالَةِ الْإِسْلَامِ ^(٣)، كَذَا فِي «شرح الأقطع»

(١) مضمون تحريجه في كتاب الصوم

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢٠٧/٤]، ومن طريقه السهلي في «مسند الكبرى» ١٠: ١٩٧،
عن عُثْمَرَ بْنِ السَّحَابِ يَقُولُ: «يُسَلِّمُونَ عُذُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ لَا مَجْنُونًا فِي حَدٍّ، أَوْ مُجْرِبًا فِي شَهَادَةٍ زُورٍ، أَوْ ظَلِيمٌ فِي وَلَاءٍ أَوْ مَرِيَّةٍ»

قال ابن حزم: «لَمْ يَصِحْ قَوْلُ عُمَرَ» بنظر المحققين لا بين حرم [٤١٧/٩]

(٣) بنظر: «شرح مختصر القسوري» للأقطع [٢٩٠/ق]

فَيَشْرَطُ الْإِسْتِفْصَاءَ فِيهَا، وَلِأَنَّهُ اشْتَهَتْ فِيهَا ذَرْبَةً، وَإِنْ طَمَسَ الْحَضَمُ فِيهِمْ، سَأَلَ عَنْهُمْ، لِأَنَّهُ تَعَدَّلَ الطَّاهِرِينَ فَيَسْأَلُ طَلَبًا لِسُرْحِيحٍ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا تَذْأَنُ يَسْأَلُ عَنْهُمْ فِي السَّرِّ وَالْعِلَاقِيَةِ فِي سَائِرِ الْحُقُوفِ) لِأَنَّهُ الْقَصَاءُ مَسَاءٌ عَلَى الْحُجَّةِ وَهِيَ شَهَادَةُ تَعْدُولٍ بِعَرَفٍ عَنِ الْعَدَالَةِ، وَفِيهِ صَوْنٌ قَصَائِهِ عَنْ الْخُطْلَانِ

وَقِيلَ هَذَا اخْتِلَافٌ عَصْرٍ وَرَمَابٍ وَالْعَرُوقُ عَلَى قَوْلَيْهِمَا فِي هَذَا الرَّمَالِ

ثُمَّ التَّرَكُّبَةُ فِي السَّرِّ أَنْ يَنْعَثَ الْمُسْتَوْرَةُ إِلَى الْمُعَدَّلِ فِيهَا، النَّسَبُ، وَالْحَلِيُّ، وَبِرْذُ الْمُعَدَّلِ كُلِّ ذَلِكَ فِي السَّرِّ، كَيْ لَا يَطْهَرُ فَيُخْذَعُ أَوْ يُقْصَدُ

وَمَا يَسْتَدِيرُ

قَوْلُهُ (وَإِنْ طَمَسَ الْحَضَمُ فِيهِمْ، سَأَلَ عَنْهُمْ)، يَغْنِي، فِي غَيْرِ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ، لِأَنَّهُ فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ يَسْأَلُ قَبْلَ الطَّعْنِ
قَوْلُهُ (بِعَرَفٍ)، أَيِ قَاصِي، بِقَابٍ تَعَرَّفْتُ مَا عِنْدَهُ، أَيِ: تَطَلَّعْتُ بِهِ حَتَّى عَرَفْتُهُ

قَوْلُهُ: (ثُمَّ التَّرَكُّبَةُ فِي السَّرِّ) أَنْ يَنْعَثَ الْمُسْتَوْرَةُ إِلَى الْمُعَدَّلِ فِيهَا النَّسَبُ، وَالْحَلِيُّ^(١) وَالْمُصْلَى، وَبِرْذُ^(٢) الْمُعَدَّلِ كُلِّ ذَلِكَ فِي السَّرِّ، كَيْ لَا يَطْهَرُ فَيُخْذَعُ أَوْ يُقْصَدُ)، أَيِ يُخْذَعُ الْمُعَدَّلُ بِالْمَالِ، أَوْ يُقْصَدُ بِالْإِصْرَارِ إِذَا كَانَ طَاهِرًا

وَقَوْلُهُ: (فَيُخْذَعُ)، بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ حَوَاتٌ لِنَفْيٍ، وَكَذَا قَوْلُهُ، (يُقْصَدُ)، عَطْفًا عَلَيْهِ

وَأَرَادَ بِالْمُسْتَوْرَةِ رُفْعَةً الَّتِي يَنْعُثُهَا الْعَاصِي مِنْ أَمْرِهِ إِلَى الْمُعَدَّلِ، وَسُئِلَتْ بِهَا لِسَرِّهَا عَنْ نَظَرِ النَّاسِ الْعَوَامِّ.

(١) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ: أَوَّحَى، وَفَعَّ: أَوَّحَى، وَفَعَّ: أَوَّحَى، وَفَعَّ: أَوَّحَى.

الحضرم، إنه عدل مغناه قول المدعى عليه وعن أبي يوسف ومحمد أنه بخور تركيته، لكن عند محمد يضم تركية الآخر إلى تركيته لأن العدد عند شرط

(في غايه لسان)

الحضرم (إنه عدل)، أي قال أبو حبيبة في «الحامع الصغير» لا يُنزل بعدل المدعى عليه على قول من قال بأن القاضي عن أشهود، فكان هذا نظير مسأله المزارة، حيث خرج أبو حبيبة ثم أيضاً على قول من يُحيره

وذلك لأن من أصل أبي حبيبة أنه أن القاضي لا يسأل عن أشهود في غير الحدود والمصاص، إلا إذا طعن بالحضرم، ومع هذا إذا سأل عنهم على قول من رأى ذلك فقال المشهود عليه هو عدل، لا يكفي بذلك حتى يسأل عنه، لأن تعدل المشهود عليه ليس بعدل على الكمال، بل هو بعدل من وجه، وخرج من وجه، حيث لم يُصدقه على شهادته

ولفظ «الحامع الصغير» لا محمد عن يثيوب عن أبي حنيفة أنه قال في قول من رأى أن يُسأل عن الشهود بأنه لا يجوز - إذا قال الحضرم المشهود عليه هو عدل - حتى يسأل عنه، إلى هنا عند «أصل الحامع الصغير»

قال في ١٠١٠، الصدر الشهيد وعمره في «شرح الحامع الصغير» ١٠١٠ وهذا إذا كان هم عدول، وكنهم أخطأوا، أو شوا، ثم إذا كان هم عدول صدقوا في شهادتهم، فقد اعترف بالحق، ويُخصى عنه، وهذا كله إذا حشد الحضرم، فإن كان سأل - وهو ممن يجوز أن يُزجج منه في التعديل - صح منه التعديل، وكان كذا عند أبي يوسف ١٠١٠ وعند محمد ١٠١٠ يضم إلى ذلك آخر حتى يتم التعديل ١٠١٠.

وذكر محمد في كتاب «الربايات» أن مشهود عنه إذا كان من أهل

ووجه الظاهر أن في رغم المدعى وشهوده أن الخصم كاذب في إنكاره
 منطل في إصراره فلا يصح مُعدّلاً، وموضوع المسألة إذا قل هو عدول ولا أنهم
 أحضروا أو سوا، أمّا إذا قل صدقوا أو هم عدول صدقة فقد اغترف بالحق
 قل وإذا كان رسول القاصي الذي يُسأل عن الشهود واحداً، جاز
 والاشان أفضل، وهذا عند أبي حبيبة وأبي يوسف وقال محمد لا يخور، لا
 الاثنان

في كذب اليهود

لتركيبة، فإذا أُحْبِرَ أن الشاهد عدل، فإنه يُسأل أصادق هو في هذه الشهادة أم
 كاذب؟ فإن قال هو كاذب بطل تعديله حيث كذبه، وإن قال هو صادق، كان
 ذلك إقراراً بما ادّعى عليه.

فإن قال هو صادق ولكنه أوهم في هذه الشهادة، أو عطف في هذه الشهادة،
 يكون ذلك تركيبة منه، ويُسأل غيره، فإذا رُكِّبَ آخر، قصي شهادته، لأن من أصل
 محمد أنه لا يُحْبِرُ إلا تركيبة التيسر، وزوي عن أبي يوسف أيضاً أنه يُحْبِرُ تزي
 المدعى عليه كذا ذكر العميد أبو ليث رحمته الله

قوله، (منطل في إصراره)، بالصد المضممة، والإصرار هو اثبات على
 الشيء، أي الخصم منطل في ثباته على الإنكار

قوله، (قال وإذا كان رسول القاصي = رسول الذي يُسأل عن الشهود
 واحداً، جاز، والاشان أفضل، وهذا عند أبي حبيبة وأبي يوسف رحمتهما الله
 محمد لا يخور إلا الاثنان)، وهذه من مسائل «الجامع الصغير»^١

قالوا في «شروح الجامع الصغير» وأردف بالرسول، التركي، وعلى حد
 الخلاف المترجم عن الشاهد، ورسول القاصي إلى التركي، ورسول التركي إلى

والمُرَادُ منه المُرْكَبُ ، وعلى هذا الجواب رُسُومُ القاصي إلى المُرْكَبِ
والمُرْجَمُ عَنْ الشَّاهِدِ لَهُ أَنَّ التَّرْكِيْبَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ لِأَنَّ وِلَايَةَ لِقْصَاءِ نَسْبِ
عَلَى طُهُورِ الْعَدْلَةِ وَهُوَ بِالتَّرْكِيْبِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَدُ كَمَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ فِيهِ .

﴿ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَدُ ﴾

لقاصي يحضره عن حال الشهود .

لَهُ أَنَّ التَّرْكِيْبَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُصْهِرُ مَا كَانَ حَقًّا عِنْدَ الْقَاصِي ،
كَالشَّاهِدِ بِهِ ، فَيُعْتَبَرُ الْعَدَدُ فِيهَا ، كَمَا يُعْتَرَفُ فِي أَصْلِ الشَّهَادَةِ ، وَلِهَذَا يُعْتَرَفُ فِيهَا
الْحُرِّيَّةُ وَالْعَدَالَةُ بِالِاتِّفَاقِ ، وَلِأَنَّ التَّرْكِيْبَ يَمْرُلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ
تَكُنُّ بِالتَّرْكِيْبِ ، وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ لَا تَحُورُ بِأَقْلٍ مِنْ نَسْبِ ، فَكَمَا التَّرْكِيْبُ .

وَلَهُمَا أَنَّ التَّرْكِيْبَ حَبْرٌ لَيْسَ بِشَهَادَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَرَّضُ لِأَصْلِ الْحَقِّ بِوَلِيَّاتٍ ،
وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْخَبَرِ الْعَدَدُ ، وَلِهَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّرْكِيْبِ لَفْظَةُ الشَّهَادَةِ ، وَمَحَلُّ
الْقَضَاءِ أَيْضًا . وَلِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْعَدَدِ فِي الشَّهَادَةِ أَمْرٌ تَتَبَّاهُ عَلَى حِلَالٍ
لِقَاسٍ ، فَلَا يُقْدَسُ عَلَيْهِ عِيْرُهُ ؛ لِأَنَّ رَجْحَانِ الصَّدَقِ بِالْعَدَالَةِ لَا بِالْعَدَدِ فِي حَقِّ
الْعَمَلِ ، كَمَا فِي رَوَايَةِ الْأَحَارِ ، وَهَذَا لِأَنَّ حَبْرَ الْإِنْسِ لَا يُوَحِّثُ الْعِلْمَ كَحَبْرِ
الْوَاحِدِ ، فَاقْصَرَ الْحُكْمُ عَلَى تَوْزِيْدِ النَّصِّ ، فَتَمَّ يَتَعَدَّى إِلَى عِيْرِهِ ، وَفِي حَقِّ الْعِلْمِ
بِالْوَاتَرِ ، فَلَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ ، وَتَمَّ اعْتَرَفَتِ الْحُرِّيَّةُ وَالْعَدْلَةُ ؛ لِأَنَّهُ مُعَمَّدٌ لِلشَّهَادَةِ .
يَكُنْ عَمَلُهَا فَوْقَ عَمَلِ الشَّهَادَةِ .

قَالَ فِي «الْعَتَاوِي الصَّغَرِي» (١) - فِي مَسَائِلِ الْجَرْحِ وَالْتَعْدِيلِ - : «الْخِلَافُ
فِي عَدَدِ الْمُرْكَبِ فِي تَرْكِيبَةِ السَّرِّ ، أَمَّا فِي تَرْكِيبَةِ الْعِلَالِيَّةِ ؛ فَشَرُطٌ بِالْإِجْمَاعِ»
ثُمَّ قَالَ : «أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ فِي تَرْكِيبَةِ السَّرِّ لَيْسَ بِشَرُطٍ ، وَفِي التَّرْجُمَةِ شَرُطٌ»

١ - وَفِي الْأَصْلِ «فِي مَسَائِلِ الْجَرْحِ وَالْتَعْدِيلِ» وَتَمَّ يَتَعَدَّى إِلَى عِيْرِهِ ، وَفِي حَقِّ الْعِلْمِ بِالْوَاتَرِ ، فَلَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ ، وَتَمَّ اعْتَرَفَتِ الْحُرِّيَّةُ وَالْعَدْلَةُ ؛ لِأَنَّهُ مُعَمَّدٌ لِلشَّهَادَةِ .

٢ - بِطَرِيقِ «الْعَتَاوِي الصَّغَرِي» بِمَعْنَى شَهَادَةِ (١٨٤)

وَيُشْرَطُ الدُّكُورَةُ فِي مُرَكَّبِي فِي الْخُدُودِ

وَيَهْمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ وَلِهَذَا لَا يُشْرَطُ فِيهِ لِقَطْعَةُ الشَّهَادَةِ
وَمُخْلَسُ الْقَصَاءِ، وَشُرَاطُ الْعِدَّةِ أَمْرٌ حُكْمِيٌّ فِي لَشَّهَادَةِ وَلَا يَتَعَدَّاهَا (ولا
يُشْرَطُ أَهْلَةُ الشَّهَادَةِ فِي الْمُرَكَّبِي فِي تَرْكَةِ السَّرِّ) حَتَّى ضَلَّحَ الْعِنْدَ مُرَكَّبِي، وَأَنَّ
فِي تَرْكَةِ الْعَلَانِيَةِ هُوَ شَرْطٌ، وَكَذَا الْعِدَّةُ بِالْإِخْمَاعِ عَلَى مَا فِيهِ الْعَقْدُ
- رَأَى - لِإِخْتِصَاصِهَا بِمُخْلَسِ الْقَصَاءِ فَتَوَاتُرًا ١٥٥١ يُشْرَطُ الْأَرْبَعَةُ فِي تَرْكَةِ
شُهُودِ الرَّبِّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ

وَقَالَ فِي «الْمُخْتَلَفِ»: «يُشْرَطُ لِأَرْبَعَةٍ فِي الرَّبِّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ»

قَوْلُهُ (وَيُشْرَطُ الدُّكُورَةُ فِي الْمُرَكَّبِي فِي الْخُدُودِ)، يَعْنِي بِ«إِخْمَاعِ»
وَكَذَلِكَ فِي الْقِصَاصِ ذَكَرَهُ فِي «الْمُخْتَلَفِ»^(١) فِي كِتَابِ «الشَّهَادَاتِ» فِي بَابِ
مُحَمَّدٍ، وَذَكَرَ فِي «الْمُخْتَلَفِ» وَ«الْحَضَرَةِ» فِي كِتَابِ «الْخُدُودِ» فِي بَابِ
خَبِيْفَةِ «يُشْرَطُ بِدُّكُورَةٍ فِي الْمُرَكَّبِي عِنْدَ أَبِي خَبِيْفَةَ جَلَّافًا لِهَمَّا»^(٢)

وَقَالَ فِي «حِلَاصَةِ الْفَتَاوَى»: «وَالْتَرْجَمَانُ إِذَا كَانَ أُعْطِيَ؛ فَقَدْ [٢/٢٠٢] أُنِيَ
حَبِيفَةُ أَنَّهُ لَا [١٠٣٥٧] يَحُورُ، وَغَرَّ أَبِي يُوْسُفَ أَنَّهُ يَحُورُ، وَتَعَدَّلَ بَعْدَ
لَمَوْلَاةٍ، وَالْأَسَى لِلْأَبِ فِي السَّرِّ بِصُحِّ عِدَّةِ أَبِي حَبِيفَةَ وَأَبِي يُوْسُفَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَالصَّبْرُ
أَهْلٌ لِعَدِيلِ السَّرِّ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ لَا نُفْلُ شَهَادَتُهُ»

ثُمَّ قَالَ فِي «الْحِلَاصَةِ»: «شَرْطُ نَحْصَفٍ أَنْ يَكُونَ لِمُرَكَّبِي فِي الْعَلَانَةِ عَنِ
الْمُرَكَّبِي فِي السَّرِّ، أَثَمًا عِنْدَنَا فَالَّذِي يُرَكَّبُهُمْ فِي سَرِّ، يُرَكَّبُهُمْ فِي الْعَلَانَةِ»^(٣)
ذَكَرَهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْقِصَاصِ.

(١) سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ رُوَيْدٍ لَا يَرَى فِي الْمُرَكَّبِي [١٦٣٦/٣]

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ [١٦٣٧/٣].

(٣) هُنَا الْمَصْدَرُ [١١٨٦/٣].

(٤) يَنْظُرُ «حِلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْمَحَارِي [٢٤٥/١].

فَقِيلَ

وما تحمّله الشاهد على صرخته أحدهما ما يثبت بینه ، مثل السمع ، والإقرار ، والعصب ، والقتل ، وحكم الحاكم ، فإذا سمع ذلك الشاهد ، أو رآه ، وسعه أن يشهد . وإن لم يشهد عليه ؛ (لأنه علم ما هو المرحوب بشبهه) وهو لزك في إطلاق الأداء . قال الله تعالى ﴿ لَا مَن شَهِدَ بِنَافِلِهِ وَهُم يَعْتَمِرُونَ ﴾ [برحر: ٨٦] وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ - «لَا يَدُ غَیْبٍ مِثْلَ لَشْمَسٍ فَاشْهَدُوا لَا فِدْعَ»

٢٠٠٠

فصل

لَمْ يَذْكُرْ قَتْلَ هَذَا أَنَّ الشَّهَادَةَ فَرَضٌ لَا يَسُغُ كَمَنْعَهُ، وَذَكَرَ مَرَاتِبَ الشَّهَادَةِ
 شَرَعَ فِي هَذَا الْمَقْصِدِ يَذْكُرُ أَنَّ أَدَاءَ شَهَادَةٍ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِشْهَادِ أَمْ لَا؟ فَتَمَسَّحُهُ
 عَلَى قَسَمَيْنِ

قوله: (وما يحتمل الشاهد على صريحي أحدهما ما يثبت معه. مثل النج. والإقرار. والعصب. والقتل، وحكم الحاكم إذا سمع ذلك الشاهد، أو رآه. وسعة أن يشهد. وإن لم يشهد عليه)، وهذا ليعد بقُدوري في المختصره^{٢١} اعلم أن أدلة الشَّهَادَةِ على نوعين.

مَرْءٌ يَصْحُ إِذَا لَشَّاهُ دُوبَ الْإِشْهَادِ، وَلَا يَحْتَجُّ بِسِي الْإِشْهَادِ، بَلْ يَصْحُ
دَلَّ مَجْرَدَ الرُّؤْيَا فِي الْمَرْئِيَّاتِ - وَاسْمَاعُ فِي الْمَسْمُوعَاتِ : يَقُولُهُ بَعْدَ ٥ لَا
فَرَّ شَهْدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿ [الاحرف ٨٦] .

بَيَّاهُ: أَيْ اللَّهُ نَعْبُدُ حُرَّزَ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ لَعْنِهِ، وَقَدْ حَصَلَ لَعْنُهُ بِالرُّؤْيَةِ

(١) أبو بكر، عمر، وعثمان، وعلي بن أبي طالب.

(٢) بطر: ومختصر القُدوري (ص ٢٢٠)

د. وبنون أشهادك باع ولا غول شهدي، لأنه كذب.

عنه محمد

و تسمع، فصيح شهادة

بدل عليه إجماع أئمة، إلا برن أن رخلًا مؤ طلق المرأة ثلاث، أو غير
أمة، وسمع الرخلان دلت، فحارب المرأة، أو الأمة بطلت شهادتهما، ثم سفيها
مؤك شهادته، لثلاث يقع الرخل في الوعد، لحرارة

قالوا إنما يحور دلت، أو فعل دلت، أو عرفوا صحتها، فإن سمع كلام
من وراء حجاب عيبه، أو حائط [لا يرويه]، ثم تسمع شهادته، لأن حضور
ثمة لقوت، فلا تحور الشهادته بثلث

والشوغ الثاني شهادة على الشهاد لا يصح، ولا يثبت بسمه بدون لاشهر
وسبحي: بأنه بعدد

وغير في التصوي المصري عن كراهية الوقعات «رخل صلب من»
يكذب شهادة، أو يشهد على عفيف، فأن دلت، فإن كان الصلابة بعد عدو.
فمشاهد أن يبيع، ولا فلا يسمع الاماع، فهو كذب الشهادة، وصلب من لا،
بعد الحكم، فإن كان في الصلابة شهادة جماعة ممن يقر شهادتهم، واحدا
لا يسمع، أفت أن يبيع، وإن لم يكن في الصلابة جماعة سواء، أو كان
لكن لا يقر شهادتهم أو ثقل لكن شهادة بعد أسرع قولاً، لا يسمع الاماع،
وه من نصيب الحق^(١)

قوله (د. وبنون أشهادك باع، ولا بنون: أشهدني)، أي: قال القنطور

د. من المطبوعين راجعة من ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨

ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة، فإذا سمع
شاهد يشهد بشيء، لم يحضر أن يشهد على شهادته، إلا أن يشهد لأن شهادته
غير موحدة بنفسها، وإنما بصيرة موحدة بالثبوت إلى مجلس القضاة، ولا يذم
الإدانة والتحمل ولم يوحّد (وكذا لو سمعه يشهد لشاهد على شهادته لم يسمع
بسماع أن يشهد) لأنه ما حملته وإنما حمل غيره

والنعم

والنعم في الصوت الحشر

قوله (١٠٣) (ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه، مثل الشهادة على الشهادة،
فإذا سمع شاهد يشهد بشيء، لم يحضر أن يشهد على شهادته، إلا أن يشهد).
وهذا لفظ القدر في «مختصره»، وتماثفه فيه. «وكذلك لو سمعه يشهد لشاهد
على شهادته، لم يسمع السامع أن يشهد»، وذلك لأن الشهادة لا تثبت ما
بعبها، ولهذا تقتصر إلى قضاء مدعي بذلك، فإذا ثبت كذلك، لم يكن يذم
الإدانة بحمل الشهادة على الفزع، حتى يثقل الفزع إلى مجلس القضاة، وكذا
لا تحوز شهادته بالسمع، إذ سمع الشاهد يشهد غيره؛ لأنه لم يوحّد التحمل في
حق السامع، لأنه حمل على السامع

قال محمد بن يحيى في «الجامع الصغير» عن يعقوب عن أبي حنيفة في
زحني عن أبي هاشم عن أبيه عن بكدا وكدا قال لا يعني ما أن يشهد على
شهادته حتى يقول أشهدو على شهادتي بذلك^(١)

قال فخر الإسلام وأصله أن الشهادة على الشهادة لتحصيل وتوكيد، ولا
يصح من غير تحصيل، أمّا على قول أبي حنيفة وأبي يوسف فإن الحكم نصف

(١) رواه عن أبي هاشم عن أبيه عن بكدا وكدا قال لا يعني ما أن يشهد على شهادته حتى يقول أشهدو على شهادتي بذلك

(٢) سمع محمد بن يحيى عن أبيه عن بكدا وكدا قال لا يعني ما أن يشهد على شهادته حتى يقول أشهدو على شهادتي بذلك

(٣) سمع محمد بن يحيى عن أبيه عن بكدا وكدا قال لا يعني ما أن يشهد على شهادته حتى يقول أشهدو على شهادتي بذلك

قال ولا يحل للشاهد إذا رأى حقة أن يهد. لا أن يذكر الشهادة.
 أن نخطئ يثبت لخطئ من يحصل العلة. بل هذا على قول أبي حنيفة

في هذه المسألة

في الخروج، لكن إذا حصل منهم ما يصح بعد ما هو حقة، أو شهادة في
 غير مختص بقاصي ليس بحقة، فيحل نقل إلى مختص بقاصي مختص حقة،
 فيحل أن التحمل حصل بما هو حقة، فلما لم يكن ثمة من حل، لم يكن ثمة من
 التحميل

فأما عند محمّد بن الحكّم إنما دفع شهادة لكن، فإذا كان كذلك، لم يكن
 ثمة من نقل الشهادة إلى مختص بقاصي

وأصل هذا الاختلاف في الثمان عند الخروج لا صمد على الأصوب
 عندهما، وعند محمّد بن بشر كونه إن رجعوا حصة

وقال محمّد بن يحيى في «الجامع الصغير» أيضا في رجب أشهد بذا على
 شهادته. فسمع آخرون قال ليس يعني أنهم أن يشهدوا على شهادته بذلك، لما
 ذكر أن التحميل شرط، وهو خلاف لقاصي، أو أشهد على قتيبة، وسمع بذلك
 آخرون، وسمعهم أن يشهدوا؛ لأن قصده حقة بمره الأول، والسمع وغير ذلك،
 فصح بحمل من عمر إلهادي كذا ذكر محرر الإسلام سردي في شرح الجامع
 الصغير

قوله (قال ولا يحل للشاهد إذا رأى حقة أن يهد) لا يذكر
 شهادة، أي قول المدّعي في «مختصر»

أب. (أصل الأصوب) - كتاب من (أب. الأصوب) - (أب. الأصوب) - (أب. الأصوب)
 في (أب. الأصوب) - (أب. الأصوب) - (أب. الأصوب) - (أب. الأصوب)

وعندهما بحلُّه أن يشهد

﴿عنه البصر﴾

«لأنه يذكر الحلاف فيه كالتور، وهذا لم يذكر الحلاف في «شرح الألف»، وكذلك ذكر حذف المسألة في «آداب القاضي» في باب الترخيل برى منه وحظه، ولا يذكر الشهادة مضمناً، ولم يذكر الحلاف، فلا تخل هذا من صاحب «الهداية» (قبل هذا قول أبي حنيفة وعندهما بحلُّه أن يشهد)

وكذلك ذكر الحلاف في «المختص» حيث قال: «إذا وجد المدعي صحفةً فيها شهادة شهود عدة، وهو غير حافظ للحدثة؛ لم يقص بذلك، وكذلك قال في الأصل وفي الآخر وقال: له أن يقضي، ويشهد، ويروي إذا علم أنه حظه على الحقيقة».

وقال القتيبة أبو النيث في «الوازيل»: «قال نصير بن يحيى كنتُ إني محمد بن مقاتل فيمن سبي شهادته ووجد حظه وعرفه قال يسفه أن يشهد إذا كان لحظ في حزره وكنتُ إني من نسحي فعل، قد يكون في الحظ عطف يقضي لا يسفه أن يشهد

قال القتيبة: «وهو قول أبي حنيفة، والأول قول أبي يوسف ومحمد بن

وقال في «الأحاسيس»^(١) «قال في «المحرر» قال أبو حنيفة لو شهدوا على صكك عدلو تعرف أن هذا حطاً وحواتباً، لكن لا تذكره، لم يكن للمدعي أن يثمد شيئاً من ذلك، فإن أئمه قاضي غيره، ثم ختصموا إليه في ذلك، أئمه، لأن هذا مما يحيف به القصة»

(١) يصر «آداب القاضي مع شرح بصر الشهادة للحشاف [٤٠٥ - ٤٠٨]

(٢) يعني: مثلاً عن أبي حنيفة، فالقول قوله هناك

(٣) بعد «مختص برواية» لأبي البت السمرقندي [١٦٢٣ ٣]

(٤) يصر «الأحاسيس» للناظمي [٢٦٠/٢]

﴿فصل في بيان﴾

ثم قال في «الأحساس» «وقد ذكر في «بوابه» من رُشِمَ» عن محمد بن يحيى أنه سَمِعَ الشَّاهِدَ أَنْ [٢٥٣: ١] ٣٥٩. يَشْهَدُ عَلَى حَقِّهِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ. وَنَمْ يَذْكُرْ صَاحِبُ «الأحساس» حَلَّافٌ أَبِي يُونُسَ

وقال صاحب «الهداية» (وقيل هذا بالاتفاق، وإنما الخلاف فيما إذا وجد القاضي شهادة في ديوانه، أو قضيته)، يعني عدم حلَّ شهادته للشاهد بمفرده. نَحْطُ نَدْوَى تَذْكُرُ الْحَادِثَةَ بِالْإِتِّفَاقِ

وإنما الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه بِمَا إِذَا رَأَى الْقَاضِي قَضِيَّتَهُ فِي دِيَوَانِهِ، أَوْ شَهَادَتَهُ، وَنَمْ يَتَذَكَّرُ الْحَادِثَةَ، فَعَدَّ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَفْعَلُ بِذَلِكَ حَلَّافٌ صَاحِبُهُ

وإلى هذا الوجه مَالٌ رُكِرُ الْإِسْلَامَ أَبُو نَعْلٍ تَكْرِيهِيٌّ فِي «إشارات الأسماء» حيث قال، «ورداً وحذ القاضي في قضاؤه قضاءً محظوراً بحضرة، وَنَمْ يَذْكُرُ لَمْ يَفْعَلْ بِهِ عَدَّ أَبِي حَنِيفَةَ حَلَّافٌ هُمَا»

وقال شمس الأئمة الشَّرْحِيُّ فِي «شرح أدب القاضي» في باب القاضي يَفْضِي بَعْنَمَهُ: «القاضي إذا وَحَدَ بِحُجْلٍ فِي دِيَوَانِهِ سَجْنَهُ، وَهُوَ مُحْرَمٌ بِحَاتَمِهِ، وَكَتَبَتْ بِحُطَّةً، وَلَكِنَّهُ لَا يَذْكُرُ ذَلِكَ، فَعَدَّ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَفْضِي بِذَلِكَ حَتَّى يَتَذَكَّرَ وَعَدَّهُ يَفْضِي، وَذَلِكَ لِأَنَّ السَّحْلَ إِنَّمَا يُكْتَبُ لِيَكُونَ حُجَّةً عِنْدَ الْحَادِثَةِ بِهِ، وَنَمْ يُخْتَارُ بِهِ عِنْدَ السَّيِّدِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْقَاضِي ذَاكِرٌ بِهِ لَا بِحُجْلٍ إِلَى التَّخْرِيجِ مِنَ السَّحْلِ فِي دِيَوَانِهِ، فَإِذَا وَقَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ عِنْدَ السَّيِّدِ حُجَّتٌ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حُجَّةً وَلَقَدْ هَا، وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ بِأَنَّ الْعِلْمَ شَرْطٌ لِنَفْوِذِ الْقَضَاءِ. وَنَمْ يُوَحَّدُ الْعَمَلُ

سنة ١٤٠٠

وكذلك إذا وجد حقه مكتوباً في صك في يد رجلي، ولكنه لا يذكر الشاهد،
فعدني حبيبه وأبي يوسف لا يشهد وعبد محمد يشهد، محمد مر عيسى
وأبو يوسف فرق بين مسأله شهادة وس مسألة التحل أي كنه الخصم
في ديوانه، وحدث لأن التحل يكون في ديوانه وحريظته وتحت حنقه، فيؤمن
الريدة والشقصان، والتعبر والسيل

وبس كذلك الشهادة على الصك، لأنه في يد غير الشاهد، فلا يؤمن به
لزيادة والشقصان، فلا يشهد حتى يتذكر الحادثة.

وهي زوية الأخبار عن النبي ﷺ إذا وجد سماعه مكتوباً في موضع، ولا
يذكر ذلك عبد أبي حبيبة لا يحل به أن يزوي، وعبد محمد يحل به أن يزوي
وعن أبي يوسف روايان، كذا في «شرح أدب القاضي».

وأبو حبيبة شد في هذا الباب، فشرط لجل رواية الأخبار أن يحفظ الحديث
على ظهر القلب، من حين سمع به أن يزوي، ولهذا قلت روايته الأحبا

وعندهما لا لشرطه [١٢٥٩]، هذا لزوي الأخبار، لأن هذا [باب]

باب الدس، وحدث القديسات مني عن توسع

ألا ترى أن قول الواحد فيه مفلو، ولأن في الأخبار كثرة لا يفكر حفظ
الكل، بخلاف الشهادات عن قول أبي يوسف [١٢٥٩]، لأن بها فلة يفكر حفظها.
فشرط لحفظ في باب الشهادات دون رواية الأخبار

١٢٥٩: «شرح أبي يوسف» [١٢٥٩]، «المجيد - هـ» [٨٠٥]، «البيان شرح يدي»

[١٢٥/٩]، «صح القدير» [٣٨٧/٧]

قال في «الساوى المصرى» «شهادة بالشهرة في النسب وغيره بعد ستر
الشهرة الحقيقية، أو الخكمية»

فالحقيقية أن شهر وسمع من قوم كثير لا يصور توافدهم على الكذب،
ولا يشرط في هذا العداله، بل يشرط التواتر

والخكمية أن يشهد عدة عدلان من الرجال، أو رجل وامرأتان، بسفه
الشهادة»

ثم قال فيها «أداء شهادة بما بحث بالشهرة في الأربعة في النسب - وإن
لم يعبثوا بولاده - والسكاج - وإن لم يعبثوا بعقد - والتقصاء - وإن لم تعد
استفيد - والموت - وإن لم يعبثوا بموته، لكن الشهرة في الثلاثة الأولى لا
لا إله إلا الله، لا يحبر حمادة لا يؤفهم نوافدهم على الكذب، أو حد غير
بمصلحة الشهادة، وفي باب الموت يحبر بحد العدل، وإن لم يكن بسفه
الشهادة»، ويصح عن باب النسب من «شهادات» شيخ الإسلام خواجه رده

وقد الأسير ونسب في «فصوله» عن «شهادات المحيط» «لا يجوز شهادة
على الأملاك، ولا على أسبها، نحو البيع، ونهية، والصدق بالشهرة والسمع
وجوز الشهادة بالشهرة والسمع في أثناء منها نسب، حتى لو سمع من سب
أن هذا فلان بن فلان فلاس، وسعه أن يشهد بذلك، وإن لم تعدس بولاده حتى
يرشه

وطريق معرفة نسب أن يسمع أنه فلان بن فلان من جماعة لا تتعد
بواحد منهم على كذب عند سب حقه

وعندهما: إذا أحضره عدلان: أنه ابن فلان؛ تجزئ له الشهادة على النسب،
والمنية أبو بكرٍ الإشكاف كان يقني بقولهما، وهو احتيارٌ لسفيٍّ كذا ذكر
القاضي الإمام طهیر الدین.

وكذا يجوز الشهادة بالتسمع في النكاح، حتى لو رأى رجلاً يدخل على
امراه وسمع من الناس أن فلانة روجة فلان وسعه أن يشهد أنها زوجته وإن لم
يُعاین عند النكاح

وكذا يجوز الشهادة على القضاء بالتسمع، حتى لو رأى رجلاً قضى لرجل
بحق من الحقوق، وسمع من الناس أنه قضى عليه ابلة؛ وسعه أن يشهد أنه
قاضي ببلده كذا، قضى لفلان كذا وإن لم يُعاین تنفيذ الإمام إياه، وكذا الموت
إذا سمع من الناس أن فلان مات، أو رأهم صنعوا به ما يُضغ بالموت؛ وسعه أن
يشهد على موته وإن لم يُعاین ذلك.

وروى ابن سفاقة عن محمد: إذا أحرك واحدٌ عدلٌ بالموت؛ وسعت أن
يشهد به، وإنما في النسب فلا يسمعك أن تشهد به حتى يشهد عدلان، وهذا
لوئهم، وعلى قول أبي خبيقة عليه السلام على ما منع في القلب، وهكذا روى بشير بن
نوبخت عن أبي خبيقة أنه لا تجزئ له أن يشهد بالنسب حتى يسمع من العامة^١

والحوادث في النكاح والقضاء بطير الجواب في حسب، فقد فرقوا جميعاً
بين الموت وبين الأشياء الثلاثة، فاكفوا بحبر الواحد في الموت دون الأشياء
ثلاثة

ثم قال في «المصول» ذكر القاضي الإمام طهیر الدین في نكاح «فتاواه»

والقاس ألا يحور ، لأن الشهادة مُتَّفَقَةٌ مِنَ الْمُشَاهِدَةِ وَذَلِكَ بِالْعِلْمِ وَلَمْ يَحْصُلْ قَصَارٌ كَالْبَيْعِ .

وَجَهُّ الْإِسْحَاقِ أَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ تَخْتَصُّ بِمَعْنِيَةِ أَسْنَانِهَا خَوَاصٌّ مِنَ النَّاسِ ، وَيَتَعَسَّى بِهَا أَحْكَامُ تَنْقِي عَلَى الْقَضَاءِ الْمُرُونِ ، فَلَوْ لَمْ تُقْبَلْ فِيهَا الشَّهَادَةُ بِشَايِعٍ

بِحَقِّ عِلْمِ الْبَيِّنَاتِ

وَالصَّحِيحُ : أَنَّ سَوْتِ بَمَرَّةِ الْكُفَّاجِ وَعِيَّةِ ١٥ ٣٦١ | لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ ، وَلَمْ يَرْقُ : أَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَتَقَيُّ فِي مَوْضِعٍ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ ، وَلَوْ قُضِيَ بَأَنَّهُ لَا تَسْمَعُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمَوْتِ بِإِحْبَارِهِ ؛ صَاعَتِ الْحَقُوقِ ، بِخِلَافِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ فِيهَا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ .

وَمِنْ الْمَشَايِعِ مَنْ قَالَهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَوْتِ ، وَالسَّبِّ ، وَالْقَضَاءِ ، وَالْكُفَّاجِ ، وَإِنَّمَا احْتَفَافٌ لِحَوَاتٍ لَا خِلَافَ الْمَوْضِعِ ، وَمَوْضِعُ مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ أَنَّهُ أَحْتَرَهُ وَاحِدٌ عَدْلٌ مَوْثُوقٌ بِهِ ، وَلَمْ يَدُكَّرِ الْعَدْلُ الْمَوْثُوقُ بِهِ فِي الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَوْ كَانَ الْوَاحِدُ الْمُخَصَّرُ فِي الْأَشْيَاءِ ثَلَاثَةً عَدْلًا مَوْثُوقًا بِهِ ؛ حَلٌّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ .

ثُمَّ قَالَ فِي «الْمَعْصُولِ» : «ثُمَّ فِي الْأَشْيَاءِ ثَلَاثَةٌ إِذَا نَسَبَ الشُّهُرَةُ وَالْإِسْتِغْنَاءُ عَدْلًا بِحَرِّ الْعَدْلِيِّ ؛ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ ، لِإِحْبَارِ بِلَعْقَةِ الشَّهَادَةِ . كَذَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ، وَبِهِ أَخَذَ لِمَصْدَرٍ سَعِيدٍ بِرَهْمَانِ الْأَنْثَمَةِ ، وَفِي فَصْلِ الْمَوْتِ لَمْ يَنْتَبِ الشُّهُرَةُ بِحَرِّ الْوَاحِدِ ؛ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ بِلَعْقَةِ الشَّهَادَةِ بِالْإِجْمَاعِ ، بَلْ تُكْتَفَى بِمَجْرَدِ الْإِحْبَارِ» .

قَوْلُهُ : (فَصَرُّ كَالْبَيْعِ) ، أَنْ يَصْرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَالْبَيْعِ ، حَيْثُ لَا يَحُورُ بِشَهَادَةِ شَايِعٍ فِي الشَّيْءِ ، بَعْدَ الْمُتَّهَدَةِ ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا .

قَوْلُهُ : (أَحْكَامُ تَنْقِي) ١٥ ٣٦٥ ، كَالْإِزْبِ فِي السَّبِّ ، وَالْمَوْتِ ، وَالْكُفَّاجِ . وَكَثِيرٌ مِنْكُمْ فِي قَضَاءِ الْقَضَا ، وَكَثِيرٌ كَمَالِ الْمَهْرِ فِي الدُّحُولِ ، وَبِحُودَيْتِ ،

أَذَى إِلَى الْحَرَجِ وَتَغْطِصُ الْأَحْكَامَ، بِخِلَافِ السَّعِ، لِأَنَّهُ بِسَمْعِهِ كُلُّ أَحَدٍ، وَبِمَا
يَحُورُ. هـ. «يَلْشَاهِرُ أَنْ يَشْهَدَ بِالِإِشْتِهَارِ وَدَلَّتْ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِإِحْصَارِ مَنْ يَتَّبِعُ بِهِ
كَمَا قَالَ فِي «الْكَتَابِ»

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُخْبِرَهُ زُحَلَابٌ عَدْلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَاتِّرَاتِبٍ لِيُخْضَلَ لَهُ تَنْوَعٌ عِلْمٍ ،
رَتَبِينَ فِي الْمَوْتِ يُكْتَفَى بِإِحْبَارٍ وَاحِدٍ ، أَوْ رَاحِدَةٍ ، لِأَنَّهُ قِيمًا شَاهِدٌ عَنِ الْوَاحِدِ

— ۱۳ —

مثل: النُّسب، والعِدَّة، والإِحْضَاب

قوله: (بجلائل النجى؛ لأنه بمنتهى كل أحد)، هذا لبيان الفرق بين النجى وبين
الأمياء المذكورة؛ لأنه تجوز الشهادة بالشئ فيها دون النجى على وجه الاستحسان.
وقال في «خلاصة الفتاوى»: «الشهادة على الدُّحُول بالمكسوة بالشئ
جائزة في «مختصر القدوري»»

ثُمَّ قَالَ «وَمِنْ «فَوَائِدِ اسْتِزْهَارِ الدِّينِ» لَا حُجُورَ لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى الدُّحُولِ بِشَأْمٍ، وَلَوْ أَرَادُوا أَنْ يُنْفِثَ الدُّحُولُ، يُنْفِثَ الْحَلَوَةُ الصَّحِيحَةُ»^{١١}.

قوله: (وَدَلَّتْ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِإِخْتَارٍ*) من يثق به). أي: الاستيوار يتم بكون حصة أو حكمًا، فالأوّل، بالتواتر، والثاني، بإخبار من يثق به، كرجل عذّبت، أو رجل، مرّاتش عدول بمصلحة الشهادة، وقد مرّ بيان ذلك عن «المتاوي الصغرى».

قوله: (كما قد في الكتاب)، أي في «مختصر القُدوري»^{١٤}، وهذا
شارة إلى ما ذكره بقوله قبل هذا: (إذ ا ٥٢٦) أخرجه بها من يثقب به.

قوله، (وقيل في الموت نكتفي بإحبار واحد، أو واحدة)، إسم قان بلطيط

(١) يظن: اخلامة العتوى، لبيحاري [ق/ ٢٦٢]

(٢) وقع بالأصل: أي -بهاجيرة، والمثبت في (الم)، و(م)، و(ن)، و(هـ)، و(و)، و(ز).

(٣) ينظر: «محضر القنطرة» [ص/ ٢٢١]

في الولاء والوقف.

وعن أبي يوسف آخرًا أنه يحوز في الولاء؛ لأنه مصر له السب^(١)

في كتاب المقدس

في الولاء والوقف

وعن أبي يوسف رحمه الله آخرًا: أنه يحوز في الولاء^(٢)، يعني، قصرًا اعتبارًا للسب^(٣) في كتاب المقدس على الأشياء الخمسة في قوله: «إلا السب، والموت، والسك» [٢/٣٦٢/٥]، والدخول، وولاية القاضي يعني اعتبارًا للشامع في الولاء والوقف^(٤)، أي لا تحوز الشهادة بالشامع فيهما

قال في «شرح الأقطع» قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله: لا تحوز الشهادة في الولاء [١/٥٥٠]، «لأن أن يشمعا»^(٥)، المعنى هكذا ذكر في «الأصل»^(٦)، في رواية أبي حمزة، وهو قول أبي يوسف الأول، ثم رجع وقال: إذا شهدوا على ولأ منهن حرًا، وهو إحدئ الروايتين عن محمد^(٧) إلى هنا لفظ «شرح الأقطع»

ووجه قول أبي يوسف الآخر أن الولاء لحمة كلحمة السب، وفي نسب تجوز الشهادة بالشامع، فكذلك في الولاء، ألا ترى أننا شهد أن ثوبان مؤلف رسول الله، وبلا لا مؤلف أبي بكر الصديق، وعكرمة مؤلف أبي عتاسي رحمهم الله

ووجه قولهما أن المعتبر في باب الشهادة هو العلم؛ لقوله تعالى ﴿لَا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْمُونَ﴾ [١٢٠/٨٦].

والعلم إنما يكون بالعيان، أو ما يشع درجة العيان، فلا يقدر الشامع؛ لأن

(١) روي عنه في (ج) قوله رحمهما الله الولاء لحمة كلحمة السب.

(٢) ينظر: «محضر القدوري» [ص/٢٢١].

(٣) ومع بالأصل «أن يسمع» والمشتق من «سمع»، و«أدعى»، و«أدعى»، و«أدعى».

(٤) ينظر «شرح محضر القدوري» [ص/٢٢٩].

وعن محتوية بحور في انوقف لآلة ينشئ على من لأحبار . لا أن عدل
بولاء ينشئ على رول الميثك ولا نكده من لشعاسة فكده وما ينشئ عنه

بولاء ففما بشهر . ولا أن بولاء من أحكام النور ، لأنه ينشئ به . العول لا ينشئ
بالحجر المسمي . فكده ما ينشئ به من بولاء ، وليس كذلك السب . فإنه يعين
بالحرائر ، والحرائر ينشئ بحجر الاستقصاء ، فكده انشئ ينشئ بدلت

وأبصرت إنما اكتفي في التثنية بالتامع حكك الضم . لأن ليس ينشئ
بالملوك ، ولا وفوق لأحد على العلوق . فهو يتم بغير التامع . لا أن إلى حرج
عنه . ولا ضرورة في الولاء ، لأن الأصل هو الميثك ، والتامع ليس ببحور في
رب الميثك

وأما حديث ثومان وملاي . فذلك من باب الإحسان ، كما أخذ أن عفا .
بإقة رسول الله ﷺ .

وقال في «شرح الأقطع» «ولا تحور الشهادة بوقف بالاستدانة . وقد
محدث بحور ، وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله . إلى ما ينقطع «شرح الأقطع»

وقال في «المصول» «ذكر في «الإملاء» عن محمد أن شهادة عيني أمه
بأنه لا تحور ، والشهادة في الوقف . هل تحل بالشهادة والتامع » لا رواية
لهذا .

هذا . علم لسان رسول الله ﷺ . موقوف من موقوفه بوقف عفا . وهو موقوف . لا أن
موقوف . وقد من لا من موقوف من موقوفه بوقف عفا . أن موقوفه لأن لا يمكن موقوفه
أن من موقوف في عريف حديث [١٧٣ ٢] . الشهادة في عريف حديث [٢٥١ ٣]
في شرح مختصر القفوري «الأقطع [٢٩٩ / ق]
هو الذي والأصح والمختار في مذهب الشافعي . به «شهدت من عفا لأمه الشافعي»
في [١٥٦ ٣] . وقد شهدت من عفا (أمه) بغير المعنى [٢٢١ ٩] . وهو حديث
في [٢٦٨ ١١]

و ما وقف وصحح ثلث ثلث الشهادة يستأنع في تحصيله دون شرفه
لان أصله هو الذي يشهر.

ثم قال في «المصنوع» لا وقد احتج المشايخ بها. بعضهم قالوا: نحل
وبعضهم قال لا يحل. ومن مشايخ من قال تحوز الشهادة على أصل يوم
الشرعي. لا يستأنع. اما على شرطه. وقت ولا. واثبت ما تضمنه
شرعي. وهو الاصح. لان أصله يشهر. اما شرطه فلا يشهر. ولو شهد
ما وقف وصحح يستأنع. نفس.

وقال في «المنهاوي الصغرى» - في باب الشهادة بالنسب والموت - او غير
النفس ان الشهادة على اوقف بشبهة لا تحوز^(١).

وذكر في «المنهاوي الصغرى» ايت - في الفصل الثاني من كتاب «الشهادات» -
«ان شهدوا على ان هذا وقف على كذا» - ثم شئوا لوقف «سعي» ان يشيروا
باب فصل النذور من العاصي الموقوف

قال الشيخ الإمام ظهير الدين إذا تم يكن اوقف مدبعا لا نذر من
لوقف. وإذا شهدوا على أن هذه الصيغة وقف. وثمة بذكره. لجهة. لا يحوز
يقول. بل بشرط أن يكون وقف على كذا^(٢)

ثم قال في «المنهاوي الصغرى» ومن ذكر ههنا. وفي «الأصل» صورته -
شهدوا باستأنع على آت وقف على المسجد. أو على المقبرة. ومن يذكره
ثم معها. فنصرف

بعد النذر عن النذر شهد | ٩٩ |

١ - من شهد على من وقف عليه لا يحوز الشهادة باستأنع ما يشيرون
عنه كذا. في قوله - في حقه في حقه -

٢ - من شهدوا عليه لا يحوز الشهادة بعد | ١٠٠ |

وقد كان في يد سيء سوى بعد وانه، وسعت به شهد به له .
 وان قد قصي ما تسمى به على التمسك اذ هي مرجع لدلالة في لاسباب شهد
 وتسمى بها . وعن نبي يوسف انه يشهد طمع ديب ان يقع في فمه انه له .

في كذا ، ثم ما فصل تصرف الى كذا ، لا تشهد على هذا به به سامع .
 قوله (ومن كان في يد سيء سوى بعد وانه وسعت به شهد به له) ،
 بعد من حوض «الحامع الصغير»

وصورتها فيه «محدث» عن معروف عن نبي حنيفة .
 في يدك سوى العبد والأفة . وسعى ان تشهد به لك . ودلت لان يد تصرف
 لا مرجع من أقصى . ما تسمى به على حث ، لا وتعرف على حث
 حث في حق الشاهد سوى ذلك . لان أقصى ما في باب : «معاينة الشاهد أسباب
 حث من اشتراء ولهنة وسحر دلت ، واحثك بتسديد . أو العوهور به إنما
 يكون اذ كان ذلك اشياء منكنا تسع . أو به حث . «منكنا» ثبت بيد التصرف ،
 بعد مرجع الدلالة على كون اشياء منكنا من يد هذا . فان أقصى ما
 تسمى به على «محدث» ايد . فحذر ان يشهد الشاهد بدلالة بعد على حث ، ولكن
 لا خوف عند الشهادة . تشهد بانه منكنا ، لاني انه في يد . ولان الشاهد كفى
 به شهد .

في يد سيء سوى بعد وانه (به بعد ١٠٢٧) |
 في يد سيء سوى بعد وانه (به بعد ١٠٢٧) |
 في يد سيء سوى بعد وانه (به بعد ١٠٢٧) |
 في يد سيء سوى بعد وانه (به بعد ١٠٢٧) |

في يد سيء سوى بعد وانه (به بعد ١٠٢٧) |
 في يد سيء سوى بعد وانه (به بعد ١٠٢٧) |

فأثروا ويُحتمل أن يكون هذا تفسيراً لإطلاق مُحمَّد في الرواية

في نسخة سديد

أما لا يَكفي للقضاء إلا في العِد والأمين إذا كان كبيرين يُعْتَران عن أنفسهما، لأنهما في يد أنفسهما، فلا يكون محذوراً (١٣٦٢) استغنى عن دليل المثلث؛ لأن المثلث قد يخدم المحرَّعة، أو إحارة كانه عند، وإذا كان هذا أمراً معتداً فيما بين الآخرين، لم يَحْزِر الاستدلال بذلك على المثلث، وهذا إذا كان لا يُعرف أنَّهما رقيقين. أما إذا عرفا أنَّهما رقيقين فتحوُّز الشهادة؛ لأنَّ العِد والأمين لا يدان لهما عن أنفسهما، وكذا تحوُّز الشهادة بالترقُّ إذا كانا صغيرين لا يُعْتَران عن أنفسهما، ولم يُعرفا أنَّهما رقيقان لهذا المعنى.

قال أبو محمَّد الناصحي البُشاري في «تهذيب أدب القاضي» وإدراك اندر أو الثبوت، أو الدائنة، أو بعد في يدي رَحْل، وسَمَكَ أن تشهد أنه، ولم تكن رأيت قتل تلك الساعة في يده في رواية عن أبي يوسف في «الإملاء». ثم قال: «وذكر محمَّد في «الجامع الصغير» عن أبي حنيفة: إذا رأيت الشيء في يدك سوى العِد والأمين، وسَمَكَ أن أشهد لك».

ثم قال: «قال أبو بكر الزاري أراد برواية «الجامع»: إذا كان العِد كذا، ممن ثبتت له يد، ويُعْتَر عن نفسه، فأما إذا كان صغيراً لا يُعْتَر عن نفسه، ويؤي عليه؛ فهو كشوب».

(١) وأما بعد في (ط): فيكون شرط على الاتفاق

(٢) كذا وقع في نسخ، وفي النسخة خلافاً وصحح تحريرها وسقط برید في الذي قبل (١٣٦٢) نصير [أي] يَكفي للقضاء لا في العِد والأمين بلح. يَكُون حذف موصوف لا يبي مع بعد منه هو معنى الكوفير، وبعد دين، ونصير به أن مالك موطلي في بعض ك وقد ذلك في مكان آخر سطر (شاهد توضيح) لأن مالك [أي] ١٣٦ - ١٣٥. وأما رسد نصير لأن حد [أي] ١٠٤٣ - ١٠٤٢ ومعنى السب لأن هذه [أي] ٨١٥

لأن السب يثبت بالتسامع^(١)، وإن لم يُعَيِّنْها أو عَيَّنَ المالك دون المثلث لا
يجزئ له.

﴿عبد النبي﴾

و ٣٦٣ | «أدب القاضي» على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن يُعَيِّنَ مالك والمالك جميعاً، فيجوز له أن يشهد؛ لأنه
شهادة على علم وبصيرة.

والوجه الثاني: ألا يُعَيِّنَ واحداً منهما، فلا يجوز أن يشهد؛ لأنه معارف
في هذه الشهادة.

والوجه الثالث: أن يُعَيِّنَ المالك ولا يُعَيِّنَ المثلث، لَمَّا يَجُزُّ به أن
يشهد؛ لأن المشهود به - وهو بملك - مخفوف.

وكذلك لا يجوز له أن يشهد إذا عَيَّنَ المثلث ولم يُعَيِّنَ المالك، وهو الوجه
الرابع؛ لأن المثلث يقتضي ملكاً، والمالك ملكاً كذا ذكر الناصحي في «تهذيب
أدب القاضي».

ثم قال الناصحي: «قال أبو بكر الرارقي: إذا عَيَّنَ المالك ولم يُعَيِّنَ المثلث،
يسمي ألا يُقْتَل، وأما تحورُ شهادة إد عَيْنِ الدَّارِ وَلَمْ يُعَيِّنِ المالك إد كان
مشهوراً بالاستحسان؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْتَمُونَ﴾ [الحرث: ٨٦]».

وقال الناصحي أيضاً في كتابه: «فإن كان المالك امرأة؛ لا تخرُج، ولا يبرها
الرَّحْلُ، فإن كان مشهوراً أن المالك بها؛ جاز له أن يشهد عليه؛ لأن شهرة الاسم
كانعائية، بدليل أنه لو قال: ملأني ألف درهم، واستقر له مشهور، فطلب
المقر له السامع ملك الشهادة؛ جاز له أن يشهد».

(١) زاد بعده في (هـ): «فيحصل منه».

وأما العد والامة إن كان يُعرف أنهما رفعت فذلك، لأن المرفوع لا يكون في نفسه، وإن كان لا يعرف أنهما رفعت إلا أنهما صعدا لا يُعرف عن أنفسهما فذلك لآلة لا بد لهما، وإن كانا كبريت ذلك مصرف الاسماء؛ لأن لهما بدا على أنفسهما فيدفع بد أنهما عنهما ونعدم داس لمتك

وعن نبي حبيبة أنه يحلُّ له أن يشهد فيهما أنهما عدرا بالشاب، ولحق ما جاء

بعبارة لسان

قوله (وإن العد والامة إن كان يُعرف أنهما رفعت فذلك)، أي وسعت أن تشهد أنه له.

قوله (فذلك مصرف لاسماء)، أراد به قوله (سوى العد والامة)

قوله (ولحق ما جاء)، أي الحق في الشاب وبين العد والامة أن العد انصى ما يتبدل به على مملك من العد والامة دا كان كبريت، لأن لهما بد على أنفسهما

ثالث

مَنْ تَقَبَّلَ شَهَادَتَهُ وَمَنْ لَا تَقَبَّلُ

قال. ولا تقبل شهادة الأعمى. وقال زفر. ^(١) وهو رواية عن أبي حنيفة. ^(٢) أنه تقبل فيما يخبر به لتسامع لأن الحاجة فيه إلى السماع ولا حلل ^(٣) فيه.

فيه

عناية ببيان

ثالث

مَنْ تَقَبَّلَ شَهَادَتَهُ وَمَنْ لَا تَقَبَّلُ

— — —

لما ذكر ما تسمع به الشهادة وما لا تسمع، شرع في بيان من تسمع منه ^(١) لشهادة، ومن لا تسمع، إلا أنه قدم الأول لأن المحال شرط، والشرط مقدم، كالطهارة في الصلاة.

قوله (ولا تقبل شهادة الأعمى)، وهذا لفظ القُدْرِيّ في «مختصره» ^(٢) اعنى أن شهادة الأعمى لا تجوز عند أبي حنيفة، سواء كان بصيراً عند التحلل الشهادة، أعمى عند الأداء، أو أعمى في الحائض.

وقال أبو يوسف: إذا كان بصيراً عند التحلل، أعمى عند الشهادة، تقبل شهادته في غير الحدود والقبضات، وهو قول مالك ^(٣)، والشافعي ^(٤) [٢/٣٦٤/٥].

(١) ما بين المعلومين زيادة من (١) «وإن»، (٢) «واع»، (٣) «واع»، (٤) «واع».

(٢) ينظر «مختصر القُدْرِيّ» [ص ٢٢٠]

(٣) عليه ثالث أن لأعمى عند محو شهادته في الأحوال، غيره. — فيما عدا المراثيات من المسموعات،

والنكاح، والمثاق، والشكوك. — وأما في الأعمال فلا يجوز شهادته فيها ما لم يكن عم

المحل قتل العمى ينظر، لكافي في فقه أهل المدينة، لاس عند سر [٨٩٨/٢]، والناح والإكليل

لمختصر حبل، للموق [١٦٦٨]، وشرح مختصر حسن، بلخري [١٧٩/٦].

(٤) ينظر «الأم» للشافعي [١٣٨]، والتهذيب في الفقه الشافعي، لشيخ أبي [ص ٢٦٩]، و«بحار»

وقال أبو يوسف: «الشافعي يفتي إذا كان عسكاً وقت الحجة لخصم»

ومن أبي ليلى: «ذكر الخلاف في «المحتمل» و«الحضر» و«الدار» خلاف أبي يوسف في «أدب القاضي» وفي «الأسرار» والدار قد تضمن الأئمة الترخيبي في «شرح أدب القاضي» خلاف أبي يوسف كذلك، وقد قول محمد مع أبي يوسف^(٣)

ومن يذكر خذوري خلاف أبي يوسف، بل ذكر المسألة بلا خلاف كما ترى، ولكن قال في كتيبه المسمى بـ «التقريب» «قال أبو حنيفة ومحمد ورفق به إذا حقت شهادته وهو بصير، ثم حكي: ثم فصل شهادته وقال أبو يوسف فصل» إلى هذا لفظ «التقريب»

ثم قال فيه: «وقد ذكر ابن شحاح عن أبي حنيفة وزفر حوار شهادته لأغني في نسب» لأن ذلك مما يقع بالاستماع، ولا يحتاج فيه إلى نظر وتعاينة» كما في «التقريب»

وقال في «الأسرار»: «وعند زفر يحوز شهادة الأغني مما تحوز فيه الشهادة بالاستماع، كالنسب والسوت، وفيه قال الشافعي: لا وفي رواية عن أبي حنيفة: كما في «الأسرار»

١- الكبير لأبي الحسن الماوردي [٤٠/١٧]

٢- نظر المختلف في رواية أبي عبد الله الماوردي [١٦٣٣/٣]

٣- نظر «أدب القاضي» مع شرح القدر لشهادة محض [٤٠/٥]

٤- نظر المصنف [١٢٦/١٦]، في ح محمد الماوردي «الخصائص» [٥٩/١]، «اللب» في

المصنف [٧٩١/٢]، «مع التصانيع» [٢٦٨/٦]، «الاحكام» [١٤٩/٢]، «ميسر الخصم»

[٢١٧/٤]، «الجزهرة البيرة» [٢٢٩/٢]

٥- بل قد يقال في مدعى المدعى وجمهور الخصم على حوز شهادته لا على مدعى

بالاستماع. ينظر «روضة الطالبين» للرووي [٢٧١/١١]

لَعَلَّكُمْ بِتَضَاعُفِهِ، وَآدَاءِ بَعْضِ السُّؤَالِ وَالسَّأَلِ عِزُّ شَوْفٍ وَالتَّعْرِيفُ بِبَعْضِ

[illegible]

وَحَقُّ قَوْلِ أَبِي بَرْصَةَ أَنَّ حَدِيثَ الْعَمِيِّ بَعْدَ التَّحْقُّلِ لَمْ يَتَعَدَّزْ مَعَهُ إِلَّا شُعْبَةً
الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، وَالْإِشَارَةُ لَهُ، وَهَذَا لَا مَقْصِدَ مِنْ لَشَّهَادَةِ، كَمَا لَوْ شَهِدَ ابْنُ بَرْصَةَ عَنْ
عَائِلٍ أَوْ مِثْلٍ

وَوَحْدَهُ قَوْلُ أَبِي حَسَنَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلُهُ لَا بَيِّنَاتُ لَأَبِي عَنَاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا زَأَيْتَ
مِثْلَ الشَّمْسِ فَاشْهَدْ، [١٠٥٧] وَلَا أَقْدَعُ لَهُ ، وَلَئِنْ الْأَعْمَى لَا يُمَكِّنُهُ التَّمْيِيزُ
الْحَصِينِي، لَا بِالِاسْتِزْلَالِ بِالْعَمَى، وَهِيَ شُبهةٌ، وَلَا بُدَّ فِي الشَّهَادَةِ مِنَ الْعَمَى، وَمَنْ
يُؤْخِذُ الْعِلْمَ، فَلَمْ نَجِرِ الشَّهَادَةَ، وَلَئِنْ الْعَمَى مَعْنَى يَنْتَعِ بِحُصْنِ الشَّهَادَةِ، وَيَنْتَعِ
بِقَامَتِهَا أَيْضًا، كَرَوَابِ لِعَقْلِ، وَعَدَمِ الضَّبْطِ، وَلَئِنْ كُلُّ شَخْصٍ لَا يَحْجُورُ أَنْ يَكُونَ
عَاصِيًا فِي حَادِثَةٍ، لَا يَحْجُورُ أَنْ يَكُونَ شَهِيدًا فِيهَا، كَالْعَبْدِ وَالْعَبِيَّةِ، فَأَمَّا فِي حَالِهِ
الْمَوْتِ، أَوْ الْعَيْنَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَضْرَةِ وَكِيلٍ، أَوْ وَصِيِّ، أَوْ وَارِثٍ يُشَارِكُ إِلَيْهِ.
وَالْأَعْمَى عَاصِرٌ عَنْ ذَلِكَ حَقِيقَةً

فَإِنْ قِيلَ: يَحْرُ الْأَعْمَى فِي الدُّنَا بِدَا كَأَنَّ عَدْلًا، فَلَيْسَ لَا يَحْرُ قَبْرًا
شبهته

قِيلَ لَهُ: إِنَّ الشَّهَادَةَ مُحَالَةً لِلْحَبْرِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَقْبُلَ حَبْرِ الْعَدِ وَالْمُخْدُودِ فِي الْقَدْحِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا؟ (١٣٤) هِيَ الْخُدُودُ وَ الْقَصَصُ وَمَا تُسْقِطُهُ لَشَهَادَتِهِ، فَقَدْ بَانَ أَنَّ الشَّهَادَةَ غَيْرُ حَارِيَةٍ مَخْرُجِي الْحَبْرِ، كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ لـ «أَدَبُ الْقَاصِي».

وَحُتْ قَوْلِ رُفْر. أَلْ صَحَّةُ الشَّهَادَةِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمَشْهُودِ بِهِ، وَالْمَشْهُودُ عَلَيْهِ. وَيُوجَدُ هَذَا الْمَعْنَى فِي حَقِّ الْأَعْمَى بِالصَّبْرِ وَالِاسْتِقْصَاةِ، كَمَا يُؤْخَذُ فِي

أَهْمَةُ لِشَهَادَةِ شَرْطُ رَفْعِ الْقَصْدِ لِصِرَورِهَا حُجَّةَ بَعْدَهُ وَقَدْ بَصُلْتُ وَصَرِّحْتُ
إِذَا حَرَسَ أَوْ حُرَّ أَوْ قَسَمَ بِحِلَافٍ مَا إِذَا مَاتُوا أَوْ عَانُوا، لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ بِأَهْمَتِ
قَدْ انْتَهَتْ وَبَعِيَّةٍ مَا بَطَلَتْ

قَالَ وَلَا الْمَمْلُوكُ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ وَهُوَ لَا يَبِيئُ نَفْسَهُ بَأْوَمِ

اعْلَمْ أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا عَمِيَ، أَوْ حَرَسَ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا، لَمْ
يُخْرِجْ الْحُكْمُ بِهَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ حِلَافًا لِأَبِي يُونُسَ عليه السلام كَمَا ذَكَرَ الْحَصَفُ
الْحِلَافَ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي» ^١، وَذَكَرَ قَوْلَ الشَّامِيِّ مَعَ أَبِي يُونُسَ فِي «الْأَسْرَارِ»
وَوَجْهَ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ مَعْنَى طَرَأَ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ، فَلَا يَنْفَعُ الْحُكْمُ بِهَا،
كَمَا لَوْ مَاتَ الشَّاهِدَانِ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ، أَوْ عَابَا، أَوْ جَنَّا، أَوْ عَمِيَا بَعْدَ الْحُكْمِ بِهَا،
وَلَمَّا: أَنْ يَعْمِيَ يُبْطِلُ الشَّهَادَةَ، وَيُخْرِجُ الْأَعْمَى مِنْ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا، فَإِذَا
طَرَأَ عَلَى الشَّهَادَةِ قَتْلُ الْقَصْدِ بِهَا مُنْعَ الْقَصْدِ كَالْفَسَنِ وَالْكَفْرِ، بِحِلَافٍ الْبَرِّ
لَأَنَّهُ يَسْمُ الشَّهَادَةَ بِهَا، فَلَا يُبْطِلُهَا، وَبِالْعَمِي لَا يُبْطِلُ أَهْمَتَهُ الشَّهَادَةَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
الْعَمَى بَعْدَ الْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ، لِأَنَّهُ وَجَدَ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْحُكْمِ بِهَا

وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ السُّلْمَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ قَتْلُ الْحُكْمِ بِهَا لَا يَنْفَعُ الْحُكْمُ بِهَا لِأَنَّ
الرَّوَايَةَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام بِحِلَافٍ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا ذَكَرَ الْحَصَفُ فِي «أَدَبِ
الْقَاصِي» ^٢ «وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ صَارَ قَتْلُ أَنْ تَنْفُذَ الْقَصْدَ بِشَهَادَتِهِ بِحِلَافٍ لَا تَقْلُ
شَهَادَتُهُ، بَلْ أَنْ يَذْهَبَ عَقْلُهُ، أَوْ يَحْرُسَ، مِنْ شَهَادَتِهِ تَبْطُلُ» ^٣، لَمَّا ذَكَرْنَا

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا الْمَمْلُوكُ) [٢٧٦]، أَيْ قَالَ يَنْدَوِيُّ فِي «مَحْتَصَرِهِ» ^٤.

(١) يَهْرُ «أَدَبِ الْقَاصِي» مَعَ شَرْحِ الْقَصْدِ شَهِيدٌ «مَحْتَصَرُهُ» ٢٢١

(٢) ذَكَرَ الْحَصَفُ بِحِلَافٍ هَذَا الْمَعْنَى فِي «سُحْبَةِ الْقَصْدِ» مَعَ «أَدَبِ الْقَاصِي» ٢١١ بَ مَحْتَصَرُهُ

مَكْتَبَةُ كُتُبِ بَابِ فَاحِشِ أَحْمَدِ بَاشَا (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٥٤٦)

(٣) يَهْرُ «مَحْتَصَرُ الْقَدِيرِ» [ص ٢٢٠]

أَنْ لَا تُثَبِّتَ لَهُ الْوَلَايَةَ عَلَى غَيْرِهِ

﴿شرح البيان﴾

وهذا عطف على قوله، (شهادة الأعمى)، أي ولا تقبل شهادة لملوك

ونال في «الفتاوى الصغرى» - في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل شهادته -
«شهادة العبد تقبل عند مالك^(١)، وشهادته الشيء فيما لا يخصه إلا الصداق تقبل
عنده أيضاً^(٢)» ثم قال: «ذكره في «شرح مختلف الرواية»^(٣)»

اعلم أن شريحاً كان يجيز شهادة لعبد، وكذا داود بن علي لأصفهاني
وكذا ذكر الشَّحْ أبو المَعِين السَّيِّ في أوَّل فضاء «شرح الجامع»، ولكن مذهب
مالك بخلاف ما ذكر في «الفتاوى الصغرى» في كتبهم -

وهذا قال الشَّحْ أبو المَعِين في «شرح الجامع» «وقول مالك ليس بشيء
عنه، لأنَّ محمداً ادَّعى الإجماع. وهو كان عالماً [٢٠٧٧] بعداهبه^(٤)، ولو كان
هذا ثابتاً لما ادَّعى فيه الإجماع، وكذا الشَّافِعِيُّ رحمته ثم يذكر هذا المذهب عن
مالك، ولو كان ثابتاً عنه لما خفي على الشَّافِعِيِّ رحمته، لأنه كان تلميذاً له.

وقيل إنَّ يحيى بن أنتم^(٥) لقاضي كان أعرف الناس بأقوال أهل زمانه،

(١) بل ذهب مالك أنه لا يجوز شهادة سفيه في مال، ولا في حد، ولا في شيء من الأشياء
بغير «المدرسة» لحيون [٥٤١/٤] ولا لكافي في هذا أهل المدينة «لابن عبد البر» [٨٩٤/٢]
(٢) بغير «المدرسة» لحيون [١٤/٤، ٢٠] ولا لكافي في هذا أهل المدينة «لابن عبد البر»
[٩٠٨/٢] و«فتح ولاكلين مختصر حلب» لسمراي [١٩٧/٧].

(٣) سطر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [في، ١٩٣]

(٤) بغير «المعنى» لابن حزم [٤١٣/٩].

(٥) وقع بالأصل «بالمذهب» - والمثبت بين «ان»، و«فتح»، و«امر»، وفي «ام»، و«خ»: «بالمذهب»

(٦) هكذا وقع في نسخ «أنتم» بالكاء مائة من فوق والعشرون أنه «أنتم» بالكاء، لثبوتها، لكن من
الزَّيْدِي «وقد يقال فيه شيء من قوة أبى»، كما نعه لحناني، وجزم بذلك في شرح «سورة»
وعبره، ومعلوم أن «يحيى» بغير «باب العروس» للزَّيْدِي [٣٢٩/٣٣] مادة. كنم

...

وهو ادعى الإجماع في عدم قبول شهادة العبد، دلّ على أنّ قول مالك غير ثابت
عنه، بل هو محذور عنه، إلى ما لفظ الشّح أبي المعين

وقال الإمام المتأني في «شرح الجامع الصغير» وأجمعت الصحابة أن لا
شهادة للعبد وقال الحرقني من أصحاب أحمد بن حنبل رحمه الله: «وتحوز شهادة
العبد في كل شيء لا في الحدود»

ولي في دعوى الإجماع نظر، لأنّ الشّحاري رحمه الله قال في «اصحبه» وقال
أبو «شهادة بعد حيرة إذا كان غدلاً»، وأحاده شريح، ورأى أن أبا
وقال ابن سيرين «شهادته جائزة إلا عند سيده»، وأجازه الحسن، وقترههم في
الشيء نفسه، وقال شريح «كنكم في عبيد وإماء»^(١) إلى ما لفظ «الاصحح»
والأصل في عدم قبول شهادة العبد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَدَةُ إِذَا دُ
دُسُوا﴾^(٢) انتهى، ٢٨٢.

بما أنه أن الله تعالى جعل من صفة شأجه: أن يلزمه الإحالة إذا دُعي، وأنه
لا يلزمه ذلك، فلم يكن هذا؛ لأنه حلّ بخدمه مؤلاً؛ لأنه يستعمل كل يوم في
بقامة الشهادات، وهذا غير حائز عند الجميع؛ لأنّ عينه أن يخدم المولى من
استخدمه، فدلّ أنه ليس به حلّ في الخطب

ولأنّ الشهادة من باب دلالة، لأنها تصيد القوي على العبر، ولا ولاية
للعبد؛ لقوله تعالى ﴿حُزِبَ اللَّهُ مُثَلًّا﴾^(٣) ١٢٠٣٦٥ عند مَنُوك لا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ
[شح ٧٥] فلا تحوز شهادته.

(١) بطور المختصر بدمي [ص ١٤٥]

(٢) في ٤٩ «شهادة بعد حيرة إذا كان غدلاً» وكتب هو العوامي ما وقع في «اصحح سحاري»

(٣) علوه هذه الآثار سحاري في كتاب شهادات باسم شهادة لأماء والعبد [٢ ٩٤١]

في غيبة التبريد

واستدل لتأصحي في «تهذيب أدب القاضي» بقوله تعالى ﴿وَتَشْهَدُونَ دُونَ
عَدْلٍ بَيْنَكُمْ﴾ (طه ٢٠)، والعدالة مأخوذة من استقامة الحال، والعدو غير مستقيم
الحال، فلم يكن شاهداً، ولأن العبد لا يرث بحال، فلا يكون شاهداً، لأن الإرث
يخزي مخزي الشهادة، لأن شهادة امرأة عن النصف من شهادة الرجل وتوث
نصف ما يرث الرجل، بإدائه لم يكن وارثاً، ثم يكره شاهد.

وقال شمس الأنعة السرخسي في «شرح أدب القاضي» «ذكر عن ابن عباس
عليه السلام أنه قال: لا تجوز شهادة العبد»

قال الحطاف في «أدب القاضي» «حدثنا عندنا عن محمد بن الحسن
حفظ بن عبيد بن جراح، عن عطاء، عن ابن عباس عليه السلام قال: «لا تجوز شهادة
العبد»^٢

وقال الحطاف أيضاً: حدثنا فضة بن عتبة وموسى بن مسعود قالا: حدثنا

لم يذكر هذا لأثر والذي بعده أبو بكر البرقي ولا بعد الشهد في شرحيهما على «أدب القاضي»
الحطاف، لا أثراً ولا معني، وحدث الحطاف في شرحه مؤلفه، بكر أحدث أكثر هذه الشروح
بأساس نكتات ولأثره، ووجه في حديثه حال المحقق أبي حمزة، وهو أن كتب المحققين
على. وغير هذا من تصانيف أبيه المعروحة بالشرح المأخوذة بأصلها، ونكتات الحطاف لا
يتم مطوعاً بعد، مع بقائه وحالته.

والأثران هذا لبيان في نسخة نسخة من «أدب القاضي» الحطاف [ق ٢٣٩] محفوظ مكنه
كورسي فصل أحمد باش (رقم نسخة ٥٤٦)، وسط «شرح أدب القاضي» نسخة الشهد
[٢٣٧ - ٢٣٨]، «شرح أدب القاضي» لأبي بكر البرقي [ق ١٣١] ب محفوظ
مكتب حصر به (رقم الحفظ: ٢١٣)

(٢) هو ابن أبي شيبة صاحب «المصنف»

«شرح ابن أبي شيبة» [رقم ٢٠٢٨٦]، من طريق، حصر بن عبيد بن جراح
عن عطاء عن ابن عباس عليه السلام به

في غاية البيان

لمرذ في كتابه يسمى بـ: «الكامل»^(١)، وغيره في كتبهم.

ولأن الفسق ليس بعلّة ردّ شهادة لمخدود في القذف، بل بعلّة عذف بشرط المعبر عن إقامة التّهمة بدليل قوله تعالى ﴿يُرْتَوَىٰ لِمُخْتَصِبٍ ثَوْبٌ لَا يَتَوَقَّعُ شَهَدَاءُ﴾

وإنما قلنا إنه ليس بعلّة، إذ لو كان علة لثرب الحكم عليه، ولشأن «وأولئك هم المفسقون» وحلدهم، ولا تقوى بهم شهادة أبدًا، فلما قال ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَقِفُونَ﴾ بعد قوله ﴿تَحَقَّقُوا﴾ و﴿يُحْمَلُونَ﴾، علم أن الفسق ليس بعلّة، فثبت لم يكن الفسق علة، ثم يدرى من رواله قول الشهادة

قَبْلَ أَنْ قُلْتَ: لَوْ كَانَ بِي فَعَلْتُ كَذَا، فَعَلَيْ حَجَّةٍ، وَمَالِي صَدَقَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَا نَقَدَمَ، فَكَدَّاسْتَعَى أَنْ يَرْجِعَ الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْآيَةِ إِلَى حَمِيعِ مَا نَقَدَمَ قُلْتَ، لَا إِمْكَانَ لِدَيْتٍ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ لَا يَرْجِعُ بِالتَّوْبَةِ، وَلِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ بِمَعْنَى التَّحْصِصِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُخْرِجُ مِنَ الْكَلَامِ بَعْضًا، وَالتَّحْصِصُ يَكُونُ فِي الْمَحْقُوقِ لَا فِي الْمَشْكُوكِ، فَكَدَّاسْتِثْنَاءٍ، وَرَفَعَ الْفُسْقَ بِالتَّوْبَةِ مُخَفَّقًا، فَيَصْرِفُ الِاسْتِثْنَاءَ إِلَى مَا تَلِيهِ، لَا إِلَى حَمِيعِ مَا نَقَدَمَ؛ لِأَنَّهُ مُشْكُوكٌ.

وقياس الاستثناء بـ «إلا» على الاستثناء بـ «إن شاء الله تعالى» باطل، لأن «إن شاء الله» موصوع^(٢) أو موصوع^(٢) بـ «ترفع الكلام عن أصله»، والاستثناء بـ «إلا» موصوع^(٢) لإخراج بعض لحمته منها، فثبت القياس

أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُ يُقَالُ، لِفُلَانٍ عَلَيَّ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ إِلَّا عَشْرَةً؛ لَمْ يَصِحَّ الِاسْتِثْنَاءُ.

(١) ينظر: «الكامل» للمبرد [١٥/١]

(٢) وقع بالأصل «الكبر» والعنت من «ن»، و«أ»، و«تج»، و«ع»، و«اص»

وَمَنْ اشْرَعِي: تُقْبَلُ إِذَا ثَابَتْ بَقْوَةُ تَعَالَى ﴿لَا كَلْبَيْنَ تَنْوِي﴾ بِرِوَايَةِ
اسْتَشْنَى النَّاسَ قُلْنَا: الْإِشْتَاءُ يُضَرِّفُ إِلَى مَا بَيْنَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَوْشِدْ
هُمُ الْقَسْفُورَ﴾ بِرِوَايَةِ: أَوْ هُوَ اشْتَاءُ تَنْقَطِعُ بِمَعْنَى يَكْبُرُ.

وَمَنْ خَذَ الْكَافِرَ فِي قَذْفٍ: ثُمَّ أَسْلَمَ: نُقِلَ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّ لِكَافِرٍ شَهَادَةً
فَكَانَ رُفْعُهُ مِنْ تَعَامُ الْخُذِّ، وَبِالْإِسْلَامِ حَدَّثَتْ لَهُ شَهَادَةُ أُخْرَى، بِجَلَابِ الْعَدِّ
إِذَا خُذَّ ثُمَّ أُعْتِقَ لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةَ يَتَعَدَّى أَصْلًا فَتَقَدَّمَ خُذُّهُ يَرُدُّ شَهَادَتَهُ بَعْدَ الْعِقْرِ

﴿وَيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾

قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَذَ الْكَافِرَ فِي قَذْفٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ: نُقِلَ شَهَادَتُهُ)، ذَكَرَ هَذَا تَرْغِيماً
عَلَى مَا نَقَدَّمْ، وَقَدْ أَصَابَ بَيَانَهُ فِي بَابِ خُذَ الشَّذَفِ.

اعْلَمْ: أَنَّ لِدَمِّي إِذَا خُذَّ فِي قَذْفٍ: لَمْ تَجْزِ شَهَادَتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ.
ثُمَّ إِذَا أَسْلَمَ حَارَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَعَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ جَمِيعاً، لِأَنَّ هَذَا
الشَّهَادَةَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ شَهَادَةُ حَدِيثٍ، غَيْرُ تِلْكَ الشَّهَادَةِ الْمَرْدُودَةِ نِيْمَةً لِلْعَدِّ، لِأَنَّهَا
خَصَلَتْ بَعْدَ بَيْعَةِ الْإِسْلَامِ.

بِجَلَابِ الْعَبْدِ إِذَا قَذَفَ مَعْدً، ثُمَّ أُعْتِقَ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
لِلْعَبْدِ شَهَادَةٌ أَصْلًا حَالِ رِقَّةٍ، لَا عَلَى الْكَافِرِ وَلَا عَلَى الْمُسْلِمِ، وَلَا تُدْخِلُ فِي حَدِّ
الْقَذْفِ مِمَّنْ رُدُّ الشَّهَادَةِ، وَإِنَّمَا حَصَلَتْ لَهُ الشَّهَادَةُ بَعْدَ الْعِقْرِ، فَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَأَنَّ
نِيْمَةً لِلْعَدِّ

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي قِسْمِ «الْعَبْسِ وَطَلَبِ الشَّهَادَةِ الصَّحِيحَةِ»، وَالْعَبْدُ، وَالْكَافِرُ غَيْرُ
مُسْلِمٍ، فَتُرَدُّ شَهَادَتُهُمْ، ثُمَّ يَشْهَدُونَ بَعْدَ ١٢٠٣٦٧ | الشُّوْعَ وَالْعِقْرِ وَالْإِسْلَامِ، نُقِلَ
لِأَنَّ الْمَرْدُودَ لَيْسَ بِشَهَادَةٍ، وَبِمَقَاسِ زُرِدَّتْ شَهَادَتُهُ، ثُمَّ يَشْهَدُ بِهَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَهْلِ
تُقْبَلُ: لِأَنَّ الْمَرْدُودَةَ شَهَادَةٌ، فَيَكُونُ فِيهِ بَقْوَةُ قَضَاءِ قَدْ أَقْبَصَ بِالْإِجْتِهَادِ، كَذَلِكَ
رَوَّحِينَ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ، ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ الْإِبَانَةِ، لَا تُقْبَلُ، وَالْحَوْلَى إِذَا شَهِدَ بَعْدَ.

والأصل فيه قوة - ١ - لا تقبل شهادة الولد لو لده ولا النوايد لو لده ولا المرأة لو زوجها ولا الروح لا لمرأيه ولا لعبد يستبد به ولا المولى بعينه ولا لأجير لمن استأجره^(١) ولأن نافع بن الأولاد والآباء متصلة زهدا لا يحوز داء الشركة إليهم فتكون شهادة لنفسه من وحيه أو تتمكن فيه لشبهة

عنه بيان

لو لاد^(٢)، ولهذا لم يحزر^(٣) وضع شركة فيهم، فلو حاز شهادة نوايد لو لده أو عسى لعكس؛ كان ذلك شهادة بنفسه من وحيه، فممن يحزر، ولأن مال الولد قد جعل في حكم مال لولده، ولهذا كان له حق التمثيل؛ بدليل ما روي في «شرح الآثار» وغيره. مسنداً إلى جابر بن عبد الله^(٤) عن رسول الله ﷺ قال: «أنت ومات لأبيك»^(٥)، فلو حازت شهادة؛ كنت شهادة لنفسه

وقال في «شرح الأقطع»^(٦) قال داود^(٧)، ثقل الشهادة في جميع ذلك^(٨)

قلت هذا خلاف الإجماع، فلا يلتفت إليه.

قال صاحب «الهداية»^(٩) (والمُرَاد بالأجير [٥٠٩/٢]: التلميذ الخاص الذي بعد ضرر أستاذه ضرر نفسه، ونفعه نفع نفسه).

وقال في «خلاصة الفتاوى»^(١٠) «ولا تحوز شهادة الأجير لأستاده، أرديه»

= لاس قنوتنا [ق ١٦٢ / ١] محطوط مكة بمض الله أمدي - بركي / (رقم المحط ٢٩٢) [٢٩٢]، وهو الصواب على مشكلات الهداية لابن أبي العر [٥٠٩/٤]، وهو الدابة في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر [٧٢٢ / ١]، (راجع التقدير لابن بهمام ٢٠٤٧) والاسان شرح لهداية للبدر البهي [١٢٩/٩]

(١) الولاد هي اولاده ويغنى أيضا على الحمل ووضع الحمل وقد تقدم التعريف بهذا

(٢) وقع بالأصل «لا يحزر» والمثبت من (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤)، و(٥)، و(٦)، و(٧)، و(٨)، و(٩)، و(١٠)

(٣) مضمون تخريجه.

(٤) يعني داود بن عتيق بن حنيفة أبو مسعود الأصبهاني الطاهري لا تقبلت ترحته

(٥) ينظر: «المصنف» لابن حزم [٤١٦/٩]

(٦) ينظر: «شرح مختصر القدوري» للأقطع [ق/ ٢٩٢]

(٧) يعني البدر البهي في «نواحيات» كتابه في «خلاصة الفتاوى» في مطلع كلامه =

قَالَ: وَاتَّمَرَاتُ بِالْأَجِيرِ عَلَى مَا قِيلَ اسْتَمَدَّ بِحَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ مِمَّنْ
أَسَدَرَهُ صَرَرًا نَفْسِهِ وَنَفْعَهُ نَفْسِهِ.

بِسَمَدٍ الْحَاضِرِ، وَاسْتَمَدَّ بِحَدِيثِ أَبِي يَأْنَمَ مَعَهُ، وَفِي عَدَّةٍ، وَلَمْ يَلَمْزْ لَهُ أَمْرًا
مَعْلُومَةً، أَمَّا بِالْأَجِيرِ الْمَشْرُوكِ إِذَا شَهِدَ بِنَفْسِ أَحَدٍ، نَفْسًا، وَأَمَّا بِالْأَجِيرِ الْوَاحِدِ، هُوَ
بِدِي اسْتَأْخَرَهُ مَبْنِيَّةٌ، أَوْ مُشْهِرَةٌ، أَوْ مُسَابِقَةٌ، بِأَحَدٍ مَعْلُومَةٍ [١٠٦٧/٥] أَوْ
«يُقْبَلُ» إِلَى مَا نَفَضَ «الْحَلَاصَةُ» وَدَلَّتْ لِأَنَّ مَدَامَ بِالْأَجِيرِ الْوَاحِدِ مُشْتَقَّةٌ
مِنْ اسْتَأْخَرَهُ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤْخَرَهُ نَفْسَهُ مِنْ أَحَدٍ فِي تِلْكَ لَمَرَّةٍ، فَبِوَحْدَانٍ
شَهِدَتْهُ لِمُسْتَأْخَرٍ كَانَتْ شَهَادَةُ بِالْأَخْرِ، فَلَا تَحِيدُ؛ وَدَلَّتْ لِأَنَّ شَهَادَتَهُ مِنْ حَمْدِهِ
مَدَامَهُ، وَفِي مُشْتَقَّةٍ بِالْأَخْرِ، وَهِيَ مَعْنَى قُوَّةٍ فِي الْمَسِّ (فَبَصِيرٌ كَالْمُسَاحِرِ
عَلَيْهَا)، أَيْ: عَلَى اسْتِثْنَاءِ

وَقَالَ النُّعْمِيُّ أَبُو اللَّيْثِ فِي كِتَابِ «الْعَبُودِ» «قَالَ مُحَمَّدٌ فِي رَحْلِ مَسْحَرٍ
رَحْلًا يَوْمًا وَاحِدًا، فَشَهِدَ بِهِ الْأَجِيرُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ قَابَ الْعَيْشِ أَلَّا يُقْبَلَ وَيُؤْكَلُ
أَجِيرٌ حَدَثٌ فَشَهِدَ، فَلَمْ يُغْدَلْ حَتَّى دَخَلَ الشَّهْرَ، ثُمَّ عُذِّلَ قَبْلَ أَنْ يَنْقَضِيَ، بِمَرَّةٍ
رَجُلٍ شَهِدَ لَأَمْرَاتِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا.

وَبِذَلِكَ شَهِدَ وَلَمْ يَكُنْ أَجِيرًا، ثُمَّ هَارَ أَجِيرٌ لَهُ فَمِنْ أَنْ تَمُوتَ، فَاتَى أَنْفَقَ
شَهِدَتْهُ، فَمِنْ لَمْ تَنْفَقْ شَهِدَتْهُ حَتَّى مَضَتْ الْإِحْدَرَةُ، ثُمَّ أَعَادَ الشَّهَادَةَ مَرَّةً وَاحِدَةً،

سَمَرُ «حَلَاصَةُ الْعَبُودِ» لِأَمْرِ بْنِ سَحَابٍ [٢٩٩/١] مَحْصُولٌ مِنْهُ: بِسَمَدٍ

بُرْكَ (رَفْعُ الْحَقِّ: ٤٣٥)

١. مُتَاوَمَةٌ بِمَعْنَى يَوْمًا مَرَّةً يَنْظُرُ «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١٠٦٧/٢]

٢. مُشَاهَرَةٌ بِمَعْنَى شَهْرًا شَهْرًا يَنْظُرُ «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٤٩٨/١]

٣. مُسَابِقَةٌ لِأَحَدٍ مِنْ مَعْنَى سَطَرٍ «تَهْدِيبُ النُّعْمَةِ» لِلْأَرْهَرِيِّ [١٣/٥]

سَمَرُ «حَلَاصَةُ الْعَبُودِ» لِأَمْرِ بْنِ سَحَابٍ [٢٩٩/١] مَحْصُولٌ مِنْهُ: بِسَمَدٍ

بُرْكَ (رَفْعُ الْحَقِّ: ١٤٣٥).

وَقِيلَ الْمُرَادُ الْأَجِيرُ مُسَاهِرَةً أَوْ مُشَاهِرَةً فَيَسْتَوْحِشُ لِأَخْرِ مَسَاهِرِهِ عِنْدَ
أَدَاءِ لَشَهَادَةٍ فَيَصِيرُ كَالْمُسْتَأْخَرِ عَلَيْهَا

قَالَ وَلَا تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ لِلْآخَرِ

وَالْمَعْلُومُ الَّذِي يَأْكُلُ فِي بَيْتِ أَسَاتِيدِهِ يَكُونُ فِي مَعْنَى الْقَابِضِ الْمَذْكُورِ فِي لِحْدِيثِ
قَوْلِهِ. (وَلَا تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ لِلْآخَرِ). هَذَا يَقْتَضِي الْقُدُورِيَّ فِي
الْمَخْتَصَرِ^(١).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رحمته الله تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ^(٢) لِلْآخَرِ عَلَى أَحَدِ
الْقَوْلَيْنِ. كَذَا فِي «وَجِيزِهِمْ»^(٣)

وَجَنَّةُ قَوْلِهِ. أَنَّ غَفْلَةَ السَّكَاحِ أَرْجَبُ وَضَعَةً مِنْ بَيْنِ الرُّوحَيْنِ فِيمَا أَوْحَدَهُ
غَفْلَةُ سَكَّاحٍ، وَالْعَدْلُ أَمْرٌ وَرَاءَ ذَلِكَ. وَمَوَاهِمُ مَتَمِّرَةٌ بِحَيْثُ لَا يَنْصَرِفُ أَحَدُهُمَا
فِي مَالِ الْآخَرِ، فَحَدَّثَتْ شَهَادَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ كَالْأَحْوَيْنِ

عَدِيَّةٌ مَا فِي السَّابِ أَنَّ فِيهِ تَهْمَةٌ لِلْكَذِبِ، وَهِيَ مُتَعَيَّةٌ بِالْعَدَالَةِ، بِحِلَافِ مِرَاتَةِ
الْوَلَدِ، حَيْثُ لَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ كَاتِبُهَا وَاقِعَةٌ لِنَفْسِ الشَّاهِدِ بِاعْتِبَارِ
وَحِدِّ الْبَعْضِيَّةِ

وَلَا مَا رَوَى الْخَصَّافُ بِإِسَادِهِ: بِي غَانِثَةٍ رحمته الله عَلَى الشَّيْءِ بِحَيْثُ أَنَّهُ قَالَ «لَا
تَحْزُرُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لَوَلَدِهِ، وَلَا الْوَلَدُ لِوَالِدِهِ، وَلَا الْعَرَّةُ لِرُوحِهَا، وَلَا الرُّوحُ

(١) رَوَاهُ بَعْدَ عِي (ط). «أَوْ مَبَاوِمَةً».

(٢) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» (ج ٢/ ٢٢٠)

فِي «الْوَجِيرِ» يُنْقَلُ (ج، م) شَهَادَةُ أَحَدِ «وَجِيرَيْنِ» وَبَعْضِي - (ج) أَوْ مَبَاوِمَةً سِي سِي حَسَنَةً

وَبِ (م) أَوْ مَبَاوِمَةً سِي مَالِكُ سِي أَسْمَ كَمَا يَنْصَرِفُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْمَعْدَمَةِ يَنْظُرُ «وَجِيرَيْنِ» مَعَ شَح

- «فِي» لِلْعَرَالِي (١/ ٥)

سَدَ «وَجِيرَيْنِ» مَعَ الْعَرَبِيِّ شَرْحُ الْوَجِيرِ «لِلْعَرَالِي» [١٣/ ٢٥]

لا فرأيه^(١)، ولأن كل واحد منهما مسبق بمال لآخر عرقاً، فصار متهما^(٢)،
في الشهادة لحرّ النفي إلى معيه، وشهادة امتهم مزدوجة، فلم تقبل، ولأن بينهما
مسب يوجب ثبوت في جميع الأحوال، فلم تجز شهادة أحدهما للآخر، كالوالد
والولد، بحلاف شهادة العرس لمذنبه، حيث لا يحوز^(٣) لأن القريم لا ولاية له
على المال المشهود به، فلم يكن متهما، فجازت شهادته.

فإن قلت: روي أن فاطمة رضي الله تعالى عنها - «أدعت ذلك بين يدي أبي بكر
رضي الله عنه، فشهد لها عني^(٤) وأمرأة، قال أبو بكر: صمّي إني الرّحس رجلاً، أو إني
لمرأة امرأة»^(٥).

فعلم بذلك أن أبا بكر رضي الله عنه أجاز شهادة أحد الرّواخين للآخر، حيث أمرها
بالصم، وعني^(٦) حوز ذلك، حيث شهد بها، وفاطمة - رضي الله عنها - حوزت ذلك
أيضاً، حيث استشهدت على^(٧) أبي بكر، ولم ينقل عن غيرهم حلاف ذلك، فكان
إجماعاً، والإجماع مُعَدَّم على القياسي وخبر الواحد.

قلت: «الصحيح من الرواية: أن أبا بكر ردّ دعواها، فإنها أدعت ذلك مرثاً
من النبي ﷺ، فردّ دعواها وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنا معاشر الأنبياء
لا نوزن، ما تركناه صدقة»^(٨).

(١) معنى الكلاء عيب قريب

(٢) لم يطرعه ثبوت، وقد ذكره لرحي في «المسودة» [٥/ ١٩٢] ومبطل ابن الحرري في «الإنصاف في آثار الخلاف» [ص/ ٣٤٠].

(٣) أخرجه أبو طاهر المحقق في «المحتملات» [٣/ ١٢٧]، والنفري في «المعجم لأوسط» [٥/ ٢٦]، وندم بري في «الوند» [٢/ ٧٢]، وغيرهم من حديث أبي بكر رضي الله عنه في مباحث
بهذه اللفظ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقْبَلُ لِأَنَّ الْأَفْلَاحَ بَيْنَهُمَا مُخْبِرَةٌ وَالْأَيْدِي مُخْبِرَةٌ وَبِهِمَا

عَلَيْهِ السَّلَامُ

قَبْلُ قُلْتُ: هُمَا مُخْبِرَانِ بَيْنَهُمَا سَبْتُ لَا يُوجِبُ الْعِنُقُ إِذَا مَكَتَ أَحَدُهُمَا
لَا حَرَّ، فَجَارَتْ شَهَادَتُهُ بِالْآخِرِ كَابْنِ الْعَمِّ

قُلْتُ: هَذَا وَضُفَّ لَا يَأْتِيهِ، لِصَلَاةِ الْعَمِّ مَعِ سَبْتِهِ، لِأَنَّهُ بَيْنَهُمَا سَبْتُ، وَدَلِيلُ
سَبْتِ لَا يُوجِبُ الْعِنُقَ عِنْدَ الْمَلِكِ، وَمَعَ هَذَا لَا يَحْرُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ

قَالَ الْخَصَافُ فِي كِتَابِ «[أَدَب]» ١٨٦٨ ط ١: الْقَاصِي «١» حَدَّثَكَ عَنْهُ اللَّهُ
بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي وَكَيْعٌ قَالَ: «كَانَ بَنُ أُمِّي لَيْسَ يُخْبِرُ شَهَادَةَ الرُّوحِ لِأَمْرَانِهِ،
وَلَا يُخْبِرُ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ لِرُوحِهَا» ٢.

قَوْلُهُ: (وَالْأَيْدِي مُخْبِرَةٌ)، أَي: مُجْمَعَةٌ، بِمَعْنَى أَنْ يَدُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوحَيْنِ
يَتَصَرَّفُ فِي التَّصَرُّفِ عَلَى مَلِكٍ بَصِيحٍ، لَا يَتَقَدَّى إِلَى مَلِكٍ صَاحِبِهِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ
تَصَرُّفُهُ فِيهِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: حَرَّ الرَّاعِي إِبْلَهُ يَحْوِرُهُ حَوْرًا، إِذْ جَمَعَهَا وَسَاقَهَا،
وَكَذَلِكَ الْجَمَارُ، إِذَا سَاقَ أَتَمَّهُ ٣.

١. وَأَمَّا الْحَدِيثُ عِنْدَ الْحَارِثِيِّ فِي كِتَابِ لَحْسٍ بَابِ مَنْ يَحْسِنُ أَرْوَاهُ [٢٩٢٦]، وَمَعْنَاهُ
فِي بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «لَا تُورَثُ»، مَا مَرَّكَ بِهِ وَصَدَّقَهُ [أَرْوَاهُ ١٧٥٩] عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ
ﷺ قَالَ: إِنَّ دُورَ لَقِي ﷺ قَالَ «لَا تُورَثُ»، مَا مَرَّكَ بِهِ وَصَدَّقَهُ.

٢. مَا فِي الْمَعْقُولِينَ سَطَطَ مِنْ ٩٢.

٣. هَذَا الْأَثَرُ مِمَّنْ يُذَكِّرُهُ أَبُو بَكْرٍ بَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ شَهِيدٌ فِي شَيْءٍ جَمَعَهُمَا عَلَى «أَدَبٍ» الْقَاصِي «١» لَا تُشَدُّ
وَلَا مَعْلُومًا وَهُوَ ثَابِتٌ فِي النُّسخَةِ الْمُتَشَفَّةِ مِنْ «أَدَبِ الْقَاصِي» بِحَضَرِ [ق ٢٣٧] ب. مَحْصُوطٌ
مَكِّي كَرِيمٍ فَاظِلُّ أَحْمَدُ مَاتَ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٥٤٦) وَبَعَثَ «اشرح أدب القاصي» بِمَعْنَى
بِتَهْدِ [٤١٠ - ٤١١]، وَاشْرَحَ أَدَبَ الْقَاصِي الْأَبِي بَكْرٍ لَرَبِّهِ فِي ١٩٤ ب. مَحْصُوطٌ مَكِّي
وَبَعْضُ اللَّهِ أَهْلِي - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٦٥٨)

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَعْتَصِفِ» [رَقْمُ / ٢٢٨٦٤]، عَنْ وَكَيْعٍ بِهِ

١. لِأَنَّ جَمْعَ الْأَسْمَاءِ، وَهِيَ الْحَمَارُ، لِأَنَّ حَادَّةً سَطَرًا: «الْمَهْيَاةُ فِي غَرِبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ دَاوُدَ
[١/٢١/١: مَادَّةُ أَسْر]

بخبري الفصل والنحو بالثبوت بينهما، ولا مفسر بما فيه من النفع
لثبوته صفة كما في الغريم إذا شهد لمذنبه المتفلس

ولما ما روي، ولأن الانتفاع متصل عادة وهو لمقصود قبض شاهد
لنفسه من وحي أو بصيرتهما، بخلاف شهادة الغريم لأنه لا ولاية على
المتشهود به.

قال ولا شهادة المولى لعهده، لأنه شهادة بنفسه من كل جهة إذ لم يكن
على العبد دين أو من وجه إن كان عليه دين لأن الحال موقوف ثم اعني

في كتاب البيات

قوله (ولا مفسر بما فيه من النفع)، أي: لا مفسر بما هي قبول شهادة أحد
الزوجين لصاحبه من النفع المحصل منه للشاهد، لأن كل واحد منهما يعد نفع
صاحبه نفع نفسه يعني لا يتهم الشاهد بهذا القدر من النفع، لأن ذلك النفع ليس
بمقصدي، بل حصل في ضمن الشهادة، فلا يغتر، كما في الغريم - وهو رب الدين
- إذا شهد لمن عليه دين - وهو مقصود -، ثقل شهادته، وإن كان له فيه نفع،
لأن النفع حصل صفا لا قصدا.

قوله: (ولا ما روي)، إشارة إلى قوله: (ولا المرأة لزوجها، ولا لزوج
لامرأتها)

قوله (ولا شهادة المولى لعهده)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»
وتماثله فيه «ولا لمكاتبه»، وذلك لما روي في حديث لخصاف «ولا العبد
لسيده، ولا السيد لعبده»، والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم.

والمأذون لا يحلو إمّا أن يكون عليه دين أم لا، فإن لم يكن عليه دين، كان

(١) ينظر «مختصر القُدوري» ص ٢٢٠

(٢) معنى الكلام عليه قريب

قال (ولا لشركه) لما قد

ولا شهادة الشريف لشريكه فيما هو من شركتهما ، لأنه شهادة بنفسه من
وغيره لا يشتركيهما ، ولو شهد بما ليس من شركتهما لكان لا شاهد انتهى

قال: ونقل شهادة الأخ لأخيه وعنه ، لأن عدم الشهادة لأخيه لأخيه
ومنفعتها متبينة ولا بسوطة إقصاهم في باب الإقصاء

شهادة حمولي له كشهادته بنفسه ، لأن ما يحصل له بمؤني ، لأن عدمه وما في يد
حمولاء ، وإن كان عنه دين ، فلا تنقل الشهادة أيضا ، لأنه شهادة بنفسه من وجه
أن المئث يظهر في الكتب لحمولي عند مخرج العهد عن حاجته ، فكان يصح
مؤني موقوفاً حاله بين أن يكون معزوماً أو بمؤني ، فكان في شهادة شفا
حمولي ، فلم تنقل

قوله: (ولا شهادة) ، الشريف لشريكه فيما هو من شركتهما ، عند نقض
المؤني في «مختصره» ، وإنما أخذ شهادة الشريف بما رواه من حديث
ولأن كل ما يحصل بمنهودة له ، شاهد به يصح ، فكان شهادة لنفسه ، وقد
أخذ بحلالب الشهادة فيما ليس من شركتهما ، حيث نقل ، لأنه شهادة عند
غيره ، ولا تهمته به

قال في «الشامل» في قسم «المسوط» : «ولا تنقل شهادة الشريف لعنه» ،
والمراد أن لا تنقل شهادة الشريف لعنه ، وإنما تنقل شهادة حمولي
لغيره

قوله (ومن سواه) : الأخ (أخيه عنه) ، وإن كان معه دين من

عليه السلام

«وشهدوا ذنبي قديراً فكمراً» (الطحاوي ٢)، فيُغْتَلُ بعمومه إلا فيما ورد التحصيف
بالتبديل، ولأنه لا اتصال في الأملاك ولا شريطة^(١)، فاعلمت المهمة، بطلت
ولأن العداوة والحادث بين الإخوة ظاهرة، فتتبعي لتهمة الممانعة من الشهادة

ألا ترى أن أول عداوة ظهرت في الدنيا بين الإخوة - كما عرفت - في قصة
قبييل وهابيل، وكفالة قصة يوسف وحوته، وروى عن شريح في «أدب القاضي»
للحشاف: «أنه قل شهادة لأخ لأخ»، وكذا روى فيه عن ابن سيرين، والشافعي،
وعمر بن عبد العزيز^(٢).

وقال في «الشامل» (وَيُقْتَلُ بولد الرضاع، ولأُم المرأة^(٣))، لأن هذه المعاني
لا توجب إلا حرمة نكاح، لا اتصال منافع الأملاك.

وقال في «خلاصة الفتاوى»^(٤) «وَيُقْتَلُ لَأُمِّ امْرَأَتِهِ وَبَيْتِهِ، وَلِزَوْجَتِهِ،
وَلِامْرَأَةِ أَبِيهِ، وَلِامْرَأَةِ أَبِيهِ، وَلِأَخِي امْرَأَتِهِ»، ومن أسلف من قال: لا تُقبل شهادة
الأخ لأخيه ذكره^(٥) نَحْنُ لَانْفَعُ الشَّرْحِيُّ في «شرح أدب القاضي».

(١) أي بسط، التعمد به، الشريطة من جملة حق بغيره.

(٢) هذه الآثار لم يذكرها أبو بكر الرزقي ولا الصدر الشهيد في شرحيهما على «أدب القاضي» لا
مقدمة ولا معقبة وهي ثابتة في نسخة نسخة من «أدب القاضي» بحشاف [ق ٢٣٦] ب
مخطوط مكتبة توريبي قابل حمد ناش (رقم الحفظ ٥٤٦)، ونظر «شرح أدب القاضي»
بصدر شهيد [٤١٠ - ٤١١]، و«شرح أدب القاضي» لأبي بكر الرزقي [ق ٩٤] ب
مخطوط مكتبة يحيى الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ ٦٥٨).

(٣) وقع بالأصل «ولأُم الولد» ونسب من «أب»، و«أم»، و«أخ»، و«أخ»، وهو نحو
ما وقع في «الشامل» في شرح المعزدا شمس لانس، يعني [ق ٣] أ مخطوط مكتبة
لدين أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ ١٣٤٠).

(٤) ينظر «خلاصة الفتاوى» لمباري [ق ٢٦٢].

(٥) وقع بالأصل «رد ذكر»، والنبه من «أب»، و«أم»، و«أخ»، و«أخ»، و«أخ».

قَالَ وَلَا تُشَلِّ شَهَادَةً مُحْتَبَةً وَمُرَادُهُ الْمُحْتَبُ فِي الْوَدِيِّ، مِنَ الْأَفْعَالِ لَا تَدْرِي
وَسُقِ، فَأَمَّا أَدْرِي فِي غَلَامِهِ لَيْسَ، فِي أَغْصَانِهِ تَكْرُ، فِيهِ مَثَلُ الشَّهَادَةِ

قَالَ وَلَا بَانِحَةٌ وَلَا مُعْنَةٌ، لِأَنَّهُمَا بِرُكْبَانٍ مُحْتَرَمَيْنِ، وَبِأَنَّهُمَا لَا يَهْنِي عَنْ
مُؤَنِّسٍ لَا خُمُتَيْنِ لِبَانِحَةٍ وَأَمْعِيَّةٍ

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا تُشَلِّ شَهَادَةً مُحْتَبَةً)، أَيِ قَالَ اشْتَدَّ رِيٌّ فِي «مُحْتَصِرِهِ»
وَدَيْتَ لِأَنَّهُ فَسَّقَ فِي فَعْلِهِ، فَلَا تُشَلِّ شَهَادَةً لِمَنْ سَقِ

وَقَدْ رَوَى صَاحِبُ «السُّنَنِ» بِإِسْنَادِهِ إِبْنُ سِنِّ عَدَسٍ أَنَّهُ «أَنَّ أَدْرِي بِمَنْ رَوَى
الْمُحْتَبَسَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجَّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ»، بِغَيْرِ التَّشْبِيهِاتِ فِي الْأَسْمَاءِ
بِالرِّجَالِ، وَهَذَا فِي الْمُحْتَبِ فِي أَعْمَلِ الْقَبِيحِ، وَأَمَّا الَّذِي نُسِمَ بِالسُّلِّ مُحْتَبَةً
صَنَّفَ جَلْقَبَهُ، وَوَهِيَ أَنَّهُ، وَهُوَ عَدُوٌّ فِي نَفْسِهِ، فَتُشَلِّ شَهَادَتَهُ، وَلَا يَكُونُ دَيْتٌ
وَدَعَا فِي شَهَادَتِهِ.

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا بَانِحَةٌ وَلَا مُعْنَةٌ)، أَيِ قَالَ اشْتَدَّ رِيٌّ فِي «مُحْتَصِرِهِ»
وَلِأَصْلٍ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى اشْتَدَّ رِيٌّ فِي «الصَّحِيحِ» فِي كِتَابِ حُجَّاتِ بَابِ بَادِهِ
بِیْ مَرْوِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثُودٍ أَنَّهُ قَالَ أَدْرِي بِمَنْ رَوَى
الْعُدُودَ، وَشَقَّ الْجَبُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ

هذا «مُحْتَصِرُ اشْتَدَّ رِيٌّ» [ص ٢٢٠]

قد جرد من حديث أخرجه صاحب كتاب بادي في إخراج المعنى بالشاء من كتاب
[ص ٢٢٠]، رَوَى دَاوُدُ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ بِحِكْمِهِ فِي مَعْنَى [ص ٢٢٠]، وَهُوَ
فِي كِتَابِ الْأَدَبِ فِي رِوَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَبْجَادِ فِي التَّشْبِيهِاتِ بِأَبْجَادِ
وَعَرَفَهُ فِي حَيْثُ بَيْنَ عَدَاوَةِ بَيْنِهِ

وَبِأَنَّهُ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ

هذا «مُحْتَصِرُ عَدَاوَةِ بَيْنِهِ» [ص ٢٢٠]

قد جرد من حديث أخرجه صاحب كتاب بادي في إخراج المعنى بالشاء من كتاب

عن أبيه

وروى صاحب «السر» بإساده إلى أم عتيبة رضي الله عنها، قالت: «سألت رسول الله ﷺ عن النجاسة»^(١).

وروى أيضاً بإساده عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «سألت رسول الله ﷺ عن النجاسة»^(٢).

بيان: أن النجاسة كانت من قبل، وقد باشرته النجاسة، ولم تؤمن أن تبأثر شهادته الزور، فلا تقبل شهادتها.

وذكر في «الذخيرة»: «لم يرد بالنجاسة التي تنوح في مصبتها، وإنما به التي تنوح في مصبه غيرها، واتحدت ذلك مكبة». ولما فيه نظر؛ لأن النبي ﷺ نهى عن النجاسة من غير فصل.

وأما المصبة ^{١٠٩} : إنها مركبة للحرام أيضاً، فلا تسمع شهادتها؛ لأنها لم تسمع عن محذور فيها، فيجوز ألا تسمع عن شهادة لزور أيضاً، وهي محظورة فيها.

والدليل عليه: ما ذكره الواحدي رحمته الله في سورة لقمان، في سبب قول

= كتاب الإيمان / باب تحريم حرم الحدود وشي الحبوب و لدعاء بدعوى لجهله [رقم ١٠٣].

وعبرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهذا لفظ البحري

(١) أخرجه البحري في كتاب التفسير باب تفسير سورة الممتحنة [رقم ٤٦١٠]، وأبو داود في

كتاب الحائض باب في السج [رقم ٣١٢٦]، من حديث أم عتيبة رضي الله عنها وهو عند البحري في

مباي أتم.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب النجاسة باب في السج [رقم ٣١٢٨]، ومن طريقه البيهقي في «السر

لكنرى» [٦٣٤]، وأحمد في المسند [٦٥٣]، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

قال النووي في مسنده ضعيف، يظن خلاصة الأحكام للرووي [١٠٥٣ ٢]

(٣) يظن «أسباب نزول القرآن» للرووي [ص ٣٥٧]

في «الأصل».

وكذلك ذكر الحد في الشهادة في «مختصر الكافي» وشرحه للإمام في الحضر
واشكر جميعاً.

ولهذا قال الإمام فحرّ الذب قاضي حان في «فتاواه» «ولا تقبل شهادة عديم
الحضر، ولا ممن لكر، لأنها كره».

ثم قال «وأما شرط الإدمان، فيقتضيه حد عدم الحضر، فإن من أقيم شرط
الحضر في بيته، لا تقبل عدالته وإن كانت كبيرة، وإنما تقبل إذا حضر ذلك، أو
خرج مكراناً يستخر منه الصبيان، لأن منه لا يخرج عن الكذب».

وقال في «العتاوي الصغرى» في مسند الخرج وعدل - «شرط محضر
في شرط لا ينقطع العدالة، لأن محمداً في شرط الأذن في كتاب
«الشهادات» ١٠».

وأما من أذن للشرع على غير وجه، وهو عند محسنه، وشهادته مقبولة،
لأنه لم يؤخذ منه ما يوجب الخلق، ولا يكسبه، كما هو في «شرح
الأقطع» ١١.

وأما ما سوى هذه الأثرية - مما تتحد من الحققة، والشعر، والحد.

١٠ - في قاضيخان: [٤٦١/٢]

١١ - في قاضيخان: [٤٦١/٢]

١٢ - في «عتاوي الصغرى» للعلامة الشهيد [١٩٤/١]

١٣ - «الحد» في «مختصر الكافي» والحد من الحد، والحد من الحد، والحد من الحد، والحد من الحد.

١٤ - في «مختصر الكافي» في «مختصر الكافي» في «مختصر الكافي» في «مختصر الكافي».

١٥ - في «مختصر الكافي» في «مختصر الكافي» في «مختصر الكافي» في «مختصر الكافي».

ولا من يلعن بالطُّبُور؛ لأنَّه يُورَثُ عَقْلُهُ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَفُتُّ عَلَى عَوْرِ
النَّسَاءِ يَصْعُودُهُ عَلَى سَطْحِهِ لِنُظَرِ صَرٍّ وَمِنْ بَعْضِ الشَّيْخِ وَلَا مَنْ يلعنُ
بِالطُّبُورِ وَهُوَ الْمَعْنَى.

غاية البيان

وَالشُّكْرُ . وَبِقَائِدِ (١) وَالشَّيْءُ - هِيَ مُدَحَّةٌ وَإِنْ سَكَّرَ مِنْهَا ، وَلَا خَدُّ عَلَى مَنْ
سَكَّرَ مِنْهَا . هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ تَرْبِئَةِ كَدِّ قَالَ صَاحِبُ «التَّحْقِيقَةِ» (٢)

قَالَ (٣) «لَا عَدَّ مِنْ (٢٦١/٢) جَمَلَةُ الْأَطْعِمَةِ ، وَلَا عِنْدَ الشُّكْرِ ، وَبِزَرْ
بَعْضِ السَّلامِ قَدْ تَسَكَّرَ اسْرءٌ مِنَ الْخَيْرِ وَبِحَوِّهِ ، وَابْتِغَى بِنُكْرٍ ، وَلَيْسَ التَّرْمِكَةُ
بِنُكْرٍ .

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ (٤) أَنَّ الْمُسَكَّرَ مِنْهُ حَرْمٌ كَمَا فِي بَنَاتِ .
وَكُنْ إِذَا سَكَّرَ مِنْهَا لَا خَدُّ فِيهِ ، بِخِلَافِ الْمُتَلَبَّسِ (٥) كَدِّ فِي «التَّحْقِيقَةِ»

يُقَالُ: أَفْقَرْتُ عَلَى الشَّيْءِ إِذَا دَاوَمَ عَلَيْهِ

قَوْلُهُ (وَلَا مَنْ يلعنُ بالطُّبُورِ) ، هَذِهِ لَفْظُهُ لِقُدُورِيٍّ هِيَ «مُحْتَصِرَةٌ» (٦) . وَبِزَرْ
لَمْ يُقَلَّ شَهَادَةُ بَلَاغٍ بِاخْتِصَامِ الطُّبُورِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى بِهَا يُورَثُ الْعَقْلُ ، وَلَا يُورَثُ
عَلَى السُّعْقِلِ مِنْ تَرْبِئَةِ وَتَقْصَارِ ، فَلَا تُقَلُّ شَهَادَتُهُ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَفُتُّ بَصَرُهُ عَلَى

(١) الشُّكْرُ بِالسُّكْرِ صَرٌّ مِنَ التَّرْبِئَةِ مُنْذُ الشُّكْرِ الْمَعْرُوفِ فِي مَحَلَّاتِهِ سَطْرُ «الْحَدِيثِ»
بِزَرْبِ الْمَعْرُوفِ لِقُدُورِيٍّ [٤٠٤/١]

(٢) التَّعَابِدُ مِنْهُ مِنْ بَحْوٍ . يَنْظُرُ: «الْمَصْنُوعُ الْعَبْرَةُ» لِلْقَبُولِ [٤٨١/٢/مادة: هند]

(٣) يَنْظُرُ: «نَحْوُهُ» بِمَعْنَى: «مَعْلَا» الَّذِي السُّكْرُ فِي [٢٢٨/٣ - ٣٢٩] .

(٤) أَيُّ صَاحِبِ مَحْوٍ

(٥) التَّرْمِكَةُ هِيَ الْأَمْرُ مِنَ الْحَبْلِ . وَبِزَرْبِ فِي مَحَلِّهِ وَبِزَرْبُهُ تَحْدِيدُ النَّقْلِ ، وَالْحَمْعُ: مَنْ

يَنْظُرُ: «مَصْنُوعُ الْعَبْرَةُ» لِلْقَبُولِ [٢٣٩/١/مادة: ومك]

(٦) يَنْظُرُ: «نَحْوُهُ» بِمَعْنَى: «مَعْلَا» الَّذِي السُّكْرُ فِي [٢٢٨/٣ - ٣٢٩]

(٧) يَنْظُرُ: «مُحْتَصِرُ الْقُدُورِيِّ» [ص/٢٢٠] .

قوله ولا من يعني للناس ، لأنه يجمع الناس على الزنك ككثرة .

في غايه السرا

عورات لأحباب و لمحرّمات ، فيشعر بطرد ثبته ، ودلت حرم . ولا تجوز شهادته مرتكب الحرام ، ولأنه تارك للثبوت بالثبوت يعني منسحب [به] ، فلا يؤمن عنه أن يأتي في شهادته : ٣١٠ . بما لا أضل به .

قال صاحب «الهداية» . (وفي بعض نسخ نسخ) ولا من ينعى ما يظن شور ، وهو (المنعني) ، أي وفي بعض نسخ شذوري .

قوله . (قوله ولا من يعني للناس) . أي قال الشذوري في «محصره» .
ودلت لأنه تارك للثبوت ، وعمل صاحب «الهداية» بقوله (لأنه يجمع الناس على الزنك ككثرة)

وقال في «الأجاس» «ومثل محمد بن شعاع عن أبي سريته مع نفسه فقال: لا يقدح ذلك في شهادته» (٣) .

وختلفوا في حد الكثرة . فقال في «مناوى الصغرى» «ذكر الشيخ لإمام حرره راده» (١) في اشرح الشهادات حد الكثرة ما كان حراماً محصياً ، يسمى دحشة في الشرع كسواطة . أو لثمة تسمى في الشرع دحشة ، تكن شرح عليها عقوبة محصية بعض قاطع ، إما في الدنيا بالحد كالسرقة ، والربا ، وقتل نفس بغير حق ،

(١) هل الخط وقع في نسخة التي شرح عليها العلامة بهاء بن محمد بن أحمد لأحمد بن محمد في كتابه «أزاد الفقهاء شرح محصر الفتوى» [٢٣٩ ١] بخط مكيه فيس لله أحمد بن محمد .
(٢) لم الخط (٧٩٥) . وكذا في نسخة من شرح برهان بن محمد في «المحلى في شرح الفتوى» [٣٥٩ ١] بخط مكيه فيس لله أحمد بن محمد .
شرح عليها صاحب «الاجور» [٢٣ ٢] شرح الفتوى [٢٣ ٢] .

٢ . محصر فتوى [ص ٢٢٠]

٣ . المحصر في طي [١٩٢ ٢]

(١) وقع في ٤٥٠ . زيادة في «مبوطه» .

عبد الباق

وقال شمس الأئمة الترخيبي في «شرح أدب القاضي» - في باب المسألة
عن اليهود - عن إبراهيم بن يحيى أنه قال: العذر في المثليين من لم يطلع عليه
في نظري ولا فرج.

وقد حدث البخاري في باب لكثير بإساده إلى أبي هريرة أن
عن النبي ﷺ قال: «احتبوا السبع الموبقات»، قالوا: يا رسول الله، وبها هي؟
قال: «الشرك بالله، والسحر، والقول بالنبي أنني حرّم الله إلا بالحق، وأكل
الربا، وأكل ما بين يميني، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات
المؤمنات»^١، ذكره في «الصحيح» في كتاب الحدود.

وحدث البخاري أيضاً بإساده إلى عبد الرحمن بن أبي نكرة، عن أبيه
قال: قال النبي ﷺ: «ألا أنبئكم بأكثر الكسائر؟» قلت: بلى يا رسول الله،
قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين». وكان منكنا فحدثني فقال: «ألا وقول
الزور، وشهادة الزور»، فما زال يقولها، حتى قلت: لا ينكث^٢، ذكره في
كتاب «الأدب».

= وكان هو وأخوه إبراهيم بن يوسف شحني بنح من رماهم، وله هذه كتابات، منها «المختصر»
في مدعي أبي حنيفة، وغير ذلك (توفي سنة ٢١٥ هـ) سطر «الدرج الإسلام» مدعي
٣٩٦ هـ، و«نحوه» المحصن بعد العقد عرس [٣: ١٧٠]

أحده بن أبي شهاب [رقم ٢١٧٤٧]، عن إبراهيم بن يحيى بن
أخرجه البخاري في كتاب الحدود من أهل كثير، ورواه باب ربي محصن
١٤٦٥ هـ، ومنه في كتاب الإنسان باب ما يكسر وكسر، رقم ٨٩، وغيرهما من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه. وهذا لفظ البخاري

(٣٠) أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب عقوق الوالدين من كتاب
عند الأخفش بن أبي نكرة، عن أبيه رضي الله عنه.

ولولا من يأتي بابا من لكاسر التي يتعمق بها الحديث.

وذكر عليه السلام

وذكر البخاري أيضا في كتاب «الحدود» من «الصحيح» بإسناد إلى عبد الله بن عبد الله قال قلت يا رسول الله، أي لسان أعظم؟ قال: «أن يخجل لله يدا وهو خلقك». قلت: ثم أي؟ قال: «أن تقتل ولدك من أجل أن يطعم معك». قلت: ثم أي؟ قال: «أن تُراي حلة حرك».

وذكر صاحب «اللسان» هذا الحديث بإسناد إلى عبد الله بن عبد الله عن النبي ﷺ في آخر كتاب «الطريق» ولكن قال فيه: «وأول نصديق قول النبي ﷺ ﴿وَلَدَيْنَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾ وَلَا يَأْخُذُوا بِالْبِزْزِ وَالْأَلَةِ».

قوله: (قال و[لا]...) من يأتي بابا من لكاسر التي يتعمق بها الحديث. أي قال القُدوري في «مختصر»^(١)، ودلت مثل لرب، والشرقة، وقذف المحض وقطع الطريق، وإنما لا نفس شهادة من يأتي نوعا من أنواع الكبيرة. لأنه فاسق وشهادة الناس غير مقبولة؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً حَتَّى يُصَلُّوا﴾ [الحجرات: ١٠] ونقل التامحي في «تهذيب أدب القاضي» عن المحقق فقال: «ولا تقبل شهادة قطاع الطريق، واللصوص، وأصحاب الخواريث، ومن يعمل عمل قوم لوط، ومن يشرب الخمر، ومن يشكر من الشبه، لأن هؤلاء فاسق».

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحدود من أهل الكفر والردة باب ثم الرداء رقم ٦٦٦٦. ومسلم في كتاب الأيمان باب كون لشرك أربع العيوب وسبع أعظمها بعده [رقم ٨٦] وغيره من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) نقل هذا سبق فلم، وصورة في حر كتاب الديار.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العتبات [رقم ٦٦٦٨] عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) ما في المحققين، بإسناد إلى: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦

قَالَ وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، لِأَنَّهُ كَشَفَ الْعَوْرَةَ حَرَمٌ
أَوْ بِأَكْلِ الرِّبِّ ، أَوْ بِقَامَرٍ بِالزُّدِّ وَالشَّطْرِيحِ لِأَنَّهُ كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْكِبَرِ .

يَشْتَرِطُ الْخَصْفُ فِي شُرْبِ الْحَمْرِ الْإِذْمَانُ كَمَا تَرَى .

وَوَجْهُهُ : أَنَّ بَعْضَ شُرْبِ الْحَمْرِ يُوجِبُ الْحَدَّ ، فَيُوجِبُ رَدَّ الشَّهَادَةِ .

وَشَرَطَ فِي «شَهَادَاتِ الْأَصْلِ» الْإِذْمَانُ فَقَالَ «وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُدْمِنِ الْحَمْرِ
وَمُدْمِنِ السُّكْرِ»^(١) .

وَعَالِدُهُ : أَنَّهُ إِذَا شَرِبَ فِي السَّرِّ لَا تَنْقُطُ عِدَّتُهُ .

قَالَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» «وَهَذَا شَرْطٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى دَمٌ عَلَيْهِ فَهُوَ مُسَيِّمٌ
عَلَى مَعْصِيَتِهِ ، وَإِنْ تَمَّ يَدْمٌ عَلَيْهِ فَهُوَ تَائِبٌ بَارِعٌ»^(٢) .

وَقَالَ النَّاصِحِيُّ أَيْضًا : «وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ دَخَلَ يَحِلِّسُ فَحَاسِ الْمَخُورِ
وَالْمَخَانَةِ عَلَى الشُّرْبِ ، وَإِنْ تَمَّ يَنْكُرُ ؛ لِأَنَّهُ احْتِلَاطُهُ بِهِمْ وَتَرْكُهُ لِأَمْرِ بِالْمَغْرُوبِ
يُوجِبُ سَقُوطَ عِدَالَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَفْسِ الْحَدُوسِ بِشَعًا ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

قَوُّهُ : (قَالَ) وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَشَفَ الْعَوْرَةَ
حَرَامٌ ، وَتَرْكُ الْحَرَامِ وَسَقٌ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ، وَلِأَنَّهُ دَلَّ عَلَى رِيكَةٍ دِينِهِ ،
وَلِئَلَّا يُسَالَتْهُ ، فَلَا يُؤْمَرُ عَلَيْهِ مِنْ شَهَادَةِ الرَّوِيِّ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

قَوُّهُ : (أَوْ بِأَكْلِ الرِّبِّ ، أَوْ بِقَامَرٍ بِالزُّدِّ وَالشَّطْرِيحِ) ، هَذَا لِمَطِّ الْقُدُورِيِّ
فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(٣) ، وَهُوَ عَقَّبَ عَلَى قَوِّهِ ، (مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ) ، وَإِنْ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : ح : مُشَرَّرٌ

يَنْظُرُ : الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالسُّكْرِ : [٥١١] ص ٥١١ ، الْأَوَّلُ مَقْدَمٌ

(٢) يَنْظُرُ : الْأَجْنَاسُ : لِلنَّاصِحِيِّ [١٩١/٢]

(٣) يَنْظُرُ : مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ : [ح / ٢٢٠]

وَكَذِبَ مَنْ تَوَدَّ الصَّلَاةَ لَا شَعْلَ بِهِمَا، فَأَمَّا مُعْزِدُ السَّعْبِ بِالشُّطْرُخِ فَسَرِ
يُصْنَفُ مَنَعٍ مِنَ الشَّهَادَةِ لِأَنَّهُ لَا خَبَرَ فِيهِ مَسَاعًا وَشَرْطُ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَكُنَّ

لَمْ تُقْلُ شَهَادَةُ أَكْلِ لَبَنًا لِأَنَّهُ دَسٌّ، لَا رُكْبَةَ الْحَرَمِ، دَلَّ تَعْلِيلُ ﴿وَأَخْلَ
الْبَيْعِ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [٢٧٥]، وَقَالَ عَاصِي ﴿وَذَرَوْا مَا بَقِيَ مِنْ أَرْبَؤَ مَا كُنْهُ
مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٧٨-٢٧٩]، الْعَرَبُ ٢٧٨-٢٧٩.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: أَنَّ أَكْلَ الرِّبَا مِنَ السَّعْبِ شَوْقِيصٌ
وَنَقَلَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» عَنِ شَهَادَةِ «الْأَصْلِ» «لَا تُقْلُ شَهَادَةُ أَكْلِ رُبَا»
كَانَ مَشْهُورًا، لِأَنَّهُ إِذَا نَمَّ بِكُنْ مَشْهُورٌ، فَطَرِيقُهُ شَهْمَةٌ ٢٧٦-٢٧٧ وَعَدَالَتُهُ عَاهِرَةٌ،
فَلَا تُنْقَلُ بِهِمَةُ مُضَيِّعٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ^(١)

وَأَمَّا الَّذِي يُنْعَبُ بِالشُّطْرُخِ إِذَا قَمَرَ عَلَيْهِ، أَوْ شَعْلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ كَثُرَ
الْخَيْفُ بِالْكَذِبِ وَكَاطَ، فَلَا نَجَازَ شَهَادَتُهُ كَذَا قَالَ لِحَضَرَاتِهِ فِي «أَدَبِ
الْقَاضِي»^(٢)، وَدَلَّتْ لِأَنَّهُ يَقَامُ وَتَقَرُّبُ الصَّلَاةِ، الْكَذِبُ حَرَمٌ، فَتَنْقُطُ شَهَادَتُهُ

أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤْخَذْ أَحَدٌ بِهِ الْمَعْنَى، وَنَعَبَ بِالشُّطْرُخِ، وَحَافِظٌ عَنِ الصَّلَاةِ
فِي وَقْتِهَا^(٣)، وَلَمْ يُقْبَرْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَخِيفْ بِالْكَذِبِ، فَإِنَّهُ لَا تَنْقُطُ شَهَادَتُهُ
وَدَلَّتْ لِأَنَّ الْعُمَمَاءَ ائْتَفَقُوا فِي حَرَمَةِ اللَّعِبِ بِالشُّطْرُخِ وَإِبَاحَتِهِ عَدَّ بَعْدَ هَذِهِ
الْمَعْنَى، فَعَلَى قَوْلِ مَالِكٍ وَشُعْبَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، يَحُلُّ^(٤)، كَذَا نَقَلَ مَدَّهَتُهُمَا شَمْسُ الْأَشْفَاقِ

(١) هَذَا بِالنَّهْيِ، وَالْحَبِثُ لَمْ يَضَعْ مَحَرِّجَهُ.

(٢) يَنْظُرُ: «الْأَجْنَاسُ» لِلْمَاثِي [١٩١/٢]

(٣) يَنْظُرُ: «أَدَبُ عَاصِي» مَعَ شَرْحِ لِمَا فِي الشَّهَادَةِ بِحَضَرَاتِهِ [٣٥ ٢]

(٤) رَوَى بِالْأَصْلِ فِي وَقْتِهَا، وَالثَّبُوتُ مِنْهَا، وَدَلَّتْ، وَابْتِغَاءُ وَقْتِهَا، وَدَلَّتْ.

(٥) مَلَّ مَدَّهَتُهُمَا مَعَ نَجَازٍ مَعَ نَكَاةٍ، وَدَلَّتْ عَنْ مَدَّهَتِهِمَا مَعَ نَكَاةٍ، وَأَمَّا كَذَا يَنْظُرُ الْأَوَّلُ فِي

[١٥ ١]، وَ«الْبُخَارِيُّ» الْكَبِيرُ فِي الْحَسَنِ مَسَارِدِي [١٦٧ ٧] وَالْبَاحِ وَالْإِكْبِيلُ مَحْتَبَرٌ

قال: ولا من يفعل الأفعال المستحقة. كالنول على الطريق، ولاكر على الطريق؛ لأنه شارك بمشروعة، وإذا كان لا يستحي [٥٢] عن مثل ذلك

وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال «ما آتانا من ددٍ ولا الدد مبي»^(١)

وأما الذي يلعب بالترد فمزدود الشهادة على كل حال. كذا هي «الدحيرة»
ودلت لأنه حرام بالإجماع

قوله. (ولا من يفعل لأتعد المستحرة. كالنول على الطريق، والأكل على الطريق)، هذا لفظ تدويري في المختصره^(٢)

[ويقال ابن مسعود كذا وقع عند أبي موسى] به مرسلًا

فإن ابن حزم «من حب لا شيء» وسد ضعيف، وحسن من مسلم محبون، وهو منقطع
ويطرح إمامنا لا يحرم [٥٤٢/٢] ترجمة حجة بن مسلم.
(١) قال ابن الأثير في «التهذيب» الدد فهو وألعب، وهي محدوفة اللام، وقد استعملت مُدَّة
ددا كسدي، وددن كدب، ولا يعد محسوبًا يكون به، كقولهم بددي بدني، أو نودا كترهم
بد في بدد

ومعنى تكبير الدد في الجملة الأولى شيع والاستعروف، والآتي شيء منه إلا وهو مُدَّة
في ما أتى في شيء من الدهر واللعب
ومعرفته في الجملة الثانية لأنه صار معهودًا بالدكر، كانه من ولا ذلك نوع مبي، وإنما يعثر
ولا هو مبي؛ لأن الصريح أكد وأبلغ

وقيل للام في تدلاستعروف حسن اللعب أي ولا حسن اللعب مبي، سواء كان في ذلك أو
غيره من سماع اللعب واللهو وأخبار الرمحشفي الأوب، وقال ليس بخش أو يكون معروف
الحسن، لأن الكلام يتفكك، ويخرج من النام والكلام حسان، وفي الموصفين مصاف
محدوف بغيره ما أن من أهل دد ولا بد من أشعبي، كذا جاء في حاشية «م» وبطريق «التهذيب»
في غريب الحديث: لأن الأب ١٠٩. ٣ مادة دد

(٢) حرجه البحري في «لأدب المفرد» [ص ٢٧٤]، وابن عدي في «الكامل» [٢٤٣ ٧].
والطبري في «المعجم الأوسط» [١٣٢ ١]، وسهفي في «السالكين» [٢١٧ ١٠]، من
حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

قال الهيثمي «رواه البراء بن عازب في الأوسط وفيه يحيى بن محمد بن عيسى، وقد وثق، ولكن
ذكره هذا الحديث من مكروه حديث» بطر «مجمع الزوائد» لهيثمي [١١٣ ٨]

(٣) بظرة «المختصر القدوري» [٢٢٠/١].

لَا يَنْتَفِعُ عَنِ الْكُذِبِ فَيَتَّهَمُ.

في غايه سار

وهنا نسخ^(١)، «المُسْحَقَرَةُ»^(٢)، و«المُسْحَقَةُ»^(٣)، و«المُسْتَحَقَةُ»^(٤)، وكُنْهَا على صيغة اسم مفعول، وروى: «المُسْحَقَةُ»^(٥)، راجعاً بمشقة المسحورة، وهي أصحُّ نسخ، وهي من تشخب، وهي لغة إلى لشخب، وهو رقة لعق، من قريتهم، ثوبٌ سحيق، إذا كان قليل الغزل، وروى: «المُسْتَحَقَةُ»^(٦) - بكثر الحاء - أي - لأفعال المسحقة بمصاحبها

قال الناطقي في «الأجناس»: «وكان شيخاً أبو عبد الله لخرجاني يحيى عن أبي بكر الزاري عن أبي الحسن الكرخي أن من يأكل في الشوق بين أيدي الناس لا تقبل شهادته، وكذلك من يمضي في شوق سزاويل ليس عليه غيره؛ لأنه تارك للضرورة»^(٧).

(١) يعني هاتج مختلفة من الهداية في كلمة «المُسْحَقَةُ»

(٢) وهذا هو الثبوت في المصنوع من «الهداية» لميرعبي [٢١٢]، وهي نسخة لابن أبي من «الهداية» [ق ٢١٩] ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا] وهي نسخة لشهرستاني (المعروفة على أكمل سبيل النابوي) من «الهداية» [ق ١٨٩] ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا] وهي نسخة لقاسمي من «الهداية» [ق ١٨٩] ب. محفوظ مكتبة كوبرلي حاسل أحمد باشا - تركيا]

(٣) أشار المؤلف إلى هذه النسخ جميعاً في حاشية الصفحة التي يحطه من «الهداية» [٢١٢] ق ٥٢ ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا]، وقد شهرستاني في نسخة (المعروفة) على أكمل سبيل (النابوي) من «الهداية» [ق ١٨٩] ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا]

(٤) وهذا الثبوت في نسخة لارزكي من «الهداية» [٢١٢] ق ٥٥ ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا]

(٥) وهذا الثبوت في نسخة لقشقموي من «الهداية» [٢١٢] ق ٥٥ ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا]، وهي نسخة قصر الله الحلي من «الهداية» [٢١٢] ق ٥٥ ب. محفوظ مكتبة جامعة برستون - أمريكا/ (رقم الحفظ: ٣٥٩٤). وأشار إليه الأديبي في «غايه سار» في نسخة من «الهداية» [٢١٢] ق ٥٥/ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا]

(٦) ينظر «الأجناس» للناطق في [١٩١/٢].

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مِنْ يُظْهَرُ سَبُّ السَّفِّ لظُهُورِ فَسْخِطِهِ بِخِلَافِ مَنْ يَكْتُمُ

عَنْهُ السَّفِّ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «تَهْدِيدِ أَدَبِ الْقَاصِي» «الْحُكْمُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ أَنَّ شَيْخًا نَزَلَ صَارِعَ الْأَحْدَاثِ فِي لِحَامِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ هَذَا مُخْتَفٍ، وَإِنْ لَمْ تُحْكَمْ بِهِ لِدَلَّتْ».

قَوْلُهُ: (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مِنْ يُظْهَرُ سَبُّ السَّفِّ)، هَذَا لِقَطْعِ الْمُتَوَرِّقِ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١).

وَالْمُرَادُ مِنَ السَّفِّ: الصَّاحِبَةُ وَالنَّابِعُونَ، وَأَبُو خَيْفَةَ مَعَهُمُ

وَقَالَ شَيْخُ الْأَثَنَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاصِي» «قَالَ أَبُو يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَمَّا رَحْلُ أَظْهَرَ شَيْئًا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [٢٠٦٢]، لَا تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً، وَدَلَّتْ لِأَنَّهُ نَزَلَ أَظْهَرَ شَيْئًا وَاحِدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً، وَتَسْقُطُ عَدَالَتُهُ، فَإِذَا أَظْهَرَ لَشَيْئِهِ لَوْ حَدَّثَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَيْفَ تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً؟!

وَقَالَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» فِي الْمَوْصُفِيِّ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي» وَفِي الشُّهُودِ عَنْ «سَوَادِ أَبِي يُونُسَ» رَوَيْتُهُ اسْمُ سَمَاعَةَ: «لَا أَتَقْبَلُ شَهَادَةً مِنْ يَنْتَهِي أَصْحَابُ [٢٠٦٢] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقْبَلُ شَهَادَةً مِنْ يَنْتَهِي عَنْهُمْ».

وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ^(١)، طَهَارَ الشَّيْءِ مُجَوِّدٌ^(٢) وَسَعَةٌ، لَا يَأْتِي بِدَلِيلٍ وَلَا الْأَرْضُ وَالْأَسْقَاطُ، وَشَهَادَةُ السَّحِيفِ لَا تُقْبَلُ، وَلَا كَذَلِكَ التَّيَرُّؤُ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ دَيْتًا، وَإِنْ كَانَ عَلَى تَاطُلٍ، فَلَمْ يَظْهَرْ فَسْخُطُهُ^(٣).

(١) يَنْتَهِي: الْمُخْتَصَرُ الْمُتَوَرِّقِيُّ ص ٢٢٠

(٢) وَقَعَ بِالنَّاصِرِ «الْأَنْ» وَالْمُسْتَبَدُّ مِنَ الْإِثْمِ، وَالْمُتَجَرِّدُ، وَالْمُتَجَرِّدُ

(٣) الْمَاجِي الْقَلِيلُ الْحَاءُ، وَلَا يُشْلِي بِمَا صَحَّ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «الْح» وَفِي

(٤) يَنْتَهِي: «الْأَجْنَاسُ» لِلدَّاطِلِيِّ [١٩٣/٢]

وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْحَطَّابِيَّةَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تُقْبَلُ لِأَنَّهُ اعْتَصَمَ
وَجُورُ الْفِسْقِ.

ط- رحمه الله

وَأَمَّا قَيْدُ الْمُذْهَبِيِّ بِإِطْهَارِ سَبِّ السَّبِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اعْتَصَمَ ذَلِكَ وَنَمَّ يُصْهِرُهُ
- وَهُوَ عَدْلٌ فِي أَفْعَالِهِ -؛ فَإِنَّ شَهَادَتَهُ تُقْبَلُ^(١) كَمَا فِي «شرح الأقطع»
قوله: (وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْحَطَّابِيَّةَ)

أَرَادَ بِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ أَصْحَابَ بَدْعٍ كَالْخَرَجِيِّ، وَالرَّافِضِيِّ وَالْجَنْزِيِّ،
وَالْمُتَشَبِّهِ، وَالْمُتَعَطِّلِ، وَسُمِّيَ أَهْلُ الْبَدْعِ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ بِمِثْلِهِمْ لِمَا
مُحِبُّونَ لَهُمْ بِهَلَاكِ دِينِ شَرْعِيٍّ، وَعَدْلِيٍّ، وَهَوًى مُحِبُّونَ لِنَفْسٍ، مِنْ هَوًى
النِّسَاءِ إِذَا أَحْبَبَهُ، وَقَدْ تَرَّ فِي «التَّبْيِينِ» فِي بَابِ أَقَامَ السُّنَّةَ^(٢).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ^(٣) لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ^(٤)، لِأَنَّ الْفِسْقَ مِنْ حَسَبِ
لَا عِتْقَ دُشْرٍ مِنَ الْفِسْقِ مِنْ حَسَبِ التَّعَاطِي

وَلَمَّا: أَنَّ صَدَقَ لَهُوَ مَنْ لَمْ لَا يُبْهَمُ بِالْكَذِبِ، إِذَا امْتَنَعَ عَنْ مَنَاقِبِ مُحْظُورٍ
بَيْنَهُ، وَأَمَّا وَقَعَ فِيمَا وَقَعَ تَشْدِيدُهُ فِي الدُّنْيَا، وَدَلِيلُ مَنَعَ مِنَ الْكَذِبِ، لَا سَبِيحًا إِذَا
اعْتَصَمَ الْكَذِبَ كُفْرًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَبْعَدَ مِنَ التَّهْمَةِ

قَالَ فِي «شرح الأقطع»: «قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْخَوَارِجِ: مَا لَمْ يَخْرُجُوا إِلَى مَالِ
أَهْلِ الْعَدْلِ، فَشَهَادَتُهُمْ جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُظْهَرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمُ الْفِسْقَ، وَإِنَّمَا اعْتَصَمُوا،
وَإِذَا قَاتَلُوا، فَقَدْ أَظْهَرُوا الْفِسْقَ، فَلَمْ يُقْبَلْ شَهَادَتُهُمْ»^(٥).

(١) مظر «شرح محاصر المنوري» للأقطع [ق ٢٩٢]

(٢) مظر «أشهر شرح لأخسكتي» للمؤلف [٦٠١ - ٦٠٣]

(٣) شافعي في هؤلاء، فصل، وهو أنه لا يقبل شهادة من يخرج من أهل البدع، ولما قيل لا يكثر من أهل
البدع والأمر، فجوز شهادتهم، لا حصية مظر «الأمم الشافعي» [٣٠٨] و«المنوري»

لكية «المنوري» ١٧ ١٦٨ | ورواه الطبري «المنوري» [٢٣٩]

(٤) مظر «شرح محاصر المنوري» للأقطع [ق ٢٩٣].

أما الخطّابة فيهم من غلاة الزوابع فيعتقدون شهادة كل من حلف
عندهم

وقيل يزورون شهادته لشيعةهم وأحبة فتمكث لهم في شهادتهم

وقال في «المعرب» «الحدّية طائفة من الرافضة، نسبو إلى أبي الخطاب
محمد بن أبي رهب الأخدع»^١

وقال أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي «الحدّية نسبو إلى أبي الخطاب،
وسمى محمد بن أبي ريثب الأسدي ١٠٢٣١ الأخدع، وكان يقول بإمامة
إسماعيل بن جعفر، فلما مات إسماعيل، رجعوا إلى القول بإمامة جعفر، وعذروا
في القول عذوا كبيرا».

وحرخ أبو الخطاب في حياة جعفر بالكوفة، فحارب عيسى بن موسى بن
عيسى بن عبد الله بن العباس، وأظهر لدعوة إلى جعفر، فبرأه جعفر، وبغى
ودعا عليه، وقتل هو وأصحابه كلهم

ويقال: إنه لم يثبت منهم لا رجل واحد اسمه باسم بن مكرم الجمال،
ولكن بأبي سمعة، وثبت بأبي حديجة، وكان أبو الخطاب يقول بإمامته جعفرا
تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون عذوا كبيرا

وتت قوم من أهل مقاته يقدّ على القول بذلك، وقالوا في الأئمة كلهم
باعتوا الشدّيد، وحرخت فرقة منهم إلى القول بإمامة محمد بن إسماعيل بعد أبيه
إسماعيل، وروّعوا أن أبا الخطاب أمرهم بذلك وذلّهم عليه، ويروى فيه مثل ما
قلنا في سائر الأئمة من القول بكبير، ونكفر بعظم، ثم تعرّفوا بعد ذلك فرقا

١- الحدّية في «المعرب» مطبوع في ١٢٦٠

٢- أبو حاتم أحمد بن محمد بن أبي حاتم الرازي

قال: «وتُثَلَّ شهادته من لدنة بعضهم على بعض، وإن اختلفت منهم

كثيرة، يذكَّرُ بعضهم بعد ذلك عند ذكر بقية»^(١) إلى هذا لفظ أبي حاتم الزبيري
قوله (وتُثَلَّ شهادته من لدنة بعضهم على بعض، وإن اختلفت مللتهم)، وقد
لفظ شذوري في «محصر»^(٢)، وهذا مذهب، وهو قول شريح، والشافعي^(٣)، وغير
من عبد لعمر، وأبي شهاب، ويحيى بن سعيد

عن الطحاوي عن أبي بن عمار قال: «سمعت يحيى بن أنس يقول:،
وحدث عن أحمد بن المنفرد أن شهادة الصاري معهم على بعض لا تحوز، لا
ربيعة».

وقال مالك^(٤) والشافعي^(٥) لا تحوز

لهما أن الكافر فاسق، لقوله تعالى فيهم في سورة التور: ﴿وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ
ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [سورة آل عمران: ٨٥]، ولا تُثَلَّ شهادة الفاسق، لقوله تعالى: ﴿إِنْ
جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَبَسِّطْ يَدَكَ إِلَى الْبَيِّنَاتِ، وَلَأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ بَابِ الْوَلَايَةِ وَالْكَرَامَةِ،
وَلِكُفْرٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَلَا تُثَلَّ شهادته، كدُرُودٍ وَالْحَرَبِ

ولما ما حدث الطحاوي في ٣٧٢-٣٧٣ | «شرح الآثار» بسنده إلى عمر
الشافعي عن حابر بن عبد الله: أن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ برجل وامرأة

١. سقط «لرسه في الكتاب الإسلامي» بعبارة أبي حاتم الزبيري [٦٥ ٣]

٢. سقط «محدث شذوري» [٢٢١]

٣. شريح والشافعي كلامهما من فقهاء السلفين بالكوفة عند حاكم في حاشية «فتح» ١٠، و«م» ٤، و«ن» ٤

٤. بن شهاب هو يهودي، من كتاب «تاريخ» ويحيى بن سعيد من كتاب «الشافعي» بسنده عند حاكم

في حاشية «فتح» ١٠، و«م» ٤، و«ن» ٤

٥. ينظر: «فتح البجلي» بمسند [٣٨٩ ١] | «شرح محصر خليل» للخرشي [١٧٦/٧].

٦. ينظر: «الحاوي الكبير» للماوردي [٦١/١٧]، و«وفقة العاليين» للسوي [٢٢٢/١١]

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّامِيُّ لَا تُقْبَلُ لِأَنَّهُ قَاسِقٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأَكْفَرُ مِنْ هَٰؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ١٧٥] فَبِحُجَّتِ اسْمُ قَبْلِ مَنْ حَبَرَهُ، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ قَضَاؤَ كَالْمُرْتَدِّ..

مِنْهُمْ رِبَاً فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِنْسَانُ بَارِعَةٌ مِنْكُمْ بِشَهَادَتِهِ ۖ
فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ لِمَنْ تَقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ كَذِبَهُ لَهُ وَلَا يَتَّخِذُ عَلَيْهِ حِسَةً، وَعَلَى الْمُضْمَرِّ مَنْ وَلاَدَهُ، فَيَكُونُ لَهُ وَلَا يَتَّخِذُ عَلَيْهِ حِسَةً، فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ، كَالْمُسْلِمِ لَمَّا كَانَ لَهُ وَلَا يَتَّخِذُ عَلَيْهِ حِسَةً وَأَوْلَادُهُ الْقَضَاءُ، قَالَ لَهُ وَلَا يَتَّخِذُ عَلَيْهِ حِسَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بِخِلَافِ الْمُرْتَدِّ فَإِنَّهُ لَا وَلَا يَتَّخِذُ لَهُ أَحْسَابًا، لِأَنَّهُ لَا دِينَ لَهُ تُشْرِكُ بِهِ

وَبِخِلَافِ شَهَادَةِ الْحَرْبِيِّ عَلَى الدُّنْيَى، لِأَنَّ الدُّنْيَى أَعْلَى حَالًا مِنْهُ، وَلَئِنْ لَحِقَ الدُّنْيَى أَرَامِي عَلَيْهِ الْعَلَنُ؛ لِصُدُورِهِ عَنْ عَيْنٍ وَدِينٍ حَارِفٍ عَنْ فُتْحِ الْكُذْبِ، وَجَبَتْ تَعْمَلُ بَعْدَهُ "عَقْلًا"، فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَالْمُسْلِمِ

بِخِلَافِ شَهَادَةِ الدُّنْيَى عَنِ الْمُسْلِمِ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ لِشَهْمَةٍ، لِأَنَّهُ بَعَادِي حَسْبِمْ وَرَبُّهُ يَرِيدُ إِضْمَارَهُ بِالْكَذْبِ عَلَيْهِ، وَلَئِنْ لَا وَلَا يَتَّخِذُ عَلَيْهِ حِسَةً الْمُسْلِمِ بِشَيْءٍ فَإِنْ قِيلَ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْكَافِرِ، كَالْمُرْتَدِّ

قُلْنَا الْكَافِرُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ لِشَهْمَةٍ، لِأَنَّهُمْ يَسْحَلُونَ دِينَهُمْ وَأَمْرَهُ، وَهَذِهِ التَّهْمَةُ مَعْدُومَةٌ فِي شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، بِخِلَافِ الْقَاسِقِ، وَهُوَ مُزْدَوِّدُ الشَّهَادَةِ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ مُؤَخَّوْذٌ فِي شَهَادَتِهِ عَلَى الْكَافِرِ كَمَا هُوَ مُؤَخَّوْذٌ فِي

دِينِهِ فَصَحَّاحِي فِي شَيْءٍ سَعَانِي لَأَنَّ ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ | ١١ | ١٢ | ١٣ | ١٤ | ١٥ | ١٦ | ١٧ | ١٨ | ١٩ | ٢٠ | ٢١ | ٢٢ | ٢٣ | ٢٤ | ٢٥ | ٢٦ | ٢٧ | ٢٨ | ٢٩ | ٣٠ | ٣١ | ٣٢ | ٣٣ | ٣٤ | ٣٥ | ٣٦ | ٣٧ | ٣٨ | ٣٩ | ٤٠ | ٤١ | ٤٢ | ٤٣ | ٤٤ | ٤٥ | ٤٦ | ٤٧ | ٤٨ | ٤٩ | ٥٠ | ٥١ | ٥٢ | ٥٣ | ٥٤ | ٥٥ | ٥٦ | ٥٧ | ٥٨ | ٥٩ | ٦٠ | ٦١ | ٦٢ | ٦٣ | ٦٤ | ٦٥ | ٦٦ | ٦٧ | ٦٨ | ٦٩ | ٧٠ | ٧١ | ٧٢ | ٧٣ | ٧٤ | ٧٥ | ٧٦ | ٧٧ | ٧٨ | ٧٩ | ٨٠ | ٨١ | ٨٢ | ٨٣ | ٨٤ | ٨٥ | ٨٦ | ٨٧ | ٨٨ | ٨٩ | ٩٠ | ٩١ | ٩٢ | ٩٣ | ٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٧ | ٩٨ | ٩٩ | ١٠٠ |

لَا يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْكَافِرِ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ الدُّنْيَى
| ١٦٢١ |

وَلَمْ يَرْوِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَارَ شَهَادَةَ النَّصْرَانِيِّ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ.
وَلَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ عَلَى نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ الصُّغَارَ فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ عَلَى
حِسَبِهِ، وَأَيْضًا مِنْ حَيْثُ لَا يُعْتَقَدُ عَمْرٌ مَعَ لَانَّهُ يَحْتَسِبُ مَا يَحْتَقِدهُ مُحَرَّمٌ بِهِ،
وَالْكُفْرُ مَحْظُورٌ الْأَدْبَابِ، بِجَلَابِ الْمُزْنَةِ، لِأَنَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ، وَبِجَلَابِ شَهَادَةِ
لِدَمِّي عَلَى الْمُسْلِمِ لِأَنَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ بِالْإِصَافَةِ إِيَّاهُ، وَلِأَنَّهُ يَقُولُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ بِمِطَّةِ
قَهْرِهِ إِيَّاهُ، وَمِلَلُ الْكُفْرِ وَإِنْ أَخْلَفَتْ فَلَا قَهْرَ وَلَا يَحْمِلُهُمْ انْعِيْطُ عَلَى النَّفْوَلِ
قَالَ: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحَرْبِيِّ عَلَى الدِّمِيِّ الْمُسْتَأْنَسِ لِأَنَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ عَلَيْهِ

باب الشهادة

شهادته على ١٠١٢ المسم، فَنُظِّلَ الْقِيَاسُ، لِأَنَّ عِدَّةَ الرَّدِّ وَجَدَتْ فِي شَهَادَةِ
الْمُتَّسِقِ، دُونَ شَهَادَةِ الْكَافِرِ عَلَى الْكَافِرِ.

قَالَ قُلْتُ: عَلَى هَذَا يَمَعِي أَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَةُ الْيَهُودِيِّ عَلَى النَّصْرَانِيِّ وَبِالْعَكْسِ،
لِأَنَّ كِلَاهُمَا يَنْتَحِلُ دَمَ الْآخَرِ

قُلْتُ: لَمَّا كَانُوا جَمِيعًا أَهْلَ الدِّمَةِ، وَكَانُوا تَحْتَ إِذْلَابِ وَهَانِيَا، وَطَبِيعِ
بَيْنَ وَبَيْنَهُمْ عَدَاوَةٌ، انْقَضَى ذَلِكَ خُتْمُهُمْ، وَتَنَبَّتَ التَّهْمَةُ

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ)، أَيُّ: لِأَنَّ الشَّأْنَ لَا وَلايَةَ لِلدِّمِيِّ، (بِالْإِصَافَةِ إِيَّاهُ)،
أَيُّ: بِاسْتِثْنَاءِ الْمُسْلِمِ

وَبِمَا قَدْ بِلْإِصَافَةِ بِنِ الْمُسْلِمِ، لِأَنَّ لِدَمِّي وَلايَةَ عَلَى نَفْسِهِ، وَعَلَى أَوْلَادِهِ
الصُّغَرِ

قَوْلُهُ: (يَنْتَوَلُ عَلَيْهِ)، أَيُّ: يَمْتَرِي الدِّمِيُّ عَلَى الْمُسْلِمِ.

قَوْلُهُ: (بِمِطَّةِ قَهْرِهِ إِيَّاهُ)، أَيُّ: قَهْرُ الْمُسْلِمِ الدِّمِيِّ، يُقَالُ: عَاطَهُ، أَيُّ: أَعْصَهُ

قَوْلُهُ: (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ... الْحَرْبِيِّ عَلَى الدِّمِيِّ)، وَهَذَا لِقَوْلِ الْقُدُورِيِّ ﷺ

لأن الدمي من أهل دار وهو أغنى حالا منه، ونقل شهادته الدمي عنه كشهاده
المسلم عليه وعلى الدمي (ونقل شهادته المُناسين بعضهم على بعض إذا
كنوا من أهل دار واحدة، فإن كنوا من دارين كالزوم واشرك لا نقل) لأن
اختلاف الدارين يقطع انولاية ولهذا ينفع التوارث، بخلاف الدمي لانه من
أهل دارينا، ولا كدبت المُناسين.

في «مختصره» «، ودلت لأن اختلاف الدارين قطع للولاية والعصمة، وشهادته
ولاية، فلم نقل شهادته، ولأن الحزبي عدو مطلق من أهل دارهم، والدمي من
أهل دارنا، وقد قل حسب الإسلام وهو الحزبي، حتى كان به وعده مثل ما كان
للمسلم وعليه، فكان أعلى حالا من حزبي، فلم يحز أن نجعل له ولاية على
الدمي.

ونقل شهادة الدمي على المُناسين، لأن الدمي أغنى حالا منه، فحذر أن
نجعل له ولاية عليه، كشهاده المسلم على المُناسين وعلى الدمي.

ونقل شهادة المُناسين بعضهم على بعض بشرط اتحاد الدار، فإذا اختلفت
فلا، لارتفاع الولاية والعصمة، وهذا لا يخري التوارث عند اختلاف الدارين،
بخلاف أهل الدمة، حيث نقل شهادة بعضهم على بعض، وإن كان هذا رؤوف
وذلك تركي، لأنهم لما قبلوا الحزبية صاروا من أهل دارنا، فكانت دارهم واحدة
حكمًا.

قال الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» «ومن أسلم لمشهود عنه قبل أن
يخصى عليه، يطلب لشهادته؛ لأن لو فطنا لمعصية الآن، ولا يحوز أن يخصى
شهادة كبر على مسلم، ورد عرص ما يمنع بعضه من شهادة قبل الخصاء له لخصى

قال وإن كانت الحسبات أغلب من الشينات ، والرجل يجنب الكبار
فقلت شهادته وإن ألم بمعصيه هذا هو الصحيح في حد اعتدالة العشرة ،
لأنه من توفي بكبار كلها وبعد ذلك يُعسر العاد كما ذكرنا ، فأما الإلزام
بمعصية لا تندرج به العادة ثم شرطه فلا يُرد به الشهادة المُشروعة لأن في
اعتبار حسابه الكل سند فيه وهو مفتوح خفاء لحقوق

﴿إِنْ هِيَ تَسْلُكُ﴾

به ، كما لو رجع الشهود قبل القضاء بالشهادة ، فإنه لا يقضى ، كذا هـ
ون نصي عليه شهادة الكافر ، ثم أستم : فاقضاء ماضي ، ويؤخذ منه المال
لأن لشهادة تمت بالقضاء ، ومزبان ما يُقبل بشهادة لا يُقبل لقضاء ، كما لو رجع
الشهود بعد القضاء ، لا في الحدود ، وبخاص في النفس ، وفيما دون النفس ، وبني
أدراك ذلك عنه ، لأن الإنصاف من القضاء في باب الحدود ، فإذا عرص مانع ترك
الاستيفاء لم يُستوف وحد وبخاص

قوله (قال وإن كانت الحسبات أغلب من الشينات ، والرجل يجنب
كبار ، قلت شهادته وإن ألم بمعصيه) ، أي قال القُدوري في «مختصره»^١

قال أبو محمد الصحيح في «تهذيب أدب القاضي» - في باب المسألة عن
الشهود - «ورداً من الرجل من الموحش التي يحث فيها لحدود ، وما يُشبه ذلك
من المعاصي ، بطرد في معصيه وفي طاعته ، فإن كان يُؤدي [د ٣٧٤ م] العرائس ،
وأحلاق البر فيه أكثر من لمعصي الصغار ، قبلنا شهادته ، إذ لا يسمم عند من
دين ، وإن كان المعاصي أكثر من أحلاق البر زدت شهادته ، لأنه لا يترك الكبار ،
ويعبر عنه عدل ، وصغير لاسب مع ظاهر لصلاح لا يوجب رد الشهادة»

ثم قال بعد [٢٦٤ ٢] ورقين «قال أبو يوسف رحمه الله إذا كان كثير أمور الإنسان

(١) بنظر: «مختصر القُدوري» [ص ٢٢٠]

حسنة فهو عَدْلٌ بَنَ كَابَ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ مِنْ اتِّبَاحِ بَيْسٍ مِنَ الْكِبَارِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَحْلُو عَنْ رَلَّةٍ، إِذَا كَانَ عَدْلًا أَمَرَهُ الصَّلَاحُ قُلْتُ بَيْتَهُ. وَإِنْ كَابَ صَاحِبُ كِبَرَةٍ، فَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ مِنْهَا وَتَابَ، وَظَهَرَ ثَبُوتُهُ وَأَصْلَحَ فَهُوَ عَدْلٌ»

وَقَدْ شَمَسَ الْأَنْثَمَةُ الشَّرْحِي فِي «شَرْحِ آدَبِ الْقَاضِي» «قَدْ نُسِ أَفْوَاهُ كَثِيرَةٌ عَنِ السَّلَفِ فِي اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي الشَّهَادَةِ. وَالْحَاصِلُ مَا رَوَى عَنْ الْقَاضِي أَبِي حَرَمٍ ^(١) أَنَّهُ سَأَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ وَرِثُ الْمَعْنَصِدِ بِاللَّهِ عَنِ الْعَدْلِ فِي شَهَادَةٍ، فَقَالَ أَحْسَنُ مَا يُعْمَلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَصَارِيِّ الْقَاضِي ^(٢)، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعَدْلِ فِي الشَّهَادَةِ، فَقَالَ: أَنْ يَكُونَ مُحْتَاسِبًا يَكْبَارُ، وَلَا يَكُونَ مُصْبِرًا عَلَى الصَّعَابِ، وَيَكُونُ صَلَاحُهُ أَكْثَرَ مِنْ عَدْوِهِ، وَصَوَانُهُ كَثَرُ مِنْ خَطِيئَتِهِ، وَأَنْ يَسْتَعْمَلَ الصَّدْقَ دِيَانَةً وَثُرُوءَةً، وَبُحْبُوحَةً عَنِ الْكُذْبِ دِيَانَةً وَثُرُوءَةً، فَاسْتَخْسَرُوا ذَلِكَ، وَأَثَرُهُ فِي دِيَارِ الْحَصَرَةِ» (أَبُو هَانِئُ شَمَسَ الْأَنْثَمَةَ

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يُفَكِّهُ الْإِحْسَانُ عَنْ جَمِيعِ الْمَنُوبِ الْكِبَارِ وَالصَّعَابِ إِلَّا لِأَنْبِيَاءٍ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - فَلَوْ اشْتَرَطَ الْإِحْسَانُ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي الْعَدَالَةِ، اسْتَدْرَكَتْ لَشَهَادَتُهُ، وَهُوَ مَسْدُودٌ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَتَقْبَلُونَ دَوْعَى عَدْلٍ مَنكَرًا» (الْعَلَقُ ١٢) وَقَوْلُهُ: «بَعْضُ تَرْصُوعٍ مِنْ لُشْهَاتِهِ» (ابن جرير ١٢٨٢)، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ؛ اغْتَبَرَ الْعَدْلُ، فَصَرَّ عَمِلَ حَسَنَاتِهِ سَبِيحَتَهُ؛ قَبْلَ شَهَادَتِهِ إِذَا كَانَ بِحُجُبِ الْكِبَارِ. وَإِنْ كَانَ عَلَى الْعَكْسِ فَلَا

قَوْلٌ فِي «آدَبِ الْقَاضِي» «وَإِذَا تَرَكَ التَّرْخُلَ بِصَلَاةٍ فِي لِحْدَاةٍ اسْتَحْقَاقُ تَوْجِيهِ» (لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ) ^(٣).

^(١) رَوَى بِالْأَصْلِ الْحَرَمِيُّ، وَاحْتَسَبَ مِنْ ٨٨٥، وَبَعَثَ، وَاصِلًا.
^(٢) سَطَرٌ ٦ آدَبِ الْقَاضِي مَعَ مَرْجَحٍ عَدَدٍ شَهِيدًا بِحَقِّهِ [٣٦٣]

في لغة العرب

قال أبو بكر الرازي «لم يرد ما استخف لاسمه» لأن الاستخفاء شيء من شئ كثر، وإنما أراد به النواهي والتكاسل، لما روي عن سريته أنه قال: «لمن زعم عن شئ: فليس بشئ» وإن تركها على تأويله ودار عذلاً فيما سوى ذلك، قلت شهادته؛ لأنه ليس مدني، فلا يوحى ربه بشهادة

وفد في «التأوي الصغرى» - في مسائل الحرج وسعيه - «التأوي الجماعة» كما بعد العواف، وكذا ترك الجماعة من غير عذر؛ يُقيد بعدالة ذكر الخصاف في موضعين، وذكر في أحدهما «سرك ثلاث» وهو الذي حذرهُ شمس الأئمة السرخسي

ولم يذكر في موضع الثاني، تكرر الترك، قال من ترك الجماعة وشه عليه على غير تأويل، فشهادته غير جائزة، وهو الذي أحذرهُ شمس الأئمة محمدي، فإنه قال: «لمرة لو حدة يكفي لسقوط العدالة، كشيء في باب شهادة الظير، وإن تركها مريض، أو لعذر الجضر، أو تأويل - بأن كان لإمام يفتق - لا بعد عدالته»، بنى هنا لفظ «التأوي الصغرى»

قوله: (ألم ينفصة)، يقال: أنه، أي: أتى لئيم، وهو دور الكبر من اللئوب، كذا في «تهذيب الديوان»^(١).

ومما ذكره الشبلي في «عريب الحديث»^(٢)، في حديث عبد الله بن عمر - الخطيب بنه - قال: حدثني عبد الرحمن بن عوف عن يعقوب بن مسلم عن ابن أبي طرفة الهذلي، أنه قال: «أبو حراش يعني نبي الصف، امرأة وهو شوب»^(٣).

(١) ماضي نحريجه

(٢) ينظر: المعجم ديوان الأدب، المعاريف [١٦٥/٣، ١٦٦].

(٣) ينظر: عريب الحديث، لابن قتيبة [٢٠٣/٢].

قال والحصى، لا نعلم. من شهادة علقمة الحصى، ولأنه قطع
نصفاً منه طمأ، فصار كما بر، فضع يده

﴿ بعد هذا ﴾

رواه لا يسمع قول شهود، ولأن الكسر قد يحذف استيف على نفسه من
المحلف، فتعذر في تركه.

قال أبو بكر الرازي: «من كان لا يحلف، تركه تهاوؤاً بالله، فونه يقصر
ويفسد، ولا تقبل شهادته، وتؤكد ديبخته إذ لم يتركه رغبة عن الشهادة. إلى هنا
لنقط كتابنا صحي».

وزوي عن ابن عباس: «لا تقبل شهادة الأفلح، ولا تقبل صلاته، ولا
تؤكد ديبخته».

قال الشيخ أبو نصر الغدادي: «وإنما أراد به المخوس، والأفلح سدي
يخون».

قوله: (من والحصى)، قال الحطاب: «وتقبل شهادة الحصى إذا كان
عدلاً، كما تقبل شهادة رجل واحد على الرثا ونقصا من وعمر دلت»^(١).

روى أن عمر بن الخطاب: «أجاز شهادة علقمة الحصى على قدامه من مطلقين»^(٢).
رواه الحطاب بإسناده إلى زهر بن زهر بن عبد الله بن عمر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة رقم ٢٣٣٣، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال ابن حجر: أخرجه من أبي شيبة بإسناد صحيح، بلفظ «الدرهم في حريق حادث بدمية»
لا من حجر [١٧٣/٢].

(٢) بلفظ «أجاز القاضي مع شرح المصدر الشهادة بحضرة» [١٢١/٤].

(٣) أخرجه من أبي شيبة رقم ٢٣٢١٩، من حرم في «المعنى» [١٢٨/١١]، وأبو شيبة في «الدرج

المنجية» [٨٤٤/٣]، من طريق عن عمر بن الخطاب.

(٤) هذا الأثر لم يذكره أبو بكر بن زهر في شرحه عن «أدب القاضي»، لا مستنداً ولا معتقداً، وإنما

قال وولد الرضا، لأنّ يسئ الأنونى لا يوجب منى الولد ككثيرهم
وقال مالك، لا تقتل في الرضا لأنه يجب أن يكون عترة كعتبه فيهم فلما
نعدن لا يختار ذلك ولا يستجته، والكلام في العذب

في نسخة مسند

ولأن قول الشهادة يعزى لعدله، وحصى لا يفسخ في العدة، لأنه ليس إلا
قطع العصر منه، وقطع سائر الاغصاء لا توجب سقوط العدة، فكذلك
قوله (قال وولد الرضا)، أي: قال غُدوري في «محصره».

قال الخصاف في «أدب القاضي»: «شهادة ولد الرضا على الحد وغيره حاتر
إذا كان عدلاً»^(١)، ودبك قوله تعالى: ﴿وَشَهِدُوا بَيْنَ يَدَيْ يَمِينٍ﴾ [اعلأ ١٢]
وولد الرضا عدل، فقتل شهادته، ولأن يسئ أنويه ليس بأكثر من كثرهم، وكثرهم
لا يمنع قول شهادته إذا كان عدلاً، فسقهما آوون. على أن يقول: قال تعالى
﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام ٦٤].

وهو لا يقتل رايًا برأ أبويه، ولا يؤخذ بعلهم، فلا يكون بعلهم مدعى
شهادته.

ورأي في كتاب «الشرع» لأصحاب مالك يثبت قال «ولا بأس بشهادة ولد
الرضا، لأن في الرضا وما أشبهه من الحدود، فإنها لا تجوز فيه»^(٢) هذا لفظ

= صدر شهد في شرحه عن غير يثبت به والأثر ثابت في نسخة المسند من «أدب القاضي»
بمخالف [ق ٢٣٨] ب مخطوط مكتبة كورني داهل أحمد شاه (م مخطوط ٥٤٦) ،
ونظر شرح أدب القاضي، صدر شهد [٤ ١٢ ١٢١] ، شرح أدب القاضي، لا يترك
لرأي [ق ٢٩٥] ب مخطوط مكتبة قصر الله لمدى برك (م مخطوط ٦٥٨)

(١) راد بعل في (ط)، «وهو مسلم»

(٢) نظرة «محصر الغدوري» [ص/ ٢٢٠].

(٣) نظر: «أدب القاضي» مع شرح الصدر الشهيد، تلخيص [٤٢٥، ٤]

٤٤١ نظر: «تدريج» لابن الجليل [٢/ ٢٤٠]

قال وشهادة الحثي جائزة : لأنه رجل أو امرأة وشهادة الحثين مقبولة بالنص .

قال : وشهادة العمال جائزة ؛ وأمرأه عقاب السلطان عند عامة المتبعين ، لأن نفس تعمل ليس يفسق إلا إذا كانوا أغواء على الظلم .

كتاب الشهادة

كتاب التمرير

ووجه ذلك ، أنه يريد أن يكون جميع الناس مثله ، وهذا ضعيف ؛ لأن كلام فيما إذا كان وعد الرأ عدلاً ، واعتدل لا يرضى بذلك

قوله : (قال وشهادة الحثي جائزة) ، أي قال القُدوري في «مختصر»

اعلم أن شهادة الحثي - وهو الذي نه آله الرجل وآله المرأة - جائزة إذا كان حراً عدلاً ؛ لأنه لا يفسد في موقع . إما أن يكون رجلاً أو امرأة ، وسجور شهادة الصنفين جميعاً ؛ لقوله [٣٧٦ ر] تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

ولكن ينبغي أن يكون معه رجل وامرأة ؛ لأن معنى امرأه على الإخبات ، وينبغي ألا تُقبل شهادته في الحدود والقصاص كنساء ؛ لأنه يُحتمل أن يكون امرأة ، وفي شهادتهن شبهة بدئية ، والحدود تُدْرَأُ بالشهادتين

قوله : (قال وشهادة [٣٧٥ ر] العمال جائزة) ، وهذه من حوصص الصغير .

وصورتها فيه : «محمد بن يعقوب عن أبي خيفة رضي الله عنه [كان] بحير

(١) مظهر «مختصر القُدوري» [ص ٢٢٠]

(٢) في «م» ، «دفع» ، «دفع» ، «رجل أو امرأة»

(٣) ما بين المعقوفتين وبنائه من «م» ، «م» ، «دفع» ، «دفع» ، «دفع»

وَقَبِلَ الْعَامِلُ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاسِ دَامَتْ رُوَّةٌ لَا يُخَارِفُ فِي كَلَامِهِ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْقَاسِقِ، لِأَنَّهُ يُوَخَّاهُ لَا يَقْدُمُ عَلَى الْكُذِبِ حِفْظًا لِمُرُوءَةٍ وَلِنَهَائِهِ لَا يُسْأَلُ عَلَى الشَّهَادَةِ الْكَادِبَةِ.

عَلَيْهِ السَّلَامُ

شهادة العُتَالِ.

قَالَ فخر الإسلام «مَعْنَى الْعُتَالِ الَّذِينَ كَانُوا أَعْوَانِ السُّلْطَانِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ لِأَنَّهُ لِلصَّلَاحِ كَانَ عَالِيًا عَلَيْهِمْ، فَكُنَّا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ فِي زَمَانِهِمْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، لِأَنَّهُمْ أَظْلَمُ عَالَمٌ فِيهِمْ».

وهذا معنى قول صاحب «الهداية» (وَالْمُرَادُ عُتَالُ السُّلْطَانِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمُتَابِعِينَ).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرَادَ بِهِ: إِذَا كَانَ الْعَامِلُ وَجِيهًا دَامَتْ رُوَّةٌ، غَيْرَ مُجَارِفٍ فِي كَلَامِهِ؛ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَالْأَفْلَاحُ، وَهَذَا كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ «الشَّهَادَاتِ»: أَنَّ الْقَاسِقَ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاسِ دَامَتْ رُوَّةٌ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «إِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِثْلَ عُتَمَرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوْ سِجَوْدٍ؛ تَحَوَّرَ شَهَادَتُهُ، فَإِنْ كَانَ مِثْلَ بَرِيدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ أَوْ سِجَوْدٍ؛ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَإِنَّمَا جَرَتْ شَهَادَةُ الْعُتَالِ لِأَنَّ الْعَامِلَ إِذَا كَانَ صَادِقًا يَكُونُ أَعْظَمَ أَهْرًا، لِأَنَّهُ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُطْلَقُهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»^١، وَغَدَّ السَّبْعَةُ، وَدَكَرَ فِيهِمْ لِإِمَامٍ لَعَادٍ.

١ - سطر «الجامع الصغير» مع شرحه إمام الكبير [ص/ ٣٩٠].

٢ - سطر شرح الجامع الصغير لبيروني [و/ ٢٣٩] معطوط مكدح: الله في [٦٦٢]

٣ - حد حرم من حديث أخرجه البخاري في كتاب الجماعة والإمامة باب من جلس في المسجد

سطر صلاة وقيل المسجد [رم/ ٦٢٩]، ومسلم في كتاب الزكاة باب فصل جلاء صدقة

[رف/ ١٠٣٦]، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

د. ر. شهد الرجلان أن أباهما أوصى إني فلان، والوصي يدعي
 فهو حاكم استحصان. وإن نكر الوصي لم يقبل وهي التمس لا بخير.
 دعي وعنى هـ د. شهد الوصي هـ مدست أو عريمان لهما على أنبت
 ديت أو نمت عندهم ديت أو شهد الوصيان أنه أوصى إني هـ الرجل معهما

وذكر في «الوائعات» في باب «الشهادات» بعلامة السنين «عقال الشطرنج»
 الدين - يا حمير لغير وصدقات وغيرها - حارث شهادتهم إذا كسروا أمه
 لأنهم بما حسروا على ذلك لا ميبهم، فالظهور أن يحترروا عن ذلك
 قوله (و. شهد الرجلان أن أباهما أوصى إني فلان، والوصي يدعي، فهو
 حاكم استحصان)، وهذه من مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها في «محقق» ٢٧٦ هـ عن يعقوب عن أبي خبيزة عن أبي شامير
 شهد الرجلان أن أباهما أوصى إني فلان، وإن نكر الوصي لم يقبل
 شهادتهم، وإن شهدا أن أباهما وكله بنفس ديت أو كان ماعلا في ديت
 كنه. إني هـ لفظ محقق في «أصل الجامع الصغير» هـ حارث الاستحصان،
 والبش لا تقبل في الإيصاء أيضا، ذكر القناس والاستحصان في «كتاب بركة»

وهذه المسألة على خمسة وجوه:

أحدها: أن يدعي رجل أنه وصي فلان لميب، وشهد بذلك ورثان

في «الوائعات» باب «الشهادات» في «كتاب بركة» عن أبي شامير عن أبي خبيزة
 أن شهدا أن أباهما أوصى إني فلان، وإن نكر الوصي لم يقبل شهادتهما
 في «كتاب بركة» (في ٣) من «كتاب بركة» عن أبي شامير عن أبي خبيزة
 (١٠٨٦)، و«كشف الظنون» للحاجي خليفة [١٢٢٨/٢]

د. محمد هـ في «الجامع الصغير» في «كتاب بركة» في «كتاب بركة»

د. محمد هـ في «الجامع الصغير» في «كتاب بركة» في «كتاب بركة»

وإذا نفس بها شهادة لك هذا العود تسعة هـ وإذا لا سحار
بماضي ولاية نفس توصي إذا كان ذلك والموت معروفاً، فيكفي المدعي
ببده شهادة ثبوتة لنفس لا أن يشك بها شيء فصار دليلاً له وبوصار د
وأن معهما ذلك يملك المدعي نفس ذلك معهما معهما من نفس
يعترق فيها، بخلاف ما إذا أنكأ ولم يعرف الموت لأنه ليس له ولاه حسب
بوصي فتكون الشهادة هي الموحدة، وفي العربية منعت عنهما دليلاً
شهادة وإن لم يكن الموت معروفاً لأنهم يبرأ على التمسك ببيت حداث
غرايبها في حقيقتها

والثاني أن يشهد العربيان حديث عنهما
والثالث أن يشهد العربيان بعد على حسب دلي
والرابع أن يشهد الموصو
والخامس أن يشهد موصي
فالمحور في جميع الفصول في شهادته لا سحار، وإذا كان
بعد ذلك الموت صهره، فإن كان حراً لا يشك فيه ولاه لا سحار
سحب عنهما دليلاً، فإن شهادتهما نفساً وبه يمكن الموت معروفاً
وإذا القاس أن نهم في حدود شهادة تسعة، وإن شهدوا به بعد
بعد غيرة، لا تملك قبة على نوكه، كما يشهد بها على حذر حذر
في حد يرحل بعض المدعي أو يقتضيه لا تملك شهادة وحده
وإذا لا استحسان أن المدعي حديث قبل ما حذر به حذر، لا سحار

قال . ولا يسمع القاضي الشهادة على حرج . ولا يحكم بدلت لأن الشئ
مما لا يدخل تحت الحكم لأن له الدفع بالتوبة ولا يتحقق الإلزام ، ولأنه هناك
الشتر واستتر واجب وإشاعة حرام ، وإنما يرحص ضروره إحداء الموقوف

عنه البهار

وصي ، فلا فائدة في رد الشهادة ، وهذا مستقيم في أصول كلها ، ولكن فيما إذا
شهد الموصي إليهما إشكال بأن يقال كيف يحتاج إلى نصب وصي ، وللميت
وصيان ١٩

قلت : إنهما لما شهدا أن الميت أوصى إلى هـ الرجل الثالث ، فقد أقر أن
لا حق لهما في التصرف ما لم يكن معهما ثالث ، فلزم رد شهادتهما ، يحتاج إلى أن
ينصب وصي آخر حتى يتصرف معهما ، فلا يكون لرد الشهادة عليهما فائدة . كذا
ذكر الشيخ الفقيه أبو الليث

وبهذا عرفت أن ما ذكره صاحب «الهداية» بقوله (والوصيان إذا أقر أن
معهما ثالثاً) ، جواب سؤاله مفيد ، فاعرفه ، والسامع يعرف في «أشروح الجامع
الكبير» في باب الشهادة في الموارث

يقال : أوصى بـ ، أي جعله وصي ، وأوصى له بكذا ، أي جعله موصى به .
قوله : (ولا يسمع القاضي الشهادة على حرج . ولا يحكم بدلت) ، هذا لفظ
المؤري في «مختصره»^(١) ، أراد بذلك : الجرح المجرد ، وهو الذي لا يدخل
تحت حكم القاضي ، كما إذا قال المدعى عليه إن شهود المدعي فسنة ، أو قال
سأخر الشهود ، وإنما لا تقبل الشهادة على حرج مجرد خلاف لما يعي^(٢) ،
لأن القاضي مأثور بالشر على المسلمين ، وفي سماع البينة هناك الحرمة . وإشاعة

بدر مختصر المؤري (ص ٢٢١)

١ بدر (الأم) حاشي [٢٨٣ ٨] ، وفي حديث في لغة (الأم) الشامي ، شيرري [٣١٩ ٣]

٢ وفي مختصر المؤري [١٦٨ ١١]

وذلك مما يدخل تحت حكمه ولو شهدوا^١ على إقرار المدعى بذلك
تفسيره لأن لإقراره مما يدخل تحت الحكم.

[illegible]

قوله (ولو شهدوا على قدر بُدعي بدلت [نقل]) .

وفي بعض الشجح «إلا إذا» شهدوا» وهو مستثناء من قوله، (ولا
يُسمع القاضي الشهادة على جرح)، يعني: إذا شهد شهوداً استدعى عليه أن
المدعى أقر أن شهوده مسلمة؛ تُقبل الشهادة على الجرح؛ لأن مفادها: بقاء بقول

(١) في حنية الأصل الخ، صحيح إلا إذا شهدوا.

٢ ما بين المقتولين زياد من الـ ١، و٤م، و٥ رائج، و٦ع، و٧فصا

٢١. ما بهي العقول في زيادة من: انا، واسع، واسع، واسع، واسع.

(٤) هذا هو الكتاب من المصنوع من الهدية من عيسى ١٢٥٣. وقد في نسخة لأركي
من الهدية | ٢، ٥٦. م محفوظ مكتبة بعض الله أفندي - تركيا، وفي نسخة النسخ
من الهدية | ١، ٢٢٠. م محفوظ مكتبة بعض الله أفندي - تركيا | في نسخة الشيف كندى
(المصنوع على أكمل النسب بيدى) من الهدية | ١، ١٨٩. أ محفوظ مكتبة بعض الله أفندي
- تركيا، وفي نسخة الفاسي من الهدية | ١، ١٨٨. م محفوظ مكتبة كوبرلي في من المصنوع -
تركيا، وفي نسخة لمصنوع من الهدية | ٢، ٥٥. أ/م محفوظ مكتبة ولي الدين أفندي - تركيا |
وليفظ الأول | ١، ٥٦. م شيف كندى | م شيف في النسخة التي يخطها المصنوع من الهدية
٢، ٩٣. م محفوظ مكتبة بعض الله أفندي - تركيا |، في نسخة بعض الله أفندي من الهدية
| ٢، ٥٣. م محفوظ مكتبة جامعة برينسون - أمريكا (م محفوظ ٣٥٩٤) | وأما م
الشيف كندى في حاشية نسخة

قال ولو دام رخل أي المدعى عليه البتة [١٠٦] المدعى السحاح
لشهود. لم تضل، لأنه شهادة على حرج محدد.

في باب من قبل شهادته ومن لا فصل في

مدعى بأنه لا حق به على المدعى عليه، ولعمرة مؤخر عنه
قوله (قال ولو دام رخل)، أي المدعى عليه (المدعى السحاح
لشهود. لم تضل)، أي قال في «الجامع الصغير»

وصورتها فيه «محمّد بن يعقوب عن أبي حنيفة رخل في رخل قام سته
هذا سحاح لشهود، قال لا تضل له على سحاح الشهود» وهذا لفظ
محمّد في «أصل الجامع الصغير».

قال الثقبه أبو الليث في «شرح الجامع» [١٠٠] الصغير «في قول من أبي
بني تضل، لأنه أثبت أنهم فسقه، وشهادة نفسه لا تضل» ثم قال الثقبه «وهذا
محمّد أحسن»

وذكر فتح الإسلام وغيره في «شرح الجامع الصغير» «ذكر نحصف
في الجرح المجرد أنه مقبول».

وقال الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» - في وجه قول الحنف - «إن
هذه معادي تنقض انعذاله، فنقض البتة عليها كإثبات، وظاهر لزومه عن أصحاب
ته لا تضل الشهادة على الجرح المجرد» وهو المذكور في «الجامع الصغير».
وفي كتاب «الزكوية» وغير ذلك

ولهذا قال الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» «حكى ابن كاسي عن
أصحابنا - وهو المشهور من مدعي - أنهم إذا شهدوا مدعي رخل، أو بارت،

١. صغير «الجامع الصغير مع شرحه» - مع بكير [ص ٣٩٠]

٢. سطر الشرح «محمّد بن يعقوب عن أبي حنيفة رخل» [ص ١٩٥]

في غاية البيان

فادعى المشهود عنه أنهم حميد أكثم رز، أو شربت حنظل، أو شئت حنظل، أو
هذه شهادة، وجاء على ذلك بيته، فبني لا أول ذلك مة

وكذلك لو قدم الله ته رجع عن الشهادة، أو شهادة على إقرار الشاهد
لا شهادة عنه، أو هو متأخر على هذه الشهادة، فيها لا تغل، وإذا تغل أو
أوم للمشهود عليه أنه الشاهد عد، أو محدودة في قديم، أو كسب الشهادة
بمال، فيبطل البيعة أنه شريك، فيها تغل

وخة الظاهر، أن البيعة إنما جعلت حجة لإثبات ما يدخل تحت الحكم، وفي
وضع القاضي إن لم يكن ذلك، والجزع المجزأ لا يدخل تحت الحكم، لأن الجزع
حرام لما مر، ولا يجوز أن ينقص حقا للشرع لا بد منه، أو حقا بعد، وم
يؤخذ ذلك، فلا تسمع، وليس في وضع القاضي إن لم يكن ذلك، حجة على عد
على دفع ذلك بالنزاهة وإن اصل به حكم صحيح، ولأن مفطور الشاهد من بقية
ليته بطلان شهادة شهود المدعي ونفيها، وليست شرعاً لإثبات لا لتبطل، فلا
تغل، ولأن هذه شهادة وقعت على شيء لا يمكن إثباته، لأنهم شهدوا أنهم مسلم
أو أكثم رز، وبجور ذلك، فلا يمكن إثبات ذلك؛ لأن لا أساس قد سبغ أخوه،
بصير عدلاً بعد أن كان فاسقاً

أما إذا تعلق بالجزع حكم بأن قال، هم رداء، أو قال صالحت الشهود بك
من المال، وسلمت إليهم حتى لا يشهدوا علي باطلاً، وقد شهدوا، فادعى
ذلك بيعة قلت؛ لأنه ادعى حقا لنفسه، بخلاف ما إذا قال لم أدفع إليهم من
المال، حيث لا تغل بيته،

أما الرجوع عن الشهادة فلا رجوع لا يصح إلا بعد لقاضي، ودلت أن

قال: ومن شهد ولم يترخ حتى قال: أوهنت بعض شهادتي، فإن كان عدلاً

وإن عساه يبدل

في صحيحه.

فأجاب عنه وقال: وإن كان هو أمراً رائداً على نفس الحرج، لكن المدعى عليه أجبي ليس يتأنب عن المدعى في إثبات حقه، فمَنْ يُلْتَفَتُ إلى ذلك؛ لعدم الحضم في الإثبات، فتنبى حرجاً مجزئاً، حتى لو قال: استأخروهم من مال الذي في يده؛ قُلْتُ بَيِّنْهُ اهـ ٣٧٨؛ لقيامه حصماً

ونقل في «الأجnas» عن «الكنسائيات»: «لو شهد شهود المدعى عليه على شهود المدعى بسرقه، أو شرب خمر، أو رباً ثم تنادم؛ تقبل شهادتهم، ويجب أخذ عديهم، وبطلت شهادتهم إذا وجت عليهم الحد».

وقد في حدود «الأصل»: إذا ادعى المشهود عليه أن شاهد المدعى أكل الربا، أو شرب خمر، أو رباً، أو سرقه، أو أنه ستؤجر على هذه الشهادة، فأنه التمس عليه؛ فإنه لا تقبل بيته»

ثم قال صاحب «الأجnas»: «ليني هذا باحلاف الرواية، وإنما هو عن احلاف موضوعهما».

ما ذكره في الحدود يُقصد به: حرج شاهد المدعى على شرب خمر، أو رباً، أو سرقه قد تنادمت.

وما ذكره في «الكنسائيات» يُقصد به: إثبات الحد دون حرج الشاهد، ألا نرى أنه قال: «إذا وجت الحد بطلت شهادتهم»، ولم يكن للمشهود به مُتَقَدِّماً. قوله: (ومن شهد ولم يترخ حتى قال: أوهنت بعض شهادتي، فإن كان عدلاً

حَارَتْ شَهَادَتُهُ وَمَعْنَى قَوْلِهِ «أَوْهَمْتُ أَيَّ أَحْطَابٍ يَسِيرُ مَا كَانَ يَحِقُّ عَلَيَّ دُكْرُهُ
أَوْ بَرِيدُهُ كَانَتْ بَاطِلَةً. وَوَجْهُهُ أَنَّ لَهَا مَدَّ قَدْ بَشَّرَ بِمِثْلِهِ لِمَهَانَةِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ
فَكَانَ لَعْدُهُ وَصِحْحًا فَتَقَبَّلُ إِذَا تَذَارَكَ فِي أَوَابِهِ وَهُوَ عَدْلٌ، بِحِلَافٍ مَا دَا قَامَ
عَنْ لِمَجْلِسٍ ثُمَّ عَادَ وَقَالَ «أَوْهَمْتُ»، لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ لِرِّيَاذَةِ مَنْ الْمُدَّعِي بِتَبْيِيسٍ
وَحَيَاةٍ قَوْحَتْ لِاخْتِطَاطٍ، وَلِأَنَّ الْمَجْلِسَ إِذَا اتَّخَذَ لِحَقِّ الْمُتَدْعَى بِأَصْلِ الشَّهَادَةِ
قَصَرَ كَلَامَ رَاجِدٍ، وَلَا [١٥٢] كَذَلِكَ إِذَا اخْتَصَفَ

بابه تبارك

حَارَتْ شَهَادَتُهُ) وهذه من خواص «الجامع الصغير».

وصورتهما فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حمزة (ع)» في رَحْلٍ بِشَهْدٍ فَلَا
يَتْرَحُ حَتَّى يَمُوتَ «أَوْهَمْتُ» بَعَثَ شَهْدَتِي قَالَ: «إِنْ كَانَ عَدْلًا، أَجَارَ شَهَادَتَهُ. وَإِنْ
سَأَلَ فَمِثْلُ عَدْلٍ، أَجَارَ شَهَادَتَهُ»

قَالَ فَخَرُ الْإِسْلَامِ «مَعْنَى قَوْلِهِ «أَوْهَمْتُ»» «أَحْطَابُ سَيَابِ مَا كَانَ يَحِقُّ
دُكْرُهُ، وَيَحْتَمِلُ «أَوْهَمْتُ» بَرِيدُهُ مَا كَانَ «هَلَا»»

وَقَالَ فَخَرُ الدِّينِ قَاضِي حَانَ. «صُورَتُهُ» إِذَا شَهِدَ بِعَتْرِهِ، ثُمَّ قَالَ «أَوْهَمْتُ»
فِي دَرَمَتِهِ.

اعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ الشَّاهِدِ يُقَرَّرُ فِي قَوْلِهِ «أَوْهَمْتُ» إِذَا كَانَ عَدْلًا، إِذَا لَمْ يَتْرَحْ
مَجْلِسَ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ مَهَابَةَ مَجْلِسِ الْقَاضِي تُوقِعُ عَلَيْهِ مَلَطَ بَرِيدَةٍ أَوْ لُغْصَانٍ،
فَإِذَا تَذَارَكَ الْعَطْفَ قَبْلَ انْتِزَاجِ - وَهُوَ عَدْلٌ -؛ قَبْلَ ذَلِكَ مَدَّ، فَكَانَ ذَلِكَ مُنْحَقًا بِأَصْلِ
شَهَادَتِهِ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ تَصْهَرْ عَدَالَتُهُ، أَوْ كَانَ عَدْلًا يَكْتَفِي بِرَحِّ مَكَانِهِ، حَيْثُ لَا
تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ التَّلْبِيسَ بِرِيدَةٍ مِنَ الْمُدَّعِي، أَوْ يُنْقِصُ مِنَ الْمُدَّعَى عَنْهُ،

١ - جامع الصغير مع شرحه النافع الكبير [ص/ ٣٩٠]

٢ - شرح فضيل خان على جامع الصغير [١٩٥]

وعلى هذا إذا وقع العلط في بعض الخُذُود أو في بعض السب وقد إذا
 كان موضع شبهة، فأمّا إذا لم يكن فلا تأس بإعادة الكلام أضلاً بشأن أن يدع
 لفظة الشهادة وما يخري مخزئ ذلك وقد قدم عن المجلس بعد أن يكون عدلاً
 وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يُقبل قوله في غير المجلس إذا كان
 عدلاً، والظاهر ما ذكرناه، والله أعلم

وقد عاب السيد

قالوا: هذا إذا كان الموضع موضع الشبهة - يعني: شبهة التليس - أمّا إذا لم يكن،
 فلا تأس بإعادة الكلام إذا كان عدلاً، سواء أُنحِتَ المجلس، أو احتجب، كما إذا
 ترك لفظة لشهادته، أو مثلها، نحو أن يترك ذكر اسم المدعى، أو المدعى عليه،
 أو يترك الإشارة إلى المدعى أو المدعى عليه

قوله: (وعلى هذا إذا وقع العلط في بعض الخُذُود) [٥، ٣٧٩، ١]، وذلك بأن
 يترك الحاشية شرقي مكان العربي، أو بالعكس.

قوله: (أو في بعض السب)، بشأن أن يذكر - محمد بن أحمد بن
 علي - محمد بن علي بن أحمد^(١)، يعني: يُقبل شهادته إذا تدارك العلط في
 المجلس^(٢)، وإلا فلا

قوله: (وعن أبي حنيفة وأبي يوسف: يُقبل قوله في غير المجلس)، أي
 يُقبل قول العدلي: «أَوْهَمْتُ» في غير المجلس في جميع المسائل، سواء كان
 الموضع موضع شبهة أو لا

قوله: (والظاهر ما ذكرناه)، يعني: أن ظهر الرواية ما ذكرناه، وهو أن
 شهادته تحوز إذا قال: «أَوْهَمْتُ»، لم يترخ مكانه بعد أن كان عدلاً، فإن ترخ،

(١) في «م» محمد بن أحمد بن علي بن محمد، مكان علي بن أحمد.

(٢) وقع بالأصل «في مجلس» ونسبت من «أ»، «وأم»، «والج»، «والم»، «واض».

.....
 ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾

ولا يقال: أوهم بي الحساب مائة، أي: أسقط

ويقال: بريح المكاب بريحاً، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَتْهُمُ الْغُلُجَّةُ﴾ [يوسف: ٨٠] ولا
 الريح، أي: لا أزال.

[والله أعلم بالصواب] ^(١).



بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ

قَالَ الشَّاهِدُ إِذَا وَفَّقَ دَعْوَى قَبْلَتْ، وَإِنْ خَالَفَهَا لَمْ تُقْبَلْ؛ لِأَنَّ تَدْمِ
الدَّعْوَى فِي حُفُوقِ بَعْضِ شَرْطِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَقَدْ وَجَدَتْ فِيهَا تَوَافُقًا
وَأَتَعَمَّقْتُ فِيهَا يُخَالِفُهَا.

سَابِقُ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ

٢٦٧ رَأَى دَكْرَ مَسَائِلِ الْإِتِّفَاقِ وَهُوَ الْأَصْلُ - شَرَعَ فِي مَسَائِلِ الْإِخْتِلَافِ.
قَوْلُهُ. (قَالَ الشَّاهِدُ إِذَا وَفَّقَ الدَّعْوَى قَبْلَتْ، وَإِنْ خَالَفَهَا لَمْ تُقْبَلْ)، أَيْ.
قَالَ الْفُتُوورِيُّ فِي «مَحْصَرِهِ»^(١)، وَذَلِكَ لِأَنَّ حُفُوقَ الْعَبْدِ يَقُومُ عَلَى مَقْدَرِيَّةٍ، أَوْ
مَنْ يَقْرَأُ مَقَامَهُ، وَالنِّسْبَةُ حَقٌّ مِنْ حَقُوقِهِ، فَرَدَا وَاقَبَتِ النَّيَّةُ دَعْوَى قَبْلَتْ، لِأَنَّ
الدَّعْوَى وَجَدَتْ، وَإِذَا تَوَافَقَتْ لَمْ تُقْبَلْ؛ لِأَنَّهَا بِلَا مُدَّعٍ
ثُمَّ لَمُعْتَرِفٍ فِي الْإِتِّفَاقِ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالْأَعْوَى؛ هُوَ الْإِتِّفَاقُ فِي سَعْيٍ، لَا مِنْ
حَيْثُ لَفْظٌ، أَلَا بَرَى أَنَّ الْمُدَّعِيَّ يَمُوتُ أَدْعَى كَذَا، وَالشَّاهِدُ يَقُولُ: أَشْهَدُ بِكَ،
وَلَا إِتِّفَاقَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ اللفظُ

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَاعْرِفْ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يُمَكِّنُ تَوَافُقًا فِيهِ بَيْنَ الدَّعْوَى
وَالشَّهَادَةِ لَمْ تَعْلَلْ، وَبَدَّ تَمْ يُمَكِّنُ بَعْدَتْ

قَالَ فِي الْمَصْرِ الْخَامِسَ عَشَرَ فِي «الْفُصُوفِ» «وَذَكَرَ فِي بَابِ إِخْتِلَافِ الشَّهَادَاتِ
مِنْ شَهَادَاتِ «الْحَامِعِ». وَلَيْسَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ شَاهِدَيْنِ بِمَرَلَةٍ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ

ول يعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة. فإن
شهد أحدهما ٢٢٧٩ ، بألف والآخر بالنون لم يقبل الشهادة عنده،
وعندهما نُسِلَ عن الألف إذا كان الشدعي يدعي الأمر

﴿على المصنف﴾

بدعي ولشهادة، لأن شهادتي الشاهدين بمعنى أن يكون كل واحد منهما مفادته
بلاخري في اللفظ الذي لا يوجب اختلاف المعنى

أما لمطابقة بين الشهادة والدعوى فيسمى أن يكون في المعنى حاضراً، ولا
عدم لفظاً، حتى لو دعي العصب، وشهد أحدهما على العصب، والآخر على
الزور بالعصب، لا تقبل، وإن شهد على الإلف بالعصب، تقبل.

قوله (ص) ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة. فإن
شهد أحدهما ٢٢٨٠ ، بألف والآخر بالنون، لم نُسِلَ لشهادة عنده، وعندهما نُسِلَ
عن الألف إذا كان الشدعي يدعي ألفين). أي قال المذوري في المختصر.

وجملة الكلام فيه ما قال الإمام الأسيخاني في «شرح الطحاوي» قال (الرد)
في رجل على رجل ألفي درهم، وهو مُكْرَر، فأقام شاهدين، وشهد أحدهما على
غيره، والآخر على ألفين، لم نُسِلَ عند أبي حنيفة شيء وعندهما نُسِلَ عن الألفين.
وإن كان الشدعي يدعي أقل من ألفين وهو ألف درهم - وإحالة بحالها،
لم تقبل بالإجماع. إلا إذا كان له عليه لفظ وحسن ماله، إلا أنه قصدي
حسمائه، أو أرائته من حسمائه، والشاهد لا يقيم بدله، فقص له عليه بالعقب.
وإن كان يدعي عشرين، وشهد أحدهما على عشرة، والآخر على عشرين؟
فهو عن [هذا] (٢٢٨١) الاختلاف، وكذلك لو شهد أحدهما على عشرة، والآخر على

١ مظهر المختصر للمذوري، ص ٢٢٦

٢١ ما بين معقوفين وبه من ٢٨٠، و٢٨١، و٢٨٢، و٢٨٣، و٢٨٤، و٢٨٥، وهو الموقوف على ما وقع =

وَعَلَى هَذَا لِمَا نَدَى وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالثَّلَاثُ.

لَهُمَا أَنْتَهُمَا عَلَى الْأَلْفِ أَوْ الْمِائَةِ وَتَقَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِدُرُودَةٍ فَتَشْتَرِي
اجْتِمَاعًا عَنْهُ دُونَ مَا تَقَرَّدَ بِهِ أَحَدُهُمَا فَضَارَ كَالْأَلْفِ وَالْأَلْفِ وَالْحَمِصِيَّةِ.

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ﴾

خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهِيَ عَلَى [هَذَا] (١) لاجْتِمَاعٍ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ دَعْوَى الْمَالِ، فَإِنْ
كَانَ دَعْوَى غَيْرِهِ، لَمْ تُقْبَلْ بِالْإِجْمَاعِ فِي الْمَصُولِ كُلِّهِ.

بَيَانُهُ، أَنَّهُ ادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ عَبْدًا بِسِ فَلَاحٍ بِأَلْفِيٍّ دَرَاهِمٍ، وَاشْتَرَى بِشَكْرٍ، فَشَهِدَ
شَاهِدٌ عَلَى أَلْفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى الْمِائَةِ، أَوْ أَحَدُهُمَا عَلَى أَلْفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى أَلْفٍ
وَحَمِصَانَةٍ، لَمْ تُقْبَلْ بِالْإِجْمَاعِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُشْتَرِي، وَالْبَائِعُ مُشْكِرٌ، وَإِنْ كَانَ هَذَا فِي
الْآخَرَةِ، فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُسْتَأْجِرُ فِي لَمَّةٍ، فَهَذَا دَعْوَى غَيْرِهِ، فَلَا تُقْبَلُ، وَإِنْ
كَانَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، فَهَذَا دَعْوَى الْمَالِ، وَهُوَ كَفَضْلِ الْبَيْتِ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي
هُوَ الْمُسْتَأْجِرُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، أَوْ بَعْدَ انْقِضَائِهَا، فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَلَوْ كَانَ هَذَا الدَّعْوَى فِي النِّكَاحِ: فَإِنْ كَانَتِ امْرَأَةٌ هِيَ الْمُدَّعِيَةُ لِلنِّكَاحِ، فَهَذَا
دَعْوَى الْمَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، حَتَّى إِذَا بَوَّأَتْ نِكَاحًا بِأَلْفٍ وَحَمِصَانَةٍ، فَشَهِدَ
أَحَدُهُمَا [٢٧٠٢] عَلَى أَلْفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى أَلْفٍ وَحَمِصَانَةٍ: فَإِنَّ النِّكَاحَ جَائِزٌ بِأَلْفٍ
وَعِنْدَهُمَا لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ كَدَعْوَى الْعَقْدِ، وَلَوْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرُّوحُ وَامْرَأَةٌ
مُنْكَرَةً: فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ (٢).

* نَبِي: (شرح الطحاوي) للأبيحاني [٢/١٦١ ق] ب معطوط مكتبة شهيد عبي - تريب - دم
(الحفظ: ٨١٦).

(١) ما بين المعطوطتين رده من ٥، ١٠، ١٥، ٢٠، ٢٥، ٣٠، ٤٠، ٥٠، وهو الموافق لما رفع في شرح
الطحاوي: للأبيحاني [٢/١٦١ ق] ب معطوط مكتبة شهيد عبي - تريب - دم (رقم الحفظ: ٨١٦).

(٢) إذا اختلف الشاهدان في قدر المهر، والمُدَّعِي يدعي لأقل أو لأكثر، يُقضى بالنكاح بأقل المتيقن =

وَلَأَبِي حَنِيفَةَ - عليه السلام - أَنَّهُمَا اخْتَلَفَ لَفْظٌ ، وَذَلِكَ بِذَنْ عَنِ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى

فِي غِيَةِ الْيَدِ

وَأَمَّا إِذَا وَقَعَتِ الدَّعْوَى فِي لَفْظٍ ، أَوْ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى مَالٍ ، أَوْ الْيَقِينِ عَلَى مَالٍ ، أَوْ الصُّلَحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ عَلَى مَالٍ ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرُّوحُ ، أَوْ الْمَوْتَى ، أَوْ وَلِيُّ لِقِصَاصٍ ؛ فَيُحَدِّثُ دَعْوَى الْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هِيَ الْمَرْأَةُ ، أَوْ الْقَاتِلُ ، أَوْ الْعَبْدُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى عَقْدٍ لَا تُقْبَلُ بِالإِجْمَاعِ

وَأَمَّا فِي دَعْوَى الْكِتَابَةِ ؛ إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُكَاتَّبُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى عَقْدٍ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُتَوَلَّى فَلَا يَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَّبَ لَهُ أَنْ يُعْجِرَ نَفْسَهُ مَتَى أَرَادَ ، وَأَمَّا فِي الرِّهْنِ فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرَّاهِنُ ؛ فَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ ؛ لِأَنَّ حِفْظَ الرِّهْنِ لِلْمُؤْتَهِنِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُؤْتَهِنُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى النَّبِيِّ (ص) . بَلَى هَذَا لَفْظُ الشَّرْحِ الطَّحَاوِيِّ .

فَإِنْ صَاحَبُ «الْهُدَايَةِ» عليه السلام (وَعَلَى هَذَا الْبُيُوتِيُّ وَالْمَتَانِ ، وَالطَّلَقَةُ وَالطَّلَقَانِ ، وَالطَّلَقَةُ وَالثَّلَاثُ) ، يَعْنِي ، إِذَا شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بَعْدَ الْآخَرِ بِمَشْنُونٍ ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِطَلْقَةِ الْآخَرِ بِطَلْقَتِهِ ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِطَلْقِهِ الْآخَرَ بِثَلَاثٍ ؛ لَا تُقْبَلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام ، وَتُقْبَلُ عَلَى الْآخَرِ عِنْدَهُمَا (١)

= لَا يَمَالُ تَابِعٌ فِي الْكُفْرِ وَعِنْدَ أَبِي يَسَافٍ وَمُحَمَّدٍ لَا يُقْبَلُ فِي الْكُفْرِ أَسْلًا مِنْ «الْعِلْمَةِ»

كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَجْع» ، وَ«م»

(١) وَتَجِبِي . قَالَ هَذَا الْمَسْأَلُ عِنْدَ قَوْلِهِ «أَوْ شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بَعْدَ الْآخَرِ بِمَشْنُونٍ» وَشَهِدَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِثَلَاثٍ . كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَجْع» ، وَ«م»

(٢) يَنْظُرُ الشَّرْحُ مُحْتَصَرَ الطَّحَاوِيِّ «بِالْإِسْبِيغَانِي» [ق ٤٢٣] ،

(٣) قَالَ الْإِسْبِيغَانِي: وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعِنْدَهُ مَشْنُونُ الْمُصْحَحِينَ يَنْظُرُ مُحْتَصَرَ الطَّحَاوِيِّ

[ص ٣٤٣ ، ٣٤٤] ، الْمُخْتَلَفُ الرُّوْبِيَّةُ [١٦٣٠ ، ٣] ، «فَقَاوِىُ التَّوَارِثِ» [ص ٣٠٣] ، «الْمَبْطُوءُ»

[١٤٨] ، [١٦٠ ، ١٦٥] ، «بَعْدَ النَّجْعِ» [١٧٠ ، ٣] ، «بَدِيعُ الصَّحِيحِ» [٩٠ ، ٤٩٠] ،

«مِشْنُونٌ بِحَقَائِقِهِ» [٢٢٩ ، ٢٣٠] ، «بَحْوَرةُ السَّرِةِ» [٣٠٠ ، ٢] ، «نَجْعُ الْقَدْبِ» [٤٣٢ ، ٦]

«الدَّعْوَى الْهَلَسِيَّةُ» [٤٥٨ ، ٢] ، [٤٦٦] .

لأنه يُستفاد بالنقط، وهذا لأن الألف لا تُعزى به عن الألفين بل هما جملتان مُتباينتان
فحصل على كل واحدٍ منهما شاهدٌ واحدٌ وصار كما إذا اختلف جُزئ المال.

عنه البيان

ودكر في شرح الأنطع^(١) قول الشافعي^(٢) كقولهما

وجه قولهما أنهما اتفقا على الأقل وختلف على الزيادة، فيثبت ما اتفقا دون
ما اختلفا، كما إذا شهد أحدهما بألف، والآخر بألف وخمسمائة، أو شهد أحدهما
بطلعة، والآخر بتطعية ويضم.

وروجه قول أبي خبيزة^(٣) أنهما اختلفا لفظاً ومعنى، أمّا لللفظ فظاهر، لأن
أحدهما شهد بألف، والآخر بألفين، وكذا المعنى، لأن أحدهما فرد، والآخر
مُجتمِع، لأن الألفين عبارة عن ألفٍ اجتمع مع ألفٍ آخر، فكان على كل واحدٍ
منهما شاهدٌ واحدٌ، فلا يقبل، فصار كما إذا شهد أحدهما بألف درهم، والآخر
بدينار، أو شهد أحدهما بكذا، والآخر بكذا، والآخر بكذا

وهذا مفسى قوله (كما إذا اختلف جُزئ المال)، بخلاف ما إذا شهد أحدهما
بألف، والآخر بألف وخمسمائة، والمُدعى يدعي أكثر المالين، حيث يقبل على
الألف، لا تعاقبهما على الألف لفظاً ومعنى، لأن عطفَ لخمسمائة على الألف
يقرّر الألف وعلى هذا إذا شهد أحدهما بطلعة، والآخر بطلعة ويضم، بخلاف
ما إذا شهد أحدهما بعشرة، والآخر بخمسة عشر، لأن العطف لم يوجد، فحصل
الاختلاف بين الشاهدين، كما في الألف والألفين

قوله: (بل هما جملتان مُتباينتان)، سمي الألف والألفين^(٤) حملتين، ولم

(١) سطر الشرح مختصر لفدوري، للأطع [ق/ ٢٩٥]

(٢) ينظر «الأم» لمصنف [١٢٨، ٨] و«الحاوي الكبير» لمصنوعي [٧٧، ٧].

(٣) الكثر - بالصم - مكيا لآهل العراق، فتره سور بغيره، أو أربعون أردنياً، أو سبع منه وعشرون
صاهاً، وقد تقدم التعريف بذلك.

(٤) رفع بالأصل «لألف» و«مشتق» «ب» و«م» «ت» و«ع» و«ض»

قال، وإن شهد أحدهما بالآلف، والآخر بآلف وحسن منه، والمدعي يدعي ألفاً وحسن منه، قبلت الشهادة على الآلف لأنهما اتفقا على أنها عطفاً ومعنى، لأن الآلف والأحسنة جملتان عطف إحداهما على الأخرى وعطف يُقرّر الأول وتطيرُهُ الضقة والطفة والسطف والينة والمائة والحفون، بخلاف العشرة والأحسنة عشر لأنه ليس بينهما حرف العطف فهو نظر الآلف والآلف.

غاية البيان

يُرَدُّ بالجملة ما هو ٥٣٨٠ م. فسطح لُحْدَة، وهي الكلام، بل راد بها، لجملة لغوية، وهي عبارة عن شيء مجموع من أجزاء.

يقال: أحملت الشيء إجمالاً؛ إذا جمعت عن تفرقه ويقال: جملة من الدراهم، وجملة من الغنم وما شابه ذلك، والآلف بهذه المشبة أيضاً، لأنها مجموعة عن أجزاء هي وُحْدَان.

والمراد من قوله: (جملتان متباينتان)، أن كل واحد من الآلف والآلفين يُشهُمُ منه ما لا يُشهُمُ من الآخر.

غاية ما في الباب: أن الآلفين هما دلالة على الآلف، لكن بسبب انحصار المدلول عليه صمماً إن ثبت، وإدراكاً لمنصراً، ولم يثبت المنصراً هنا، وهو الآلف؛ لعدم موافقة الشاهد الآخر، فلا يثبت ما ٢٦٨٢ في ضيقه أيضاً، وهو الآلف.

قوله: (قال، وإن شهد أحدهما بآلف، والآخر بآلف وحسن منه، والمدعي يدعي ألفاً وحسن منه، قبلت الشهادة على الآلف)، ي. قال القُدُورِيُّ في «مختصره»^(١)، ودلت لائهما اتفاقاً على استهادته على الآلف لفظاً ومعنى، وبمجرد

(١) بظ: مختصر القُدُورِيِّ [٢٢١/ص]

(وإن قال المُدَّعي لم يكن لي عليه إلا الألف فشهادة الذي شهد بالألف وحمسة باطلة) لأنه كذب المُدَّعي في لشهادته به، وكذا إذا سكت إلا عن دعوى الألف لأن الشك في ظاهر فلا بُدَّ من التوفيق، ولو قال كان أضل حقي ألف وحمسة ونكيتي فتوفيت حمسيتي أو أبرأته عنها، قُبلت لتوفيقه

قال وإذا شهدا بألف وقال أحدهما قصده منها خمس مئة فثبت

﴿ عِدَّةُ الشَّاهِدِ ﴾

أحدهما بذكر خمس مئة، وذلك ليس بفادح في الشهادته بألف، كما إذا شهد أحدهما بمئة درهم، والآخر بمئة درهم ومئة دينار، وهو يدعيها، ولو قال المُدَّعي لم يكن حقي إلا الألف، فشهادة الذي زاد على الألف باطلة؛ سكت في المُدَّعي؛ لأن تكذيبه تفسيرٌ

وكذا إذا دَّعى الألف ولم يقل: لم يكن حقي إلا الألف، بل سكت عما رآه عليه، فشهد أحدهما بألف وخمس مئة، كانت شهادته باطلة؛ لأن التكذيب هو الظاهر؛ لأن السكوت في موضع البيان، فكان سكوته عند زاد على الألف نفيًا له، وهو تكذيب للشاهد.

فإن وقع المُدَّعي وقال: كان أضل حقي ألفًا وخمس مئة إلا أنني استرئيت الخمس مئة، أو أبرأته عنها، ولشاهد من يفتن بذلك، قُبلت الشهادة على الألف أشعي؛ فيما إذا ادَّعى الألف، وشهد أحد الشاهدين بالألف، والآخر بألف وخمس مئة؛ لأنه يمكن أن يكون الأمر كما قال، ولشهادة بحث حملها على الصَّحَّة ما أمكن.

قوله (وإذا شهد^(١) بألف وقال أحدهما قصده منها خمس مئة؛ قُبلت

(١) وقع بالأصل «شهادة» ولشك من أن «مئة» و«مئة» و«مئة» و«مئة»

شهادتهما بالنسبة ، لا تتفقهما عليه (وَمِنْ تَسْمَعُ قَوْلَهُ إِنَّهُ قَصَادٌ) لَأَنَّهُ شَهَادَةُ فَرْدٍ
(إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ آخَرُ)

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَقْضَى بِخُفْمِيَّةٍ، لِأَنَّ شَهَادَةَ الْقَصَا، مُضْمَرَةٌ
لِشَهَادَتِهِ أَنْ لَا ذَبِيرَ إِلَّا خُفْمِيَّةً.

وَحِوَالَةُ مَا قَبْلَ

قَالَ وَيُسَمَّى لِلشَّاهِدِ إِذَا عَلِمَ بِدَلَّتْ لَا يَشْهَدُ بِالنَّسْبِ، حَتَّى يُقَرَّرَ الْمُدَّعَى
أَنَّهُ قَصَصَ حِمْلَ مَنَّةٍ، كَيْ لَا يَصْبِرَ مُعَيَّبٌ عَلَى لِقَائِهِ

شهادتهما بالنسبة ، وهذا لفظ القُدُورِيِّ فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، وَتَمَامُهُ بِهِ «وَمِنْ تَسْمَعُ
قَوْلَهُ [إِنَّهُ] قَصَادٌ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ آخَرُ»

قَالَ فِي «إِشْرَاحِ الْأَطْلَعِ» هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ
عَنْ نَعْدَى أَنَّهُ يَقْضَى بِحِمْلِ مَنَّةٍ لِأَنَّ مَضْمُونِ قَوْلِهِ عَنْ شَهِيدٍ بِالْقَصَا أَنْ لَا ذَبِيرَ
مَعَهُ حِمْلَ مَنَّةٍ، فَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ كَثْرَةُ ذَلِكَ

وَحُجَّةُ الْمَشْهُورِ أَنَّهُمَا تَمَامًا عَلَى الْأَعْبَاءِ وَثَبَتَ دَلَّتْ ، وَتَثَرَدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَصَا ،
لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ ، فَصَارَ كَمَا بَوَ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالنَّسْبِ ، وَآخَرُ بِالنَّسْبِ ، حِمْلَ مَنَّةٍ

قَوْلُهُ (وَحِوَالَةُ مَا قَبْلَ) ، بِإِشَارَةِ إِلَى قَوْلِهِ (لَأَنَّهُ شَهَادَةُ فَرْدٍ)

قَوْلُهُ (لَا) وَيُسَمَّى لِلشَّاهِدِ إِذَا عَلِمَ بِدَلَّتْ إِلَّا بِشَهِيدٍ بِالنَّسْبِ ، حَتَّى يُقَرَّرَ الْمُدَّعَى
أَنَّهُ قَصَصَ حِمْلَ مَنَّةٍ ، أَيْ قَبْلَ الْقُدُورِيِّ فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، وَدَلَّتْ لَوْلَا يَكُونُ

مِنْ الْمَقْبُولِ رِوَايَاتُ مَنْ قَرَأَ «مَحْتَصَرَهُ» ، وَ«إِشْرَاحَ الْأَطْلَعِ» ، وَ«بَحْرَ الْمَحْصَرِ الْمُشَوَّرِيِّ» [ص ٢٢١]
بِالْمَحْصَرِ الْمَشْهُورِ

١١ بَحْرُ الْمَحْصَرِ الْمُشَوَّرِيِّ [ص ٢٢١]

١٢ بَحْرُ إِشْرَاحِ الْمَحْصَرِ الْقُدُورِيِّ لِلْأَطْلَعِ [ق ٢٩٦]

بَحْرُ الْمَحْصَرِ الْمُشَوَّرِيِّ [ص ٢٢١]

وفي «لجامع الضمير» رُحِّلان شهدا على رجل مقرض ألف، وشهد
أحدهما أنه [قد] قضاها، فالشهادة حائرة على القرص، لا تتفقان عليه، وتُفَرَّد
أحدهما بالقضاء عنى ما يتَّـ وذكر الطحاوي عن 'صَحَابَا أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ، وَهُوَ
قَوْلُ رُفْرٍ لِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ أَكْذَبَ شَاهِدَ الْقَضَاءِ

قوله: «لجامع الضمير»

الشاهد مُبَيَّنًا لِلْمُدَّعِي عَلَى الظلم.

بيانُه أنه إذا شهدَ فلا يخلو إما أن تشهد بالألف، أو بالحمس منه، فإن
شهد بالألف وقضاء 'الحمس منه' بُثَّتْ الألف، لاتفاق الشاهدين عليه، ولا
بُثَّتْ القضاء، وتفرد أحد الشاهدين بذلك، فيكون في هذه الشهادة إعادة على الظلم
لا محالة، لأنَّ للمُدَّعِي ادَّعى تمام الألف بغير حق.

وإذا شهد بالحمس منه؛ لا تُقبل شهادته أصلاً، لاختلاف الشاهدين حينئذٍ
في لفظ الشهادة، فيصيحُ حقُّ المدعي، وإذا كان كذلك، سعى ألاَّ يشهد لذي
عزف قضاء حمس منه حتى يُقَرَّرَ للمُدَّعِي بقتص ذلك، حتى لا يكون إعادة على
الظلم، أو صبحُ حقِّ المدعي.

قوله (وفي «الجامع الصغير» رُحِّلان شهدا على رجل مقرض ألف، وشهد
أحدهما أنه [قد] قضاها، فالشهادة حائرة على القرص).

قال الطحاوي في «مختصره»: «لو شَرَّ شَهِدَ بِهِ شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ بِقَرْضِ أَلْفٍ
دِرْهَمٍ، وَشَهِدَ لَهُ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَدْ قَضَاهُ لِذَلِكَ، فَبُسْ شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْقَرْضِ، وَفُصِّلَ لَهُ
بِاسْمِ اللَّهِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي (٢٦٨، ٢٦٩) يَوْشَعَ أَنَّ قُلَّ لَا تُقْبَلُ
شَهَادَةُ الشَّاهِدِ الَّذِي شَهِدَ عَلَى الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَشْهَدُ لَأَمْرِ لِّلْمُدَّعِي عَلَى الْمُدَّعَى

(١) وقع بالألف أو على، وكتب من الألف والهمزة، وانج، وفتح، وادع.

(٢) عاين المعرفين زيادة من (٢٦٨)، وانج، وفتح.

قُلْتُ: هَذَا كَذَابٌ فِي غَيْرِ الْمَشْهُودِ بِهِ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْمَرْصُوعُ وَمَعْنَاهُ لَا يَسْمَعُ الْقَوْلَ.

قَالَ: وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ لَيْسَ رِيدَ يَوْمَ النَّخْرِ بِنِكَتِهِ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ نُسِئَ يَوْمَ النَّخْرِ بِالْكُوفَةِ، وَاحْتَمَفُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ، لَمْ يَنْقُلِ الشَّاهِدَتَيْنِ؛ لِأَنَّ

﴿فَيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾

عَلَيْهِ مَتَّ شَهِدُ بِهِ^(١)، إِلَى هَذَا لَفْظُ الْمُطْحَوِيِّ^(٢) وَذَكَرُوا قَوْلَ زُفَرٍ مِثْلَ هَذَا أَيْ بِرُؤُوسِهِمْ.

وَجَنَّةُ قَوْلِ زُفَرٍ أَنَّهُ أَكْذَبَ شَاهِدُ الْقَضَاءِ، فَصَرَّحَ كَمَا يَوْمَ أَقْرَبَ بِمَعْنَاهُ

زَوْجَةُ الظَّاهِرِ، حَذَرُ، وَهُوَ أَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى الْأَلْبِ، وَتَفَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَضَاءِ، يَنْبَغُ مَا تَقَفَّ عَلَيْهِ دُونَ مَا احْتَفَفَ عَلَيْهِ

وَحَوَاتِ زُفَرٍ^(٣) أَنَّهُ شَهِدَاتُهُ بِالنَّقْصِ عَرُ شَهَادَتُهُ بِالْأَلْبِ، وَتَكْذِيبُهُ فِي أَحَدِي الشَّاهِدَتَيْنِ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْأُخْرَى، كَمَا يَوْمَ شَهِدَ لَهُ بِالْبِ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ بِدَيْبِ، فَكَذَّبَهُ فِيمَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَعُ قَوْلُ شَهِدَتِهِ لَهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِكْذَابِ التَّعْبِيقُ؛ لِجَوَارِ أَنْ يَكُونَ عِلَاطُ الشَّاهِدِ أَوْ يَجِي

قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْبَيْتِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «إِذَا عَلِمَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بِالْقَضَاءِ؛ لَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى لِقَاصٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمُشْتَقَرَّصَ قَدْ قَضَاهُ فَقَدْ أَقْرَبَ أَنَّ الْمُدَّعِيَّ ادَّعَى بِعَبْرٍ حَقٍّ، فَلَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَمَّا دَعَاؤُهُ وَهُوَ بِغَيْبِهِ أَنَّهُ دَعَى بِعَبْرٍ حَقٍّ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَتُهُ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَابِ».

قَوْلُهُ: (وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ قَتَلَ رِيدَ يَوْمَ النَّخْرِ بِنِكَتِهِ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ نُسِئَ يَوْمَ النَّخْرِ بِالْكُوفَةِ، وَاحْتَمَفُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ، لَمْ يَنْقُلِ الشَّاهِدَتَيْنِ)، وَهَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَخْصَرِهِ»^(٤)، وَهَذَا لِأَنَّ كَذِبَ إِحْدَهُمَا بِعَبْرٍ، وَيَبْتَ إِحْدَهُمَا

(١) بظرف: المختصر الطحاوي [ص/ ٣٤٣]

(٢) بظرف: المختصر القدوري [ص/ ٢٢٦].

أحدهما كادنةً بينين وأبست، خداهما بأولى من الأخرى (فإن سئقت إحداهما وقضى بها ثم حصرت لأخرى ثم نفس) لأن لأولى ترخخت بتصل القضاء بها فلا تنقص بالكادنة

في غاية البيان

بأولى من الأخرى، فلم تُفسر الشهادتان

قال القدوري في المختصره: «إن سقت إحداهما وقضى بها، ثم حصر الأخرى لم تقبل» . وذلك لأن الأولى لم تسق كدبها حين اتصل^(١) لحكمها، وكل نسوة لم يقطع بكذبها، حار قولها، فمما يلها الحاكم وقضى بها، ثم حصر الأخرى لا يلتفت إليها، لأن الحكم بها يتأبى الحكم بالأولى، والأولى قد صحت طاهراً، حيث اتصل الحكم بها ولم يثبت الكذب، فثبتت كما كانت^(٢).

ونظيره رجل معه ثوبان، أحدهما نجس، فوقع تحريره على أحدهما وصلى فيه، ثم وقع تحريره على الآخر؛ لا تحور الصلاة فيه، لأن الأول اتصل به حكمه، فلا ينقص بنحر آخر

ونقل في «الفصول» عن شهادت [«فناوى»]^(٣) الفاضل الإمام ظهير الدين «الشهادة على عقيب تيممه بالفعل - كترهه واليهبة والصدقة - لا يبطئها الاحتلاف في الزمان والمكان إلا عند محمد، وفي تنج وإجزه والصلح والخلع لا يبطئها الاحتلاف^(٤) في الزمان والمكان»

(١) المصدر السابق

(٢) وقع بالأصل «اتصل» والمبني من «أ» و«م»، و«تج»، و«ع»، و«م»

(٣) سطر: «شرح مختصر القدوري» للأطع [ق/ ٢٩٧].

(٤) ما بين الموقوفين ريب من «أ» و«م»، و«ج»، و«ع»، و«م»

(٥) وقع بالأصل «الاحتلاف» والمبني من «أ» و«م»، و«تج»، و«ع»، و«م». وهو الموافق

لما وقع في «المصوب» لأستروشن [٩٨] مخطوط مكتبه راجع باشا - تركيا، (رقم الحفظ

 في بيان اليمين

وكذلك لو شهد أحدهما على البعض، والآخر على الأفراد به، لا يضر، وكذلك القرض، إن كان تعاقبه بالقبض، قال: «فلو شهد أحدهما على قرضه اليوم بالب، وشهد الآخر على إقراره أمس بالب، حارت شهادتهما».

ثم ذكر في «المصول»^١ «ودكر في شهادتي [٣٨٢]» «العتاوي الصمري»^٢ إذا اختلف الشهادتان في الزمان أو المكان، أو في الإنشاء، أو في الإقرار، بأن شهد أحدهما على الإنشاء، والآخر على الإقرار، فإن كان هذا الاختلاف في البعض حقيقة وحكما - يعني: في تصرفه ينفلي كالجبة والعصب، أو في قوله منفي بالفعل كالكساح، لتضمنه فعلا، وهو إحصاء الشهود - يمتنع قبول الشهادة.

وإن كان الاختلاف في قول مخصص، - كالبيع، وطلاق، وعتاق - أو في من مطلق بالقول - وهو القرض - لا يمتنع القول وإن كان لا يتم لقرض لا منفي، وهو التسليم [٢٦٩/١]؛ لأن ذلك محمول على قول المقرض أقرضك، فصار كطلاق، والعتاق، والبيع.

ورداً شهد، بالزمن، واختلف في الزمان أو المكان، وهما شهدان على مغالبة النص، فالشهادة حائرة، وكذا الشراء، والصدقة، والهبه، لأن القبض قد يكون عبر مرة، وإذا شهد على إقرار الراعي، والواهب، والمتصدق بالقبض، حارت شهادته، ولو ادعى لبيع وشهدا على إقرار التابع بالبيع، واحتلما في الزمان والمكان، نفي شهادتهما.

ودكر في باب شهادة الزور من «المبسوط» «لو ادعى الشراء، وشهد أحدهما على شراء، والآخر على الإقرار بالشراء، ينفلي، لأن لفظ الشراء يضمن الإقرار، ويضمن للانتداء، فقد اتفق على أمر واحد» هذا كله من «الفصول».

لَهُمَا أَنْ السَّرْفَةَ فِي اسْتِوَاءِ عَثَرِهَا فِي النِّصَاءِ قَسَمٌ يَتِمُّ عَلَى كُلِّ فِعْلٍ
بِصَاحَةِ الشَّهَادَةِ وَصَارَ كَالْعَضْبِ تَلْ قَوْلِي، لِأَنَّ مُرَّ الْحَدِّ أَهَمُّ وَصَدَرَ كَذِكُورَةٍ
وَالْأُتُوَّةِ.

وَهُ أَبَ التَّوْفِيقِ مُمَكِّنٌ لِأَنَّ التَّحْمُلَ فِي الْمَنَالِي مِنْ تَعْيِيدِ وَاسْتِوَاءِ يَشَاهِدَانِ
أَوْ يَحْتَمِعَانِ فِي وَاحِدٍ فَيَكُونُ السَّوَادُ مِنْ حَسَبٍ وَهَذَا يُبْصِرُهُ وَالْبَاصُ مِنْ حَسَبِ
آخَرٍ وَهَذَا الْآخَرُ يُشَاهِدُهُ، بِحِلَافِ الْعَضْبِ لِأَنَّ التَّحْمُلَ يَبْدُو بِالتَّهَرُّ عَلَى قُرْبٍ
مِنْهُ، وَالدُّكُورَةُ وَالْأُتُوَّةُ لَا يَحْتَمِعَانِ فِي وَاحِدَةٍ، وَكَذَلِكَ التَّوْقُوفُ عَلَى ذِيكَ
بِقُرْبٍ مِنْهُ فَلَا يَشْتَبَهُ

عَنْ أَبِي بَالِغٍ

لَهُمَا أَنْ الْمَشْهُودَ بِهِ اِخْتَلَفَ، فَلَمْ يَتِمَّ عَنِ مَا شَهِدَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحَةِ
الشَّهَادَةِ، فَلَا يُقْبَلُ كَمَا فِي الْعَضْبِ بِلِ أَوَّلِي، لِأَنَّ لاختلافَ لَمَّا مَعَ قَوْلِ الشَّهَادَةِ
فِي أَسَابِ؛ فَلَا أَنْ يَتَمَعَ فِي الْحَدِّ أَوَّلِي، وَكَمَا لَوْ احْتَمَا فِي قَدْرِ الْقِسْمَةِ، وَكَمَا لَوْ
اِخْتَمَا فِي الدُّكُورَةِ وَالْأُتُوَّةِ^(١)

وَأَبَى خِيَمَةُ عليه السلام: أَنَّ اخْتِلَافَهُمَا فِي الْمَدُونِ اخْتِلَافٌ فِي أَمْرِ ذَنْبٍ لَمْ يُكْتَفَ
بِعِلْمِهِ^(٢)، أَلَا بَرَى أَنَّهُمَا لَوْ سَكَنَّا عَنْ حَارِثٍ شَهِدْتُهُمَا، كَمَا لَوْ اِخْتَلَفَ فِي لَوْنِ
ثَوْبٍ السَّارِقِ، وَلَئِنْ قَوْلَ قَوْلِ الْعَدُولِ وَاحِدٌ مَا أَمَكَّنَ التَّوْفِيقَ وَالْتِمِيزَ، وَدَلَّتْ
مُمَكِّنٌ، لِأَنَّ التَّوْفِيقَ الْمُحَالِفِي قَدْ يَحْتَمِعَانِ فِي حَيَوَانٍ فِي طَرَفَيْهِ، يَبْرَى أَحَدُ
الشَّاهِدَيْنِ أَحَدَ طَرَفَيْهِ، وَالْآخَرُ لَطَرَفِ الْآخَرِ، وَلَا يَنْتَوَعِثُ بَطَرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) اسطر صمد الشريعة قوبهما كد في اندر المختار [ص ٤٩٤] ويظهر «لا حول» منسوبي
[٢٥٧٧]، «الموطأ» [١٦٢ ٩]، «المجمع لمهابي» [٤٧٥ ٨]، «الاحكام لمعلل المحامد»
[١٤٦ ٢]، «تنبيه» [ص ٢٣٣]، «العناية شرح الهدية» [٤٤٦ ٢]، «بشاه شرح
الهدية» [١٧٣/٩]

(٢) رقع بالأصل: «محله» - «والمثبت من: ان»، «واتح»

قال ومن شهد لرخل أنه اشترى عند فلان بآلئ، وشهد آخر أنه اشترى بآلئ وحمس مئة. فالشهادة باطلة، لأن المقصود بثبات السب وهو انعقد ويختلف باختلاف لئمي فاختلف المشهود به ولم يسم العدد على كل واحد، ولأن المدعي يكذب أحد شهادتيه وكذلك إذا كان المدعي هو النائع ولا فرق

في شابه الناس

طرق الحيوان؛ لأن السرقة عاصاً تقع حقة باليلي من بعيد عادة

فإذا احتمل هذا وجب لقول، كما في شاهد الرثاء، وشهد اثنان أنه رأى في هذا الجانب من البيت، وشهد اثنان أنه رأى في الجانب الآخر من البيت؛ جازت شهادتهم، لا مكاب لتوفيق، فكذب ههما. بخلاف العصب؛ لأنه يقع بهراً جهراً من قريب لشاهد، فلا يشبه عينه لو المعضوب

وبخلاف اختلافهم في القيمة؛ لأن الشاهدين مكلفان بيان ذلك، حتى يعلم أن السرقة كان بصاحب أم لا؟ فصار ذلك اختلاف في نفس الشهادة، لا في أمر رائد.

وبخلاف اختلافهم في الذكورة والأنوثة؛ لأن التوفيق ليس بممكن؛ لأن اجتماعهم وتشابهم لا يكون في حيوان واحد عادة، ولأن الشاهدين^{١١} يكلفان بيان الذكورة والأنوثة؛ لأن القيمة تحييف باختلافهما، فكان اختلافهما في نفس الشهادة

قوله: (قال، ومن شهد لرخل أنه اشترى عند فلان بآلئ، وشهد آخر أنه اشترى بآلئ وحمس مئة؛ والشهادة باطلة) [١٠٢٦٩] أي قال في الجامع الصغير^{١٢}

١١ وقع بالأصل «شاهدين» والثالث من «اد» و«ام»، وفتح «وا» و«ع»، و«ام» و«ام»

١٢ ينظر الجامع الصغير مع شرحه جامع الكفا [ص ٣٩]

بَنَ أَنْ يَدَّعِيَ الْمُدَّعِي قُلَّ النَّاسِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ لِمَا بَيَّنَّا (وَكَذَلِكَ الْكُتَابَةُ) لِأَنَّ الْمُقْصُودَ هُوَ الْعَقْدُ إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْعَقْدُ قَضَائِهِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ هُوَ الْمَوْلَى لِأَنَّ الْعِشْقَ لَا يَنْشُئُ قَتْلَ الْأَدَاءِ فَكَانَ الْمُقْصُودُ إِثْبَاتَ السَّبَبِ (وَكَذَا

وَكَانَ الْأَسْبَبُ لِمَوْضِعِ أَنْ يَذْكُرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: (وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَبْلِ، وَالْآخَرُ بِالْقَبْلِ وَخَمْسٍ مِنْهُ، وَالْمُدَّعِي يَدَّعِي الْقَبْلَ وَخَمْسٍ مِنْهُ؛ قُلْتُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْقَبْلِ)؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ فِي دَعْوَى لِمَالٍ، وَهَذِهِ فِي دَعْوَى لِعَقْدٍ.

ثُمَّ صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» «مَحْتَدٌّ عَنْ ١: ٣٨٢ رَامٍ | يَعْقُوبُ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَدَّعِي عَلَى الرَّجُلِ: أَنَّهُ بَاعَهُ هَذَا الْعَبْدَ بِأَمْبٍ وَخَمْسٍ مِنْهُ دَرَاهِمَ، فَيُكْفَرُ لِبَيْعِ الْبَيْعِ، فَيُقِيمُ عَلَيْهِ شَاهِدًا بِالْقَبْلِ وَخَمْسٍ مِنْهُ، وَشَاهِدًا بِالْقَبْلِ، فَإِنْ هَذَا تَطَلَّ. وَكَذَلِكَ الْمَكَاتَةُ إِذَا ادَّعَاهَا الْعَبْدُ، وَأَكْثَرَ الْمَوْلَى، وَكَذَلِكَ الْحُطُّ إِذَا ادَّعَتْ امْرَأَةً، وَأَنْكَرَ الرُّوحَ

فَأَمَّا السُّكَّاحُ: قَوْلُ أَبِي خَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا حَاءَتْ بِشَاهِدٍ يَشْهَدُ عَلَى أَمْبٍ وَخَمْسٍ مِنْهُ، وَشَاهِدٍ يَشْهَدُ عَلَى أَمْبٍ؛ حَارَتْ شَهَادَةُ بِالْقَبْلِ، وَهِيَ تَدَّعِي الْقَبْلَ وَخَمْسٍ مِنْهُ. فَأَمَّا يَعْقُوبُ وَمُحَمَّدٌ قَالَا: السُّكَّاحُ بِطَرِيقٍ أَيْضًا. إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَفَضْلُ السُّكَّاحِ مِنَ الْخَوَاصِّ.

وَهَذِهِ ثَمَانُ مَسَائِلَ: الْبَيْعُ، وَالْإِجَارَةُ، وَالْكَفَاةُ، وَالْحُلْفُ، وَالْعِشْقُ عَلَى مَالٍ، وَالصَّنْعُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ، وَالسُّكَّاحُ، وَالرَّهْرُ.

ثُمَّ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: أَوَّلُهُمْ يَدَّعِي هَذَا وَيُكْفَرُ، وَالْآخَرُ، أَوْ يَدَّعِي الْآخَرَ وَيُكْفَرُ هَذَا، وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا بَيِّنَ جَمَلَةٍ ذَلِكَ عَنْ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» عَدَّ

(١) ينظر المصدر السابق [ص/ ٣٩٢ - ٣٩٤]

وَمَعَ الْأَصْلِ «الْوَيْكِر» وَاسْتَبَدَّ مِنْهُ «وَام»، «وَام»، «وَام»، «وَام»، «وَام»، «وَام»

نَحْنُ وَالْإِعْتِدَافُ عَلَى مَا وَاصْلُحَ عَنْ دَمٍ لَعْنَةٍ إِذَا كَانَ الْمُدْعَى هُوَ الْمُرَاءُ أَوْ
لَعْنَةً أَوْ الْقَاتِلَ) لِأَنَّ الْمُقْصُودَ اثْبَاتُ الْعَقْدِ وَالْحَاجَةُ فَاسَّةٌ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ
الدَّعْوَى مِنْ جَانِبِ آخَرَ فَهُوَ بِمُزِيلَةِ دَعْوَى الْبَيْتِ فِيمَا دُكِرْنَا مِنَ الرُّخْوَةِ لِأَنَّ
ثَبْتَ الْعَقْدِ وَتَحَقُّقَ الطَّلَاقِ بِغَيْرِ ابِّ صَاحِبِ الْحَقِّ فَكَيْفَ الدَّعْوَى هِيَ لِلْبَيْتِ

عَنْ أَبِي الْبَيَّاتِ

قَوْلُهُ: (وَيُتَعَبَّرُ أَنْصَقُ الشَّاهِدِينَ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى)، وَمَعَ هَذَا مَذْكُورٌ مَا نَقَصَ
الْمَوْصُوعُ

أَمَّا الْبَيْعُ: إِذَا ادَّعَى الدَّيْنُ وَالْأَكْثَرُ الْمُشْتَرِي، أَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي وَالْأَكْثَرُ الْبَائِعُ،
لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِذَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَلَا يُعَدُّ عَلَى الْبَيْتِ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا
عَلَى الْآخَرِ عَلَى الْبَيْتِ وَحَمْسٍ مِنْهُ، سَوَاءٌ ادَّعَى الْأَقْلُ أَوْ الْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّ
الْخِلَافَ وَقَعَ بَيْنَ الشَّاهِدَيْنِ فِي الْعَقْدِ، فَكُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمَا شَهِدَ عَلَى عَقْدٍ غَيْرِهِ
شَهِدَ عَلَيْهِ لِآخَرٍ، فَاحْتَلَفَ الْمُشْهُودُ بِهِ؛ فَلَمْ يَثْبُتْ عَلَى كُلِّ عَقْدٍ بِضَابِتٍ لِلشَّهَادَةِ،
فَلَمْ يُقْبَلِ الشَّهَادَةُ

وَأَمَّا قَسَا: إِنْ لَاحْتِلَافٍ وَمَعَ هَذَا فِي الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْبَيْعِ أَوْ الشِّرَاءِ قَبْلَ
تَسْلِيمِ دَعْوَى الْعَقْدِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ بِاحْتِلَافِ الدَّلِيلِ، فَيُؤَدَّى الشَّاهِدَانِ، لَمْ يَثْبُتْ
أَحَدُ الْعَقْدَيْنِ

وَأَمَّا الْإِحَارَةُ: فَإِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى فِي أَوَّلِ الْمُدَّةِ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ،
وَاحْتِلَفَ الشَّاهِدَانِ، لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ كَمَا فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ اثْبَاتُ الْعَقْدِ،
وَقَدْ احْتَلَفَ بِاحْتِلَافِ الدَّلِيلِ.

وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَ مُصِيبَةِ الْمُدَّةِ وَاسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ، وَالْمُدْعَى هُوَ الْمُؤَاجِرُ؛ فَيُؤَدَّى
دَعْوَى الْمَالِ، فَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَالْآخَرُ عَلَى الْبَيْتِ وَحَمْسٍ مِنْهُ،
وَالْمُؤَاجِرُ ادَّعَى لِرَّيَاذَةِ جَارِبِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ إِذَا بَقِضَتْ يَكُونُ

وفي الزهري، إن كان المدعى هو الزهرى لا يُقبل لأنه لا حَظَّ له في الزهرى فعمدت
شهادته عن الدعوى، وإن كان المُرْتَبِينَ فهو بمنزلة دَعْوَى لَدَيْنِ

وفي الإحارة إن كان دَيْتٌ فِي قَوْلِ الْمُدَّعِي فَهُوَ بِطَرِيقِ لَيْسَ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ
مُضِيِّ الْمُدَّةِ وَالْمُدَّعِي هُوَ الْآخِرُ فَهُوَ دَعْوَى لَدَيْنِ

غاية البيان

المُتَارَعَةُ فِي وَجوبِ الْأَجْرِ.

فَصَرَّ كَرَّخْلِي ادَّعَى عَلَى زُحْرٍ دَسًا (١)، وَشَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْغَبِ،
وَالْآخَرُ عَلَى الْغَبِ وَخَمْسٍ مِنْهُ، حَارَتْ شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْأَقْلِ، وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا
عَلَى الْغَبِ، وَالْآخَرُ عَلَى أَنْفَرٍ، لَا تُقْبَلُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَعِنْدَهُمَا، تُقْبَلُ عَلَى
الْأَقْلِ، وَكَذَلِكَ هُنَا، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُشْتَاجِرُ فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِخْمَاعِ.

وَأَمَّا الْخُنْصُ، وَالصُّلُحُ عَنِ دَمِ الْعَمْدِ، وَالْعِنَقُ عَلَى مَالٍ، فَإِنْ كَانَ الدَّعْوَى مِنَ
الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَالْقَاتِلِ، لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِذَا اختلفَ شَاهِدَانِ فِي الْمَدَى، لِأَنَّ
الْفَرْضَ إِبْطَاءَ الْعَقْدِ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرَّاخِ أَوْ لَمَوْلَى (٢) أَوْ وَلِيِّ الْقِصَاصِ
(٣)، حَارَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْأَقْلِ، لِأَنَّهُ دَعْوَى الْمَالِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعِنَقَ وَالْعَمْدَ
وَالْخُنْصَ وَقَعَ بِاعْتِرَافِ هُؤُلَاءِ، فَتَقْبَلُ الدَّعْوَى فِي وَجوبِ الْعَمْدِ، فَصَارَ لِكَلَامِهِ
كَالْكَلَامِ فِي الْإِحَارَةِ بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ.

وَأَمَّا الْكِتَابَةُ: فَإِنْ ادَّعَى لَمَوْلَى وَالْمُكَاتَّبُ مُتَكَرِّرٌ لَا يُشْفَتُ إِلَى شَهَادَتِهِ،
لِأَنَّ الدَّعْوَى لَا تُهَيِّدُ، لِأَنَّ الْعَمْدَ مُتَمَكِّنٌ مِنَ الْقَضِ، وَلِأَنَّ الْعِنَقَ لَا يُبْثُّ قُلَّ
الْأَدَاءِ، فَكَانَ الْمَقْصُودُ إِبْطَاءَ الْعَقْدِ، وَإِنْ ادَّعَى لِمُكَاتَّبٍ فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ لَا
تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِذَا اختلفَ شَاهِدَانِ فِي بَدَنِ الْكِتَابَةِ، كَمَا فِي لَيْسَ وَالشَّرَاءِ

وَأَمَّا الْكُفَاخُ، فَإِنْ كَانَ بَرُّوحٌ بِدَعْوَى، وَلِغَرَاءِ مُنْكَرَةٍ، وَاحْتَلَفَ الشَّاهِدَانِ فِي

قَالَ (فَأَمَّا النِّكَاحُ فَمِنْ أَرْبَعٍ أَلْفٍ مُتَخَصِّصَاتٍ، وَقَوْلَانِ هَذَا صَحْلٌ فِي النِّكَاحِ
أَيْضًا) وَذَكَرَ فِي الْأَمَالِيِّ قَوْلَ أَبِي يُونُسَ مَعَ قَوْلِ أَبِي خَبِصَةَ
لَهُمَا أَنَّ هَذَا اخْتِلَافٌ فِي الْعَقْدِ، لِأَنَّ الْمُقْصُودَ مِنَ الْخَبِيرَيْنِ اسْتِثْنَاءُ
النِّسْعِ.

بَابُ مَا يَلْزَمُ مِنَ الْعَقْدِ

الْمَهْرُ، لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ، لِأَنَّ عَرَصَ الرُّوحِ ثَابِتُ الْعَقْدِ لَا الْمَالِ، فَكَانَ الْإِحْدِلَالُ
فِي الْمَهْرِ، اخْتِلَافٌ فِي الْعَقْدِ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ، وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ هِيَ الْمُدْعِيَّةُ
فَهِيَ دَعْوَى لِمَالِ عَدَا أَبِي خَبِصَةَ عليه السلام، حَتَّى لَوْ ادَّعَتْ النِّكَاحَ بِلَفْظٍ وَحَمْسٍ مَنِيَّةٍ
وَاحِدَةٍ الشَّاهِدَ، وَالنِّكَاحُ جَائِزٌ [بِأَمْرٍ] عَدَا أَبِي خَبِصَةَ، وَعِنْدَهُمَا لَا تُقْبَلُ
الشَّهَادَةُ، وَلَا تُقْصَى بِالنِّكَاحِ.

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ قَاصِي خَدَّ فِي الشَّرْحِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِ «وَذَكَرَ فِي السُّغُورِ
مِنْ «الْأَمَالِيِّ» قَوْلَ أَبِي يُونُسَ مَعَ أَبِي خَبِصَةَ»

وَحَقُّ قَوْلِهِمَا أَنَّ الْمُقْصُودَ ثَابِتُ الْعَقْدِ، وَالنِّكَاحُ بِأَمْرٍ غَيْرِ نِكَاحٍ بِلَفْظٍ
وَحَمْسٍ مَنِيَّةٍ، فَوَقَعَ الْإِحْدِلَالُ إِذَنْ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ، كَمَا فِي النَّسْعِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ
وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي خَبِصَةَ عليه السلام أَنَّ الْمَالَ تَبَعٌ فِي دَبِّ النِّكَاحِ، لِأَنَّ الْمُقْصُودَ مِنَ
النِّكَاحِ هُوَ مَنَنْهُ لِبَيْعِهِ، وَلا يَزِيدُوهُ وَالْمَالُ تَبَعٌ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ بَعْدَ النِّكَاحِ بِلَا سَمِيَّةٍ لِمَهْرٍ، وَيُسَمَّى النِّكَاحُ مِنْ لَا يُنْفَدُ
التَّصَرُّفُ فِي الْمَالِ، كَالْأُحْ وَالْعَمِّ، وَقَدْ اتَّفَقَ الشَّاهِدَانِ عَلَى الْأَصْلِ - وَهَذَا مِنْ
النِّسْعِ - فَيُنْصَى بِدَبِّكَ وَلَا تُنْظَرُ [إِلَى] لِي لاختلاف في نسع وهو نسع
لَا حُكْمَ لِلْبَيْعَةِ إِلَّا تَغْيِيرُ الْأَصْلِ

وَقَوْلُهُ لَا يُنْفَدُ التَّصَرُّفُ فِي الْمَالِ - وَهَذَا مِنْ لِي لاختلاف في نسع وهو نسع

مِنْ دَبِّ الْمُقْصُودِ - وَهَذَا مِنْ لِي لاختلاف في نسع وهو نسع

ولا يبي حصة - ٢ - أن المال في كسح نبي، ولا قبل له الحار
والأردواح والمثلث ولا اختلاف في ما هو الأصل فثبت. ثم إذا وقع الاختلاف
في شئ ينقص بالآقل لاثباتهم عليه، يسوي دعوى أهل المال وأكرههم في
نصحيح

ألا نرى أن لعقد لا يثبت بفساد المهر، ولا يتطل منه، فكذلك لا يحسب
اختلافه، فإذا لم يحتجب الأصل باختلاف الشئ، بقي المهر مفرداً، وينقص بأقل
مقدارين؛ لأنهما اتفقا عنه، وهو موقوف، كما في دعوى المال، باختلاف الشئ
لأنه من ثمة أصل كالمنع، ولهذا لا يصح مدور ذكر نفس، فكذلك دعوى
لعقد

وأما الزهن فإن دعوى لراهن وحسب شهادته، لا تثبت شهادته، لأنه لا
حكمة في الزهن؛ لأن حصة الزهن من مخرنهن فكذلك الشهادة بلا دعوى، فلا
تثبت، لأن للدعوى ثم يؤخذ من الشريهن

وإن ادعى المخرنهن فشهد أحدهما على ثوب والآخ على ثوب وحسب منزه،
حركات شهادتهما على الآخر، لأن الاختلاف وقع في أحوال الثوب، والثوب يصح
بدهر، فينقص شهادتهما على الآخر، كما في المثل
قوله (ينقص بالآقل لاثباتهم)، أي ينقص كسح باقر مقدس،
دعوى شاهد على ذلك

نونه (يسوي دعوى أهل المال وأكرههم في صحيح)

قد فيه بطل، يعني أن يكون حدث له زحوم في يد، فإن يد
من نفس بالآقل ولا فلا، لأن منك نفع ثبت لا خلاف، في دعوى

ثم قيل لاختلاف فيما يد كات المرأة هي المدعنة وفيما يد ك
المدعي هو رزخ بجمع على أنه لا تقل، لأن مقصودها قد يكون مال
ومقصودها ليس إلا العقد.

وقيل الخلاف في الفصلين وهذا أصح والوجه ما ذكرناه، والله أعلم

المدعي مفرداً، فصار مدعي الدين، وقد صرح محمد بن بدوي الأكثر في
رواية «الجامع الصغير»، وقد بيناه قبل هذا.

قوله: (وقيل لخلاف في الفصلين، وهذا أصح) (٢٠٧٠، ١)، أي، خلاف
بين أبي حيفة وصاحبه في الفصلين جميعاً، يعني فيما يد، كان مدعي استحاح
الرجل أو المرأة.

ولما في قوله: (وهذا أصح)، نظر؛ بما أنهم لم يدكروا الخلاف في «شروح
الجامع الصغير»، وكذا لم يدكروه في «شرح الطحاوي»، فيما إذا كان المدعي
هو الروح، نل قلوا: لا نفس الشهادة؛ لأن الاختلاف وقع في العقد، وقد مر
بيانه.

قوله: (والوجه ما ذكرناه) أشار به إلى ما ذكر من دليل الطرفين عند قوله
(لهما أن هذا اختلاف في العقد) إلى احرم ذكر.

والله أعلم بالصواب

تَبَّ مِنْكَ مُوَرِّثٌ لَا يَقْضِي بِدَلْوَرِثٍ حَتَّى يَشْهَدَ الشُّهُودُ أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَهَا
مِيرَاثًا لَهُ عِنْدَ أَبِي خَبِيعَةَ وَتُحْتَدِثُ بِهِ، جَلَاظًا لِأَبِي يُوسُفَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هُوَ يَقُولُ

عَنْ عَمِّهِ سَيِّدِ بْنِ

عِنْدَ الْمَوْتِ؛ تَبَّ مِنْكَ الْوَارِثُ،

وَعِنْدَهُمَا، يُشْتَرَطُ الْحَرُّ وَالْإِسْقَانُ فِي الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ مِنْكَ لَوَارِثٌ مِنْكَ
مُسَجَّدٌ؛ بِدَلِيلٍ أَنَّ مَا كَانَ صَدَقَةً عَنِ الْمَوَرِّثِ يَجِبُ لِلْمَوَرِّثِ وَإِنْ كَانَ عَيْ، بَلَّغَ
كَانَ مِنْكَ مُتَجَدِّدٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِبْرَاطِ الْمَلِكِ لَهُ ابْتِدَاءً، وَدَلِيلُ الْحَرِّ وَالْإِسْقَانِ، بَارُ
يَقُولُ الشُّهُودُ: شَهِدُوا أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَ هَذَا الشَّيْءَ مِيرَاثًا لِهَذَا، وَلَكِنْ لَمَّا أَتَتْ الشُّهُودُ
بِذِ الْمَوَرِّثِ عِنْدَ الْمَوْتِ، بَانَ شَهِدُوا عَلَى أَنَّهُ مَاتَ وَهَذَا الشَّيْءُ فِي يَدَيْهِ، أَلَيْسَ
الْمِنْكَ لَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ الْيَدَ حِينَئِذٍ تَصِيرُ يَدَ مِنْكَ بِالصَّمَايِ، وَالْأَمَانَةُ مَقْصُودَةٌ
عِنْدَ الْمَوْتِ بِالتَّحْقِيلِ، هُوَ شَهِدُوا عَلَى الْمَلِكِ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ جَارَ وَأَعْنَى عَنِ جَرِّ
وَالْإِتْعَالِ؛ لِأَنَّ الْمِنْكَ عِنْدَ الْمَوْتِ سُبُّ التَّوَرِثِ، فَكَذَا إِذَا شَهِدُوا عَلَى الْيَدِ عِنْدَ
الْمَوْتِ، فَصَارَ كَأَنَّهُمْ شَهِدُوا عَلَى أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَ مِيرَاثًا

وَبَدَّ الْمُتَعَمِّرَ وَالْمُسْتَوْذِعَ كَيْدَ الْمُعَمِّرِ وَ الْمُودِعَ؛ لِأَنَّهُمَا يَتَبَيَّنُ عَنْهُمَا، بِحَلَاظٍ
مَا إِذَا شَهِدُوا أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ كَانَ فِي يَدِ هَذَا الْمُذْعِي مَدَّ شَهْرٍ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ
شَهَادَتُهُمْ فِي ظَاهِرِ الرُّوْيَةِ، جَلَاظًا لِقَوْلِ رُوْيٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ (١).

وَجَهْ قَوْلِهِ أَنَّ الْيَدَ مَقْصُودَةٌ كَالْمِنْكَ، وَلَوْ شَهِدُوا أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ كَانَ مِنْكَ
بِالْأَمْسِ، تُقْبَلُ، فَكَذَا إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ بِالْأَمْسِ، وَدَلِيلُكَ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ
مَتَى تَبَّ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدَيْهِ؛ تَبَّ أَنَّ يَدَ الْمُذْعِي عَلَيْهِ حَدِيثُهُ، فَيُؤَمَّرُ بِالْإِعَادَةِ إِلَيْهِ،
كَأَنَّ لَوْ أَقَرَّ الْمُذْعِي عَلَيْهِ بِكَوْنِ الشَّيْءِ فِي يَدِ الْمُذْعِي، وَكَمَا لَوْ شَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ فِي
يَدِ فُلَانٍ يَوْمَ مَاتَ، أَوْ شَهِدُوا بِأَلْحَدٍ مِنْ مُذْعِي.

(١) وقع بالأصل: اقتصار عن إمامنا ومفتي من إمامنا، وفتح اد وادع، وادعوا

(٢) ينظر: شرح الجامع الصغير للناصحان [ق، ١٩٧].

إِنْ مِنْكَ أَنْوَارٌ مِثْلُ الْمَوْرَثِ فَضَارَتْ الشَّهَادَةُ بِأَحْلَافِ الْمَوْرَثِ شَهَادَةُ بِهِ
لِلْمَوْرَثِ، وَهَذَا يَقُولَانِ إِنْ مِنْكَ أَلْوَارِثُ مُتَّحِدَةٌ فِي حَقِّ الْغَنَى حَتَّى يَحْبَ عَلَيْهِ

﴿عَلَى الْيَدِ الْبَاسِ﴾

وَوَجْهُ الظَّاهِرِ أَنَّ يَدَ الْمُدَّعِي رَاقِلَةٌ لِلْحَالِ، فَلَا تُؤْمَرُ بِالْإِعَادَةِ بِهِ إِلَّا عِدَّةُ
الْيَمِينِ بِكَوْنِ الشَّيْءِ حَقًّا لَهُ [٢١] ١٠٢٧، وَلَمْ يُبَيَّنْ بِمَنْكَ لِأَنَّ الْأَيْدِيَ مُحَلِّمَةٌ بِأَنَّ
مِنْكَ، وَيَدٌ عَارِيَّةٌ، وَيَدٌ وَدِيعَةٌ، وَيَدٌ عَضْبٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَحُكْمُهَا مُحَسَّنٌ، بَعْضُهَا
يُوجِبُ [١٥] ١٠٣٨، الْإِعَادَةَ، وَبَعْضُهَا لَا، فَيُرَدُّ كَأَنَّ الْأَيْدِيَ مُحَلِّمَةٌ، كَأَنَّ الشَّهَادَةَ
عَنِ الْيَدِ شَهَادَةٌ عَلَى الْمَخْهُولِ، فَهِيَ تَجِبُ لِإِعَادَةِ الْيَدِ الْمُدَّعِي بِالشَّيْءِ

بِحِلَافِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْيَدِ حَيْثُ لَحُوبٌ، لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى الْمَغْنُومِ، لِأَنَّ أَيْدِيَ
عِدَّةِ أَمْوَالٍ تَصِيرُ وَاحِدَةً، لِأَنَّهَا تَصِيرُ يَدَ مَنْكَ بِوَسْطَةِ الْحِفْظِ وَالتَّحْقِيلِ، وَبِحِلَافِ
يَدِ الْفَرَادِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ بِأَنَّ أَيْدِيَهُ كَانَتْ مُتَّحِدَةً، إِذَا فَرَّادَتْ الشَّيْءَ الْمَخْهُولَ صَحِيحٌ،
بِحِلَافِ الشَّهَادَةِ الْمَخْهُولِ، وَبِحِلَافِ مَا يَدَا شَهِيدٍ عَلَى إِفْرَادِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ أَنَّهُ
أَحَدٌ مِنَ الْمُدَّعِي، لِأَنَّ الْأَحَدَ مُوَحِّدٌ بِلَزْزَةِ شَرْعٍ، يَقْوَاهُ حُجَّةٌ «عَنِ الْيَدِ مَا أَحْدَثَ
حَتَّى تُرَدَّ».

أَوْ يَقُولُ: إِنْ يَدُ صَاحِبِ الْيَدَاتِ السَّعْيَةِ، وَقَدْ شَهِدُوا بِمُدَّعِي بِالْحَبْرِ،
أَنْزَلَ الْحَبْرَ كَالْمُغْنَمَةِ، فَلَا تَحْوَرُ بِقَصْرِ الْيَدِ أَسَى ثَبَتَتْ بِالْمُغْنَمَةِ بِثَبَتِ بِالْحَبْرِ،
وَيَدَا شَهِدُوا عَلَى مَخْهُولٍ كَمَا ذَكَرْنَا

«ذَكَرَ فِي «الْمُشَامِلِ» فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» فِي بَابِ الدَّعْوَى فِي الْحَبْرِ مَنْ
يَتَرَدَّدُ دَعْوَى غَمُولٍ لَشَهَادَةِ عَلَى الْإِزْثِ مَرَّاتٍ

مِنْهَا أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّهُ كَانَ لِمَوْرَثِهِ، حَتَّى يُؤْثَرُوا بِأَنَّ مَوْرَثَهُ لَا يَقُولُ، لِأَنَّ

الموت وقت الموت بثبوت لا يتقال صرورة . . .

في غاية البيان

فإن شهدوا أنه كان لأبيه ترك ميراثه، ولم يبقوا لا علم له وارث هو،
إن كان له ميراث هو ممن يرث في حال دون حال، لا يقضي، لأنه يحتمل أن
لا يتحقق له، وإن كان ممن يرث على كل حال، ينظر انقاضي، ثم
يقضي بكنهه.

أما النظر: فاحتياط، وأما الدفع: فلأن من لا يتحقق طهر ولا مراجع
وفي الزوج والزوجة يقضي بأقل التصيب الربع ولهم عند أبي حنيفة
وأبي يوسف.

وقال محمد - وهو رواية عن أبي حنيفة - ما كثرهما، لأن الأصل إكمال،
ونقص عذر.

وأبو يوسف يقول: الأقل يقين، والأكثر شك، فلا يصار إليه.
وليس الأصل ألا يكون له وارث، وبأحد لقاضي كميلاً ما يدفع عندهم
حظاً

وعند أبي حنيفة لا يأخذ قال: رأيت لؤي بن عبد كميلاً ألا ادفع له حقه.
إن قاتلوا: لا يعلم له وارث بهذا الموضع، يكفي عند أبي حنيفة، وعندهم: لا
يكفي، لأنه لا يتبين أن لا وارث بموضع آخر.

ولأبي حنيفة رحمه الله: ما روي أن لؤي بن عبد الله قال للشهيد علي بن أبي طالب
[١٧٧]، «هل تعلمون له وارثاً غير فيكم؟» [١٧٨]، ولأن الشهود يقتضون على ما

دفع بالأصل «ان يكون» راجع من «ان» و«١٧٨» و«١٧٩» و«١٨٠» وهو الموافق
دفع في «الشامل» في شرح لمجرد شمس لائحة البهي [١٧٨]، محصورة مكتبة وبنو الدين
أبدي - تركا (رسم المحظوظ ١٣٢٠)

* ثم ينظر به بعد سماع بهذا الخط والجمهور في هذا باب ما حرمه أبو داود في كتابه المراسم

وكذا عني قدام يده على ما ذكره إن شاء الله، وقد وجدت لشهادة على اليد هي مسألة الكتاب لأن يد المتعير والمودع والمستأجر قائمة مقدم يده فعني ذلك عن الجر ولتقل (١٥٥)

قال: وإن شهدوا أنها كانت في يد فلان مات وهي في يده حازت الشهادة لأن الأيدي عند الموت تثقل يد منك بواسطة الصدور والأمانة تصير متضمنة بشبهة قصار يمنية الشهادة على قدم منك وقت الموت

في غاية البيان

عندهم لا غير، فلا يؤخذ عليهم غيره^(١)، إلى هذا لفظ الشامل.

وقال قاضي خان في «شرح الجامع الصغير» «فالحاصل عند بي حيلة ومحمد لا يقتضي توارث ما لم يشهدوا على الاتقان بصد، أو على الجث عند الموت، أو على ما يقو مقام يملك، وهو اليد عند الموت»^(٢).

قوله (وكذا على قيام يده)، أي يكتفي بشهادة على قيام يده عند الموت قوله (عني ما ذكره)، إشارة إلى ما ذكره بقوله، (لأن لأندي عند الموت تثقل يد ملك).

قوله: (وإن شهد أنها كانت في يد فلان)، أي في يد أبيه، وبه صرح

١- باب في ميراث ذوي الأرحام [رم/ ٢٩٠٤]. والثاني في «الس بكرى» في كتاب المرافعة ميراث ذوي الأرحام دون الميراث [رم/ ٦٣٩٤]، وحمد في «المعد» [٣٤٧١٥]، وغيرهم من طريق ابن ربيعة، قوله أبيه، فإن مات وخل من خروجه، وأني يكتفي بميراثه فقال السو له وارثا، أو د رجم، فلم يجدوا له وارثا، ولا وارثا، فقال رسول الله ﷺ لأخطوه الكبر من خروجه، لفظ أبي دود

٢- العيني «مسند جيد» نظر المحرر لأندلس شرح بعضي والآثار بتقني [٢٨٥ ١٦].
(١) نظر الشامل في شرح مسند أبيه يسمى الأئمة السبعي [٢٨٥ ١] محطوط مكتبه وفي السبعي أمدي - تركيا/ (وقم الحفظ. ١٣٤٠)

(٢) بنظر: «شرح الجامع الصغير» لفاصيحان [ق/ ١٩٧]

وإن قالوا لرحلٍ حَيٍّ شَهِدَ أَنهَا كَانَتْ فِي يَدِ الْمُدَّعِي مُنْذُ أَنْشَأَ ، لَمْ
تَقْبَلْ ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهَا تُقْبَلُ لِأَنَّ يَدَ مُتَّصِدَةٍ كَأَمِينِكَ ، وَهِيَ شَهِدَتْ أَنَّهَا
كَانَتْ بِمِلْكِهِ تُقْبَلُ فَكذلك هَذَا ضَارٌّ كَمَا إِذَا شَهِدُوا بِالْأَشْيَاءِ مِنْ أَمْتِي وَخُو
نَظَاهِرٍ وَهُوَ قَوْلُهُمَا أَنَّ الشَّهَادَةَ قَامَتْ بِمَحْطُولٍ لِأَنَّ الدَّائِمَةَ وَهِيَ مُتَّصِدَةٌ
لِي مِنْكَ وَأَمَانَةٌ وَضَمَانٌ فَتَعَدُّ الْقَصْدُ بِإِعَادَةِ الْمَحْطُولِ ، بِخِلَافِ لِمَنْكَ لِأَنَّهُ
مَعْلُومٌ غَيْرُ مُخْتَفٍ ، وَبِخِلَافِ الْآخِرِ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ وَحُكْمُهُ مَعْلُومٌ وَهُوَ وَحْدُ

وقت خانه بیدار

لَصَدْرُ الشَّهِيدِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» حَيْثُ قَالَ: وَإِنْ شَهِدُوا أَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِ أَبِيهِ مَاتَ وَهِيَ فِي يَدِهِ: حَارَتْ لِشَهِيدَةٍ. لِأَنَّهُمْ لَمَّا شَهِدُوا بِالْيَدِ لَهُ وَقَتَ الْمَوْتِ فَقَدْ شَهِدُوا بِالْيَدِ لَهُ وَقَتَ الْمَوْتِ: لِأَنَّ يَدَهُ لَا تَحْضُرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَدُ مَدْبُورٍ، أَوْ يَدُ عَصَبٍ، أَوْ يَدُ أَمَانَةٍ.

هَذَا كَمَا تَبَيَّنَ بِدَلِيلٍ قَلِيلٍ

وَأِنْ كَانَتْ يَدُ عُصْبٍ تَصِيرُ يَدَ جِبْتٍ بِتَعْمَلٍ

وإن كانت يد أمانو تَصِيرُ بِدَ عَضْبِ يَاحْمِيحِ ، فَتَصِيرُ يَدُ مَيْتٍ ، دَلَّ أَنَّهُمْ
شَهِدُوا بِالْمَيْلِكِ لَهُ وَقَفْتُ الْمَوْتِ ، فَيُنْتِ الْقُلُ أَيْ الْوَرَثَةُ بِالضَّرُورَةِ

وَرَوَى عَنْ أَحْسَنِ أَهْلِهَا لَا تُقْرَأُ لَأَنَّهُمْ شَهِدُوا عَلَى ٣٥٦ م. يَدِ مُنْقَضَةٍ
وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تُقْبَلُ لِمَا مَرَّ مِنَ الْجَوَابِ.

قوله (وإن قالوا نرحل حتى نشهد أنها كانت في يد المدعى منذ أسفر - ثم

(12)

ارتد، ولأن يَدِي لَيْسَ مُعَايِنٌ وَيَدُ الْمُدَّعِي مَشْهُودٌ بِهِ، وَلَيْسَ الْحَبْرُ كَالْمُعَايِنَةِ
وإِذَا أَقَرَّ بِدَلَالَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ دُفِعَتْ إِلَى الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّ الْجِهَانَةَ فِي الْمُتَرَدِّ
بِهِ لَا تَنْفَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ.

وَمِنْ شَهِيدٍ شَاهِدَانِ أَنَّهُ أَقَرَّ أَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِ الْمُدَّعِي دُفِعَتْ إِلَيْهِ لِأَنَّ
الْمَشْهُودَ بِهِ هَاهُنَا الْإِقْرَارُ وَهُوَ مَعْلُومٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَأَرَادَ بِالْمُدَّعِي الرَّحْلَ لِحَيِّ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا قَبْلَهُ سَالِحِي، لِأَنَّهُمْ إِذَا شَهِدُوا
لَمَيْتٍ وَقَالُوا إِنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِهِ وَقَدْ لَمُوتٍ، تُقْبَلُ أَمَّا قَبْلَهُ
قَوْلُهُ (وَلَا أَقَرُّ بِدَلَالَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ)، أَيْ: أَقَرُّ بِأَنَّ الدَّادَ كَانَتْ فِي يَدِ
الْمُدَّعِي، وَبَيَانُهُ مَرَّ قَتْلَ مَدَا

قَوْلُهُ، (لَا أَنَّ الْجِهَانَةَ فِي الْمُتَرَدِّ بِهِ لَا تَنْفَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ)، وَأَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ
بَيَانُ ذَلِكَ، كَمَا إِذَا أَقَرَّ أَنْ يَمْلِكَ عَلَيْهِ شَيْئًا، يَجِبُ عَلَيْهِ بَيَانُهُ
قَوْلُهُ (وَهُوَ مَعْلُومٌ)، أَيْ: الْمَشْهُودُ بِهِ - وَهُوَ الْإِقْرَارُ - مَعْلُومٌ، وَالْمَحْذُورُ
هُوَ الْمُتَرَدِّ بِهِ، وَالْجِهَانَةُ بِهِ لَيْسَتْ بِمَانِعَةٍ لَصِحَّةِ الْإِقْرَارِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ

الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ

قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ حَاطَرَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّكِّ وَهَذَا
مُسْتَحْسَنٌ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، إِذْ شَهِدَ الْأَصْلُ فَلَا يَفْجُرُ عَنْ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ
لِقِصْرِ الْعَوَارِضِ، فَلَوْ لَمْ تَحْزَرْ الشَّهَادَةُ عَنِ الشَّهَادَةِ أَذَى إِلَى نَوَاءِ الْحُقُوقِ.

— عَمَّا فِي بَابِ —

بَابُ

الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ



لَقَدْ قَرَعَ مِنْ شَهَادَةِ الْأَصْلِ شَرْعٌ فِي شَهَادَةِ الْقَرَعِ، لِأَنَّ الشَّرْعَ عَنِ الْأَصْلِ
لَمْ يَحْزَرْ وَحُودًا، فَأَخْرَجَهُ وَضَعًا لِمَنْ بَابُ

قَوْلُهُ (قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ حَاطَرَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّكِّ). أَيْ:
ذَلِكَ الْمُدَّوْرِي فِي «مَخْتَصَرِهِ»

وَأَرَادَ بِكُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّكِّ عَنِ الْحُدُودِ وَلِقِصَاصِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ
مُسْتَحْسَنٌ، وَالْقِيَاسُ: إِلَّا نَحْوَزَ كَمَا فِي «شَرْحِ الْأَنْطِقِ»

وَجَنَّةُ الْقِيَاسِ: أَنَّ الشَّهَادَةَ عِبَادَةٌ وَجِبَ دَأُؤُهَا عَلَى شَهِدِ الْأَصْلِ، فَلَا يَحْزُرُ
يَسْمَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ، كَالصَّلَاةِ وَالصُّوْمِ وَمَنْ بَابِ الْعِبَادَاتِ

وَوَجَنَةُ الِاسْتِحْسَانِ: أَنَّ شَهِدَ الْأَصْلُ فَلَا يَفْجُرُ عَنْ أَدَاءِ أَمْرِهِ بِشَهَادَةِ نَفْسِهِ،
لَمْ يَحْزَرْ، أَوْ الْعَرَضِ، أَوْ الْحُزْمِ، فَلَوْ لَمْ تَحْزَرْ الشَّهَادَةُ عَنِ الشَّهَادَةِ، لَتَوَيْتَ
حَقُّو سَاسٌ، إِلَّا أَنَّ فِي الشَّهَادَةِ عَنِ الشَّهَادَةِ شُبُهَةٌ مِنْ حَيْثُ نَهَى بَدَلًا، لِأَنَّهُ

— مُحَمَّدٌ عَمَّا فِي — (ص ٢٢١)

— مُحَمَّدٌ عَمَّا فِي — (ص ٢٠٠)

— مُحَمَّدٌ عَمَّا فِي — (ص ٢٠٠)

وَبِهَذَا جَوْرًا لِشَهَادَةِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَبِ كَثْرَتِ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا شُبُهَةً مِنْ حَيْثُ
بُذِلَتْ أَوْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهَا رَدَّةٌ اخْتِمَالٍ، وَقَدْ أُمِّكِّنَ الْإِخْتِرَارُ عَنْهُ بِجَسَرِ

﴿عَلَيْهِ لَيْسَانٌ﴾

فَنَمَتْ مَقَامَ شَهَادَةِ الْأَصْرِ، وَلَا تَدُلُّ لَا تَدْحُلُ فِيهَا فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ، فَلَمْ تُقَرَّ
لِلشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ مَعَهَا، كَشَهَادَةِ الرَّجُلِ مَعَ السَّيِّءِ.

وَعَدَّلَ فِي الْإِشَارَاتِ الْأَسْرَارَ^(١) بِأَنَّ التَّهْمَةَ^(٢) فِي شَهَادَةِ الْفُرُوعِ ثَلَاثَةٌ، وَكَ
فِي شَهَادَةِ الْأَصُولِ، فَكَانَتْ التَّهْمَةُ مِنْ وَخْبَيْنِ، وَقَدْ أُمِّكِّنَ الْإِخْتِرَارُ عَنْ عِيهِ
رَدَّةً^(٣) [٢٧٢/١] فِي جُمْلَةٍ، فَلَمْ تُقَلَّ هَذِهِ الشَّهَادَةُ فِيمَا لَا يَثْبُتُ مَعَ الشُّبُهَاتِ
كَالْحُدُودِ، وَهَذَا مَذْمُونًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٤) تَقُلُّ فِي ٥٠٢٨٦ | الْقَصَاصِ وَحَدُّ الْقَذْفِ^(٥)، وَفِي بَيْتِ
الْحُدُودِ لَهُ قَوْلَانِ^(٦)، كَذَا فِي «شرح الألف»^(٧)

اِخْتِجَ: بِأَنَّهُ حَقُّ الْآدَمِيِّ كَسَائِرِ خُفُوقِ، وَحَوَائِهِ مَا قُلَّ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «اِخْرَاجَةِ الْعَقَّةِ»^(٨) «خَمْسَةُ أَشْيَاءَ لَا تُقَلُّ فِيهَا الشَّهَادَةُ
عَنِ الشَّهَادَةِ: كِتَابُ الْقَاصِي إِلَى الْقَاصِي، وَحَدُّ الرُّنَا، وَالسَّرِقَةُ، وَالْقَصَاصُ،
وَالْقَذْفُ، وَحَدُّ شُرْبِ الْخَمْرِ»^(٩).

وَقَالَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْكَمَالَةِ مِنَ «الْأَحْكَاسِ»^(١٠) «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^(١١)

(١) أي: تهمة الكذب، كذا جاء في حاشية: «فتح» ١/ ٢٥٥

(٢) يعني شهادته، الأصول كذا جاء في حاشية: «فتح» ١/ ٢٥٥

(٣) ينظر «الأم» للشافعي [٥٧٠/٧] والحاوي الكبير للماوردي [٢١٩/١٧] والله في نسخة
الشافعي «لشيرازي» [٢٧٢/ص].

(٤) والأصح بهما المصحح ينظر «الحاوي الكبير» للماوردي [٢١٩/١٧] و«روضة الباقين» لمؤلفه
[٢٨٩/١٠].

(٥) ينظر - «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٣٠٠/ق].

(٦) ينظر «اِخْرَاجَةُ الْعَقَّةِ» لأبي الليث السمرقندي [٣١٧/ص].

الشهود فلا تقبل فيما تدرى بالشبهات كالحُدود والنقصان ويحوز شهادة
ساهدتين على شهادة شاهدتين.

وقد الشافعي لا يحوز، لا لأربع على كل أصب اثبات كل شاهدتين
في مقام شاهد واحد فصار كالمزائين

في المواد محمد بن رستم: يحوز في التقرير العنوي، والشهادة على الشهادة
نوله، (وتحوز شهادة ساهدتين على شهادة ساهدتين)، هذا لفظ القُدوري
في المختصره^(١).

قال في «شرح الأقطع»: «وانه يس أن يكون شهود لربع أربعة على كل
واحد من شهادتي الأصل ثاب^(٢)»

وقال مالك رحمته الله، «تحوز الشهادة على الشهادة في الحُدود والخقوق كلها،
دلت أن تشهد شاهدان على شهادة ساهدتين بشهادتهما جميعاً على شهادة رجل
واحد من الشاهدين الأوتين، ولا يصح أن يشهد واحد منهما على شهادة واحد من
شاهدي الأوتين، والشهادة على الشهادة في الرثا حاضرة، وذلك أن يشهد أربعة
على شهادة كل واحد من شهود الأصب الأربعة»^(٣) إلى هنا لفظ كتاب «التصريح»
لأصحاب مالك رحمته الله.

وقال الشافعي رحمته الله، «شهد على كل شاهد ساهدتين، وإن شهد على شهادتهما
جميعاً؛ حار على أقسب القوتين، كما ذكر في «وجزهم»^(٤).

(١) ومع بالأصل «في مرشد» والمعنى من «أصب» و«أصب» و«أصب» و«أصب»

(٢) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/ ٢٢١].

(٣) ينظر: «شرح مختصر القُدوري» للأقطع [ق/ ٣٠٠].

(٤) ينظر «التصريح» في هذه الإمام مالك لايس لعلاب [٢٤٨/١].

(٥) ينظر «الموسر» مع العرير شرح الوجيز» لعرالي [١١٧/٣].

وَمِنْ عَمَلٍ . . . لَا يَشْهَرُ عَلَى شَهَادَةٍ خَلِيٍّ إِلَّا شَهَادَةُ رَحِمَتِهِ، وَلَئِنْ
نُقِلَ شَهَادَةُ الْأَخْضَلِ مِنَ الْمَشْرُوقِ فَهِيَ زَاهِيَةٌ مَحْمُودَةٌ ثُمَّ شَهَادَةُ مَحْمُودٍ أَحْمَرُ قُضْضٍ

وَعَدَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ
د. شَهْدَ ذَلِكَ ، حَدَّثَنَا شُهُودُ الدِّعَةِ عَمَّا فِي حَدِّ
مِنْ شُهُودِ الْأَصْلِ ، جَارَ .

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ لَا يَنْتَظِرُ حِينَ يَشْهَدُ أَرْبَعَةً كُلِّ نَبِيٍّ مِنْ شُهُودِهِمْ
عَلَى وَاحِدٍ مِنْ شُهُودِهِ لِأَصْلِهِ سَادَ فِيهِمْ يُسْتَفَى بِهِ «الْمُسَوِّبُ»^١

وَحَدَّثَنَا عَنْ قَالَ بَحْوَارِ شَهَادَةِ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ فَدَعَاهُ : لِأَنَّهُ قُلْتُ : وَاحِدٌ مِنْ بَصَرَيْنِ فَهَلْ مَعَهُمْ أَصْلٌ ، فَهُوَ شَهِيدٌ لِأَصْلِهِ حَذَرًا ، فَكَذَلِكَ إِذَا شَهِدَ الْمَرْعَاةَ

ووجه اشتراط الأربعة في الفروع أن كل فرع من فروعها مفاد أصلي، واحد،
ففي شاهد واحد من الأصلين على شهادة نفسه، وشاهد مع هذا على شهادة غيره،
لا يجوز، فكذلك إذا شهد الفرعان على شهادة أصلي، ثم شهدا على شهادة أصلي
آخر، لا يجوز.

ولا يروى أصحاحه فيه في كتبهم عن عليٍّ عليه السلام في الاصحاح عشر
منه في رجلي لا منه في ارجله = ٢١٨ راجع

وَحْهَ الْاِسْتِزْلَالِ مَدْلَكَ اَنْ عَيْتَ بِحُوزِ شَهَادَةِ لَمْ تَحْلِسْ عَمَى شَيْءٍ خَيْرٍ.

[illegible]

121 * — — — — —

١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠

فاز أمين أسير العبراداد بـ «جائزة» وقال النابلسي: «عريضة» وحل لن

حسن اچ علیہ السلام و حسن بن علی علیہ السلام و حسن بن علی علیہ السلام

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

سنة ١٣١٢ هـ - خلافت الهداية الأبرار ص ١٣١٢

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ - لِمَنْ رَوَى،

عَنْ عَالِيَةِ الْمَدِينَةِ

وَيَمْ يَنْتَبِ شَهَادَتُهُمَا عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ آخَرَ، وَلَمْ يَشْرُطْ أَنْ يَكُونَ بَرًّا، كُلُّ أَصْلِ
وَعَالٍ عَلَى جِدَّةٍ، فَدَلَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى حَوَارِ شَهَادَةِ الْفَرْعَيْنِ حَمَمًا عَلَى شَهَادَةِ
الْأَصْلَيْنِ، وَلَمْ يُزَوَّ عَنْ عَمِيرٍ عَلَيْهِ حَلَاةٌ، فَحُلَّ مَحَلَّ الْإِخْمَاعِ، وَلَا أَنْ يُشْهَدَ بِهِ
فِي حَرْفِ الْفُرُوعِ شَهَادَةُ الْأَصُولِ، فَعَامَتْ عَلَى شَهَادَةِ كُلِّ صِلٍ شَهَادَةُ رَحْلٍ، وَلِهَذَا
اعْتَبِرَ لِكُلِّ أَصْلٍ فَرْعٌ، فَصَبُولُ الشَّهَادَةِ فِي شَيْءٍ لَا يَنْفَعُ بِبَوْلِهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ،
كَمَا إِذَا شَهِدَ الْإِنْسَانُ بِحَقٍّ، ثُمَّ شَهِدَ بِحَقٍّ آخَرَ

أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا لَوْ شَهِدَا عَلَى قَرَارٍ رَحْلَيْنِ حَرًّا، وَلَئِنْ اسْتَحْضَرَ سَعْدُ
[٢٧٧] بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْأَصْلِ، وَكُلُّ قَوْلٍ يَنْفَعُ بِإِسْتِحْضَارِهِ بِحَوْرٍ أَنْ يُنْتَلَى إِلَى
لِغَايَةِ بَاقِيَيْنِ، أَضْلُهُ لِفَرْزٍ، بِجَلَا فَمَا يَدُ شَهِدَ شَاهِدُ الْأَصْلِ عَلَى شَهَادَةِ
بِهِ، ثُمَّ عَلَى شَهَادَةِ غَيْرِهِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ؛ سَلًّا يَحْصِي الْبَدْلَ وَالْمُبْدَلَ، وَمِثْلُ
ذَلِكَ لَا يُوَحِّدُ فِي مَسَائِلِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ)، هَذَا لِمَنْ رَوَى فِي
«مَحْتَصَرِهِ»^(١)

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَاحْمَدُ^(٢) وَالْأَوْرَاعِيُّ بِحَوْرٍ^(٣) كَذَلِكَ فِي «شَرْحِ الْأَنْطَاقِ».
وَلَمَّا مَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ لِمُرَادِّ بَعْرِهِ فِي «الْمَنْ»^(٤) (لَمَّا
رَوَيْنَا)، وَلَئِنْ مَثَلُ قَوْلِهِ الْعَمِيرُ إِلَى الْمَاصِي، فَلَا يَصْخِرُ قَوْلُ وَاحِدٍ كَمَا فِي الْإِقْرَارِ
وَقَالَ فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» مِنْ «الشَّامِ»^(٥) لَا يَجُوزُ عَلَى شَهَادَةِ رَحْلٍ أَقْلُ
مِنْ شَهَادَةِ رَحْلَيْنِ، نَوْزَجِي وَامْرَأَتَيْنِ، لِأَنَّ شَهَادَةَ حَقٍّ، فَلَا تُكْتَبُ إِلَّا بِمَا هُوَ حَقٌّ»

بِمَنْ «مَحْتَصَرِ الْمُتَوَرِّقِ» [ص/ ٢٢١].

(١) سَلَّمَ «الْمَعْنَى» لَدُنْ فَدَامَهُ، ١٠٩١/١٠، وَ«الْمَبْلُغُ» فِي شَرْحِ الْمَقْعِ «لَا يَنْفَعُ» [٣٤١٨].

(٢) بِطَرَفِ «شَرْحِ مَحْتَصَرِ الْفَقَاهِيِّ» نَلَاظِعُ [ق/ ٣٠٠].

وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ، وَإِلَّا تَهُ حَقٌّ مِنْ الْحَقُّوِي فَلَا بُدَّ مِنْ بَصَابِ الشَّهَادَةِ.

قَالَ: وَصَعَةُ لِإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْقَرَعِ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي مَكْدًا، وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ

﴿عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مُرَّةٍ﴾

قَوْلُهُ: (وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ)، أَيْ حَدِيثٌ عَلَيْهِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ فِي تَحْوِيلِ شَهَادَةِ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ.

وَلَمَّا فِي هَذَا لِقَاءُ عَنْ مَالِكٍ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا يُجَوِّزُ شَهَادَةَ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ، وَهُوَ لَمْ يَشْهَرُ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَرَى بَيَانُ مَذْهَبِهِ أَنَّ.

قَوْلُهُ (وَصَعَةُ لِإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْقَرَعِ، أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي مَكْدًا، وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ)، وَهَذَا لِقَاءُ الْقُدْرِيِّ فِي «مَحْصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ فِي «وَأِنْ لَمْ يَقُلْ: وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ جَارًا»^(١).

وَأَمَّا قَيْدُ بَقْوِهِ، (أَشْهَدُ عَلَى ٢٨٧ ط) شَهَادَتِي، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى شَهَادَةِ الْغَيْرِ لَا تَحْجُزُ بِدَوْرِ الْإِشْهَادِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَوْحِيَةٍ بِنَفْسِهَا، وَإِنَّمَا تَصِيرُ مَوْحِيَةً بِقَوْلِ شَهَادَةِ الْأَصْلِ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشْهَادِ وَالتَّحْمِيلِ، وَقَدْ تَرَى بَيَانَهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ، وَلَيْتَهُ أَشَارَ فِي «الْمَتْنِ» بِقَوْلِهِ (عَلَى فَا مَرًّا)، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا تَبَيَّنَ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ، كَالِإِقْرَارِ، وَالْبَيْعِ، وَالْعَقْدِ، وَحُكْمِ الْقَاضِي، حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْإِشْهَادِ.

وَأَمَّا قَالَ: (عَنْ شَهَادَتِي)، لِأَنَّهَا هِيَ الْمَعْنَى الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهِ شَهَادَةُ الْقَرَعِ، وَإِنَّمَا قَالَ الْأَصْلُ: أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلأَصْلِ أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ الْقَرَعِ، كَمَا يَشْهَدُ الْأَصْلُ عِنْدَ الْقَاضِي، حَتَّى يَقُولَ الْقَرَعُ شَهَادَةَ الْأَصْلِ إِلَى

لأن الفرع كالتائب عنه فلا بُدَّ من التَّخْمِينِ واستوكس على ما مرَّ، ولا بُدَّ أن يشهد كما تشهد عند القاضي بسقنة إلى مجلس القضاة اهـ.

(وإن لم يقل أشهدي على نفسه حراً) لأن من سمع إقرار غيره حلَّ له الشهادة وإن لم يقل له أشهد.

قل: ويقول شاهد الفرع عند الأداء أشهد أن فلانا أشهدي على

فصل في أدلة الشاهد

مجلس القاضي معنيها

وأما قوله: (رأشهدي على نفسه)، فيكره تأكيد الشهادة بأمر المشهود عليه، وإن لم يقل ذلك حراً؛ لأنَّ لسايد الأضي أن يشهد وإن لم يشهد؛ لأنَّ ما يشك حكمه بنفسه، يحوز للشاهد أن يشهد فيه بدور الإشهاد.

قوله: (لأن الفرع كالتائب عنه)، ولا شك أن الفرع قائم مقام لأصل ثابت عنه، وكان ينبغي أن يقول: ثابت عنه.

فيل في تأويل قوله: (كالتائب عنه)؛ لأن القاضي أن يقضي بشهادة أصل واحد ومرتبة عن أصل حراً، ولو كان الفرع ثابت حقيقة بمحض الجمع بين الأصل والحلف، كما لا يحوز الجمع بين الوصوء واليمين.

قوله: (وإن لم يقل له: شهد)، أي: وإن لم يقل المترو لمشاهد أصالة: أشهد على إقراره.

وقال المحاكم الحليل في التَّحْمِيلِ: «أشهد وأشهدك على قهوتي بكذا، وهذا قريب من الأول»^(١).

قوله: (قل)، ويقول شاهد الفرع عند الأداء أشهد أن فلانا أشهدي على

شهادته ان فلان قر عده بکدا، و قال لي اشهد على شهادتي بذلك، لأنه لا بد

عده البكر

شهادته ان فلان اقر عده بکدا، و قال لي اشهد على شهادتي بذلك، أي من
لنمذوري في «مختصر»

و قال المحاکم «قول عده الاداء اشهد ان فلان شهد عدي، و شهادتي على
شهادته انه شهد بکدا»

و ذکر لعضاف آیه تکرر لفظ بَشَّادَة ثمانی مرتب، و مرقوم | ۳۸۱ |
اشهد ان فلان اشهدي على شهادته انه يشهد ان فلان من فلان اقر عده، و اشهد
على نفسه | ۳۸۲ | ان فلان من فلان عده عليه ألف درهم، و قال «أي» شهد
على شهادتي أي اشهد ان فلان من فلان اقر عدي لفلان بکدا

قال الشيخ أبو بصير البغدادي «وینکر الاقتصار من جميع ذلك على ثلاث
لعضاف، و هو ان يقول اشهد ان فلان اشهدي على شهادته: ان فلان اقر عده
بکدا»

و ما ذکره صاحب کتاب اُوسى و احوط، لان قوۃ (اشهد) لا بُد منه، و هو
بعض شهادته، ثم یخبر بعد ذلك بصفة ما تقع علیه شهادته، و هو التحمل

اما قوله (و قال لي اشهد على شهادتي)، هو شرط عده أي حسنة و محمده
به، و قد یؤیست به ان لم يذكر ذلك حار

و حقه قولهما انه لا یقلی و ان بی شهد على شهادتي، احتمال ان یقول

عده البكر عده البكر | ۳۸۱ |

عده البكر عده البكر | ۳۸۲ |

عده البكر عده البكر | ۳۸۳ |

عده البكر عده البكر | ۳۸۴ |

من شهادته، وذكر شهادة لأفضل وذكر ستخص، ولها لفظ أطول من هذا وقصر منه، وخير الأمور أوسطها.

باب الثاني

أمره أن يشهد بمثل شهادته، ودفعت كذباً، وتضمن أنه أمره على وجه التحصيل، فلا يحوز ثبته تحميلاً بالثبوت.

ووجه قول أبي يوسف: أن أمر الشاهد مخموم على نفسه ما أنكى، وأنه لا يكذب، وليس ذلك إلا أن تحمل على أنه أراد التحصيل، فيصح كذا في «شرح الأقطع»^{١٠}

قوله: (ولها لفظ أطول من هذا وأقصر)^{١١} منه. وخير الأمور أوسطها، أي شهادة القمع عند الأداء لفظ أطول من الذي ذكره بقدرتي، وهو كما قد خصاف، وأوسط أقصر من كما ذكر الشيخ أبو نصر (وخير الأمور أوسطها)، يعني أن ما ذكره بقدرتي في «مختصره» أحسن، أنه وسط.

وذكر الخصائص أنه يكفي ثلاث ثبوتات في الإشهاد، وست في الأداء، وهو أن يقول في الإشهاد: أشهد أن فلاناً أمر عني فلاناً بكذا، وشهد علي شهادة أن فلاناً علي فلاناً كذا، ويقول في الأداء: أشهد أن فلاناً شهد عني فلاناً علي فلاناً كذا، وأشهدني علي شهادته، فلاناً أنا أشهد علي شهادته أن فلاناً علي فلاناً كذا. وهذا معنى ما قل في «النظم الجامع»^{١٢}

١٠ مع الأصل «ولأنه» وكتب من دار الحديث، فتح، فتح، فتح، وأصله

١١ بعد «شرح مختصر بقدرتي» لا قطع [ن ٣٠٩]

١٢ مع الأصل «وأفضل» والكتاب من دار الحديث، فتح، فتح، فتح، وأصله

مع الأصل «فلاناً» وكتب من دار الحديث، فتح، فتح، فتح، وأصله

مع الأصل «فلاناً» وكتب من دار الحديث، فتح، فتح، فتح، وأصله

دار الحديث، فتح، فتح، فتح، وأصله [ن ١٢٦]

ومن قال أشهدي فلاناً على نفسه، لم يشهد السامع على شهادته حتى يقول أشهد على شهادتي، لأنه لا يُدَّ من التحصيل، وهذا خبرٌ عند محمد بن يحيى. لأنَّ القضاء عند شهادة الشروع والأصول جميعاً حتى اشتركوها في

في غاية البيان

وجه المشهور: أن الشهادة [على الشهادة] تحصيل، ولم يؤخذ، فلا يجوز، لأنه أمره أن يشهد بأن شاهد لأصل شاهد

وجواب قوله: أنا لا يريد في المقصود ما ليس بمذكور كما ذكرنا الصحيح في التهذيب أدب القاضي.

وقال لي «الفتاوى الصغرى» «شهود يرفع بحث أن يدكروا أسماء الأصول، وأسماء آبائهم وأحد ديهم، حتى لو قدرنا للقاضي: شاهد أن رجلي تعرفهما أشهاداً على شهادتهما أنهما يشهدان بكذ، وقالاً للقاضي: لا تسميهما لك، أو قالاً: لا تعرف اسميهما، لم نقل حتى يسمي؛ لأنهما تحملاً مخارفة، لا عن معرفة»^(١).

قوله (ومن قال أشهدي فلاناً على نفسه، لم يشهد السامع على ١٥١٣) شهادته حتى يقول، أشهد على شهادتي. وهذه من مسائل «الجامع الصغير»^(٢)، ردت لأنَّ المرفع نائب عن الأصل في الشهادة، والنية لا يُدَّ منه من الإدابة، ولا يكون إلا بالنية إلا بالتركيب والتحصيل، ولم يؤخذ، ولا يُدَّ من أن يقول أشهد أن فلاناً أقر لهلان بكذ، فأشهد على شهادتي، وهذا عند محمد بن يحيى، لأنَّ أصل محمد بن يحيى أن القضاء مضاف إلى ١٥٣٨ من شهادة الأصول والفروع، لأنهم إذا جمعوا جميعاً، فاستشهدوا عليه بالجور إن شاء ضمن الأصول، وإن شاء ضمن

(١) حايين المعلولين زيادة من ١٥١٣، و ١٥١٤، و ١٥١٥، و ١٥١٦، و ١٥١٧.

(٢) نظر «الفتاوى الصغرى» للقد، الشهد [ق ١٩٧ - ١٩٨]

(٣) ينظر «محضر المذوور» [ص ٣٩٢].

قال ولا تقبل شهادة شهود المزع ، إلا أن يموت شهود الأصل ، أو يموتوا
سيرة ثلاثة أيام فصاعدا ، أو يعرضوا مرض لا يستطيعون حضور مجلس
الحاكم لأن جوارهم للحاجة ، وإنما نُقِشَ عند عمر الأصل وبهذه الأشياء

قوله. (قال ولا تقبل شهادة شهود المزع ، إلا أن يموت شهود الأصل ، أو
يموتوا سيرة ثلاثة أيام فصاعدا ، أو يعرضوا مرض لا يستطيعون حضور مجلس
الحاكم) ، أي : قال القسري في «مختصر» ، وهذه من خواص «الجامع الصغير»

وصورتها فيه : «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمته الله في شاهدين شهدا
على شهادة الرجل ، قال : لا يجوز إلا أن يكون لمشهود على شهادته مريضا
بالمضر لا يستطيع إثبات ما قاضى ، أو يكون على سيرة ثلاثة أيام وباليقين» .
وديث لأن جوار الشهادة على شهادة للحاجة ، وإنما تتحقق الحاجة عند الضرر
عن شهادة الأصول .

وإنما قلنا : إن جوارها للحاجة ؛ لأن أقياس لا تجوز لريادة ثمة ، وهي
ثمة عدم الإشهاد من الأصول ، ويمكن الاختراع عنها بحسن استيوار بكثرتهم ،
وهذه ١٣٨٩ . الأشياء يثبت بها تعجز ، فتمش الحاجة إلى جوارها ، فجوزت ؛
لأن تكليف المريض بالحضور إلى مجلس القاضي باطل ، دفعاً لمخرج

وقد نعتبه بمدة السفر ؛ لأن المدة مغلظة في إثبات تعجز ، والمضر لسر
مغبر ، ففصل بينهما بمدة السفر ؛ لأن ما دون السفر في حكم المضر

والأصل هنا قوله تعالى : ﴿وَأَيُّمُوا كَلِمَاتِي﴾ [طه ١٢] ، وقوله تعالى :
﴿وَلَا يَأْتِ شَهَادَةٌ دَامًا دَعْوَى﴾ [سورة ٢٨٢] .

يَتَحَقَّقُ الْقَعْرُ وَإِنَّمَا اعْتَرَبَ التَّعَرُّ لَأَنَّ الْمُعْجَزَ بَعْدَ الْتَفَقُّهِ وَمُدَّةُ السَّرِّ بَعِيدَةٌ

وَالْمَعْنَى أَنَّ

بَيَانُهُ: أَنَّ أَدَاءَ الشَّهَادَةِ عَلَى شَاهِدٍ لِأَصْلِ وَاحِدٍ مُوَجِبُ النَّصْرِ، حَتَّى إِذَا
امْتَنَعَ عَنْهُ كَانَ نَاسِقًا، فَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى شَّهَادَةٍ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَدْنًا بِمُدَّةِ
الْمَذْكُورَةِ أَوْ مَرِيضًا، وَحَسْبُ يَكُونُ مَعْدُورًا فِي التَّحَلُّفِ؛ لِقَعْرِهِ عَنِ الْخُصُورِ، كَمَا
إِذَا كَانَ مَيِّتًا، فَيَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى (٢٧١/٢)، لَشَّهَادَةِ

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْوَلِيدِ فِي «شرح الجامع الصغير»، «وذكر أبو يوسف رحمته الله
في «الأماني» إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَوْ جَاءَ إِلَى الْحَاكِمِ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَزْجِعَ فِي يَوْمِهِ
ذَلِكَ إِلَى أَهْلِهِ؛ فَهُوَ مَعْدُورٌ فِي التَّحَلُّفِ».

قَالَ الْفَقِيهُ «وبهذا القول مأخوذ؛ لَأَنَّهُ يَلْحَقُهُ الْمَشَقَّةُ فِي الْخُصُورِ، فَصَارَ
حُكْمُهُ حُكْمَ مَرِيضٍ وَبِطَلَبٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَتِلْكَ مَشَقَّةٌ قَبِيلَةٌ، وَلَا
تُعْتَبَرُ بِذَلِكَ الْمَشَقَّةُ»

وَقَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ رحمته الله، «وقول أبي يوسف حسن» (١).

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع» «وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما الله: تُقْبَلُ وَإِنْ كَانُوا فِي
الْمِضَرِّ» (٢)، أَيْ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ وَإِنْ كَانَ شَهِيدٌ لِأَصْلِهِ فِي سَفَرٍ،
لَأَنَّهُمْ يَنْقُورُونَ قَوْلَهُمْ، فَصَارَ كَقَوْلِهِمْ إِفْرَادَهُمْ.

وَنَقَلَ فِي «الفتاوى الصغرى» عَنْ آخِرِ «شهادات المتنبي» «قَالَ مُحَمَّدٌ رحمته الله
أَقْبَلُ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَبِشَهِيدٍ عَنِ شَهِيدِهِ فِي الْمِضَرِّ مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ بِهِ وَلَا
عَدْنٍ» (٣).

(١) ينظر: المجموع، انتهى في شرح منتهى الأبحر [١٦٤/٢].

(٢) ينظر: شرح جامع الصغير، الدرر في [٢١٢].، مطبوعه مكتب دار الله بحرقم [٦٦٢]

(٣) ينظر: شرح جامع الصغير، الدرر في [٢١٢].، مطبوعه مكتب دار الله بحرقم [٦٦٢]

(٤) ينظر: الفتاوى الصغرى، بالصدر شهيد [١٩٧/ق].

حُكْمًا حَتَّى أُدِيرَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنَ الْأَحْكَامِ فَكَذَا سَبِيلُ هَذَا الْحُكْمِ

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي مَكَانٍ لَوْ عَدَا لِأَذَاءِ الشَّهَادَةِ لَا
تَسْتَلْبِغُ أَنْ يَسِيَّتَ فِي أَهْلِ صَحِّحِ الْإِشْهَادِ إِخْتِاءٌ لِحُقُوقِ النَّاسِ، قَالُوا الْأَوَّلُ
أَحْسَنُ وَالثَّانِي أَرْفَعُ وَبِهِ أَخَذَ الْقَبْضَةُ أَبُو النَّيْتِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

قَالَ: فَإِنْ عَدَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودُ الْفَرْعِ حَارَ لَأَتَهُمْ مِنْ أَهْلِ التَّرَكُّةِ
(وَكَذَا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ فَعَدَّلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ صَحَّ) لِمَا قُلْنَا، عَدَبَهُ لِأَمْرِ أَنْ يَبْهَ
مَنْفَعَةٌ مِنَ حَيْثُ الْقَضَاءِ بِشَهَادَتِهِ لَكِنَّ لَعَدَلَ لَا يَتَّهِمُ بِمِثْلِهِ كَمَا لَا يَتَّهِمُ فِي شَهَادَةِ
نَفْسِهِ، كَيْفَ وَأَنَّ قَوْلَهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَإِنْ رُدَّتْ شَهَادَةُ صَاحِبِهِ فَلَا تُهْمَةُ.

عَنْ أَبِي لَيْسَانَ

قَوْلُهُ: (حَتَّى أُدِيرَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنَ الْأَحْكَامِ)، أَيْ، عَلَى مِثْلِ السَّعْرِ أُدِيرُ
الْأَحْكَامَ، كَقَصْرِ الصَّلَاةِ، وَفَطْرِ الْمَاءِ، وَاعْتِدَادِ الْمَسْحِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَدْمٍ، وَعَدَمِ
رُحُوبِ تَكْسِيرَاتِ التَّشْرِيقِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعَدَمِ وُجُوبِ الْأَصْحِيَّةِ،
وَالْحُمْعَةِ، وَحُرْمَةِ خُرُوجِ الْمَرْأَةِ بِلا مَحْرَمٍ وَرَوْحِ

قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ أَحْسَنُ)، لِأَنَّ الْمُعْجِزَ يُعَدُّ مَسَافَةً، وَثَلَاثَةُ السَّعْرِ بَعِيدَةٌ.

قَوْلُهُ: (إِنْ عَدَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودُ الْفَرْعِ حَارَ)، هَذَا لِنُطْقِ الْمُتَدَوِّرِي فِي

«مَحْضَر» (١)

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصُّعْرِيَّةِ»: «وَإِذَا شَهِدَا عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ وَصَحَّحَ
الشَّهَادَةَ، فَيَتَّبَعِي لِلْقَاضِي أَنْ يَسْأَلَهُمَا عَنْ عَدَائِهِ الَّذِي شَهِدَا عَلَى شَهَادَتِهِ.

لَمْ نَذْكُرْ مُحَقِّقًا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الْمَسْئُوطِ» سَوَالٌ ٢٩، ١٠ | الْقَاضِي إِذَا سَأَلَ عَنْ

عَدَمِ الْأَصُولِ، وَإِنَّمَا عُرِفَ هَذَا مِنَ الْخَصَافِ

قَالَ: وَإِنْ سَكَنُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ حَارًا، وَيَنْظُرُ لِقَاصِي فِي حَالِهِمْ وَهَذَا عِنْدَ

«فِي غَايَةِ الْبَيَانِ»

فَإِنْ قَالَا: هُوَ عَدْلٌ؛ ثَبَتَ عِدَّةُ الْأَصْلِ إِنْ كَانَتْ عِدَّةُ الْمُتَرَوِّعِ ثَابِتَةً، وَإِلَّا نَكُنْ عِدَّةُ الْمُتَرَوِّعِ مَغْلُومَةً سَأَلَ عَنْهَا الْقَاصِي، فَإِنْ ثَبَتَ عِدَّتُهُمَا؛ ثَبَتَ عِدَّةُ الْأَصُولِ يُصَاحِبُ. بِإِي هَذَا غَطَّ «الْمَتَاوِي لَصَحْرِي»

وَقَالَ شَيْخُ الْأَنْعَةِ الشَّرْحِيُّ رحمته فِي «شرح أدب القاصي» «وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ تَعْدِيلَهُمَا لَا يَكُونُ صَحِيحًا؛ لِأَنَّ الْفَرْعَ ثَابِتًا عَنِ الْأَصْلِ، فَتَعْدِيلُهُ الْأَصْرَ يَكُونُ سَمَرَةً تَعْدِيلِ الْأَصْلِ نَفْسَهُ».

وَحُجَّةُ ظَاهِرِ الرَّوْبَةِ: أَنَّ الْفَرْعَ ثَابِتًا عَنِ الْأَصْلِ فِي بَعْضِ عِبَارَتِهِ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاصِي، [وَدَا بَقْلَ عِبَارَتِهِ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاصِي] ^(١)، فَقَدْ انْتَهَى حُكْمُ الْبَيَانَةِ، وَفُورَ بِمَرَّةٍ سَائِرِ الْأَحَابِ، فَكَيْفَ أَنْ التَّعْدِيلَ مِنْ سَائِرِ الْأَحَابِ تَكُونُ صَحِيحًا، فَكَيْفَ لَتَعْدِيلٍ مِنْ الْمُتَرَوِّعِ، بِغَيْرِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا.

وَذَكَرَ هَذَا فِي «الشرح الأقطع» سِرًّا لَا وَحْدَةً فَقَالَ

«بِإِنْ قِيلَ شَهَادَةُ نَفْسِهِ لَا تَصَحُّ، لَا بِتَعْدِيلِهِ، فَكَانَ مُتَّهَمًا فِيهِ

قِيلَ لَهُ: مَا أَزْجَبَ تَصْحِيحَ شَهَادَتِهِ لَا يُوجِبُ التَّهْمَةَ، أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ مُؤَخَّرَةٌ فِي تَرْكِ قَسْبِهِ، وَمَوْجُودَةٌ فِي ضَلَاخِهِ وَغَدَلَتِهِ، فَيَجِبُ عَلَى قَوْلِكَ أَلَّا تَقُلْ شَهَادَتُهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ عِنْدَ الْقَاصِي بِحَقٍّ، فَعَدَّلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ حَارًا، وَكَانَ فِي ذَلِكَ تَصْحِيحُ شَهَادَتِهِ، كَذَلِكَ هَذَا» ^(٢)

قَوْلُهُ (وَإِنْ سَكَنُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ حَارًا، وَيَنْظُرُ لِقَاصِي فِي حَالِهِمْ)، هَذَا عِنْدَ

(١) يَنْظُرُ «الْمَتَاوِي لَصَحْرِي» لِلصَّادِقِ الشَّهِيدِ [ق/١٩٨]

(٢) مَا بَيْنَ الْمُتَقَوِّصِينَ ١٠١٦-١٠١٧ هـ وَ ١٢٦٠ هـ وَ ١٢٦١ هـ وَ ١٢٦٢ هـ وَ ١٢٦٣ هـ وَ ١٢٦٤ هـ وَ ١٢٦٥ هـ

٢- فِي فَصْلِ مَجْلَدِ تَبَايُهَا فِي ٣٠٦ هـ - بِذَلِكَ

عَنْ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ عِدَّةً رَأَى الْأَطْعَمَ فِي ٢٠ هـ

قَالَ وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى شَهِادَةٍ رَاحِسٍ عَلَى قُلَانَةٍ بَسَتْ قُلَانِي الْقُلَانِيَّةِ وَقَالَا أَخْبَرَانَا أَنَّهُمَا يَعْرِفَانَهَا. فَجَاءَ بِامْرَأَةٍ وَقَالَا لَا مَذْرِيْ أَهِي هَذِهِ أُمُّ لَا^(١) بِيَاةُ نَقَالَ لِلْمُدْعَى هَاتِ شَاهِدَيْنِ أَمَّا قُلَانَةُ لِأَنَّ لَهَا شَهِادَةً عَلَى الْهَاءِ الْمَعْرِفَةِ

عَلَيْهِ لَبَسَ

فَلَا تَصْحُ شَهِادَتُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ

قَوْلُهُ (وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى شَهِادَةٍ رَاحِسٍ عَلَى قُلَانَةٍ بَسَتْ قُلَانِي الْقُلَانِيَّةِ وَقَالَا أَخْبَرَانَا أَنَّهُمَا يَعْرِفَانَهَا. فَجَاءَ بِامْرَأَةٍ وَقَالَا لَا مَذْرِيْ أَهِي هَذِهِ أُمُّ لَا^(٢) بِيَاةُ نَقَالَ لِلْمُدْعَى هَاتِ شَاهِدَيْنِ أَمَّا قُلَانَةُ) وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٣) .
أَيُّ وَلِ الْقُرْعَانِ. أَحْتَرَمَا [الْأَضْلَالُ]^(٤) . أَنَّ الْأَضْيَافَ يَعْرِفَانِ قُلَانَةَ.

وَقَوْلُهُ (فَجَاءَ بِامْرَأَةٍ) . بِتَوْحِيدٍ لِمَعْنَى^(٥) ، أَيُّ فَجَاءَ الْمُدْعَى بِامْرَأَةٍ . وَهِيَ بَعْضُ نُسَخٍ : «فَجَاءَ» ، لِقَطْعِ التَّثْنَةِ^(٦) . أَيُّ جَاءَ الْقُرْعَانِ بِامْرَأَةٍ ، (وَقَالَا لَا مَذْرِيْ أَهِي هَذِهِ أُمُّ لَا^(٧)) . أَيُّ قَالَ الْقُرْعَانِ لَا مَذْرِيْ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِالنِّسْبَةِ هِيَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الْحَاضِرَةُ أُمُّ لَا ؟

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ «ح: جِيءَ» .

(٢) يَنْظُرُ «الْحَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ شَرْحِهِ ابْنُ الْكَيْبَرِ [ص ٣٩٤]

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوْنَيْنِ رِيَادَةُ مِنْ «١» ، «٢» ، «٣» ، «٤» ، «٥» ، «٦» ، «٧» ، «٨» ، «٩» ، «١٠» ، «١١» ، «١٢» ، «١٣» ، «١٤» ، «١٥» ، «١٦» ، «١٧» ، «١٨» ، «١٩» ، «٢٠» ، «٢١» ، «٢٢» ، «٢٣» ، «٢٤» ، «٢٥» ، «٢٦» ، «٢٧» ، «٢٨» ، «٢٩» ، «٣٠» ، «٣١» ، «٣٢» ، «٣٣» ، «٣٤» ، «٣٥» ، «٣٦» ، «٣٧» ، «٣٨» ، «٣٩» ، «٤٠» ، «٤١» ، «٤٢» ، «٤٣» ، «٤٤» ، «٤٥» ، «٤٦» ، «٤٧» ، «٤٨» ، «٤٩» ، «٥٠» ، «٥١» ، «٥٢» ، «٥٣» ، «٥٤» ، «٥٥» ، «٥٦» ، «٥٧» ، «٥٨» ، «٥٩» ، «٦٠» ، «٦١» ، «٦٢» ، «٦٣» ، «٦٤» ، «٦٥» ، «٦٦» ، «٦٧» ، «٦٨» ، «٦٩» ، «٧٠» ، «٧١» ، «٧٢» ، «٧٣» ، «٧٤» ، «٧٥» ، «٧٦» ، «٧٧» ، «٧٨» ، «٧٩» ، «٨٠» ، «٨١» ، «٨٢» ، «٨٣» ، «٨٤» ، «٨٥» ، «٨٦» ، «٨٧» ، «٨٨» ، «٨٩» ، «٩٠» ، «٩١» ، «٩٢» ، «٩٣» ، «٩٤» ، «٩٥» ، «٩٦» ، «٩٧» ، «٩٨» ، «٩٩» ، «١٠٠» .

(٤) وَهَذَا لَفْظٌ لِمَطْبُوعٍ مِنَ «الْهَدَايَةِ» لِسُرْعِي [ص ١٣٠] وَكَذَا فِي النُّسخَةِ الَّتِي يَحْتَضِرُهَا الْمُؤَلِّفُ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ٢٠٦] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَفْدي - تَرْكَا ، وَفِي نُسَخَةٍ شَهْرَكَدِي (الْمَعْرُوفَةِ عَلَى أَكْثَرِ الدِّينِ الْبَاهِرِيِّ) مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ١٤١] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَفْدي - تَرْكَا ، وَفِي نُسَخَةٍ أَنْفَاسِيٍّ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ٥٨] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ كُورْبَلِيٍّ وَاصِلِ أَحْمَد - تَرْكَا ، وَفِي نُسَخَةٍ نَظْمِيٍّ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ٥٨/٢] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ وَلِيِّ الدِّينِ أَفْدي - تَرْكَا ، وَفِي نُسَخَةٍ بَيْتِ اللَّهِ الْحَمِيٍّ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ٥٦] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ حَاسَةِ تَرْكَا - أَمْرِيكَا / (رَقْمُ الْحَفْظِ : ٣٥٩٤) .

عَلَى مَا نَسَبَ فِي نُسَخَةِ الْأَوْرُكَايِيٍّ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ٥٩] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَفْدي - تَرْكَا ، وَفِي نُسَخَةِ الْبَيْتِيِّ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ٢٢٣] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكْتَبَةِ بَيْتِ اللَّهِ أَفْدي - تَرْكَا

من تعريضها بتلك النسبة، ويظهر هذا إذا بحثوا الشهادة بين محدودة بدكر
حدودها وشهدوا على المشتري لأنه من أحري يشهد ان على أن المحدود بها

عامة لحدود

لأرض المحدودة بهذه الحدود في يد هذا السدي عليه ؛ يصح إعطاء، وكذا
كتاب القاضي إلى القاضي شهادة شاهدني^(١)

يضي: أن القاضي الكاتب يكتب في كتابه إلى القاضي الآخر أن شاهدني
عندني شهدا عدي أن فلان بن فلان القلاي على فلانة بنت فلان لفلاسة كذا
من الدراهم، فاقص عنها اثنتي عشر، فأحضر المدعي فلانة في مجلس القاضي
المكتوب إليه، ودفع الكتاب إليه، بقول القاضي لمكتوب له للمدعي: هات
شاهدي أن التي أحضرها هي فلانة بنت فلان القلاية المذكورة في هذا الكتاب ؛
ليمكن الإشارة إليها في قضاء عليها، لأن هذا [في] معنى الشهادة على
الشهادة، وإن قلر في هذين البيّن - أغنى في الشهادة على شهادة، وفي كتاب
القاضي (١٠٤٣١) إلى القاضي - هي فلانة بنت فلان التميمية ؛ لم يكف حتى
نسبها إلى مخيها.

فتر صاحب «الهداية» «فقد بالقية الحاضرة، وشر لعائى بالأب الأغنى
الذي يتسب أبوها إليه، وذلك لأن بني نعيم قوم لا يخلصون، فلا يخلص^(٢)
الشريف بديك ما لم ينسب إلى القية الحاضرة

قال الفقيه أبو اللبث «كما أتينا نر شهد على فلانة التميمية ؛ لا يقع بهذا
الشريف ما لم نسبها إلى محلها وسكنها، فكذلك هذا».

قوله، (وشهدوا على المشتري)، أي: عن شراء المشتري، وهو بكسر

١ ينظر: «شرح الجامع الصغير» لفاطحيان [ق/١٤٩]

(٢) «بين الصوفيين: زيادة من: (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠) و(١١) و(١٢) و(١٣) و(١٤) و(١٥) و(١٦) و(١٧) و(١٨) و(١٩) و(٢٠) و(٢١) و(٢٢) و(٢٣) و(٢٤) و(٢٥) و(٢٦) و(٢٧) و(٢٨) و(٢٩) و(٣٠) و(٣١) و(٣٢) و(٣٣) و(٣٤) و(٣٥) و(٣٦) و(٣٧) و(٣٨) و(٣٩) و(٤٠) و(٤١) و(٤٢) و(٤٣) و(٤٤) و(٤٥) و(٤٦) و(٤٧) و(٤٨) و(٤٩) و(٥٠) و(٥١) و(٥٢) و(٥٣) و(٥٤) و(٥٥) و(٥٦) و(٥٧) و(٥٨) و(٥٩) و(٦٠) و(٦١) و(٦٢) و(٦٣) و(٦٤) و(٦٥) و(٦٦) و(٦٧) و(٦٨) و(٦٩) و(٧٠) و(٧١) و(٧٢) و(٧٣) و(٧٤) و(٧٥) و(٧٦) و(٧٧) و(٧٨) و(٧٩) و(٨٠) و(٨١) و(٨٢) و(٨٣) و(٨٤) و(٨٥) و(٨٦) و(٨٧) و(٨٨) و(٨٩) و(٩٠) و(٩١) و(٩٢) و(٩٣) و(٩٤) و(٩٥) و(٩٦) و(٩٧) و(٩٨) و(٩٩) و(١٠٠) و(١٠١) و(١٠٢) و(١٠٣) و(١٠٤) و(١٠٥) و(١٠٦) و(١٠٧) و(١٠٨) و(١٠٩) و(١١٠) و(١١١) و(١١٢) و(١١٣) و(١١٤) و(١١٥) و(١١٦) و(١١٧) و(١١٨) و(١١٩) و(١٢٠) و(١٢١) و(١٢٢) و(١٢٣) و(١٢٤) و(١٢٥) و(١٢٦) و(١٢٧) و(١٢٨) و(١٢٩) و(١٣٠) و(١٣١) و(١٣٢) و(١٣٣) و(١٣٤) و(١٣٥) و(١٣٦) و(١٣٧) و(١٣٨) و(١٣٩) و(١٤٠) و(١٤١) و(١٤٢) و(١٤٣) و(١٤٤) و(١٤٥) و(١٤٦) و(١٤٧) و(١٤٨) و(١٤٩) و(١٥٠) و(١٥١) و(١٥٢) و(١٥٣) و(١٥٤) و(١٥٥) و(١٥٦) و(١٥٧) و(١٥٨) و(١٥٩) و(١٦٠) و(١٦١) و(١٦٢) و(١٦٣) و(١٦٤) و(١٦٥) و(١٦٦) و(١٦٧) و(١٦٨) و(١٦٩) و(١٧٠) و(١٧١) و(١٧٢) و(١٧٣) و(١٧٤) و(١٧٥) و(١٧٦) و(١٧٧) و(١٧٨) و(١٧٩) و(١٨٠) و(١٨١) و(١٨٢) و(١٨٣) و(١٨٤) و(١٨٥) و(١٨٦) و(١٨٧) و(١٨٨) و(١٨٩) و(١٩٠) و(١٩١) و(١٩٢) و(١٩٣) و(١٩٤) و(١٩٥) و(١٩٦) و(١٩٧) و(١٩٨) و(١٩٩) و(٢٠٠) و(٢٠١) و(٢٠٢) و(٢٠٣) و(٢٠٤) و(٢٠٥) و(٢٠٦) و(٢٠٧) و(٢٠٨) و(٢٠٩) و(٢١٠) و(٢١١) و(٢١٢) و(٢١٣) و(٢١٤) و(٢١٥) و(٢١٦) و(٢١٧) و(٢١٨) و(٢١٩) و(٢٢٠) و(٢٢١) و(٢٢٢) و(٢٢٣) و(٢٢٤) و(٢٢٥) و(٢٢٦) و(٢٢٧) و(٢٢٨) و(٢٢٩) و(٢٣٠) و(٢٣١) و(٢٣٢) و(٢٣٣) و(٢٣٤) و(٢٣٥) و(٢٣٦) و(٢٣٧) و(٢٣٨) و(٢٣٩) و(٢٤٠) و(٢٤١) و(٢٤٢) و(٢٤٣) و(٢٤٤) و(٢٤٥) و(٢٤٦) و(٢٤٧) و(٢٤٨) و(٢٤٩) و(٢٥٠) و(٢٥١) و(٢٥٢) و(٢٥٣) و(٢٥٤) و(٢٥٥) و(٢٥٦) و(٢٥٧) و(٢٥٨) و(٢٥٩) و(٢٦٠) و(٢٦١) و(٢٦٢) و(٢٦٣) و(٢٦٤) و(٢٦٥) و(٢٦٦) و(٢٦٧) و(٢٦٨) و(٢٦٩) و(٢٧٠) و(٢٧١) و(٢٧٢) و(٢٧٣) و(٢٧٤) و(٢٧٥) و(٢٧٦) و(٢٧٧) و(٢٧٨) و(٢٧٩) و(٢٨٠) و(٢٨١) و(٢٨٢) و(٢٨٣) و(٢٨٤) و(٢٨٥) و(٢٨٦) و(٢٨٧) و(٢٨٨) و(٢٨٩) و(٢٩٠) و(٢٩١) و(٢٩٢) و(٢٩٣) و(٢٩٤) و(٢٩٥) و(٢٩٦) و(٢٩٧) و(٢٩٨) و(٢٩٩) و(٣٠٠) و(٣٠١) و(٣٠٢) و(٣٠٣) و(٣٠٤) و(٣٠٥) و(٣٠٦) و(٣٠٧) و(٣٠٨) و(٣٠٩) و(٣١٠) و(٣١١) و(٣١٢) و(٣١٣) و(٣١٤) و(٣١٥) و(٣١٦) و(٣١٧) و(٣١٨) و(٣١٩) و(٣٢٠) و(٣٢١) و(٣٢٢) و(٣٢٣) و(٣٢٤) و(٣٢٥) و(٣٢٦) و(٣٢٧) و(٣٢٨) و(٣٢٩) و(٣٣٠) و(٣٣١) و(٣٣٢) و(٣٣٣) و(٣٣٤) و(٣٣٥) و(٣٣٦) و(٣٣٧) و(٣٣٨) و(٣٣٩) و(٣٤٠) و(٣٤١) و(٣٤٢) و(٣٤٣) و(٣٤٤) و(٣٤٥) و(٣٤٦) و(٣٤٧) و(٣٤٨) و(٣٤٩) و(٣٥٠) و(٣٥١) و(٣٥٢) و(٣٥٣) و(٣٥٤) و(٣٥٥) و(٣٥٦) و(٣٥٧) و(٣٥٨) و(٣٥٩) و(٣٦٠) و(٣٦١) و(٣٦٢) و(٣٦٣) و(٣٦٤) و(٣٦٥) و(٣٦٦) و(٣٦٧) و(٣٦٨) و(٣٦٩) و(٣٧٠) و(٣٧١) و(٣٧٢) و(٣٧٣) و(٣٧٤) و(٣٧٥) و(٣٧٦) و(٣٧٧) و(٣٧٨) و(٣٧٩) و(٣٨٠) و(٣٨١) و(٣٨٢) و(٣٨٣) و(٣٨٤) و(٣٨٥) و(٣٨٦) و(٣٨٧) و(٣٨٨) و(٣٨٩) و(٣٩٠) و(٣٩١) و(٣٩٢) و(٣٩٣) و(٣٩٤) و(٣٩٥) و(٣٩٦) و(٣٩٧) و(٣٩٨) و(٣٩٩) و(٤٠٠) و(٤٠١) و(٤٠٢) و(٤٠٣) و(٤٠٤) و(٤٠٥) و(٤٠٦) و(٤٠٧) و(٤٠٨) و(٤٠٩) و(٤١٠) و(٤١١) و(٤١٢) و(٤١٣) و(٤١٤) و(٤١٥) و(٤١٦) و(٤١٧) و(٤١٨) و(٤١٩) و(٤٢٠) و(٤٢١) و(٤٢٢) و(٤٢٣) و(٤٢٤) و(٤٢٥) و(٤٢٦) و(٤٢٧) و(٤٢٨) و(٤٢٩) و(٤٣٠) و(٤٣١) و(٤٣٢) و(٤٣٣) و(٤٣٤) و(٤٣٥) و(٤٣٦) و(٤٣٧) و(٤٣٨) و(٤٣٩) و(٤٤٠) و(٤٤١) و(٤٤٢) و(٤٤٣) و(٤٤٤) و(٤٤٥) و(٤٤٦) و(٤٤٧) و(٤٤٨) و(٤٤٩) و(٤٥٠) و(٤٥١) و(٤٥٢) و(٤٥٣) و(٤٥٤) و(٤٥٥) و(٤٥٦) و(٤٥٧) و(٤٥٨) و(٤٥٩) و(٤٦٠) و(٤٦١) و(٤٦٢) و(٤٦٣) و(٤٦٤) و(٤٦٥) و(٤٦٦) و(٤٦٧) و(٤٦٨) و(٤٦٩) و(٤٧٠) و(٤٧١) و(٤٧٢) و(٤٧٣) و(٤٧٤) و(٤٧٥) و(٤٧٦) و(٤٧٧) و(٤٧٨) و(٤٧٩) و(٤٨٠) و(٤٨١) و(٤٨٢) و(٤٨٣) و(٤٨٤) و(٤٨٥) و(٤٨٦) و(٤٨٧) و(٤٨٨) و(٤٨٩) و(٤٩٠) و(٤٩١) و(٤٩٢) و(٤٩٣) و(٤٩٤) و(٤٩٥) و(٤٩٦) و(٤٩٧) و(٤٩٨) و(٤٩٩) و(٥٠٠) و(٥٠١) و(٥٠٢) و(٥٠٣) و(٥٠٤) و(٥٠٥) و(٥٠٦) و(٥٠٧) و(٥٠٨) و(٥٠٩) و(٥١٠) و(٥١١) و(٥١٢) و(٥١٣) و(٥١٤) و(٥١٥) و(٥١٦) و(٥١٧) و(٥١٨) و(٥١٩) و(٥٢٠) و(٥٢١) و(٥٢٢) و(٥٢٣) و(٥٢٤) و(٥٢٥) و(٥٢٦) و(٥٢٧) و(٥٢٨) و(٥٢٩) و(٥٣٠) و(٥٣١) و(٥٣٢) و(٥٣٣) و(٥٣٤) و(٥٣٥) و(٥٣٦) و(٥٣٧) و(٥٣٨) و(٥٣٩) و(٥٤٠) و(٥٤١) و(٥٤٢) و(٥٤٣) و(٥٤٤) و(٥٤٥) و(٥٤٦) و(٥٤٧) و(٥٤٨) و(٥٤٩) و(٥٥٠) و(٥٥١) و(٥٥٢) و(٥٥٣) و(٥٥٤) و(٥٥٥) و(٥٥٦) و(٥٥٧) و(٥٥٨) و(٥٥٩) و(٥٦٠) و(٥٦١) و(٥٦٢) و(٥٦٣) و(٥٦٤) و(٥٦٥) و(٥٦٦) و(٥٦٧) و(٥٦٨) و(٥٦٩) و(٥٧٠) و(٥٧١) و(٥٧٢) و(٥٧٣) و(٥٧٤) و(٥٧٥) و(٥٧٦) و(٥٧٧) و(٥٧٨) و(٥٧٩) و(٥٨٠) و(٥٨١) و(٥٨٢) و(٥٨٣) و(٥٨٤) و(٥٨٥) و(٥٨٦) و(٥٨٧) و(٥٨٨) و(٥٨٩) و(٥٩٠) و(٥٩١) و(٥٩٢) و(٥٩٣) و(٥٩٤) و(٥٩٥) و(٥٩٦) و(٥٩٧) و(٥٩٨) و(٥٩٩) و(٦٠٠) و(٦٠١) و(٦٠٢) و(٦٠٣) و(٦٠٤) و(٦٠٥) و(٦٠٦) و(٦٠٧) و(٦٠٨) و(٦٠٩) و(٦١٠) و(٦١١) و(٦١٢) و(٦١٣) و(٦١٤) و(٦١٥) و(٦١٦) و(٦١٧) و(٦١٨) و(٦١٩) و(٦٢٠) و(٦٢١) و(٦٢٢) و(٦٢٣) و(٦٢٤) و(٦٢٥) و(٦٢٦) و(٦٢٧) و(٦٢٨) و(٦٢٩) و(٦٣٠) و(٦٣١) و(٦٣٢) و(٦٣٣) و(٦٣٤) و(٦٣٥) و(٦٣٦) و(٦٣٧) و(٦٣٨) و(٦٣٩) و(٦٤٠) و(٦٤١) و(٦٤٢) و(٦٤٣) و(٦٤٤) و(٦٤٥) و(٦٤٦) و(٦٤٧) و(٦٤٨) و(٦٤٩) و(٦٥٠) و(٦٥١) و(٦٥٢) و(٦٥٣) و(٦٥٤) و(٦٥٥) و(٦٥٦) و(٦٥٧) و(٦٥٨) و(٦٥٩) و(٦٦٠) و(٦٦١) و(٦٦٢) و(٦٦٣) و(٦٦٤) و(٦٦٥) و(٦٦٦) و(٦٦٧) و(٦٦٨) و(٦٦٩) و(٦٧٠) و(٦٧١) و(٦٧٢) و(٦٧٣) و(٦٧٤) و(٦٧٥) و(٦٧٦) و(٦٧٧) و(٦٧٨) و(٦٧٩) و(٦٨٠) و(٦٨١) و(٦٨٢) و(٦٨٣) و(٦٨٤) و(٦٨٥) و(٦٨٦) و(٦٨٧) و(٦٨٨) و(٦٨٩) و(٦٩٠) و(٦٩١) و(٦٩٢) و(٦٩٣) و(٦٩٤) و(٦٩٥) و(٦٩٦) و(٦٩٧) و(٦٩٨) و(٦٩٩) و(٧٠٠) و(٧٠١) و(٧٠٢) و(٧٠٣) و(٧٠٤) و(٧٠٥) و(٧٠٦) و(٧٠٧) و(٧٠٨) و(٧٠٩) و(٧١٠) و(٧١١) و(٧١٢) و(٧١٣) و(٧١٤) و(٧١٥) و(٧١٦) و(٧١٧) و(٧١٨) و(٧١٩) و(٧٢٠) و(٧٢١) و(٧٢٢) و(٧٢٣) و(٧٢٤) و(٧٢٥) و(٧٢٦) و(٧٢٧) و(٧٢٨) و(٧٢٩) و(٧٣٠) و(٧٣١) و(٧٣٢) و(٧٣٣) و(٧٣٤) و(٧٣٥) و(٧٣٦) و(٧٣٧) و(٧٣٨) و(٧٣٩) و(٧٤٠) و(٧٤١) و(٧٤٢) و(٧٤٣) و(٧٤٤) و(٧٤٥) و(٧٤٦) و(٧٤٧) و(٧٤٨) و(٧٤٩) و(٧٥٠) و(٧٥١) و(٧٥٢) و(٧٥٣) و(٧٥٤) و(٧٥٥) و(٧٥٦) و(٧٥٧) و(٧٥٨) و(٧٥٩) و(٧٦٠) و(٧٦١) و(٧٦٢) و(٧٦٣) و(٧٦٤) و(٧٦٥) و(٧٦٦) و(٧٦٧) و(٧٦٨) و(٧٦٩) و(٧٧٠) و(٧٧١) و(٧٧٢) و(٧٧٣) و(٧٧٤) و(٧٧٥) و(٧٧٦) و(٧٧٧) و(٧٧٨) و(٧٧٩) و(٧٨٠) و(٧٨١) و(٧٨٢) و(٧٨٣) و(٧٨٤) و(٧٨٥) و(٧٨٦) و(٧٨٧) و(٧٨٨) و(٧٨٩) و(٧٩٠) و(٧٩١) و(٧٩٢) و(٧٩٣) و(٧٩٤) و(٧٩٥) و(٧٩٦) و(٧٩٧) و(٧٩٨) و(٧٩٩) و(٨٠٠) و(٨٠١) و(٨٠٢) و(٨٠٣) و(٨٠٤) و(٨٠٥) و(٨٠٦) و(٨٠٧) و(٨٠٨) و(٨٠٩) و(٨١٠) و(٨١١) و(٨١٢) و(٨١٣) و(٨١٤) و(٨١٥) و(٨١٦) و(٨١٧) و(٨١٨) و(٨١٩) و(٨٢٠) و(٨٢١) و(٨٢٢) و(٨٢٣) و(٨٢٤) و(٨٢٥) و(٨٢٦) و(٨٢٧) و(٨٢٨) و(٨٢٩) و(٨٣٠) و(٨٣١) و(٨٣٢) و(٨٣٣) و(٨٣٤) و(٨٣٥) و(٨٣٦) و(٨٣٧) و(٨٣٨) و(٨٣٩) و(٨٤٠) و(٨٤١) و(٨٤٢) و(٨٤٣) و(٨٤٤) و(٨٤٥) و(٨٤٦) و(٨٤٧) و(٨٤٨) و(٨٤٩) و(٨٥٠) و(٨٥١) و(٨٥٢) و(٨٥٣) و(٨٥٤) و(٨٥٥) و(٨٥٦) و(٨٥٧) و(٨٥٨) و(٨٥٩) و(٨٦٠) و(٨٦١) و(٨٦٢) و(٨٦٣) و(٨٦٤) و(٨٦٥) و(٨٦٦) و(٨٦٧) و(٨٦٨) و(٨٦٩) و(٨٧٠) و(٨٧١) و(٨٧٢) و(٨٧٣) و(٨٧٤) و(٨٧٥) و(٨٧٦) و(٨٧٧) و(٨٧٨) و(٨٧٩) و(٨٨٠) و(٨٨١) و(٨٨٢) و(٨٨٣) و(٨٨٤) و(٨٨٥) و(٨٨٦) و(٨٨٧) و(٨٨٨) و(٨٨٩) و(٨٩٠) و(٨٩١) و(٨٩٢) و(٨٩٣) و(٨٩٤) و(٨٩٥) و(٨٩٦) و(٨٩٧) و(٨٩٨) و(٨٩٩) و(٩٠٠) و(٩٠١) و(٩٠٢) و(٩٠٣) و(٩٠٤) و(٩٠٥) و(٩٠٦) و(٩٠٧) و(٩٠٨) و(٩٠٩) و(٩١٠) و(٩١١) و(٩١٢) و(٩١٣) و(٩١٤) و(٩١٥) و(٩١٦) و(٩١٧) و(٩١٨) و(٩١٩) و(٩٢٠) و(٩٢١) و(٩٢٢) و(٩٢٣) و(٩٢٤) و(٩٢٥) و(٩٢٦) و(٩٢٧) و(٩٢٨) و(٩٢٩) و(٩٣٠) و(٩٣١) و(٩٣٢) و(٩٣٣) و(٩٣٤) و(٩٣٥) و(٩٣٦) و(٩٣٧) و(٩٣٨) و(٩٣٩) و(٩٤٠) و(٩٤١) و(٩٤٢) و(٩٤٣) و(٩٤٤) و(٩٤٥) و(٩٤٦) و(٩٤٧) و(٩٤٨) و(٩٤٩) و(٩٥٠) و(٩٥١) و(٩٥٢) و(٩٥٣) و(٩٥٤) و(٩٥٥) و(٩٥٦) و(٩٥٧) و(٩٥٨) و(٩٥٩) و(٩٦٠) و(٩٦١) و(٩٦٢) و(٩٦٣) و(٩٦٤) و(٩٦٥) و(٩٦٦) و(٩٦٧) و(٩٦٨) و(٩٦٩) و(٩٧٠) و(٩٧١) و(٩٧٢) و(٩٧٣) و(٩٧٤) و(٩٧٥) و(٩٧٦) و(٩٧٧) و(٩٧٨) و(٩٧٩) و(٩٨٠) و(٩٨١) و(٩٨٢) و(٩٨٣) و(٩٨٤) و(٩٨٥) و(٩٨٦) و(٩٨٧) و(٩٨٨) و(٩٨٩) و(٩٩٠) و(٩٩١) و(٩٩٢) و(٩٩٣) و(٩٩٤) و(٩٩٥) و(٩٩٦) و(٩٩٧) و(٩٩٨) و(٩٩٩) و(١٠٠٠) و(١٠٠١) و(١٠٠٢) و(١٠٠٣) و(١٠٠٤) و(١٠٠٥) و(١٠٠٦) و(١٠٠٧) و(١٠٠٨) و(١٠٠٩) و(١٠١٠) و(١٠١١) و(١٠١٢) و(١٠١٣) و(١٠١٤) و(١٠١٥) و(١٠١٦) و(١٠١٧) و(١٠١٨) و(١٠١٩) و(١٠٢٠) و(١٠٢١) و(١٠٢٢) و(١٠٢٣) و(١٠٢٤) و(١٠٢٥) و(١٠٢٦) و(١٠٢٧) و(١٠٢٨) و(١٠٢٩) و(١٠٣٠) و(١٠٣١) و(١٠٣٢) و(١٠٣٣) و(١٠٣٤) و(١٠٣٥) و(١٠٣٦) و(١٠٣٧) و(١٠٣٨) و(١٠٣٩) و(١٠٤٠) و(١٠٤١) و(١٠٤٢) و(١٠٤٣) و(١٠٤٤) و(١٠٤٥) و(١٠٤٦) و(١٠٤٧) و(١٠٤٨) و(١٠٤٩) و(١٠٥٠) و(١٠٥١) و(١٠٥٢) و(١٠٥٣) و(١٠٥٤) و(١٠٥٥) و(١٠٥٦) و(١٠٥٧) و(١٠٥٨) و(١٠٥٩) و(١٠٦٠) و(١٠٦١) و(١٠٦٢) و(١٠٦٣) و(١٠٦٤) و(١٠٦٥) و(١٠٦٦) و(١٠٦٧) و(١٠٦٨) و(١٠٦٩) و(١٠٧٠) و(١٠٧١) و(١٠٧٢) و(١٠٧٣) و(١٠٧٤) و(١٠٧٥) و(١٠٧٦) و(١٠٧٧) و(١٠٧٨) و(١٠٧٩) و(١٠٨٠) و(١٠٨١) و(١٠٨٢) و(١٠٨٣) و(١٠٨٤) و(١٠٨٥) و(١٠٨٦) و(١٠٨٧) و(١٠٨٨) و(١٠٨٩) و(١٠٩٠) و(١٠٩١) و(١٠٩٢) و(١٠٩٣) و(١٠٩٤) و(١٠٩٥) و(١٠٩٦) و(١٠٩٧) و(١٠٩٨) و(١٠٩٩) و(١١٠٠) و(١١٠١) و(١١٠٢) و(١١٠٣) و(١١٠٤) و(١١٠٥) و(١١٠٦) و(١١٠٧) و(١١٠٨) و(١١٠٩) و(١١١٠) و(١١١١) و(١١١٢) و(١١١٣) و(١١١٤) و(١١١٥) و(١١١٦) و(١١١٧) و(١١١٨) و(١١١٩) و(١١٢٠) و(١١٢١) و(١١٢٢) و(١١٢٣) و(١١٢٤) و(١١٢٥) و(١١٢٦) و(١١٢٧) و(١١٢٨) و(١١٢٩) و(١١٣٠) و(١١٣١) و(١١٣٢) و(١١٣٣) و(١١٣٤) و(١١٣٥) و(١١٣٦) و(١١٣٧) و(١١٣٨) و(١١٣٩) و(١١٤٠) و(١١٤١) و(١١٤٢) و(١١٤٣) و(١١٤٤) و(١١٤٥) و(١١٤٦) و(١١٤٧) و(١١٤٨) و(١١٤٩) و(١١٥٠) و(١١٥١) و(١١٥٢) و(١١٥٣) و(١١٥٤) و(١١٥٥) و(١١٥٦) و(١١٥٧) و(١١٥٨) و(١١٥٩) و(١١٦٠) و(١١٦١) و(١١٦٢) و(١١٦٣) و(١١٦٤) و(١١٦٥) و(١١٦٦) و(١١٦٧) و(١١٦٨) و(١١٦٩) و(١١٧٠) و(١١٧١) و(١١٧٢) و(١١٧٣) و(١١٧٤) و(١١٧٥) و(١١٧٦) و(١١٧٧) و(١١٧٨) و(١١٧٩) و(١١٨٠) و(١١٨١) و(١١٨٢) و(١١٨٣) و(١١٨٤) و(١١٨٥) و(١١٨٦) و(١١٨٧) و(١١٨٨) و(١١٨٩) و(١١٩٠) و(١١٩١) و(١١٩٢) و(١١٩٣) و(١١٩٤) و(١١٩٥) و(١١٩٦) و(١١٩٧) و(١١٩٨) و(١١٩٩) و(١٢٠٠) و(١٢٠١) و(١٢٠٢) و(١٢٠٣) و(١٢٠٤) و(١٢٠٥) و(١٢٠٦) و(١٢٠٧) و(١٢٠٨) و(١٢٠٩) و(١٢١٠) و(١٢١١) و(١٢١٢) و(١٢١٣) و(١٢١٤) و(١٢١٥) و(١٢١٦) و(١٢١٧) و(١٢١٨) و(١٢١٩) و(١٢٢٠) و(١٢٢١) و(١٢٢٢) و(١٢٢٣) و(١٢٢٤) و(١٢٢٥) و(١٢٢٦) و(١٢٢٧) و(١٢٢٨) و(١٢٢٩) و(١٢٣٠) و(١٢٣١) و(١٢٣٢) و(١٢٣٣) و(١٢٣٤) و(١٢٣٥) و(١٢٣٦) و(١٢٣٧) و(١٢٣٨) و(١٢٣٩) و(١٢٤٠) و(١٢٤١) و(١٢٤٢) و(١٢٤٣) و(١٢٤٤) و(١٢٤٥) و(١٢٤٦) و(١٢٤٧) و(١٢٤٨)

في يد المدعى عنه، وكذا إذا أنكر المدعى عنه أن يتخذ المذكور في
الشهادة حدوداً في يده.

قال وكذا كتب القاضي إلى القاضي، لأنه في معنى الشهادة على
الشهادة إلا أن القاضي لكامل دماسته ووفور ولايته بفرد سائل.

و (ولو ولو في هذين ندين التيممة ثم يحرر حتى ينشأه إلى
محدد) وهي أقلية خاصة، وهذا لأن التعريف لا يثبت منه في هذا، ولا
محضر ما فيه إلى عدمه وهي عامة بين بني بميم لأنهم قوم لا يخصصون،
ويحصل نسبة إلى التحديد لأنها خاصة، وقيل لعمامة سنة عامة
ولاور حديه خاصة، (وقيل شمر فدينه ولتحارئة عامة) وقيل إلى استك
الصغيرة خاصة، وإلى المحلة لكبيرة والمضمر عامة.

ثم التعريف وإن كان يتم بذكر أحد عند أبي حنيفة ومحمد، .

في غاية البيان

الراء، كذا السماع

قوله: (إلا أن القاضي لكامل دماسته ووفور ولايته بفرد سائل).

هذا جواب سؤال؛ وهو أن يقال إن كتاب القاضي إلى القاضي بمرره
الشهادة على الشهادة؛ لأن القاضي الكائن بثلث شهادة شاهدة إلى القاضي
المكتوب إنه، وفي الشهادة على الشهادة يشترط الأثبات، فيبغى أن يكون القاضي
الكاثر اثني أيضاً، فقال، بعد حرر كتب القاضي الواحد؛ لكامل دماسته ووفور
ولايته، لأن ولايته عامة، وسن يعبره هذه الولاية

قوله (ثم التعريف وإن كان يتم بذكر أحد عند أبي حنيفة ومحمد، .)

حلافة لأبي يوسف على ظاهر الروايات، فذكر المخذ يقوم مقام الحد لأنه
سُمِّىَ لحدِّ الأعلى، فرب مرة الحد الأدنى، والله أعلم

﴿عبد سار﴾

حلافة لأبي يوسف على ظاهر الروايات، فذكر المخذ يقوم مقام الحد، لأنه
سُمِّىَ لحدِّ الأعلى، فرب مرة الحد الأدنى، يعني أن يخذ اسم الحد الأعلى
في نصبة الحصة، فكان ذكرها في التعريف بمرة الحد الأدنى، وهو أث الأب.
قد في «الجمهرة»، «المخذ من العرب دون الشيعة وفوق سبط، ينسب
لحد، والجمع أفخاذ»^١ وكذلك أث صاحب «المحصل»^٢ أيضا

وأنت صاحب «ديوان الأدب» بجلال هذا فقال في باب فعل - يفتح لاء
وكثر معين - «المخذ من لحد ثر أقل من انظر»^٣.

وقال صاحب «اليسير»^٤ - في سورة بحر - قال الزبير بن بكار: اعرف
من سبط طقات، شعب، وقيلة، وعمارة ١٢٧٥٢، وسبط، وفخذ، ونصبة
قال شعب: تجمع انفس، والقبيلة تجمع العنائر، والعمارة تجمع بيوت،
والسبط تجمع الأفخاذ، والمخذ تجمع المصائل.

فمضر شعب، وربعة شعب، ومذبح شعب، وجمير شعب، وسُمِّيت
سُبعيا؛ لأن أقدام السبع منها.

وكذا قبيلة، وقريش عمرة، وقضي سبط، وهذا فخذ ١٢٧٥٢،
وبما س نصبة^٥ وكذلك ذكر صاحب «الكشاف»^٦ أيضا

١ - «جمهرة اللغة» لابن دريد [٥٨٢/١].

٢ - «محصل نعمة» لابن دس [٧١٤/١].

٣ - «ديوان الأدب» للعلاني [٢٤٧/١].

٤ - «اليسير» لمحم، النعماني ج١ ص ٢٢٢. وقد تقدم التعريف بذلك.

٥ - «الكشاف» للمحشي [٣٧٤/٤].

ذكره البخاري في كتاب «الأدب» من «الصحیح».

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَافِظَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا رُوِيَ عَنْ شُرَيْحِ الْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّكَ كُنَ إِذَا أَخَذَ شَهِدَ رُوِيَ، بَعَثَ إِلَيَّ سُوْقِيَهُ إِنْ كَانَ سُوْقِيًا، وَإِلَى قَوْمِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سُوْقِيًا بَعْدَ الْعَصْرِ أَجْمَعَ مَا كَانُوا، وَيَقُولُ: نَ شُرَيْحًا يَفْرُقُكُمْ سَلَامٌ وَيَقُولُ: إِنَّا وَحَدَّثْنَا هَذَا شَهِدَ رُوِيَ فَاحْذَرُوهُ، وَاحْذَرُوا النَّاسَ [عَنْهُ] ^(١)، وَكَثَرَتْ قَصَايَا شُرَيْحٍ بِمَخْصَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَمَ يُنْكَرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، فَوَجَبَ اتِّبَاعُهُ.

وَقَالَ الْخَصَافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» ^(٢) حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ^(٣) قَالَ: حَدَّثْتُ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي حَضْرٍ [٢٧١ ص] قَالَ: «كَانَ شُرَيْحٌ تَعَثَّ شَهِدَ الرَّوْرِ إِلَى مَسْجِدِ قَوْمِهِ، أَوْ إِلَى سُوْقِهِ، فَيَقُولُ: إِنَّا قَدْ رَفَعْنَا هَذَا ^(٤)»، وَلَئِنْ اسْتَعْرَبَ لِلرَّخْرِ، وَالصَّرْثُ يَضْلُحُ زَاخِرٌ مِنْ وَخِهِ، وَلَا يَضْلُحُ زَاخِرٌ مِنْ وَخِهِ، لِأَنَّ النَّاسَ صِيغَالٍ: صَنَفٌ مِنْهُمْ عَلَى

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من «الفتح»، «و» من «

(٢) أخرجه محمد بن الحسن في «الأثر» [٥٥٤، ٢] عن شُرَيْحٍ قَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به بحره.

(٣) هذا الأثر علَّقه أبو بكر الرازي والصدر الشهيد في شرحيهما عن «أدب القاضي» بالخصاف، وهو ثابت موصول في نسخة المُنْشَدَةِ من «أدب القاضي» بالخصاف [٢٥٢ / ١] مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باث، (رقم الحفظ ٥٤٦)، ومظهر شرح «أدب القاضي» للصدر الشهيد [٥٥٢ / ١] شرح «أدب القاضي» لأبي بكر الرازي [ق ٢١٢ ص ١] مخطوط مكتبة فهد الله أميني - تركيا (رقم الحفظ ٦٤٨).

(٤) هذا سنو نظير من المؤلف، فليس بالخصاف رواية عن وكيع بن عرعرة، بل لم يُدْرِكْ أصلاً، وإنما حدث بهذا الخبر عن أبي شيبة عن وكيع فقال حدثني عبد الله بن محمد أبو بكر قال حدثني وكيع «وساق الأثر كما وقع في النسخة المُنْشَدَةِ من «أدب القاضي» بالخصاف [ق ٢٥٢ / ١] مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باث (رقم الحفظ ٥٤٦).

(٥) أي: رَفَعْنَا شَهَادَةَ هَذَا

أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ٢٣٠٤٤] عن وكيع بن عرعرة به

﴿ شَيْءٌ كَذَلِكَ ﴾

فَقَدْ مَضَاهُ الْكَبِيرُ ، وَصَفَّ مَهْمُودَ بَاشَرَهَا ، وَتَضَرَّتْ بَضْلُخُ دَحْرَا فِي حَقِّهِ
لَمْ يَنْشُرْ ، وَلَا بَضْلُخُ فِي حَقِّهِ مِنْ بَاشَرٍ ، لِأَنَّهُ تَضَرَّتْ بَضْلُهُ عَنْ لَوْحُوعٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا
عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ تَضَرَّتْ بَضْلُهُ عَنْ لَوْحُوعٍ . فَتَفَّ بِهَ امْرَأَتُ السَّعْدِيِّ ، لَمْ يَكُنْ
نُذْرًا مِنْ التَّغْرِيبِ نَظَرًا إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَنْشُرْ

وَرَجَعَ لِتَحْقِيقِ مَعْرِفَةِ الْقِسْمِ لَشَيْءٍ ، وَهُوَ الَّذِي يَنْشُرُ ، وَتَقْنِي بِالتَّشْهِيرِ
وَكَانَ كَافِيًا فِي دَفْعِ شَرِّهِ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ تَضَرَّرَ عَنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ أَكْثَرَ مِمَّا يَنْشُرُ
عَنِ الضَّرْبِ ، فَصَوَحَّ بِكَ كَدَ مَعْرُوفٍ بَيْنَ أَشْأَسَ ، فَتَهَ يَرْصِي بِالضَّرْبِ فِي خَفِيفٍ
وَلَا يَرْصِي بِالتَّشْهِيرِ عَلَى أَعْمَلٍ ، لَكِنَّ التَّشْهِيرَ أَوْفَى ، لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ دَفْعُ لَصَرِّهِ عَنْ
النَّاسِ بِتَهْدِئَةِ الْوَاقِعَةِ ، وَمِنْ حَصْلِ

وَمَا أَحْصَاهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِدَّةٌ مَحْمُولٌ عَلَى الشَّيْءِ لَا عَلَى
التَّغْرِيبِ ، لِأَنَّهُ يُؤْكَدُ بِسَبِيلِ التَّغْرِيبِ لَمْ يَنْشُرْ ، لِأَرْبَعِينَ ، لِبَلْوَجِهِ حَدًّا فِي عَرَبِ حَدِّ
وَالْتَّحْقِيقِ ، يُدْرِكُ عَلَى مَا قَدْ أَصَابَ ، لِأَنَّهُ مُثَلَّةٌ ، وَهِيَ مَسْوُوحَةٌ بِالْإِخْمَاعِ .

قَالَ فِي اشرح الأقطع « وَمِنْ أَصْحَابِ مَنْ قَالَ ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي هَذِهِ
السَّأَلَةِ ، إِلَّا أَنَّ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدَ فِي بَشَرَةٍ إِذَا جَاءَ نَاشٌ ، فَتَهَ لَا يَنْشُرُ
التَّغْرِيبَ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الرَّخْوِ ، وَفَدَ انْتِزَاجُ حَيْثُ نَافٍ ، وَهُمَا أَجَبَا فِي الَّذِي لَمْ
يُشْأَ ، وَدَلَّكَ يَنْشُرُ التَّغْرِيبَ إِذَا ٣٩٣ ، لِأَنَّهُ أُنِيَ مُنْكَوًّا يَسُرُّ فِيهِ حَدٌّ مُقَدَّرٌ .

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ : قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ : لَا يُعَزَّرُ ، لِأَنَّ إِشْهَارَهُ فِي سُوءِهِ
تَغْرِيبٌ ، بَلْ هُوَ أَشَدُّ مِنَ الضَّرْبِ فِي بَعْضِ أَشْأَسَ (٢) ، إِلَى هَذَا لَفْظُ « اشرح الأقطع » .

(١) عَنِ سَيِّدِ بَوَّاحٍ فِي التَّغْرِيبِ

(٢) يَنْظُرُ « اشرح مختصر القدوري » لِلْأَقْطَعِ [ق/ ٣٠٤]

وَحَدِيثُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَحْمُولٌ عَلَى لِسَانِهِ بِدَلَالَةِ اتِّسَاعِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ
وَالْتَّخْلُصِ ثُمَّ تَفْسِيرُ الشَّهِيرِ مَقْبُولٌ عَنْ شُرَيْحٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَإِنَّهُ كَانَ يَتَعَثُّ إِلَى سُوقِهِ
إِنْ كَانَ سُوقِيًّا، وَإِلَى قَرْبِهِ إِنْ كَانَ غَيْرَ سُوقِيٍّ نَعْدَ الْمُضَرِّ أَجْمَعَ مَا كُنُوا
وَيَقُولُ: إِنْ شُرَيْحًا يُثَرِّكُكُمْ أَسْلَامًا وَيَقُولُ: إِنَّهُ وَجَدَتْ هَذَا شَهِيدَ رُؤْيٍ فَاحْذَرُوهُ
وَاحْذَرُوا النَّاسَ مِنْهُ.

وَذَكَرَ شَخْصُ الْأَيْمَةِ الشَّرْحِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ يُشْهَرُ عَنْهُمَا أَيْضًا

وَالْتَّعْزِيرُ وَالْحَسَنُ عَلَى قَدْرِ مَا بَرَأَ لِقَاصِي عِنْدَهُمَا، وَكَيْفِيَّةُ التَّعْزِيرِ
ذَكَرَهَا فِي الْحُدُودِ وَهِيَ: «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» شَهِيدَانِ أَقْرَأَ أَتَاهُمَا شَهِيدَانِ بِرُؤْيٍ ثُمَّ
يُضْرَبُ رِفْلًا يُعَرِّزُ بِهِ

قوله عليه السلام

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ «أَدَبُ الْقَاصِي» «الْمُضَرِّ أَبُو حَنِيفَةَ
فِي هَذَا أَنَّهُ لَا يُعَرِّزُ، وَلَكِنْ يُعَرِّفُ لِلنَّاسِ، وَيُشْهَرُ رُؤْيِي عَلَيْهِ فِي قَبْسِهِ، أَوْ فِي
سُوقِهِ، وَيُخَذُّ النَّاسُ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ «وَهَذَا إِذَا كَانَ قَدَمًا، فَإِنَّ دَانِمَ يَكُنْ قَدَمَاتٍ، وَيَقُولُ أَنِّي
قَدْ شَهِدْتُ بِالرُّؤْيِ، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّ هَذَا سَعْيِي أَنْ تُعَرِّزَ»

لَأَبِي حَنِيفَةَ أَنْ قَوْلَهُ: «شَهِدْتُ بِالرُّؤْيِ» سَوِيَّةٌ وَدَمٌّ عَلَى مَا فَعَلَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ
مُضَرًّا عَلَيْهِ، وَالتَّائِبُ لَا يَحْتَثُّ عَلَيْهِ التَّعْزِيرُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَوْجَسَاهُ أَوْ جَبَّاهُ لَتَوَيْتَهُ، فَأَمَّا إِذَا
كَانَ مُضَرًّا عَلَيْهِ دَيْنًا، فَإِنَّهُ يُعَرِّزُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ أَصَرَ عَلَى ارْتِكَابِ لِمَعَاصِي،
وَبَدَلِ خُطُوفِ النَّاسِ شَهَادَتَهُ

قَوْلُهُ: (وَالْتَّخْلُصِ)، مَحْذُورٌ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ (بِدَلَالَةِ اتِّسَاعِ)، يُدَلُّ سَوَاهُ

وفائدته أن شاهد الزور في حق ما ذكرنا من الحكم هو نكفر على نفسه
 ١٠٠ دلت، فأما لا طريق إلى إثبات ذلك بالبيّنة لأنه نفي للشهادة والبيّنة
 للإثبات.

في غاية البيان

وجهه، أي: سؤنه.

قوله، (وفائدته)، أي: فائدة وضع «الجامع الصغير»، وهذا لأن وضع
 المسألة فيه مما إذا قرأتهما شهدا برؤيه.

وفائدته أنه لا يثبت كذب الشاهد إلا بإقراره، إذ لا مسأل إلى معرفة ذلك
 بالبيّنة؛ لأن النكح إذا قامت على أنهما شهدا بغير حق، فلا يلتزم إسي ذلك، لأن
 الشهادة على النفي لا تسمع

والله سبحانه أعلم

كتاب الرجوع عن الشهادة

قال وإذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها، سقطت؛ لأن الحق إنما يثبت بإتصافه ولقاضي لا يقضي بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لأنهما ما أتيا شيئاً لا على المدعي ولا على المشهود عليه.

كتاب الرجوع عن الشهادة

ولما ثبت طهر يس للرجوع عن الشهادة، وبس ما تقدم، لأن الرجوع عنها يقضي سابقة الشهادة لا محالة.

فيلزمه قول الشاهد، شهدت برؤي
وشرطه: أن يكون عند لقاضي.

وحكمه [٢٧٦/٢]؛ إيجاب التعبير على كل حال، سواء رجع قبل اتصال القضاء بالشهادة، أو بعد اتصال القضاء، وبضمان مع التعبير إن رجع بعد القضاء، وكان المشهود به مالا، وقد أراه بغير عوض.

والرجوع عن الشهادة مشروع بالإجماع، وأثر عمره عليه السلام قال: «الرجوع إلى الحق خير من التمادي على الباطل»^(١).

قوله: (قال) وإذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها، سقطت، أي: قال المدعي في «مختصر»^(٢)، وأما تسقط الشهادة بالرجوع قبل الحكم، لأن

أرجحه الدررقي في «م» [٢٠٧/٤]، وليبق في «السنن الكبرى» [١١٩/١٠]، عن عمر عليه السلام به نحوه.

(١) بظرة «مختصر القدوري» [ص/٢٢٣]

وإن حكم بشهادتهم ثم رجعوا، لم يفسح الحكم، لأن آخر كلامهم

﴿بشهادتهم﴾

الشهادة لا يتعمق بها حكم قس القضاء، فإذا لم يقصر القاضي بها؛ صار وجودها وعدمها سواء، سقطت، وهذا لأن الرجوع عن إتمام القاضي بكلام يرجع له فيه جانب لصديق على الكذب، والكلام لمتأقصر من الشهادة لا رخص به لصديق على الكذب، فلا يصير حجة، فسقطت الشهادة، ولا يلزم القضاء عن الشهود، لأنه لم يرجع منهم لإنلاف

قوله: (إن حكم بشهادتهم ثم رجعوا، لم يفسح الحكم)، هذا لفظ الصوري في «مختصره»^(١)، وذلك لأن الشاهد لما أكد نفسه بالرجوع تدقصر كلامه، والقضاء بالكلام لتدقصر لا يجوز. فلا يفسح القاضي حكمه بالرجوع، ولأن الرجوع ليس بشهادة؛ بدليل أنه لا يشترط فيه لحظة شهادة، وما ليس بشهادة لا يطل به حكم

وذكر الخصاص في «أدب القاضي»^(٢) وقال: حدثنا وقت بن خريز بن حارم قال: حدثنا شعبة عن يزيد بن زاذي^(٣) عن الشافعي في شاهدتين شهد أنه طهر اغترأه، ففرق القاضي بينهما، ثم أتاهما رجوع عن شهادتيه، وتزوج الآخر المرأة، قال: «هذا حكم لا يرد»^(٤) يريد بهذا: أن رجوع الشاهد بعد انحصار

(١) ينظر «محضر الصوري» [ص ٢٢٢]

(٢) هذا الأمر لم يذكره أبو بكر الزاري في شرحه على «أدب القاضي» بخصافه، وعنه صدر الشهيد في شرحه. وهو ثابت موصول في النسخة الشاذة من «أدب القاضي» بخط [ص ٢٤٨] بـ «محضر مكه كبير» فاصل أحمد رثا (ق. لحد ٥٤٦) وينظر شرح أدب القاضي، لحد ٥٥٥. شرح أدب القاضي شرح لأبي بكر بن [ق ٢١٥] بـ «محضر دا» كتب العنبرية (ق. لحد ٢١٣)

(٣) بن زاذي في «لوحة» وغيره من «لوحة» بن زاذي بنظر «تاريخ مكة» سعد [٣٢٤ ٨] و«شرح والتعليق» لآل أبي حاتم [٢١٣ ٩]

(٤) ح. بن أبي حاتم في «المصنف» [١٩٢١]، ومفيد بن منصور في «المصنف»

تَنْصُ أَوَّلَهُ فَلَا يُنْقِصُ الْحُكْمُ بِالشَّاقِصِ وَلَئِنَّهُ فِي الدَّلَالَةِ عَنِ الصِّدْقِ مِثْلُ

⬅️ علاج الجيار ⬅️

لا يَكُونُ مُعْتَبَرًا فِي إِبْطَالِ الْقَضَاءِ .

قال شمس الأئمة الترخيبي في «شرح أدب القاصي» لمحمد الرضي
عنه إبراهيم الترخيبي: أنه إن كان حاز الشهود عند الرجوع أحسن من حاله وقت
لأداء صح الرجوع، وإن كان حالهم في أداء الشهادة أحسن، لم يصح الرجوع.

قَالَ: «هَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّمَا فِي قَوْلِهِ لَأَحْتَرَّ قَدَارُ بَادٍ رُحُوعِ الشَّاهِدِ لَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ إِطْلَالِ قَصْدِ الشَّاهِدِ، لِأَنَّهُ مُتَأَيِّضٌ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، لَكِنْ يَصَحُّ الرُّحُوعُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَائَانُ».

والأصل فيه قول علي عليه السلام، وبه روي أن زحمتير أتى علياً بزجر، فشهدا
عليه أنه سرق، فضع علي عليه السلام يده. ثم جاء بعد ذلك قتلاً عبط في الأول،
إنما كان هذا الذي سرق! فقال علي عليه السلام: «أصدقكما عني هذا الثاني،
وأغرمكما دية الأول، ولو علمت أنكما قد نعمت ذلك، لقطعت أيديكما» .
ذكر محمد بن في كتاب الرخوع عن الشهادة: أنه قال «أسررُكمما دية يد
الأول» (١).

والخَصَافُ أَوْزَدَ هَهُنَا وَقَالَ: «أَغْرَمْتُكَ الدِّيَّةَ»، فَيَحْمِلُ أَنْ الْقِطْعَ مَرَى

= [رقم / ٢١٥٢]، ص طریق؛ تریبہ میں راسی غن الشمسیٰ کے معنی

(۱) می‌لغت و نام + استغاضه

[illegible]

۱-، علمہ سجاری فی کتاب البیات باب اذ عبادہ وہ من رجل ھل یموت أو یقتل معہ کتھم

[۲۵۴۶]، ووصولہ عدد بررق فی نصفہ | تم ۱۹۵۶ء، ولد رخصی می (۱۹۵۶ء)

[١٨٢، ٣]، عن الشيخ عن علي بن محمد بن نوحه

(١) بظرف: الأصل / المعروف بالسيوطي (١٢، ٧ / طبعة: وزارة الأوقاف القطرية)

(١) هذا المصطلح لا يطرحه من سياق الأثر السياسي عند حطاب، بل قبل بحبره نائب محمد في مصر.

لَأَوَّلٍ، وَقَدْ تَرَجَّحَ الْأَوَّلُ بِأَصَالِ الْقَصْدِ بِهِ صَاحِبُ مَا أَتَتْهُ شَهَادَتُهُمْ
لِإِقْرَارِهِمْ عَمَّا نَفْسُهُمْ بِسَبِّ لَصَّامٍ، وَالْتِفَاقُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِثْرَارِ،
وَسَقَرُّهُ مِنْ بَعْدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ وَلَا يَصِحُّ الرَّخُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ، لِأَنَّهُ فَنَحْ لِلشَّهَادَةِ فَتَحْتَ

وَعَلَيْهِ سَلَامٌ

إِلَى النَّفْسِ، فَكُونَ أَوَّاجِبٌ فِيهِ النَّفْسِ

بَيَّنَّ بِهَذَا أَنَّ رَجُوعَ الشُّهُودِ يَصِحُّ فِي حَقِّ أَحِبِّ الصَّامِ، فَمَا فِي حَقِّ
إِنْصَابِ قَضَاءِ الْعَاصِي فَلَا يَصِحُّ كَمَا فِي الشَّرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي.

قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِمْ صَاحِبُ مَا أَتَتْهُ شَهَادَتُهُمْ)، هَذَا يَقْطَعُ الْمُدَوِّرِي
فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(١)، وَدَلِيلُ لَأَنَّهُمَا أَقْرَأَ بَأْتَهُمَا تَعَدِّي وَوَضَعَا الشَّهَادَةَ فِي عِبَرِ
مَوْضِعِهِ، وَصَارَ ذَلِكَ سَبًّا إِلَى تَعَبِ الْعَامِلِ، وَالْإِتْلَافُ بِسَبِّ إِذَا كَانَ بِسَبِّ لَعْنَتِي
يُوجِبُ الصَّدَقَ، كَمَا فِي حَاوِزِ الْبَيْتِ، وَوَضَعَ الْخَطَرَ عَلَى قَارِعِهِ الطَّرِيقِ

غَايَةُ مَا فِي السَّابِّ: أَنَّ كَلَامَ ٢٧٧ الشُّهُودِ مُتَقِصِّرٌ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ صِحَّةَ
الْإِقْرَارِ، نَكْوِيهِ غَيْرَ مَتَّهِمٍ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا يُسْتَرَدُّ لِمَالٍ مِنَ الْمَخْكَومِ، لِأَنَّ رَجُوعَ
الشَّاهِدِ صَحٌّ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، لَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ

قَوْلُهُ (قَالَ: وَلَا يَصِحُّ الرَّخُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ)، أَيُّ: قَالَ الْقُدُّورِيُّ
فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(٢)، وَدَلِيلُ أَنَّ الرَّخُوعَ عَنِ الشَّهَادَةِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَهَادَةً - فَتَحُّ

= «التَّعْزِيمُ» وَلَا يُؤْثَرُ كَلَامُهُ بِذِكْرِهِ يُرِيدُ بَيِّنَاتٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَدَبِ الْقَاضِي / لِلتَّحْصَاتِ وَغَيْرِهَا
لِصَدْرِ الشَّهَادَةِ فِي شَرْحِهِ وَهُوَ ثَابِتٌ مَوْجُودٌ فِي السَّحْنَةِ الْمُسَدَّةِ مِنْ «أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْحَمْدِ
[٢٤٨/ب] مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةُ كُتُبِ بَيْتِ نَاصِلِ أَحْمَدِ شَا (رَقْمُ الْحِفْظِ ٥٤٦)، وَيُظْهِرُ الشَّرْحُ
أَدَبِ الْقَاضِي بِصَدْرِ الشَّهَادَةِ [٥٠٥ - ٥٠٦]، وَشَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي لِأَبِي بَكْرٍ أَمْرًا بِذَلِكَ
٢١٥/ب مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةُ بَيْتِ نَاصِلِ أَحْمَدِ شَا (رَقْمُ الْحِفْظِ ٦٥٨)

(١) سَمِعْتُ الْمُحْتَصِرَ الْقُدُّورِيَّ [ص ٢٢٣]

(٢) يَظْهَرُ الْمَعْنَى السَّابِقَ [ص ٢٢٣]

بما تختص به الشهادة من لمخاض وهو مخاض القاصي أي قاصي حد. ولأن الرجوع ثوبة وانتوبة عن حسب الحباية، فالشتر بالشتر والإعلان بالإعلان

في غاية البيان

للتهادة، ينقص بها، فكان مثلاً بالشهادة فاحتض بموضع الشهادة، كالوادع الياس بما كان متقابليين ومصادئين، بشرط لتصدد اتحاد المحل، فكذلك

ولأن الرجوع عن الشهادة ثوبة عن حباية الكذب، والثوبة إنما تكون على حسب الحباية، ولحباية كانت محتضنة بمجلس القضاء، فيسعي إلى تحض الثوبة عنها - وهي الرجوع عن الشهادة الساطلة - شخص بمجلس القضاء أيضاً، لا ترى ابن مازري عن معاذ بن حبل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثة بعثه من اليمن فقال معاذ رضي رسول الله قال: «عليك سفوى الله ما استطعت، وأذكر الله عند كل شجرة وحجر، ودا عمت شراً، فأخبرت ثوبة، الشتر بالشتر، وأعلانية بالعلانية»^(١) وفي هذا الحديث طائفت ذكرها أبو بكر بن أبي إسحاق [الكلاباذي]^(٢) في «بحر الفوائد»^(٣).

والحاصل في المسألة ما ذكره في «الفتاوى الصغرى»^(٤) «لشاهد إذا رجع في غير مجلس لقضاء، لا يصح، ولو رجع في مجلس قاصي غير قاصي الذي شهد عده، صح، حتى لو ادعى لمشهود عليه رجوع لشاهد في غير مجلس لقاصي، فأدام البيعة عليه، لا ينقض، ولو ادعى رجوعه عند قاصي آخر، قبل السنة عليه، ولو ادعى رجوعه مطلقاً ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده في «المبسوط»، أنه لا ينقض.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ٣٤٣٦٥]، وأحمد بن حنبل في «إبرمه» [ص ٢٦]، ومحمد بن أبي الزهد [٥٣١/٦]، عن معاذ بن حبل رضي الله عنه.

(٢) من المعقولين زيادة من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢.

(٣) بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخيار للكلاباذي [ص ٣٦٤].

(٤) بحث في الصغرى للصدر الشهيد [ق ١٩٣].

وإذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاصي، فهو دعي المشهود عليه رجوعهما وأرد بيمينهما لا يخلفان، وكذا لا نقل بينة عليهما ادعى رجوعا باطلا، حتى لو أقام البينة أنه رجع عند قاصي كذا وصحته المان تقبل

﴿عنه بيان﴾

ورد لم يكن مدعي الرجوع بينة، وأراد استخلاف الشاهد، وإن كان يدعي رجوعه مطلقا، وفي غير مجلس لقاصي، لا يستخف، وإن كان يدعي رجوعه في مجلس لقضاء، يستخف إذا ادعى رجوعه على الشهود وإذا استخلافه، [أو إقامة] ^(١) البينة على ذلك، وبإدعى الرجوع في غير مجلس القاصي، لا يصح، ولو ادعى الرجوع عند القاصي، ولم يدع القضاء بالرجوع، لا يصح؛ لأن الرجوع عند القاصي إنما يصح إذا اتصل به القضاء.

أما إذا ادعى الرجوع عند القاصي والقضاء بذلك، يصح ويستخلف الشاهد، ونقل البينة على ذلك، ولو شهد عند قاصي ورجع عند قاصي آخر، يصح ويحب الصمان عليه، بكون إذا قضى عليه هذا القاضي بالصمان، كما لو رجع عند القاضي الذي شهد عنه، إنما يحب عليه الصمان إذا قضى القاضي عليه بالصمان، وبغضه عن شرح شيخ الإسلام خوهر رده ^(٢).

ثم قال ^(٣) «وكان أستاذ فخر الدس يستبعد توقف صحة الرجوع على القضاء بالرجوع أو بالصمان» ^(٤)

قوله (ادعى رجوعا باطلا)، لأن الرجوع في غير مجلس القاضي ليس بصحيح.

(١) وقع بالأصل «أو في» والثبت من (د)، (ع)، (ص)، وهو الموافق لما وقع في الفتاوى الصغرى، المصدر: شهيد [١٩٣: ١] مخطوط مكة بغير له في تركيا (رقم مخطوط ١٠٤٧)

(٢) ما بين معنويين في [٤٨]: «أو إقامة البينة».

(٣) يعني: صاحب «الفتاوى الصغرى»

(٤) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للمصدر: الشهد ١: ١٥٣.

وَقَدْ الشَّافِعِيُّ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ لَا غَيْرَ لِلْسَّبَبِ مَعَ وُجُودِ الْمُبَاشَرَةِ

عبد الباق

وَلَمَّا أَنَّ لِشَهِيدٍ [٢٧٧] لَمَّا رَجَعُوا عَلِمَ أَنَّ الْمَالَ وَصَلَ إِلَى الْمُقْصِدِ بِهِ
بَعِيرٌ حَقٌّ، لِأَنَّ الْقَاصِيَّ قَصَى بِشَهَادَتِهِمْ، وَشَهَادَتُهُمْ كَانَتْ بَاطِلَةً، وَتَسْلِيمُ مَنْزِلِ الْغَيْرِ
لِأَنَّ الْغَيْرَ بَعِيرٌ حَقٌّ مُوجِبٌ لِلضَّمَانِ، وَالضَّمَانُ لَا تَجِبُ عَلَى الْمُقْصِدِ لَهُ، وَعَلَى
الْقَاضِي بِالْإِجْمَاعِ.

أَمَّا عَلَى الْمُقْصِدِ لَهُ فَلَا رُجُوعَ لِشَهِيدٍ لَا يَصِحُّ فِي حَقِّ الْغَيْرِ.

وَأَنَا عَلَى الْقَاضِي، وَلِأَنَّهُ كَالْمُنْحَرِفِ عَنِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ مَرْضُوعٌ عَلَيْهِ مَا
ثَبَتَ عَلَيْهِ طَهَرٌ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَرَوْهُ وَجُوبَ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ؛ يَكْفُرُ، وَلَوْ رَأَى ذَلِكَ وَمَعَ
هَذَا آخَرَ الْقَضَاءِ؛ يَفْسُقُ، وَإِذَا كَانَ كَالْمُنْحَرِفِ صَارَ مَعْدُورًا فِي قَضَائِهِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ
الضَّمَانُ عَلَى الْقَاصِي؛ لَامَعَ السُّرُّ عَنْ تَقْلِيدِ الْقَضَاءِ حَقًّا عَنِ الضَّمَانِ،
فَتَتَعَطَّلُ حَيْثُ أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ تُوجِبْ الضَّمَانُ عَلَيْهِ، كَيْلَا تَتَعَطَّلَ أُمُورُ النَّاسِ.
ثُمَّ لَمَّا لَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ [٢٧٨] عَلَى الْمُقْصِدِ لَهُ، وَعَلَى الْقَاضِي؛ تَقَبَّرَ
إِجْبَاطُ الضَّمَانِ عَلَى الشُّهُودِ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا سَبِيلًا لِلزَّالِمِ مَتَّفِقُونَ لِلْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ،
كَمَا لَوْ شَهِدُوا بِالْعَقْدِ ثُمَّ رَجَعُوا وَلِأَنَّ السَّبَبَ عَلَى وَجْهِ التَّعَدِّي يُوجِبُ الضَّمَانَ،
كَحَدِيثِ الشَّرِّ، وَوَأَمَّا لِحَجَرٍ، فَوَجِبَ الضَّمَانُ عَلَى الشُّهُودِ

وَقَوْلُهُ: (لَا غَيْرَ لِلْسَّبَبِ مَعَ وُجُودِ الْمُبَاشَرَةِ)، سَيَبْضُ بِشَهِيدٍ لِقِصَاصٍ إِذَا
رَجَعُوا عَلَى أَضْلِهِ، وَبِالْمُخْرِمِ إِذَا أَمْسَكَ صِدْقًا حَتَّى قَتَلَهُ مُخْرِمٌ آخَرٌ.

لَا يُقَالُ: إِنَّ الشُّهُودَ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ إِلَّا مَجْرَدُ الْقَوْلِ، وَمَجْرَدُ الْقَوْلِ لَا يُوجِبُ
الضَّمَانَ

لِأَنَّا نَقُولُ: يَتَطَرَّقُ ذَلِكَ بِشَهَادَةِ الْبَيِّنِ وَالظَّلَاقِ قَبْلَ الدُّحُولِ إِذَا رَجَعُوا

قُلْ: تَعْدُرُ بِحَدِّ الثَّغْمَانِ عَلَى الثَّغْمَانِ وَهُوَ الْقَصِي لَأَنَّهُ كَأَلْمَحٍ إِلَى الْقَصْدِ، وَفِي إِيجَابِهِ حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ عَنْ تَعْدُرِهِ مِنْ الشَّعْبِ لِأَنَّ الْحُكْمَ قَاضٍ قَاعِبِرَ الشَّيْبِ، وَإِنَّمَا بَضْمَانُ إِذَا قَصَّ الشَّعْبُ الْمَالَ دُنَا كَانَ أَوْ عَيْنًا، لَأَنَّ الْإِثْلَافَ بِهِ تَحَقُّقٌ، وَلَئِنْ لَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ أَخَذِ الْعَيْنِ وَالرَّمِ الْبَيْنِ

وَقَدْ عَادَ لِبَيْدٍ

قَوْلُهُ (وَإِنَّمَا بَضْمَانُ إِذَا قَصَّ الْمُدْعَى لِمَالِ دُنَا كَانَ أَوْ عَيْنًا لَأَنَّ الْإِثْلَافَ بِهِ تَحَقُّقٌ)، يَعْنِي أَنَّ الشَّاهِدَيْنِ إِذَا رَجَعَا بَعْدَ بَضْمَانٍ بِدَقِيقِ الْمَشْهُودِ لَهُ الْمَالَ مِنْ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ دُنَا أَوْ عَيْنًا، لَأَنَّ لَضْمَانًا يَجِبُ عَلَى الشُّهُودِ بِالْإِثْلَافِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ الْإِثْلَافُ بَدُونِ قَبْضِ الْمَشْهُودِ بِهِ الْمَالَ، وَهَذَا هُوَ اخْتِيارُ شَمْسِ الْأَثْمَةِ اسْتَرْخِيبِي.

وَأَمَّا شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاضِعُ رَأْيِهِ فَقَدْ قَرَّرَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالذَّنْبِ، فَقِي الْعَيْنِ يَجِبُ لَضْمَانُ عَلَى الشُّهُودِ بِدَقِيقِ الْمَشْهُودِ لَهُ الْمَالَ أَوْ لَمْ يَضْمَنْ، وَفِي الذَّنْبِ لَا يَجِبُ الضَّمَانُ مَا لَمْ يَسْتَوْفِ الْمَشْهُودُ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ

وَالْإِنِّ هَذَا ذَهَبُ شَمْسِ الْأَثْمَةِ اتِّبَاهِي فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» مِنْ «الشَّامِلِ» فَقَالَ «شَهِدَ بَعِي ثُمَّ رَجَعَ، صِيغًا قِيَمَتُهُ، قَضَى الْمَشْهُودُ لَهُ أَمْ لَا، لَأَنَّهُمْ أَزَالَا بِكَ لِأَخْرِجَ عَنِ الْعَيْنِ لِمَقْصُودِي بِهِ، أَوْ لَأَنَّهُمْ حَالًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ، فَإِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ دُنَا، ثُمَّ رَجَعَ الشُّهُودُ فَبَيَّنَ قَبْضَ الذَّنْبِ لَا يَضْمَرُونَ، لَأَنَّهُمْ مَا أَسَقَا وَمَا حَالًا، وَلَأَنَّهُمْ أَوْحَا دُنَا، فَلَا يُوجِبُ ضَمَانُ الْعَيْنِ؛ لَأَنَّ ضَمَانَ الْعَدْوَانِ مُقْتَدَّرٌ بِاجْتِلٍ، وَلَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ الذَّنْبِ وَالْعَيْنِ، لَا جَزَمَ لَوْ قَبْضَ الْمَشْهُودُ لَهُ وَصَارَ عَيْنًا بَضْمَانُ»

بِسْمِ هَذَا نَقَطُ «الشَّامِلِ».

قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ لَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ أَخَذِ الْعَيْنِ وَالرَّمِ الْبَيْنِ)، يَعْنِي: أَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ دُنَا أَوْ عَيْنًا، وَلَمْ يَسْتَوْفِ الْمَشْهُودُ لَهُ، لَا يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى الشُّهُودِ؛ لَأَنَّ الضَّمَانُ

فإن رجع أحدهما ضمن لصفة والأصل أن يُعْتَبَر في هذا قضاء من بقي
لا رجوع من رجع وقد بقي من بقي بشهادته يصف الحق

يعبد على المصادقة، ولا ممانعة بين العي والشئ.

وجه قول الشيخ جده - [p. 390, 4] في شرط القنص لصحاب العي - أن
قضاء القاضي بالملث بالمقصي له في رغم المقتضي عنه تطل، والمرء ما حد
برغمه، فلا يضمن اليهود ما لم يخرج الملث عن يده

قوله (فإن رجع أحدهما ضمن التصف)، هذا لفظ القُدوري في
«مختصره»^١.

[p. 391] والأصل هنا ما ذكر في «شرح الجامع الكبير» أن لعمرة في
الرجوع لقاء من بقي، لا رجوع من رجع، وأن الشاهد برجوعه يضمن لليهود
عنه ما أثبت بشهادته لليهود له، ورجوعه يُعْتَر في حق الصمان عنه، لا في
إنتال ما ثبت لليهود له.

وأما قلنا، إن العرة لبقاء من بقي له، لأنه لو كانت العرة لرجوع من رجع،
لزم أن يكون الصمان واحداً على الرجوع مع بقاء الحق عند وجود المسمى^٢ كما
إذا رجع أحد الثلاثة، لأنه لو كان كذلك؛ كان صمان الاتلاف بلا تلف، وهو
فاسد، إذ الحق باقي لم يتلف منه شيء بعد لشاهدتين

وإذا ثبت هذا الأصل قلنا إن أحد الشاهدين لما رجع بقي يصف الحق بعد
لشاهد الآخر على شهادته، فإذا كان باقي يصف الحق؛ كان اتالف يصف الحق
لا محالة، فتضمنه الرجوع

(١) سطر «مختصر» قُدوري [ص ٢٢٣]

(٢) وقع بالأصل «المسمى» وحذف من الأصل «ووقع» ووقع «ووقع»

وبن شهادته بالمان ثلاثة، فرجع أحدهم، فلا صمان عنه، لأنه بقي من
بقي بشهادته كل الحق، وهذا لأن الاستحقاق باق بالحجة، والمثلف متى
استحق، سقط الصمان، فأولى أن يمنع

قوله رجع الآخر صمن الرجوع نصف المان؛ لأن بقاء أحدهم يبقى

في غير ذلك

قوله، (وإن شهد بالمان ثلاثة، فرجع أحدهم، فلا صمان عليه). هذا لفظ
لقدوري في «مختصره»^(١)، وهو بناء على الأصل المتعمم، وذلك لأن كل حق
بما بقي بشهادته من بقي على شهادته، ثم يوحد من الرجوع إنلاف شيء، فلم يدره
لصمان

وقوله (وهذا لأن الاستحقاق باق بالحجة، والمثلف متى استحق، سقط
لصمان، فأولى أن يمنع)، وهذا إشارة إلى قوله، (لأنه بقي من يبقى بشهادته كل
الحق)

سأله أن استحقاق لمشهد له بمشهد به - بعد رجوع أحد الثلاثة - باق
ببقاء الحجة، أعني، بقاء الشاهد، لأن الاستحقاق متى ثبت في المثلف بطل
الصمان وبرقعه، وما عيب حق فيه لم يجب الصمان بعد، فأولى أن يدفعه
الاستحقاق الثابت بالحجة ومنعه، لأن الدفع أسهل من الرفع، كما قد تفت
بما مال ريد مثلاً، فنقض القاضي بضمائه عليه ريد، ثم استحق لعين المثلف
عقرو، وأحد لصمان عن المثلف؛ سقط ذلك لصمان لو حث لريد

قوله، (فأولى أن يمنع)، أي الصمان

قوله (إن رجع الآخر صمن الرجوع نصف المان)؛ هذا أيضاً لفظ

لقدوري في

يُضَفُّ لِحَقٍّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ؛ ضَمَّتْ رُبْعَ لِبَقَاءِ ثَلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِبَقَاءِ مَنْ بَقِيَ (وَإِنْ رَجَعَتْ ضَمَّتَا يَضَفُّ الْحَقُّ) لِأَنَّ يَشْهَادَةَ الرَّجُلِ تَقِي يَضَفُّ لِحَقٍّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرَةُ مَنَوَّةٍ، ثُمَّ رَجَعَ ثَمَانٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا؛

قَوْلُهُ تَائِدٌ سِيَّ

وَدَلَّكَ بَيَانٌ عَلَى الْأَصْلِ الْمَقْدُمِ أَيْضًا، لِأَنَّ لِعِبْرَةِ لَمَّا كَانَ لِبَقَاءِ مَنْ بَقِيَ، كَانَ التَّائِي يَضَفُّ لِحَقٍّ، وَهُوَ يَبْقَى يَضَفُّ لِحَقٍّ كَانَ التَّائِي بِالرَّجُوعِ يَضَفُّ لِحَقٍّ لَا مَحَاةَ، فَيُضَمُّهُ ارْتِجَاعُ جَمِيعًا، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ مِنَ الْآخَرِ، لَكَانَ ضَمَانًا لِيَضَفَّ عَلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ.

وَأُورِدَ فِي «الشرح الأقطع» فِي هَذَا الْمَقَامِ سُؤَالَ وَحَوَاتِمًا فَقَالَ

«فَإِنْ قِيلَ يُؤْ قَالَ رَجَعَ لِأَوَّلٍ، كَيْفَ يَحْوَرُّ أَنْ يَلْمِزِي لِيَضَفُّ بِالرَّجُوعِ غَيْرِي، وَفِي زُجُوعِي لَمْ يَحْثُ عَنِّي شَيْءٌ؟»

قِيلَ لَهُ: كَمَا يَدْرُكُ الضَّمَانُ حَمِصَ الشُّهُودِ إِذَا رَحَقُوا وَهُوَ ثَلَاثَةٌ، وَيُؤْ قَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يُؤْ رَجَعْتُ وَخَدِي ثُمَّ يَرْمِي الضَّمَانَ، لِأَنِّي ثَلَاثُهُمْ، ثُمَّ يُنْمِغُ قَوْلُهُ، كَذَلِكَ هَذَا^١.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ، ضَمَّتْ رُبْعَ لِحَقٍّ)، وَهُوَ لَعَطٌ لِعُدْوَرِيٍّ فِي «مَحْتَصَرِهِ»، وَتَمَاتُهُ فِيهِ: «وَإِنْ رَجَعَتْ ضَمَّتَا يَضَفُّ لِحَقٍّ»، وَذَلِكَ لِأَنَّ بَيْنَهُ الرَّجُلَ عَنِ شَهَادَتِهِ يَبْقَى يَضَفُّ لِحَقٍّ، فَيَرْجُوعُ لِمَنْ تَبَيَّنَ تَبَيَّنَ اسْتَضَفُّ، فَيُضَمُّانِ ذَلِكَ، فَإِذَا رَجَعَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا وَخَدَى يَضَفُّ الرُّبْعَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ التَّائِي إِذْ بَقِيَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْحَقِّ بَقَاءَ الرَّجُلِ وَامْرَأَةِ الْآخَرَى عَلَى الشَّهَادَةِ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرَةُ مَنَوَّةٍ، ثُمَّ رَجَعَ ثَمَانٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا)

(١) بَطْنُ الشَّرْحِ مَحْتَصَرُ الْقُدْوَى فِي الْأَقْطَعِ أَوْ ٢٠٠

(٢) بَطْنُ الْمَحْتَصَرِ الْقُدْوَى فِي الْأَقْطَعِ أَوْ ٢٠٢

لأنه بقي من شهي شهادة ثل الحق

(وإن رجعت أخرى كان عليهن ربيع الحق) لأنه بقي النصف بشهادة
الرجل والربيع بشهادة الباقية فهي ثلاثة لأربع

وإن رجع للرجل والنساء، فعلى الرجل شذش الحق وعلى النسوة
حمة أسدسه عند أبي حنيفة وعندهما على الرجل النصف، وعلى النسوة
النصف لأنهن وإن كثرن يقسم مقام رجل واحد وهذا لا يفضل شهادتهن إلا
بأنصاف رجل واحد، ولأبي حنيفة أن كل امرأة قامت مقام رجل واحد،

هذا لفظ القُدوري في «مختصره»، وتعاقبه به «وإن رجعت أخرى؛ كان على
النسوة ربيع الحق»^(١)، وذلك لأن العبرة بقية من بقي، وقد بقي | ٢٧٨ | الرجل
والمرأة على الشهادة، ففي تمام الحق، فلم يجب انضمام على الزاحعات، وإن
رجع امرأة أخرى؛ وجب ضمان الزرع عن الزاحعات انشع؛ لأنه هو التام
برجوعهن؛ إذ بقي ثلاثة أربع الحق بقية الرجل والمرأة العشرة على الشهادة

قوله، (وإن رجع للرجل والنساء، فعلى الرجل شذش الحق، وعلى النسوة
حمة أسدسه عند أبي حنيفة)

وعندهما على الرجل النصف، وعلى النسوة النصف، هذا لفظ القُدوري
في «مختصره»^(٢)، يعني: إذا كان الشهود رجلاً ورجلاً، وعشر نسوة، فراجعوا
جميعاً بعد الحكم؛ يجب الضمان أسدات عند أبي حنيفة ^(٣)، وعندهما، يجب
أصلاً^(٤)

(١) بظر: «مختصر القُدوري» [ص/٢٢٣]

(٢) بظر: المصدر السابق [ص/٢٢٣]

(٣) في «الصحح» وعلى قول لأن على حنيفة أسدات عند أبي حنيفة

«قال - في نقص عنهن عدلت شهادة اثنتين منهن شهادة رجل واحد»
فصار كما إذا شهد بدلت ستة رجال ثم رجعو وإن رجع النسوة العشرة دون
الرجل كان عليهن نصف الحق على المؤمنين لما قلنا

ولو شهد رجلان وامرأة ساء ثم رجعوا ، فالضمان عليهما دون المرأة

[وخته قولهما ، أن النسوة وإن كثرن ، يقمن مقام رجل واحد في الشهادة ،
بدليل أنه لا تقبل شهادتهن وحدهن ، وصارت شهادة [١٠-٣٩٦] عشر نسوة ،
كشهادة ثلاثين ، فصار الضمان على الرجل والنسوة نصفاً^(١)]

وخته قول أبي حنيفة : أن الشارع جعل شهادة المرأة عند لاختلاط
بمرأة شهادة رجل واحد ، فيصير شهادة عشر نسوة بمرأة شهادة خمسة رجال ،
فصارت كأن الشهود كانوا من رجال ، فرجعوا جميعاً ، فوخت للضمان أصداساً

قال في «شرح الطحاوي» ، «ولو رجع الرجل وخته ، فعليه نصف المال
بالإجماع ، ولو لم يرجع رجل ولكر رجع النسوة ، فعليه نصف المال
أيضاً»^(٢) .

قوله (لما قلنا) ، إشارة إلى قوله : (لأنهن وإن كثرن يقمن مقام رجل واحد)
قوله (ولو شهد رجلان وامرأة ساء) ، ثم رجعوا ، فالضمان عليهما دون
المرأة) ، وهذه من مسائل «المسوط»^(٣) ، ذكرها نمرضا على مسألة النقذوري رحمه

١ - [١٨٨/١٦] ، «بدائع الصانع» [٢٨٧/٦] ، «الأنجيل» [١٥٤/٢] ، «البيان الحقائق»
[٢٤١] ، «البيان شرح الهداية» [٢٠٥/٩] ، «سبحرة السيرة» [٢٣٨/٢] ، «فتح الخيرة»
[٤٨٥/٧] ، «التعحيح والرجح» [ص ٤١٢] ، «الدرر في شرح كتاب» [٧٤/٤]

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ال» ، «لام» ، «واحد» ، «واحد» ، «واحد»

(٢) بصر «شرح مختصر الطحاوي» بالأسبغين رقم ٢٥ : [٢٥]

(٣) بصر «الأصل الممدود بالمعنى» [١١/١١] طبعة وراء الأقاليم المطبوعة

لأنَّ الوَاحِدَةَ بَسَّتْ شَهِدَةٌ نَحْنُ هِيَ بَعْضُ الشَّاهِدِ فَلَا يُصَافُ إِلَيْهِ الْحُكْمُ.

قال وإن شهد شاهدان على امرأة بالكُفاح بمقدار مهر مثلها، ثم رجعا، فلا ضمان عليهما، وكذلك إذا شهدا بأقل من مهر مثلها) لأنَّ ما دفع التضع غير متقوِّمة عند الإثلاف لأنَّ التضمين يستدعي السئلة على ما عُرِف، وإنما نقصر وتقوم بالتملُّك لأنها نصبر متقوِّمة ضرورة الملك إماتة بحظر المحل.

وإن عابده سنان

وإنما لم يحجب الضمان على المرأة؛ لأنَّه لم يضمن بشهادتها؛ لأنها نصف شاهد، فلا يُصاف الحكم إلى بعض اليمين.

قال في «الشامل» في قسم «المسوط» «شهد رجل وثلاث نسوة، ثم رجع رجل وامرأة؛ ضجع الرجل والمرأة نصف لمان ثلاث في قباص قول أبي حنيفة

رأيه

وعندهما، ضجع الرجل نصف لمان، ولم يضمن المرأة، لأنَّ عندهما ثابت بشهادة النساء نصف الحق، وبقي شهادة المراتبي نصف الحق.

وعند أبي حنيفة الحق بشهادة الرجال والنساء على الشيوع، ثم تقدم كل المراتبي مقام رجل، ثلاث نسوة يقمن مقام رجل ونصف

من رجوع جميعاً؛ فعندهما أنصافاً، وعند أبي حنيفة أحصاء على النسوة ثلاثة أحصاء، إلى هنا لفظ «الشامل».

قوله: (وإن شهد شاهدان على امرأة بالكُفاح بمقدار مهر مثلها، ثم رجعا، فلا ضمان عليهما)، أي: قال المُدوِّري في «مختصره».

قال صاحب «الهدية» (وكذلك إذا شهد بأقل من مهر مثلها)، يعني

(وَكَذَا إِذَا شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بَتْرُوحٍ امْرَأَةً بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلِهَا) لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ بِعَوَصٍ لَمَّا أَنَّ التُّضْعَ مُتَقَوِّمٌ خَالَ الدُّحُولُ فِي الْمَلْتِ وَإِتْلَافٌ بِعَوَصٍ كَلَا إِتْلَافٍ، وَهَذَا لِأَنَّ مَتَى الصَّمَانِ عَلَى الْمُعَانَةِ وَلَا مُعَانَةٌ بَيْنَ الْإِتْلَافِ بِعَوَصٍ وَبَيْنَهُ بِعَوَصٍ عَوَصٍ.

في هذا الباب

لَا صَّمَانٌ عَلَى الشَّاهِدِينَ إِذَا رَجَعَا، وَإِنَّمَا نَمَّ يَجِبُ الصَّمَانُ؛ لِأَنَّ الصَّمَانَ يَسْتَدْعِي الْمُعَانَةَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاغْتَبُوا عَلَيْهِ بَيْنِي مَا أَغْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (النساء: ١١٩)، وَلَا مُعَانَةٌ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمَقْبَرَةِ الَّتِي هِيَ لِعَوَصٍ - أَعْنِي: سَفْعَةُ التُّضْعِ - فَلَا يَحْتَاجُ الصَّمَانُ، كَمَا فِي إِتْلَافٍ سَائِرٍ مَدَامِ الْمَعْصُوبِ، حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ الصَّمَانُ عَدْلَ حَلَاقٍ لِلشَّاهِدِ عَلَيْهِ، وَلَا مَقْبَرَةً يَنْضَعُ لَا فِيمَا بَهَا عَدْلُ لِحَرْوَجٍ عَنْ مَلِكٍ الْمَرْوِ أَلَّا تَرَى أَنَّ امْرَأَةً مَرِيضَةً د ٢٠٣١٧ لَوْ رُوِّحَتْ نَفْسُهَا بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا؛ لَمْ يَحْتَاجْ لَهَا كَمَانٌ لِمَهْرٍ، بِحِلَالٍ مَا لَوْ سَاعَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتِهَا شَيْءٌ بِأَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَبِهِ لَمْ يَجِبْ لِلتُّضْعِ قِيَمَةٌ عَدْلُ الدُّحُولِ فِي مِلْكٍ لِرُوحٍ؛ إِبَانَةً لِحَظَرِ الْمَحَلِّ.

قَالَ الْقُدُورِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ١٢٧٩٢ | «مختصر» | وَكَذَلِكَ إِذَا شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بَتْرُوحٍ امْرَأَةً بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلِهَا^(١)، بِمَعْنَى: لَا صَّمَانٌ عَلَيْهِمَا إِذَا رَجَعَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا لَمَّا أَحْرَحَا عَنْ مِلْكٍ الرَّجُلِ مَقْدَارِ مَهْرٍ الْمِثْلِ وَأَتْلَعَاهُ؛ فَقَدْ أَدْخَلَا فِي مِلْكِهِ عَوَصًا بِإِرَائِهِ؛ لِأَنَّ التُّضْعَ مُتَقَوِّمٌ عَدْلُ الدُّحُولِ فِي مِلْكٍ الرَّوْحِ.

فَإِذَا كَانَ الْإِتْلَافُ بِعَوَصٍ؛ كَانَ كَلَا إِتْلَافٍ، فَلَا يَجِبُ الصَّمَانُ، وَإِنْ شَهِدَ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ، ثُمَّ رَجَعَا؛ ضَبِحَ الرِّيْدَةُ؛ لِأَنَّهُمَا أَتْلَعَا الرِّيْدَةَ بِمَا عَوَصٍ، حَيْثُ لَمْ يُدْخَلَا بِإِرَائِهِمَا شَيْءٌ.

وَالْأَصْلُ هُنَا مَا ذَكَرَ فِي «شرح الطحاوي»: «أَنَّ كُلَّ مَنْ تَنَفَّ بِشَهَادَةٍ عَلَى

(وإن شهدا بأكثر من مهر لمثل ثم رجع صمنا الزيادة) لأنهما أثمأها
من غير عوصي.

باب العيص

لمشهود عليه منفعة، فلا ضمان عليه بالرجوع، وإن أئلف عين مالي إن كان بعوضي
هو عين المال، أو منفعة لها حكم عين المال فلا ضمان عليه، وإن كان بعوضي
بعوضي، فإنه يجب الصمان

إذا عرفنا هذا فنقول: إذا ادعت امرأة عن رجل أنه تزوجها على ألف
درهم، وهو شكك، وشهد بذلك شاهداً، وقضى القاضي بالزواج بألف درهم، ثم
زعمت أن القاضي لا يفتح السكاح، ويظهر إلى مهر ميثها: إن كان مهر ميثها ألفاً،
أو أكثر، فلا ضمان على لشهود؛ لأنهما أئلفا على الرخي عين مالي بعوضي؛ لأن
السكاح يقتضي مالاً في حال دحرله في يئس الروح

ألا ترى أن الأب إذا زوَّج من ابنة امرأة جاز، لأن السكاح كعين المال في
حق الزوج، وكذلك العريس إذا تزوج امرأة على ألف درهم، وذلك مهر ميثها؛
جاز، ولا يقتضي من الثمن، فلما كان في حق الزوج كعين مالي في حال دحرله في
يئس، فقد حصل التلّف بعوضي^(١) فلا ضمان عليه.

وإن كان مهر ميثها ألف من ألف [درهم]^(٢)، يضمن الزيادة على مهر المثل؛
لأن التلّف حصل بعوضي العوصي، هذا إذا كان الروح هو المتكبر.

فإن كانت المرأة تُكبر، والروح يدعي ذلك، فقضى بالزواج بألف ومهر
ميثها ألفاً؛ لم يضمن للمرأة شيئاً؛ لأنهما أئلفا عليها المنفعة، ومثل المنفعة

(١) في ١٤١ و ١٤٢ المعبر عوصي وهو الموقوف لا يقع في شرح لطحاوي: لا سحاحين
٢ في ١٦٢ أ مخطوط مكتبة شهيد عني - برك (رقم لحظ ٨٦)

(٢) ما بين المعنوقين - زيادة من: ١٤١، ١٤٢ وليست بكتب في شرح لطحاوي: لا سحاحين
٢ في ١٦٢ أ/ مخطوط مكتبة شهيد عني - بركيا/ (رقم لحظ: ٨١٦)

قال وإن شهد ببيع شيء بمثل القيمة، أو أكثر، ثم رجعا، لم يضمن؛
لأنه ليس بإتلاف مني بطرا إلى ليعوض (وإن كان بأقل من القيمة ضمن
التقصان) لأنهما اتلفا هذا الخمر بلا عوض.

والله أعلم بالصواب

لا ضمان عليه.

وكذلك لو ادعى رجل على رجل أنه خمره داره مئة شهرا بعشرة،
والمشتاجر يتكبر، فشهد شاهدان على ذلك، ثم رجعا، فإن كان في قول المدة
نظر إن كان أخوة الذر بمثل المشتري؛ فلا ضمان عليه؛ لأنهما اتلفا عين مال
يعوض؛ لأن المنفعة إذا دخلت تحت العقد تقوم كعين مال قائم، وإن كان دونه
بضمان ريادة، وإن كانت لدعوى بعد نضي المدة بضمان الأخوة؛ لأنهما
اتلفا بعير يعوض.

ولو كان المدعي هو المشتاجر يدعي أنه اساحر الدار مئة بعشرة وأخر مثله
مئة، والمؤاجر يتكبر، فشهدا بذلك، ثم رجعا، فلا ضمان عليهما؛ لأنهما اتلفا
المنفعة^(١). إلى هـ لفظ «شرح الطحاوي».

قوله: (قال وإن شهد ببيع شيء بمثل القيمة، أو أكثر، ثم رجعا، لم
يضمن). أي قال المذوري^(٢) في «مختصره». وتماثله فيه. «وإن كان بأقل من
القيمة ضميما للتقصان»^(٣)، وإنما لم يجب الضمان في الصورة الأولى؛ لأنهما لم
أحرزا المبيع عن ماله. فقد أدخل في ملكه يارنه مثله، والإتلاف بعوض كالأ
إتلاف، فلا يجب الضمان، بخلاف ما إذا شهدا ببيع بأقل من القيمة، حيث
بضمان التقصان؛ لأنهما اتلفا ذلك المثل بعير يعوض.

(١) ينظر «شرح الطحاوي» للأشعري ٢/٦٢٩، معطوط مكتبة معهد علي - تركيا رقم

المخطوط: (٨١٦)

(٢) ينظر: «مختصر المذوري» [ص/٢٧٣]

وبأن شهد على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها، ثم رجع صمًا

عنه

سقوط الخيار بمضي المدة، فيصاف الحكم - وهو روال - لمثل بعد سقوط اختيار -
إلى ذلك، ٣٩٨، ٥، السب، وقد خص سبب الروا بشهادة الشهود، فيضاف
السبب، بهم، فيجب عليهم صمد القضاء.

وهذا الذي ذكره جواب سؤال بأن يقال: ينبغي ألا يجب الصمد على
الشاهدين إذا شهدا بالبيع بشرط الخيار؛ لأنهم لم يتبعوا شيئاً على البيع، لأنهم
أبى البيع بشرط الخيار، والبيع لم يرد منك عن البيع بعد، وإنما يرون إدمان
المدة وهو ماض، فإذا سكنت عن رد كان راضياً يرون منك، فكيف يجب
الصمد على شهود حينئذ؟

فقال: سبب التلم هو لعدم سابق، وذلك يثبت بشهادتهم، فيجب عندهم
الصمد.

غاية ما في الباب: أنه سكنت ومضت المدة، وسكوته دلل رضاء يروا
منك، إلا أن لم تلبث إلى ذلك؛ لأنه كان منكراً للبيع، فلو تصرف في البيع
بحكم الجبر وقال: فتحت البيع، كان مقراً بالبيع، ويظهر كذبه عند الناس،
والعاقل يحتجب عن الكذب ويظهره، فلاجل هذا ما تمكن من التصرف في البيع
بحكم الخيار، فلم يدل سكوته على رضاء.

ومع هذا لو أوجب البيع في مدة الخيار؛ لم يضمن الشاهدان شيئاً، لأنه
أزال منك بإختياره، وكذلك لو أنك الخيار للمشتري ومضت المدة وهو ماض،
وفي قيمة البيع بقصد غير لغير؛ يضمنه الشاهدان، ومع هذا لو أوجب الشراء
في المدة سقط الصمد عنهما؛ لأنه ألتف ماله بإختياره، فافهم.

قوله: (وبأن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها، ثم رجع صمًا

بصف المهر؛ لأنَّهما أكدَّ ضمانَ علي شرف السقوط، إلا برى أنها لو طارعت
ابن الروح أو زُفَّتْ سقط مهرُ أضلا وإن تفرقة قبل الدخول في مفتي

في الهدية

بصف الدهر)، هذا نَقَطُ القُدُورِيِّ في «مختصره»، وتضاف فيه «فإن كان بعد
الدخول لم يتضمن»^(١). ولم يذكر ضمانه في «الهدية». مع أنه ذكره في «البدية»،
فلا أدري كيف كانت عنه في «الهدية»؟ رديت لأنهما فررا واكذا عليه، كان على
شرف السقوط بإرتدادها، أو تفيلها ابن زوجها، لأن حينئذ ينسقط عنه جميع
المهر. وشاكيد شدة بالإيجاب.

ولهذا إذا أُكْرِهَ لِرَجُلٍ على طلاق امرأته قتل الدخول بها، كان له أن يزجج
بصف المهر على الذي أكرهه.

أو يقول إن إطلاق قتل الدخول في معنى النسخ، لأن المنقوض عليه - وهو
النسخ - عاد إلى المراءى سالماً كما كان، فصار كهلاك المبيع قبل القبض، فبطل
سقط جميع الثمن، وإنما يجب بصف الثمن في إطلاق [٢٨٨] قبل الدخول
تدعى على طريق التبعة، وقد أقره الشاهدان على الروح، ولم يكن واجباً عليه،
بوجوب الضمان عليهما، فصار كما إذا شهدا بما، فقصي به ثم رجعا.

وهذا بخلاف ما إذا كان رجوع الشاهدتين بعد دخول الروح، حيث لا
ضمان شيئاً، ودلت لأن شهادتهما تصممت خروج البضع عن ملك الروح،
فالبضع لا قيمة له عند الخروج، وهما لم يلقا شيئاً له قيمة. ولا قرراً شيئاً على
شرف السقوط، فلم يجب الضمان عليهما.

وقال الشافعي رحمته الله [٢٨٨] يجب عليهما الضمان كما قتل الدخول؛ لأن
صانع البضع متمومة، فصار كما لو شهدا بعين قصي بذلك ثم رجعا^(٢).

(١) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص/٢٢٢ - ٢٢٤]

(٢) ينظر «الهدية» في هذه الإمام الشافعي «يحتوي» [٣٠١ - ٨] «المرير شرح سوجير» =

الْمُنْعِ فَيُوجِبُ سُقُوطَ جَمِيعِ الْمَهْرِ كَمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ ، ثُمَّ تَجِبُ بَضْفُ الْمَهْرِ
أَبْدَانَهُ بِطَرِيقِ الْمُتَعَةِ فَكَانَ وَاجِبًا بِشَهَادَتِهِمَا .

قَالَ وَإِنْ شَهِدَا عَلَى أَنَّهُ أُغْنِيَ عَنْهُ ثُمَّ رَجَعَا ، صَحَّ مَا قِيمَتُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا أَتَا

﴿عَلَيْهِ سَلَامٌ﴾

وَلَمَّا أَرَّ صَمَّانُ الْمُتَدَوِّينَ مَتْنِيَّ عَلَى الْمُتَمَاتَةِ بِالْمَنْصِ ، وَلَا قِمَاتِلَهُ بَيْنَ الْعَيْرِ
وَالْعَرَضِ ، أَعْصَى بَيْنَ الْمَالِ وَبَيْنَ مُنْعَةِ الْبُضْعِ ، فَلَا يَجِبُ الصَّمَّانُ ، وَإِنَّمَا
تَقْوَمُ الْمَنَافِعُ بِالْمَقْتَرِ بِشَرَايِيهِ ، بِخِلَافِ الْقِيَاسِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، بِخِلَافِ
مَا إِذَا شَهِدَا بِالْعَيْرِ ثُمَّ رَجَعَا ، لِأَنَّ الْمُتَمَاتَةَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالْعَرَضِ نَائِتَةٌ ، وَخِلَافِ مَا إِذَا
كَانَ لِرَجُوعٍ فِي الدُّخُولِ ؛ لِأَنَّهُمَا أَكْدَا عَلَى الرُّوحِ مَا عَنِ شَرَفِ السُّقُوطِ

قَوْلُهُ : (كَمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ) ، أَيُّ فِي بَابِ الْمَهْرِ عَدَّ فَرْلَهُ : (وَتُسْتَحَبُّ الْمُتَعَةُ
لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ إِلَّا بِمُطْلَقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا ، وَقَدْ سَمِيَ
لَهَا مَهْرًا)

قَالَ فِي «الْمَحْفَةِ» : «وَلَوْ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ عَطَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، وَقَدْ دَخَلَ
بِهَا ، وَقَصَى الْقَاصِي ، ثُمَّ رَجَعَ ، ثُمَّ بَضَفَ ، لَا مَا رَادَ عَلَى مَهْرٍ لِمِثْلِ ؛ لِأَنَّ بَقْدَرِ
الْمَهْرِ إِتْلَافُ عَرُوضٍ ، وَهُوَ اسْتِيفَاءُ مَنَافِعِ الْبُضْعِ ، وَلَوْ كَانَ قَتَلَ الدُّخُولِ - إِنْ كَانَ
الْمَهْرُ مُسَمًى - صَحَّ اسْتِيفَاءُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَهْرُ مُسَمًى ؛ بِصَمَّانِ الْمُتَعَةِ ؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ تَنَفُّ بِشَهَادَتِهِمَا ، وَلَمْ يَخْضُلْ لَهُ بِمُقَابِلَتِهِ عَرُوضٌ» (١) .

قَوْلُهُ (دَر) وَإِنْ شَهِدَا عَلَى أَنَّهُ أُغْنِيَ عَنْهُ ثُمَّ رَجَعَا ، صَحَّ مَا قِيمَتُهُ ، أَيُّ
فِي الْمُدَوِّينِ فِي «مَحْتَصَرِهِ» (٢) ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا أَتَا بِذَلِكَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِلَا عَرُوضٍ .

= لِلرَّامِي [١٢٩/١٣]

(١) فِي ٤٦ وَ ٤٧ - «وَالْعَرُوضُ»

(٢) يَنْظُرُ «تَحْقِيقُ الْفَقْهَاءِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّعِيدِيِّ [٢٦٦ ٢] .

(٣) يَنْظُرُ «مَحْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ١٢٤]

مَالِيَّةٌ [٥٧] الْعَبْدُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ عَوَصٍ وَالْوَلَاءُ لِلْمُتَّقِ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَا يَتَحَوَّلُ إِلَيْهِمَا يَهْدَى لَصَمَانٍ فَلَا يَتَحَوَّلُ الْوَلَاءُ.

خاتمة الباب

فعلية صمائه، سواء كان مؤسراً أو مغيباً، لأنه صمان سلاف الملك، والولاء للمولى؛ لأن العتق لا يحول إلى الشاهدين بصمايهما؛ لأن العتق لا ينسحب، وثبوت الولاء للمولى لا يكون عوصاً، لأن لولاء لمن يملك، وإنما هو سبب يورث عنه.

قال الشيخ أبو حنيفة الطحاوي في «مختصره»: «إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده، فقصى القاضي عيه بشهادتهما بذلك، ثم رجع عن شهادتهما، كان عليهما ضمان عبده المولاه، ويكون ولاؤه لمولاه دونهما»

وإذا شهد [٥٨] شاهدان على رجل أنه أقر أن عليه الأمة قد ولدت به، وهو يسكر ذلك، فقصى القاضي بشهادتهما عليه بذلك، ثم رجع عن شهادتهما، كان عليهما له ضمان ما بين قيمته مندركة إلى قيمتها ثم ولد، فإن توفي المولى بعد ذلك فعتقت؛ كان عليهما به قيمة قيمتها ثم ولد، تُرد ذلك إلى تركة مولاه، يكون حكمه حكمهما.

ولو كان شهيداً أن مولاه أقر أنها ولدت به ابناً له في بطنه، والعساة على حالها، كان عليهما لمولاه في الأمة كما ذكرنا، وكان عليهما أيضاً لمولاه ضمان بنة ولدها، فإن قضى ذلك المولى، ثم مات، فورثه هذا الأس، كان عليه أن يردها على الشاهدين ما ورث، مثل ما كان أصيب أحده من الشاهدين في حياته من قيمته ومن قيمة أمه؛ لأنه يقول: إن المص أحده ذلك منهما طلقاً، وأنه ذنب في تركته لهما.

وإذا شهد بقصاصي ثم رجعا بعد لتتلي : ضما لدية ، ولا يُقتض منها

غاية البيان

وردا شهد شاهدان على رجل أنه دبر عبده ، فقصى القاضي عليه ذلك
بشهادتهما ، ثم رجعا عنهما ، فعديهما له ضمان ما بين قيمة العبد مُدْبِرًا إلى قيمته
غير مُدْبِر ، وإن مات المولى بعد ذلك ، فعقوب من ثلث تركته ؛ كانت عليهما ضمان
بغية قيمته عند لوزنتيه

ورد شهد شاهدان على رجل أنه كاتب عبده على ألفي درهم إلى ستة
وقبض ألف درهم ، فقصى القاضي بذلك ، ثم رجعا عن شهادتهما ، فوالتزموا
بالخيار إن شاء ضمن الشاهدان بألف درهم حالاً ، وزخف بالمكاتبه على المكاتب
إلى أحدهما ، فوجد قصاصه احتسبتهما منها ألفاً ، وصدقاً بالفصل على ذلك .

وإن شاء المولى اسع لمكاتبه بالمكاتبه ، وترك تضمين الشاهدتين ، فأي
لوحهين أحضر المولى ثم أدّى المكاتب المكاتبه فعقوب ؛ كان ولاؤه لمولاه ، وبأ
لم يفتي المكاتب ، ولكنه عجز فعاد رقيقاً ، ترى شهادتين من الصان روعت
على المولى رد شيء إن كان نفسه منهم من قيمة العبد عليهما . (إلى هه لفظ
الطحاوي في «مختصره»)

قوله . (وإذا شهد بقصاصي ثم رجعا بعد القتل : ضمت الدية ، ولا يُقتض
منهما) ، هذا لفظ القدوري في «مختصره»^(١) .

قال في كتاب «التفرع لأصحاب مالك» «وردا شهدا على رجل بالقتل ،
فقتل شهادتهما ، ثم رجعا وأقرأ بالكليب ، أو العنط غريمًا لدية ، ونحملها العاقبة ،
ولم يلزمهما القود وقال أشهب^(٢) يقتض منهم رد تعمدًا [٢٣٨٩] ، ويعرمان

(١) ينظر «مختصر الطحاوي» [ص/٢٤٨] .

(٢) ينظر «مختصر القدوري» [ص/٢٤٤] .

(٣) هو ابن عمرو أشهب بن عبد العزيز ، من كبار أصحاب مالك ، ثقة عليه ، وكانت ولادته من حمير =

→ عذبة لیبان ←

الدَّيَّةُ إِذَا غَضِبْنَا^(١) إِيَّاهُ لَعَنُ كِتَابُ (التَّوْحِيدِ)

وقال في «وجيز الشافعية»: «وإن رُحِعَ بعد استيحاء القسي؛ فعليه انتصاصُ
رُقالٍ تعذبُ»^(١)

وَقَالَ أَصْحَابُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله «وَأِنْ قَالَ لِشُهُودٍ تَعَمَّدُوا لِرِثْمِهِمْ لِقِصَاصٍ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ قَالُوا أَهْطَأُ، بَأْسُ شُهُودٍ، أَوْ أَشْكُهُ عِيَا، فَعَلَيْهِمْ دِيَّةٌ دِيَّةٌ فِي أَمْوَالِهِمْ عَلَى تَحْرِيرِ ضَمَائِهِمُ الْأَمْوَالِ، لَا عَلَى عَوَاقِبِهِمْ، لِأَنَّ الدَّقِيقَةَ لَا تَحْمِلُ إِلَّا عَرَفَ^(*) كَذَا فِي كِتَابِهِمُ الْخُصِّي^(*)، (الْمُتَنَوِّعُ)»

وَحُكْمُهُمْ فِي إِيْجَابِ لِقَاصِي عَنِ الشَّاهِدِ: أَنَّ مَدَا قُتِرَ تَشْيِيْعًا، فَيَجِبُ
الْإِنْبَاصُ عَنِ الشَّاهِدِ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُكْرَه، وَهَذَا لِأَنَّ الشَّاهِدَ كَمُكْرَهٍ أَيْضًا
لِلْقَاصِي عَنِ قِصَانِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَزِدْ وَحُوتِ أَعْضَاءَهُ عَنِ نَفْسِهِ بَعْدَ إِشْهَادِهِ وَتَكْفُرِهِ،
وَلَوْ رَأَى وَأَخْرَجَ يَنْفُسَهُ.

ثُمَّ الْمُكْرَهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، وَبِالطَّرِيقِ الْأُولَى أَنْ يَجِبَ عَلَى الشَّاهِدِ؛
لَا أَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْقِصَاصِ أَكْثَرُ، فَمَاءٌ إِلَى الْفَتْحِ مِنَ الْأَكْرَاءِ عَلَى النَّفْسِ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ فِي
صَوَرِ الشَّهَادَةِ يُعَابُ عَلَى اخْتِصَاءِ الْقِصَاصِ مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلِامْتِنَانِهِ عَلَى النَّفْسِ
يُسَمُّ وَلَا يُعَادُ

= وثائق ومكاتبات بعضهم سنة أربع ومئتين بعدد وثيقة الشافعي شهر طي كد جاء في حاشية (الح) و (ام)

(۱) بطور: ۱. التبرع من رقبه الإمام مالك بن أنس، لا من ماله [۸۶ ۸]

١٠. مقرر (الموجه) مع العريف شرح الموجه: ليعرأ إلى [١٢٢/١٣].

١٣ وقع لأهل الأعراف، والمسلمين (١)، والنجاة، والنجاة، والنجاة (٢)، وهو المولى بها
وقرأ في القرآن.

(١) مقرر: الاستوعاب، نصير، ليس، الغري [٦٥٨١٢].

في طيه بيان

ووجه قول أصحابنا أن القتل لم يؤخذ من الشهود مباشرة؛ لأنهم لم يباشروه، وإنما باشروه لولي، ولا نسلم أنه وجد منهم شيئاً؛ لأن سبب الشيء ما يقضي به وحده ذلك الشيء عابياً، والشهادة بالقتل لا تقضي إلى القتل غالباً، لكون العذر مدوناً شرعاً، قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَعْمُوا أَقْرَبَ لِلشَّوْءِ﴾ (نساء ١٢٧)، فلم تكف شهادة سب إلى قتل غالباً، بحال الإكراه على القتل؛ [لأن المكروه يحترق روحه على روح غيره، فيقضي الإكراه إلى القتل غالباً]

وَبِمَنْ سَلَّمَتْ أَنْ لَشَّهَادَةً بِالْقَتْلِ^١ سبب إلى القتل؛ فقوله: القتل بالسبب تعلّق به دية دون بقصاص، كما في حاقير البئر، وراصح الحجر، ولأن الفعل انمؤخود من فاعل محترق بقطع سنة ذلك الفعل إلى غيره، والفعل هنا - وهو قتل - وجد من الولي اختياراً صحيحاً، يقطع بسببه إلى الشهود، فلا يجعل لقل كآته وجد من الشهود

ولهذا لا يصح من حلّ فيه عند فائق؛ لا يقطع السبب عن الحال بتخلّل فعل فاعل محترق، ولو لم يقطع بتخلّل الفعل الاختياري لسنة، فأدنى حاله أن يورث شهنة قطع السنة، ولا يجب لقصاص بالشبهة، فإذا لم يجب القصاص بالشبهة (١) وجب الدية على الشهود؛ لأنه ليس في الإسلام دم مهترق

واسمائ يكت بالشهات، بحال المكروه، فإن تخلّل فعله لم يقطع سنة الفعل إلى الذي أكرهه؛ لأن (٢) اختياره فاسد، واختيار الذي أكرهه صحيح، والقاسد [الذي] (٣) بمقابلة الصحيح كالعدم، فحين المكروه كالأله به، وأعمل

(١) وقع بالأصل «المعقول» انبث من «د» و«م»، و«ج»، و«ع»، و«ص»

(٢) ما بين المعقولين زيادة من «د»، و«م»، و«ج»، و«ع»، و«ص»

(٣) ما بين المعقولين، زيادة من «م»، و«ع»

قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقْصُرُ مِنْهُمْ بِوُجُودِ الْقَتْلِ مِنْهُمْ نَسِيْبًا فَاضْبَهُ الْمُكْرَهُ نَلْ
أُولَى، لِأَنَّ الْوَلِيَّ يُعَدُّ وَالْمُكْرَهُ يُصْغَرُ

وَلَمْ أَلْ لَقْتُ مُتَاسِرَةً نَمَّ يُوْجِدُ، وَكَذَا نَسِيْبًا، لِأَنَّ النَّسِيْبَ هُوَ يُقْصِي الْبَتَّ
عَسَا، وَهَذَا لَا يُقْصِي لِأَنَّ الْغَفْوَ مُدْرِكٌ، بِحِلَافِ الْمُكْرِهِ لِأَنَّهُ يُؤْثِرُ حَيَاتَهُ

فَقَدْ عَادَ لِيَدِي

الْمَوْجُودُ مِنْهُ كَالْمَوْجُودِ مِنَ الَّذِي أَكْرَهَهُ

أَوْ نَقُولُ، لِشَهِادَةِ شَرِكَتِهِمْ فِي الْقَتْلِ مِنْ لَا قُوَّةَ عَلَيْهِ، فَلَا يَحْتَاطُ بِقَصَاصٍ،
كَمَا دُ اشْرَكَ الْحَاطِيَّ وَلَعَبًا

وَأُورِدَ فِي «الْمَرْحُومِ الْأَقْطَعِ» هَذَا سُؤَالًا وَجَوَابًا فَقَالَ:

«قَدْ قِيلَ: رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام «لَنْ تُشْهَدَ عِدَّةُ رَحْلَابٍ عَلَى رَحْلٍ بِالسَّرِقَةِ،
فَقُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ بِأَحْزٍ، فَقَالَا أَوْهَمْنَا بِمَا السَّرِقُ هَذَا، فَقَالَ لَهُمَا
لَا أَصَدُّكُمْ عَنِّي هَذَا، وَأُصَمِّمُكُمْمَا فِي الْأَوَّلِ، فَلَمَّا أَتَى أَعَدَّكُمْ أَنْكُمَا فَعَلْنَا ذَلِكَ
عِنْدًا، فَقُطِعَتْ أَيْدِيَكُمَا» (١).

قِيلَ لَهُ: هَذَا يَحْتَمِلُ: قُطِعَتْ أَيْدِيَكُمَا عَلَى وَجْهِ الْحَدِّ، لَمَّا صَارَ عَذَابُهُ مَعْنً
بَعْنٍ فِي الْأَرْضِ بِالْقِسَادِ بِالشَّهَادَةِ، وَتَكَرَّرَ مِنْهُمْ (٢)

قَوْلُهُ (فَاضْبَهُ الْمُكْرَهُ)، بِكَثْرِ الرَّاءِ

قَوْلُهُ: (وَالْمُكْرَهُ يُصْغَرُ)، بِمَنْعِ الرَّاءِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (بِحِلَافِ الْمُكْرِهِ)، بِمَنْعِ
نَرْءِ أَيْضًا

مَنْعُ حَرِيحِهِ

(١) فِي «م» أَعْنَى وَجْهَ الْقَصَاصِ، لَمْ أَشَارْ فِي الْحَاشِيَةِ إِلَى أَنَّهُ رَفَعَ فِي مَعْصَرِ الشُّجْحِ أَعْنَى وَجْهَ الْحَدِّ

(٢) يَنْظُرُ «الْمَرْحُومُ الدُّرُورِيُّ» بِالْأَقْطَعِ [ق/٢٠٥]

ظهيراً، ولأن المثل الاختياري مما يقطع النسبة، ثم لا أقل من الشبهة وهي
دائرة لبخاص، بخلاف المال لأنه يثبت مع الشبهات والناقي يعرف في
«المختلف».

كتاب سائر

قوله (ولأن المثل الاختياري ما يقطع النسبة) يعني: إذا كان الاختيار
صحيحاً، أما إذا كان فاسداً كما في فعل المكره، فلا

قوله (والناقي يعرف في «المختلف»)، أي: في «مختلف الرواية»^(١)
تصنيف الفقيه أبي الليث، لا تصنف علاء الدين العالم^(٢).

قال الإمام شرف الدين أبو حمزة عمر بن محمد بن عمر الأنصاري لفتي
البحاري في كتاب «المهاج» «رأيت عن بعض مشايخنا أنه لو لم يكن لأصحاب
كتاب سوى ما جمعه الفقيه أبو الليث في «مختلف الرواية» لكتب به صحراً»

قال الإمام القنابي في «شرح الجامع الكبير» - في الباب الثاني من «كتاب
لشهادات» - إذا شهدوا على رجل أنه قتل ولياً فلا يخطأ، أو عمداً، ونفسه
القاضي، وأخذ الولي الدية في الخطأ من العاقبة، أو قتل اقاتل في الغنى، ثم
جاء المشهود بقتله حياً، فلعاقبة في الخطأ إن شاءوا رجعوا على الأجنبي لأنه
أحد بعير حق، ثم هو لا يزحج على أحد، وإن شاءوا صموا مشهوداً؛ لأنهم سبوا
لثلب بعير حق، ثم هم يرجعون على الولي؛ لأنهم صدقوا بمضمون - وهو الدية -
بأداء الصمام، فكيف أن الولي أحد ما منهم

وفي [١٥٠] العمدة لا يجب إقصاض على الولي الذي انتقص من المشهود
عليه، ولا على الشاهدين، لأن النقص أوزر شبهة، لكنه يجب الدية، ويحجر

(١) يطر المحقق لرواية أبي الليث السرقدي [٦٦٦٣ - ١٦٥٢]

(٢) ويمل مما كتب واحد منه أبي الليث، ويرثه علاء الدين العالم. ينظر ما بحثه محقق «المختلف»

لرواية أبي الليث السرقدي [٣٣ - ٢٨]

قوله: وإذا رجع شهود الفرع ضموا، لأن الشهادة في مجلس انقضاء صدرت منهم فكان التلّف مضافاً إليهم

ولو رجع شهود الأصل وقالوا: لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا، فلا ضمّ عليهم لأنهم أنكروا اتّست وهو الإشهاد فلا يتطلّب انقضاء...

عنه السيد

ورثة المقتول إن شاءوا، ضموا الولي الدّية، ثم هو لا يرجع على أحد، وإن شاءوا ضموا الشّاهدين، ثم هما لا يرجعان عند أبي حنيفة؛ لأنهم لم ينيكوا المتضمون، وهو الدّم؛ لأنه لا يقتل التملّك؛ لأنه من مال

وعندهما يرجعون بما صحوا، لأن أداة الضّمان انعقد سبباً لمنك انتضموب، لكن لم يثبت لملك في المتضمون لعدم قوله، فيثبت في يديه، كفرّ عصت مدبراً، وعصت منه آخر، ومات في يده، وضمّ لمنك الأول، يرجع لأول على الثاني بما صحب؛ لما قلنا كد ههنا، وأما كشاً هذه المسألة - وقد تمّ بتقرّص لها صاحب «الهدية» - تكتبراً للعائدة

قوله: (وإذا رجع شهود الفرع ضموا)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(١)

اعلم أن شهود الفرع إذا رجعوا عن شهادتهم في مجلس انقاضي بعد انقضاء شهادتهم، ضموا المشهود به؛ لأنّ بئلاف المشهود به حصل بأدائهم لشهادة في مجلس لقاضي، فكان الإنلاف مضافاً إلى شهادتهم، فوحد عليهم الضّمان.

قوله: (ولو رجع شهود الأصل وقالوا: لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا، فلا ضمّ عليهم)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(٢)، وسنذكر فيه اختلاف بين أصحابنا، وكذلك أتت صاحب «الهداية» مطبّق بلا ذكر اختلاف وقدن في «شرح القُدوري» بشيخ الإمام أبي نصر بغداديّ رحمه الله

ذكره قول أبي حنيفة وربي يوسف عليه السلام، وذلك محققاً بضمتين، وهو رواية عن أبي حنيفة ^(١)، إلى هنا لفظه عليه السلام.

وقال الشيخ الإمام أبو المعين التميمي في «شرح الجامع الكبير» - في الباب الثاني من كتاب الشهادات - «فيما إذا شهد على شهادة شاهدين على رجل أنه قتل فلان من فلان خطأ؛ فإن لقاصي نقصي بالدنية على عاقبة لقائلي؛ لأن الخطأ موجب بدال، وما هذا سبيله شك بإشهاد على الشهادة

وإذا قصن التميمي بدنية من عاقبة المتهود عليه، ثم جاء المتهود بقتله حياً، فلا ضمان أصلاً على الشهود الفروع، لعدم رجوعهم، وعدم ظهور كذبهم بيمين؛ لأن من الحائز أن الأضحية أشهادهما غير أن لولي يرد على العاقبة ما أحده؛ لأنه استوفى ما ليس له ولا به لإستيفاء، فلزم حصر لأضلال وقالوا لم تشهد هذين على شهادتهما ^(٢)، ثم يفتت إلى إنكارهم؛ لأن إيه - ما ثبت بقصة القاضي بدليله، لا يطرأ إنكار أحد، ولا ضمان على الأصلين.

أما عن قول أبي حنيفة وأبي يوسف عليه السلام فإنهم لو رجع بأن فلا، أشهدهما بطل، لا ضمان عليهما، لأن شهادتهما وإشهادهما لقرعني كذا في غير مجلس القضاء، وشهادته في غير مجلس القضاء لا يكون سبباً لضمان، كارتجاع في غير مجلس قضاء، وإذا لم يضم بالرجوع، فكذلك إذا ظهر المتهود بقتله حياً لا بضمتين.

وأما عند محمد فهو بضمتين بالرجوع؛ لأن القرعني مقلاً شهادتهما إلى مجلس القضاء، وجعل حكمهما، كأنهما أتتا شهادتهما في مجلس لقاصي بغيرهم.

(١) بنظر: «شرح مختصر القدوري» للأطع [٢٠٥/٢].

(٢) وقع بالأصل «شهادتهما وضمت من إيه، وإيه، وإيه، وإيه»، وهو «ص».

لأنه خبرٌ مُخْتَمَلٌ فصارَ كَرُّجُوعِ أَشَاهِدِهِ بِحِلَالٍ م قَبْلَ انْقِضَاءِ
وَيَنْ قَالُوا أَشْهَدُكُمْ وَغُلَطًا، ضَمُّوا وَهَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ

عِنْدَ عَالِمٍ سَمِيحٍ

وَرَجَعَا، ثُمَّ هُمَا قَالَا لَا يَضْمَانُ - أَيُّ: فَإِنَّ مُحَمَّدًا فِي مَأْنِهِ لِإِنْكَارِهِ عَلَى الْإِشْهَادِ
لَا ضَمَانَ عَلَى الْأَصْلَيْنِ - ١٠

بِأَنَّ أَوْ يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِمَا خِصَّةً، أَوْ يُخْتَصَرُ عَلَى حَوَابِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ
عَنْهُ إِذَا جَاءَ وَأَنْكَرَا، وَظَهَرَ الْمَشْهُودُ بِقَتْلِهِ حَتَّى، وَنُ حُمِلَ عَلَى الْوَدْقِ هُمَا،
بِحَتَّاجٍ مُحَمَّدٌ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ رُجُوعِهِمَا وَبَيْنَ ظُهُورِ الْمَشْهُودِ بِقَتْلِهِ حَتَّى.

وَالْفَرْقُ - أَنَّ شَهَادَةَ الْفَرَعَيْنِ يَثْبُتُ شَهَادَتُهُمَا إِذَا تَصَلَّ بِذَلِكَ قَضَاءُ الْقَاصِي.
وَلَكِنْ صَرُورَةُ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ وَبَعَادِهِ عَلَى الْمُتَقَبُّبِ عَلَيْهِ، فَأَمَّا أَنْ يَثْبُتَ فِي حَقِّ
الشَّاهِدَيْنِ الْأَصْلَيْنِ عِنْدَ إِنْكَارِهِمَا ذَلِكَ؛ فَلَا يَذَلُّ صَرُورَةُ إِلَى ثَبُوتِهَا فِي حَقِّهِمَا،
وَإِذَا صَحَّرَ الْمَشْهُودُ بَقِيَّةً حَتَّى - وَأَشْهَادُهُ فِي حَقِّهِمَا عَرُ ثَابِتَةً -؛ ثُمَّ يَضْمَانُ،
بِحِلَالٍ م إِذَا رَجَعَا، لِأَنَّ شَهَادَتَهُمَا ثَبَّتْ بِاعْتِرَاقِهِمَا؛ إِذْ لَا رَجُوعَ إِلَّا بَعْدَ الثَّبُوتِ،
وَرَدَّ ثَبَّتَ فِي حَقِّهِمَا، وَانْسَلَتْ إِلَى مَجِيئِ الْقَاصِي بِثَبُّتِ الْفَرَعَيْنِ؛ صَبِيحًا عِنْدَ
الرُّجُوعِ ١٠. هَذَا تَقْرِيرُ لَشَيْخِ أَبِي الْمُعِزِّ فِي إِسْرَاحِ الْحَامِيعِ الْكَمِيرِ ١١.

قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُخْتَمَلٌ)، أَيُّ: لِأَنَّ إِنْكَارَ الْأَصْلَيْنِ الْإِشْهَادَ خَبَرٌ مُحْتَمَلٌ
بِصِدْقِهِ وَكَذِبِهِ، فَلَا يَتَطَلَّ اقْضَاءُ لِحَتْمَانِ، كَمَا إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ انْقِضَاءِ؛
لَا يَتَطَلَّ الْقَضَاءُ بِالرُّجُوعِ، فَكَمَا لَا يَتَطَلَّ بِإِنْكَارِ الْإِشْهَادِ.

قَوْلُهُ (بِحِلَالٍ مَا قَبْلَ الْقَضَاءِ)، يَعْنِي: إِذَا أَمُكَّرَ شَهِودٌ لِأَصُوبِ الْإِشْهَادِ قَبْلَ
النِّقَاطِ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ؛ لَا يَقْضِي الْقَاصِي بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ بَعْدَ ذَلِكَ [١٠٢، ١٠١]، كَمَا
يَذَرِّعُ الشَّاهِدُ قَبْلَ الْقَضَاءِ، حَتَّى لَا يَحْكُمَ الْقَاصِي بِدِيَّةٍ.

قَوْلُهُ (وَيَنْ قَالُوا أَشْهَدُكُمْ وَغُلَطًا، ضَمُّوا)، هَذَا لِقَطْعِ الْقُدُورِيِّ فِي

وَأَبِي يُوسُفَ لَا صَدَقَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ انْتَصَفَ وَفَعَلَ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ
يَقْضِي بِمَا تُعَدِّينُ مِنْ لُحُجَةٍ وَهِيَ شَهَادَتُهُمْ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبْشَةَ﴾

«مختصره»^(١)، أي قال الأصول أنشدها لهم على شهادتنا، لكن رجعنا صبر
الأصول، ولم يذكر «بقدر» الخلاف كما ترى

قال صاحب «الهداية» (ومذا عند محمد عليه السلام) وعند أبي حنيفة وأبي
يوسف عليهما السلام لا ضمان عليهم) وكذلك ذكر الخلاف في «شرح الطحاوي»،
وعامة «شروح الجامع الكبير»، و«الشامل»

وقال شمس الأئمة الرخسي في «شرح (٥٠٠) أدب القاضي»^(٢) روى
محمد عن أصحابنا أنه لا نبي عليهم، وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة عليه السلام
في «الإملاء»: أن عليهم ضمان ذلك، فأتى في ظاهر الرواية فعلى قول أبي حنيفة
وأبي يوسف عليهما السلام لا يضمنون، وعلى قول محمد بن فيه، يضمنون، كما روى أبو
يوسف في «الإملاء»^(٣)

اعلم أن الفرع لا ضمان عليهم في هذه ضرورة بالاتفاق، لأنهما لم
يرجعا عما شهدا به.

وأما الأصلان، فعليهما الضمان على قول محمد عليه السلام، ولكن تلقاؤنا بعد
إن شاء وصموا الولي، وإن شاء وصموا الأصلين، فإن وصموا الولي؛ فالولي
لا يرجع على الأصلين، وإن وصموا الأصلين، رجعا على الولي.

وخه قول محمد عليه السلام أن شهادة الأصلين صارت مقولة إلى مجلس القضاء

(١) سطر «مختصر القُدوري» [ص ٢٢٤]

(٢) قال في «الفتح» وقد أخرج بعض دبل محمد، وعادته أن يكون المرحح عنه ما أخرجه سطر
«بدائع الصالحات» [٦/ ٢٨٧]، «الأجزاء» [٢/ ١٥٥]، «سبل الحقائق» [٤/ ٢٥١] «البحر
السيرة» [٦/ ١٣٩]، «فتح البدر» [٧/ ٤٩٥]، «البحر الرائق» [٧/ ١٣٨]

وَلَهُ أَتَى الْمُتْرُوعُ يَهُودَ شَهَادَةِ الْأُصُورِ فَصَارَ كَأَنَّهُمْ حَضَرُوا

﴿ تَحْمِيَةُ الْجَنَانِ ﴾

حُكْمًا؛ لِأَنَّ تَقْضَاءَ يَنْعُ شَهَادَتِهِمْ، وَالتَّقْضَاءُ فِي مَضَى الشَّهَادَةِ لَا يَحْضُرُ إِلَّا شَهَادَةُ رُجُوتٍ فِي مَحَلِّ التَّقْضَاءِ، وَالشَّهَادَةُ فِي مَجْلِسِ لَمْعَاءَ سِتُّ وَخَمْسُونَ عِنْدَ طُحُورِ كَدِّ الشُّهُورِ

فَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْحَقِيقَةُ، فَشَهَادَتُهُمَا وَحْدَتٌ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ انْقِصَاءٍ، وَالشَّهَادَةُ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَصْدِ لَا تَصْلُحُ شَيْئًا لَوْ جُوبِ الْقَضَائِ. وَنَظِيرُ كَذِّ شَهْوَةٍ، فَعَمَلُهَا بِالْحَقِيقَةِ حَالٌ يَمُوتُ رُجُوعُهُمَا، وَعَمَلُهُمَا بِالْحُكْمِ حَالٌ رُجُوعُهُمَا

ولأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أن لقيس يأنى حوار انصاء بشهادة على
شهادة؛ لأن المرقع يشهد به نقل إلى مجلس انصاء شهادة الأصل التي وقعت
في غير مجلس انصاء، والشهادة في غير مجلس انصاء ليست محتملة، ولكن
ترجم العياشي، وجزأنا انصاء بها، وجعلنا شهادة الأصل كاستحودة في مجلس
انصاء في حق حوار انصاء، لتعمل ليس ضرورة إحياء الحقيق، ولا ضرورة
في خفي كاستحودة في مجلس انصاء في حق يجب انصاء؛ لأن الإحياء
يخضع بدونه، فبقي شهادة لأصول في حق وجوب انصاء في غير مجلس
انصاء حفيظة وحكم.

عَنْ قِيلَ: الْفَرْعُ نَائِبٌ عَنِ الْأَصْلِ فِي الْمَعْنَى، وَقِيلَ: نَائِبٌ كَمَا يُقَالُ: نَائِبٌ عَنْهُ
قُضِيَ الْقِيَاسُ بِأَنَّهُ جَوَازُ النَّبَةِ فِي لَتْمِهِ، لِأَنَّهُ حَقٌّ بَدِيٌّ، وَرِثَانُهُ لَا
يَحْتَاجُ فِي سَبَبَاتِهِ، وَبِمَا حُوزَ هَذِهِ لِبَيِّنَةِ لِقَاؤِهِ عَلَى مَا يَتَّبَعُ كَذَا فِي "الشرح
"لِخَالِدٍ لِيَرْهَأِي"

ولو رجع الأضواء والفرع جميعاً، بحث الصمان عندئذ على الفرع لا غير؛ لأنَّ القصة وقع بشهادتهم. وعند محمد المشهود عليه بالحيار، وإن شاء ضمن الأضواء وإن شاء ضمن الفرع، لأنَّ القصة وقع بشهادة الفرع من الوجه الذي ذكرنا وبشهادة الأضواء من الوجه الذي ذكر محير بينهما، والحيار متعيرتان فلا يجمع بينهما في التضمن.

﴿قوله ما له تعريفاً﴾

قوله: (ولو رجع الأضواء والفرع جميعاً، يجب الصمان عندئذ على الفرع لا غير)، ذكر هذه المسألة تعريفاً على مسألة ضرورية، وهي من مسائل «الأصل»^(١) قوله: (من الوجه الذي ذكرنا)، أي: ذكر أبو خيفة وأبو يوسف رحمهما.

وأراد بذلك الوجه ما ذكره بقوله [٥٠٢: ٥٠٣] (لأنَّ القاضي يقضي بما يعبر من الحجة، وهي شهادتهم)، أي: شهادة الفرع

قوله: (من الوجه الذي ذكرنا)، أي: ذكر محمد رحمهما، وهو أن الفرع يفتقر شهادة الأصول

قوله (فينحى بينهما)، أي: يحيز المشهود عليه في التضمن بين موحيين، إن شاء ضمن الأصول، وإن شاء ضمن الفرع على مذهب [٧٢٨٧: ٧٢٨٨] محمد رحمهما.

قوله: (ولجهان مديرتان)، لأنَّ شهود لأصل يشهدون على أصل الحق، وشهود افرع يشهدون على شهادته لأصول، ولا محاسبة بين الشهادتين، فلا تغتر شهادة المريقين بعبرة شهادته واحدة، فهذا لم يجمع بين الأصول والفرع في التضمن بأنَّ يقال: يتضمن المريقان حق المدعى عليه أصفاً، بل في الحيز في تضمن أي المريقين شاء

وإن قال شهود الزرع كذب شهود الأصل، أو عضوا في شهادتهم لم
يُنسَبَ إلى ذلك، لأن ما أنقص من القضاء لا يستقصي بقولهم، ولا يجب
الضمان عنهم لأنهم ما رجعوا عن شهادتهم إنما شهدوا على غيرهم بالرجوع
قال: وإن رجع المُرْكُون عن التركة، صموا وهذا عند أبي حنيفة

عنه عليه السلام

قوله (وإن قال شهود الزرع كذب شهود الأصل، أو عضوا في شهادتهم،
لم يُنسَبَ إلى ذلك)، هذا لفظ القُدُورِيِّ رحمته الله في «مختصره»^(١)

قال أبو محمد السَّاجِدِيُّ في «تهذيب أدب القاضي»: «وإن قال إنداد شهود
عند القاضي: قد أشهدنا على شهادتهما، ولكتهما كذب في هذه الشهادة. وهذا
القول بعد لفظ يشهادتهما، لم يُنسَبَ إليه، ولم يبرقهما ضمان ذلك، لأنهما
يُبرَّان على غيرهما بأنهما كذبا، فلا تُقبل قوليهم فيه»

قوله (قال، وإن رجع المُرْكُون عن التركة، صموا)، أي: قال القُدُورِيُّ
في «مختصره»^(٢)، ولم يذكر فيه اختلاف

قال صاحب «الهداية»^(٣) (وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا لا يقصرون)^(٤)،
وكذلك ألبت الخلاف في «شرح الأقطع»، وقد مرَّت لمساة في باب الشهادة
على الرُّن

وَحَهُ قَوْلِهِمَا، أَنَّ الْمُرْكِيْنَ أَثَرُوا عَلَى الشُّهُودِ خِيَرًا، وَلَمْ يَشْهَدُوا بِحَقِّ،

(١) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٤]

(٢) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٤]

(٣) قال حسان الإسلام في «شرحها» والصحيح قول الإمام، وعليه أبو حنيفة، والشيخ، «مصدر

الشيعة» [ص ٢٨٧]، «الاحتبار» ٢، ١٥٥، ١٥٦، «البيان المحتجب»

[٢٥٢]، «الغاية» [١٩٧]، «شرح الهداية» [٢٤٩]، «فتح القدير»

[٢٩٧/٧]، «الغاية في شرح الكتاب» [٧٦/٤]

وَقَالَ لَا يَصْمُونَ لِأَنَّهُمْ أَتَوْا عَلَى الشُّهُودِ خَيْرًا فَصَارُوا كَشُهُودِ
الْإِخْصَانِ وَلَهُ أَنَّ التَّرَكُّبَةَ غَمَلٌ لِلشَّهَادَةِ، إِذَا قَاصِيَ لَا يَعْمَلُ بِهَا، لَا بِتَرْكِ
فَصَارَتْ بِمَعْنَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، بِحِلَافِ شُهُودِ الْإِخْصَانِ لِأَنَّهُ شَرْطٌ مَخْصُصٌ.

قال وإذا شهد شاهدان باليمين، وشاهدان بوجود الشرط، ثم رجعوا،
فالنصان على شهود اليمين خاصة؛ لِأَنَّهُ هُوَ الشَّيْءُ . . .

عنه البيان

فصاروا كشهود الإخصان.

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْقَاصِيَ لَا يَقْضِي بِالشَّهَادَةِ عَلَى الرَّبِّ، لَا بَعْدَ
تَرْكِهِ لَشُهُودِ، فَكَانَتِ التَّرَكُّبَةُ مُعْطِلَةً لِلشَّهَادَةِ، فَكَانَتْ فِي مَعْنَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، وَالْحُكْمُ
يُصَافُ إِلَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، كَمَا يُصَافُ إِلَى الْعِدَّةِ. بِحِلَافِ شُهُودِ الْإِخْصَانِ، وَهُوَ
الْإِخْصَانُ شَرْطٌ مَخْصُصٌ، لَسِ فِيهِ مَعْنَى الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِخْصَانَ عَلَامَةٌ مُعَرِّفَةٌ لِحُكْمِ
الرَّبِّمَا الصَّادِرِ بَعْدَ الْإِخْصَانِ، وَلَا يَتَرَفَّفُ ثُبُوتُ الرَّبِّ عَلَى ثُبُوتِ الْإِخْصَانِ، وَيَتَرَفَّفُ
الْحُكْمُ بِشُهُودِ الرَّبِّمَا عَلَى التَّرَكُّبِ، فَظَهَرَ لِمَرْقٍ، وَالتَّاقِي مَرَّ بِبَيَانِهِ فِي الْحُدُودِ.

قوله (وإذا شهد شاهدان باليمين، وشاهدان بوجود الشرط، ثم رجعوا،
فالنصان على شهود اليمين خاصة)، وهذا لفظٌ لِقُدُورِيٍّ فِي «مَخْصَرِهِ» .

قال لَشَيْخُ أَبُو السَّيِّدِ السَّنْبُكِيِّ - فِي آخِرِ كِتَابِ الْأَيْمَانِ مِنْ «الشرح الجامع الكبير»
قُلْتُ (١٥) ١٠٥٤ باب اليمين فِي طَلَاقِ الشَّيْءِ وَغَيْرِ الشَّيْءِ - «إذا شهد شاهدان على
رَجُلٍ أَنَّهُ قَالَ لَعْنَةً، إِنْ دَخَلَ الدَّارَ فَأَتَتْ حُرٌّ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ دَخَلَ الدَّارَ،
وَقَضَى الْقَاضِي بَعَثَهُ، ثُمَّ رَجَعُوا؛ صَحَّ شَهَادَتَا الْيَمِينِ، دُونَ شَهَادَةِ الْإِخْصَانِ؛
لِأَنَّ الْعِيدَ يَلْفُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي، وَالْقَاضِي قَضَى بِعَقْبِهِ بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْعُقُوبِ؛ لِأَنَّ
الْبَيْتَ نَشِئْتُ عَذُّ حَرْبِ الدَّارِ بِقَوْلِهِ أَمَّا حُرٌّ، لَا بِدُخُولِ الدَّارِ، فَكَانَ الْيَمِينُ مَصَادِقًا

غاية البيان

بن ما أتته شاهد، ليمس، دون شامدي الشرط.

قالوا في «شرح الجامع»: ولا يبرأ عنى هذا إذا شهد النكاح أنه تزوج مائة، وشهد آخران أنه دخل بها، وقضى الفاسي بجميع المهر، ثم رجعوا؛ بحث الضمان على شهود الدخول، وإن كان وجوب المهر مصداقاً لى التزوج؛ لأن شهود الدخول أتوا أن الزوج استوفى عوض ما رجب عليه من المهر، فحرخت شهادة شهود النكاح من أن تكون إتلاقاً.

ومال الشيخ أبو الميمى في «شرح الجامع»: «لَمْ يَدْرُ مُحَمَّدٌ   أَنْ شَاهَدِي الشَّرْطِ لَوْ رَجَعَا عَلَى الْإِنْفِرِدِ هَلْ يَضْمَانُ؟»

[٢٨٣/٢] ثُمَّ قَالَ: «يَسْتَفِي أَنْ يَقَالَ: يَضْمَانُ، لِأَنَّ يَجِبَاتِ لَضْمَانٍ عَلَى مَخْصَلِ الشَّرْطِ - عِنْدَ ابْعَادِ إِمْكَانِ الْإِجْتَابِ عَلَى صَاحِبِ الْعِنَةِ - وَاجِبٌ»

وَقَالَ الْقَنَابِيُّ فِي «شرح الجامع»: «وَأِنْ رَجَعَ شُهُودُ الشَّرْطِ وَخَدَّهُمْ، فَالْبَعْضُ لَا يَضْمَرُونَ، كَشُهُودِ الْإِخْصَانِ إِذَا رَجَعُوا وَخَدَّهُمْ».

وَقَالَ أَكْثَرُ الْمُشَافِعِ: يَضْمَرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ تَسَيَّلُوا لِلتَّلَبُّ بِعَبْرِ حَقٍّ، وَلَهُ أَثَرٌ فِي وَجُودِ الْعِنَةِ عِنْدَ الشَّرْطِ، فَيَكُونُ سَبَبُ الضَّمَانِ عِنْدَ عَدَمِ الْعِنَةِ، بِخِلَافِ الْإِخْصَانِ؛ لِأَنَّهُ يُوَثِّرُ فِي مَنَعِ وَجُودِ الْعِنَةِ - وَهُوَ الرَّتَبُ - لَا فِي وَجُودِهَا، فَلَا يَلْحَقُ بِالْعِنَةِ

وَقَالَ شَمْسُ الْأَنْمَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «أصوله»: - فِي فَضْلِ تَقْسِيمِ الشَّرْطِ - «لَقَدْ بَيَّنَّ شُهُودُ التَّعْيِيقِ وَشُهُودُ الشَّرْطِ - إِذَا رَجَعُوا - الضَّمَانُ عَلَى شُهُودِ التَّعْيِيقِ حَاصَّةً؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَمَوْنِي، أَيْ حُرٌّ، وَهَذَا مَا يُفْرِدُهُ عِنْدَ نَاقَةِ، لِإِضَافَةِ حُكْمِ الْعَيْقِ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَكُنِ لَشَرْطِ هَذَا شِبْهُ الْعِنَةِ، فَلِهَذَا لَا يَضْمَرُ شُهُودُ الشَّرْطِ شَيْئاً، سِوَا رَجْعِ عَرِيقَانِ، أَوْ رَجْعِ شُهُودِ الشَّرْطِ حَاصَّةً

وَالْتَلَفُ مُصَافٌ إِلَى مُنْتِهِبِ السَّبِّ دُونَ الشَّرْطِ لِمُخْتَصِرِ الْأَثَرِ أَنْ الْقَاضِيَ يَقْضِي
شَهَادَةً لِمَنْ دُونَ شُهُودِ الشَّرْطِ، [١٠٤٨] وَنَزَّحَ شُهُودَ الشَّرْطِ وَخَدَّهُمْ اخْتَلَفَ
الْمَشَايِخُ فِيهِ، وَمَنْعَى لِمَسْأَلَةِ يَمِينِ الْعَاقِ وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غاية البيان

وَكذلك إِذَا رَجَعَ شُهُودُ التَّحْيِيرِ وَشُهُودُ الْأَخْيَارِ، فَإِنَّ الصَّمَانَ عَلَى شُهُودِ
الْأَخْيَارِ حَدَثٌ؛ لِأَنَّهُ لَتَحْيِيرٍ سَبٌّ، وَمَا عَارَضَهُ - وَهُوَ الْأَخْيَارُ - عِلَّةٌ مَانِعَةٌ
لِلْحُكْمِ، فَكَأَنَّ الْحُكْمَ مُصَافًا إِلَيْهِ دُونَ السَّبِّ، فَلَمْ يَضْمَنْ شُهُودُ السَّبِّ شَيْئًا، كَمَا
لَا يَضْمَنْ شُهُودُ الشَّرْطِ، بَلَى مَا لَمْ يَضْمَنْ الْأَثْمَةُ

قَوْلُهُ (وَالصَّمَانُ عَلَى شُهُودِ الْبَيْمَنِ خَاصَّةً)، فِيهِ خِلَافٌ زُفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ
تَوَجَّهَ الصَّمَانُ عَلَى الْغَرَضِ؛ لِأَنَّهُ سَلَفَ حَصَلَ شَهَادَةُ [٢٠٤/٣] الْحَمِيمِ
قَوْلُهُ (مُنْتِهِبِ السَّبِّ)، أَيُّ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّهُ شُهُودُ الْبَيْمَنِ يُشِيرُونَ عِلَّةَ الْعِتْقِ، كَمَا
مَرَّ بَيَانُهُ آنَفًا

قَوْلُهُ (أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَاضِيَ يَقْضِي بِشَهَادَةِ التَّحْيِيرِ دُونَ [شُهُودِ] الشَّرْطِ)،
مَعْنَى أَنَّ الْقَاضِيَ يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ بِالْبَيْمَنِ وَيُحْكَمُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِالْدُّخُولِ، وَدَا
لَمْ يَسْتَقِ شَهَادَتِهِمْ حَقٌّ؛ صَارُوا كَشُهُودِ الْإِخْتِصَابِ فَلَا يَلْزَمُهُمْ الصَّمَانُ^٢ كَمَا
فِي «مَشْرِحِ الْأَقْطَعِ»

قَوْلُهُ (اخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِيهِ)، وَمِنْ شُعُورِ الْأَثْمَةِ الشَّرْحِيُّ إِلَى عَدَمِ
وُجُوبِ الصَّمَانِ عَلَى وَجُودِ الشَّرْطِ، مَرَّ آنَفًا

قَوْلُهُ (وَمَنْعَى الْمَسْأَلَةِ بِمَنْعِ الْعَاقِ وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ)، يَعْنِي شَهْدَ

(١) يَحْتَضِرُ: «أَصُولُ الشَّرْحِيِّ» [٢٢٤/٢].

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْنُومَتَيْنِ رِيَاءُهُ مِنْ (وَأَمَّا)، (وَالْبَيْعُ)، (وَالْإِجَارَةُ)، (وَالْإِصْلَاحُ).

(٣) يُنْظَرُ: «مَشْرِحُ مَحْتَصَرِ الْعُدُودِ» لِلْأَقْطَعِ [٣٠٦/١].

(٤) فِي (ع) وَ(م): «أَهْلِي وَجُوب».

غاية البيان

رحلان عسى أنه علق عتق عليه، أو طلاق امرأته بدخول الدار، وشهد أحراان أنه وجد لشرط، فقصص المدعي بوقوع العتق والطلاق، ثم رجعوا جميعاً، فالصمد عسى شهود التيمس دون [شهود] الشرط، لما قضا.

وإنما قيد بقوله (قبل الدخول)، لأن رجوع الشهود بالطلاق عن الشهادة إذا كان بعد دخول الزوج لا يضمنون شيئاً، وقد مر بيان ذلك عند قوله (وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول، ثم رجعا، صعدا نصف المهر)

والله تعالى أعلم

[تم لسفر الحمص من كتاب «غاية البيان» مدرة الرمان في شرح مهدي»
الإمام العلامة أبو حمزة قوم الدين الأندي نقاري روح الله روحه ومور
صريحه، على يد أصغف عبيده وأحوجهم إلى معصية محمد، المدعو صفي الدين
بن محمد بن حسن بن محمد بن أحمد بن عبي بن محرومي سناً، الحنيلي مولدا
بولد، عمر الله له ولعن دعا له بالمعزة ولجمع المسلمين آمين، بسمه وكرمه
وحسن توفيقه إنه على ما يشاء قدير.

ويسوره إن شاء الله تعالى في لجرء الذي يبه كتاب «الوكلة» إن شاء الله
تعالى [٢].

والله أعلم

١ ما من المعقوفين: زيادة من: ٤٢، و٤٣

(٢) ما بين المعقوفين: زيادة من: ٤٤

كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ

قال: كُلُّ عَقْدٍ خَارٍ أَنْ يَتَعَدَّ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ، حَازَ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ عَثْرُهُ؛
لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَعْجِزُ عَنْ الْمُسَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ عَلَى اعْتِدَارِ بَعْضِ الْأَحْوَالِ فَيَخْتَلِجُ
إِلَى أَنْ يُؤْكَلَ عَثْرُهُ فَيَكُونُ بِنَيْبٍ مِنْهُ دَفْعًا لِحَاجَتِهِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ

أُورِدَ كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ عَقِيبَ كِتَابِ الشَّهَادَةِ، لِأَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّهَادَةِ
وَالْوَكَاِلَةِ إِعَانَةً الْغَيْرِ بِإِحْيَاءِ حَقِّهِ.

وَالْوَكَاِلَةُ - يَكْتَسِرُ الرَّائِي وَفَتْحُهَا - التَّوَكُّلُ وَالْتِمُسُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: وَكَّلَ إِلَهُ
لَأَمْرًا إِذَا فَوَّضَهُ إِلَيْهِ، يُقَالُ: عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْ، أَيُّ: فَوَّضْ أَمْرَنَا إِلَيْهِ، وَمِنْ قَوْلِهِ
تَعَالَى فِي [٢٨٣: ٢] سُورَةِ هُودٍ: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَبِكَرَّمٍ﴾ [١٥٦: ١]، أَيُّ
فَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ مُدْتَرِيٍّ وَمُدْتَرِكُمْ، لَا أَعْتَبِدُ إِلَّا عَلَيْهِ، وَلَا حَافٍ غَيْرَهُ؛ إِذْ
كُلُّ شَيْءٍ فِي قَضِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ.

وَفِي عُرْفِ أَهْلِ الشَّرْعِ تَعْرِيفُ التَّصَرُّفِ إِلَى الْغَيْرِ لِيَقُومَ بِهِ دَلِيلُ الْغَيْرِ لِأَخْلِ
الْمَقْصُودِ.

قَوْلُهُ: (كُلُّ عَقْدٍ خَارٍ أَنْ يَتَعَدَّ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ، حَازَ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ عَثْرُهُ)، وَهَذَا
لِقَوْلِ الْقُدُّورِيِّ فِي (مَحْتَصَرِهِ) (١)

(١) مَا بَيْنَ الْمَقْصُودَيْنِ رُبْعٌ مِنْ ٨٢١

(٢) بِطَرِيقِ الْمَحْتَصَرِ أَفْضَلُ - ص ١١٥

معنى قوله (أن ينفذه بنفسه)، أي بأهله نفيه على سبيل الاستدراك، واختاره به عن توكيل الوكيل إذا لم يأذن به الموكِّل، فإنه لا يجوز، فإنه لا يتصرف فيما وكل به مُسَدَّدًا، ثم هذا الكُلِّي يجره ولا يعمكس؛ لأنه لا يقال: كل ما لا يجوز به أن تنفذه بنفسه لا يجوز له أن يوكل غيره؛ لأن المملوك لا يجوز له بيع الحُرِّ لحُرٍّ وشراؤها، ويجوز له أن يوكل بدليته على قوب أبي حنيفة رحمته.

ولا يرد على طرزه الكُلِّي الدُمِّي، لأنه يثبت بيع الحُرِّ بنفسه، ولا يثبت توكيل المملوك بدليته، ويمكن أيضًا لا يثبت توكيل المملوك بدليته؛ لأنه منهي عن اقتراب الحُرِّ، حيث أمر بحساب الحُرِّ، فكان ديك أمرًا عريضًا في التوكيل، والغورصر لا يقدح في ثبوته.

ثم الأصل في حوار الوكالة، بونه تعالى ﴿وَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَاهُنَا إِلَىٰ مُدَيِّنَةٍ﴾ [النكاح: ١].

وزوى أصحابنا في كُتُبهم أن النبي ﷺ دفع إلى حكيم بن حزام دينارًا لتشيير به به أصحبه ^(١)، ووكل عمر بن أبي سلمة في يكاك أم سلمة ^(٢)، ولأن الإنسان قد يفرج عن مباشرة العُقد بنفسه؛ لقلقه هديته، أو لكثرة أشعابه، أو لكثرة ما به وسحو ذلك، فلما لم يفر التوكيل يلزم الحرج، وهو مُستحب بالنسبة، فحرر التوكيل نصيًا لمخرج، ودفعًا للمحاجة.

(١) يأتي تخريجه مرفوعًا.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب النكاح لابن أبي عمير [رقم ٣٢٥٤] وأبو يعنى في مسنده.

[رقم ٦٩٠٨]، وعنه ابن حبان في صحيحه [رقم ٢٩٤٩]، والحاكم في المستدرج عن

الصحيحين [١٨٤]، عن أم سلمة رضي الله عنها في بيان نفسه، وفي قول أم سلمة لابنها: «يا عمر، قم

فدع ورسول الله ﷺ، فوُجِدَ.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد».

وَبَدَّ ضَخَّ أَنْ لَسِيَّ - عَشْرًا - وَكُلَّ بِالشَّرَاءِ حَكْمٌ مِّنْ حَرَامٍ وَبِالشَّرَاءِ

خاتمة السال

قوله (حكيم من حرم)، هو حكم من حرم من ثوبل من أسد من
عد الغري من قصي، ونكس أبا جلد. زل هل الميل ثلاث عشرة سنة أو ثلثي
عشرة سنة على خلاف الرواية. أسسم يوم الفصح ١٠ ر. وشهد مع رسول الله
ﷺ مسلماً، وكان من وجوه قريش وأشرافها، وغاش في إجابته سنين سه. ولى
لإسلام سنين سنة، ومات في المدينة في خلافة معاوية سنة أربع وخمسين، وهو
من مئة وعشرين سنة، وذهب بضوء قبل أن يموت كما ذكره ابن شهاب في
كتاب «المعجم».

وبال أنكرجي في كتاب وكالة من «المعجم» حدث أبو حمزة من
فرس حوزي قال. حدثنا يعقوب الدؤالي قال. حدثنا عبد الرحمن بن بزي.

(١) قد راجعنا من «مختصر أنكرجي». فلم نجد لهذا خبره في نسخة أبو حمزة به نسخة
ثلاثة ثمانية وخمسة

أما النسخة الأولى فهي المخرجة شرح من الفصل في دين نداء في ١٣٥ أ محفوظ
مكتبة دار فله أندي. رقم الحفظ (٥٨٦)، أو في ٢٢٠ ب محفوظ مكتبة جامعة
أندي. تركها / (رقم الحفظ ٩١١)

ب. والنسخة الثانية. هي المخرجة بشرح لإمام الكبير أبي الحسين النعماني في ١٠٩ ب
محفوظ مكتبة دار فله إبراهيم باب. تركها / (رقم الحفظ ٥٦٣)، أو في ٣ ب ٢٢٦ أ محفوظ
مكتبة دار فله. بعد فهرس الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية (١٠٧٨ ب محفوظ ٤٧٨).
فقد مضى السبب على أنه لا يكاد يوجد «مختصر أنكرجي» لا مخرجة نداء. عنه فلم يبق
إلا أن يكوناً سابقاً من أن النعماني كان يصرح في باب «أنكرجي» بكتاب النعماني
و. يلتفت مع حمزة هذا أسند ل حال في الحفظ.

(٢) في (٤) و (٥) والرمز (١) استنب من ماء الشح لأخرى حمزة. وهكذا حكمه أيضاً في
حمزة من شح أنه عدة من ٩-١٠-٩. وعرفه. وهكذا بعضها من إمام من نسخة
في الفصح بعد (٥٨) ولم يفتد من حمزة ولا معده حمزة. وحسن أن يكون (اسم حمزة)
من «عبد الرحمن بن مهدي». فقد ذكر يعقوب الدوري من رواية عنه عن صفوان الثوري. بل
أ. بن مهدي قد يحدث حمزة عن معين عند بطي ٩٣ (غيره)

عمر بن أبي سلمة

عن شيبان، عن أبي حصين عن شريح عن أهل المدينة، عن حكيم بن جزام: قال: «لشيء أغناه ديناراً بشري به أضحته، فشرى له أضحته بدينار، فدعا بدينارين، ثم شري له أضحته بدينار، وجاءه بدينار وأضحته، فتصدق بشيء بالدينار ودعا له بالسركه»^(١)، وقد روت حديث غزوة البارقى أيضاً في بيوع^(٢)، في: فصل تنبع الفضولي.

قوله: (عمر بن أبي سلمة)، هو عمر بن أبي سلمة المخرومي، ركني أبو حفص، قال محمد بن سعد: «توفي رسول الله وهو ابن سبع سنين»، وقد حط عن رسول الله، وتوفي في خلافة عبد الملك بن مروان بالمدينة^(٣)، كما ذكره ابن شهاب.

ولما في توكيل عمر بن أبي سلمة نظر؛ لأن لشيء أغناه ديناراً أضحته بعد وفاة مذي في سنة اثنين كما قال أبو عبيدة معمر بن لؤي^(٤)، وكان عمر بن أبي سلمة يوم توفي رسول الله [٢٨٢ هـ] ابن سبع سنين قاله الواقدي ويكون على هذا الحساب سن عمر بن أبي سلمة يوم ترواج ثم سلمة سنة واحدة، فكيف توكله رسول الله وهو طفل لا يعقل؟

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع باب في معصيات يعاقب [رقم ٣٣٨٦]، ومن طريقه البيهقي في المناسك الكبرى [١١٢٦]، والبيهقي في كتاب البيوع باب فيه [رقم ١٢٥٢]، والبيهقي في المناسك [٩/٣]، عن حكيم بن جزام به.

قال ابن أبي العر: أحدث معبد: ينظر اسمه على مشكلات بهيمة لابن أبي عمر [٥٣٥].

(٢) نفس تحريجه هاهنا.

(٣) ينظر الطيفات الكبرى لابن سعد [٥٣٣/٦].

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيح [٣٤]، عن أبي عبيدة معمر بن لؤي به.

فإن. وتجاوز الوكالة بالحضومة في سائر الحقوق بما قدّمنا من الناحية

في غاية السداد

قوله. (قال وتجاوز الوكالة بالحضومة في سائر الحقوق)، أي. قال القُدوري

في «مختصره»

اعلم أن التوكيل بالحضومة في جميع الحقوق وبثباتها جائز إلا في الحدود
ولفصاح. فإن التوكيل بآثارها جائز عند أبي حنيفة رحمته خلافاً لأبي يوسف وروى
رحمته كذا في «المختلف» ^(١)، وروى محمد بن مصطرث في بعض الروايات، ذكر قوله
مع أبي حنيفة. وفي بعضها مع أبي يوسف ^(٢). كذا في «شرح الطحاوي».

ودكر لطحاوي في «مختصره». فإن محمد بن رحمته مع أبي حنيفة رحمته، فإن
فيه: «ولا تجوز الوكالة في الحدود، ولا في القصاص إلا في إثبات النيب
إلا عليها، فإذا وجب إقامتها، لم تُنم إلا بمخض من التوكيل بها في هوي
أبي حنيفة ومحمد رحمته، وقال أبو يوسف رحمته لا تُنقل الوكالة في شيء من ذلك
من حضومة فيها، ولا من إثبات بيب عليها، ولا من غير ذلك منها» ^(٣) إلى هنا
لفظ الطحاوي.

وقال في «شرح الطحاوي». التوكيل في اثني عشر الحدود ولقصاص باطل
بالإجماع، ولو كان المؤكل حاصراً، وأمر بإثني عشر بقصاص جاز ^(٤).

أما التوكيل بالحضومة في سائر الحقوق: فإنما حاز بما زوّينا قبل هذا. أن
شيء رحمته وكل في الشراء، فإذا جاز التوكيل فيه: جاز في غيره؛ لأنه عقد بجور

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/١١٥]

(٢) ينظر: «مختصر الرواية» لأبي الباق السمرقندي [١١٤٠/١]

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأبيجاني [ق/٢٩٣]

(٤) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/١٠٩].

(٥) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأبيجاني [ق/٢٦٢]

(وَكَذَا يَبْقَانِيهَا وَاسْتَيْفَنِيهَا إِلَّا فِي انْحُدُودٍ وَالتَّقْضَاصِ فَإِنَّ التَّوَكُّلَ لَا تَصِحُّ بِاسْتَيْفَانِيهَا مَعَ عَيْتَةِ التَّوَكُّلِ عَنْ الْمَخْلُصِ) لِأَنَّهَا تَنْدَرِي سَائِهَاتٍ وَشُهُةٍ الْعَمَلِ

وقال الخصائص في «آداب القاضي» (١) حَدَّثَنَا مُعَدُّ بْنُ أَسَدٍ الْحَرَسَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُسَارَكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ خُثَيْمِ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ: «أَنْ عَلَيَّا كَيْ لَا يَحْضُرَ الْحُضُومَةُ، وَكَأَن يَقُولُ: إِنَّهَا قَحْمٌ، تَحْضُرُهَا الشَّيْطَانُ. فَحَقَّ عَلَيَّ الْحُضُومَةُ بِبِي عَمْسٍ» (٢). فَلَمَّا تَجَرَّ وَرَقَ حَوْلَهَا بِبِي، فَكَانَ عَلَيَّ يَقُولُ مَا قُصِيَ لَوَكِيي، وَفِي قُصِي عَلَيَّ وَكَلِيي فَعَلِيَّ» (٣). إِلَى هَذَا نَقَطُ كِتَابِ الْحَصَابِ.

وفي هذا الحديث دليل على جواز التوكيل بالحُصُومَةِ، وفيه دليل أيضاً على ألاَّ يحضر محسن الحُصُومَةِ نَفْسُهُ، وهو مدعى ومذهب عامة العلماء؛ لصحح علي عليه السلام

وقال بعض العلماء: «الْأَوَّلَى أَنْ يَحْضُرَ نَفْسُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَاعَ مِنَ الْحُضُورِ» (٤) إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي مِنْ عِلَالَتِ الْمَافِقِينَ، وَقَدْ وَرَدَ بَدَمٌ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ نَعَامِي: ﴿وَلَوْ دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُقْرَضُونَ﴾ (٥) وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ تَخَوُّفٌ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُدْعِينَ (٦) أَوْ قُرْبَهُمْ قَرَضٌ أَمْ زَنَانُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْيِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ

(هذا الأثر لم يذكره أبو بكر البرزنجي في شرحه على «آداب القاضي»، لا استدلالاً ولا مطلقاً وقد علمه «صدر الشهد» في شرحه وهو ثابت موصول في نسخة المُنَسَّخَةِ مِنْ «آداب القاضي» بالخصائص [١٩٥] بـ مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باب (١٥٤٦) [٥٤٦]، وبسط شرح «آداب القاضي» للصدر الشهد [٣٩٨ - ٣٩٩]، وشرح «آداب القاضي» لأبي بكر البرزنجي [١٦٧] أـ ب مخطوط مطبوع بمكتبة قوب. تركيا (رقم تحفظ ١١٦٠٣)

(١) مع دلائل «بر عبي» والطب من «م»، و«خ» ومع «الم» مع «في» نسخة «الم» من «آداب القاضي» لمخطوط [١٩٥] بـ مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باب أرمم المخطوط [٥٤٦]،

(٢) في «غ»، و«م»: «مِنْ الْحُضُومَةِ».

ناتئة حار عيبة الموكَّل، بل هو الظاهر للذَّبِ الشَّرعي، بخلاف عيبة الشَّهِيد

﴿عنه لسان﴾

وَرَسُولُهُ بَلْ أَوْلَيْتَكَ هَاهُنَا النَّهْيُ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ
بَيْنَهُمْ أَنْ يُقُولُوا سَوِيًّا وَظَعًا ﴿١١﴾ [٢٨ - ٣٥]

وحواله أن تأويل [٢٨٤ ١] الآية: الرد من المصافى، والإحابة من المؤمنين
عقداً، كذا في «شرح أدب القاضي».

وأمَّا التَّوَكُّلُ بِسَبْعَةِ الْخُدُودِ وَانْقِصَاصِ: فإِنَّمَا لَمْ يَجْرُ حَرٌّ عِيبِ التَّوَكُّلِ،
شبهة العيب، والخُدُودُ تَنْدَرِي بِهَا، وَالظَّاهِرُ الْعَمُودُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَنْ تَقُولُوا آمَنَ
بِذُنُوبِنَا﴾ [براء ١٢٧]، بِخلافِ خُصْرَةِ التَّوَكُّلِ لِابْتِدَاءِ الشُّبْهِةِ، وَبِخلافِ حَالَةِ عِيبِ
الشُّهُودِ حَيْثُ تُسْتَوْفَى الْخُدُودُ، الْقِصَاصُ مَعَ عَشْتِهِمْ، وَإِنْ كَانَ رَجُوعُهُمْ مُحْتَمَلًا،
لَأَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ رَجُوعِهِمْ إِحْرَارًا عَنِ الْكُذْبِ وَالْعَنَقِ

وأمَّا التَّوَكُّلُ بِاثْنَيْ عَشَرَ الْخُدُودِ وَانْقِصَاصِ فَحَاشَ عَنْ أَبِي حَيْفَةَ، جَلَاءَ لَا بِي
يُوسُفَ وَرُقْمًا، عَنِ اضْطِرَابِ (١) قَوْلِ مُحَمَّدٍ (٢)

وَحَهُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ: أَنَّ خُصْمَةَ ابْنِ كَيْلٍ بَدَأَ عَنْ خُصْمَةِ التَّوَكُّلِ، وَلَا
مَدْحَلٌ لِلْإِثْدَالِ فِي بَابِ الْخُدُودِ وَانْقِصَاصِ، وَهَذَا لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ،
وَلَا بِأَشْهَادَةٍ عَلَى أَشْهَادَةٍ، وَلَا يَجُوزُ التَّوَكُّلُ بِأَشْهَادِهَا اتِّفَاقًا مَعَ عِيبِ التَّوَكُّلِ

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَيْفَةَ بِهِ أَنَّ ثَوْتَ الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ يَتَعَمَّدُ عَلَى حُجَّةٍ
كَاسَةٍ عِنْدَ الْعَاصِي، وَهِيَ وَحْدَتِ الْحُجَّةِ كَمَةِ، فَيُحِبُّ اشْتِدَادُهَا، فَوَدَّ جَاءَ أَرَأَيْتَ
الْإِسْتِيفَاءَ؟ فَلَا تُسْتَوْفَى إِلَّا بِحُصُورِ التَّوَكُّلِ كَذَا فِي «شرح أدب القاضي»

(١) رفع بالأصل «عنى اصحاب» ولعل من «أدب»، «رفع»، «رفع»، «رفع».

(٢) يطر «التجريد» للقدوري [٣٠٨٦ ٦]، «شرح مختصر بركاتي» للقدوري [٤١٠]، «شرح

مختصر الطحاوي» بمحاصر [٢٧٢ ٣]، «الأحاديث» [١٥٧ ٢]، «النباية» [٢٢١ ٩]، «الحج

القدير» [٥٠٥/٧].

لأن الظاهر عدم الرجوع، وبخلاف حالة الحضرة لانتفاء فيه الشبهة.

﴿ عليه السلام ﴾

بخلاف شبهة رجل وامرأتين، ولشهادة على الشاهد، فإن تلك الحجة قاصرة، فلم يجز استيفاء الحذور والقياس بها، وكون التوكيل بدلاً لا يحل بظهور الحق بعد وجود الحجة الكامنة، ولهذا إذا قضى بها فيها نائب القاضي حاراً، ولأن الأصل في إضافة الحكم هو العلة، والحكم هو - وهو وجوب الحد، أو القصاص - مضاف إلى الحاية وهي العلة.

وظهور ذلك عند القاضي يثبت بالشهود، فتنت الحصة في ذلك شرطاً مخصاً، لا حظ لها في أوخوب واطهور، فأشبهت سائر الحقوق، فحار التوكيل بالحصة بثبت الحذور والقياس، كما في سائر الحقوق؛ لأن التوكيل بها إثبات حتى لا تؤثر فيه الشبهة.

قوله: (في سائر الحقوق).

قال الجوهري - في كتاب الرد في فضل السير مع لبيد - أسائر التسيح جميعهم^(١).

قالوا إنه وهم من وخهن.

أحداهم في تسميه، لأن لسائر بمعنى: لبيد، لا معنى للجميع

والثاني: أنه أوردته في الأخواب، وهو مهمور العيب، وفي أمثل (١٥٠١). «أسائر» اليوم وقد قال الطهر^(٢)؟ من سار، بمعنى بقي، بصرته لطالب

(١) ينظر «الصحاح في اللغة» للجوهري (٢/٦٩٢، مادة سير)

(٢) وقع بالأحسن: «السائر» - «المنب من» - وفي (١٥٠١) «واحد» - «سائر»

(٣) هذا مثل حريق مشهور، يضر بسن بطن في الأمر بعد أن تنزل به الناس منه، أضنه أن الرجل يريد لسائر فلا يسير ويتأخر، حتى يدمق وقت الظهر وانقضى معظم اليوم وسائر هو لبيد، وقد يستعمل بمعنى الجميع والهمزة للاستخدام لأنك ي ينظر «المعنى في أمثال العرب» =

وليس كل أحد يُحسن الاستبفاء فتوُمنع منه بُسندُ يابِ الاستبفاء أضلاً، وهذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة.

مطالع البيان

شيء بعد اليأس منه، ويجوز أن يراد به سائر الجميع، مجازاً
قوله: (وليس كل أحد يُحسن الاستبفاء)، هذا جواب سؤال مُقدِّر بأن يقال
يتنعي ألا يجوز التوكيل باستبفاء الحدود والقصاص حال خضرة المُوكِّل، وهو
القياس، لأنه استبفاء بما قام مقام العير، فصارت كاستبفاء على الشهادة

فاجاب عنه وقال: إنما حار التوكيل باستبفائيهما حال خضرة المُوكِّل، وهو
الاستبفاء، لأننا لو لم نحذر البينة، بطت الحدود والقصاص، لأن المُستحق لها
ربما لا يُحسن استبفائها، فلا تُدعى استبفائه من يقدِّر على ذلك؛ كيلا تصع الحُقوق
وهذا في «شرح الأقطع» قال الشافعي: يجوز الاستبفاء مع عيب المُوكِّل،
وهذا لا يصح؛ لأنه يُشترط القصاص مع تجوز العفو لظاهر، أضله، إذا ادعى
لقد العفو، ورغم أن له بينة.

فإن قيل: حق بدخذه^(١)، البينة، مجازاً أن يتوكَّل في استبفائه مع عيبه كالدين
قبل، الدين لا ينقضي بالشبهة، ويُمكن استدراكه بعد استبفائه، وأكثر الأحوال
أن يكون صاحب الدين قد أبرأ منه، وهذا في ٢٨٥ ر لا ينتج لإستبفاء، والقصاص
تؤثر فيه الشبهة، ولا يُمكن استدراكه بعد الاستبفاء، فاختلقا^(٢).

قوله: (وهذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة)، أي: حوار التوكيل بثبات

بدمحشري [٥٣١]، والره لأكه في الأماء، حكيم، نهوسي [١٥٥/٣]

(١) ينظر النجاشي الكبير للمؤلف [٥١٧/٦] واليهود في فقه الإمام الشافعي، دار إمام
[١٦٣/٢]

(٢) رفع بالأصل: «يدخل» والمثبت من «ال» «م»، «رجح»، «رفع»، «واحد»

(٣) ينظر «شرح محمد الدوري» للأقطع [٣٥٧/٣]

(وقال أبو يوسف: لا يجوز التوكالة بإثبات الحدود والخصص بإقامة
الشهود أيضاً) ومحمد مع أبي حنيفة، وفس مع أبي يوسف - رحمه الله - وقيل هذا
الاختلاف في عيبه دون حضرته لأن كلام التوكيل يتقبل لدى التوكيل عند
حضوره^(١)

له أن التوكيل بنية وشبهة النية يتحرر عنها في هذا الباب كما في
نهاده على الشهادة وكما في الاستيفاء ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن الخصومة
شرط محض لأن الوجوب مضاف إلى الحناية والظهور إلى الشهادة فيجري
فيه التوكيل كما في سائر الحقوق، وعلى هذا الخلاف التوكيل بالحواب من
حاجب من عليه^(٢) . وكلام أبي حنيفة فيه أظهر لأن الشبهة لا تمنع الشفع، غير
أن نور التوكيل غير مقبول عليه لما فيه من شبهة عدم الأمر به

في غاية البعد

الحدود والخصاص.

قوله: (وكما في الاستيفاء)، يعني: قال أبو يوسف: التوكيل بالاستيفاء
بحدود والخصاص مع عيب التوكيل لا يجوز بالاتفاق، شبهة الساتر، يعني ألا
يجوز التوكيل بإثباتها أصلاً لهذا المعنى

قوله: (وعنى هذا الخلاف التوكيل بالحواب من حاجب من عليه)، أي إذا
وكل من عليه الحد أو الخصاص رجلاً بالحواب عنه، قال أبو حنيفة يجوز، وقال
أبو يوسف لا يجوز، وقول محمد مصطوف.

ولكن لا يصح قرار أبو يوسف عن موكله بأن قال: قتل موكلي القتل الذي
دعاه لوبي، لشبهة عدم الأمر بذلك، وإن كان التوكيل بالحواب صحيحاً على

دعاه من (ط) انحصار كأنه متكلم بعبارة.

(١) في (ط) «في عيبه الحدود والخصاص»

وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة، لا برضا الخصم، إلا أن يكون التوكيل مريضاً، أو عاتياً مرة ثلاثة أيام فصاعداً، وقد لا يجوز التوكيل بعير رضا لخصم وهو قول لشافعي ولا خلاف في الجواز بين خلاف في المروم.

وقوله عليه السلام

مذهب أبي حنيفة.

قوله: (وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة، لا برضا الخصم، إلا أن يكون التوكيل مريضاً، أو عاتياً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً، وقد لا يجوز التوكيل بعير رضا لخصم)، هذا بقطع القُدوري في «مختصره»^(١)، وقول الشافعي كقولهم^(٢)، كذا في «شرح الأقطع»^(٣).

قال صاحب «الهداية» [١/١٠١]: (ولا خلاف في الجواز، وإنما الاختلاف في المروم)، يعني، يجوز التوكيل بلا رضا لخصم بالاعتداف، ولكن لا يلزم الوكالة عند أبي حنيفة، وتدرج عنده

وفسره الشارحون بقولهم: ترتد الوكالة عنه برضا لخصم، واعتدافاً لا يرتد، يعني هذا يكون معنى قول القُدوري «لا يجوز التوكيل بالخصومة، إلا برضا لخصم»^(٤)، أي لا يلزم؛ إصلاً فلا سم للآزم على المروم؛ لأن الجواز من بؤرم المروم.

وذكر شمس الأنعة السرخسي في «شرح أدب القاضي» في باب إيمان

(١) بقطع «مختصر القُدوري» [ص/١١٥].

(٢) ينظر «الموسم في المذهب» ص ٢٧٨، ٣ وفي نهج في فقه الإمام الشافعي لمؤيد (٢١٢/٤) وفي «الشرح الوجيز» للأفندي [٢٠٦/٥].

(٣) ينظر «شرح مختصر القُدوري» للأقطع [ق/٣٥٧].

(٤) بقطع «مختصر القُدوري» [ص/١١٥].

لَهُمَا أَنَّ التَّوَكُّيْلَ تَصَرُّفٌ فِي حَاصِرٍ حَقُّهُ فَلَا يَتَقَفَّ عَلَى رِصَا عِيَرِهِ
كَالتَّوَكُّيْلِ بِتَقْصِيهِ الدُّنُوبِ

أَوَكَايَةٌ أَنَّ التَّوَكُّيْلَ عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ بِعِيَرٍ رِصَا لِحَضْمٍ ضَحِيحٌ، وَلَكِنْ لِحَضْمٍ أَنْ
يُطَالِبَ لِمُؤَكَّلٍ بِأَنْ يَحْضَرَ سَفِيهِ رُبُوحِيَّةٍ، فَلَا يَسْتَفُظُّ حَقَّ لِحَضْمٍ فِي مُطَابَقَةِ الْحَضْمِ
بِالْجَوَابِ بِنَصِيهِ

وَقَالَ عَلَاءُ الدِّينِ أَعَالِمٌ فِي طَرِيقَةِ الْحِلَافِ: «التَّوَكُّيْلُ بِعِيَرٍ رِصَا لِحَضْمٍ
لَا يَقَعُ لَارِمًا، وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ لَا يَرْمَا»
وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ خِلَافٌ مَا نُسِبَهُمْ مِنْ طَوِيلِ أَلْفَاظِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ،
وَالْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، وَالطَّحَاوِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكِبَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَصْلِ»: «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّحْلُ رَجُلًا
بِالْحَضْمَةِ فِي دَعْوَى مُدْعِيهَا، وَهُوَ مُقَسِّمٌ بِاللَّدَى بَنَاءً لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ، لَا يَرْضَى مِنْ
خَضْمِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، فَلَا يَقْبَلُ وَكِيلًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ عُيُنُهُ
سَبْرَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، فَيُقْبَلُ مِنْهُ التَّوَكُّيْلُ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيْفَةَ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ
وَالرَّحْلُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ يُقْبَلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مِنَ الْحَاصِرِ وَلِغَائِبٍ مِنْ عَتَةِ
وغيرِ عِلَّةٍ، وَكَذَلِكَ الرَّحْلُ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ
وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ: أَقْبَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي تَوْكُّيْلِهِ وَإِنْ سَجَّطَ الْحَضْمُ»
إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «الْأَصْلِ».

وَقَالَ لِحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِـ «الْمَحْرَدِ»: «قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ فِي رَجُلٍ

١١ يَطْلُرُ «طَرِيقَةُ» لِلْعَلَاءِ السَّمَرْتَنِيِّ [ص/٤١٥]

١٢ يَطْلُرُ «الْأَصْلُ» بِمَعْرِفَةِ الْمَصْطَاحِ [١١/٢٠٨ طبعته في دار الآداب القبطية]

وبه أن لجوب مُسْتَحَقٌّ عَلَى الْحَصْمِ وَهَذَا بِمُتَخَصِّرُهُ، وَالنَّاسُ مُتَعَدِّونَ

﴿فَلْيَلْزِمِ الْبَيْتَ﴾

أَرَادَ أَنْ لِحَاصِمٍ رَجُلًا فِي حَقِّ فِي مَالٍ، أَوْ فِي دَارٍ، فَأَرَادَ أَنْ يُؤَكَّلَ وَكِيلًا، أَوْ
سَعِيٍّ لِلْقَاضِي أَنْ يَفْعَلَ مِنْهُ وَكَالًا وَهُوَ حَاصِرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَائِبًا، أَوْ مَرِيضًا، فَتُؤَدَّ
مَنْ وَكَالَهُ لَوَكِّلَ لَدَيْ وَكَانَ فِي ذَلِكَ

وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حُلِّ حُضُومَةٍ، وَهِيَ حَالَةٌ، أَوْ مَطْلُوبَةٌ،
فَلَا يَتَّبَعِي لَهَا أَنْ يَفْعَلَ بِهَا وَكَالًا إِلَّا أَنْ تَحْضُرَ مَعَهَا، أَوْ تَكُونَ مَرِيضًا
أَوْ عَائَةً، أَوْ يَكُونَ الْقَاضِي [يَقْضِي] بَيْنَ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ، وَهِيَ
مُعْتَلَّةٌ مِنَ الْخَيْضِ، فَتُقْبَلُ مِنْهَا وَكِيلٌ، إِنْ هَا لَفْظُ كَذِبٍ «الْمَحْرَد».

وَقَالَ الْحَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» «وَقَالَ أَبُو خَيْفَةَ: لَا أَقْبَلُ وَكَالَةَ مَنْ حَاصِرٌ
صَحِيحٌ إِلَّا أَنْ يَرْضَى حُضْمَهُ بِدَنٍّ، فَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُرِيدُ سَمَرًا، فَلَبَّثُ وَكَانَتْ، وَكَذَلِكَ
إِنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى حُضُورِ الْمَجْلِسِ - أَعْنِي: مَجْلِسِ الْقَاضِي - مَعَ حُضْمِ
قَبْلَتْ رَكَاتِهِ، وَإِنْ أَبُو يُوْسُفَ: أَقْبَلُ وَكَالَةَ الْحَاصِرِ الصَّحِيحِ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ
حُضْمَهُ، لِأَنَّ هَذَا أَرْغَى بَانَدَسٍ»^(١) إِنْ هَا لَفْظُ الْحَصَّافِ وَلَمْ يَذْكُرْ هُوَ مُحَمَّدٌ

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، «وَيَسَّرُ لَهُ أَنْ يُؤَكَّلَ فِي
حُضُومَةٍ سَمَةٍ، وَلَا فِي حُضُومَةٍ فِيمَا يُضَالُّهُ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا بِرِضَا مَنْ لِحَاصِمُهُ بِدَنٍّ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا لَا يَسْتَضَعُ بِحُضُورِ الْحُضُومَةِ، أَوْ يَكُونَ غَائِبًا عَلَى مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ وَيَالِيهَا، إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَبَّثُ لَوَكَاةٌ مِنْهُ فِي هَذَا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِشَةَ، وَسَوَاءٌ
عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ رَأَى أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ يَقُولَانِ: الْوَكَاةُ فِي ذَلِكَ
خَائِرَةٌ مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا، رَضِيَ الْحَصْمُ أَمْ لَمْ يَرْضَ»^(٢) إِنْ هَا لَفْظُ الطَّحَاوِيِّ

(١) مَا بَيْنَ الْحَصْمِ قَبْلَ، سَقَطَ مِنْ (م)،

(٢) يَنْظُرُ «أَدَبُ الْقَاضِي» مَعَ شَرْحِ أَهْلِ الشُّبُهَاتِ لِلْحَصَّافِ [١٣٧: ٣]

(٣) يَنْظُرُ «مَخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ» [ص/١٠٨]

في الحُصُومَةِ، فَلَوْ | ٥٨ ط. قُلْنَا يَدْرُومُهُ تَنْصَرُّ بِهِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى رَحَاةٍ كَاعْتِدَادِ

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَشْجَابِيُّ فِي «شرح الطحاوي»: «لَتُؤَكِّدُ فِي الْحُصُومَةِ عَدَدُ
أَبِي حَبِيبَةَ لَا يَجُوزُ، لَا بِرَحَاةِ الْحَضَمِ، سَوَاءٌ كَانَ وَكَيْلُ السُّدَيْمِيِّ أَوْ وَكَيْلُ لَمْدَعْنِ
عَلَيْهِ، وَلَا مِنْ عُذْرٍ، وَالْعُذْرُ سَهْرٌ أَوْ مَرَضٌ، وَيَسْوِي عَمْدَهُ أَنْ كَانَ السُّوَكُلُ رَحْلًا،
أَوْ مَرَّةً، بِكَوْنِ كَسْتٍ أَوْ نَيْبٍ، وَقَالَ صَاحِبُهُ تُقْلُ لَوْ كَلَهُ مِنَ الرَّحَالِ وَأَسَاءَ حَمِيضًا
بِجَمِيعِ الْأَحْوَالِ»

ثُمَّ قَالَ فِي «شرح الطحاوي»: «وَقَدْ بَرَأَ أَبِي سَيِّدٍ تُقْلُ مِنَ الْكُفْرِ، وَلَا تُقْلُ
مِنَ النَّبِيِّ وَلَا مِنَ الرَّجُلِ»^(١).

وَقَالَ أَبُو لَحْسَبٍ الْكُرْجِيُّ فِي «مختصره»: «لَوْ كَلَهُ فِي الْحُصُومَةِ حَائِزَةً فِي
جَمِيعِ الْحُقُوقِ الَّتِي يَجُوزُ اعْطَالُهَا بِهَا، كَانَ الْمُؤَكَّلُ بِدَلَّتِ الصَّلَاتِ أَوْ الْمَطْلُوبِ
بِ قَرِيبِ أَبِي يَرْسُفَ وَمَحْمَدٍ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو يَرْسُفَ، إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْقِصَصِ
وَالْعَالِيَةِ فَلَهُ لَمْ تُجَرِ الْحُصُومَةُ فِي دِيْنِهِ».

وَكَانَ أَبُو حَبِيبَةَ لَا يَقْلُ لَوْ كَلَهُ فِي الْحُصُومَةِ مِنْ حَاصِرٍ فِي الْبَصْرِ صَحِيحٌ،
بِ أَنْ كَانَ مَرِيضًا فِي الْمَضَرِّ، أَوْ عَثَرَ عَلَيْهِ فَبَسَّ وَكَتَبَهُ | ٥٩ ط. فِي الْحُصُومَةِ، قَالَ
مُسْنَى عَنْ أَبِي يَرْسُفَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: لَا أَقْلُ لَوْ كَلَهُ فِي الْحُصُومَةِ مِنْ رَحْلٍ، وَلَا
فَرَاةٍ بِكَرٍ وَنَ كَانَتْ شَرِيفَةً، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ مَرَضٍ أَوْ غَيْثٍ، وَقَالَ أَبُو يَرْسُفَ وَمَحْمَدُ،
دِيْنُ حَائِزَةٍ، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَكَّلُ حَاضِرًا عِزًّا مَرِيضًا^(٢) إِلَى هَذَا نَقَطَ الْكُرْجِيُّ

وَدَكَرَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ التَّنَهِيَّةَ فِي «لشامل» فِي قِسْمِ «الميسوط» «لَا يَصْحُ
لِتَرْكِيْلٍ بِعِزِّ رَحَاةِ الْحَضَمِ، وَعِنْدَهُمَا: يَصْحُ، إِذَا كَانَ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا، جَارًا».

(١) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأشجبايي [ق/ ٢٦١].

(٢) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للفتودري [ق/ ٤١٠].

المُشْرِك إذا كانت أحدهما يَحْيَى الآخر .

في نهاية الباب

وقال في «كفاه» : «التوكيل بعير رخص الحضم - وإن كانت المؤكدة مرأة شريفة - لا يجوز إلا من غير مرض أو عتية عبد أبي حنيفة ^{رض} ، وعندهما يجوز .

وقال في «المختلف» و«الحضر» : «التوكيل بعير رخص الحضم لا يصح .

وقالا : يصح ، وهو قول ابن أبي ليلى» .

وقال الإمام الدجيني في «تهذيب أدب القاضي» للحصاني : «قال أبو حنيفة لا أقبل وكالة إلا برخص الحضم ، وإن أورد سمرًا أو كان غريبًا لا يقدر على حضور مجلس القضي ، ثبت وكات

وقال أبو يوسف أقبله على كل حال ؛ لأنه أرقى للناس ، وقول محمّد مثل قول أبي يوسف» .

وقال في «حلاصة الصاوي» : «التوكيل من غير رخص الحضم والموكّل صحيح مقبّل لا يصح ، وعندهما يصح . والفقيه أبو اليك كان يفتي بقولهما .

وقال شمس الأئمة الحلواني في «أدب القاضي» : «المفتي محيّر [١٧٨٦/٢] في هذه المسألة ؛ إن شاء أفتى بصواب أبي حنيفة ، وإن شاء أفتى بقولهما» .

قال ^{رض} : «ونحن نفتي أن الرأي إلى بقاضي ، وأمّا المريض والمسافر يصح توكيلهما ، وأبكر واليتيم والمسنن والدمي سوية في هذا ، وقان مثلي في المَحْدَرَة ^(١) يصح من غير رخص الحضم ^(٢) .

(١) هو «الكفاية في مختصر شرح الفوري» لشمس الأئمة ، سماعيل بن الحسين النيهي ، المسمى سنة ١٤٠٢ هـ . وقد تقدم التعريف بذلك

(٢) ينظر «مختص الرواية» لأبي الفيت السمرقندي [١٧٣٣/٤] .

(٣) المَحْدَرَة هي السلالة للحذر - وهو بشر - يكرّأ كانته أو كيتا ولا يراها غير المحارم من الرجال ، وإن خرجت بحاجة ينظر «معجم لغة الفقهاء» ١/١١٥ ص

(٤) وأخبار قرية الحويبي واسمها وحدر شريفة وأبو الفضل الموصل ، ورجح دليله في كل

❦ غيبة بيان ❦

وفي «أدب القاضي» لشمس الأئمة الحنوابي: «المرأة التي تحرّج في حوائجها ليست بمختدرة»^(١). إلى هنا لفظ «خلاصة المساوي»

والظاهر من هذه الروايات بدل على نفي جوار التوكيل عند أبي حنيفة بلا رضا الخصم، لا من عذر.

وقال في «شرح الأقطع»: «فأما المرأة التي لم تخبر عادتها بالهروج، ولا حضور مجلس الحكم، فكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول: يجوز لها أن تؤكل، لأنها لم تألف خطاب الرجال، فإذا حصرّت مجلس الحكم امتنعت، فلم تطيق بمخاطبتها، نسخها بذلك ضرر، فسقط (١٠٠٠) عنها الحضور، فحار لها أن تؤكل»^(٢).

ثم قال: قال الشيخ أبو بكر «وهذا شيء استحسنه المتأخرون من أصحابنا، بآثار طاهر الأصل، فيقتضي خلاف ذلك».

ثم رآه قولهما طاهر، وهو أن التوكيل بالحضومة تصرف من المؤكل في حق نفسه، فيصح بلا رضا الخصم، كما لو وكل في سائر حقوقه من إماء الدين واستيعابه، ولأن عبداً لله، وكل عبداً بالحضومة^(٣)، ومن يقل عنه استرضاء الخصم.

ص، أما قولهما به أحد أبو القاسم الصغير وأبو السيث، وفي «قارئ العتاي» أنه لم يجد، وفي «مختار الوارد» لصاحب «الهدية» والمحدث في هذه المسألة أن القاضي قد علم التفتت من الأبي يعلى مؤكلاً من عمر رصده، وإذ علم أن المؤكل قصد إضرار خصمه لا نفسه، اهـ ومثله في «مصحح عن شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الحنوابي، وفي «الحقائق» وإليه عن الأورجندي، كما في «التصحيح» ملحق وفي «الدرر» وعنه مؤيد متأخرين ينظر «المسودة» [٥١٩]، «تبليغ لحياتق» [٢٥٥/٤]، «التصحيح وشرح» [٢٧٢]، «فتح القدير» [٥٠٧/١]، «درر الحكام» [٢٨٢/٢]، «فتح باب العدة» [١٥٤/٣]، «باب شرح لكتاب» [١٣٨/٢]

(١) ينظر «خلاصة الفتاوى» للبخاري [٣٠٢/٢].

(٢) ينظر «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٣٥٧/٢].

(٣) مضمون تحريره قريباً

ولأبي حنيفة رحمه الله ما روى أصحاب أبي كُهم: في حديث أم سلمة عن النبي ﷺ «إِذَا بَتَلِي أَحَدُكُمْ بِالنِّسَاءِ فَيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَخْرَجِ وَالنَّظَرِ»^(١).

وقد تعلّى لنا ولأه القضا «لا تقص لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر»^(٢).

بيان أن القاضى لما كان مأموراً باستنوية من الخصوم لم يجوز أن يقرر أحد الخصمين، ويشهد الآخر، فلم يجز لتوكيل بالخصومة بلا رضا الخصم، ولأن الخصومة حق يحتل بحيلاب من يتولاه، فلا يجوز بغير رضا الخصم كاتقاية بالدين، ولأن الجواب حق للمدعى على المدعى على وجه يطلب بطلبه، ويترك تركه، وهو الذي سبغ به على لخصوم، وهذا آية كونه حقاً لعدد، وفي التوكيل نقل هذا الحق إلى الغير على وجه لا يخرى عن النص، بصاحب الحق؛ لأن الناس متفاوتون في الخصومات، وفي جواب الخصومات، فرت إساق بصور الناحيل بصورة الحق، ورت إساق لا يملكه بشبهة الحق على وجهه، فمحتمل أن التوكيل من له حق في الخصومات، فيتضرر بذلك الخصم، فيشترط رضا.

وللدليل على تفاوت الناس في الخصومات: قول النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ مَالِ أَحَبِّهِ، فَلَا يَأْخُذْ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ عَارٍ»^(٣) ذكره في «أدب القاضي» و«الأسرار» أيضاً.

(١) مسمى بحريته

(٢) مسمى بحريته

(٣) مسمى بحريته

بحلاف المريض والمسافر؛ لأنَّ الجواب غير مُستحقَّ عنهما مُبايعة، ثم كما
يُرْمَى التوكيد عند من المسافر، يلزم إذا أراد السفر، لتحقق الضرورة،

في باب السفر

وحدثنا في كتاب الألفية من «الموطأ» عن هشام بن عروة، عن
أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّمَا أَمَّا بَشَرٌ، وَإِنَّمَا نَحْتَصِمُونَ إِلَيْهِ، فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ
مُخْتَبًى مِنْ بَعْضٍ، فَاقْصِي لَهُ عَلَى بَعْضٍ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَصَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ
أَخِي، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»

قوله: (بحلاف المريض والمسافر)، متصل بقوة: (ولا أن يكون التوكيد
مريضاً أو عتياً)، يعني: يجوز لتوكيد حسنة بلا ريب انحصار، نعزم
وجوب الجواب عليهما لتخبرهما، أحدهما [١٨٦] بالمريض، والآخر بالعتية،
وهذا لأنَّ الجواب لو أنه سقط عنهم لزم لخرج، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ

فِي تِلْكَ مِنْ حَرَجٍ﴾ [نوح ١٧٨]

قوله: (ثم كما يلزم التوكيد عند من المسافر، يلزم إذا أراد السفر، لتحقق
الضرورة).

قال قاضي حان في «فتاواه»: «لكن لا يصدق أنه يريد السفر، وانقاضي ينظر
إلى عتية سفره، ويسأل عن توكيد أن يخرج معه، فيسأله عن رخصته، كما في صحيح
[إحارة]، يعني: إذا أراد المشاخر فصحها بعذر السفر، فيجوز قوله: أريد

حاشية ذلك في «الموطأ» روي أبي مصعب لروى [١٥٩]، وسجاني في كتاب الجرح
باب إذا غصب جارية فزعم أنها مائتة، فقضى بقيمة جارية العتية، ثم حلف صاحبها بها له،
وإذا غصبه، ولا يكون عليه شيء، روى [٦٥٦]، وروى في صحيحه في كتاب الألفاظ باب
حك بغيره وانقض بغيره [١٧١]، وغيره من طرق هشام بن عروة، عن أبي
سليم بن أبي سلمة، عن أم سلمة

وَنَزَّكَاتِ الْمَرْءِ مُحَدَّرَةٌ لَمْ تَخْرُ غَادَتُهَا بِالرُّبُوبِ وَحُضُورِ مَخْبِيسِ الْحُكْمِ قَبْلَ
الرَّايِ: يَتَرَمُّ التَّوَكُّيلُ بِأَنَّهَا لَوْ حَصَرَتْ لَا تُنْكِبُهَا أَنْ تُطَوَّقَ بِحَقِّهَا بِحَبَائِثِهَا فَيَتَرَمُّ
تَوَكُّيُهَا

قَالَ: وَهُوَ شَيْءٌ مُتَخَصِّصُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ

قوله عليه السلام

لِسَفَرٍ لَا تُكْتَبُ الْعُذْرُ إِذَا لَمْ يُصَدِّقْهُ الْآخَرُ، لَكِنْ يَسْأَلُهُ فَيَقُولُ: «فَصِي» مَعَ مَنْ
تُرِيدُ الْخُرُوجَ؟ ثُمَّ يَسْأَلُ رُفْقَتَهُ، إِنْ قَامَ مَعَهُ تَحَقَّقَ الْعُذْرُ، وَهُوَ السَّفَرُ فِي شَيْءٍ
لَا خَدْرَ، فَكَذَا هُوَ كَذًى فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى»

قَوْلُهُ: (قَالَ الرَّايُّ)، أَرَادَ بِهِ، أَبُو بَكْرٍ الْحَضَّاصُ، أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّايِّ،
رَهُو صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ وَ«أَحْكَامِ الْقُرْآنِ»، وَهُوَ
تَمَتَّتَ رِيَاسَةً لِصَاحِبِ أَبِي حَبِيبَةَ بَعْدَ الشَّيْخِ أَبِي أَحْمَدَ الْكُرْجِيِّ، وَكَانَتْ
وِلَادَتُهُ سَنَةَ حَمِصٍ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَمَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ.

قَوْلُهُ: (قَالَ وَهُوَ شَيْءٌ مُتَخَصِّصُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ)، أَيُّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّايُّ

وَفِي كِتَابِ لَوْ كَذَلِكَ بِعَلَامَةِ التَّسِيرِ^(١) فِي «وَأَقْعَدَتِ الصُّدُورَ الشَّهِيدَ»: «مَرْءٌ لَا
تَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ، فَوَكَّلْتُ وَكَيْلًا بِالْحُصُوفَةِ، فَوَحَّشْتُ عَلَيْهَا، لِيَتَمَيَّنَ إِنْ كَانَتْ مَقَرًّا
لَا تُغْفَرُ بِالْخُرُوجِ مِنْ بَيْتِهَا، وَمَحَاطَةُ الرُّجَالِ فِي الْحَوَائِجِ، يَتَمَتَّتُ الْحَاكِمُ إِلَيْهَا
ثَلَاثَةً مِنَ الْعُدُولِ يَشْجَلُهَا أَحَدُهُمْ، وَيَشْهَدُ الْآخَرَانِ عَلَى تَمَيُّنِهَا، أَوْ تُكْرَلُ»

(١) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/١٧٦].

(٢) ينظر: «مدافع المصانع» [٢٢٦]، «الاحكام» [١٥٧٢]، «لبحر الرائق» [١٠٤٧].

(٣) يعني ر «علامة التسير» مما مر به الصدر الشهيد في كتابه «الفتاوى الكبرى» من كتاب «العدول»
منه. قد عكفنا نحن عليه الصدر الشهيد في حياجة كتابه ينظر «الفتاوى الكبرى» = «الفتاوى الصغرى»
الشهيد [ق/٣ ب] مخطوط مكتبة بعض الله أفندي - - - (رقم المجلد ١٠٨٦) ، و«كتاب الطهارة»
بحاجي خليفة [١٢٢٨/٢].

قال ومن شرط الوكالة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، وتلزمه الأحكام؛ لأنَّ الوكيل يعلِّق تصرفه من جهة الموكَّل فلا بُدَّ أن يكون الموكَّل ذلكا يملكه من غيره

﴿في عامة مسائل﴾

قوله (قال) ومن شرط الوكالة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، وتلزمه الأحكام)، أي: قال القُدوري في «مختصره»، ونمَّنه فيه «والموكَّل ممن يعلِّق بعنْده ويقتضيه»^(١)، ثمَّ إنَّ شرطه في الوكالة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، لأنَّ الوكيل يستفيد لتصرف من الموكَّل، فإذا كان لا يملكه^(٢) الموكَّل سببه لا يملكه الوكيل

قيل: لا يستقيم هذا الشرط إلا على مذهب أبي يوسف ومحمَّد؛ لأنَّه لو كان شرط الوكالة أن يكون الموكَّل مالكاً للتصرف على مذهب أبي حنيفة، لمَّ يحوز أن يوكَّل مسلم لدمي يبيع خمر، أو شرابها، وهو جائز على مذهب أبي حنيفة، مع أنَّ المسلم لا يملك التصرف به.

فعلَّم أنَّه ليس شرطاً إلا على مذهب أبي حنيفة، بل الشرط عليه أن يكون الموكَّل مالكاً لملك التصرف الذي وُكِّل به.

ولهذا لو قال كلُّ عتيد لا يحوز للموكَّل أن يشره بعبه لا يحوز الوكيل أن يشره له، كما لو وُكِّل يبيع الدَّم والميتة

قلنا: ينقصر هذا الكلُّ بعنْد تصرف، فإنَّه لا يحوز بموكَّل أن يشره بعبه بكونه عتيداً، ومحوز للموكَّل أن يشره، وكذلك المحاكم لا يحوز أن يخرجه بعبه، ويحوز أن يخرجه له غيره.

(١) يهـ مختصر القُدوري (ص ١٥)

(٢) وقع بالأصل «لا يملك». ولعلَّت من: «أن»، «وأم»، «وأن»، «ووقع»، «واضح»

وَيُشْرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ يَفْعَلُ الْعَقْدَ وَيُقَصِّدُهُ لِأَنَّهُ بِمَوْمٍ مَقَامِ الْمُوَكَّلِ
فِي الْعِبَارَةِ فَيُشْرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَارَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ ضَبِيًّا لَا يَفْعَلُ إِذْ
مُخْتَوًى كَدِ الْوَكِيلِ صَلَا

﴿بِإِذْنِ الْمَوْلَى﴾

وَلَقِيْسٌ عَلَى الْوَكِيلِ وَلَقِيْسٌ صَعِيْبٌ لِأَنَّ أَهْلَ الدُّعَى لَا يَفْتَقِدُونَهُ مَالًا وَلَا
بِسَبْكِ الْوَكِيلِ بَصْرَتَهُ، بِخِلَافِ الْوَكِيلِ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ مَالٌ

قُلْتُ هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي شَرَطَهُ الْقُدُورِيُّ يَسْتَقْسِمُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُلِّ، وَنَحْنُ
حَصَرْنَا هَذَا الْمَقْلُ الْإِسْتِغْنَاءَ عَلَى مَذْهَبِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ نُذَكِّرْ كُنْهَ كَلَامِ الْقُدُورِيِّ إِذْ
مَضْمُونُ كَلَامِهِ، أَنَّ الْوَكِيلَ لَهَا شَرْطٌ فِي الْمُوَكَّلِ، وَشَرْطٌ فِي الْوَكِيلِ
فَالْأَوَّلُ، أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ مِمَّنْ يَمْلِكُ لِنَتَصَرَّفَ وَيُلْزِمُهُ الْأَحْكَامُ.

وَالثَّانِي، أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ يَفْعَلُ الْبَيْعَ وَيَقْصِدُهُ

وَمَعْنَى ١٨٧٠ قَوْلُهُ: (أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ)، أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَايَةٌ
شَرْعًا فِي حَسَبِ التَّصَرُّفِ بِفَعْلِهِ نَحْنُهُ، بَأَنْ يَكُونَ عَاقِلًا بَادِعًا عَلَى وَجْهِ يُلْزِمُهُ حُكْمُ
التَّصَرُّفِ، وَهَذَا الْمَعْنَى حَاصِلٌ فِي تَوْكِيلِ الْمُسْلِمِ الدُّمِّيِّ فِي الْحَقْرِ وَالْحَرِيرِ بَيْعًا
أَوْ شِرَاءً؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لِمُوَكَّلٍ عَاقِلٍ بَادِعٌ لَهُ وَلَايَةٌ شَرْعًا فِي حَسَبِ التَّصَرُّفِ، لَا فِي
كُلِّ الْأَهْرَادِ عَلَى وَجْهِ يُلْزِمُهُ حُكْمُ التَّصَرُّفِ فَمَا تَصَرَّفَ بِوَلَايَتِهِ.

وَالشَّرْطُ الْآخَرُ - وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ لِبَيْعٍ وَيَقْصِدَهُ -، حَاصِلٌ فِي تَوْكِيلِ بَيْعًا،
وَهُوَ الدُّمِّيُّ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ مَعْنَى بَيْعٍ وَشِرَاءٍ، وَيَقْصِدُهُ، فَصَحَّ الشَّرْطُ إِذْ عَلَى
مَذْهَبِ الْكُلِّ، وَاحْتَمَلُ لِهَذَا نَحْنُ هَذَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِهَذَا لَوْلَا أَنَّ هَذَا لِهَذَا

وَنَحْنُ شَرْطُ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ تُلْزِمُهُ الْأَحْكَامُ احْتِرَافًا عَنِ التَّوَكِيلِ إِذْ
وَكُلِّ عِبَةٍ، حَيْثُ لَا يَصْحَحُ تَوْكِيلُهُ بِمَا وَكِّلَ بِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ لَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ يُجِبُّ دَلِيلٌ،
وَعَنْ وَكِيلِ الْوَكِيلِ بِحَضْرَةِ مُوَكَّلِهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ لِعَقْدِ - وَهُوَ الْمَنْفَعَةُ - لَا يُلْزِمُ

وإذا وكل الحر البالغ، أو المأذون مسيها، جارة، لأن الموكَّل مباحث
لنقصه والتوكيل من أهل العار.

غاية البيان

وكس، بل يلزم الموكَّل، ولهد لا يملك توكيل بائع، ولا يملك
توكيل بالبيع الثمن.

وقيل هذا احتراز عن الصبي المخجور، وبعد المخجور فونهما، د اشتري
نيت لا يملك به، فلا يصح توكيلهما أبدا، وهذا هو الأصح من الأقوال.

وأما شرط أن يغفل العقد، بأن يعرف أن البيع مباح للذليل، واشترائه
حاش، وعرف العن اليسير ١٠١، ١٠٢ من لفاش، لأنه د سم يغفل ذلك، كالصبي
الذي لا يغفل، والمخجور الذي لا يغفل لا تصح وكثهما، إذ لا يتعلق بموكلهما
حكم، وليس لهما قول صحيح.

وأما شرط أن يقصد العقد، احترازاً عن الهول، يعني، أن من شرط لو كالة
أن يهرن التوكيل في البيع والشراء.

قوله، (وإذا وكل الحر البالغ، أو المأذون مثلها، حار)، وهذا لفظ نفوري
في «مختصر»^(١)، وكان ينبغي أن يقيد بالعاقب أبداً، لأن المخجور إذا وكل غيره،
لا يصح، وكأنه إنما لم يقيد بذلك بناءً على العالب، لأن عاب أحوال الحر البالغ
أن يكون عاقلاً، وكونه محتوناً نادراً.

وأما أطلق المأذون: حتى يشمل العبد والصبي الذي يغفل بيع و شراء إذا
كان مأذوناً له في التجارة، لأن توكيل الصبي المأذون غيره جاز، كسائر تصرفاته،
علا ما إذا كان الصبي محجوراً، حيث لا يحوز له أن يوكّل غيره.

وأما جاز توكيل الحر العاقل البالغ، وتوكيل المأذون، لو حود شرط لو كالة،

وإن وكل صفاً مخخوراً بفعل البيع والشراء، أو عنده مخخوراً، جار.
ولا يمتنع بهما الحقوق، ويعلق بموكلهما؛ لأن المصبي من أهل العدة إلا
ترى أنه ينفذ تصرفه بدون ريد، والعقد من أهل التصرف على نفسه ملكة
وإن لا يملكه في حق المولى، والتوكيل ليس تصرفاً في حقه إلا أنه لا يصح
منهما لزوم لفظة

في غاية البيان

وهو أن يكون لموكل مالكا للتصرف بولاية شرعية، والتوكيل ممن تغفل لبيع
والشراء ويقصده، وقد رُحِدَ شرط والمانع مستتب، تحقق الحكم، وهو صحة
الوكالة، وكذلك يجوز لوصي^(١) أن يوكل

ولهذا قال في «الشامل» في قسم «المسوط» «الوصي أن يوكل، لأنه
يتصرف بالولاية كالأب».

قوله (وإن وكل صفاً مخخوراً بفعل البيع والشراء، أو عنده مخخوراً، جار.
ولا يمتنع بهما الحقوق، ويعلق بموكلهما)، هذا يعطى المدواري في «مختصر»^(٢)
قال في «شرح لأقطع»^(٣) «أول الشارعي لا يجوز توكيل المصبي»^(٤)
وجه قوله أنه غير مكلف، فصار كالمخوِّب.

ولما تبين من أهل العدة؛ لأن كلاهما شئ عن معنى مفهوم، فصح
توكيلهما كالباع، وانخسرت بين ذلك؛ لأنه لا يقصد بيع، فصار كالباعل،
فلم يمتنع بينهما

(١) من «ع»، «م»، «ن».

(٢) ينظر «مختصر المدواري» [ص/١١٥].

(٣) ينظر: «شرح مختصر المدواري» للأقطع [٢٥٧].

(٤) ينظر «مختصر» في هذه الآية الشارعي المدواري [٢١١]. وروضة الطالبين للسوي [٢٩٩].

والنجم الوهاج في شرح المنهاج للشمس [٢٧٥].

أما العتق لقصور أهليه وانعقد لحق سنده فتأزم الله من

وعن أبي يوسف أن المشتري إذا لم يعلم بحال البيع ثم علم أنه مبيع
أو مختون به صار البيع لأنه دخل في العقد على رخصته بعقد بالعرف،
إذا ظهر خلافه يحوّل كما إذا عثر على عيب

﴿عنه لسانه﴾

وفي عتق عبارة العتق بفتح مضمّ له، فصح، في ختفائه واحتماله، وهذا
لأن الأدبي ١٢٧٧، صار من مائر الحيوانات بالطلاق، فغنى كلامه؛ كذا يلزم
إحقاقه بالهبة، ولعدّد مالك للتصريف على نفسه، لكنه مكلفاً، إلا أنه لا يملك
لتصرف في حق مولاه؛ كذا يلزم التصرف به، ولهذا لا تنقضي العتق لحق سؤالي،
وكذا لا يلحق العتق العتق؛ لأنه ليس بأهل للتصرف؛ بقصور ولا بته بعهده التبع
إذا صار توكيله ١٢٧٨، ولم يلق العتق بهما؛ لحقت العتق بمركتيهما؛
لأن أكثر الناس إليهما، حيث انتفع بقصرهما

قال في «شرح الأقطع»: «وروي عن أبي يوسف أن المشتري إن علم أن
بائعه صبي، أو مخجور عليه، لم تعلق الخوف به، وإن لم يعلم ثم علم ثبت
جواز له؛ لأنه إذا لم يعلم؛ فظاهر أنه دخل في العقد على أن حموه تعلق
بالعاقبة، وإذا لم يكن كذلك؛ صار بمنزلة عيب، فيكفّ به الخيار»^١

وقال في «خلاصة الفتاوى»: «الوكيل يبيع دكان صبيّاً، إن كان مأدوباً،
ببعدة عينه استخساناً، وإن كان محجوراً؛ فعلى الأمر، وكذلك في بعد
مخجور»^٢

قوله: «كما إذا عثر على عيب»، والعام: عدم الرضا.

(١) ينظر: شرح مختصر القندري، للأقطع [ق/٣٥٨].

(٢) ينظر: خلاصة الفتاوى، للبحاري [ق/٣٥١].

قال وبعثوه اني عندها الوكلاء غني صرتم كل عقد يصفه الوكيل
إلى نفسه، كالبيع والإجارة، محققة تتعلق بالوكيل دون الموكل.

في نسخة أخرى

قوله (قال وبعثوه اني عندها الوكلاء غني صرتم كل عقد يصفه
الوكيل، أي نفسه، كالبيع والإجارة، محققة تتعلق بالوكيل دون الموكل)، أي
قال القنطوري في «مختصره»، وبعثه فيه: «فيسم المبيع، ويقبض المثل، ويطلب
ياشمس، دا شري، ويقبض المبيع، ويخاصم في العيب»^(١)

وقال في بعض نسخة «ويعقد ندي يعقده»^(٢)، أي حس العقد

وقال في الشرح لأقطع^(٣): «قال الشافعي الحقوق تتعلق بالوكيل»^(٤).

وحه قوله أن حكم العقد - وهو بطل - يقع بالوكيل، فكذلك ما كان حقه
للموكل، لأن حق لطلب تعالملك، فصدر الوكيل في استعانت، كوكيل في
النكاح، وكالرسول.

ولما أن الوكيل هو العاقد، وقد أضاف العقد إلى نفسه، وهو من يرون
لصنانه بعقده، لأنه حر مكلف، فتعلق الحقوق به، ولعهده عنه كعقد نفسه،
ولا يلزم انصبي لمخجور، والعبد المتخجور إذا صار وكيل، حيث لا يلزمهم

(١) بصر المختار القنطوري (ص ٥١)

(٢) لم يظهر بعد اختلاف في شيء من شرح المختصر القنطوري في شيء من أدباء، ولا جاء في
شروح خواهر رده، والزهدي، وأبي عبد الأقطع، والكافوري، وبهاء تدير الأسحبي، وكتب
مخصوصة، ولا في «جوهر البيرة شرح القنطوري» نسخة [٢٩٩ ١] ولا لباب في شرح
لكتاب اللباني [١٠٢]، ولا في «خلاصة لسان شرح القنطوري» بحكم بيان الوكيل
[٤٩٢/١].

(٣) بظرة: «شرح مختصر القنطوري» للأقطع [٣٥٨/ق].

(٤) بظرة: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (مجلد ٤، ٢٢٢) و«روضة الطالبين» (مجلد ١،
[٣٢٧ ٤]، و«اسم النواحي في شرح المنهاج» (مجلد ١، ١٠٥).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تَتَعَبُّ بِمُؤَكَّلٍ، لِأَنَّهُ لَخُفَوُ زَمْعِهِ بِحُكْمِ التَّصَرُّفِ،

﴿عَنْهُ بَيَانٌ﴾

الْعَهْدُ دَفْعًا لِمَصْرُورٍ، كَمَا تَتَأَقَّلُ هَذَا، وَلَا يَرْمُ لِدَافِي وَاسِعَةٍ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ
لِقَضَائِهِمَا ثَبَاتِي لِقَضَاءٍ؛ لِأَنَّهُ بِصِيرٍ حَقْمًا، فَلَا يَصْغُ مَعَاءً مَحْضَمٍ
وَأُورِدَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الْبَغْدَادِيُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ سُؤَالَ وَجَوَابًا فَقَالَ:

«إِنْ قِيلَ: انْتَهَى حَقُّ الْمُؤَكَّلِ، بِجَوْرِ لَوْكَلِهِ اِعْدَالُهُ بِهِ، فَجَازَ لِلْمُؤَكَّلِ أَنْ
يُطَالَبَ بِهِ، أَضْلُهُ: سَائِرُ الْحُقُوقِ

قِيلَ: لَا تُسَمُّ أَنْ انْتَهَى حَقُّ الْمُؤَكَّلِ، بَلْ هُوَ لِلْوَكِيلِ، سَمْعٌ بِهِ حَقُّ الْمُؤَكَّلِ،
وَهَذَا تَحْوِيلُ التَّزَيُّعَةِ مِنْهُ، وَلِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُعْطَى بِالشَّمْسِ مَقْصُودِ الْوَكَلَةِ، وَإِنَّمَا لَهُ
الْمُطَالَبَةُ عِنْدَ حُكْمِ عَقِيدِهِ، وَهَذَا نَوْ عَزَمَهُ الْمُؤَكَّلُ عَنْ لِعِطَالَةِ لَوْكَلِهِ بِعَمَلٍ، وَسَائِرُ
الْحُقُوقِ بِجَلَالِ دَلِيلٍ»^(١).

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى» «حَقٌّ يَقْضَى فِي الْبَيْعِ لِلرَّكَبَيْنِ، وَنَوْ مَصْرُ
الْمُؤَكَّلِ صَحَّ. وَقَالَ: هَذَا فِي غَيْرِ التَّصَرُّفِ، أَثَرُ فِي التَّصَرُّفِ فَلَا يَجُوزُ قَضَاؤُ
الْمُؤَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ بِمَحْرُومَةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ» وَبَعْدَهُ عَنْ آخِرِ صَرْفِ «الْكَافِي» مِنْ شَرْحِ
الصَّدْرِ الشَّهِيدِ.

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى» أَيْضًا «الْوَكِيلُ مَا دَامَ حَيًّا وَإِنْ كَانَ عَائًا، لَا
تَتَقَبَّلُ الْحُقُوقُ إِلَى الْمُؤَكَّلِ»^(٢).

وَقَالَ أَيْضًا «ذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْوَكِيلَ يَنْتَهِجُ إِذَا مَاتَ عَنْ وَصِيٍّ؛ فَالْحُقُوقُ
تَقَبَّلَتْ إِلَى وَصِيِّهِ دُونَ الْمُؤَكَّلِ، وَوُجِدَتْ وَلَمْ يُوصَ بِرَفْعِ الْأَمْرِ إِلَى الْقَاضِي بِتَضَمُّنِ
وَصِيٍّ، وَهَذَا ٢٨٨/١ قَوْلُ بَعْضِ مَتَابِعِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَتَقَبَّلُ إِلَى مُؤَكَّلِهِ وَلِلْأَمْرِ

(١) ينظر: الشرح موجز القدوري «للأنطع» [٢٥٨/ق]

(٢) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للصمد الشهيد [١٥٨/ق]

وَالْحُكْمُ هُوَ الْبَيْتُ يَتَعَلَّقُ بِالْمُوكَّلِ

فَقِصَّ الشَّيْخُ^(١) وَفَنَّهُ عَنِ تَجَرُّبَاتِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهَادَاتِ «الْجَامِعِ» .

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الشَّيْخَ خَتَمَهُ فِي أَنَّ الْبَيْتَ يَثْبُتُ لِلْمُوكَّلِ بِالشَّرَاءِ ثُمَّ يَتَعَلَّقُ مِنْهُ إِلَى الْمُوكَّلِ ، وَ يَثْبُتُ لِلْمُوكَّلِ ابْتَدَاءً ؟

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو لَحَسَنِ الْكَزْجِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ بِالْأَوَّلِ ، وَبِهِ دَهَتْ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، وَهُوَ اخْتِيارُ قَاصِي حَالٍ ، كَمَا فِي «الْمَحْوِيَرِ»^(٢) .

وَقَالَ أَبُو طَاهِرٍ الدَّبَّاسُ بِالنَّاسِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، قَالُوا ، إِنَّ الْبَيْتَ يَثْبُتُ لِلْمُوكَّلِ ابْتَدَاءً ، وَاسْتِثْنَاءً مَوْجِبًا حُكْمَهُ لِلْمُوكَّلِ ، إِلَّا أَنَّ الْمُوكَّلَ قَدْ مَقَامَهُ فِي ثُبُوتِ الْبَيْتِ لَهُ بِالتَّوَكُّلِ السَّاقِي ، فَيَثْبُتُ لِلْمُوكَّلِ عَلَى وَجْهِ إِحْلَافِهِ عَنِ الزُّكْرِ ، كَالْعِدِّ ثَقُلَ لِهَيْئَةِ وَالصَّدَقَةِ وَيَضْطَلُّ ، فَيَقَعُ الْبَيْتُ فِيهِ بِمَوْلَاهُ عَلَى وَجْهِ الْإِحْلَافِ . وَإِلَيْهِ دَعَتْ صَاحِبَةُ «الْهِدَايَةِ» بِقَوْلِهِ (هُوَ الصَّحِيحُ)^(٣) .

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّعْرِيَّةِ»^(٤) قَالَ^(٥) شَمْسُ الْأَنْمَةِ السَّرْحِييُّ ، قَوْلُ أَبِي طَاهِرٍ أَصَحُّ^(٦) .

(١) ينظر: السابق .

(٢) لَعَنَهُ يَمِينِي فِي تَرْجُومَةِ الْجَمْعِ لِكَبِيرِ الْجَمْعِ الْفَرَسِيِّ أَبِي الْمُحَمَّدِ مُحَمَّدٍ مِنْ أَحَدِ بَنِي هَمْدَانَ لِسَيِّدِ الْعَقِيدَةِ الْحَكَمِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالنَّحْصِيرِيِّ (الْمَوْفَى سَنَةِ ٦٣٦ هـ) سَطَرٌ «عَدِيدَةُ الْعَرَفِيِّ» لِبَيْهَقَادِي [٤٠٥/٢] .

(٣) قَالَ ابْنُ الْهَيْثَمِ وَإِنْ قَالَ هُوَ لِصَحِيحٍ ، لَأَنَّ الْمُوكَّلَ إِذَا اشْتَرَى مَكُوحَةً أَوْ مَرْبَةً لَا يَصْدُقُ الْبَيْتُ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ الْمَلِكُ لَمَا كَانَ كَذَلِكَ . يَنْظُرُ «فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَيْثَمِ [١٧٨] .

(٤) الَّذِي فِي «الْعَرَايِ الصَّعْرِيَّةِ» وَكَانِي شَمْسُ الْأَنْمَةِ السَّرْحِييُّ ، وَقَوْلُ أَبِي طَاهِرٍ أَصَحُّ يَنْظُرُ «الْفَتَاوَى الصَّعْرِيَّةِ» لِلْمَصْدَرِ الشَّهِيدِ [١٦٩/١] .

(٥) سَطَرٌ «الْعَرَايِ الصَّعْرِيَّةِ» لِلْمَصْدَرِ الشَّهِيدِ [١٦٩/١] وَهُوَ مُخَارِجٌ بَيْنَ الْهَيْثَمِ كَمَا فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» [١٧٨] ، «الْجَوْعَةُ النَّبِيَّةُ عَلَى مَحْضَرِ الْعَلَوِيِّ» [٣٠٠/١] .

في غيبة السيد

وقول الشافعي كقول أبي طاهر كذا في «شرح الأقطع»

وقال في «الفتاوى الصغرى»: «ذكر صدر الشهيد أن القاضي أبا زيد حالفهما فقال الوكيل نائب في حق الحكم، أصبى في حق الحقوق، فإن الحقوق تثبت له، ثم تنقل إلى المؤكّن من قبله، موافق أن الحسن في حق الحقوق، ووفقاً أن طاهر في حق الحكم، وهذا حسن»^١

وجه قول أبي طاهر: أن الوكيل إذا اشترى داراً حرمة محترمة منه؛ لم يغتفر عليه، وإن ثبت البطلان له لعتق.

وجه قول أبي الحسن: أن الوكيل إذا حالف برمه المشتري، فهو لم يتقبل نعمته إليه لم يدرمه بالمحاربة، كما لا يلزم الوكيل بالنجاح إذا حالف، وإن عصى تنبه إليه وإن لم يحالف، ولا يرد نصيب المحجور، والعقد المخحور، لأنهما إذا جازعا لا يتقبل البطلان إيهما

ولا يلزم القاضي إذا عقد على ما لا يصحير له، على وجه لا يجوز غنى الصغير؛ أن الموقوف يتقبل إليه، وإن كان بولم يحالف ثم يتقبل، لأن من أضاف من قبله، إن أمكنه يتقبل إليه، ولكن لا يلزم الصغار، كيلاً تصيب أمور المستعجزين ساعدت بأسس عن القضاء حرق عن الضمان

ومهم من قال: إن القاضي إذا اعتمد العقد على وجه لا يجوز؛ حرق من النص، وصار عقده كعقد الوكيل، وإن فعل ذلك ساهماً؛ لم يخش من النص، ولا يتقبل للبطلان إليه، كما لا يتقبل إلى عقد المحجور

١- في «شرح محضر سمعري» بالأصحاح [٣٠٩]

٢- في «الأصل» [١٠٠] والبطلان من [١٠٠]، [١٠١]، [١٠٢]، [١٠٣]، [١٠٤]، [١٠٥]

٣- في «الفتاوى الصغرى» صدر الشهيد [١٦٦]

مَكَدَّ تَوَابِعُهُ وَصَارَ كَالرَّسُولِ وَالْوَكِيلِ بِالْكُحِّ

وَلَمْ أَنْ الرُّكْبِلَ مَوَالِيقَهُ حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّهُ انْعَقَدَ يَقْرُومُ بِالْكَلَامِ ، وَصِحَّةُ عِدْرِهِ
تَكُونُهُ أَدَمٌ وَكَذَا حُكْمًا ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِي عَنْ إِصْدَاقِهِ نَعْدِي إِلَى الْمُؤَكَّلِ ، وَلَوْ كَانَ
سَمِيرًا عَنْهُ لَمْ اسْتَفِي عَنْ ذَيْبِ كَالرَّسُولِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ كَانَ أَصْلًا فِي
الْحُقُوقِ فَتَعَلَّقَ بِهِ زِلْهَذَا قَدْ فِي الْكِتَابِ (بُسْتَمُ لَمَسِيعَ وَيَضَعُ الشُّمُسَ وَيُطَالِئُ

عَنْ خَالِدِ بْنِ الْبَلَاءِ

وَجُوبُ قُوبِ أَبِي طَاهِرٍ أَنْ يَفُودَ الْبَيْتِ يَحْتَاجُ إِلَى مِلْثِ مَسْتَقَرٍّ دَائِمٍ ، وَمِنْ
لَوْكِلٍ غَيْرِ مَسْتَقَرٍّ وَلَا دَائِمٍ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَرُودُ عَنْهُ فِي ثَانِي الْحَالِ ، وَيَتَقَبَّلُ إِلَى
لَمُؤَكَّلٍ بِاعْتِبَارِ الرُّكْبَةِ السَّابِقَةِ ، كَمَا قَالَ فِي «الرِّيَادَاتِ» ، فَمَنْ تَزَوَّجَ نَهْدًا ، ثُمَّ خَرَّ
عَلَى رَقَبَةٍ ، فَاجْزَأَ مَوْلَاهُ ؛ فَإِنَّهُ نَصِيرُ الْأَمَةِ مَهْرًا لِلْمَحْرَةِ ، وَلَا يَكُونُ الْمَكَاحُ وَرَدًا
تَبَتِ الْمِلْثُ لِلرُّوحِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ غَيْرَ مُسْتَقَرٍّ ، حَيْثُ تَتَمَلُّ مَعَهُ ابْنُ الْمَحْرَةِ ، فَكَذَلِكَ
هَذَا .

قَوْلُهُ (وَصَارَ كَالرَّسُولِ) ، أَيُّ صَارَ لِمُؤَكَّلٍ فِي عَدَمِ تَعَلُّقِ الْحُقُوقِ بِهِ .
كَالرَّسُولِ فِي الْبَيْعِ ، حَيْثُ لَا تَتَعَلَّقُ الْحُقُوقُ بِهِ

صُورَةُ إِرْسَالِ الرَّسُولِ أَنْ يَقُولَ لِبَيْعٍ بَيْعْتُ عِدِّي هَذَا مِنْ فُلَانٍ الْعَانِ
بِأَمْرِ دَرَاهِمٍ ، فَاذْهَبْ يَا فُلَانُ فَقُلْ لَهُ : وَدَعْتَ الرَّسُولَ فَاحْبِرْهُ بِمَا قَالَ ، هَذَا
الْمُشْتَرِي فِي مَحَلِّهِ ذَلِكَ . امْتَرَنْتُ ، أَوْ قَالَ : قَبِلْتُ ؛ ثُمَّ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا . كَمَا يَكُونُ
فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيْعِ مِنْ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»

قَوْلُهُ : (وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ أَصْلًا) ، أَيُّ إِذَا كَانَ الرُّكْبِلُ عَاقِدًا حَقِيقَةً
وَحُكْمًا ، كَانَ أَصْلًا فِي الْحُقُوقِ (فَتَعَلَّقَ بِهِ) ، أَيُّ تَتَعَلَّقُ الْحُقُوقُ بِالرُّكْبِلِ .

قَوْلُهُ : (فِي الْكِتَابِ) ، أَيُّ : فِي «مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» .

بأنفس إذا اشترى، ويقتصر الشئع ويحصم في الغيب ويحصم فيه؛ لأن
 كل ذلك من الحقوق ولعلنا ٥٩، ١٠١ يثبت بمؤكد خلافة عنه، اغتبراً للتوكيد
 السابق كالعقد تنهت وبضطاء هو الصحيح

قال رحمه الله: وفي مسألة العيب تفصيل مذكورة إن شاء الله تعالى

قال وكل عقد يصبغه إلى موكله، كالسكاح، والخلع، والصح عن دم
 المند؛ فإن حقوقه تتعلق بالمؤكد دون الوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج

بما لا يملكه

قوله: (خلافة عنه)، أي: عي ١٠١ ط ٢٨٨ ط الوكيل

قوله: (كالعقد تنهت وبضطاء)، أي: نفس لهنة

بغني تثبت المملك للمولي على وجه الخلافة عي لعبد يعقده وفنصه

قال الكرخي في المختصره: في اجز كتاب الهنة: «إذ هت رجل لعبد زجي
 ه، فالصوب إلى العبد، من قبل وقصن؛ صحب الهنة، وكان المملك للزجي، ولا
 يجوز قول القوي ولا قصه، كان على العبد ذين أو لم يكن» ١٠١ إلى ه لفظ
 بخرجي.

قوله: (هو الصحيح)، أي: ثبوت المملك للمؤكد خلافة عي الوكيل هو
 الصحيح، وهذا احرار عن قول أبي الحسن الكرخي، وقد مر بيته.

قوله: (وفي مسألة العيب تفصيل مذكورة)، بغني: أن الحقوق في الغيب
 للمالك وعيه، ولكن فيها تفصيل ١٠٦، ١٠١ سيذكر في الباب الذي بعده هذا عند
 نوه (وإذا اشترى الوكيل، ثم اطلع على عيب).

قوله: (قال وكل عقد يصبغه إلى موكله، كالسكاح، والخلع، والصح عن دم
 المند؛ فإن حقوقه تتعلق بالمؤكد دون الوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج

بالمهر، ولا يلزم وكيل امرأة تسليمها؛ لأن الوكيل فيها سفيرٌ مَحْضَرٌ،

— عليه السلام —

بالمهر، ولا يلزم وكيل امرأة تسليمها، أي وإن ألقوا في «مَحْضَرِهِ» .
 وذلك لأن الوكيل لا يُلْزَمُ من إصافته في هذه العقود إلى مؤكله؛ لأنه لو صاف
 لعقد إلى نفسه، لا يقع عن مؤكله، فلما لم يكن بُدٌّ من صافته العقد إلى مؤكل،
 كان الوكيل بصفته سفيراً لم تستغنِ حقوق العقد به كارسول، وإنما لم يكن له بُدٌّ
 من إصافته لعقد إلى المؤكل في هذه العقود؛ لأن هذه عقود لا يتقبل بحكمها فيها
 الفصل عن السب؛ لأن السب — وهو العقد — إذا وجد، وجد معه الحكم لا
 محالة؛ لأن فيها معنى الإسقاط.

أما الحُلُوعُ والصلح عن دم بعينه فظاهر.

وَأَمَّا لِكُلِّ مَنْ فَإِنَّ فِيهِ مَعْنَى لِإِسْقَاطِ أَصْلِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي لِمَرَّةٍ تَبَيَّحَتْ
 مَحَلًّا لِلِكُلِّ الْمَالِكِيَّةِ، مَعْقُودِ الْكُلِّ سَقَطَ عَنْهَا مَوْعُ الْحَاكِيَّةِ، وَالْفَقْهُ لَا يَعْرِضُ
 وَلَا يُفَكِّرُ أَنْ يَقْبَلَ؛ تَسْقُطُ عَنْهَا هَذِهِ الْمَالِكِيَّةُ لِأَخْلِ الْوَكِيلِ، وَنَبُذَتْ هِيَ لِلْوَكِيلِ،
 ثُمَّ تَقْبَلُ إِلَى الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّ التَّاقِدَ يَتَلَاشَى

فلما لم يتقبل الحكم الفصل عن السب؛ وقع العقد لمن أصيب إليه، وإن
 أصيب إلى المؤكل، وقع له، وإن أصيب إلى الوكيل، وقع به، فلم يستوزر إن
 صدرت العقدة من شخص برصافه إليه، وثبوت حكمه لغيره، فتبقى الوكيل في ذلك
 سفيراً مَحْضَرًا.

بحلاف البع والإجارة، فإن الوكيل في ذلك يستعفي عن صافته الغير إلى
 مؤكله، ولهد لا يشترط ذلك بقاء على الحكم يتقبل الفصل عن السب؛ لأنه لا
 يلزم من وجود عقد — وهو السب — وجود الحكم — وهو المثل — لا محالة، كما

أَلَا يَرَى أَنَّهُ لَا يُسْتَعْنَى عَنْ إِصَافَةِ الْعَقْدِ إِلَى الْمُوَكَّلِ ، وَلَوْ أَصَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ كَانَ
لِسَكَّاحِهِ قَصَارَ كَاتِرٍ سُوءٍ ، وَهَذَا ؛ لِأَنَّهُ ائْتُحِكِمَ فِيهَا لَا يَسُرُّ الْفَضْلَ عَنْ اسْتِثْنَاءِ

فِي عِلَّةِ لِيَا

فِي لَتِيعِ بَشَرِطِ الْحَدَرِ .

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، قُبِثَ ثُبُوتُ لِحُكْمِهِ - وَهَذَا اسْمُكَ - أَوَّلًا لِلْوَكِيلِ ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ
مِنْهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ عَنِ مَا دَخَلَ إِلَيْهِ الْكَرْجِيُّ ، وَفِي ذَلِكَ سَكَّاحٌ يَنْتَثِرُ ائْتُحِكِمَ أَوَّلًا
بِمُوَكَّلِهِ ، لِعَدَمِ امْتِكَانِهِ لِحُكْمِهِ عَنْ اسْتِثْنَاءِ هَذَا مَعْنَى تَقْرِيرِ سَاحِبِ «الْهُدَايَةِ»
فَائِضُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَدْ تَكَلَّفْتُ فِيهِ بِعَصْمِهِمْ بَحْرًا نَسِي

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ هُنَا مَا قَالَ فِي «شرح الطحاوي» بقوله «اعلم» أَنَّ حُقُوقَ
«عَقْدِهِ» فِي التَّبْعِ ، [وَالشَّرَاحُ] (١) ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالِاسْتِئْجَارِ ، وَمَا كَانَ مُسَادَلَةً مَالِيَةً ،
تَرْجِعُ إِلَى الْعَقْدِ ، وَالْعَاقِدُ فِي حُقُوقِ عَقْدِهِ كَالْعَدْلِ ، وَلِلْعَدْلِ كَلَامٌ جَنِيٌّ ، ١/٦٤ ط ١٠
وَهَذَا إِذَا كَانَ الْوَكِيلُ أَهْلًا مِنْ أَنْ يَتَعَدَّ نَفْسَهُ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلًا الْعَقْدِ لِنَفْسِهِ ،
فَلَا تَتَصَرَّفُ حُقُوقُ الْعَقْدِ إِلَيْهِ . وَهَذَا يَنْصَرِفُ حُقُوقُ الْعَقْدِ إِلَى الْمُوَكَّلِ ، كَالْعَدْلِ
الْمُخْجَرِ ، وَالنَّصِيِّ الْمَخْجُورِ ، وَالْمَعْتُوهِ الْمَخْجُورِ [١٨٩٢] الَّذِي يَقَعُ ائْتِثْنُ
وَأَسْرَ .

وَحُقُوقُ الْعَقْدِ هِيَ قَبْضُ الشَّيْءِ وَتَسْلِيمُهُ ، فَوَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ ظَلَمَ الْمُشْتَرِيَّ
بِالشَّيْءِ ، بَرَأَ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَوْ أَمَرَ الْوَكِيلُ الْمُوَكَّلَ بِقَبْضِ الشَّيْءِ ، فَاتَّيَهَا طَالِيَتُهُ بِالشَّيْءِ
أَخْرَجَ الْمُشْتَرِيَّ عَلَى نَسْلِيمِ الشَّيْءِ لَهُ ، فَلَوْ تَبَيَّنَ لِلْوَكِيلِ الْمُوَكَّلَ عَنْ قَبْضِ الشَّيْءِ
صَحَّ بِهِ ، وَلَوْ تَبَيَّنَ الْمُوَكَّلَ الْوَكِيلَ عَنْ قَبْضِ الشَّيْءِ ، فَاتَّيَهَا عَلَيْهِ ، غَيْرَ أَنَّ
الْمُشْتَرِيَّ لَوْ يَقَعُ الشَّيْءُ إِلَى الْمُوَكَّلِ ، نَبَرَأَ مِنْ شَيْءٍ اسْتَحْبَابًا .

(١) مَا فِي الْمَعْتُوهِ رِسَالَةٌ مِنْ (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) ، (١١) ، (١٢) ، (١٣) ، (١٤) ، (١٥) ، (١٦) ، (١٧) ، (١٨) ، (١٩) ، (٢٠) ، (٢١) ، (٢٢) ، (٢٣) ، (٢٤) ، (٢٥) ، (٢٦) ، (٢٧) ، (٢٨) ، (٢٩) ، (٣٠) ، (٣١) ، (٣٢) ، (٣٣) ، (٣٤) ، (٣٥) ، (٣٦) ، (٣٧) ، (٣٨) ، (٣٩) ، (٤٠) ، (٤١) ، (٤٢) ، (٤٣) ، (٤٤) ، (٤٥) ، (٤٦) ، (٤٧) ، (٤٨) ، (٤٩) ، (٥٠) ، (٥١) ، (٥٢) ، (٥٣) ، (٥٤) ، (٥٥) ، (٥٦) ، (٥٧) ، (٥٨) ، (٥٩) ، (٦٠) ، (٦١) ، (٦٢) ، (٦٣) ، (٦٤) ، (٦٥) ، (٦٦) ، (٦٧) ، (٦٨) ، (٦٩) ، (٧٠) ، (٧١) ، (٧٢) ، (٧٣) ، (٧٤) ، (٧٥) ، (٧٦) ، (٧٧) ، (٧٨) ، (٧٩) ، (٨٠) ، (٨١) ، (٨٢) ، (٨٣) ، (٨٤) ، (٨٥) ، (٨٦) ، (٨٧) ، (٨٨) ، (٨٩) ، (٩٠) ، (٩١) ، (٩٢) ، (٩٣) ، (٩٤) ، (٩٥) ، (٩٦) ، (٩٧) ، (٩٨) ، (٩٩) ، (١٠٠) .

لأنه إن سقط فبئس فلا يتصور صدورهُ من شخصٍ وثبت حكمه بغيره فكذلك
سمير.

عن أبيه

ويؤيد أبو بكر هو الذي أرى المشتري من الثمن، أو وهبه له، أو أبراه عن
البعض، أو خط عنه؛ وإن دلت كنه جائز، ويضمن الزكيل للموكل ما سقط من
المشتري، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما. وقال أبو يوسف لا يصح إبراءه،
ولا هبته، ولا خطه، وكذلك إذا أحر الزكيل لثمن؛ هو على هذا الخلاف، وإن
فعل ذلك الموكل؛ صح ذلك بالإجماع

ولو قيل أن يطالب المبيع إن منع تسليم المبيع إذا نقد المشتري ثمنه، ولا يُطالب
الموكل به، ولو سحوق المبيع رجع المشتري بالثمن على الزكيل، إن نقد الثمن
إليه، وإن نقد الثمن إلى الموكل رجع عليه بالثمن، ولو لم يستحق المبيع، وبكى
المشتري وجد به عيباً، فله أن يخاصم مع الموكل، فإذا أثبت عليه العيب ورده
عليه بقضاء قاض؛ أخذ لثمن من الزكيل إذا أمده إليه، ولو نقد الثمن إلى الموكل
أخذه.

وكذلك أبو بكر بالبراء، هو لمطابق بالثمن دون الموكل، وهو الذي يقص
المبيع من المانع دون الموكل، فإذا سحوق المبيع، فهو لدى بولي للرُجوع بالثمن
على المانع دون الموكل؛ لأنه هو الذي يقص المبيع من المانع، وإن رجع المبيع
عنه بأنه يسطر إن كان المبيع في يده بعد، وإنه يُسقطه إلى الموكل؛ فله أن يرده
عليه بالعيب، فلو كان سلفه إلى الموكل، فلا يرده إلا برضا الموكل، وكذلك هو
الحكم في الإخاره والاستحارة.

ولو كان هذا زكياً في العبادات - التي هي مالٌ بغير مالٍ، كالنكاح، والخلع،
ولصح عن دم لغف، والكتان، والبقع على مالٍ - فإن الزكيل في هذه يُعقد
مُعترً وسمير، ويصرف حقوق الغف إلى الموكل دون الزكيل، فإن كان الزكيل

والوكيل بالهبة، والتصدق، والإعارة، والإيداع، والرهن، والإقراض، سمي
أيضاً، لأن الحكم بما ثبت بالقبض، وأنه يلاقي محلاً مملوكاً لغيره فلا يجعل
أصلاً وكذا إذا كان الوكيل من جانب الملتزم،

باب البيان

فكان حكمه حكم البيع، فتعلق الحقوق ٢٨٩/٢ بهوكيل دون الموكّل.

قوله (والوكيل بالهبة، والتصدق، والإعارة، والإيداع، والرهن، والإقراض
سمي أيضاً)، يعني: إذا وكل رجلاً بهبة عند من فلا ي، أو يصدق عليه، أو
يغيره، أو يودعه، أو يرهقه عنده، أو يقرضه، فعلى ما أمر به صريح، لأن الموكّل
وكل غيره بما يملكه بنفسه، وكان الوكيل مضمراً، بحيث تتعلق حقوق العقد بموكّله
لا به، كحق الرجوع في الهبة، وسترده إلى يده.

ولم يكن لوكيل أن يقبض الوديعة، والعارية، والرهن، والإقراض من ي
بده، لأنه يضيف العقد إلى موكّله ويقول: وهذه لك موكّلي، أو رهنه.

والتحقق فيه: أن هذه الأشياء لا يثبت الحكم فيها قبل القبض، وإنما يثبت
بالقبض، والقبض يقع على محل مملوك لغير الوكيل، لأن لوكيل يضيف العقد
إلى غيره كما قُدا.

وإذا كان كذلك: لم يمكن أن يجعل الوكيل أصلاً في حق الحقوق، فكان
سمياً، وهذا معنى قوله: (لأن الحكم فيها يثبت بالقبض، وأنه يلاقي محلاً مملوكاً
لغيره، فلا يجعل أصلاً) واضمراً في (وأنه) يرجع إلى لقبض.

قوله: (وكذا إذا كان الوكيل من جانب الملتزم)، يعني: إذا كان الوكيل
من جانب المستعير، والمُزَهِن، والمُوهِب به (أي الموكّل)، يكون الوكيل سميّاً
أيضاً، لا تتعلق حقوق العقد به، بل تتعلق بالموكّل، لأن الوكيل يضيف العقد إلى
موكّله.

وكذا الشركة والمصارعة، إلا أن التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يشت
الملك للموكل بخلاف الرسالة فيه.

قال: وإد حاص للموكل بالنسبة الفسري، فله أن يبيع (بناه)، لأنه أحسن
عن العقد وحقوقه لما أن الحقوق إلى العاقد

في حقه من أن

قوله، (وكذا الشركة والمصارعة)، يعني، أن لو كان في هذين العهدين سمي
أيضا، لا تتعلق حقوق العقد به، بل تتعلق بالموكل، لأن التوكيل لا تدله من إصافه
العقد إلى موكله، فكان سمي، حتى لو أصاف العقد إلى نفسه لا يقع عن موكله.

قوله (إلا أن التوكيل بالاستقراض باطل)، وهذا استثناء من قوله (وكذا
إذا كان التوكيل من خاب الشئ)

قال بعضهم في بيان بطلان استقراض التوكيل: بأن لعارة التوكيل، والمحل
الذي أمره بالتصرف فيه ملك الغير، فإن الدارمة التي يستقرضها لوكل ملك
المقرض، والأمر بالتصرف في ملك الغير باطل

قلت: هذا الذي قال يتطلل بالتوكيل بالاستقراض فيه صحيح، مع أن التوكيل
أمره بالتصرف في ملك الغير، وليس معنى كلام المصنف ما فهمه هذا القائل، بل
معناه أن لوكل بالاستقراض إذا أصاف العقد إلى نفسه وقال: أقرضي، كان
التوكيل باطلا، حتى لا يكون القرض للموكل، بل يكون للوكيل، إلا إذا أصاف
العقد إلى التوكيل، وبلغ عن وجه الرسالة فقال: أرسلني فلان إليك تستقرض
كذا، فحينئذ يصح الاستقراض، ويقع القرض للموكل، وليس للتوكيل أن يبيع
الموكل عنه، ففهمه، فعليه عما عن تصوير لا طائل تحته

قوله (قال وإذا طالب الموكل بالبيع نفسي، فله أن يبيع)، أي: قال
عندوري في «مختصره»

(١) قوله: «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى
 الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو
 لو كان للمُشترى على الوكيل، «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى
 الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو

أعلم أنَّ الوكيل لا يملك إلاَّ الحقَّ، لأنَّ معنى الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو
 لأنَّ الوكيل لا يملك إلاَّ الحقَّ، لأنَّ معنى الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو
 وهذا هو معنى قوله: «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو

بأنَّ كان كذلك، أمَّ إنَّ معنى الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو
 ومعنى الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو
 وأما معنى قوله: «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو

المنع من أن يملك إلاَّ الحقَّ، لأنَّ معنى الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو
 المنع من أن يملك إلاَّ الحقَّ، لأنَّ معنى الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو

قوله: «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو
 هذا هو معنى قوله: «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو

أعلم أنَّ الوكيل لا يملك إلاَّ الحقَّ، لأنَّ معنى الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو
 وأما معنى قوله: «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو

وقال أبو يوسف: لا يملك ذلك (١) كذا في «الفتاوى الصغرى»

وبخه قوله: «وَأَمَّا الْوُكُلُ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَقَّ» (١) لأنَّ معنى الوكيل من حيث هو، «الذي لا يملك» (٢) ولا يملك في الأصل، ثمَّ انفع (٣) إليه، وهو

وبخه قولهما، أنه يصرَّف في حقوق عقد مبيع، ثمَّ من ضرورة، سند
 حقوق، سند المثل، عصار كانه أتت بنت الوكيل، فوجب لصغار

قال محمد في «الأصل» «ولو كان البائع أنرا المشتري - يعني أن لو كان امرأة من ثمن - فهو جائز، وهو له صام، وكذلك لو وصه به، وكذلك لو اشترى ماعاً، أو كانت دنانير فأخذ بها مائة درهم، أو كسب دراهم، فأخذ بها مائة دينار، فهو صام، يشتم، والذي اشترى هو»

وكذلك لو صاحبه عليه صحاً ولم يشتر، وكذلك لو أخر عنه لثمن إلى أجل، كان صاماً لثمن، وحر التأخير، ولو حط عنه كان صاماً بما حط عنه، وهذا كله قول أبي خزيمة ومحمد.

وقال أبو يوسف: لا يجوز شيء مما صنع من هذا من هبة وغيره، والمال على حله على المشتري»^(١) إلى هنا لفظ محمد في «الأصل» في باب أن وكالة بالقيام على الدار.

وقال في «الفتاوى الصغرى»: «ثم في وقوع المقاصة إن كان دين المشتري على المؤكل، وهو مثل الثمن؛ صار قصاصاً إجماعاً، وإن كان دينه على الوكيل؛ صي لا خلاف، وإن كان بينهما يصير قصاصاً بدين المؤكل أما صد أبي يوسف، فظاهر»

وأما بعدهما فإن ثمن أو صدر قصاصاً بدين الوكيل؛ لا حنخا إلى قصاص الوكيل لمؤكل، ولو صار قصاصاً بدين المؤكل؛ لا يحاخ إلى قصاص آخر، ونصرت المسافة، ولأن المؤكل يملك إسقاط ثمن عن المشتري بالإجماع، فعلى هذا لحن في موضعين:

أحدهما: إذا كان الزوج على زيد دين لا يؤديه، فيتوكل ادائن عن الغير في

لَمَقَاصَةُ بَدِينِ الْمُوَكَّلِ أَنْصَافُ دَيْنِ الْوَكِيلِ وَبَدِينِ الْوَكِيلِ دَا كَان وَحْدَهُ.
إِنْ كَانَ يَفْعُ الْمَقَاصَةَ عِنْدَ أَبِي حَسَنٍ وَمُحَمَّدٍ، لَمَّا أَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ عَنْهُ

شَرَاءً عَلَى مَنْ رِيدَ، ١٠٣، اشْتَرَى، يَفْعُ مَقَاصَةَ بَدِينِ الْوَكِيلِ عَلَى السَّاعِ، وَبَدِينِ وَحِبِّ السَّاعِ عَلَى الْوَكِيلِ، ثُمَّ يُوَكَّلُ بِأَحَدِ الثَّمَنِ مِنْ مُوَكَّلِهِ

وَالثَّانِي أَنْ يُوَكَّلَ رِثَ الْبَدِينِ غَيْرَهُ بِالشَّرَاءِ مِنَ الْمَذْيُوبِ؛ فَيَفْعُ الْمَقَاصَةَ بَدِينِ الْوَكِيلِ الْمُوَكَّلِ، وَبَدِينِ مَا وَحِبَّ السَّاعِ عَلَى الْوَكِيلِ أَضْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمْعَدُ مِنَ «الْمُرَادَاتِ» فِي بَابِ مِنَ النَّيْعِ

وَحَكَى الْقَدِيهُ أَبُو لُسْتُ فِي وَصَائِ «الْمَوَارِلِ» عَنْ كِتَابِ «الْمَأْدُونِ» ١٠٤،
الْوَكِيلُ وَبِشْتَرِي عَلَى الْمُوَكَّلِ دَيْنٌ مِثْلُ ذَلِكَ لِقَمَرٍ، يَصِيرُ قَصَاصًا، وَلَوْ كَانَ
لِشْتَرِي دَيْنٌ عَلَى الْوَكِيلِ أَيْضًا يَصِيرُ قَصَاصًا بِدِينِ عَلَى الْمُوَكَّلِ دُونَ لَدِينِ الَّذِي
عَلَى الْوَكِيلِ

وَحَكَى لُقَاصَةُ عَنْ دَمَاسِكَ الثَّلَاثِي ١٠٥: أَنَّ الْوَكِيلَ يَبِيعُ إِذَا بَاعَ مِنْ أَمْرِهِ
دَيْنَهُ لِيَدَّابِرَ أَنْ يَحْمِلَ لِقَمَرٍ قَصَاصًا بِهِ عَلَيْهِ فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيَصْنَعُ الْوَكِيلُ لِلْمُوَكَّلِ مِثْرَةً يَبْرَأُ، لَوْ كَسَّ الْمُشْتَرِي عَنْ لِقَمَرٍ، وَفِي قَوْلِ
أَبِي يُونُسَ: «لَا يَصِيرُ قَصَاصًا»

وَفِي «نَوَادِرِ ابْنِ سَعَادَةَ» إِنْ كَانَ دَيْنُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمُوَكَّلِ، فَارْدَانُ
يُخَعَلُهُ قَصَاصًا، لَيْسَ بِهِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ يَبِيعُ لَهُ مُطْلَقَةً الْمُشْتَرِي بِالْقَمَرِ ١٠٦
لِيُنْهَ لِقَمَرُ «لِقَمَرِ الصَّعْرَى»

قَوْلُهُ (وَبَدِينِ الْوَكِيلِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ، إِنْ كَانَ يَفْعُ الْمَقَاصَةَ عِنْدَ أَبِي حَسَنٍ
وَمُحَمَّدٍ، لَمَّا أَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ عَنْهُ)، يَفِي أَنَّ الْوَكِيلَ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ الْمُشْتَرِي عَنْ

وَلِكَيْ يَضُمَّهُ لِلْمُؤَكَّلِ فِي الْمَضْلِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿عَلَامَةُ الْبَيِّنَةِ﴾

لَقَدْ عَلِمْنَا، وَهُوَ إِيرَاءُ بَعْرِ بَعُوضٍ، لِأَنَّ الْفَصَّ حَقٌّ، وَيَضُمَّتُ الْمُتَضَاعِفَةُ أَيْضًا،
لِأَنَّ إِيرَاءًا نَصًّا، وَلَكِنَّهُ بَعُوضٌ، فَكَانَ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ أَنْ يَمْلِكَهُ.

قَوْلُهُ [١٠٠، ١٠١]، (وَلِكَيْ يَضُمَّهُ لِلْمُؤَكَّلِ فِي الْمَضْلِيِّ)، أَيْ، وَكَيْ يَكُونَ الْوَكِيلُ
مِنْ الشَّيْءِ لِلْمُؤَكَّلِ فِي فَضْلِ الْإِيرَاءِ، وَفَضْلِ الْمُقَاسَّةِ بِدَلِيلِ الْوَكِيلِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِنَّ الْمَرْجِعَ وَالْمَتَّ

باب الوكالة بالبيع والشراء

فضل في الشراء

قال ومن وكل رجلاً بشراء شيء، فلا بد من تسعة حنسه وصفه أو حنسه ومسمع نفسه بصير يفعل الموكن به مفعوماً فتنبه الإيثار، (لأن أن يوكنه وكنهه عنه فيقول انتع لي ما رأيت)، لأنه موصى الأمر إلى رأيه، وأيضاً شيء يشتريه يكون منتهلاً والأصل فيه أن الجهة النسيئة تحمّل هي الوكاه كجهته الوصف شتخت، لأن من التوكيل عس توسعة؛ لأنه استغناء ربي اغتر هذا لشرط بغض المخرج وهو مدفوع.

— عليه السلام —

باب لوكالة بالبيع والشراء

فضل في الشراء

قدم بات لوكله بالبيع والشراء على سائر الأنواع؛ بكثرة وقوع البيع والشراء، ومساس الحاجة إلى الوكاه في ذلك.

ثم قدم فضل شراء، لأن لشراء مشتق من الأصل في عقد بيع، وهو لبيع، والبيع مبرجل به، واشتوب قبل الزوال، فكان اشراء أولى بالتقديم.

قوله، (قال، ومن وكل رجلاً بشراء شيء، فلا بد من تسعة حنسه وصفه أو حنسه ومسمع نفسه)، أي قال القشوري في «مختصره»، وتماث به «لأن أن يوكنه وكنهه عنه»، فيقول «بتع لي ما رأيت».

وأراد بالجنس، النوع، لا مصطلح أهل المصطفى، وهو الكلي المقبول على

في غايه البيان

كثيرين مختلعي [بالتنوع]^(١) في جواب ما هو.

والتنوع: هو المَقُولُ على كثر مَحْتَبِينَ بالعديد في جواب ما هو.

أو أراد: مُصْلَحَ أهل السحر، وهو ما عُتِقَ على شيء بعينه، وعلى كل ما اشتبه، ويجوز أن يريد بالجنس: ما يتدرج تحته أشخاص، وقد مر بأن ذلك في كتاب النكاح في باب المهر.

قال الشيخ أبو نصر البغدادي: «هذا لذي ذكره القُدُوري ستخصاً

والقباس. ألا يحوز، وأن يمنع من حوار المؤذلة ما يصح من حوار النع»^(٢).

وخة القياس: أن النع ينقل إلى الركيل، ومن جهة إلى الموكل. فصار الكل بممره النع، فكما لا يحوز أن يقع النع مع الخهانة، فكذلك لا يحوز الركيل.

وجاء الاستحسان ما روي: «أن النع ينقل»^(٣) أعطى عُرَّة الدرفين دينار، وأمره أن يشتري شاة»^(٤). فذكر لجنس وقدر الشئ، وسكت عن الصفة، ولم يذكر الصفة، فصار أصلاً في ذلك، ولأن الشئ إذا عليم صارت الصفة معلومة، وإذا ذكر الصفة صار الشئ معلوماً، فاعنى ذكر أحدهما عن الآخر، وأما ما أطلق به الأمر ولم يخصه فقال: استر ما رأيت؛ فإنه يصح مع الخهانة؛ فإنه ليس المرأي أنه، فصح مع الخهانة، كالبصاغ والمصاربه.

وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول: «هذا المسمى على وجه آخر، وهو أن

(١) ما بين المعنيتين زيادة من (١)، (١)، (١)، (١)، (١)، (١)، (١)، (١)، (١)، (١).

(٢) ينظر: شرح مختصر القُدُوري، للأطع [٢، ق. ٢٦٥].

(٣) مصر: تحريجه.

(٤) ينظر: شرح مختصر الضحاوي، للجصاص [٢٨٩/٣].

بسم الله الرحمن الرحيم

الوكالة الحاصّة إذا كانت تخمّع أحاساً محتلمة، أو ما هو في حكم الأجناس؛ فإن
الوكالة لا تجوز حتى يُشَيّص الصفة، أو الثمن، كقوليه: «شتر بي ثوب» لأن اسم الثوب
يقع على جنس، فلا نداء يذكر جسا منها، فإن اشترى الوكيل شئ منها؛ كان
مُشْتَرِيًا لِمَب

[وكذلك] إذا قال: «شتر لي داراً» لأن الدار وإن كانت جسا واحداً، إلا
أنها قد صارت في حكم الأجناس؛ لكثرة تعدّتها، فأما إذا كان الاسم يقع على
جنسٍ وحيٍّ جازٍ وإن لم يذكر الصفة ولا الثمن، كقوله: «شتر لي حمرا» لأن
لصفة تصير معلومة بحال الموكّل^(١)، كما في «شرح لأقطع»

قال محمد بن الحسن في «الأصل»: «ورداً وكّل امرؤ رجلاً أن يشتري له
جارية أو عبداً، فإن هذا لا يجوز من قبل أن يعدّ و الخواري مختلفون، فإن وكّله
أن يشتري له عبداً مؤبداً، أو حبيباً، أو سبدياً، أو سقياً جسا من الأجناس^(٢)؛
فإن ذلك جائز أيضاً، وتسمية الثمن وتسمية الجنس سواء».

ثم قال في «الأصل»: «ورداً وكّله أن يشتري له ذبابة؛ فإن ذلك لا
يجوز وإن سقّى الثمن من قبل أن تدوّت محتلمة. رداً مال له: «شتر لي حمرا»،
ولم يُسمّ الثمن، فهو جائز عليه، وكذا لو قال: «شتر بي بعلاً»، فإن اشترى به
شئاً لا يتعاضد الناس في وثيقه؛ لا يلزم الأمر، ولزم المشتري».

ثم قال في «الأصل»: «ورداً أمره أن يشتري له ثوباً؛ فإن ذلك لا يلزم الأمر،
وإن سقّى الثمن فإن ذلك أيضاً لا يجوز من قبل أن الثياب محتلمة، فإن قال امرؤ

(١) ما بين العقود من زيادة من (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤)، و(٥)، و(٦).

(٢) نظير «شرح محضر القدرى» للأقطع [٣٥٩/١-٣٦٠].

(٣) غير ما سقّى من المؤبد والعشيق والثدي. قد جاء في حاشية «فتح»

عنه تبارك

في ثوب يهوديًا ، ولم يُسمَّ الشمس ، فهو حائرٌ إذ اشتراه بما تُسرى منه ، أو راد
عن ذلك بما تتعاضد السُّم في منه ، وكذلك كلُّ حسيٍّ سقاء من الثياب ، فإن
سُمِّيَ به ثياباً ، مرادٌ على ذلك شمسٌ ؛ لم يدرم الأمر ، وإنْ نقص من ذلك ١١ ١٢ م
لشم ، لم يلزم الأمر ، فإنْ وصف به صفةً وسُمِّيَ به ثياباً ، فاشترى به تلك الصفة
بما قر من ذلك الشمس ؛ جارٍ دلت على الأمر

ثم قال في «الأصل» : «و قد وكفه أن يشتري له داراً ، ولم يُسمَّ الشمس ؛ فإن
ذلك لا يبرم الأمر ، ولا يحور عنه» . هـ كذا فقط محمدي في «الأصل»

وقالوا في «شروح الجامع الصغير» : «رُحِّل أمر آخر أن يشتري خارية أو
ثوباً ، أو دابةً ، أو داراً ، ولم يُسمَّ الشمس ؛ فهو مُشترٍ بنفسه ، والوكلة باصةً ، وإن
سُمِّيَ ثمن لشره ، وبين جنس الدابة والثوب ؛ جار» .

وقال قاضي خان في «شرح» : «والأصل في هذا أن لوكلة ضربين
خاصةً ، وعامةً ، فإن كانت عامةً : تصح مع الجهالة الكثيرة ، كما هو قولُ شُر
ما شئت ، أو ما رأيت ؛ لأنه قَوْضٍ لِرَأْيٍ إِلَيْهِ ، فصارت سترلةً لمضاعفة والمضاربة ،
وإن كانت خاصةً فإن كانت الجهالة يسيرةً ، لا تمنع صحة الوكالة ؛ لأنها لا تمنع
الامتثال ،

وقال بِشْرُ الْعَرَبِيِّ : تمنع ، وإن كانت كثيرةً تمنع ؛ لأنها تمنع الامتثال ،
والجهالة أنواع ثلاثة :

فاحشة ، وهي ما كانت في لحم تمنع لوكلة وإن بين اشتم ، كما لو وكفه

(١) في «مع» ١٢١١ (هرويه) ، والتثبت من العواقد ما وقع في «الأصل» المعروف باسمه

(٢) ينظر «الأصل» / معروف بالبط ، ١١ ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، صفة ورر الأوقاف القطرية

(٣) ينظر - «الحقة القفها» [٢٣٢/٣]

﴿ عناية البيان ﴾

بشراء ثوب، أو دابة؛ لا يصح ما سمى سبي النوع، لأن الثوب إحساس مختصة، تقع
عنى الكزياس^(١)، ولحرير، ولحر وغير ذلك، وبين الحس والحس تدوت
باحش.

وسبب التثني لا تروى الجهالة، بل قد يكون هروياً يؤخذ بعشرين، وقد يكون
ثوباً مزوياً يؤخذ بعشرين أيضاً، فلا يقدر على الامتثال، فيحتاج إلى بيان الصفة
والدابة اسم لأحاسي^(٢) مختصة؛ لأنه اسم يما يثبت على واحد الأرض
حقيقة

وهي عرف الناس؛ يتاوه البقر، والعم، والجمل، والإبل، فما لم يسم
النوع لا يجوز.

وكذا إذا قال: اشتري مملوكاً، أو حيواناً، زينة الشخص، لا يجوز، لأن
الاسم يقع على أنواع مختصة، مما لا يبيّن النوع لا يجوز.

وجهالة بسيرة، وهي ما كانت في نوع المخصي، كما لو وكله بشراء جمل،
أو قرس، أو ثوب يهودي^(٣)؛ يصح وإن لم يبيّن الثمن، لما روي عن النبي
ﷺ: «أَنَّهُ وَكَّلَ حَكِيمٌ بَنِي جَرَامٍ بِشِرَاءِ شَاةٍ بِالْأَضْحَى»^(٤)، وجعل جهالة النوع عفواً.

ولأن التدوت بين النوع والنوع يسير، فلا تمنع الامتثال، لكن تصرف
الموكله إلى ما يليق بحال الموكر، حتى أنه لو كان كتماً، أو فاسية^(٥)، فاشترى

(١) في أدب شراء شيء.

(٢) الكزياس بكسر الكاف، هي ثياب الخشب ولدتهم لتعريف بذلك.

(٣) وقع بالأصل «الأحاسي» والمثبت من (ال)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام)، (وام).

(٤) في (ع)، (وام)، (وام)، (وام).

(٥) مسمى بحريجه.

(٦) فاليرياً شبه إلى «الغالب» وله يهتد إلى معاد بعد مريد التبع، لكن وقع وتكره في حصة من كتم =

ثم إن كان اللفظ **يجمع أخصاً** أو ما هو في معنى **الأخص** لا يصح التوكيد وإن بين الثمر؛ لأن يذلل لثمر يؤخذ من كل جنس فلا يذري مراد الأمر لتفاحش الجهالة (وإن كان جنساً يجمع أنواعاً لا يصح إلا إنسان الثمن أو النوع)؛ لأنه يتقدير الثمن يصير النوع معلوماً، ويذكر النوع نفي الجهالة فلا تمنع الإنشائي.

وشأنه إذا وكنه إشراء عبد أو جارية لا يصح؛ لأنه يشمل أنواعاً وإن بين النوع كالتركي والحشي والسدي والمولد حار، وكذا إذا بين الثمن لما ذكرناه، ولو بين نوع أو الثمن ولم يبين الصفة والخردة والرداءة والسطة جار؛ لأنه جهالة مستدركة، ومُرادة من الصفة المذكورة هي الكتاب النوع.

وفي «الجامع الصغير» ومن قال لاخر اشتر لي ثوباً أو دابة أو دراً قالوا كنه باطله لجهالة المأخذه، فإن لدابة في حقيقة اللع اسم لما يلبس على وخر لأرض.

وفي العرف يطلو على الحبل والجمار والتبع فقد جمع أخصاً، وكذا

في البيت

قوله: (إن كان اللفظ يجمع أخصاً)، كلدابة واشوب.

قوله: (أو ما هو في معنى الأخص)، كلدار.

قوله: (والمولد)، وهو ما كان من الرقيق مولوداً في البيت، لا مخوباً.

قوله: (لما ذكرناه)، إشارة إلى قوله: (لأن يتقدير لثمر بصير النوع معلوماً).

قوله: (والسطة)، السطة، مصدر قولهم وسطت القوم سطة، أي: توسطتهم.

قال تعالى: ﴿توسطنهم﴾ [المائدة ٥]، وهو بمعنى: الوسط، كالعدة والوعيد، والعطية والزعيط.

الثوب؛ لأنه يتناول الملبوس من الأطلس إلى الكساء ولهذا لا يصح تسميته
منهراً وكذلك الدار تشمل ما هو في معنى الأجاس، لأنها تحلف بخلافها
باختلاف الأغراض والجيران والمرفق والمكان واللدان فيعذر لا يمتثل.

قال: وإن سمي ثمن الدار ووصف جنس الدار والثوب حاز مائة
نوعه، وكذا إذا سمي نوع الدابة بأن قال جداراً

قال: ومن دفع إلى آخر دراهم وقال اشتر لي بها طعاماً ..

في باب البيع

قوله: (لأنه يتناول الملبوس من لأطلس إلى الكساء)، وكأنه أراد بالأطلس
لرفع من الثياب، ومن الكساء أذوتها، ولم يرد في اللغة هكذا.

فإن صاحب «الجمهرة»: «الطنسة» كذرة هي عبرة، والدنب أطلس، وكذلك
يون كل شيء يثسبه. يقال: طلس يثس طلساً^(١)

وقال في «تهذيب ديوان الأدب»: «لأطلس على لون الدنب، يقال دنت
أطلس، والأطلس: اخنق من الثياب»^(٢).

وبعض الفصلاء^(٣):

الإنس مُشَقُّ مِنَ الْأَنَسِ وَالْأَنَسُ أَنْ تَأْيَ عَنِ الْإِنْسِ
بِأَنَّهُمْ مُلَسَّ وَلَكِنَّهَا عَلَى دَنَابٍ مِنْهُمْ طَنَسٍ

قوله: (قال) ومن دفع إلى آخر دراهم وقال اشتر لي بها طعاماً ..

(١) سطر «جمهرة اللغة» لابن دريد [٨٣٦/٢]

(٢) سطر «معجم ديوان لأدب» للعارفي [٢٦٨، ١]

(٣) هذا البيان غير مشهور في حصة أبيه أخرى في «المصنف» - معشر [ص ٨٥]

وإنما المؤلف من الشاهد الاستدلال به على أن الأطلس هو لا غير

فهو على الحظطة ودقيقتها

﴿عنه تبارك﴾

فهو على الحظطة ودقيقتها، أي قال في «لجامع الصغير»^(١)، في البيع، في أول باب الوكالة بالتبع واشترى.

قال محمد في «الأصل»: «وإن دفع إليّ دراهم وقال: اشترى بي طعاماً، فاشترى له به حنطة، جاز ذب على الأمر، وإن شترى بها حباً أو مأكلة، لم تجز على الأمر، استخيس ذلك، وإن شترى بها دقيقاً، أو خبزاً، فإن كان ذلك يشتري به ثياباً، أو ثياباً، فهو جائز على الأمر، وإن كانت دراهم كثيرة لا يشتري بها مثل ذلك، لم تجز ذلك على الأمر»

وإن لم يدفع إليه شيئاً وقال: اشتر لي حنطة، فاشترى له حنطة، فإنه لا يجوز على الأمر من قبل أنه لم يسم به كتم يشتري»^(٢) كذا في «الأصل»، في باب الوكالة باشتراء والتبع الذي لا يجوز على صاحبه

واراد بالدقيق والخير: دقيق الحنطة وخير الحنطة، لأن الوكيل يشترى طعاماً إذا شترى الشعير، لا يجوز، فكذا إذا شترى دقيقه وخيره.

ألا ترى إلى ما نص محمد في «الأصل» في باب الوكالة في لشم بقوله «وإذا وكل رجلاً رجلاً أن يسلّم له دراهم في طعام، فاطعمه عسب الحنطة، استخيس ذلك، فإن أسلم في شعير، أو تمر، أو في سمنيم، فهو جائز على الوكيل، ولا يجوز على الأمر»^(٣) إلى هنا لفظ «الأصل»

والقياس، أن يتناول كل طعام من المأكلة ولحم وغير ذلك، لأن الطعام اسم لما نطعم، وهو عام، ولهذا لو أوصى بالطعام: سخل فيه كل مطعوم، ولهذا

(١) يعبر «الجامع الصغير» مع شرحه السبع الكبير [ص/٢٥٣]

(٢) يعبر «الأصل المبرور بالسوء» [١١/٢٦٠ طبعه وزارة الأوقاف المصرية]

(٣) المصدر السابق [٥/٧٣]

وَالْيَقِينُ أَنْ يَكُونَ عَلَى كُرٍّ مَطْعُومٍ اِغْتِرَابًا لِلْحَقِيقَةِ كَمَا فِي لُحْسٍ عَلَى
لَاكُلٍ بِذَلِكَ مَطْعَامٌ اسْمٌ لِمَا يُطْعَمُ

قوله غايه السار

بُحْلَفٌ أَلَا يَأْكُلُ طَعَامًا ، كَانَ عَدَمًا فِيمَا يُطْعَمُ ، وَهُوَ يَتَأَنَّى فِيهِ الْمَضْعُ وَالْإِبْلَاحُ ،
تَكَدَاهَا .

وَجَنَّةُ الْإِسْتِخْصَانِ : أَنَّ الطَّعَامَ فِي عُرْفِهِمْ سَاوٍ [١٦١] لِحِصَّةٍ وَدَقِيقَةٍ هَذَا
ذَكَرَ مَقْرُونًا بِالشَّرَاءِ ، وَلِهَذَا نُسِمَتْ عَنْدهُمْ لِسُوقِ شَيْءٍ يُبْعَ فِيهَا الْجِنَّةُ وَدَقِيقُهَا
سُوقُ الطَّعَامِ ، وَإِذَا كَانَ الْعُرْفُ هَكَذَا تَرَكَ لِقِيَسٍ بِهِ ، لِأَنَّ الْعُرْفَ أَقْوَى مِنَ الْقِيَاسِ ،
لِأَنَّ الثَّابِتَ بِالْعُرْفِ كَالثَّابِتِ بِالنَّصِّ ، وَلَا عُرْفَ فِي الْيَمِينِ وَتَوْصِيَةِ ، فَفِي مُطْلَقِ
الطَّعَامِ مُرَادًا ، كَمَا هُوَ أَصْلُ الْوَضْعِ .

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» : «قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حُوَاهِرُ رَأْيِهِ : أَنَّ كَسْبَ
الدَّرَاهِمِ كَثِيرًا ، سَحِثٌ يُشْتَرَى بِهَا الْجِنَّةُ لَا الدَّقِيقُ وَالْخَبِرُ ، فَاشْتَرَى بِهَا لَوْ كَيْلُ
خَبْرًا أَوْ دَقِيقًا ؛ لَا يَجُوزُ عَلَى الْمُتَوَكِّلِ ، وَإِنْ كَانَتْ وَسَطًا يُشْتَرَى بِهَا الْجِنَّةُ أَوْ
الدَّقِيقُ ، فَاشْتَرَى بِهَا لَوْ كَيْلُ الْجِنَّةِ أَوْ الدَّقِيقِ ؛ حَرًّا ، وَلَوْ اشْتَرَى بِهَا الْخَبِرَ لَا
يَجُوزُ ، وَإِنْ [١٦٢] كَانَتْ فِيهِ ، سَحِثٌ لَا يُشْتَرَى بِشَيْئِهَا فِي الْعُرْفِ إِلَّا الْخَبِرُ ،
بِهِ حَرُّهُ إِذَا اشْتَرَى الْخَبِرَ» .

وَذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَكَالَةِ بِالتَّبَعِ وَالشَّرَاءِ مِنْ سُيُوعِ «الْحَامِ
الصَّغِيرِ» . «قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو حَفْصٍ : إِنْ كَثُرَ لِدَرَاهِمٍ فَعَلَى الْجِنَّةِ ، وَإِنْ قَلَّتْ ؛ فَعَلَى
الْخَبِرِ ، وَإِنْ كَانَتْ بَيْنَ ذَلِكَ ؛ فَعَلَى الدَّقِيقِ» .

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» : «ذَكَرَ مُحَمَّدٌ عُرْفُهُمْ ، أَنَّ فِي عُرْفِهِمَا مَطْعَامٌ
مِنْ بَعْضِ كَثْمِهِ مِنْ غَيْرِ دَامٍ ، كَاللَّحْمِ الْمَطْبُوحِ وَالْمَشْوِيِّ وَنَحْوِهِ ، فَصَرَّفَ الْوَكِيلُ

وَخُهُ الْإِسْتِخْصَادُ أَنْ اعْرِفَ أَنَّكَ وَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ إِذَا ذُكِرَ مَقْرُونًا
بِابْتِيعٍ وَاشْتِرَاءٍ وَلَا عَرَفَ فِي الْأَكْلِ قَتْلِي عَلَى الْوَضْعِ، وَقِيلَ إِنْ كَثُرَتِ الدَّرَاهِمُ
فَعَلَى الْحِطَّةِ، وَإِنْ قَلَّتْ فَعَلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا نَسَّ ذَلِكَ فَعَلَى الدَّقِيقِ.

عَلَى الْبَيَانِ

لِي ذَلِكَ دُونَ الدَّقِيقِ وَالْحِطَّةِ وَالْخَيْرِ، وَالْمَقْرُونِ عَلَى هَذَا

وَفِي «الْقُدُورِيِّ» عَنْ أَبِي يُونُسَ: إِذَا كَانَ ثَمَنُهُ رَيْبَةً، فَدَفَعَ إِلَيْهِ دَرَاهِمَ كَثِيرَةً،
فَهُوَ عَلَى الْخَيْرِ، وَإِذَا وَكَّنَهُ بَشْرًا، نَحَمَ بِدَرَاهِمٍ، فَاشْتَرَى الْمَصْبُوحَ أَوْ الْمُسَوِّىَّ
مَعَهُ، لَا يَحْجُزُ عَلَى الْإِمْرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُسَافِرًا بَرًّا حَرًّا

وَلَحْمًا لَطِيفًا أَوْ لَوْحَشَ يَحْجُزُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ يُبَاعُ فِي أَسْوَاقِهِ مَعَهُ فَيُشْتَرَى
السُّرُّ، وَيُشْرَى الشَّاةُ الْحَتَّةُ، أَوْ الْمَدْبُوحَةُ، لَا يَحْجُزُ عَلَيْهِ وَإِنْ مَسَى فِي الْأَمْرِ بَعْدَهُ
دَرَاهِمُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْلُوحَةً، وَبِوَأَمْرِهِ بِشِرَاءِ التَّنِصِّ، فَهُوَ عَلَى نِصْبِ الدَّجَاجَةِ،
مُخَالَفٍ لِلْيَمِينِ عَلَى أَكْلِ لَيْثِمٍ، حَتَّى يَقَعَ عَلَى نِصْبِ لَطِيفٍ^(١)، هَذَا كَقَوْلِهِ
فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى»، كَتَبَهُ تَكثِيرًا لِلْفَوَائِدِ.

قَوْلُهُ (أَنْ لَعَرَفَ أَمَلْتُ)، أَيُّ: أَقْوَى مِنَ الْقَاسِ

قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ)، أَيُّ: اعْرِفَ وَاقِعٌ عَلَى الْحِطَّةِ وَدَقِيقِهَا، وَفَذَلِكَ
مَرَّ الْبَيَانُ.

قَوْلُهُ: (مَنْعِي عَلَى الْوَضْعِ)، وَهُوَ أَنَّ الطَّعَامَ اسْمٌ لِمَا يُطْعَمُ.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ إِنْ كَثُرَتِ الدَّرَاهِمُ)، إِلَى آخِرِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ
الْبُزْجَانِيِّ، وَفَذَلِكَ مَرَّ قَوْلُ هَذَا

قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَلَّتْ فَعَلَى الْخَيْرِ)، لِأَنَّهُ لَا يُدْخَرُ عَادَةً.

بسم الله الرحمن الرحيم

دا صالح المشتري عن العيب على ثوب بعينه قبل القبض ، لم يكن للثوب حصة
لعيب ، بل نصيب كأنه كان في البيع ثوب ، حتى يقسم الثمن عليهما على قدر
فستهما ، فإذا لم يكن للعيب حصة من الثمن ، لم يكن إبراء البائع عن العيب إبراء
عن شيء من الثمن ، فصح .

فإن بعد القبض لا يصح لإبراء عبد أبي يوسف ، لأن للعيب بعد القبض
حصة من الثمن ، بدليل أنه لصح لو كان بعد القبض ، كان للثوب حصة لعيب ،
حتى لو وحده عيب ، يردّه بقدر نقصان لعيب من الثمن ، فكان الإبراء عن العيب
إبراء عن بعض الثمن ، فلا يصح عنه .

ومهم من قال ، لا ، بل صح لإبراء عن العيب عند الكل قتل القبض وبغذه
وفرأوا أبي يوسف يثنى إبراء الوكيل بالشراء عن العيب ، ومن إبراء الوكيل
بالتبعية عن الثمن .

والفرق هو أنه لا صرر للأمير في إبراء الوكيل بالشراء عن العيب ، وإن للأمير
أن يتركها على المأمور ، أم في إبراء الوكيل بالتبعية عن الثمن ، صرر ، لأنه لو صح
الإبراء كان الثمن على الوكيل ، وبزأ المشتري ، وربما يكون المشتري أملاً من
الوكيل ، فافترقا من هذا الوجه .

فإن لم يحترب الأمير شيئاً حتى هلك في يد المأمور ، فإنها تهلك من مال
الأمير ، لأن يده كيد المالك في حق المالك ما لم يحدث منع ، ويترجع الأمير على
المأمور بنقص العيب ، لأن الأمير يشتري منه حكماً ، وقد وحده عيب ، وعجز
عن دفع مملتها في يده حكماً ، وقد إذا لم تمت ، يكن اعورث في يد الوكيل
ترجع الموكّل عليه بنقصان العيب ، لأن الإغورار عيب حدث في يد الأمير حكماً

وَمِ كُتْلُهَا إِلَيْهِ

(فَإِنْ سَلَّمَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ لَمْ يَرُدَّهُ إِلَّا بِذِيهِ)؛ لِأَنَّهُ انْتَهَى حُكْمُ التَّوَكَّلِ،
وَلَا أَنْ فِيهِ إِطْلَاقٌ يَدِيهِ لِحَقِيقَتِهِ فَلَا يَتَحَكَّمُ مِنْهُ إِلَّا بِأَذِيهِ وَلِهَذَا كَانَ خَصْمًا لِمَنْ
يَدْعِي فِي الْمُشْتَرَى دَعْوَى كَالشَّعْبِ وَغَيْرِهِ قَتْلَ التَّسْلِيمِ إِلَى الْمُوَكَّلِ لَا بَعْدَهُ.
فَأَنْ وَيَخُورَ التَّوَكُّلُ بَعْدَ الصَّرْفِ وَالسَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَمْلِكُهُ بِنَفْسِهِ

غاية البيان

كَلَّا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ [١٤٤/١] الْعَتَّابِيُّ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»، وَالباقِي يُعْلَمُ
فِي «شَرْحِ» (١) الْجَامِعِ الْكَبِيرِ.

قَوْلُهُ: (وَمِ كُتْلُهَا إِلَيْهِ)، أَيْ، الْحَقُوقُ كُتْلُهَا إِلَى التَّوَكُّلِ.

قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا كَانَ خَصْمًا لِمَنْ يَدْعِي فِي الْمُشْتَرَى)، أَيْ: وَلَا أُجَلُّ أَنْ حُطِّقَ
اعْتِبَارُ كُتْلُهَا إِلَى التَّوَكُّلِ كَانَ التَّوَكُّلُ خَصْمًا لِلْمُدَّعِي قَتْلَ التَّسْلِيمِ إِلَى الْمُوَكَّلِ لَا بَعْدَهُ.
قَوْلُهُ: (كَالشَّعْبِ وَغَيْرِهِ)، كَالصَّبِيِّ لِمَا دُونَ بِلَاغِهِ.

قَوْلُهُ: (وَيَخُورُ التَّوَكُّلُ بَعْدَ الصَّرْفِ وَالسَّلَامِ)، وَهَذَا لِقَوْلِ الْمُؤَدِّي
فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٢)، وَدَلَّتْ لَمَّا ذَكَرَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ التَّوَكُّلِ بِقَوْلِهِ: (كُلُّ عَقْدٍ جَارٍ أَنْ
تُعْقَدَ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ؛ جَارٍ أَنْ يُوَكَّلَ بِهِ غَيْرُهُ).

وَعَقْدُ الصَّرْفِ وَاسْتَلَمَ يَحُورُ أَنْ يُبَشِّرَهُ الْمُوَكَّلُ بِنَفْسِهِ، فَجَارَ تَوَكُّلُهُ غَيْرَهُ،
وَلَكِنْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا إِذَا وَكَّلَ الْمُسْتَلَمُ إِنَّهُ رَحَلًا بِغَوْلٍ عَقْدَ السَّلَامِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ،
مَعَ أَنَّ مَاشَرَةَ الْمُوَكَّلِ بِنَفْسِهِ تَحُورُ

فَجَوَابُهُ: أَنَّ الْمَبْسُورَ لَا يَخْلِكُهُ بِنَفْسِهِ بَلْ يَخْلِكُهُ لِكَوْنِهِ يَتَّبِعُ اسْتَعْدُومَهُ، إِلَّا أَنَّهُ

(١) رَوَى الْأَصْلُ «شَرْحَ» وَالْعَتَّابِيُّ مِنْ: (١٤٤)، (١٤٥)، (١٤٦)، (١٤٧)، (١٤٨)، (١٤٩)، (١٥٠).

(٢) يَنْظُرْ: «مَخْتَصَرُ الْمُؤَدِّي» [ص/١١٦].

فَسَمِيتُ التَّوَكُّلَ بِهِ عَلَى مَا مَرَّ ،

حُورٌ ذَلِكَ مِنَ التَّسَمُّ إِلَيْهِ رُحْمَةً بِهِ ، دَفْعًا لِحَاجَةِ الْمُفَالِيسِ ، وَقَدْ رُوِيَ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَقِيَ عَنْ بَيْعٍ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ ، وَرُخِّصَ فِي التَّسَمِّ »^(١) ، وَمَا تَبَيَّنَ مَحَلَّابُ لِقِيَاسٍ يَتَنَصَّرُ عَلَى مَوْرِدِ التَّنَصُّ ، هُنَّ يَخْرُجُ تَوَكُّيُهُ عِزُّهُ

أَوْ يَقُولُ حَرَّ بَيْعِ الْمُنْدُومِ صَرُورَةً دَفْعَ حَاجَةِ الْفَسَالِيسِ ، وَاسْتَابَتْ بِالصَّرُورَةِ بِتَقْدَرِ الصَّرُورَةِ ، فَلَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهُ [١٢١٣] فِي التَّوَكُّلِ ، وَلَمْ يَرِدْ تَقْصًا عَلَى الْكُفِّيِّ لَدِي قَالَهُ الْقُدُوبِيُّ ؛ لِأَنَّ تَسَمُّ التَّسَمِّ إِلَيْهِ انْعَقَدَ تَقْبِهِ لِعَارِضِ الصَّرُورَةِ ، وَالْعَوَارِضُ لَا تَنْفَعُ فِي الْفَوَائِدِ ، هَذَا مَا سَمِعَ بِهِ حَاطِرِي فِي هَذَا الْمَقَامِ .

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي « الْأَصْلِ » فِي أَوَّلِ بَابِ التَّوَكُّلِ فِي الصَّرَفِ « إِرَادَ وَكَّلَ رَجُلٌ رَحْلًا ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ عَشْرَةَ دِينَارٍ تَصَرَّفَهَا بِدِرَاهِمٍ ، فَهُوَ جَائِزٌ ، وَلَا يُفْسِدُ ذَلِكَ عَيْتَهُ رَسَّ الدَّائِمِ عَلَى الصَّرَفِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِمِ الْعُقْدَةَ ، إِنَّمَا وَلَّى الْعُقْدَةَ التَّوَكُّلَ ، وَإِذَا وَكَّلَ رَحْلًا يَصْرِفُ لَهُ دِرَاهِمًا ، وَوَكَّلَ آخَرَ رَحْلًا بِدِينَارٍ يَصْرِفُهَا ، فَالْتَفَى الْوَكِيلَانِ وَتَصَارَفَا ، فَهُوَ حَائِزٌ ، وَلَا يُفْسِدُ ذَلِكَ عَيْتَهُ التَّوَكُّلُ »^(٢) إِلَى هَذَا لَفْظُ « الْأَصْلِ » .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي « الْأَصْلِ » فِي أَوَّلِ بَابِ التَّوَكُّلِ فِي التَّسَمِّ : « إِرَادَ وَكَّلَ الرَّجُلُ رَحْلًا أَنْ يُسَلِّمَ لَهُ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ فِي كُرٍّ جَنْطَةٍ ، فَاسْلَمَ إِلَى رَجُلٍ ، وَاشْتَرَطَ ضَرْبًا مِنَ الْجَنْطَةِ مَعْلُومًا رَاجِلًا مَعْلُومًا ، وَسَمَّى لِمَكَانٍ لَدِي يُوْفِيهِ بِهِ وَكِيلاً مُسَمًى ، فَهُوَ [١٢١٤] حَائِزٌ ، وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يَقْبِضَ الطَّعَامَ إِذَا حَلَّ .

وَلِذَا كَانَ لَوَكِيلٌ نَقْدَ الدَّرَاهِمِ مِنْ عِيْدِهِ ، وَنَمَّ يَدْفَعُ لَهُ الَّذِي وَكَّلَهُ شَيْئًا ؛ فَهُوَ حَائِزٌ ، وَالطَّعَامُ لِلَّذِي وَكَّلَهُ ، وَالدَّرَاهِمُ دَيْنٌ لِلْوَكِيلِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، فَإِذَا قَبِضَ الْوَكِيلُ

(١) مضمون تخريجِهِ .

(٢) ينظر « الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالسُّيُوطِ » ر ٢١٣ / طبعة وزارة الأوقاف المصرية

ومُرَادُهُ التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ دُونَ قَبُولِ السَّلَمِ ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ لَا يَجُورُ ، فَإِنَّ التَّوَكُّيلَ
يَبِيعُ طَعَامًا فِي دَمَتِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَرُ لغيرِهِ ، وَهَذَا لَا يَجُورُ .

فَإِنْ فَارَقَ التَّوَكُّيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ لِقَائِهِ ، بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِوُجُودِ الْإِئْتِرَافِ مِنْ

عَلِيَّةِ الْبَيَانِ

الطَّعَامِ ؛ فَلَمَّا أَنَّ يَخِيصَهُ عَنْهُ حَتَّى تَقْبِضَ الدَّرَاهِمَ مِنَ التَّوَكُّيلِ وَيَشْتَرِيهَا ^(١) . إِلَى
هَذَا لَفْظُ «الْأَصْلِ» .

قَوْلُهُ (وَمُرَادُهُ التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ) ، أَيُّ مُرَادُ الْقُدُورِيِّ بِالتَّوَكُّيلِ بِعَقْدِ
السَّلَمِ ؛ التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ ، بِمَعْنَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّوَكُّيلِ بِعَقْدِ السَّلَمِ مِنْ حَيْثُ رَتَّ
السَّلَمِ دُونَ قَبُولِ السَّلَمِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجُورُ ، وَهَذَا لَا يَجُورُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ التَّوَكُّيلُ ،
بِمُرَادِ أَنْ يَكُونَ لِمَبِيعٍ فِي دَمَتِهِ لَتَوَكَّلَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَرُ لغيرِهِ وَهَذَا التَّوَكُّيلُ ، وَهُوَ
لَا يَجُورُ ؛ لِأَنَّ مَنْ بَاعَ بِذَلِكَ نَفْسِهِ مِنَ الْأَعْيَانِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَرُ لغيرِهِ ؛ لَمْ يَجُزْ ،
بِكَلِمَتِهِ فِي الْإِثْبَاتِ لَا يَجُورُ مَعْرُوفٌ عَلَى ذَلِكَ مُحَمَّدٌ فِي بَابِ الرِّكَالَةِ ^(٢) فِي السَّلَمِ .

نَقَالَ ^(٣) : «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّجُلُ رَجُلًا أَنْ يَأْخُذَ بِهِ دَرَاهِمَ فِي طَعَامٍ ، فَأَخَذَ التَّوَكُّيلُ
دَرَاهِمَ فِي طَعَامٍ مُسَمًّى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى الَّذِي وَكَّلَهُ ، فَالطَّعَامُ عَلَى
التَّوَكُّيلِ ، وَثَمَرُ التَّوَكُّيلِ عَلَى الَّذِي وَكَّلَهُ دَرَاهِمُ قَرْضٍ ^(٤) » . إِنْ هَذَا لَفْظُ مُحَسَّنٍ

وَلَمَعْنَى فِي بَطْلَانِ التَّوَكُّيلِ مَا قُلْنَا ، فَإِذَا بَطَلَ التَّوَكُّيلُ بَقِيَ لِرَكِيلٍ عَقْدًا لغيرِهِ ،
فَعَلَتْ رَأْسَ الْمَالِ ، وَهِيَ سَلَّمَتْهُ إِلَى التَّوَكُّيلِ عَلَى وَجْهِ التَّمْيِيزِ ؛ كَمَا قَرَأْتَ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ فَارَقَ التَّوَكُّيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ) ، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ

(١) ينظر المصدر السابق [٣٠٤/١١]

(٢) وقع بالأصل «باب البيع» والمنت من «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» .

(٣) أي: محمد بن الحسن

(٤) ينظر «الأصل» المعروف بالمعروف «لمحمد بن الحسن شيخي» [١٤٥]

غَيْرُ قَبْضٍ (وَلَا يُعْتَبَرُ مُفَارَقَةُ الْمُوَكَّلِ) ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِدٍ وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ قَبْضٌ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ

فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، أَيُّ : إِنْ فَارَقَ الْوَكِيلُ بِعَقْدِ الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ صَاحِبَهُ الَّذِي عَقْدُ
مَعَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَرْطِ الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ قَبْضُ الْبَدَلِ فِي
الْمَجْلِسِ ، وَقَبْضُ اسْتِبْرَافِ حُقُوقِ الْعَقْدِ ، وَمِمَّا تَتَعَلَّقُ بِالْعَاقِدِ ، وَهُوَ الْوَكِيلُ

وَإِذَا وَجِدَ الْقَبْضُ مِنَ الْوَكِيلِ فِي الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ فِي الْمَجْلِسِ ؛ صَحَّ الْعَقْدُ
لِوُجُودِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَإِذَا خَصَّ الْاِفْتِرَاقُ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِانْتِزَاعِ
الْشَّرْطِ ، وَهُوَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ

وَلَا يُعْتَبَرُ مَفَارَقَةُ الْمُوَكَّلِ قَبْلَ الْقَبْضِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِدٍ ، وَلَا يُشْبِهُ قَبْضُ
الْوَكِيلِ قَبْضَ الرَّسُولِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْضُهُ بَعْدَ مَفَارَقَةِ الْمُزَيِّنِ لَا يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّهُ حُقُوقُ الْعَقْدِ
لَا تَتَحَقَّقُ بِإِذْنِ الرُّسُولِ ، فَقَبْضُهُ إِذَنْ لَا يَقَعُ عَنِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَيَقَعُ الْاِفْتِرَاقُ مِنْ
غَيْرِ قَبْضٍ ، فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ

يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الرِّسَالَةَ بِالْعَقْدِ تَتَصَرَّفُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ ، وَلَا
تَتَصَرَّفُ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَالْقَبْضُ خَارِجٌ عَنِ الْعَقْدِ ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الرِّسَالَةِ ، ٢٩٠ و [١]
قَبْضُ الرُّسُولِ كَقَبْضِ غَيْرِهِ ، فَلَا يَقَعُ عَنْ ٢٩٠ و [٢] الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، وَهَذَا
مَعْنَى قَوْلِهِ (لِأَنَّ الرِّسَالَةَ فِي الْعَقْدِ لَا فِي الْقَبْضِ) .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ بَطَالِ الْبَقْدِ بِمَفَارَقَةِ الْوَكِيلِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، فِيمَا إِذْ كَانَ
الْمُوَكَّلُ غَائِبًا عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ بِصِيرُ كَأَنَّ
الْمُوَكَّلَ صَارَفَهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَا تُعْتَبَرُ مَفَارَقَةُ الْوَكِيلِ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ حَوَاقِمُ
رَدِّهِ .

قَوْلُهُ (وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ قَبْضٌ . . .)

العقد، وهو الوكيل، فيصح قبضه، وإن كان لا يفتق به الحقوق كالصبي والعبد المخجور، بخلاف الرسول؛ لأن الرسالة في العقد لا في القصد، وتقبل كلامه إلى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصح قال: قال، وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله، وقبض المبيع، فله أن

في غايه السبا

العقد^(١)، وهو الوكيل، فيصح قبضه، وإن كان لا يفتق به الحقوق كالصبي والعبد المخجور، يعني، أن قبض الوكيل يصح، وإن كان هو ممن لا يلزمه بهدء، كما إذا كان الوكيل صبيًا، أو عبداً مخجوراً؛ لأنه العاقد فيصح، بخلاف الرسول، حيث لا يُعتبر قبضه؛ لأنه أجيب عن العقد؛ إذ هو ليس بعاقد.

قوله: (بخلاف لرسول^(٢))، أي: الرسول في الصرف، والرسول في السلم.

وفي بعض نسخ «الهداية»: (بخلاف الرسول^(٣))، وهو يرتبط بقوله: (فيصح قبضه)، أي: يصح قبض الوكيل، بخلاف قبض الرسول؛ فإنه لا يصح قوله: (قال) وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله، وقبض المبيع، فله أن

(١) وقع بالأصل «العقد» بالعمت من: «ن»، «م»، «و»، «ن»، «ج»، «ض».

(٢) قد هو المذهب في نسخة التي بخط المؤلف من «الهداية» [٢، ج ٦٠]، مخطوط مكتبة فضل الله أندي - تركيا، وفي نسخة الشافعي من «الهداية» [ق/٢٢٦] مخطوط مكتبة فضل الله أندي - تركيا، وفي نسخة الشافعي (المقرونة على أكمل النص الشافعي) من «الهداية» [ق/١٩٤] مخطوط مكتبة فضل الله أندي - تركيا، وفي نسخة نصر الله الحلي من «الهداية» [ق/٦٠] مخطوط مكتبة جامعة برستوك - أمريكا (رقم الحفظ ٣٥٩٤).

(٣) قد وقع المطبوع من «الهداية» للبرجيني [١٤٠، ٢]، وقد في نسخة لأزركاني من «الهداية» [ق/١٤٠] مخطوط مكتبة فضل الله أندي - تركيا، وفي نسخة القاسمي من «الهداية» [ق/١٩٣] مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا - تركيا، وفي نسخة القسطنطيني من «الهداية» [ق/٦٣] مخطوط مكتبة ولي بندي - تركيا.

يرجع به على الموكل؛ لأنه انعقدت بينهما مبادلة حكمية ولهذا إذا احتلها في الثمن تخالفها وترد الموكل بالعين على الوكيل وقد سلم المشتري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه؛ ولأن الحقوق لما كانت رجعة إليه وقد علمه الموكل يتكون ريب يدفعه من تايه.

فإن هلك المبيع في يده قتل حنسه، هلك من مال الموكل، ولم ينسقط الثمن، لأن يده كيد الموكل، فإذا لم يخسره يصير الموكل فابض بيده.

غاية البيان

يرجع به على الموكل، أي: قال القُدوري في «مختصره»^(١)، وذلك لأن حقوق العبد تنفس بالعقد، ودفع ثمن من حقوق العقد، فيتعلق بالعقد، وهو وكيل إذا كان مطعاً بالدفع كان مادوناً من جهة الموكل، فيرجع بما دفع على موكل، ولأنه ثبت بين الوكيل والموكل مبادلة حكمية، فصار الوكيل بشراء كليات من الموكل بالشراء، لأن العلت يتقبل إس الوكيل أولاً، ثم يتقبل منه إلى الموكل

والدليل على المبادلة: أن الوكيل والموكل إذا اخلفا في الثمن تعالفا، والتخالف من خواص المبادلة، ولهذا كان للموكل أن يرد المبيع على الوكيل بالشراء بالعين، وله أن يرجع بقتضائ العين إذا هلك عند الموكل، وهذا مردي

قوله (يرجع عليه)، أي: يرجع الوكيل على الموكل

قوله (إليه)، أي: إلى الوكيل

قوله (فإن هلك المبيع في يده قتل حنسه، هلك من مال الموكل، ولم ينسقط الثمن)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»، وذلك لأن المبيع أمانة في يد الوكيل، لأنه قبضه من موكل، فليس على الأمير شيء ما لم يحدث منعا، ولا بضمه، كما إذا هكلت الأمانة في يد [١٦٦/هـ] للمودع

قوله أن يخسسه حتى يستوفي الثمن لما نشأ أنه بمنزلة النايغ من المؤكل.

﴿عنه بيا﴾

قوله: (وله أن يخسسه حتى يستوفي الثمن)، وهذا لفظ الثلثوري^(١)، أي: يؤكل حبس لمبيع عن المؤكل لإشيقاء الثمن، وقد زعم: ليس للموكل حق الحبس، فإذا حبسه صار غاصبا، ودبت لأن قبض الوكيل كقبض المؤكل حكما، فوقع المبيع في يده كوقوعه في يد المؤكل، فيصير الوكيل كأنه سلمه إلى المؤكل، فإذا سلمه إليه حفيظة سقط حق الحبس، فكذا إذا سلمه حكما، ولأن الوكيل أمين ألا ترى أنه لا يصغر بالهلا بعهده كالمودع، فليس للأمين حق الحبس بعد الطلب كالمودع.

ولما: أن يقال المالك إلى المؤكل من جهة الوكيل، فصار الوكيل كالنايغ من المؤكل، ثم لئلا يقع حق الحبس لإشيقاء الثمن، فكذا الوكيل، لأنه كالنايغ قال صاحب «الذخيرة»: «لم يذكر محمد في شيء من الكتب أن الوكيل إذا تم يقدر الثمن وسامحه النايغ وسلم المبيع إليه، هل له حق الحبس عن المؤكل إلى أن يستوفي الثمن؟»

ثم قال: «حكى عن الشيخ الإمام شمس الأئمة العلواني أن له ذلك، لأن حق الحبس للموكل ليس لأجل ما نقد، بل لأجل بيع حكيم انعقد بين الوكيل والموكل، وهذا المعنى لا يختلف بعد انعقد وقبله».

قلت: هذا كلام عجيب من صاحب «الذخيرة»^(٢)، وكنت حزين عليه هذا وقد صرح محمد في «الأصل» في باب الوكالة^(٣) بالشراء فقال [٢٠٩] - «وإذا

(١) المصدر السابق.

(٢) من تكامل بين الإمام عزيز بن الأنباري عن صاحب «الذخيرة»، رده عليه بظهور فتح القدير، [٣٩/٨].

(٣) أي: من باب الوكالة كذا جاء في حاشية: ٤٨٥.

وَقَالَ زُفَرٌ: بَشَرٌ لَهُ ذَنْبٌ، لِأَنَّ الْمُؤَكَّلَ صَارَ قَبْضًا بِيَدِهِ فَكَانَتْ سَلَمَةُ إِلَيْهِ
فَسَقَطَ حَقُّ الْحَسَنِ، قُلْتُ: هَذَا لَا يُفَكِّرُ لِنَحْرُورِ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ رَاضِيًا بِسُقُوطِ
حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ، عَنِ أَنَّ قَبْضَهُ مَوْفُوفٌ فَفَعَلَ الْمُؤَكَّلُ إِنْ سَمِيَ يَحْبِسُهُ وَلِنَفْسِهِ عِنْدَ
حَبْسِهِ

﴿عنه بيان﴾

وَكُلُّ الرَّحُلِ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَدَدًا بِأَلْبٍ مِنْهُمْ بِعَيْنِهِ، فَشَرُّهُ الْوَكِيلُ وَقَبْضُهُ،
يَطْلُبُ الْأَمِيرُ أَحَدَ الْعَبِيدِ مِنْ لُوكِيٍّ، وَأَبْنَى الْوَكِيلِ أَنْ يَدْفَعَهُ، فَيَبْذُرُ أَنْ يَمْنَعَهُ ذَلِكَ
حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ فِي هَوْنٍ أَبِي حَبِيقَةَ، وَإِنْ كَانَ الْوَكِيلُ تَمَدَّ الثَّمَنَ أَوْ لَمْ يَقْضِ مَهْرًا
سَوَاءً^(١) إِنْ هَذَا لَفْظٌ مُحْكَمٌ فِي «الْأَصْلِ».

وَقَالَ فِي «الْعَتَاوِيِّ الصَّعْرِيِّ» «لُوكِيٌّ بِالْشَّرِّ إِذَا اشْتَرَى بِأَسْهَيْتَةٍ، فَحُلٌّ
عَلَيْهِ اشْتَرَى سَوِيَّةً، لَا يَحُلُّ عَلَى الْأَمْرِ»^(٢)، وَقُلْتُ عَنْ بَابِ لُوكَالَةِ بِالْشَّرِّ مِنْ
وَكَّالَةٍ «الْكَاغِي».

قَوْلُهُ: (هَذَا لَا يُفَكِّرُ لِنَحْرُورِ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ رَاضِيًا بِسُقُوطِ حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ)،
بِعْنِي لَا يُخْتَلُ قَبْضُ لُوكِيلٍ كَقَبْضِ الْمُؤَكَّلِ فِي إِسْقَاطِ الْحَسَنِ، لِأَنَّ قَبْضَ الْوَكِيلِ
لَا يُفَكِّرُ لِاحْتِرَازِ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَا يَتَوَسَّلُ إِلَى حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ إِلَّا بِالْقَبْضِ، فَسَمَّيْتُ بِحُلِّ
الْوَكِيلِ بِمَجْرُودِ الْقَبْضِ رَاضِيًا بِسُقُوطِ حَقِّهِ، لِأَنَّ سُقُوطَهُ بِاعْتِبَارِ الرِّضَا، وَلَمْ يُوجَدْ
الرِّضَا لِأَنَّهُ كَالْمُلْجَأِ فِي الْقَبْضِ مَا قَبَا

وَطَرِيقٌ آخَرُ هَذَا فِي جَوَابِ زُفَرٍ: أَنَّ الْأَمْرَ مُتَرَدِّدٌ فِي (١) وَ (٢) مِمَّا الْقَبْضُ بَيْنَ أَنْ
يَقَعَ لِلْوَكِيلِ أَوْ لِلْمُؤَكَّلِ، فَإِنْ سَمِيَ حَبْسُهُ لُوكِيلٌ عَنِ الْمُؤَكَّلِ بَعْدَ الْقَبْضِ، وَقَعَ الْقَبْضُ
لِلْمُؤَكَّلِ، وَإِنْ حَبْسَهُ وَقَعَ لِلْوَكِيلِ لَا لِلْمُؤَكَّلِ، فَلَمْ يُعْتَرِ الْمُؤَكَّلُ قَابِضًا بِقَبْضِ وَكَيْلِهِ،
لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ بَعْدَ حَبْسِهِ أَنَّ قَبْضَهُ كَانَ لِأَخِي مُؤَكَّلِهِ، بَلْ كَانَ عَدِمًا فِي الْقَبْضِ لِأَخِي

(١) بَطْنُ ١٠ لَاحِظِ الْمَعْنَى [٢٨٧ ١] طَبْعَةُ وَرَارَةِ لِأَوَقَاتِ مَقْطُوعَةٍ

(٢) يَطْرُقُ «عَتَاوِيُّ صَعْرِي» بِالنَّصْرِ الشَّهِيدِ [١٦٧ ١٦٨]

بِهَمَّا أَنَّهُ بِقِرْلَةِ ابْنَيْ مِثْ فَكَرَ حَيْثُ لَا شَيْفَاءَ لِنَمٍ فَيَسْقُطُ بِهِلَاكِ
وَلِأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ مَضْمُونٌ بِخُشْيٍ لَا شَيْفَاءَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ الرَّهْنُ بَعْدَهُ
بِحِلَافِ النَّبِيِّ، لِأَنَّ النَّبِيَّ يَنْفَعُ بِهِلَاكِ وَهَذَا لَا يَنْفَعُ أَضْلُ النَّبِيِّ

﴿فِي حَقِّهِ لَيْسَ بِهِ﴾

نَصَارَ بِالْحَبْسِ غَاصِبًا ١.

ولما: أَنَّ التَّوَكِيلَ كَالنَّابِغِ مِنَ التَّوَكِيلِ، لِأَنَّ لِمَنْتَ اسْتَقْلَالَ التَّوَكِيلِ مِنْ حَيْثُ، ثُمَّ
لَوْ كَلَّ قَدْ عَرَّ حَقَّ لَمْ تَكُنْ لِي الْمُشْتَرَى، حَيْثُ اسْتَرَاهُ لَهُ، فَوَحَتْ عَلَى التَّوَكِيلِ
أَضْ أَنْ يُعَيَّرَ حَقَّ التَّوَكِيلِ فِي لَمْ يَكُنْ بِالسَّلِيمِ إِيَّاهُ، فَكَانَ حَيْثُ لَا شَيْفَاءَ الشَّمْسِ
بِحَقِّ، فَلَمْ يَكُنْ عَاصًا.

ثُمَّ قَالَ أَبُو يُونُسَ، إِنَّ مَضْمُونًا صَعَابَ الرَّهْنِ، حَتَّى يَوْ كَانَ فِيهِ وَهْدٌ بِاشْتَرَى
سَقَطَ، وَلَا يُوجَعُ بِالْفُضْلِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ، مَضْمُونٌ صَعَابَ النَّبِيِّ، وَإِذَا هُنَا سَقَطَ كُلُّ الشَّمْسِ، لِأَنَّ
التَّوَكِيلَ كَالنَّابِغِ

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ يَسَّرَ بِالنَّابِغِ حَقِيقَةً، لِأَنَّ التَّوَكِيلَ الْمُشْتَرَى بِذَلِكَ
عَلَى التَّوَكِيلِ، وَهُوَ الشَّمْسُ، وَهُوَ الرَّهْنُ بَعْدَهُ، لِأَنَّ الرَّهْنُ هُوَ الْعَنْسُ بِاللَّيْنِ.

قال [١٧٧] صاحب «الهداية» في تعليق أبي يوسف، (مضمون) (١٧٧) ١
بالعَنْسِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، أَي: بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا فَكَانَ الرَّهْنُ، وَلَيْسَ النَّبِيُّ
كَذَلِكَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ مَضْمُونٌ بِاشْتَرَى ابْتِدَاءً، لَا بِوَسْطَةِ الْعَنْسِ، فَلَمْ يَكُنْ كَهَلَاكِ
النَّابِغِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ يَنْفَعُ كَمَّةً، بِحِلَافِ مَا سَمِعْنَا فِيهِ

(١) قال في «التصحيح» ورجح ديها في الهداية، برأيه المحمدي والشمسي ورجح
شريعته بطر «الجامع الكبير» [ص ٣٢١]، «محضر اجتماع العلماء» [٤، ٨٦]، «السرط»
[١٩، ٦١]، «الديع الصانع» [٥، ٤٢]، «سبب الحفاظ» [٢، ٢٦١، ٢٦٢]، «التصحيح
المحج» [ص ٢٧٤]، «البحر الرائق» [٧، ١٥٦]، «حاشية زبد عيون الأحرار» [٧، ٣١٩]

فلما: ينقسخ في حق المؤكل والموكل، كما إذا ردة لموكل بعين ورصي الوكيل به.

قال: وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم، فاشترى عشرين أرطال بدرهم من لحم يباع منه عشرة أرطال بدرهم، لم الموكل منه عشرة بضع درهم عند أبي حنيفة.

باب البيع

فأجاب عنه صاحب «الهداية» وقال: (ينقسخ ما أنصأ بين المؤكل والوكيل، كما إذا ردة على الوكيل باعني، ورصي هو بذلك، فإنه يصير لموكل)، وهذه المسألة عن أبي يوسف؛ لأنه لا يفرق بين هلاك المبيع قبل القبض في يد البائع، وبين هلاكه في يد الوكيل بالشراء بعد خيبه عن المؤكل لاستيفاء الثمن.

ففي الأول ينقسخ البيع، وفي الثاني لا، وينقح البيع بين الوكيل والموكل بالرّد بعين لا بدل على انصائه إذا هلك في يد الوكيل، محرّخ الجواز عن موصع الرّاع.

ثم تمرة لجلال تظهر فيما إذا كان الثمن خمسة عشر مثلاً، وقيمة المبيع عشرة، فعند أبي يوسف: يرجع الوكيل على الموكل بالعصل، وهو الخمسة، ويظهر فائدة ضمان العصب في عكس هذا، وهو أن تكون قيمة المبيع خمسة عشر، والثمن عشرة، يرجع الموكل على الوكيل بخمسة، فعند رافعي يرجع الموكل على الوكيل بالخمسة، وعلى قول محمّد لا يتفاوت أحد من أن يكون الثمن كبيراً أو قليلاً، لأنه لا يقطع بهلاك المبيع، [أو] لا يجب شيء أصلاً.

نونه (وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم، فاشترى عشرين أرطال بدرهم من لحم يباع منه عشرة أرطال بدرهم، لم الموكل منه عشرة بضع درهم عند أبي حنيفة).

وقالوا يلزمه العشرون.

ودكر في بعض نسخ شيخ قور محمد مع قول أبي خبيبة ومحمد لم يذكر
الخلاف في الأصل. لأبي يوسف أنه أمره بصرف الدرهم في اللحم وظن أن
سعة عشرة أطلال، فإن اشترى بعشرين فقد زاده حيرا وصار كذا وكذا

عنه

وقالوا يلزمه العشرون. وهذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(١).

قال صاحب «الهداية». (ودكر في بعض النسخ قول محمد مع قول أبي
خبيبة)، أي: ذكر في بعض نسخ «مختصر القُدوري»^(٢).

ثم قال صاحب «الهداية»: (ومحمد لم يذكر الخلاف في «الأصل») وهذا
لأن محمداً قال في «الأصل» في أحزاب الوكالة في الشراء: «وإذا وكَّنه أن يشتري
له عشرة أطلال لحم بدرهم؛ لزم الأمر بها عشرة بنصف درهم، وكان يلزمه عشرة
أطلال بنصف درهم»^(٣) إلى هنا لفظ «الأصل»، ولم يذكر الخلاف كما ترى.

وجه قول أبي يوسف، أن النبي ﷺ وكل عزة لبارقي لبشرى له ضحية،

(١) قال في «التصحيح» وقد مشى على قول الإمام النسفي وأبيهما يطر «يدع الصانع»
[٣٠٦]، «الأخضر» [١٦١٢]، «بني الحقائق» [٢٦٢٤]، «الحاية» [١٢٨]، «سورة»
«سيرة» [٣٨١]، «كلمة لبحر ترائي» [١٥٨٨]، «التصحيح» [ص ٢٧٥]، «رد المحتار»
[٥١٧، ٥]، «اللب» [١٤٩/٢]

(٢) ينظر: «مختصر القُدوري» (ص ١١٧).

(٣) لم يطر بهذا الخلاف في شيء من نسخ «مختصر القُدوري» التي بين أيدي، ولا وحده في
شرح حاشية إمامنا، وأبو نصر الأفعى، والكافوري، وبهاء الدين الأنحاصي، وكلها مخطوطة، ولا
في «الجوهرة البيرة شرح القُدوري» للهدائي [٣٠٨١]، ولا في «شرح الكتاب» لمحمد بن
[٤٨٢]، ولا في «حلاصه» لأن شرح القُدوري لعدم بين القُدوري [٥٠٠].

ثم رأيت أن يرحم الله هدي قد أشير إلى هذا الخلاف في «المجتبى شرح مختصر القُدوري»
[١٩٥] بـ مخطوط مكتبة فيصل لله هدي - بركي (رقم الحفظ ٨٠٨).

(٤) سطر «الأصل» معروف بالمسودة [١/٢٩٣] طبعة ورادة الأوقات انقطعه.

بِشَيْءٍ عَلَيْهِ بِأَلْفٍ قَبَاعُهُ بِالْفَيْسِ وَلَا يَحِقُّ أَنْ يَمْرُؤُا بِشْرَهُ [أَرْطَابٍ] وَلَمْ
يَأْمُرْ بِشْرَهُ ١٠٠. الرِّبَاةُ فَيُقَدُّ بِشْرُوهَا عَلَيْهِ وَشْرُهُ انْقِشَرَتْ عَلَى الْمُوَكَّلِ
بِحِلَافٍ مَا شَشَّهَدَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الرِّبَاةَ هُنَاكَ بَدَلُ مِثْلِ الْمُوَكَّلِ يَكُونُ لَهُ ، بِحِلَافٍ
مَا إِذَا اشْتَرَى مَا يُسَاوِي عِشْرِينَ رَطْلًا بِدِرْهَمٍ حَتَّى تَصِيرَ مُشْرِيَةً لِنَفْسِهِ
[إِخْتِمَاعٌ ؛ لِأَنَّ الْأَمِيرَ يَسْأَلُ السَّامِعِينَ وَهَذَا مَهْرُوكٌ فَلَمْ يَخْضَلْ مَقْصُودُ الْأَمْرِ

عَنْهُ الْمَبَالِغُ

وَسَرَّ لَهُ شَاتِرٌ ، فَأَحَارَ السَّيِّئُ عَلَيْهِ ١٠١. مَا ذَلِكَ ، وَلَئِنْ أَمَرَ الْوَكِيلَ بِضَرْفِ
الدَّرْهَمِ فِي اللَّحْمِ عَلَى طَرٍّ أَنْ يَسْأَلَ اللَّحْمَ عِشْرَةً بِدِرْهَمٍ ، وَدَرَّادَةً فَعَلَّ حَيْرًا ،
فَدَوَّمَ الْأَمِيرَ . كَمَا وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عِنْدَهُ بِالْفَيْسِ ، فَمَاعَهُ بِبَيْعِ جَارٍ ، فَكَدَّ هَذَا .

وَلَا يَحِقُّ حَقِيقَةً ١٠٢. أَنَّ الْمَقْصُودَ فِي بَابِ بَيْعِ الْبَيْعِ ، فَكَانَ الْمَقْصُودُ الْمُوَكَّلِ
بِضَرْفِ الدَّرْهَمِ إِلَى عِشْرَةِ أَرْطَابٍ مِنَ اللَّحْمِ تَحْصِيلُ ذَلِكَ الْقَدَرِ مِنْهُ ، فَيَدْرُمُهُ ذَلِكَ
الْقَدَرُ ، لِأَنَّهُ لَمَّا قُرِّرَ بِهِ دُونَ الرِّبَاةِ ؛ لِأَنَّهُ مَا أَمَرَ بِهِ ، وَلِأَنَّهُ زِيَادَةٌ مُتَحَقِّقَةٌ اتَّعَاهَا
عَمِيرُهُ بِعَمِيرِ أَمْرِهِ ، وَلَا وَلا يَهْ نَه عَلَيْهِ ، فَتَمَّ يَدْرُمُهُ ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى ابْتِدَاءً ، وَلَا يَلْرُمُ
عَلَيْهِ الرِّبَاةُ الْقَبِيلَةُ ، كَعِشْرَةِ أَرْطَابٍ وَيَضْفُ رَطْلًا ، حَيْثُ يَدْرُمُ الْجَمِيعُ الْأَمِيرَ ، لِأَنَّهُمَا
يَدْخُلُ بَيْنَ الْوَرُثَتَيْنِ ، فَلَا يَتَخَفُّ حَصُولُ الرِّبَاةِ

وَالْجَوَابُ عَمَّا قَسَّ أَبُو يُونُسَ أَنَّ لِرِّبَاةٍ نَفْخَ عِيُوضٍ مِنْكَ الْأَمِيرَ ، فَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَسْتَحِقَّهُ الْوَكِيلُ ، لَا بِإِدْنِ الْمُوَكَّلِ وَلَا بِعَمِيرِ ذِيهِ

وَلِهَذَا لَوْ قُلَ : بَعِ نَوْبِي هَذَا عَلَى أَنْ تُعْطِيَكَ لَا يَصِحُّ ، وَلَمْ تَمْ شَتِجَهُ
الْمُوَكَّلُ أَصْلًا ؛ كَانَ الرِّبَاةُ بِالْأَمِيرِ ، بِحِلَافٍ مَا أَمْرُهُ بِشْرَهُ عِشْرَةَ أَرْطَابٍ بِدِرْهَمٍ ،
مُشْتَرَى ذَلِكَ وَزِيَادَةٌ مُتَحَقِّقَةٌ عَلَى ذَلِكَ ، لَا تَدْرُمُ الرِّبَاةُ الْأَمِيرَ ؛ لِأَنَّ الرِّبَاةَ يَسْتَحِقُّ
عِيُوضَ مِنْكَ الْأَمِيرَ لَا مُحَاةً ؛ لِأَنَّ الرِّبَاةَ مُشْتَرَاةٌ بِمَنْ عَلَى مِثْلِ الْأَمْرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ

قال: ولو وكنه شراء شيء بعينه، فليس له أن يشتريه لنفسه، لأنه يؤذي
إلى تغريب الأمر حيث اعتمد عليه ولأن بيعه عزل نفسه ولا يملكه على ما قيل

في غاية لسان

يشتري (٢) ١٩٥٠ بصدور غيره لنفسه.

ألا ترى أنه لو قال: اشتري نفسك عداً مدراهمي حاراً، وبجلاصاً، إذا اشتري
عشرين رطلاً من اللحم من ستمين رطلين عشرة رطلين مدراً، حيث يلزم لجميع
عني للمأمور، وهو لو قيل لا لئلا، لأنه حالف، لأن لمؤكل أمره بشراء
لحم، لا المهرول، وهد مهرول

وقال في «شرح لأقطع»: «إن أمره أن يشتري عداً بمئة، واشتري بها عشرين
يسوي كل واحد منهما مئة عن أبي حنيفة أنه لا يرم لأمر واحد منهما»،
ونقله عن «المصنف»

ودكر في «المنتحة» وقد إذا أمره أن يشتري له ثوباً هروياً بعشرة، واشتري له
هروياً بعشرة، وكل واحد منهما يساوي عشرة، فإن أبو حنيفة لا يجوز البيع في
واحد منهما؛ لأن لا أدري أيهما أعطي بجخته من العشرة؛ لأن الحقيقة لا تعرف
إلا بالخبر والطن» ونقله عن «المصنف»^(١)

قوله: (ولو وكنه شراء شيء بعينه، فليس له أن يشتريه لنفسه)،
وهذا لفظ القنوري في «مختصره»^(٢)، وذلك لأنه يرم في العذر بالمسلم، وهو
حرام، ولأنه لو صح شراءه لنفسه، يلزم حراجه نفسه عن الوكالة بغير علم لمؤكل،
فلا يجوز ذلك؛ لأنه فتح عقد، فلا يصح من غير علم صاحبه كسائر العقود، فإد

(١) سطر الشرح مختصر بقنوري، لأقطع [ق ٣٦٦]

(٢) ينظر «منتحة الصاوي» لبرهان الدين البحاري [١/١٤٩] مخطوط مكتبه ولي لدين أمدي مري
(رقم الحفظ: ١٤١٩)

(٣) ينظر «مختصر القنوري» [ص ١١٧].

لَا يَمْتَحِضِرُ مِنَ الْمُوَكَّلِ ، فَلَوْ كَانَ الشَّرْهُ مُسَمًّى ، فاشترى بخلاف جسده ، أو
لَمْ يَكُنْ مُسَمًّى

تتممة الفتاوى

لَمْ يَصَحَّ عَزْلُهُ بِنَفْسِهِ عَنِ الْوَكَالَةِ ، يَقَعُ شِرَاؤُهُ لِلْمُوَكَّلِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ لِنَفْسِهِ .

قَالَ فِي «تَمَمَةِ الْفَتَاوَى» : «الْوَكِيلُ بِشَرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْهِ بِنَ اشْتَرَى لِنَفْسِهِ بِنَفْسِهِ ؛
لَا يَصَحُّ ، سِوَا مَا بَيَّ عِنْدَ الْعَقْدِ الشَّرْهُ لِنَفْسِهِ ، أَوْ صَرَخَ بِأَنَّهُ هَذَا ، اشْهَدُوا أَمِي قَبِي
اشْتَرَيْتُ لِنَفْسِي ؛ [لَا يَصَحُّ] ، إِلَّا إِذَا خَالَفَ فِي الشَّرْهِ لِمَا إِلَى حَيْثُ ، أَوْ إِلَى جَسَدِ
غَيْرِ الَّذِي سَمَّاهُ الْمُوَكَّلَ ، وَإِذَا وَكَّلَ غَيْرَهُ بِاشْتَرَاءٍ ، فاشْتَرَى لَهُ ، يَصَحُّ»

وَقَالَ فِي «التَّمَمَةِ» : «هَذَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ غَائِبًا ، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا وَصَرَخَ
بِالشَّرَاءِ بِنَفْسِهِ ، يَصِيرُ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ» (١)

وَأَمَّا فِي وَقْعِ اشْتِرَاءِ الْوَكِيلِ أَنَّهُ خَالَفَ أَمْرَ الْأَمْرِ ، فَقَدْ الشَّرَاءُ عَلَى
نَفْسِ الْوَكِيلِ ، وَإِذَا صَرَخَ بِالشَّرَاءِ لِنَفْسِهِ ، فَقَدْ عَزَلَ نَفْسَهُ ، وَلَكِنْ عَزْلُهُ بِنَفْسِهِ إِنَّمَا
يَصَحُّ إِذَا كَانَ يَعْلَمُ مِنَ الْمُوَكَّلِ ، فَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَلَا .

وهذا بخلاف الوكيل بكناح امرأة يبيعها إذا تزوجها لنفسه ببيع يَصَحُّ ،
والفرق بين الوكيل بكناح امرأة يبيعها وبين الوكيل بشيء يبيعها ما قال محمّد
في أَرْلِ بَابِ الْوَكَالَةِ فِي الْكِنَاحِ : إِنَّ الْوَكِيلَ هُوَ الْمُشْتَرِي ، فَقَدْ يَكُونُ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ
وَمُشْتَرِيًا لغيره ، وَإِذَا زَوَّجَ الْوَكِيلُ امْرَأَةً ، لَمْ يَكُنِ الْوَكِيلُ هُوَ الْمُتَزَوِّجُ ، وَإِذَا تَزَوَّجَ
الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ ؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ زَوَّجَ فَلَانًا ، وَأَمَّا تَزَوُّجُ هُوَ

قَوْلُهُ : (فَلَوْ كَانَ الشَّرْهُ مُسَمًّى ، فاشترى بخلاف جسده ، أو لَمْ يَكُنْ مُسَمًّى

(١) ما من المصنفين زيادة من (ع) و (ب) بعبارة في (تممة الفتاوى) لمرحوم الدين البحاري
[١٤٩٠ هـ] مخطوط مكتبة دبي الدين أسدي - تركيا (رقم الحفظ ١٤٩٠)

(٢) ينظر: (تممة الفتاوى) لمرحوم الدين البحاري [١٤٩٠ هـ] مخطوط مكتبة دبي الدين أسدي - تركيا
(رقم الحفظ ١٤٩٠)

فاشتري بغير نقود، أو وكل وكيلًا بشرائه، واشتري الثاني وهو غائب؛ يثبت
الملك للوكيل الأول في هذه الأحوال؛ لأنه حائض أمر، الأمر فيمقد عليه ولو

عنه بيان

فاشترى بغير نقود، أو وكل وكيلًا بشرائه واشتري الثاني وهو غائب؛ يثبت
الملك للوكيل الأول في هذه الأحوال، ذكر هذه الأحوال الثلاثة تفريعًا على مسألة
الفتاوى، يعني: إما لا يكون المشتري للوكيل بائعًا، فيما وكل شراء شيء
بعبه، إذا لم نؤخذ أحد هذه الأحوال الثلاثة، أما إذا وجد؛ فالشراء للوكيل، لا
إذا كان [الوكيل] الأول حاصر حال شراء الوكيل الثاني، فحسب يكون الشراء
للموكل، لأنه لم يؤخذ المحالفة من الوكيل الأول، حيث حصر رأيه.

قال في «الفتاوى الصغرى» - في مسائل الوكيل بالطلاق، والخلع، والحنك
والإعتاق - «إذا وكل بالطلاق أو اعتق، فطلق لأجنبي، أو اعتق،
فأحار الوكيل ذلك، لا يحزر، لأن لمطبوت عارته في قول وكدة «العبون»، وفي
مسائل شتى من «النوازل».

وكذا لو وكل الوكيل «زحلاً، فطلق الثاني، لا يقع، وإن كان بحضرة
الوكيل الأول» [١٤ ١٠]، بخلاف الوكيل بالبيع والسكاح والخلع والكتابة، إذا وكل
غيره، فعن الثاني بحضرة الأول، أو فعل أجنبي ذلك، منع لوكيل، فأحار ذلك؛
نحو «^(١)»، إلى هذا لفظ كتاب «الفتاوى الصغرى».

والعرف أن الوكالة تفويض الأمر إلى الغير ليعمل فيه برأيه، فإذا كان الوكيل
لثاني فعل المأثور به بحضرة الوكيل الأول، وجد رأي الأول، وكذا إذا فعل
أجنبي، فأحاره الوكيل.

(١) ما بين المقتضيين زيادته (١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦،

قال عليه السلام: هَذِهِ الْمَشَانَةُ عَلَى وَجْهِهِ، إِنْ أَضَافَ، لَعَقْدَ إِلَى دَرَاهِمٍ لَا مِرْكَانَ

وَعَلَى سَبِيلِ

ثُمَّ نَقَدَ، مِنْ نَقْدٍ مِنْ دَرَاهِمٍ لِمُوكِّلٍ بِمَنْعِ الشَّرَاءِ لِلْمُوكِّلِ، وَإِنْ نَقَدَ مِنْ دَرَاهِمٍ
الْمُوكِّلِ، يَقَعُ لَشُرَاءِ الْمُوكِّلِ

وهذا معنى قوله: (لَا فِيهِ تَفْصِيلًا)، أَي لَأَنَّهُ عَلَى نَقْدِ الدَّرَاهِمِ بَعْدَ الشَّرَاءِ
مُطْلَقٌ تَمَصُّلاً، وَهُوَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ خِلَافُ آيَةٍ، لَأَنَّهُمَا إِذَا تَوَافَقَا عَلَى
أَنَّهُ لَمْ يَخْصُرْهُ الَّتِي، بِمَنْعِ الشَّرَاءِ لِمَنْ وَقَعَ النَقْدُ مِنْ دَرَاهِمِهِ، وَكَيْلًا كَانَ أَوْ مُوكَّلًا
عِنْدَ أَبِي يُونُسَ، وَعِنْدَ مُحَقِّقِي التَّوَكُّلِ، سَوَاءٌ كَانَ النَقْدُ مِنْ دَرَاهِمِهِ أَوْ لَا

وهذا الَّذِي ذَكَرَهُ لِقُدُورِي فِي «مَخْتَصَرِهِ» لَا تَدْقِ، وَلَفْظُهُ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ
عَنِ قَيْدِ الْإِصَافَةِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ مِنْ وَقْتِ [١٤٩٠م] الشَّرَاءِ، وَعَنِ عَدَمِ الْإِصَافَةِ،
فَيُخْتَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى هَذَا الْمُقَيَّدِ، وَهُوَ مَا إِذَا أَضَافَهُ وَقْتُ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ
بِدَلَالَةِ الْإِخْتِمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي صُورَةِ الْإِصَافَةِ وَقْتُ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ؛
لَأَنَّهُ الشَّرَاءُ يَقَعُ لِمُوكِّلٍ فِي صُورَةِ الْإِصَافَةِ إِلَى دَرَاهِمِهِ، حَتَّى لِحَالِ التَّوَكُّلِ عَلَى
مَا يَحِلُّ لَهُ شَرْعًا، لِأَنَّهُ نَوْقُ الشَّرَاءِ لِلْمُوكِّلِ مَعَ إِصَافَةِ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْمُوكِّلِ،
يَلِزُّ أَنْ يَكُونَ التَّوَكُّلُ عَاصِبًا بِدَرَاهِمِ الْمُوكِّلِ، وَالْعَصْبُ حَرَامٌ لَا يَتَلَقَّى بِحَالِ
الْمُسْلِمِ، أَوْ حَتَّى لِحَالِ التَّوَكُّلِ عَلَى مَا جُزِيَ فِي عَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ
أَنْ يَقَعَ الْعَقْدُ لِصَاحِبِ الدَّرَاهِمِ إِذَا أُصِيبَ الْعَقْدُ إِلَى دَرَاهِمِ مُعَيَّنَةٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يُصِيبَ التَّوَكُّلُ الْعَقْدَ إِلَى دَرَاهِمِ نَفْسِهِ، فَيَقَعَ الْعَقْدُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ
يُسْتَكْرَرُ عَادَةً أَنْ يَقَعَ الشَّرَاءُ إِلَى الْمُوكِّلِ مَعَ إِصَافَةِ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ [٢٩٦٠م] التَّوَكُّلِ
وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَشْتَرِيَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ إِصَافَةٍ إِلَى دَرَاهِمِ أَحَدٍ، فَيَنْظُرُ هَلْ
نَوَى وَقْتُ الشَّرَاءِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ شَرَى بِشَيْءٍ الْمُوكِّلِ، فَالشَّرَاءُ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَى بِشَيْءٍ
نَفْسِهِ، فَالشَّرَاءُ لِلْمُوكِّلِ، لِأَنَّهُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِنَفْسِهِ أَصَالَةً، أَوْ لَعِيرَةً وَكَأَلَةً، لِأَنَّ الْمَأْمُورَ

بأنه وهو المراد عندي بقوله أو يشتريه بمال الموكّل ذوق الشك من ماله.

في باب التوبة بالسبع وشره

ع غير متعيّن، فكأنّ نيّته مفسّرة؛ لأنّ عليك تتعلّق إلى الموكّل من جهة لم كلّ،
مداً لم يؤخذ التكادّب.

أما إذا وجد فقال الموكّل: اشتريه لي، وقال الوكيل: اشتريته لنفسي؛ يحكم
العقد انعقاداً، حملاً بماله على ما يحلّ به شرعاً، أو بماله عادةً، وهذا هو المراد
بقوله: (على ما ذكرنا).

والوجه الآخر: إذا توافق على أنه لم يحضره العقد، ففي خلاف بين أبي
يوسف ومحمّد، قال أبو يوسف: يحكم العقد، وقال محمد: هو للوكيل؛ لأن
الأصل في عمل كلّ حرّ أن يبيع به، لا إذا قام الدليل على خلافه، ولم يثبت لأنّه
لم يثبت إلى دراهم الأمر، ولم يثبت ذلك. فوقع العقد للوكيل.

وجه قول أبي يوسف: أن شراءه فسخ، يحتمل الأمرين جميعاً، وقوعه
للموكّل، أو للوكيل، فكان الأمر موقوفاً إلى أن يوجد العقد؛ لأنّه يصلح ممّناً
كما في حاية التكادّب - على أن فيه حتم حال الوكيل على الصّلاح؛ لأنّه لا
يلزم أن يكون غاصباً دراهم الغير.

فإن قلت: كيف قُسم به أصاف العقد إلى دراهم الأمر يبيع الشراء به، وإن
أصافه الوكيل إلى دراهم نصيبه يبيع الشراء به، والله أعلم بالصواب ولا
تعيّن في العقود والسوّج عند، فكانت الإصافه وعدم الإصافه سواء.

قلت: لا نسلم أنّها لا تتعيّن مطلقاً، بل تتعلّق في الوكالات، وهو صريح
صاحب «الهداية» في أواخر هذا الفصل في تعليل قول أبي حنيفة، ومسجعيء سام
ليان قسمة إن شاء الله تعالى.

ولهذا إذا هلك في يد الوكيل؛ ينسب الوكالة، أو يقول لا نريد سعيها

لأن فيه تفصيلاً وخلافاً، وهذا بالإجماع وهو مطلق وإن أضافه إلى ذرهم
نفسه كان بنفسه حملاً لخاله على ما يحل له شرعاً أو بفعله عادة بد الشراء
لنفسه بإضافة العقد إلى ذراهم غيره؛ فنسكتل شرعاً وعرفاً، وإن أضافه إلى
ذراهم مطلقاً، فإن نواها للأمر فهو للأمر، وإن نواها بنفسه فلنفسه؛ لأن له أن

عقده بغيره

يعلق الشراء بعينه على وجهي تكون مفسحة لا محالة، بل تريد تفيد الزكاة
بها، فإذا تفيدت الزكاة بها حتى إذا عذكت قبل لشراء بطلت الزكاة؛ صلحت
الإضافة إلى أحدهم فعينه لو وقع العقد منه

قوله: (لأن فيه تفصيلاً وخلافاً)، أي: في استبعاد عقد الشراء مطلقاً

أراد بالتفصيل صورة لتكادب والتوافق، ففي لتكادب تحكّم العقد اتفاقاً،
وفي التوافق على عدم التمسك تحكّم العقد عند أبي يوسف، وعند محمد؛ هو
لبيكيل، وقد مر بيانه أبعاً.

قوله (وهذا بالإجماع)، أي: الذي ذكره لعددي، أر ديه: وقوع الشراء
لبيكيل بالاتفاق إذا اشترى مال المؤكل، وهذا مر بيانه

قوله: (وهو مطلق)، أي: الذي ذكره العددي مطلق لا تفصيل فيه.

قوله (حملاً لخاله على ما يحل له شرعاً)، دليل قوله (إن أضافه العقد
إلى ذراهم الأمر، كان للأمر)

قوله (أو بفعله عادة)، عطف على قوله: (يجل له شرعاً)، وهو دليل قوله
(وإن أضافه إلى ذراهم نفسه؛ كان بنفسه).

قوله: (بد الشراء بنفسه بإضافه لعقد إلى ذراهم غيره؛ فنسكتل شرعاً
وعرفاً)، هذا تعبد بقوله (على ما يحل له شرعاً)

يَعْمَلُ بِنَفْسِهِ وَيَعْمَلُ لِلْأَمْرِ فِي هَذَا التَّوَكُّلِ ، وَإِنْ تَكَادَى فِي النَّبِيِّ يَحْكُمُ لِقَعْدِ
الْإِخْتِمَاعِ ؛ لِأَنَّهُ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

وَأِنْ تَوَافَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَخْصُرْهُ الْبَيَّةُ فَلَمْ تُحَدِّثْهُ هُوَ بِإِعْقَابِهِ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ
أَنْ كُلُّ أَحَدٍ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ إِلَّا إِذَا تَوَافَقَتْ حَقِيقَةُ إِغْيَارِهِ وَلَمْ تَكُنْ تَحْتِ. وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ.
يُحْكَمُ اسْتِدْقَاءُ، لِأَنَّهُ أَوْفَقُهُ مُطَقَّاقًا يَحْتَمِلُ الْوُخْهِيَّ فَيَنْقُصُ تَوَافُقًا، فَمِنْ أَيْ
الْمَالِيَيْنِ نَفَاً فَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ الْمُحْتَمِلُ لِصَاحِبِهِ وَلِأَنَّهُ مَعَ تَصَادُقِهِمْ يَحْتَمِلُ الْبَيَّةُ
بِالْأَمْرِ، وَفِيمَا قَبْلَنَا حَقْلٌ حَالِهِ عَلَى الصَّلَاحِ كَمَا فِي حَالَةِ التَّكَادُبِ.

وَاتَّقُوا كَيْدَ الْإِسْلَامِ فِي الطَّعَامِ عَلَى هَذِهِ النُّحُوهِ

— ۱۱۱ —

قوله. (يٰ هٰذَا التَّوَكِّلُ)، أَي في التَّوَكُّلِ بِشَرَاءٍ عِنْدَ بَعْضِ عَشِيرَةٍ، وَحُورٍ بِهِ
عَنِ التَّوَكُّلِ بِشَرَاءٍ عِنْدَ بَعْضِهِ، لِأَنَّهُ لَسَ يَلُوْكَسُ كَيْفَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ، إِلَّا [٢٩٦: ٢]

قوله: (على ما ذكرنا) إشارة إلى قوله: (حفلًا ليخانه على ما يحل له شرعًا)

قوله: (بِحتمل الوجهين)، أراد بهما وقوع الشراء [لموكل، ووقوعه]

سازگاری

قوله: (يَخْتَلِلُ إِلَهُهُ لِلْأَمْرِ)، مَعْنَى يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُوَفِّقُ ثُمَّ يَسْبِيهِ

قوله: (حمل حاله على الصلاح)، وهو ألا يجعل الوكيل عيباً دراههم الموثق.

قوله: (والتوكيل بالإسلام في الطعام على هذه الوحوة)، أي: على الوحوة المذكورة | ٤٢٠ | هي التوكيل بالشريعة، وإن أضاف التوكيل بإسليم لعقد إلى درهم الأمير؛ كان السليم له، وإن أضاف إلى درهم نفسه؛ كان له، وإن عقد مصفاً من

قَالَ: وَمِنْ أَمْرِ رَجُلًا بِشُرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ، فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ وَمَاتَ عِنْدِي.
وَقَالَ لِأَمِيرٍ: اشْتَرَيْتَهُ بِنَفْسِكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِيرِ، فَإِنْ كَانَ دَفَعَ إِلَيْهِ الْأَلْفَ

﴿وَقَالَ أَبُو يُونُسَ﴾

عَبْدٌ، صَامِعٌ لِمَنْ دَرَاهِمَ أَحَدٍ، فَإِنْ نَوَى لِنَفْسِهِ لِلْمُؤْكَلِ كَانَ لَهُ، وَإِنْ نَوَى لِنَفْسِهِ كَانَ
لِنَفْسِهِ، وَإِنْ نَكَاذَ يُخَكِّمُ الْقُدُّ، وَإِنْ تَوَافَقَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْهُ اسْتَبَدَّ كَانَ اسْتَبَدَّ
لِلزَّكِيِّ عَبْدَ مُحَمَّدٍ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يُخَكِّمُ اسْتَبَدَّ، مَعْنَى دَرَاهِمَ إِلَيْهِمَا مَعْدُ فَالْعَقْدُ لَهُ.

لَمْ أَعْلَمْ: أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَذْكُرَ مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ أَوَّلًا ثُمَّ يَقُولُ: وَالزَّكِيُّ
بِالشُّرَاءِ عَلَى هَذِهِ لَوْجُوهُ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا عليه السلام ذَكَرَ فِي «الْأَصْلِ» مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ،
وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَكِيلَ بِالشُّرَاءِ، بَلَّا أَنْ صَاحِبَ «الْهِدَايَةِ» لَمَّا كَانَ مُتَرَمِّمًا لِلْجَمْعِ بَيْنَ
مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَ«مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»: شَرَعَ فِي بَيَانِ مَسْأَلَةِ الْقُدُورِيِّ،
فَلَمَّا فَرَعَ عَنْ ذَلِكَ؛ ذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَيْضًا بِسَبِيلِ الْإِخْتِصَارِ، حَيْثُ قَالَ: (عَنْ
هَذِهِ الْوُجُوهِ). فَلَمَّا لَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدٌ مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالشُّرَاءِ فِي شَيْءٍ يَعْبُرُ عَنْهُ بِهَا
عَقْدٌ، وَنَمْ يَحْضُرُهُ بَيِّنَةٌ، اخْتَلَفَ الْحَشَابِيخُ فِيهِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: الْحِلَافُ فِيهِ كَالْحِلَافِ فِي الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ، وَإِنَّهُ دَهَبُ الْقُدُورِيِّ،
رَبْعُهُ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ».

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْحَوَابُّ فِيهِ عَيْنُهُمَا: كَحَوَابِّ مُحَمَّدٍ فِي السَّئِمِ، وَفَرَّقَ لَأَنَّهُ
يُؤَسِّفُ بَيْنَ السَّئِمِ وَالشُّرَاءِ فَقَالَ: لِيُعَدَّ فِي بَابِ السَّئِمِ تَأْثِيرٌ فِي تَصْيِيدِ الْعَقْدِ،
فَصَلَحَ مُعَيَّنًا كَالْإِصَافَةِ، بِحِلَافِ الشُّرَاءِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَمِنْ أَمْرِ رَجُلًا بِشُرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ^(١)، فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ وَمَاتَ
عِنْدِي. وَقَالَ لِأَمِيرٍ: اشْتَرَيْتَهُ بِنَفْسِكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِيرِ، أَيْ: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي

(١) فِي «م» الْعَقْدُ فِي بَابِ السَّئِمِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَحْضُرْ رَأْسُ الْعَمَلِ فِي الْمَجْلِسِ؛ يُعْطَى السَّئِمُ، لِأَنَّهُ
رَأْسٌ فِي تَصْيِيدِ الْعَقْدِ.

(٢) وَقَعَ فِي «ع» زِيَادَةُ دَرَاهِمَ

بالبذل قلوب المأمورين) ، لأن في اتوخد الأوب اختر عملاً لا يثبت استثنائه وهو
الرجوع بالثمن ٢١١ ، على الأمير وهو يتكرر والقول ليتكرر

وفي اتوخد الثاني هو أمير يريد الخروج عن عهده لأمن فيقتل قوله

في غاية بيان

برج « الجامع الصغير » .

وصورتها فيه : « محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه في لرحل يامر الرجل
أن يشتري له عبداً بالبر درهم ، فجاء المأمور فقال قد اشتريت لك عبداً بالبر
برهم ، وقبضه فعات ، وقال الأمير : اشتريت عبداً بالبر وقبضته ومات عبدك ، وإنما
اشترته لميت . قال . القول قول الأمير ^(١) . إلى لفظ محمد في « أصل الجامع
الصغير » ، وهي من لخواص

وهذه المسألة على أوجه : إما أن يكون الوكيل مأموراً بشراء عند بعثه ، أو
بغيره .

وكل وجه على وجهين : إما أن يكون الثمن مقدوداً ، أو لم يكن ، وكل وجه
على وجهين : إما أن يكون العبد قائماً أو هالكا ، فإن كان العبد بغير عيه ، والثمن
غير مقدود [٢١٦] ، وقال أبو كليل . اشتريت وقبضت وهلك ، ثم يقبل قوله ، وهي
سأله الكتاب ، لأن عرضه الرجوع بالثمن على الأمير ، وهو يتكرر ، فكان القول قوله
مع بيعه . وهذا لأن الوكيل لا يملك استئناف العقد ، لكون العبد خارجاً عن
المحلية ، لكونه ميتاً ، فكان عرضه الرجوع بالثمن ، وإن كان الثمن مقدوداً قبل قول
الوكيل ، لأن الأمير يدعي الرجوع بالثمن على الوكيل ، وهو يريد الخروج عن عهده
الأمنية ، فكان القول قوله

وإن كان العبد حياً [٢١٧] ، والثمن مقدوداً فاحتلف ، فقال المأمور : اشتريته

وَنُكَدَ الْعِنْدَ حَيٍّ جِسٍّ خُتْمًا، إِنْ كَانَ لِنَسْنُ مَسْقُودًا فَأَقُولُ نَلْمَافُورٍ،
لَأَنَّهُ أَمِينٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَسْقُودًا فَكَذَبَكَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ؛ لَأَنَّهُ بَغِيْتُ
اسْتِنْتَابَ نَشْرَاءَ وَلَا يُنْهَمُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ.

﴿عَنْ أَبِي بَكْرٍ﴾

لَكَ، وَقَالَ الْأَمِيرُ اسْتَرَيْتَهُ لِنَفْسِكَ، وَلَقَوْلُ الْمَافُورِ؛ لَأَنَّهُ أَحْبَبَ عَمَّا بِهَذَا
إِنْشَاءَهُ لِلْحَالِ

وَبَلَّغَ لَمْ يَكُنْ اسْمُهُ مَسْقُودًا فَفِيهِ إِحْلَافٌ عَرَفَ فِي «الْمُحْتَضَفِ» . قَالَ أَبُو
حَبِيبَةَ، الْقَوْلُ لِلْأَمِيرِ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَقَوْلُ الْمَافُورِ أَنْشَاءَ؛ لَأَنَّهُ أَمِينٌ أَحْبَبَ عَمَّا نَسْنُ
إِنْشَاءً؛ لَأَنَّهُ بَغِيْتُ اسْرٍ، لِلْحَالِ؛ وَلَقَوْلُ قَوْلِ الْأَمِينِ، فَصَرَ كَمَا إِذَا كَانَ اسْمُهُ
مَسْقُودًا^(١)

وَلَا بِي حَبِيبَةَ: أَنَّ الْوَكِيلَةَ لَا تَسْأَلُ مَرَصِعَ اسْمِهِ، وَهَذَا مَوْصِعُ التَّهْمَةِ فَلَا
يُقْبَلُ قَوْلُ لَوْكِلِ

بَيَانُهُ أَنَّهُ رَسَمَ اسْمَهُ تَقْسِيمَهُ وَقَدْ وَحَّدَ بِهِ عَمَّا أَوْ تَمَّ يُعْحَنُهُ، فَلَمَّا لَمْ يُوَافِقْهُ
أَرَادَ أَنْ يَبْرُئَهُ الْأَمْرَ، لِحُسَارِهِ الصُّفْقَةَ، وَمِنْهُ مَتَعَارَفٌ بَيْنَ الْوُكَلَاءِ، فَلَا يُشْبِلُ قَوْلُهُ
لِيَهْدِي لَتَهْمِهِ، لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ تَمَلَّيْتُ اسْتِنْتَابَ الْعَقْدِ مِنْ هَذِهِ التَّهْمَةِ، بِإِحْلَافٍ مَا يَدْرِي
النَّسْنُ مَسْقُودًا، لَأَنَّهُ أَمِينٌ بِدَعْيِ الْحُرُوحِ عَنِ عَهْدَةِ الْأَمَانَةِ، فَيُصَدِّقُ قَوْلُهُ بِإِعْصَارِ
اسْمِهِ، فَسُئِلَ حُكْمُ النِّعِ [أَيْضًا] نَعَا لِدَلِكْ

وَبَلَّغَ كَانَ لَعْدُ نَعْيِهِ قَبْلَ قَوْلِ لَوْكِلِ، سَوَاءٌ كَانَ لِنَسْنُ مَسْقُودًا، أَوْ عَنِ مَسْقُودٍ.

(١) بَطْنُ، وَمُحْتَضَفُ الرَّوِيَّةِ، لِأَبِي الْبَيْتِ السَّمَرَقَنْدِيِّ [١٧٣٧/٤ - ١٧٣٨]

(٢) يَنْظُرُ فِيهِ حَدِيثُ [٢٢٥/٤]، وَحَدِيثُ [١٦١/٧]، الْمَجْمَعُ الْأَنْهَرُ [٢٣١/٢].

(٣) مَا بَيْنَ الْمَسْقُودِ وَالْمَسْقُودِ، أَوْ أَمَّا، أَوْ أَمَّا، أَوْ أَمَّا، أَوْ أَمَّا، أَوْ أَمَّا.

وعن أبي حنيفة: القول بالأمر، لأنه موضع تهمة بأن اشتراه نفسه، وإذا
 في الصفقة حسيوة ألزمها الأمر، بخلاف ما إذا كان الثمن مقنوداً؛ لأنه أمين
 به يقتل قوله تبعاً لذلك ولا ثمن في يده هـ، وإن كان أمره بشراء عبده بعينه
 لم يحتلماً والتعبد حتى قال قول لعمامور سواء كان الثمن مقنوداً أو غير مقنود،
 وهذا بالإجماع، لأنه أخبر عما يملك استشفاه، ولا تهمة فيه، لأن التوكيل

في شبه البيان

به كان العبد قائماً؛ لأنه أخبر عما يملك إشفاه بلحاظ، فلا يصح تكديسه، ولا
 تهمة فيه أصلاً، لأن التوكيل لا يملك أن يشتريه بنفسه.

وإن كان العبد هالِكاً: فالقول قول لعمامور أيضاً، إذا كان الثمن مقنوداً، لأنه
 يدعي خروج عن عهدة الأمانة من الرخاء الذي أمر به، فكان القول قوله، وإن لم
 يكن ثمن مقنوداً، فالقول قول لأمر؛ لأنه أخبر عما لا يملك استشفاه، لأن العبد
 هالك، فكان غرضه الرجوع بالثمن على الموكِّل، فلا بُدَّ (١) من قامة للحجة.
 قوله: (لأنه أخبر عما يملك استشفاه، ولا تهمة فيه)، يعني فيما إذا كان
 العبد حياً، وهو مأمور بشرائه بعينه.

فإن قلت: الأصل في الدلائل الاطراد، وهذا لا يطرد على أصل أبي حنيفة
 رحمه الله، لأن الأت إذا أقر على الصغير أو الصغيرة بالكناح، لم يصح الإفراق إلا
 بيمين، وكذا وكيل الروح أو الروحانية، ومؤلف العبد إذا أقر بالكناح لا يصح إلا بيمين
 عند أبي حنيفة، بخلاف نص جنيته، مع أن المؤقر يملك استشفاه العقد.

قلت: لا نسلم أنه يملك استشفاه لعقد مطلق، بل يملكه مقيداً بحال حضرة
 الشهود، و[لولا] لم يكن شهود الكناح خصوصاً وقت الإفراق، فلم يملك الإفراق؛
 لأنه لم يملك الإنشاء بلا شهود، وهذا هو الجواب الثاني.

(١) ما بين الموصفين. زيادة من (م)، (ع).

بشراء شيء بعينه لا يثبت شراءه بنفسه بمثل ذب الثمن في حال عبته على ما مر، بخلاف غير المعين على ما ذكرنا لأبي حنيفة.

ومن قال لأخر يعني هذا لعبد لفلان، فاعه ثم أنكر أن يكون فلان أمراً^(١)، فإن فلاناً يأخذه، لأن قوله لسابق إقراراً منه بأنوكالة عنه فلا يتبعه إلا نكراً بالحق.

﴿عابه لبيان﴾

وقول بعض الشرحين إن قوله «يملك استشفه» وقع على نوبه، وقوله «ولا تهمه فيه» وقع على قول أبي حنيفة، بعيد عن التحقيق، لأن المجمع دليل أبي حنيفة، لا قوله «ولا يهمه فيه» وحده^(٢).

قوله (بي حال عنه)، أي عتبه الموكل، قيد به، لأنه إذا كان حاصراً وصريحاً لو كسر بالشراء لنفسه، يقع الشرء بلوكيل، وإن كان مأموراً بشيء بعينه، لأنه حالف، فانعزل بمحالته له حال حضرته.

قوله (على ما مر)، إشارة إلى ما ذكر قبل صححه بقوله: (ولو وكله بشراء شيء بعينه، فثبت له أن يشتريه لنفسه).

قوله: (على ما ذكرنا لأبي حنيفة)، إشارة إلى دليل أبي حنيفة قبل حطوط^(٣)، وهو قوله: (لأنه موضع تهمه).

قوله (ومن قال لأخر يعني هذا لعبد لفلان، فاعه ثم أنكر أن يكون فلان أمراً، فإن فلاناً يأخذه).

وصورة المسألة في «المجامع الصغير» «محمّد بن يعقوب، ٢٠٩٧» عن

(١) وأدبعه في (ط) «ثم جاء فلان وقال إن أمرته بذلك».

(٢) ذه لبعضي بقوله قلت لا بعد هذا لأن المسألة متعممة مع خلاف صريح بغير استثناء.

الهداية [٢٥٧، ٩]

(٣) يعني: محط.

فَإِنْ قَالَ فَلَانٌ لَمْ أَمْرُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ .

نص الحديث

أبي حنيفة رحمته الله . في زحلي قال لرحلي : يعني هذا العبد لفلان ، فاشترأ له ، ثم أنكروا أن يكون فلان أمره بذلك ، ثم جاء فلان فقال : أبا أمرته . قال : يا حنيفة فلان . فإن قال فلان : لم أمره ، وقد كان اشتراءه لفلان ، لم يكن لفلان إلا أن يسلمه له المشتري ، فإن سلمه وأحذه النبي اشتراء له ؛ كان تبعاً لنبي أحذه من المشتري ، وكانت الموهبة عليه . وهذا كله من الخواص .

فمعنى قوله (يعني هذا العبد لفلان) ، أي : لأخلي فلان ، يعني أن فلاناً لم يبي أن يشتري هذا العبد لأخيه ، فباعه صاحب العبد ، ثم أنكروا العتق أمر فلان بعد الشراء [٢٢٦/١] [وقال] (٢) : لم يكن فلان أمري ، بل شريته لنفسه ، يعقد البيع في الحال ؛ لأنه لا مسارعة في الحال .

فإذا جاء فلان بعد ذلك وقال : كنت أمرته بالشراء ؛ فله أن يأخذ العبد من المشتري ؛ لأن قول المشتري يعني لفلان ؛ فقراره بالوكالة ، وقراره على نفسه صحيح ، فرجوعه بعد ذلك لا يصح ، ويصح الشراء للموكل .

وإن قال فلان : لم أمره بذلك ؛ لم يكن له على العبد سبيل ، وإن كان بعد ذلك أمرته ؛ لأن إقرار الموقر يرتد برّد الموقر ، فإذا عاد إلى تصديقه بعد ذلك لم ينفع ؛ لأنه عاد حين انتفى الإقرار ، فلم يصح تصديقه ، ولزم الشراء للمشتري إلا بدسّم للمشتري العبد إلى فلان بعد قوله « لم أمره » . فيكون ذلك بيعاً مبدأً بسبل التعاطي ، وصار كمن اشترى شيئاً لغيره بغير أمره ، لو لم يشتري ، فإن طلب المشتري له ، فسّمه المشتري إليه وأحذه ؛ كان ذلك بيعاً بالتعاطي .

قال محرر الإسلام وغيره في الشروح الجامع الصغير : « وتنت بهذا أن شع

قَالَ: إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي لَهُ فَيَكُونُ بَيْعًا عَنْهُ وَعَلَيْهِ الْعَهْدَةُ، لِأَنَّهُ صَارَ مُشْتَرِيًا بِالتَّعَاطِي، كَمَنْ اشْتَرَى بَعِيرَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ حَتَّى لَرَّمَهُ ثُمَّ سَفَعَهُ الْمُشْتَرِي لَهُ، وَذَلِكَ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّ التَّسْلِيمَ عَلَى وَجْهِ التَّبَيُّعِ يَكْفِي بِالتَّعَاطِي وَإِنْ لَمْ يُؤْخَذْ بَعْدَ التَّمَرُّقِ، وَهُوَ يَتَحَقَّقُ فِي التَّمَرُّقِ وَالتَّحْبِيسِ لَا سِتْقَامَ التَّرَاضِي وَهُوَ الْمُغْتَبَرُ فِي النَّابِ.

قَالَ: وَمَنْ أَمَرَ رَحُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عِنْدُنْ بِأَعْيُنِهِمَا، وَلَمْ يُسَمَّ لَهُ ثَمًا،

﴿وَبِهِ بَيَانٌ﴾

التَّعَاطِي كَمَا يَكُونُ بِأَخْذِ إِعْطَاءٍ، هَذَا يَتَعَقَّدُ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى جِهَةِ التَّبَيُّعِ وَالتَّمْلِيكِ، وَإِنْ كَانَ أَخْذًا بِلَا إِعْطَاءٍ، كَعَادَةِ النَّاسِ، وَتَمَّتْ بِهِ أَنَّ الْبَيْسَ مِنْ الْأَمْوَالِ وَالْحَبِيسِ فِي بَيْعِ التَّعَاطِي سَوَاءٌ.

قَوْلُهُ: (وَكَيْفَ الْعَهْدَةُ عِيدٌ)، بِمَعْنَى: لَمَّا اعْتَقَدَ بَيْنَهُمَا بَيْعُ التَّعَاطِي، كَانِ الْعَهْدَةُ لِلْأَخْذِ عَلَى الْمُشْتَرِي كَذَلِكَ فَتَرَفَعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ التَّرَدُّوِي، وَفَعَلُوا بَدَلِ قَاصِي حُدُودٍ، وَهُوَ مَقْهُومٌ مِنْ كَلَامِ مُحَمَّدٍ ﷺ

وَقَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي لَهُ)، اسْتِنْدَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (لَمْ يَكُنْ لَهُ).

وَالْمُشْتَرِي: بِكُسْرِ الرَّاءِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ مُحَمَّدٍ، وَإِنْ كَانَ يَصْحَحُ وَجْهُ عَلَى مَعْنَى: إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي الْعَبْدَ إِلَى الْمُشْتَرِي لَهُ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُغْتَرَبُ فِي بَابِ)، أَيِ: التَّرَاضِي هُوَ الْمُغْتَرَبُ فِي بَابِ التَّبَيُّعِ فَلَمَّا وَجَدَ التَّرَاضِي: اعْتَقَدَ التَّبَيُّعَ بِالتَّعَاطِي فِي التَّمَرُّقِ وَالتَّحْبِيسِ، جَلَا قَالًا لَمَّا قَبْلَهُ الْكَوْجِي، إِنَّ بَيْعَ التَّعَاطِي لَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا فِي الْأُمُورِ الْحَبِيسَةِ، وَقَدْ مَرَّ دَيْتٌ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيْعِ

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَمَنْ أَمَرَ رَحُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَيْنًا بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يُسَمَّ لَهُ ثَمًا

فَانْتَرَى أَحَدَهُمَا ؛ حَارًا ، لِأَنَّ التَّوَكِيلَ مُطْلَقٌ ، وَقَدْ لَا يَتَّقَى الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْبَيْعِ

﴿ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ ﴾

فَانْتَرَى أَحَدَهُمَا ؛ جَارًا ، أَيُ : قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» .

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» . «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ
 فِي رَجُلٍ ۱۲۲/۶ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عِدَّتَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا ، وَلَمْ يُسَمِّ تَمًا ،
 فاشترى له أحدهما قال حائِثٌ ، وَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُمَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، فاشترى
 أحدهما بخمسين مَنَةً أَوْ أَقَلَّ وَفِيهِمَا سَوَاءٌ ؛ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ اشْتَرَى بَأَكْثَرٍ ؛ لَمْ يَنْزِمِ
 الْإِمْرَ إِلَّا أَنْ تَشْتَرِيَ الْآخَرَ بِبَقِيَّةِ الْأَلْفِ قَبْلَ أَنْ يَخْتَصِمَا .

رَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ : إِذَا اشْتَرَى أَحَدَهُمَا بِأَكْثَرٍ مِنْ خَمْسٍ مَنَةً يَتَعَابَنُ
 بِهِ النَّاسُ ، وَقَدْ بَقِيَ مَا يُشْتَرَى بِمِثْلِهِ الْعَدَّةُ لِتَأْوِيلِهِ ؛ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَهَذِهِ مِنْ
 غَوَاصِّ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

اعْلَمْ : أَنَّ الْمَأْمُورَ بِشَرَاءِ عِدَّتَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مُسَمًّى إِذَا
 اشْتَرَى [١٢٢/٦] أَحَدَهُمَا بِمِثْلِ قِيَمَتِهِ ، أَوْ بَأَلْفٍ مِنْ قِيَمَتِهِ ، أَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ بِمَا
 يَتَعَابَنُ النَّاسُ فِيهِ ؛ حَارًّا عَلَى الْمُوَكَّلِ ، لِأَنَّهُ قَدْ تَقَيُّقُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، وَقَدْ لَا يَتَّقَى ،
 فَجُعِلَ تَوَكِيلًا بِشَرٍّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

لَمْ اشْتَرَأْ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ - بِمَا يَتَعَابَنُ النَّاسُ فِيهِ - حَائِثٌ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، لِأَنَّ
 لَاحْتِرَازَ عَمَّا يَتَعَابَنُ النَّاسُ فِيهِ مُتَعَدِّدٌ ، فَكَانَ دَاحِلًا تَحْتَ الْوَكَالَةِ ، بِجِلَافٍ مَا لَا
 يَتَعَابَنُ آسَاسُ فِيهِ ، فَإِنَّ الشَّرَاءَ بِهِ لَا يَتَّقَدُّ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَهَذَا بِالْإِنْفَاقِ ، بِجِلَافٍ
 التَّوَكِيلِ بِالْبَيْعِ إِذَا بَاعَ بَعْدَ مَا حُشِرَ ؛ جَارَ عَدَدُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ ، وَسَيَجِيءُ ذَلِكَ فِي
 مَعْلَمِ الثَّلَاثِ

وَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُمَا بِأَلْفٍ وَفِيهِمَا سَوَاءٌ ، فاشترى أحدهما بخمسين مَنَةً ،

.....

مؤيد غاية سير

أو بأقل، حار على المؤكل بالإجماع، وإب اشتراؤه بأكثر من خمس مئة؛ ثم يلزم الأمر إلا أن يشتري لدفع بقية الألف قبل أن يختصم، فثبت الريادة على الخمس مئة، أو كثر.

وقال أبو يوسف ومحمد إذا شترى أحدهما بأكثر من نصف الألف، بما يتعاضد لئام فيه، وقد بقي من الألف ما يشتري بمثله الباقي؛ حار على المؤكل قال الفقيه أبو الثبث رحمهم الله في الشرح الجامع الصغير «احتل أن المسألة لا خلاف فيها؛ لأن أبا حنيفة رحمهم الله إنما قال، لم يخرج شراؤه على الأمر إذا زاد ردة لا يتعاضد لئام في مثلهما

وأبو يوسف ومحمد قال في الذي يتعاضد لئام في مئة مئة يدرم الأمر، فهذا حُملت على هذا الوجه؛ لا يكون في المسألة اختلاف

واحتل في المسألة اختلاف في قول أبي حنيفة رحمهم الله، [١٠٢٣] د. زاد على خمس مئة قليلاً أو كثيراً، لا يجوز على الأمر، وفي قولهم يجوز إذا كانت الريادة قليلة، إلى هنا لفظ الفقيه أبي الثبث

وجه قولهما أن التوكيل حصل مطلقاً من غير تقييد بخمس مئة، واسمطلق يتصرف إلى المتعارف، وبالريادة على خمس مئة يعني يسير لا يخرج عن المتعارف، فلم تكن التوكيل محالاً، فحار شراؤه على المؤكل

ألا ترى أنه بقي من الألف ما يتمكن به شراء العبد الباقي، فدون يحصل به عرض الأمر، وهو تحصيل العتق بالألف، فلا يكون محالاً، ولهد إذا اشترى العبد الباقي بمئة الألف قبل أن يرد الألف حار على الأمر بالاتفاق، فكما هذا، بخلاف العتق الماحش؛ فإنه خارج عن المتعارف، فلم يدخل تحت التوكيل

لما لا يتعبد الناس فيه ، لأنه توكل بالشراء ، وهذا كله بالإجماع
ولو أمره بأن يشتريهما بألف وقيمتها سواء ، عند أبي حنيفة إن اشترى
احدهما بخمسمائة أو أقل جاز ، وإن اشترى بأكثر لم يترزم الأمر ؛ لأنه قتل
الألف بهما وقيمتيهما سواء فينضم بينهما نصيب دلالة ، فكان أمرا بشراء كل
واحد منهما بخمسمائة ثم الشراء بها مؤففة وبأقل منها مخالفة إلى خير
وريادة إلى شر قلت الريادة أو كثرت فلا يحور .

إلا أن يشتري الباقي ببقية الألف قل أن يخلصنا استحضارا ، لأن شراء

﴿ عطف البيان ﴾

ووجه قول أبي حنيفة رضي الله عنه : أن مطلق مقابلة الألف بالعبدين حال استوائيهما
في الصفة دلالة انقسام الألف عليهما عن السواء ، فكان أمرا بشراء كل واحد
مهما بحمس مئة دلالة ، ولو صرح بشراء كل واحد منهما بحمس مئة ؛ لم يحور
شراء بالريادة ، قلت أو كثرت ، فكذا فيما نحن فيه ؛ لأن الدلت دلالة كالكسبة
صريحة

فعلى هذا القياس لا يجوز الشراء على الأمر إذا اشترى العبد الباقي ببقية
ألف ؛ لأنه مخالف ، إلا أن استحضارا وقدنا ينقد لكل على الأمر إذا اشترى العبد
لناقي ببقية الألف ؛ لأن الصريح أحق بالعمل من الدلالة ، وهذا لأن المؤكل صرح
أن عزمه حصول العبدين بألف ، وانقسام ألف على العبدان ثبت دلالة ، فإذا
شترهما جميعا ، جاء أن الصريح ، فبطت الدلالة .

قوله : (إلا فيما لا يتعاضد الناس فيه) ، استثناء من قوله : (جواز) .

قوله : (لأنه توكل بالشراء) ، احتراز عن التوكيل بالبيع ، فون ذلك يجوز من
توكيل بغني وحش عند أبي حنيفة ، وسيجيء ذلك .

﴿ في قوله لا بد ﴾

وقال يعقوب ومحمد. ذلك جائز لأن الأمر في موجهين جميعاً إذا قبضه
المأمور^١ إلى هنا لفظ محتمل في أصل الجامع الصغير

قالوا في «شرح الجامع الصغير» «وكذلك إذا قال. أنتم مالي عنك إلى
مالي في كل: صح بالإجماع، ولو قال. إلى من أنت، فعلى الاختلاف»
وقال في «المختلف» «وكذلك المصروف»^٢

فالحاصل: أنه إذا أمر عريضة أن يشتري له ما عيه شيء، فإن عيّن المبيع أو
النوع حاز، وإلا فلا، وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز في لوجهين

بهما أن الدراهم والدينار لا تتعبدان في عقود المعاوضات وموضوعها عندت،
حالاتهما^٣ راشدي، وقد عرفت ذلك في «طريقة الخلاف»^٤ في كتاب المصروف،
كما لا تتعبدان إذا كانتا عيّن، لا تتعبدان إذا كانتا ذكراً، ولهذا إذا اشترى شيئاً بدينين له
على النبيع، ثم تصدقنا على أن لا دين به، لا يتطلّب اشتراء، ورحت بشأن ذلك الدين،
إذا تمّ بتعدين دراهم لدينين، صار التصدق والإحلاق سواءً، فإذا أطلق الشراء بدراهم
لصنف، حاز على الموكّل، فكذلك إذا قيد بدراهم الدين، فصار كما إذا عيّن النبيع أو
لبيع، ألا ترى أنه لو كان تصدّق مالي عيّن على المسكين، جاز

ولأبي حنيفة^٥ أن هذا تؤكّل باسطي، ولشوكيل باسطل باطل، وهذا
لأنه تؤكّل بتمليك الدين من غير من عيه الدين، وهو النبيع، فلا يجوز؛ لأنه
بميت ما لا تقدر على تسديده، بخلاف التملك من عيه دين؛ لأنه في نفسه.

١ ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [ص ١٠٤]

٢ ينظر «مختلف» رواه «لابي البث السمرقندي» [١٧٣٧]

٣ ينظر «طريقة الخلاف» للمصنف «لسمرقندي» [ص ٣٥١-٣٥٧]

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وإنما قلنا إنه نوكيلٌ لجميع الدَّيْنِ من عمر من عليه الدَّيْنُ ، لأنَّ الدَّراهم
والدَّنانير تنعيب في الوكالة ، ولهذا قالوا في [٢٨٩/١] «شروح الجامع الصغير»
إنَّ الدَّراهم إذا عُثِّبَتْ في التَّوكِيلِ بِالشَّرَاءِ ، ثُمَّ هَلَكَتْ عِنْدَ التَّوكِيلِ ، بطلت الوكالة
ألا ترى أن السَّاحِبِيَّ نقل في «الأجاس»^(١) عن «الأصل»^(٢) : «لو كِيلَ بِالشَّرَاءِ
إِذَا قُبِضَ الدَّانِيرُ مِنَ التَّوَكَّلِ ، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يُشْرَى بِهَا طَعَامٌ ، فاشترى بدنانير غيرها ،
ثُمَّ نَعَدَ دَنَانِيرَ الْمُرْكَلِّ ، فَالطَّعَامُ لِلتَّوَكَّلِ ، وَهُوَ صَاحِبُ الدَّانِيرِ التَّوَكَّلِ»

ثُمَّ قَالَ السَّاحِبِيُّ : «هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّراهم والدَّنانير تنعيبان في
التَّوَكَّلِ ، وَهَذَا بِجِلَافٍ مِمَّا رَدَّ عَنْ النَّاتِجِ أَوْ عَنِ الْمَبْعِ ، حَتَّى يَغِيْرَ النَّاتِجُ بِتَعْيِينِهِ .
حَيْثُ يَصْحَحُ التَّوَكَّلُ ، لِأَنَّ النَّاتِجَ يَصِيرُ نَتِجَةً بِالْمَنْصُوقِ ، لِأَنَّ مَعْيِينَ النَّاتِجِ يَكُونُ
إِذًا مِنَ التَّوَكَّلِ بِالْقَبْضِ ، ثُمَّ يَمْعُ الشَّرَاءُ بَعْدَهُ ، فَلَا يُؤَدِّي إِلَى مَمْلُوكٍ لِلدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ
مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ ، لِأَنَّ قَبْضَ النَّاتِجِ كَقَبْضِ التَّوَكَّلِ

وَبِجِلَافٍ الْأَمْرَ بِالتَّصَدُّقِ ، لِأَنَّهُ إِجْرَاجُ الْعَدْلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ مَعْنُومٌ ،
وَلَيْسَ كَذَلِكَ . وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْبَيْعُ مَعْيَةً ، لِأَنَّ رَابَةَ شَحْصٍ مَجْهُوْلٍ لَا تَتَحَقَّقُ بِقَبْضِ
الدَّيْنِ ، وَإِذَا لَمْ يَصَحَّ التَّوَكَّلُ يَفْعُ الشَّرَاءُ لِلتَّوَكَّلِ ، فَإِذَا هُنَا فِي يَدِهِ هُنَا عِنْدَهُ ،
فَوْنُ دَفْعِهِ إِلَى الْأَمْرِ وَقَبْضُهُ إِلَى الْوَقْفِ ، لِأَنَّهُ يَفْعُ لِيَبْعَ بِهِمَا ابْتِدَاءً بِسَبِيلِ [٢٨٩/٢]
التَّعَاوِي ، لِأَنَّهُ دَفَعَهُ عَلَى حَقِّهِ انْتِمَائِكِ ، وَيَبْعُ انْتِعَاضِي حَاشِرٌ عِنْدَهُ فِيمَا عَزَّ مِنْ
الْأَمْوَالِ أَوْ خَسَّ .

ثُمَّ اعْنَمَ أَنَّ الدَّراهم والدَّنانير تنعيبان في البَيْعِ ، وَالْوَصِيَّةِ ، وَالْمُضَارَبَةِ ،
وَالشَّرْكَاءِ مِلَّ الْقَبْضِ وَالتَّسْلِيمِ ، بَصْرَ عَلَيْهِ فِي «الزِّيَادَاتِ» فِي سَائِرِ مِنَ الْوَكَالَةِ

(١) بصر الأحاسن المدعي [٢٨٩/٢]

(٢) بصر الأصل المعروف بالسرد [٢٨٩/١١] طبعه وزارة الأوقاف (مقدرة) .

عنه المسألة

بأنه يكون على غير ما أقره.

فقلتم بذلك أن ما قلناه صاحب الهدية في الفصل الثاني من كتاب الشركة
نفيه (بخلاف المضاربة ولو وكالة المرددة، لأنه لا ينعين لشئان فيهما بالتعيين،
زيما بتعيين بالنقص)، فيه نظر مريبانه في كتاب الشركة.

أما في الوكالة فإن عقودها لا تعين كل التلخيص، وفي تعيينها بعد التلخيص
احلاف المشايخ، ذكره محرو الإسلام في «شرح الريادات»، وقد مر ذلك أيضاً.

وقال الشيخ أبو المعين السبكي في «شرح الجامع الكبير» - في باب من
الأيام مما يوجب الرجل [على] نفسه - اختلف مشايخ في الدراهم والدينار
أنهما عند الإشارة إليهما، هل ينعينان في العقود أم لا؟

قال أبو طاهر الدتاس، إنهما لا ينعينان وحكاه عن القاضي أبي حازم، وهو
نور أكثر مشايخ بيع، وسه الشيخ أبو سهل الشرجي إلى عائلة المشايخ.

وقال الكرخي: إذا أشار إليها نعتت ولكن مع هذا للمشتري أن يسمعها ويدفع
عنده - لعدم التقاطع بينها وبين غيرها - فشر الشيخ أبو المعين قول الكرخي
بأنهما تعينان في العقود جوازاً لا وجوباً.

وقال علاء الدين العالم في «طريقة الخلاف» أقال غمأوما الثلاثة: الدراهم
والدينار لا ينعينان في عقود المعاوضات وموحي وإن عتت حتى لا يطالب
المشتري بأداء تلك الدراهم، وله أن يفسكها ويضمن غيرها، ولا يفتح البيع
بهلاكها قتل الفحص.

وقال زفر والشافعي ينعينان، حتى يحل على المشتري تسليمها عند.

وَبِشَيْءٍ لَّسْتُ بِمُخَوِّرٍ عَلَى مَا يَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَبِشَيْءٍ غَايَةِ الْبَيِّنَاتِ

وَيَنْقُصُ لَسْتُ بِهَالِكٍ ، كَمَا فِي حَسَبِ لَفْظٍ

ثُمَّ قَالَ أَعَالِمٌ فِيهَا «وَعَرَّ أَصْحَابُ رَوَايَاتِهِ فِي أَنَّ الذَّرَاهِمَ وَالذَّنَابِرَ هُنَّ تَعْيِينَ فِي الْعُقُودِ لِقَائِدِهِ^٩ وَلِمَحْذَرِ عَدَمِ التَّعْيِينِ^(١٠) ، إِلَى هَذَا لَفْظِ الْعَدَمِ^(١١)»

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ عَدَمَ تَعْيِينِ الذَّرَاهِمِ وَالذَّنَابِرِ فِي حَقِّ الْإِسْتِخْفَاقِ لَا عِزَّ ، وَبِهِمْ تَعْيِينَ حَسَبٍ وَقَدَرًا وَوَضْعًا بِالْإِتِّفَاقِ ، وَبِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ الْعَتَّابِيُّ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ» .

وَاسْتَدَلَّ عَامَّةُ الْمَشَائِخِ بِمِثَالِ «الْجَامِعِ» ، وَهِيَ مَا إِذَا قَالَ يَا بَعْثُكَ عِنْدِي هَذَا بِهَذَا الْأَلْبِ وَهَذَا الْكُرُّ فَيُؤَدِّهِ صَدَقَةً ، بِبَاعِهِ بِهِمْ ، لِرَمَقِهِ التَّصَدُّقُ بِالْكَرُّ ، فَوَرَّ الذَّرَاهِمَ ؛ لِأَنَّ لَسْتُ سَبَبٌ لِمِلْكِكَ الْكُرُّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ ، وَلَيْسَ سَبَبٌ لِمِلْكِكَ هَذِهِ الْأَلْبِ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ .

وَاسْتَدَلَّ الْكَرَّجِيُّ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ : لَوْلَا أَنَّ الْعَقْدَ تَبَاوَلَهُمْ ، لَمَّا وَجَبَ التَّصَدُّقُ بِالْكَرُّ ، إِلَّا أَنَّ التَّصَدُّقَ بِالْأَلْبِ لَمْ يَجِبْ ؛ لِأَنَّ حَالَةَ لِرُومِ التَّصَدُّقِ ، حَالَةُ وَجُوبِ الذَّرِّ ، وَهُوَ يُؤَخَّرُ حُكْمًا عَنِ التَّصَدُّقِ عَنِ التَّبَعِ ، وَكَمَا فَرَعَ عَنِ التَّبَعِ صَرَّ الْكَرُّ مِلْكًا لَهُ ؛ لِإِعْدَامِ الْخِيَارِ لِمِلْكِكَ ، فَصَادَفَهُ الذَّرُّ ، فَوَجِبَ التَّصَدُّقُ بِهِ .

فَأَمَّا الْأَلْبُ وَإِنْ كَانَ مَتَعِيًا ، وَلَكِنْ كَانَ لِمُشْتَرِي الْخِيَارِ إِنْ شَاءَ سَلَّمَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُسَلِّمْ ، فَكَانَ لَهُ عِنْدَ وَجُوبِ الذَّرِّ جَدْرٌ فِي حَقِّ الْأَلْبِ ، فَلَمْ يَرُبَّ عَنِ مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَإِنْ تَبَاوَلَهُ الْعَقْدُ ، فَصَارَ الذَّرُّ وَقْتُ وَجُوبِهِ مُضَافًا إِلَيْهِ ، وَلَا يَمْلِكُ فِيهِ تَدَارٍ ، فَلَمْ يَجِبْ لَتَّصَدُّقُ

قَوْلُهُ : (وَلَوْ عَنِ السَّائِعِ ؛ مَخَوِّرٌ عَلَى مَا يَذْكُرُ) ، إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ عَشْرَةِ حُطْرٍ (بِخِلَافٍ مَا إِذَا غَيَّرَ التَّبَائِعَ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ وَكَيْلًا عَنْهُ بِالْقَبْضِ) .

(وإن أقره أن يشتري بها عبداً يبيع عنه فاشتراه فمات في يده قتل أن
قبضه الأمر مات من مال المشتري، وإن قبضه الأمر فهو له) وهذا عند أبي
خليفة وداود أبو يوسف ومحمد هو لازم للأمر إذا قبضه المأمور وعلى هذا
إذا أقره أن يسلم ما عليه أو يصرف ما عنه

لهم أن الدراهم والديناير لا يتعبدان في المدونات ديناً كانت أو عيناً،
ألا يرى أنه لو تبيعاً عيناً بدين ثم تصادف أن لا دين لا يتصل العقد فصار
إطلاقاً ولا تقييد فيه سواء فتصح التوكيل ويلزم الأمر، لأن تد التوكيل ككليه
ولأبي خليفة أنها تتعبد في الوكالات، ألا يرى أنه لو قيد الوكالة بالعين منها،
أو بالدين منها، ثم استهلك، أو أسقط الدين، بطلت الوكالة.

قوله في بيان

قوله [١٠٩٧/١]: (ألا ترى أنه لو قيد الوكالة بالعين منها، أو بالدين
منها، ثم استهلك، أو أسقط الدين، بطلت الوكالة).

قال بعض الشارحين إنما قيد بالاستهلاك دون الهلاك، لأن بطلان الوكالة
مخصوص بالاستهلاك دون الهلاك، وهذا الذي ذكره محالف لما ذكره
في «شروح الجامع الصغير» في هذا الموضع، حيث قالوا: لو هلك الدراهم
لمسئمة إلى الوكيل بدشراء بطلت الوكالة

فأقول، كأن المصنف قيد بالاستهلاك، حتى لا ينوهم فتوهم أن الوكالة لا
تصل إذا استهلك الوكيل الدراهم لمسئمة إليه؛ لأنه يضم الدراهم، فيومئذ
مقامها، فيصير كأن عينها بنية، هذا. بالاستهلاك يصل الوكالة، كما في الهلاك،
تغيب تلك الدراهم، كما في هلاك المبيع قبل التسليم^(١).

(١) أقوه بما في راجد في «شروح الأفكار بكمه فتح العدير» [٦١/٨]، وشي في «حاشية عن سبيل

وَبَدَّ تَعَيَّنَتْ كَانَ هَذَا تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مِنْ دُونِ أَنْ يُرَكَّلَهُ بِمَنْصِبِهِ، وَدَلِيلُ لَا يَحْجُورُ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى بَدَيْنَ لَهُ عَلَى عَمْرِ الْمُشْتَرِي أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِصَرْفٍ مَا لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِاقتِصَ قَبْلَهُ وَدَلِيلُ بَاطِلٌ كَمَا إِذَا قَالَ أَعْطِ مَالِي عَنْكَ مَنْ نَشِئْتُ، بِجَلَابِ قَدْ إِذَا عَمَّنِ التَّائِيغُ، لِأَنَّهُ نَصِيرٌ وَكَيْلًا عَنْهُ فِي نَقْصٍ ثُمَّ يَتَصَدَّقُ، وَبِجَلَابِ قَدْ إِذَا أَمَرَهُ بِالنَّصِيقِ، لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمَالَ لِلَّهِ وَهُوَ مَعْلُومٌ. وَإِذَا لَمْ يَصْبَحِ التَّوَكُّلُ فَقَدْ اشْتَرَى عَلَى لَمَّا تَوَرَّ قَبْضُهُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا إِذَا قَضَاهُ لَا مَرْمِيَهُ لِإِتِّعَادِهِ لِنَيْجِ نَعْدَتِهِ

﴿قَوْلُهُ فِي تَمْلِيكِ الدَّيْنِ﴾

قَوْلُهُ (وَدَلِيلُ لَا يَحْجُورُ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى بَدَيْنَ لَهُ عَلَى غَيْرِ الْمُشْتَرِي)، أَيْ: تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا يَحْجُورُ، وَبِهَذَا لَمْ تَحْزَرْ تَوَكُّلُ الْمَدْيُونِ بَأَنْ يَشْتَرِيَ الْمَدْيُونُ بِمَا عَلَيْهِ عِنْدَ مَنْ آخَرَ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ بَدَيْنَ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا إِذَا أَمَرَهُ رِيْدٌ مَثَلًا أَنْ يَشْتَرِيَ بَدَيْنَ لِرِيْدِهِ عَمْرٍو شَيْئًا مِنْ آخَرَ، لِأَنَّهُ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَكَمَا هِيَ مَحْنُ فِيهِ، وَهُوَ مَا إِذَا أَمَرَ الْوَكِيلُ أَنْ يَشْتَرِيَ بَدَيْنَ عَلَى لَوَكِيلٍ عَمْدًا بِعَمْرِ عَلَيْهِ

قَوْلُهُ (أَوْ يَكُونَ أَمْرًا بِصَرْفٍ مَا لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِالنَّقْصِ قَبْلَهُ)، أَيْ: قَوْلُ الْقَبْضِ، وَهَذَا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ (كَانَ هَذَا تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ)، بِمَعْنَى: لَمْ يَقْبِضِ الدَّرَاهِمُ وَالْأَشْيَاءُ فِي الْوَكَايَاتِ، كَانَ تَوَكُّلُ الْمَدْيُونِ بَأَنْ يَسَاعَ بِمَا عَلَيْهِ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنَ الْمُوَكَّلِ لَتَوَكُّلٍ، بَأَنْ يَدْفَعِ الْوَكِيلُ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْمُوَكَّلُ إِلَّا بِالنَّقْصِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَدَلِيلُ بَاطِلٌ، لِأَنَّ الدَّيْنُ لَا يَمْلِكُهُ صَاحِبُ الدَّيْنِ قَبْلَ الْقَبْضِ، لِأَنَّهُ وَضَعُ ثَابِتٌ فِي جَمْعِ الْمَدْيُونِ.

وَإِذَا كَانَ لَا يَمْلِكُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ، كَانَ أَمْرًا وَتَوَكُّلًا بِمَا لَا يَمْلِكُهُ، فَكَانَ بَاطِلًا، وَهَذَا لِأَنَّ السُّبُورَ تُقْضَى بِأَفْشَائِهَا، لَا بِأَعْيَانِهَا، لِأَنَّ عُيُنَهَا أَوْصَافٌ فِي لَدُنْهِ.

ومن دفع إلى آخر ألفاً، وأمره أن يشري بها جارية، فاشتراها، فقال
لأمر: اشتريتها بخمسين مئة. وقال المأمور: اشتريتها بألف، فالتول قول المأمور
المأمور ومُراده إذا كانت تساوي ألفاً؛ لأنه أمين فيه وقد ادعى الخروج عن
عنده لأمانة والأمر ندعي عليه ضمان خمسمائة وهو يكر، فإن كانت تساوي
خمسمائة فالتقول قول الأمر؛ لأنه خالف حيث اشترى جارية تساوي خمسمائة
والأمر تسول ما تساوي ألفاً قبضت.

﴿عَلَى الْبَيْتِ﴾

لا يمكن تسليمها، والدرهم التي جعلت في قصص للديون شرعاً كانت منك
للديون، فملكها رث الدين بالقبض لا قتله، فقتل لقبض كان التوكيل بدفعه
باطلاً؛ لأن المؤكل لا يملكه، كما إذا قال أعط ما لي عليك من الدين من شئت،
أو ألبه في السخر؛ كان باطلاً.

بحلاف ما إذا قال: أعط ما لي عندك من الغنم أو من شئت، أو ألبه
في السخر؛ كان التوكيل صحيحاً؛ لأن المؤكل يملكه، والمراد من صرف ما لا
يملكه: دفعه لا عقد الصرف.

قوله: (ومن دفع إلى آخر ألفاً، وأمره أن يشري بها جارية، واشتراها، فقال
لأمر: اشتريتها بخمسين مئة. وقال المأمور: اشترتها بألف، فالتول قول المأمور)،
قال صاحب «الهداية» (ومُراده: إذا كانت تساوي ألفاً)، وهذه من خواص «الحامع
الصغير».

وصورتها به: «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمته في رجل دفع إلى
رجل ألف درهم، وأمره أن يشري له بها جارية، واشتراها، فقال الأمر: إنما
شترتها بخمسين مئة. وقال المأمور: اشترتها بألف درهم. قال القول قول
المأمور. وإن كان الأمر قال: اشتر لي جارية بألف درهم، ونم يدفع إليه شيت،

فأشترها، فقال الأمير إنما اشتريتها بحمسة مئة، وقد أنفقها بثلثيها بألف
قال انقول قول الأمر، وتدرم لخارطة المشتري، ولا تدرم الأمير إلى هذا يفظ
محمد في أصل الجامع الصغير

اعلم: أنه إذا دفع الألف إلى رجل، وقال له: اشتر لي ٢ مائة خريفة،
وشترى خريفة. فاحتلفا، فقال الأمير: اشتريتها بحمسة مئة وقال أنفقها
أشترتها بألف؛ فنظر، إن كانت الخريفة تساوي ألفاً، فالقول قول السامور، كما
قال محمد في «الجامع الصغير»؛ لأنه وفق أمر الأمير، وهذا ادعى الأمير عليه ضمان
حمسة مئة، والسامور تكبر، فكان لقول قوله

فإن كانت تساوي حمسة مئة؛ فالقول للأمير، وتدرم لخارطة السامور؛ لأنه
خالف لأمر؛ لأن الأمر تناول خريفة تُشترى بألف، لا بحمسة مئة، سواء اشترى
بألف، أو بحمسة مئة، مع أن في شرائها بألف - إذا كانت قيمتهما حمسة مئة - عتاً
محتالاً، والتوكيد بالشراء لا يثبت ذلك، هذا إذا كان الثمن مفقوداً إلى التوكيد

فإن لم يكره مفقوداً فاحتلفا؛ فالقول قول الأمير، وتدرم لخارطة السامور، سواء
كانت تساوي ألفاً، أو حمسة مئة^(٢)، فإن كانت تساوي حمسة مئة، فأشترها
بألف، ولأنه اشترها بعينها، وإيا اشترها بخمسة مئة، ولأنه خالف لأمر،
وإن كانت تساوي ألفاً؛ فالقول قول الأمير أيضاً

قالوا في «شرح الجامع الصغير»: يتخالف فيه^(٣)، وتدرم الخارطة المشتري.

(١) ينظر «الجامع الصغير مع شرحه» الدفيع لكبير [ص ٤١٠]

(٢) ومع بالأصل: «بحمسة مئة» وأصلها من «ال»، و«م»، و«ع»، و«ع»، و«ع»، و«ع»

(٣) حذف التصحيح، هذا صحيح فاصلي حال بعد لأبي جعفر عدم التحالف، وصحيح صاحب «الهداية»،
و«الكافي»، وأصحاب «موسم التحالف» ينظر «معاني شرح الهداية» ٨، ٦٤، «لأبنة شرح

الهداية» [٢٥٩، ٩]، «البحر الرائق» [١٦٤/٢]

قال: ولو أمره أن يشتري به هذا العبد، ولم يُسم له ثَمًا، فاشتراه فقال
الأمير: اشتريته بحسن منه، وقال المأمور: بألف، وصدق البائع المأمور
فالتقول قول المأمور مع بيبه.

سورة عليه السلام

والموكل بقدره لأن اجلث يتقل إلى الوكيل أولاً، ثم يتقل [منه] إلى الموكل
قوله (د) ولو أمره أن يشتري به هذا العبد، ولم يُسم له ثَمًا، فاشتراه
فقال الأمر: اشتريته بحسن منه، وقال المأمور: بألف، وصدق البائع المأمور،
فالتقول قول المأمور مع بيبه، وهذه من الحواضر، يعني أن البائع - وهو مولى
العبد - صدق المأمور، وهو لوكيل، بأنه اشتراه بألف.

قال الفقيه أبو جعفر الهندويزي: هذه لمسألة فارقت المسألة لمتقدمة، حيث
أوجب التحلف ثمة، وأرم اجارية المأمور، وههنا لم يوجب التحلف، وأرم
الأمير؛ لأن البائع ههنا حاضر، وقد صدق المأمور، [فكان ذلك بصورة إنشاء لبيع
بينهما، فكان القول هو المأمور]، فبصر الاختلاف.

قال الشيخ أبو منصور القاتريدي: يجب التحلف ههنا أيضاً، وحوادث
الكتاب يحتمله؛ لأنه ذكر نسي لوكيل، وهو البائع من الموكل، ولا يمين عن
البائع؛ لأنه مدع إلا في صورة التحلف [١٠٥]، فلما ثبت يمين البائع ثبت نسي
المُشترى، وهو الموكل بالطريق الأول؛ لأنه مُسَكَّرٌ

ففي المُتَكَبِّرِ اِيْمِيْنُ بِكُلِّ حَالٍ، [هذه] (١١) [٢١٦٦ م] هو الصحيح، لأن
تصديق البائع لمؤ لا مُعَرَّبَ به؛ لأنه إن كان استوفى الثمن كان يبرأه الأجنبي عن
الوكيل و موكل حمصاً؛ لأنه لا نفع له منهما، وإن لم يستوف الثمن فهو أجنبي

(١١) ما بين المعقوفين زيادة من «و» و«م»، و«ن»، و«ل»، و«ح».

(١٢) ما بين المعقوفين: في «م»: «وهذا».

بأن لا محالفة هناك لأنه أجمع الخلاف بتصديق الملح، إذ قد حسمت في
مسألة الأولى هو حاشيت، فاعترض الاختلاف، وبما لا محالفة له، دد.

وقد ذكر معظم يمين المحالفة، وهو يمين الملح والملاح بعد استثناء
شخص أخير عنهما وقيل أنه أخير عن المؤكل إذ لم يجر بينهما عهد فلا تصديق
عليه يفتن الخلاف، وهذا قول الإمام أبي منصور، وقد أضناه

عن المؤكل، لأنه لا شغل بينهما، لأنه لم يقع العقد بينهما، فلا تصديق على
المؤكل، فإذا لم يفتن تصديق الملح، بقي الخلاف بين الملح - وهو له دليل -
وبين المشري - وهو المؤكل -، فوجب التحالف، ولم يذكر الإمام عهد الأخير
بما هو قول أبي منصور، وكأنه جعل قول أبي جعفر أصح

قوله (بأن لا محالفة) وهو قول أبي جعفر، وقد مر سانه

قوله (فاغتر الاختلاف)، أي في المسألة الأولى.

قوله (وقيل يتحالفان) وهو قول لشيخ أبي منصور.

قوله (وقد ذكر معظم يمين التحالف، وهو يمين الملح)، أي ذكر محمد
بيمين الملح - وهو المؤكل -، لأنه مانع تقديرًا من قوله، وإنما جمعه معظم
يمين التحالف؛ لأن يمين الملح محصور بصورة التحالف، وبين المشري
كذلك؛ لأنه بحث عنه الممين بكل حال؛ لكونه متكررًا

قوله (ولا تصدق عليه) أي لا تصدق الملح على المؤكل

والله أعلم.

[هذا آخر دفتر الحادي عشر من كتاب «غاية البيان شرح الهداية» من
محنة السواد التي وقع عليها حظ يدي، برغبت عنه، بعون الله تعالى - بعدد في

... ..

﴿قصة حاتم التمار﴾

الحادي والعشرين من ذي الحجة من سنة أربعين وسبع مئة، وشلوه في اثني عشر، فضل في استوكيل خيرة نفسي لعبدين شاء الله تعالى، حرره العبد الصغير الشارح أبو حنيفة أمير كاتب بن أمير عفو الغنبد المدعو بـ قوم التمارني الأتقاني، عفو لله به وبوالدته والله، بمشكور على إفاضة نعمه، وحسن الله ونعم الوكيل^(١).

١٥٠٠ ١٥٠٠

(١) ما بين العفونتين زيادة من: ام، وانح، واصل.

فصل

في التوكيل بشراء نفس العبد

قَالَ: وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَجُلٍ اشْتَرِ لِي نَفْسِي مِنْ مَوْلَايَ بِأَلْفٍ، وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ الرَّجُلُ لِمَوْلَايَ اشْتَرِ بِنَفْسِهِ، فَبَاعَهُ عَلَى هَذَا، فَهُوَ حُرٌّ وَالْوَلَاءُ بِمَوْلَايَ؛ لِأَنَّ بَيْعَ نَفْسِ الْعَبْدِ مِنْهُ بِعَتَاقٍ وَشُرَاءِ الْعَبْدِ بِنَفْسِهِ قَوْلٌ إِغْرَاقِي يَنْدِي

[بَشْرَاءُ أَرْحَمَ أَرْحَمًا]

١٠٠

[رَبِّ أَعَزَّ عَزِيدًا]

فصل

في التوكيل بشراء نفس العبد

ذَكَرَ هَذَا الْعَصَمَ عَقَبَ فَضْلِ الشُّرَاءِ؛ لِأَنَّهَا تُبَيِّنُ صُورَةً مِنْ حَيْثُ الشُّرَاءُ، وَتُكْرِىءُ مَا كَانَ بَشْرَاءً لِعَبْدٍ بِنَفْسِهِ مِنْ مَوْلَاهُ بِعَتَاقٍ مُعْتَقٍ؛ ذَكَرَهُ فِي فَضْلِ عَلَى جَدَّةٍ

قَوْلُهُ (قَالَ): وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَجُلٍ اشْتَرِ لِي نَفْسِي مِنْ مَوْلَايَ بِأَلْفٍ، وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ الرَّجُلُ لِمَوْلَايَ اشْتَرِ بِنَفْسِهِ، فَبَاعَهُ عَلَى هَذَا، فَهُوَ حُرٌّ وَالْوَلَاءُ لِلْمَوْلَى)، أَيْ: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ: «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعَبْدِ مَنْخُورٍ عَلَيْهِ بِأَمْرِ الرَّجُلِ أَنْ يَشْتَرِيَ نَفْسَهُ لَهُ مِنْ مَوْلَاهُ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَيَدْفَعُهَا إِلَيْهِ، يَشْتَرِيهِ الرَّجُلُ قَالَ: إِنْ كَانَ لِرَجُلٍ قَالَ لِلْمَوْلَى: إِنِّي اشْتَرَيْتُ لِنَفْسِي، فَتَسَّرَ ذَلِكَ، فَبَاعَهُ مَوْلَاهُ عَلَى هَذَا فَالْعَبْدُ حُرٌّ وَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى، كَأَنَّهُ هُوَ اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنَ الْمَوْلَى، وَإِنْ كَانَ تَمَّ يَسَّرَ لِلْمَوْلَى أَنَّهُ يَشْتَرِيهِ لِنَفْسِهِ؛ فَهُوَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَيَكُونُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(ما بين المعقوفين زيادة من نسخة لأم (١)، و(٢)، و(٣)، وفتح (٤)، و(٥).

٢ ما بين المعقوفين زيادة من (٦).

وَأَنْتَ مُؤَرِّفٌ عَنْهُ بِذَلِكَ لَا تَرْجِعْ عَلَيْهِ الْحُقُوقَ فَصَدَرَ كَأَنَّهُ اشْتَرَى بِنَفْسِهِ، وَبِذَلِكَ كَانَ إِعْطَاءُ عَقَبِ الْوَلَاءِ.

﴿قوله عليه السلام﴾

الْأَلْفُ مِائَتَانِ وَعَلَى الْمُشْتَرِي أَلْفٌ دِرْهَمٍ مِنْهَا ^(١) إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ» «وَبِذَا وَكَلَّ لِعَبْدٍ زَجَلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ نَفْسَهُ مِنْ مَوْلَاهُ، أَوْ يَسْأَلُهُ لَهُ الْعِتْقَ عَنِ مَالٍ، فَعَلَّ ذَلِكَ الْوَكِيلُ لِلْمَوْلَى، وَبَعَثَ جَرًّا، وَالْمَالُ عَلَى الْعَبْدِ، وَلَا شَيْءَ مِنْهُ عَلَى الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْهُ» ^(٢) إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي بَابِ وَكَالَةِ الْعِتَاقِ مِنْ «الْأَصْلِ»

وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ «شُرُوحِ لُكَاثِي» لِبَعْضِ مُشَافِحِنَا أَنَّهُ قَالَ «هَذَا خِلَافُ مَا ذَكَرَ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»، فَإِنَّهُ ذَكَرَ نَقْلًا أَنَّهُ إِنْ اشْتَرَى نَفْسَهُ لَهُ مِنْ مَوْلَاهُ؛ يُطَابُ بِالنَّصِّ الْوَكِيلُ، وَلَوْ سَأَلَهُ الْعِتْقَ مِنْ مَوْلَاهُ بِمَالٍ، فَعَلَّ الْمَوْلَى؛ هَالِكًا يَكُونُ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِسَقَطٍ لَشَرَاءٍ، أَمْكَنَ أَنْ يُحْعَلَ كَالْمُشْتَرِي بِنَفْسِهِ فِي حَقِّ الْحُقُوقِ، فَصَارَ كَمَا بَوَّاهُ اشْتَرَى نَفْسَهُ لِعَبْدِهِ، حَتَّى لَوْ تَعَدَّرَ بَأَنَّهُ كَانَ الْعَبْدُ مَدْرَأً؛ يَكُونُ لِنَفْسٍ عَلَى الْعَبْدِ».

ثُمَّ قَالَ «وَالصَّحِيحُ» مَا ذَكَرَهُ هَهُنَا ^(٣)؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِ الْعَبْدِ إِعْتَقٌ، وَقَبُولُ ذَلِكَ قَبُولُ لإِعْتَقٍ، وَفِي الإِعْتَقِ وَقَبُولُهُ؛ الْوَكِيلُ مُقَرَّرٌ مُخَصَّرٌ إِلَى هَذَا لَفْظُهُ عَلَيْهِ ^(٤) ١٢٠ ١٣٠ وَكَأَنَّهُ جَعَلَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَيْتَيْنِ

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُعِينِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» لَمْ يَسَّ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَايَتَيْنِ، وَلَكِنْ مَا ذَكَرْنَا - يَعْنِي فِي «الْجَامِعِ» وَفِي بَابِ وَكَالَةِ الْعَبْدِ لِمَادُودٍ مِنْ «الْأَصْلِ»

(١) سطر «الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير» [ص ٤٠٩]

(٢) سطر «الأصل / المسدود بالمبسوط» [١ / ٢٥٧ طبعة وزارة الأوقاف المصرية]

﴿بَابُ الْوَكَاةِ بِبَاءٍ مِيمٍ﴾

جواب الاستحسان، وما ذكر في باب الوكالة بالعمى من «الأصل» جواب القياس، وكان عسى من أن يأخذ بالقياس، ويظهر على ما ذكر محمد في «الجامع».

وجه القياس - وهو وجه الضم - أن أحقق أن التوكيل من جانب المولى يقع من العبد من العبد، غير توكيل بالإعاق على مال، حتى جاز وأن كان إلى من موقوف، وكان يقتصر الأصل إلى المولى لا إلى الوكيل.

فكذا التوكيل بالشراء من جانب العبد يجب أن يقع توكيلاً بالإعاق في ١٠٢٧١، أيضاً، فصار كأن العبد وكل هذا الرجل أن يسأل المولى أن يفتقه عن اليد إلى العطاء، فاعتق؛ حار ١١٠، وكان على العبد أن لا يفتقه، وكان تقرر الأصل إلى المولى، كما إذا كان مُدْتَرِئاً، وكما إذا اشترى العبد نفسه بنفسه.

وجه الاستحسان: وهو ما ذكر في «الجامع» أن التوكيل من جانب العبد يصير شترية لنفسه أولاً، ثم بائعاً من العبد نفس العبد في صفيه، فيطأ التوكيل لأجل هذا، بخلاف التوكيل من جانب المولى، لأنه وكيل ببيع العبد من نفسه، فلا يمكن أن يخل ببيع نفسه أولاً، بخلاف المُدْتَرِئ؛ لأنه لا يمكن أن يخل بشتريه لنفسه أولاً، ثم بائعاً من المُدْتَرِئ، لأن شراء المُدْتَرِئ لا يصح، فيكون توكيلاً بقوله الإعاق.

وبخلاف ما إذا اشترى العبد نفسه بنفسه؛ لأن ذلك قبول للإعاق محاراً؛ لأن العمل بحقيقة البيع مُتَعَدٍّ، لأن البيع مع بيع العبد للمُشْتَرِي، والمُشْتَرِي - وهو العبد - لا يملك نفسه؛ لأنه مملوك لمولاه حالة البيع، ولشخص الوجد في حالة واحدة لا يصح أن يكون مالكا بنفسه ومملوكاً لغيره، فصار بيع نفس العبد من العبد مجازاً عن الإعاق بطريق (١١٠ ط ١) الإشتراط، حتى لا يبرم لعاء كلام.

وإن لم يُعَيَّن للمواري فهو عند المشتري؛ لأنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً لِلْمُعَاوَضَةِ

طاعة السَّامِعِ

العقد، وهذا لأنَّ سَبْعَ لَافٍ لَهُ، وَلَمْ يَسْمَعْ، وَفِي الْإِعْتِاقِ إِذْ لَمْ يَأْخُذْ بِالْإِعْتِاقِ مَجَازًا،
ثُمَّ فِي مَسْأَلَةِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^١ شَرْطُ بَيَانِ الْوَكِيلِ فَقَالَ: إِنَّ شَيْءَ أَنَّهُ يُشْرِيهِ
لِنَفْسِهِ لَعَبْدًا، فَهُوَ حُرٌّ، وَالْوَلَاءُ لِلْمَوْسِيِّ، وَإِنْ لَمْ يُشَيَّرْ فَهُوَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَالْأَنْفُ
لِلْمَدْفُوعِ لِلْمَوْسِيِّ؛ لِأَنَّهُ كُنْتُ عِنْدَهُ، وَعَنِ الْمُشْتَرِي أَلْفٌ أَحْوُ تَنْشِئُ الْعَبْدَ، وَلَمْ
يَشْتَرِطِ الْبَيَانَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ بِشَرَاءِ الْعَبْدِ غَيْرِ الْعَبْدِ، فَهِيَ إِذَا شِئَ أَوْ لَمْ يُشَيَّرْ
يَقَعُ الشَّرَاءُ بِالْأَمْرِ فِي الْحَالِ.

وَفَرَّقَ مَا بَيْنَ الْعَانَتَيْنِ أَنَّ الْمُوَكَّلَ إِذَا كَانَ هُوَ الْعَبْدَ، فَتَسَّرَ لَوَكَّلَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ
سَرًّا لِعَبْدٍ، يَقَعُ الشَّيْءُ عَقْدًا مُعَيَّنًا بِوَلَاءٍ، وَإِذَا لَمْ يُشَيَّرْ وَقَعَ الشَّرَاءُ لِلْوَكِيلِ، عَمَلًا
بِحَقِيقَةِ نَفْظِ الشَّيْءِ، وَهِيَ الْمُعَاوَضَةُ، وَلَا يَنْشِئُ الْإِعْتِاقَ، وَكَانَ بَيْنَ الشَّرَاءِ
تَقَدُّوسًا، فَكَيْفَ يَكُنْ نَدًّا بَيْنَ بَيَانٍ؛ لِأَنَّهُ رِثْمًا يَرِثُ النَّاسُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ دُونَ الْآخَرِ
بِحِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ غَيْرَ الْعَبْدِ، حَيْثُ يَقَعُ الْعَقْدُ [١١٦]، إِذَا شَرَّ عَلَى
كُلِّ حَالٍ، لَا إِعْتِاقًا، بَيْنَ الْوَكِيلِ أَوْ لَمْ يُشَيَّرْ، فَلَا تَعَاوُذَ إِذْ بَيْنَ الشَّرَاءِ، لِأَنَّهُ
يَكُونُ الْعَهْدُ بِبَيَانٍ عَلَى الْوَكِيلِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْبَيَانِ، ثُمَّ إِذَا اشْتَرَى
الْوَكِيلُ الْعَبْدَ لِنَفْسِ الْعَبْدِ، هَلْ يَرِثُ الْعَبْدُ أَلْفَ آخَرٍ أَمْ لَا؟ نَمَّ يَذْكُرُهُ مُحَقِّدٌ
قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^٢ «يُرِثُ» [١١٦]، أَنْ يَلْزِمَهُ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ
الْمَدْفُوعَ كَانَ مِنَ الْمَوْسِيِّ.

قَوْلُهُ (وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ)، أَيُّ: دَفَعَ الْعَبْدَ الْأَلْفَ إِلَى الرَّجُلِ لَدِي وَكَأَنَّهُ

قَوْلُهُ (لَا أَنْفَظَ حَقِيقَةً لِلْمُعَاوَضَةِ)، لِأَنَّ الْمَوْسِيَّ قَالَ: يَغْتَضُّ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفٍ

[١١٦]، وَفِي «الْوَكِيلِ»^٣ الشَّرِيْثُ

وَأَمَّا الْعَمَلُ بِهَا إِذَا لَمْ يَبَيَّنْ تَحَافُظُ عَلَيْهَا. بِحِلَافِ شِرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسِهِ، لِأَنَّ
الْمَجْدَرَ فِيهِ مُعْتَبَرٌ، وَإِذَا كَانَ مُعَاوَضَةً يَبْتَئِثُ لِمَلِكٍ لَهُ وَالْأَلْفُ لِلْمَوْلَى، لِأَنَّهُ
كُتِبَ عَلَيْهِ.

وَعَنَى الْمُشْتَرِي أَلْفَ مِثْلِهِ نَفْسًا لِلْعَبْدِ فِيهِ فِي دَمَتِهِ حَيْثُ لَمْ يَصَحَّ الْأَدَاءُ،
بِحِلَافِ الْوَكِيلِ بِشِرَاءِ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِهِ حَيْثُ لَا يُشْتَرَطُ بَيَانُهُ، لِأَنَّ الْعَقْدَيْنِ هُنَاكَ

عَدْلًا لِبَابِ

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْعَمَلُ بِهَا)، أَيُّ بِالْمُعَاوَضَةِ.

قَوْلُهُ: (فَتَحَافُظُ عَلَيْهَا)، أَيُّ [عَلَى] الْمُعَاوَضَةِ.

قَوْلُهُ: (بِحِلَافِ شِرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ)، يَرْتَبِطُ بِقَوْلِهِ: (فَتَحَافُظُ عَلَيْهَا)، يَعْنِي، لَا
بِحَافِظٍ عَلَى الْمُعَاوَضَةِ يَمَّا إِذَا اشْتَرَى لِعَبْدٍ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ لِلْمُعَاوَضَةِ،
لِأَنَّ الْعَمَلَ بِحَقِيقَةِ الْمُعَاوَضَةِ مُتَعَدِّ لَمَّا مَرَّ بَيَانُهُ أَلْفًا، فَتَعَيَّنَ الْمَجْدَرُ، وَهُوَ الْإِعْتِقَاقُ.
وَقَوْلُهُ: (نَفْسَهُ) بِاسْتِخْرَافٍ، كَمَا السَّمْعُ عَلَى أَنَّهُ تَدَلَّى مِنَ الْعَبْدِ، وَيَحْوُرُ النُّصْبُ
عَلَى تَعَمُّدٍ بِهِ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَجْدَرَ فِيهِ مُعْتَبَرٌ)، أَيُّ، فِي شِرَاءِ لِعَبْدٍ نَفْسَهُ، وَهُوَ كَوْنُ الشِّرَاءِ
مُتَعَدِّ لِلْإِعْتِقَاقِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا كَانَ مُعَاوَضَةً)، يَتَّصِلُ بِقَوْلِهِ: (لِأَنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً لِلْمُعَاوَضَةِ)

قَوْلُهُ: (يَبْتَئِثُ الْمَلِكُ لَهُ)، أَيُّ، لِمُشْتَرِيهِ.

قَوْلُهُ [١٢/١٧٧]: (فَأَنَّهُ فِي ذِمَّتِهِ)، نِيَّةٌ: فَإِنْ لَمْ يَمْضِ فِي ذِمَّةِ الْمُشْتَرِي

قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يَصَحَّ الْأَدَاءُ)، لِأَنَّ الْوَكِيلَ أَدَّى ذَلِكَ الْأَلْفَ إِلَى الْمَوْلَى مِنْ
كُتِبَ عَلَيْهِ، وَكَتَبَ مِنْكَ الْمَوْلَى، فَلَا يَنْفَعُ نَفْسًا.

على سبط واحد، وفي الخاتمة المنطوقة تنوخته نحو العاقبة، أما ههنا فاحذف
إغراق معقت لمولاء ولا معصية على الوكيل والمولى عنه لا يرضاه ويترعب
في المعازفة المخصصة فلا تذب من أبيان

ومن قال بعد اشتر لي نفسك من مولات فقال لمولاه. يعني نفسي
لثلاث بكدا، فعل: فهو للآمر؛ لأن العبد يضلح ويكيلاً عن غيره في شراء.

— قوله عليه السلام —

قوله: (على سبط واحد)، السبط: النوع كذا في «ديوان الأدب»^(١)

قوله (ومن قال لعبد اشتر لي نفسك من مولات فقال لمولاه يعني نفسي
لثلاث بكدا، فعل، فهو للآمر)، وهذه من مسانيد «الحامع الصغير»، ذكرها محمّد
في البوع

وصورتها فيه «محمّد عن يعقوب عن أبي خبيصة في الرّحل يقول بعد
الرّحل: اشتر لي نفسك من مولات فيقول نعم، فيأتي مولاه فيقول يعني نفسي
من ثلاث بكدا وكدا، فهو جائز، وهو للذي أمره، وإن قال يعني نفسي، ولم يقل
ثلاث، فهو حوّه^(٢) إلى ما لفظ محمّد في «أصل الحامع الصغير».

وأصله أن العبد يضلح أن يكون وكيلاً عن غيره في شراء نفسه، لأن البيع
يردّ عليه باعتبار ماله، لا آدميه، وهو أحسب عن قابلية نفسه، فكان توكيله وتوكيل
أجنبي آخر سواء، إلا أن بين كون العبد وكيلاً وكون الأجنبي وكيلاً فرقاً
وهو أن الوكيل إذا كان أجنبيّاً لا يشترط إصافه العقد إلى التوكيل، لأنّه إن
أطبق العقد يقع لتوكيل بصفه، كما إذا أصفه إليه، وإذا كان الوكيل بشراً العبد
بفرض العبد، يشترط إصافه العقد إلى التوكيل حتى [٢٨٨٦] يقع به، فإن لم يصفه

(١) سبط: أدب - الأدب الصغير [٢١٨]

(٢) يصر «الحامع الصغير مع شرحه» ص ٣٥٤ - ٣٥٥

لأنه أخشى عن ماله، وأنتع يترد عليه من حيث إنه ماله . .

إليه، بل أطلقه، يكون إعتاقاً.

والعرف: أن الوكيل مأثورٌ بِاشْتِراءٍ، ثم تصرف الأجنبي بالوكالة يقع شراءٌ عن كل حال، اشتراءٌ لنفسه أو لغيره، فتقدم بل الوكالة جعل ما يصنع لنفسه بمرئيه، فصارت الإصافة إلهه والاطلاق سواءً، فلم يكن محققاً للامر.

أما تصرف العبد فليس كذلك؛ لأنه إن أضاف العقد إلى نفسه، كان إعتاقاً، وذلك لا يصحح للإمتثال، وإن أضاف العقد إلى مؤكّبه كان بيعاً. وإن أطلق ختمٌ أن يكون إعتاقاً أو بيعاً، فلا يخصر الإمتثال بالشك، فلا حزم اشترطت الإصافة إلى المؤكّل حتى يكون امتثالاً.

وإن بين العبد لمولاه أنه نشري نفسه لمؤكّبه؛ فالعبد للامر، واشترى في رقة العبد يترجع بها على الأمير.

أما العبد [١٢٨٨] للامر: فلأن الغرض رضى به إلى ملكه من غير ولاية يترد به به.

وأما الشخص في رقة العبد؛ فلاته هو العاقبة، وحقوق العقب تترجع إلى العاقب.

فإن قيل: العبد المنحجور إذا اشترى غيره لا يدرئه الحقوق

قلنا نعم إذا اشترى غيره إذب التولي، وهذا اشترى بإذنه، ويدرئه الحقوق

وأما رجوعه على الأمير فلأن الوكيل بِاشْتِراءٍ إذا لم يرضه شخص؛ كان به أن يترجع

بدلت على الأمير، وإن وحد الأمير بالعبد عيباً قد عظم العبد به؛ لم يترد؛ لأن العبد

كان وكيلاً بِاشْتِراءٍ، والوكيل بالشراء متى [١٢٨٩] اشترى شيئاً به عيباً ومد عليم

به وقت الشراء، لا يكون له الرد؛ لأنه صدر راصياً بدليل

إلا أن ما به يبيده حتى لا تنبت التبع أحسن بعد البيع فإذا أضافه [١٢١، ١٢٢]

في غيرة أبيه

وإن كان في موضع لا يعلم به العبد، رده به ولدي يبي الخصومة في الرد هو العبد، لأنه لم يرخص به، فكان له الرد من غير استطلاع رأي الموكل، لأن المشتري - وهو العبد - في يد الوكيل، والوكيل يشتريه يرد بعيب ثم يرخص به من غير استطلاع رأي الموكل ما دام المشتري في يده.

ثم لو أراد أن يتبع حسن العبد حتى يأخذ ثمنه، ليس له ذلك؛ لأنه باع شيئاً هو في يد [١٢١، ١٢٢] المشتري، والمشتري حصر في مجلس لشراءه، فلا يكون لبيع حق الحس؛ لأنه سمس التبع يصير مخيباً بين البيع وبين المشتري، فيصير وبصاً، كالمودع إذا اشترى الوديعة، والوديعة حاضرة في مجلس البيع، فإذا صدحت الوديعة أن يخبها، لم يكن له ذلك.

فإن قيل: إن كان العبد في يد نفسه من حيث الحقيقة، فهو في يد المولى من حيث الحكم.

قيل له: نعم، لكن مراعاة يد العبد [١٢١، ١٢٢] أولى؛ لأن يده حقيقة، ويد لتابع قبل البيع كان حكمية، فكان مراعاة اليد الحقيقية، وأنها أقرب إلى العبد أولن بالاعتبار، كما في الوديعة. كذا قال الشيخ الإمام أبو العباس السبيعي في «شرح الجامع الكبير» في باب الوكالة في السوء ما تضمن وما لا تضمن، وأبقي بغير ثمة.

قوله: (إلا أن ما يبيته يبيده)، استثناء من قوله: (أحسب عن ماليته)، وكأنه قاله^٢ جواب لسؤال: بأن يقال: لما كان أحسباً عنها، كان للتابع حسن العبد لأجل الثمن، فقال: ليس له ذلك؛ لأن ما يبيته يبيده، وهو مشتري، وهذا مقرر اليان.

(١) وقع بالأصل: «كتاب». واستثنى من [١٢١، ١٢٢]، «واع»، «واع»، «واع».

(٢) وقع بالأصل: «ما أورد». والمثبت من [١٢١، ١٢٢]، «واع»، «واع»، «واع».

(٣) وقع بالأصل: «قال». والمثبت من: [١٢١، ١٢٢]، «واع»، «واع»، «واع».

إلى الأمر صلح فعله امتثالاً فيقع العقد للأمر

وإن عقد بنفسه فهو حر، لأنه إغناق وقد رضى به المولى دون
المعاوضة، والعقد وإن كان وكيلاً بشيء معين، ولكنه أتى بحسن
صرف آخر، وفي مثله ينقذ على الوكيل.

وكذا لو كان يعي نفسه ولم يمل لفلان فهو حر، لأن المطلق تحتمل
الوخس فلا يقع امتثالاً بالشك فسقى التصرف واقعاً لنفسه.

○ قوله ○

قوله: (وإن عقد لنفسه، فهو حر)، لأن بيع العبد من نفسه إغناق محرراً،
وقد رضى به المولى دون المعاوضة، فلا يقع العقد للأمر، لأنه لو وقع العقد له
بغير المولى مفروراً؛ لأن المولى لم يرض بأن يخرج ٢٠٠ د من ملكه بغير
نوب يولاء، فلا يجوز أن يروى منك بغير رضا؛ لأن الله تعالى أحار التجارة
بالترصي.

قوله: (وإذا كان وكيلاً بشيء معين، ولكنه أتى بحسن تصرف
آخر، ففي مثله ينقذ على الوكيل)، هذا جواب سؤال مقدم بأن يقال الوكيل شراء
شيء بعينه ليس له أن يشتريه غيره، بل يقع الشراء للأمر، وقد مر ذلك قبل هذا
المض

لكان ينبغي على هذا أن يقع الشراء للأمر؛ لأن الموكّل به معين، وهو نفس
العبد، فقال نعم كذلك، إلا أن الوكيل بالشراء إذا أتى بحسن تصرف آخر، نقذ
الشراء على الوكيل، وقد أتى بتصرف آخر غير الذي ساء الموكّل، لأن شراء
العبد من نفسه ليس له لإغناق، لا قبول البيع، وقد مر بيانه قبل هذه المسألة

منفعة. بخلاف العبد؛ لأنه يتبع من نفسه، لأن ما في يد العبد للمولى وكذا.

الصرف، وإحارة على هذا الجمل

قال محمد بن الحسن في الأصل «في باب الوكالة بالقيم» ١٠٩٦ ما على
المرء «ولو باع» ٢٠٥ الوكيل من نفسه، أو من أبي له صغير من عياله؛ لم يحترق،
وكذلك الإحصاء، ولو باع الوكيل شيئاً من ذلك من أبي له كبير، أو من امرأته، أو
ابنه، أو أمه، أو عتده، أو أخته، أو مكاتبه، فهو جائز، إلا من عبده، أو أمته، فإنه
لا يحرق؛ لأنه قال: ما باعه من شيء فهو جائز، ولو لم يقل ذلك لم يحترق ذلك في
فلس قول أبي حنيفة رحمه الله، وكذلك الإحصاء» ١٠٩٧ إلى هنا لفظ الأصل

وقال في «شرح الكافي» في هذا الباب «وإن باعه الوكيل بالنسيئة ١٠ ط ١١
من ماله، أو من أبي له صغير، لم يحز»^{١٢}، وكذلك الإجازة؛ لأن النسيئة من بيع
من ماله، وأنه لا تمليك ذلك.

ولم يبعه من ابنه له كبر، أو من امرأته، أو من أولاده، أو من مملوكه، أو
مكاتبه، وقد أحار له في التوكلة ما باع به من شيء، فهو حائر، إلا من مملوكه إذا
لم يحن عليه دبر، لأنه تنعم من نفسه

ولما جُوزَ التَّيْعُ مِنْ هَؤُلَاءِ، لَأَنَّهُ عَرَضٌ إِلَيْهِ ذَلِكَ، وَتَوَلَّى لَمْ يَنْفُذْ ذَلِكَ، لَمْ يَخْرِ
لَتَيْعٍ فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ، وَكَذَلِكَ الْإِخَارَةُ؛ لَأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ التَّهْمَةُ فِيهِ، وَالْوَكَاةُ
أَمَّا، فَبَحَثْ تَرْيُهَا عَنْ الْجَانَةِ.

وقال الإمام الأسيب جابري في «شرح الطحاوي» : « لا يجوز شراء ثوبين بدينار » .

(١) بيطر (مجلس لروية) لاى السك المره تي [١٢٣٩ ١٢٣٨ ٣]

١٦. ينظر: الأسفل. معروف بالسوداء | ٢٢٩١ طبع في الأدب المطبوع |

(٣) يفتقر المصنوع للبرغمين (٣٧/١٩)

.....

فصل في بيان

خلاف ما إذا باع من عبده الذي لا ذين عليه ، لأنه وما في يده منك مولا ، والتبع
منه كالتبع من نفسه ، ولو باع الوكيل من عبده لا يجوز ، فكذلك إذا باع من عبده ،
وكذلك إذا باع من مكاتبه ، لأن الرق ماق في المكاتب فصار كالعبد القس ،
وخلاف ما إذا باع من ابنه لصغير ، لأنه تبع من عبده ، والوكيل لا يملك ذلك .

وروجه قول أبي حنيفة أن الوكالة أمانة ، فيجب نزولها عن العبدية ، وما
حصله لإسائه بهؤلاء بمنزلة ما يحصله لنفسه ، ألا ترى أنه لا تحوز شهادة بعضهم
بعض ، فصار عقد الوكيل مع هؤلاء كالعقد مع نفسه ، فلا يجوز .

نعم إن الأملك متباينة ، ولكن ما وقع الأملك متصلة ، حيث يتبع بعضهم
سابق [٢٠١٢] رداً بعض عادة ، فإذا انعكس في لعقد تهمة الإيثار و لمع للوكيل ، لم
يصح حتى تزول التهمة بالزيادة على نفس المثل ، كما وصي إذا باع من عبده

وعان [٢٠١٢] في لائحة لقوى : لا يبيع الوكيل ممن لا تقبل شهادته له ما من
من قيمته لا محوز عند أبي حنيفة ، وأكثر من قيمته محوز ، ويمثل العينة - في
رواية البيوع والوكالة - لا محوز ، وفي رواية المضاربة محوز ، إنما لخلاف في
البيع بعين يسير ذكره في وكاله شمس الأئمة اسرخسي رحمه الله

وتبع المضارب وشراؤه ممن لا تقبل شهادته له بسبب لزمه ، أو الرجعية
عني يسير لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله ، كما في الوكيل الخاص ، ويغني عنه بأكثر
من القيمة . وشراؤه ممن باقل ، يجوز إجماعاً ، ويغني وشراؤه بمثل القيمة يحوز
عنده ، وكذلك عند أبي حنيفة باتفاق الروايات .

ونحو حنيفة فرق بين الوكيل الخاص ، والمضارب على رواية الوكالة والبيوع ،

وَيَنْقَلِبُ حَقِيقَةً بِالْعُخْرِ

وَلَهُ أَنْ مَوَاصِعَ التُّهْمَةِ مُسْتَشَاءٌ عَنِ الْوَكَالَاتِ ، وَهَذَا مَوَاصِعُ التُّهْمَةِ بِدَلِيلِ
عَدَمِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ لِأَنَّ الْمَدْفِعَ بَيْنَهُمْ مُتَّصِفَةٌ قَصَارَ بَيْعًا مِنْ نَفْسِهِ مِنْ رَحِيهِ ،
وَالْإِجَارَةُ وَالصَّرْفُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ .

قَالَ ، وَالْوَكِيلُ بِالنَّبْعِ يَحُورُ بِنَعْتِهِ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَالْعَرَضِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

﴿عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ﴾

وَبَيْعُ الْمَعَاوِصِ مِمَّنْ لَا [١٢/٢١٢] تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَأْتِي فِي شُرْكَهَ هَذَا «الْكِتَابُ» أَنَّهُ
يَنْقَلِبُ ، وَفِيهِ كَلَامٌ ، مِنْ أَصْحَابٍ مَنْ قَالَ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي الْوَكِيلِ
الْخَاصُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلُ الْجَوَابِ فِي الْمُصَارِبِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَكِيلِ
وَالْمُصَارِبِ ، إِلَى هَذَا لَفْظُ «التَّعْمَةِ»

وَجَهْ الْعَرَقِ أَنَّ الْمُصَارِبَ كَالْمُصَرِّفِ لِنَفْسِهِ مِنْ رَحِيهِ ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ تَهْمُهُ
بَعْدَ مَا عَصَرَ الْمَالُ عُرُوصًا ، وَأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الرُّبْعِ ، فَلَا تُلْخِصُهُ التَّهْمَةُ فِي النَّبْعِ بِمِثْلِ
الْقِيَمَةِ مِنْ هُؤُلَاءِ ؛ لِأَنَّهُ إِشْرَافٌ فِي الْعِبْرِ دُونَ الْعَالِيَةِ ، وَفِي الْعِبْرِ هُوَ كَالْمُصَرِّفِ لِنَفْسِهِ ،
بِخِلَافِ النَّبْعِ بِالْعَبْرِ ، فَإِنَّهُ إِشْرَافٌ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعَالِيَةِ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ نَائِبٌ مَخْصُصٌ

أَمَّا الْوَكِيلُ فَانْتِ فِي الْعِبْرِ وَالْمَالِيَةِ [١٢/٢١٣] جَمِيعًا ، فَبِهَذَا لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ
مِنْ هُؤُلَاءِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ ، بَلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ قَدْ أَحَارَ لَهُ فِي لَوْكَانَةٍ ، بِأَنْ قَالَ : بَيْعٌ
مِمَّنْ شَيْئٌ ، فَمَا بَاعَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ ؛ يَحُورُ بِنَعْتِهِ مِنْ هُؤُلَاءِ حِينَئِذٍ

قَوْلُهُ (وَيَنْقَلِبُ حَقِيقَةً بِالْعُخْرِ) ، أَيَّ يَنْقَلِبُ حَقُّ الْمَوْلَى فِي كِتَابِ الْمُكَاتَبِ
إِلَى حَقِيقَةِ الْجَلْدِ بِعُخْرٍ [١٢/٢١٤] لِمُكَاتَبٍ عَنْ أَداءِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى
يَجْلَدُ حِينَئِذٍ حَمِيعٌ مَا فِي يَدِهِ .

قَوْلُهُ : (قَالَ ، وَالْوَكِيلُ بِالنَّبْعِ يَحُورُ بِنَعْتِهِ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَالْعَرَضِ عِنْدَ أَبِي

وَقَالَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِقُضَايَا لَا يَتَعَانُ النَّاسُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّرَاهِمِ
وَالدَّنَابِيرِ؛ لِأَنَّهُ مُطْلَقُ الْأَمْرِ يَتَقَبَّلُ بِالْمُتَعَارَفِ، لِأَنَّ التَّصَرُّفَاتِ لِدَفْعِ الْحَاجَاتِ

عامة الناس

وَقَالَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِقُضَايَا لَا يَتَعَانُ النَّاسُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّرَاهِمِ
وَالدَّنَابِيرِ^(١)، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْقُدُورِيِّ^(٢)، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي «مَخْتَصَرِهِ» قَوْلَهُ
(وَالْعَرَضِ) وَلَا قَوْلَهُ (وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّرَاهِمِ وَالذَّنَابِيرِ).

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ»: «فَإِنْ بَاعَهُ شَخْصٌ تَسِيرَ فَإِنْ أَبَا حَيْفَةَ عليه السلام قَالَ: هُوَ
جَائِزٌ وَإِنْ بَاعَهُ بَدْرَاهِمَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ عليه السلام لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَّا أَنْ يُحْطَّ
بِشَيْءٍ مَا يَتَعَانُ النَّاسُ فِيهِ، فَإِنْ حُطَّ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ بَاعَهُ بِسَبْعَةِ
أَوْ بَقِيَّةٍ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ بَاعَهُ دَنَابِيرَ أَوْ بَدْرَاهِمَ، أَوْ بَعْرُوضَ، أَوْ شَيْءَ مِمَّا يُكْتَلُ،
أَوْ يُوْرَدُ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَبْيَعَهُ بِدَنَابِيرَ، أَوْ
بَدْرَاهِمَ؛ لِأَنَّهُمَا الْأَثْمَانُ الَّتِي تَقَعُ عَلَيْهَا بَيْعُ النَّاسِ^(٣)، إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ
فِي «الْأَصْلِ»، فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَكَالَةِ ٢١١، فِي الْبَيْعِ

وَقَالَ فِي «الْأَسْرَارِ»: ارْوَى الْحَسُّ عَنْ أَبِي حَيْفَةَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا
بِشَيْءٍ لِقِيَمَةٍ، وَبِقُضَايَا يَتَعَانُ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ كَمَوْلَاهُمَا^(٤)

(١) فِي «التَّصْحِيحِ» وَرَجَّحَ قَوْلَ الْإِمَامِ، وَهُوَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ عَدَّ اسْمِي، وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقَاوِيلِ وَلَا حَتَّارَ عِنْدَ
الْمَجْمُوعِي. وَوَأَقْبَحُ الْمَوْصَلِي وَصَلَّى الشَّرِيعَةِ أَمَّا وَعَبَّ أَصْحَابُ الْمَنُونِ الْمَوْضُوعَةُ بِقَوْلِ الْمَذْهَبِ بِمَا
هُوَ ظَهَرُ الرُّوَايَةِ يَنْظُرُ «الْحَمَّاعُ الصَّغِيرُ» [ص ٤٠٩]، «الْمَسْرُودُ» [٣٦١/٩]، «بَدَائِعُ نَصَائِحِ»
[٢٧١/٦]، «تَمِيزُ الْحَنَاتِقِ» [٢٧/٢]، «الْجَوْهَرَةُ الْبَرَّةُ» [٣٠٦/١]، «الْبَابَةُ» [٢٦٨/٩]، «الْمَنَانُ
الْحِكَامُ» [٢٥٤/١] «مَجْمَعُ النُّصَائِبِ» [٢٤٩]، «التَّصْحِيحُ» [ص ٢٧٥]، «الْبَيَاتُ» [١٤٧/٢]
(٢) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ١١٧]
(٣) يَنْظُرُ «الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالْمَسْرُودِ» [٢٧٢/١ - ٢٧٣]، عَلَيْهِ رَوَاهُ الْأَرْبَابُ لِقَضَائِهِ
(٤) يَنْظُرُ «بُيُوتُ الْمَذْهَبِ» عَرَبِي [٢٨٥/٣]، وَارْوَاهُ الطَّالِبِيُّ «بُسُورِي» [٣٠٥، ٣٠٦]،
وَهُوَ عِنْدَ الْبُيُوتِ لَمْ يَرْجَحْ الْمَذْهَبَ الشَّافِعِي [٤٢، ٤٣]

بِشْرَاءِ الْمَخْمَرِ وَالْجُمْدِ وَالْأَصْحَبَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْمَتَاعَ هُوَ الْبَيْعُ بِشَرِّ مِثْلٍ؛ لِأَنَّ لِمَا يَبْتَاعُ بِمِثْلٍ عِدَّةٌ أَنْ يَبِيعَ
بِأَقْرَبٍ مِنَ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ يَنْصَرُّ بِهِ، كَمَا يَبْتَاعُ الْمُشْتَرِي مِنَ الشَّرَاءِ أَكْثَرَ مِنَ الْقِيَمَةِ،
مَكَانَ الْمَتَاعِ إِذْ هُوَ الْبَيْعُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَلِأَنَّ الْبَيْعَ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٌ بَيْعٌ مِنْ وَجْهِ هُنَا
مِنْ وَجْهِ، فَلَمْ يَسَاوِنَهُ مُطْلَقُ التَّوَكُّلِ بِالْبَيْعِ.

بَيَانُهُ: أَنَّهُ إِذَا بَاعَ شَيْءٌ بِسَاوِي عَشْرَةِ حِمَصَةٍ؛ كَانَ بِقَدْرِ الْحِمَصَةِ تَمْلِكُ مَالٍ
مَالٍ، فَكَانَ بَيْعًا، وَجَمَاعًا فَوْقَ ذَلِكَ تَمْلِكُ مَالًا بِعَرِّ عَرَضٍ، فَكَانَ هُنَا، وَلِهَذَا لَا
يَحْجُوزُ لِلْأَبِ وَالْوَصِيِّ بَيْعُ مَالِ الصَّبِيِّ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٍ؛ لِرُقُوعِهِ تَبَرُّعًا.

وَنَوْكَانَ بَيْعًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ لِحَدَرِ مَعْنَاهُ، لِأَنَّهُمَا يُمْسِكَانِ بَيْعَ مَالِ الصَّبِيِّ لَا الشَّرْعَ
بِهِ، وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ بَيْعُ الْمَرِيضِ مَرَضٍ أَوْ مَرُوحٍ مِنَ الْمَوْتِ مَعَهُ مِنَ التَّلَافِ إِذَا بَاعَهُ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٍ.

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْمَتَاعَ هُوَ الْبَيْعُ بِالسُّوْدِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ بِالْعَرَضِ مُقَابِلَةٌ، وَهِيَ
بَيْعٌ مِنْ وَجْهِ، بِشَرِّ مِثْلٍ مِنْ وَجْهِ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ مُطْلَقِ التَّوَكُّلِ ١٢، ١٣، بِالْبَيْعِ

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ١٤: أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالْبَيْعِ وَقَعَ مُطْلَقًا بِلَا قَيْدٍ بِشَرِّ مِثْلٍ دُونَ
نَفْسٍ، وَقَدْ أَتَى بِتَوَكُّلٍ بِمَا وَكَّلَ بِهِ، لِحَدَرِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ التَّوَكُّلَ وَقَعَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَاعَ هَذَا الْعَبْدَ، وَالْمُطْلَقُ يُحْرَى
عَلَى إِطْلَاقِهِ إِلَّا إِذَا مَنَعَ مَعَهُ مَنَعٌ، كَأَمْرٍ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْوَكِيلَ أَتَى بِمَا وَكَّلَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِمُطْلَقِ الْبَيْعِ، وَبِالْبَيْعِ مُطْلَقًا
هُوَ بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَبِالْبَيْعِ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٍ بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، بِدَلَالَةِ الْحَقِيقَةِ وَالْعَدَفِ
وَبِحُكْمِهِ، فَيَكُونُ الْوَكِيلُ أَنْتَ أَمْرًا بِهِ، فَيَحْجُوزُ بَيْعُهُ

أَمَّا الْحَقِيقَةُ فَلِأَنَّ لِمَا تَمْلِكُ مَالًا بِعَرِّ مَالٍ، وَبِالْبَيْعِ بِشَرِّ مِثْلٍ فَاحِشٍ كَدَمَتْ

وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ مِنَ النَّاسِ بِمَوْلُوبٍ هَذَا بَيْعٌ رَاسَخٌ، وَدَمَتْ بَيْعٌ حَاسِرٌ، وَدَمَتْ بَيْعٌ

عنه السيد

عَدْلٌ، فَنُؤَلَا أَنَّ التَّبِيعَ بِعَيْنٍ فَاحْشٍ بِيَعًا، لَمْ يَصَحَّ إِطْلَاقُ لَتَّبِيعٍ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ، فَإِنَّ مِنْ حَلْفٍ لَا يَتَّبِعُ، وَبِعَ بِعَيْنٍ فَاحْشٍ، حَيْثُ هِيَ يَمِينُهُ،
فَنُؤَلَا أَنَّهُ يَتَّبِعُ مِنْ كَرٍّ وَخَرٍّ لَمْ يَخُشَ

وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ التَّبِيعَ بِالْعَيْنِ [٥٠٧ هـ]، فَاحْشٍ أَوْ بِالْعَرَضِ لَسَرٍ بِمَعَارَفٍ، بَلْ
ذَلِكَ مَعَارَفٌ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْحَاجَةِ إِلَى تَحْصِيلِ الثَّمَنِ، وَعِنْدَ التَّجَرُّمِ مِنَ الْبَيْعِ،
وَإِطْلَاقُ لَفْظِ لِمُؤَكَّرٍ وَإِقْدَامُ التَّوَكُّلِ [١٠٣١ هـ] عَلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ بُهْمَةٍ دَلِيلٌ عَلَى وَفْقِ
الْحَاجَةِ.

عَلَى أَنَّ نَقُولَ: قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْمَعَارَفَ هُوَ التَّبِيعُ بِعَيْنٍ لِمَثَلٍ، وَبِالْفَوْرِ أَشْأَ
تَعْنُونَ بِهِ؟ إِنَّ قِسْمَ بَعْضِ الْعُرُوفِ الْقَوْلِيَّ، وَهُوَ أَنَّ مَعَارَفَ النَّاسِ إِطْلَاقُ النُّقْطِ عَلَيْهِ
دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ ثَبَتَ هُنَا، وَإِنْ قَسَّمْ- تَعْنِي الْعُرُوفَ الْعَمَلِيَّةَ، وَهُوَ أَنَّ يُطَبِّقُوا
الْلُّفْظَ عَلَى هَذَا، وَعَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُمْ يَفْعَلُوا هَذَا دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا تُسَلِّمُ تَفْيِيدَ الْمُطْلَقِ
بِالْعُرُوفِ الْعَمَلِيَّةِ بِدَلَالَةِ الْحُكْمِ.

بِأَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا، فَأَكَلَ لَحْمَ آدَمِيٍّ، أَوْ لَحْمَ جَنْزِيرٍ، حَيْثُ، وَإِنْ
رُجِدَ الْعَادَةُ عَلَى لَامِصَاعٍ عَنِ أَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ نَحْوُ سُمِّيَ لَحْمًا فِي الْعُرُوفِ الْقَوْلِيَّةِ؛ لَمْ
يَتَّفِقْ الْيَمِينُ بِالْعُرُوفِ الْعَمَلِيَّةِ، وَنَهَى بِمَنْعِ الْحَيْثُ،

وَالْجَوَابُ عَمَّا مَعْلَقُوا مِنَ الْأَحْكَامِ قَوْلُ: يَقُولُ فِي «التَّحْقِيقِ» وَ«الْفَتْاوَى
الصَّغْرَى» عَنْ بَابِ التَّوَكُّلِ بِاسْتِسْلَامِ «أَنَّ تَفْيِيدَ التَّوَكُّلِ [١٦٥ هـ] بِشَرْطِ الْأَصْحَةِ،
وَالْجَمْدِ، وَالْمَخْمِ مَرْذُوءٌ [١٣٠٤ هـ] عَنْ أَبِي يُونُسَ، أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ يُعْتَبَرُ
الْإِطْلَاقُ». يَعْنِي: لَا يَتَقَبَّضُ بِرِمَانٍ لِأَصْحَةِ وَالصَّيْفِ وَالنِّسَاءِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ
فِي «الْمَتْنِ»: (وَالْمَسَائِلُ مَنْشُوعَةٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ).

ولئن سلمنا أنَّ التوكيل يتقيد مقهوراً إنما يقيد بدلالة العرض، لا بدلالة
مادة (١) لأنَّ العرض من شراء المخم دفع صريح تزد، ودلت يحتضر باستثناء،
والعرض من شراء الخميد دفع صريح المخم، ودلت يحتضر بالصعب، حتى لو
عنفت هذه الدلالة، بأنَّ وُجد التوكيل متى يفتد ترخص المخم، كالحذادين
وعيرهم، أو ترخص الخميد، كالمقاعيين^(١) وغيرهم، لا يفتد، كما قال الإمام علاء
بن أبي العلم في «طريقة الخلاف»^(٢)

وكذلك التوكيل بالأصحية تقيد بأيام الترخيص، لا بالعادة؛ لأنَّ
عرض التوكيل خروج عن عهدة الوجوب الذي فتحه في أيام تلك السنة

وأما التوكيل بالشراء، إنما تمَّ بخبره الشراء على فاحش على إحدئ
روايتين عن أبي حنيفة للثمة؛ لأنه من الجائر أن (١١) يشتريه ليه، ثمَّ نحا
أى به الحضران؛ الخفة بالأمير، حتى لو انفتت التهمة؛ بأنَّ كان وكيلاً بشراء
نبي، بعينه؛ حارَّ شراؤه على الأمير عند أبي حنيفة أيضاً؛ بعدم التهمة

وأما إذا حلف لا يشتري رأساً لا يقع على رأس مصصور؛ لأنَّ لئس لا
تظنون اسم الرأس عليه على الإطلاق، بل يقوون رأس المصصور، فتقيدت
اليمين بالعزم القولي.

وأيضاً العرض من التمس؛ المصغ، أو الحمل، وهذا (١٠) أيضاً يتحقق في

(١) الفدحي يثبه في دفع كرماني - وهو ثبات ثمن من شعير، وشعير به يدبرع في رأسه
ويغصوه من تزد ويبدو أن ثمن اسمه كس رائحة قديمة، حيث يقوم بقص شعير ذلك الحوب
في أنبوب منار، وكان يتروص الحمد موضعه في دفع، كي تزد ويحبو مدافه يطر المح
العروس للزبدى [٣٤٩/١١ مادة: فتح].

(٢) يهر «طريقة خلاف» بدلاء لسرودي [ص ٣٥٢ - ٣٥٣]

برمان الحاحه، ولأن النع بعني فاحش يتبع من وجهه من وجهه، وكذا
المقابلة يتبع من وجهه من وجهه فلا يتساو له مطلق اسم النع

وله بالله أن التوكيل بالنع مطلق فاحش على إطلاقه في غير موضع
الثقة، والنع بعني أو بالعني متعارف عند شدة الحاجة إلى الثمن والشتم
من العني، والمسايل مضمومة على قول أبي حنيفة على ما هو المروي عنه وأنه

في سائر النسخ

أمر معتاد، لا يغير معتاد، وشيء رأس العصور غير معتاد، فلم يسأله أبين
وهذا هو لحوائج عن تعدد أبي حنيفة عن أبي حنيفة، ويرأس السفر
أيضاً عنهما؛ لأن ما هو المعتاد أراد على خلاف لعدتهن بدلالة القرص.

وأما الأب والوصي، فإنما لم تملكك تتبع مال الصبي بعني فاحش، وإن كان
دفع بيعاً من كل وجه؛ لأنه يفرى عن دفع الصبي، وهما لا يملكك التصرف في
مال الصبي، إلا على الوجه الذي له فيه نظر

وأما المريض؛ فإنما اعتبر ببعنه بعني فاحش من الثلث؛ لأنه معرض لحق
الورثة بالإنطاد، وهذا هو باع بعني يسير؛ يفتقر من الثلث أيضاً، أم
هيا فالأمر بحلوه.

قوله (برمان الحاحه)، أي من هذه السة

قوله. (وكذا المقابلة)، هي تتبع تعرض بالفرض، سمي بها؛ لأن كل واحد
من العوضين مثل للآخر، يقال: هما قنضان، أي مثلاً

قوله. (والمسايل مضمومة على قول أبي حنيفة)، أراد بها مسائل شرعية،
العظم، والجمد، والأضحية، وقد مر اليد

بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، حَتَّى أَنْ مِنْ حَتْمٍ لَا يَبْعُ بَعْضُهُمَا، غَيْرَ أَنَّ الْآبَ وَالْوَصِيَّ
يُسَمَّيَانِ مَعَ أَنَّهُ يَبْعُ؛ لِأَنَّ وَلَا يَتَّبِعُهُمَا نَفَرِيَّةً وَلَا يَحْرِيهُمَا، وَالْمُتَابِعَةُ شَرَاءٌ مِنْ
بَنِي وَاحِدٍ، وَيَبْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ لَوْ حُودٍ حَدٌّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

قَوْلُهُ، (وَالْمُقَابَضَةُ شَرَاءٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، وَبَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ)، حَوَتْ عَنْ
قَوْلِهِمَا وَكَذَا الْمُقَابَضَةُ يَبْعُ مِنْ وَاحِدٍ، شَرَاءٌ مِنْ وَاحِدٍ، فَلَا تَدُونُهُ مُطْلَقًا اسْمُ بَيْعٍ
قَالَ لَا نَسَلِّمُ أَنَّهُ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ شَرَاءٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، يَبْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ؛ إِذْ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُوَضَّعِينَ يَصْبِيحُ أَنْ يَكُونَ مُبْعًا وَثَمًا، وَيَفْرُقُ أَحَدُ الْأُمُورِ مِنَ الْآخَرِ
بُدْخُولِ حَرْبٍ أَوْ إِسْدِي يَضْحَكُ الْأَثْمَانُ ثَمًا هِيَ اتِّبَاعٌ، فَعَلَى أَنَّهُمَا دَخَلَ الدَّخْلُ
نَحْنُ دَلَّتْ ثَمًا، وَالْآخَرُ مُبْعًا

فَإِذَا كَانَ يَبْعُ الْمُقَابَضَةُ بَيْعًا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، سَأَلُوهُ مُطْلَقًا التَّوَكُّيْنَ بِالْبَيْعِ، إِذْ
الْوَكْلُ بَاعٌ ٢٠١٧. الغرض الذي كان وكيلاً يبيعه بالمعروض الذي في يده المعقود
معه، حيث قال يَبْعُ هَذَا، يَدَاكَ، وَلَمْ يَقُلْ؛ اشْتَرَيْتُ ذَلِكَ بِهَذَا الَّذِي فِي يَدِي؛ لِأَنَّهُ
يَخْرِي عَنْ وَدَقِ أَمْرِ الْمُوَكَّلِ، وَهَذَا أَمْرُهُ سَائِعٌ، لَا بِالْشَّرَاءِ، فَحَصَلَ الْبَيْعُ بِمَا
وُكِّلَ بِهِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، فَسَأَلُوهُ تَّوَكُّيْنُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقًا ٢٠١٨. ١٣٠

(٢١٢) ١٣٠ وَقَالَ فِي «اتِّمَمَةِ الْمُتَاوِي» التَّوَكُّيْلُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقٌ إِذَا بَاعَ شَيْئًا
مُؤَجَّلًا؛ قَبْلِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِحُجُورٍ وَدُونَ طَابَتْ لِمُدَّةٍ. وَعَدَفُهَا، بِحُجُورٍ
بِأَحَدٍ مُتَعَارِفٍ فِي تِلْكَ سُلْغَةٍ، وَبِإِثْرٍ بِدَوْنِ عَلَى ذَلِكَ فَلَا.

وَعَنْ أَبِي يُوْسُفَ: إِنْ وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ عَلَى وَحْدِهِ الشَّجَارَةِ، فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهُ بِالسَّيِّئَةِ
٢١٢ ١٣٠، وَإِنْ وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ بِحَاجَتِهِ إِلَى التَّقْفِ أَوْ قَضَاءِ لَدَيْنَ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ،
فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ بِالسَّيِّئَةِ، وَنَقَلَهُ عَنْ بَابِ «وَفَاةٍ» بِالسَّلَامِ بِالصَّدْرِ الشَّهِيدِ.

قال: ولو كُيِّلَ بالشَّراءِ يَحْجُورُ عَقْدُهُ بِمِثْلِ الْقَيْمَةِ، وَزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، وَلَا يَحْجُورُ بِمَا لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي بَيْعِهِ، لِأَنَّ التَّهْمَةَ فِيهِ [١٧٣] مُتَحَقِّقَةٌ

﴿كتاب البيوع﴾

ثُمَّ قَالَ فِي «التَّهْمَةِ» «وَدُكِرَ فِي الدِّيبِ الثَّانِي مِنْ شَرْحِ بَيْعِ «الْكَافِي»: أَنَّ الْوَكِيلَ مُضْطَرٌّ الشَّيْءَ يَمْلِكُ لِنَعْيِ النَّاسِ عِنْدَ خِلَافٍ لِنُشَاطِهِ، ثُمَّ قِيلَ يَحْجُورُ الشَّيْءُ بِالسَّبِيحَةِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، طَلَبَ الْعِدَّةُ أَوْ قُصِّرَتْ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَحْجُورُ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مَعْدُومٌ فِي تِلْكَ السَّلْعَةِ، وَهُوَ الْمَاخُودُ».

[١٧٤] قَوْلُهُ: (قَالَ، وَالْوَكِيلُ بِالشَّراءِ يَحْجُورُ عَقْدُهُ بِمِثْلِ الْقَيْمَةِ، وَزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، وَلَا يَحْجُورُ بِمَا لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ)، أَيُّ: قَالَ لِقُدُورِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ».

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»^(١)، وَغَنَ أَبِي حَنِيفَةَ رُويَةً أُخْرَى أَنَّهُ يَحْجُورُ بِالْعَمَلِ وَالْكَثِيرِ؛ لِغَمُومِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا جَرَّ عَقْدُ الْوَكِيلِ بِالشَّراءِ بِزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ؛ لِذُخُولِهَا تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ، فَهَمَّ يَتَحَقَّقُ الْعَيْنُ، فَكَانَتْ الزِّيَادَةُ كَالْعَدَمِ، فَحَارَ الشَّراءُ عَلَى الْأَمْرِ لِعَدَمِ التَّهْمَةِ

بِخِلَافِ الشَّراءِ بِزِيَادَةِ لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ ظَاهِرَةً لِعَدَمِ دُخُولِهَا تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ، فَتَحَقَّقَ الْعَيْنُ، وَكَانَ الْوَكِيلُ مَسْهُمًا فِي الْحَقِّ الشَّراءِ بِالْأَمْرِ، فَلَمْ يَجْزُ عَنِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْحَاثِرِ أَنْ تَشْتَرِيَهُ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ لَمَّا رَأَى الْحَرَامَ فِي الشَّراءِ لِحَقِّهِ بِالْمُؤَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ يَحْجُورُ بِشَرَاءِ ذَلِكَ لَشَيْءٍ بِنَفْسِهِ، حَتَّى إِذَا تَنَتَّ

(١) قَالَ فِي «الدَّخِيرَةِ»: وَتَكَلَّمُوا فِي مَعْدُومِ تَفَاصُلِ بَيْنِ الْعَيْنِ وَالْأَمْرِ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ الْأَمْرِ مُحَمَّدٌ فِي «السَّرَادِ» أَنَّ كُلَّ عَيْنٍ يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ فَهُوَ يَسِيرٌ وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ فَهُوَ لَا حَاشَ، ثُمَّ قَالَ رَدِّهِ أَشَارَ فِي «الْمَعَاجِمِ» أَهْمَكَ فِي «الْبَابِ» [١٨٢]،

(٢) يَقُولُ «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ١١٧]

(٣) يَقُولُ «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» لِلْأَقْطَعِ [٢٦٤/٩]

بَعْلَهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، فَإِذَا لَمْ يُوَافِقْهُ أَلْحَقَهُ بِغَيْرِهِ عَلَى مَا مَرَّ ، حَتَّى يُوَكِّنَ وَكَيْلًا
بِشَيْءٍ بَعِيْهِ قَالُوا يَتَّقِدُ عَلَى الْأَمْرِ ، لِأَنَّهُ لَا تَمْلِكُ شُرَاءَهُ نَفْسَهُ ، وَكَذَا
الرَّكِيْلُ بِالسَّكَاحِ إِذَا زَوَّجَهُ مُرَاةً بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ مِنْهَا ، حَارَ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ

عَالِيَةِ الْبَيِّنَاتِ

تَهْمَةٍ بِأَنْ كَانَ وَكَيْلًا بِشُرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْهِ ، يَفْعُ شُرَاؤُهُ عَلَى الْأَمْرِ ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ
الرَّكِيْلُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ ، وَإِنْ مَرَى الشَّرَاءَ لِنَفْسِهِ ، أَوْ صَرَخَ [١٨٠] بِدَيْتِ بَأَنْ
قَالَ : شَهِدُوا أَنِّي قَدْ اشْتَرَيْتُهَا بِنَفْسِي ، لَا إِذَا حَانَتْ فِي الثَّمَنِ ، لَا أَيْ خَيْرٌ ، أَوْ
حَانَتْ إِلَى جَسَدٍ آخَرَ ، وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ مَرَّةً .

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ خَوَاهِرُ زَادَهُ ، «جَوَارُ عَقِيْدِ الْوَكِيْلِ بِالشَّرِّ بِرِيَادَةِ يَتَغَابِرُ
النَّاسُ فِي مِنْهَا : فِيمَا لَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ عِنْدَ أَهْلِ بَلَدٍ ، فَأَمَّا مَا لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ
عِنْدَهُمْ ، كَالسَّخَمِ وَالْخُبْرِ إِذَا رَآهُ الْوَكِيْلُ بِالشَّرِّ عَلَى ذَلِكَ لَا يَرْمُ لِأَمْرِ ، قَسَبَ
رِيَادَةِ أَوْ كَثَرَتْ » ، قَالَ لِي بَبُوعُ «التَّهْمَةُ» «وَبِهِ يُقْتَلُ» (١)

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا مَرَّ) ، إِيْشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَ فِي «الْمَنْ» قَبْلَ وَرَقَيْنِ بِقَوْلِهِ ، (لِأَنَّهُ
مَوْضِعُ تَهْمَةٍ ، بِأَنْ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، فَإِذَا رَأَى الصَّعْقَةَ خَاسِرَةً أَلْرَمَتْهَا الْأَمْرَ) .

قَوْلُهُ : (وَكَمَا الْوَكِيْلُ بِالسَّكَاحِ إِذَا زَوَّجَهُ امْرَاةً بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ مِنْهَا ؛ جَارَ
عِنْدَهُ) ، أَيْ : عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ [١٨٠ م] ، بِغَيْرِ تَعْدِيمِ التَّهْمَةِ .

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ» فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَكَالَةِ فِي السَّكَاحِ : (وَإِذَا رَكَسَ رَجُلٌ
رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَاةً بَعِيْهِ ، فَرَوَّجَهَا إِثْمًا ، فَهُوَ جَانِزٌ ، مِنْ رَادَّهَا عَلَى مَهْرٍ
[١٨٠ م] مِنْهَا ؛ فَهُوَ جَانِزٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيْفَةَ (٢) .

وَلِي قَوْلِ أَبِي يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٍ ، إِذَا زَوَّجَهَا بِمَا يَتَغَابَرُ النَّاسُ فِي مِنْهَا فَهُوَ

(١) يَنْظُرُ «الْمَوْضِعُ» [٣٧ ١٩] ، «إِدْبَاعُ الصَّالِحِ» [٢٧ ٦] ، «الْأَسْلَحُ الْإِحْكَامُ» [٢٥٤ ١] ، «حَاشِيَةُ
الْإِسْلَامِ» [٢٧٠/١]

الإضافة إلى التوكيل في العقد ولا تتعكف عليه لثمة، ولا كذلك التوكيل

في حيازة الميراث

جائز، وإذا رد أكثر من ذلك لم يزم لروح سحح، لا أن يرحصه

ورد وكذا رجل رخل أن يروح امرأة بعينه، فتزوجها التوكيل؛ فهو جائز،
وهي امرأته، ولا يثبت هذا الشراء لو أمره أن يشتري عبداً بعينه، فاشتره التوكيل
نفسه؛ كان العبد بلامره^(١) إلى ما لفظ الأصل.

قال في «شرح الكافي»^(٢) في هذا الباب «واضحه» ما ذكر في «كتاب
لسوع» أن الوكالة [١٧٠] في السطقة يرعى فيها الصيغة، ولا تنقيد بالعقد
المعروف عند أبي حنيفة، وعندهما تنقيد.

وسحح بأكثر من مهر البتل بما لا يتعاقب الماس فيه ليس بمعروف، وكان
يتنعي أن يكون أحوال على غوب الكل هكذا؛ لأن التوكيل من قبل الروح هي معنى
التوكيل بالشراء، والوكالة بالشراء من تنقيد بالعرف.

فنا تلى، ولكن الوكالة [١٧١/١٧٢] بالشراء إنما تنقيد بالعرف في موضع
الثمة، ولثمة لا تدخل في هذا الباب، لأنه لا يؤم أن يكون عاقداً نفسه،
بحلاف التوكيل بشراء شيء معين بعينه، حتى لو ارتفع هذا التوهم في الشراء أيضاً،
بأن كان التوكيل في شراء شيء بعينه، يكون على هذا الحلاف أيضاً.

ونؤثرها لتوكيل كاتب امرأته، ولا يثبت هذا الشراء، فإن التوكيل بالشراء
مواثي لشري لنفسه أو أطلق؛ بصير مشترياً لتوكله إذا كان التوكيل بشيء
بعينه، وفي التوكيل بالزواج إذا أصاف العقد إلى موكله ينفذ عليه، ورد أصافه إلى
نفسه بصير مخالفاً، وإنما كان كذلك؛ لأن في الشراء انعقد هو التوكيل، وبهذا

(١) ينظر الأصل المعروف بالمسودة [١١١-١١٢] طبعة وزارة الأوقاف القطرية

(٢) ينظر المسودة للمرحومي [١١٧/١١٩-١١٩]

الشراء، لِأَنَّهُ يُطْلَقُ الْعَقْدُ

قَالَ: وَالَّذِي لَا يَتَعَاشُرُ فِيهِ النَّاسُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ،
وَيُقَالُ فِي الثُّرُوصِ الْإِلَاحُ بِسَمِّهِ وَفِي الْخَيَاطَاتِ الْإِلَاحُ بِأَرْدِهِ وَفِي الْعَقَارَاتِ الْإِلَاحُ
بِأَرْدِهِ، لِأَنَّ التَّصَرُّفَ يَكْثُرُ وَخُودُهُ فِي الْأَوَّلِ وَيَقِلُّ فِي الْآخِرِ وَيَتَوَسَّطُ فِي
الْأَوْسَطِ وَكَثْرَةُ الْعَبْرِ لِقِلَّةِ التَّصَرُّفِ

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

يُؤْخَذُ بِحَقْوَقِ الْعَقْدِ، إِلَّا أَنَّهُ لَتَرَمَّ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ عَقْدِهِ وَاقِعًا لِعَبْرِهِ، فَيَقَعُ لِعَبْرِهِ
عَنِ وَجْهِ عَقْدِهِ

وَفِي السَّكَّاحِ: الْعَاقِدُ هُوَ الْمُوَكَّلُ، فَإِنَّمَا يَكُونُ عَاقِدًا لَهُ إِذَا أَصَابَ الْعَقْدَ
وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَصِبْ، فَإِذَا أَصَابَ الْعَقْدَ إِلَى بَعْضِهِ، فَعَقْدٌ جَعَلَ نَفْسَهُ عَاقِدًا، فَصَارَ مُعَاقِدًا،
وَمِنْ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُجْعَلَ عَاقِدًا لِنَفْسِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَاقِدِ، ثُمَّ يَلَايِمُ فِيمَا
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخِرِ فِي [١٦٣٣] السَّكَّاحِ، لِأَنَّ حُكْمَ السَّكَّاحِ يَدُورُ وَقَوِّعُهُ لِشَخْصٍ لَا يَقْبَلُ
النَّقْلَ إِلَى غَيْرِهِ، وَفِي الشَّرَاءِ يَسْتَقِيمُ أَنْ يُجْعَلَ عَاقِدًا لِنَفْسِهِ فِيمَا بَيْنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ،
ثُمَّ يَلَايِمُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخِرِ، فَجَعَلَهُ هَكَذَا كَمَا فِي «الشرح الكافي».

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُطْلَقُ الْعَقْدُ)، أَيُّ يَسْتَعْنِي الْوَكِيلُ بِشُرَائِهِ عَنْ إِصَابَةِ الْعَقْدِ إِلَى
الْمُوَكَّلِ

قَوْلُهُ (قَالَ): وَالَّذِي لَا يَتَعَاشُرُ فِيهِ النَّاسُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ)،
أَيُّ قَالَ الشَّيْخُ الْقُدُّورِيُّ فِي «مختصره»^(١)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مختصره» «وَالْمُقَدَّرُ الَّذِي لَا يَتَعَاشُرُ
نَاسٌ فِيهِ بِضَفِّ الْعُسْرِ وَأَقْلَ مِنْهُ، وَهَذَا غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ عَنْهُمْ، وَلَكِنْ مَدَاهِلُهُمْ تَدُلُّ

(١) يَطْرُقُ الْمُسْرُطُ بِسُرْحِي [١١٧-١١٩]

(٢) يَطْرُقُ الْمُحْتَمِلُ بِتَدْرِي [ص ١١٧]

في باب المطاوعة

عليه^(١) إلى هنا لفظ المطاوي.

وقال الإمام الأسعجاني في شرح المطاوي^(٢) [٢٠٠، ١٢] «وروي عن أبي
سب يحیی أنه قال: قدّر ما يتعلّق السّ فيه في لغوي «دّیم»^(٣)، وفي لحيوان،
«دّة یزّدة»^(٤)، وفي العفّار: «دّة ذوّارّة»^(٥)»

وقال الشيخ أبو المّعين النّسفي في «شرح الجامع الكبير» في الباب الثاني
من كتاب الركّاة - «تقبّل من أصحابه في باب البيّات منحقّ بعدم، لتعدي
بضیانة عنه؛ لدحوب ذلك تحت تقويم المقومیس، والكثیر منها غیر مُلحقٍ بالعدم،
لدحوب الاتّباع عنه تحت الإمكان»

ثم قال «احتجّ المشايخ في لحدّ لحدّ بين القليل والكثير:

منهم من قال ما يتعلّق لاس في قليل، وما لا يتعلّق لاس فهو كثير

ومنهم من قال: ما يدخل تحت تقويم المقومیس؛ فهو قليل، وما لا يدخل،
فهو كثير، والمعنى في ذلك: هو إمكان التحريك، وعدم الإمكان.

(١) يظن: «مختصر المطاوي» [ص/١٩١]

(٢) يظن: «شرح مختصر المطاوي» [ص/٢٦٠]

(٣) دّیم: فتح الدال المهملة وسكون الهمزة، ثم عرّدها من، دیم: كسر اللام وسكون الهمزة
أخر الحروف، وفي آخره ميم، وهو اسم النصف، والعرّدها نصف عرهم يظن: «شرح
الهداية» للعيني [٢٧٢/٩]

(٤) دّة یزّدة: فتح الدال، وسكون الهمزة، وهو اسم عشرة عرّده، ويأخذ باب، آخر الحروف
سكون، يروي، دّة: مثل لا، وهو اسم أحد عشر عرّده، يظن: «مختصر المطاوي»

(٥) دّة ذوّارّة: وهذا اسم لاسي عرّده، وفّر ذوّارّة، يظن: «شرح مختصر المطاوي» [ص/٢٦٠]
الآلة، وسكون الهمزة، وسكون الهمزة، وهو اسم عشرة عرّده، وهو اسم عشرة عرّده، وهو اسم عشرة عرّده

بسم الله الرحمن الرحيم

ومسئولهم من قائل ذلك موقوف إلى رأي القاضي

ومحقق قدر في هذا الكتاب بـ «دقيق» ، يعني في «الجامع الكبير» ،
 وينبغي [١] بـ «يدفع فصولاً ذلك على ما قال القاضي أبو القاسم من شئيب بن
 إدريس» ، حكى عنهم : أنهم قدروا اليسير في القدر بـ «دقة ذواته» ، وفي الحيوان
 بـ «دقة يردده» ، وفي العروض بـ «دقيق» . «إلى هذا لفظ الشيخ أبي المعبر»

ثم أعلم : أن المتصرفين للغير منهم من يُعفى عنه ، يعني اليسير في تصرفاته ،
 بعد كان أو شراء ، ولا يتحقق منه العنق [٢] (٣٠٠) ، ودلك كالأب في مال
 صغير ، والجد ، والنوصي ، ومؤلفي بوقف .

ومسئولهم من يُعفى في تصرفه العنق اليسير إجماعاً ، وفي العنق العاشر
 خلاف ، ودلك كالعبد المأذون ، ونكحت . فإن العنق اليسير عفو [٣] (٣١٠)
 [عنهم] [٤] إجماعاً ، وكذلك العنق العاشر عند أبي حنيفة ، خلافاً لهما ،
 بينع والشراء في ذلك على التساوي .

ومسئولهم من لا يُعفى عنه العنق العاشر في شرائه إجماعاً ، ويُعفى عنه العنق
 العاشر في بيعه على الحلال ، ودلك المضارب ، وشريك العبد ، والمندوصي ،
 والوكيل المطلق لتبع ، تبع هؤلاء يعني فاحش حائر عند أبي حنيفة خلافاً لهما ،

(١) ثم يظهر به في معناه من القدر المصباح من «الجامع الكبير» والمطهر به سقط في بعض هذه
 أبواب مائة

(٢) ثم يظهر به في معناه بعد من الشئب في هذه القدر بـ «دقيق» ، ولا يرد في «الجامع الكبير» ولا في
 تصحيحه ، ولا في القادر التبيين ، ولا في الكون ، ولا في الكون ، ولا في حادثة غيره من هذا في
 صفات الحمية .

(٣) وقع بالأصل «أبو» ، والمثبت من «أبو» ، و«دقيق» ، و«دقيق» ، و«دقيق»

(٤) ما في المعقولات في «أبو» إجماعاً

قال وإذا وكله بيع عد، فباع بصفته، حار عند أبي حنيفة؛ لأن النمل
مطلق عن عد، لا يترى ولا خفاء، لا ترى أنه لو باع النمل بشيئ لخصف
بحور عنده وإذا باع النصف به أولى.

وشراء هؤلاء يعني فاحش لا ينفذ إجماعاً

ومهم من لا يغني عن المثل وروى في كتاب السير، كالمريض مريض
الموت عنه ذنب متعرق، لا يغني عنه سائر، وغني من وصيته بعد موته السير
بدايع تركه لعصاء ذبونه، وكذا المريض لو باع من مريض ورثته لا يغني عنه ذنب
المحابة عند من يحور بيع المريض من ورثته، وهو أبو يوسف ومحمد، ويحيز
المشتري منه بين أن يؤدي لثمن أبي تمام حنيفة، وبين أن يفسخ

وعلى قول أبي حنيفة لا يحور بيع المريض من ورثته وإن كان يكثر من
بيعته حتى يحيز سائر ورثته، وليس عنه ذنب، ولو باع المصاب من لا تحور
شهادته له، لا يغني عنه لمحابة السيرة. ولو باع الوصي منهم فكذلك. كما
في «تكملة الفناوي».

قوله. (وإذا وكله ببيع عد، فباع بصفته، حار عند أبي حنيفة)، وهذه من
مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام هي رجل أقر رجلاً
أن يبيع عنه هذا، فباعه بصفته، قال هو حار، وقال عليه السلام يعقوب ومحمد
لا يحور إلا أن يبيع النصف، لا حر.

وقال محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل أقر رجلاً أن يشتري له
هذه الدار، فاشترى نصفها، قال لا يحور، وإن اشتراها بصف بصف، أو شقفاً

(وَقَالَ: لَا يَجُوزُ)؛ لِأَنَّهُ عَيْتْرٌ مُتَعَارِفٌ بِنَا فِيهِ مِنْ ضَرَرِ الشَّرِكَةِ (إِلَّا أَنْ يَبِيعَ النُّصْفَ الْآخَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْتَصِمَا)؛ لِأَنَّ بَيْعَ النُّصْفِ قَدْ يَبْعُ وَبَيْعُهُ (لِي

عَلَيْهِ الْبَيَانُ)

يَنْفَعُ حَتَّى شَرَاهُ كُلَّهَا؛ حَرًّا (١) بِمَنْ شَا نَقَطَ مُحَمَّدٌ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»
وَقَدْ فِي «شرح الطحاوي» (٢) «وَمَنْ وَكَّلَ بِبَيْعِ عِلْدٍ فَابْتِيعَ بَصْفَهُ، أَوْ مِمَّا سِوَاهُ
مِنْ أَجْرَانِهِ، لَا يَلْزَمُ الْآمِرُ، وَلِزِمَ الْوَكِيلُ، وَإِنْ ابْتِيعَ الْبَاقِي مِنْهُ قَبْلَ الْحُصُومَةِ، لَزِمَ
لِلآمِرِ عَدَبٌ، وَعَذْرُ زَوْجٍ. يَلْزَمُ الْوَكِيلُ دُونَ الْآمِرِ

وَبِوَحْتِصَمِ الْوَكِيلِ مَعَ الْمُوَكَّلِ. لِي نَقَضِي قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْوَكِيلُ الْبَاقِي،
وَالْزِمَ الْآمِرُ الْوَكِيلَ، ثُمَّ إِنَّ الْوَكِيلَ اشْتَرَى الْبَاقِي بَعْدَ ذَلِكَ، يَلْزَمُ الْوَكِيلَ
بِالْإِخْمَاعِ، وَكَذَلِكَ هَذَا الْحُكْمُ فِي خَمِيعِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي فِي تَعْيِينِهَا مَضْرُوءَةٌ (٣) ١٠٢٤،
وَيَكُونُ الشَّمِيعُ فِيهِ عَيْبٌ، كَعَصِيٍّ، وَالْأَمَةِ، وَبَدَائَةِ، وَلَثُوبٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ.

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِشَرَاءِ لَيْسَ فِي تَعْيِينِهَا مَضْرُوءَةٌ، وَلَا يَكُونُ الشَّمِيعُ فِيهِ عَيْبٌ،
فَاشْتَرَى بَصْفَهُ، لَزِمَ الْآمِرُ، نَحْوُ أَنْ يُوَكَّلَهُ بِشَرَاءِ كُرٍّ مِنْ جَنْطَةٍ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ، فَاشْتَرَى
بِضْفِ الْكُرِّ بِخَمْسِينَ دِرْهَمًا، لَزِمَ الْآمِرُ (٤) ١٠٢٥، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَهُ بِشَرَاءِ عَصِيٍّ،
فَاشْتَرَى لَهُ أَحَدَهُمَا، لَزِمَ الْآمِرُ بِالْإِخْمَاعِ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَهُ بِشَرَاءِ جَمَاعَةٍ مِنْ
الْعَدِيدِ، وَاشْتَرَى وَاحِدًا مِنْهَا، لَزِمَ الْآمِرُ.

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عِنْدِهِ، فَبَاعَ بَصْفَهُ، أَوْ جَرًّا مَعْلُومًا، جَرَّ يَبِيعُهُ عِنْدَ أَبِي خَبِيفَةَ
(٥) سِوَا بَاغِ الْبَاقِي مِنْهُ أَوْ لَمْ يَبِيعْ، وَعَنْهُمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ بَصْفِهِ إِلَّا أَنْ يَبِيعَ
الْبَاقِي (٦) ١٠٢٦، فَحَسْبُ يَجُوزُ بَيْعُهُ، فَهُمَا حَقْلَاهُ كَالشَّرَاءِ، وَهُوَ قَرَقٌ بَيْنَهُمَا (٧) ١٠٢٧.
بِمَنْ شَا لَقَطَ «شرح الطحاوي».

(١) بَطْنُ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ الْكَبِيرِ [ص ٣٥٢ - ٣٥٤].

(٢) بَطْنُ «شرح مختصر الطحاوي» بِالنَّاسِخِ أَوْ ١٢٦٦.

الإفتقار بأن لا يَحِلَّ مَنْ يَشْتَرِيهِ حُمْلَةً فَتَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُعْرِقَ ، فَإِذَا بَاعَ الْبَاقِي قَبْلَ
نَقْضِ النَّعْ الْأَوَّلِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ وَقَعَ وَبَيْعٌ ، وَإِذَا لَمْ يَبْعَ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَبْعَ وَبَيْعٌ فَلَا
يَجُوزُ ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ عِنْدَهُمَا .

وَقَدْ عَمِلَ سَيَّارٌ

وَأَصْلُ ذَلِكَ ، أَنَّ أبا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَغْتَرُ بِعَمُومِ وَالْإِطْلَاقِ فِي التَّوَكُّلِ بِالْبَيْعِ ،
وَأَمَّا فِي التَّوَكُّلِ بِالشَّرَاءِ : فَتُفَسِّرُ الْمُعَارَفُ الَّذِي لَا صَرَرَ بِهِ وَلَا تَهْمَةً ، وَعِنْدَهُمَا :
كِلَاهُمَا سَوَاءٌ ، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَفْلِكُ لَشَرَاءٍ يَغْنِي فَاحِشٍ ، لَأَنَّهُ صَرَّرَ ، لَا يَنْفِكُ النَّعِ
بِشَرٍّ فَاحِشٍ أَيْضًا عِنْدَهُمَا ، لَأَنَّهُ صَرَّرَ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ انْصَرَرَ بِسِمْطٍ بِمَطْطُوبٍ بِالْعَقْدِ ،
بِالسِّمْطِ الْمَطْطُوبِ هُوَ النَّعْ .

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ : لَا يَجُوزُ بِتَوَكُّلِ بَيْعِ الْعَبْدِ أَنْ يَبْعَ بَصْفَةً ؛ لَأَنَّهُ صَرَّرَ ؛ إِذْ
فِي التَّوَكُّلِ نَعِيَّةٌ ، لَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَى مُتَعَرِّفًا ، كَمَا يُشْتَرَى حُمْلَةً إِلَّا إِذَا بَاعَ الْبَاقِي قَبْلَ
نَقْضِ التَّوَكُّلِ النَّعِ ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ عِنْدَهُمَا أَيْضًا اسْتِحْسَانًا ؛ لَأَنَّهُ رُبَّمَا لَا يَتَبَيَّنُ لَهُ
بَيْعُ الْكُلِّ جَمْلَةً ، إِذَا بَاعَ الْبَاقِي ظَهَرَ أَنَّ بَيْعَ الْبَعْضِ وَسَبِيحَةً إِلَى تَحْصِيلِ
مَقْصُودِ الْأَمْرِ ، فَحَادٍ .

وَأَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالشَّرَاءِ وَقَعَ مُطْلَقًا عَنْ فَيْدِ الْجَمْعِ وَالْمُتَرَبُّعِ ؛
لَأَنَّ التَّوَكُّلَ لَمْ يَنْصَرْ عَلَى ذَلِكَ ، فَلِهَذَا حَوَّرَ أَبُو حَنِيفَةَ النَّعِ بِالشَّرَاءِ فَاحِشٍ عَمَلًا
بِالْإِطْلَاقِ ؛ إِذَا جَاءَ بِبَيْعِ الْكُلِّ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ الشَّيْءِ جَازَ بَيْعُ النَّصْفِ بِدَسْتِ الشَّيْءِ
بِالنَّظَرِ الْأَوَّلِيِّ ؛ لِأَنَّ إِفْسَادَ الْبَعْضِ مَعَ بَيْعِ الْبَعْضِ بِهَذَا لَمْ يَنْفَعْ لَهُ مِنْ بَيْعِ الْكُلِّ
بِدَلِيلِ لَمْ يَنْفَعْ .

بِحِلَالِ الشَّرَاءِ ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ شَرَاءُ النَّصْفِ لِلتَّهْمَةِ ؛ لَأَنَّهُ مُتَّهَمٌ ، لَأَنَّهُ
يُخَصَّمُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِأَمِيرِهِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْزَرْ شَرَاؤُهُ
بِالشَّرَاءِ فَاحِشٍ لِنَفْسِهِ ، لَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَأَى فِيهِ الْعَيْنَ فَاحِقَةً بِمُؤَكِّدَةٍ

وإن وكتله يشراء عبداً، فاشترى بصفه؛ فالشراء موقوف، فإن اشترى ناقية
بم لمؤكل؛ لأن شراء البعض قد يقع وبسيمة إلى الإمثال بأن كان مؤروفاً بين
جماعة فيحتاج إلى شرائه شقفاً شقفاً، فإذا اشترى الباقي قبل رد الأمر البيع
حتى أنه وقع وبسيمة فيقتد على الأمر، وهذا بالاتفاق.

في غاية البيان

وفي شراء النصف ثمة؛ لأن الشركة [١٦ = ٢٣] هي الأغنياء المجتمعة عب،
وعب ضرر، فيحتمل أنه الحصة بمؤكليه اجتماعاً عن ضرر فيه، ويسر البيع
كذلك، لأنه لا يقع بلو كليل بل يقع للمؤكل، فلا يكون متهماً.

ولأن لعد أو الدار قد يكون ميراثاً لجماعة لا يثنى شراء ذلك حصة، فإذا
اشترى شقفاً شقفاً حتى اشترى الباقي، ظهر أن شراء البعض عند شراء الباقي
كان وسيلة إلى تحصيل مقصود الأمر، فجار، فصار كانه اشترى حصة [١٦ = ٢٣]،
ورأى التهمة، فكان اشترى للأمر.

قال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير: «وفي قول زفر يكون
شراء نصيب في الأحوال كلها؛ لأنه نكحاً اشترى النصف فهو شريك في الظاهر،
فصار شراء نصيبه، فلما اشترى النصف الآخر صار الشراء بصفه أصلاً، لأن
الشراء لا يتوقف، ولم يصار الأول له ظهر أن النصف الثاني له أيضاً.

لجواب أن يقال: إنما يصير الشراء لنصيبه للتهمة، فلما اشترى نصف الآخر
ارتفع التهمة، فصار بمنزلة الشراء جملة».

قوله (وإن وكتله يشراء عبداً، فاشترى بصفه؛ فالشراء موقوف). يعني:
بالإتفاق، وقد مر بيان المسألة.

قال القدوري في كتابه المشتمل على «التقريب»: «لا قال أبو يوسف: إذا وكل
رجلاً رجلاً أن يشتري به عبداً، فاشترى بصفه؛ جاز عتق الأمير فيه، ولم يحز عتق

وَأَمْرُ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام أَنَّ فِي الشَّرَاءِ تَحَقُّقُ التَّهْمَةِ عَلَى مَا مَرَّ
وَأَخْرَأَنَّ الْأَمْرَ فِي لَيْسَ نَصَادِفَ مِلْكُهُ ، فَبَصَحَ ، فَبَغَضَ بِهِ إِطْلَاقَهُ ، وَالْأَمْرُ
بِالشَّرَاءِ ضَادَفَ مِلْكَ الْغَيْرِ ، فَلَمْ يَصَحَّ ، فَلَا يُغَسِّرُ بِهِ التَّقْسِدُ وَالْإِطْلَاقُ

﴿عَايَةُ الْبَيَانِ﴾

الْوَكِيلُ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : يَحْوزُ عِنْتُ الْوَكِيلِ فِيهِ دُونَ التَّوَكُّلِ .
وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّ الْوَكِيلَ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بَعَثَهُ لَا تَقْبَلُ الشَّرَاءَ لِنَفْسِهِ ،
فَتَرْفَعُ عَلَى حُكْمِ مِلْكَ الْإِمْرِ ، فَإِذَا أَعْتَقَهُ كَانَ إِحْرَارَهُ ، فَقَدْ عِنْتُهُ
وَجْهٌ قَوْلِ مُحَمَّدٍ : أَنَّ الْوَكِيلَ لَمَّا خَالَفَ مَا أَمَرَ بِهِ ؛ لِرُفْعِهِ ذَلِكَ ، وَتَبَيَّنَ
١٢١ ٢٢٣ دَا الْعَرَبُ مِنْ حَقِّهِ الْحُكْمُ ، إِذَا مَلَكَ حَرًّا عِنْتَهُ .

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا مَرَّ) بِشَارَةِ إِلَى قَوْلِهِ قَدْ عَشْرِينَ خَطًا (لِأَنَّ التَّهْمَةَ فِيهِ مُتَحَقِّقَةٌ) .
قَوْلُهُ : (وَأَخْرَأَنَّ الْأَمْرَ فِي [٥٣٠/٦١] لَيْسَ يُضَادِفُ مِلْكُهُ ، فَبَصَحَ ، فَبَغَضَ بِهِ
إِطْلَاقَهُ ، وَالْأَمْرُ بِالشَّرَاءِ ضَادَفَ مِلْكَ الْغَيْرِ ، فَلَمْ يَصَحَّ ، فَلَا يُغَسِّرُ بِهِ التَّقْسِدُ
وَالْإِطْلَاقُ) ، أَيُ : دَلِيلُ احْرُ فِي لَمَرَّقٍ بَيْنَ لَيْسَ وَ الشَّرَاءِ .

لَأَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام أَنَّ الْأَمْرَ فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ بِالشَّرَاءِ ضَادَفَ مِلْكَ الْإِمْرِ ، فَصَحَّ
أَمْرُهُ لَوْلَا يَنْتَهَى عَلَى مِلْكِهِ ، فَغَسَّرَ بِطَلَاقِ الْإِمْرِ ، فَجَارَ بَيْنَ لَصَفٍ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ وَقَعَ
مُطْلَقًا عَنِ الْحُكْمِ وَالْفَرْقِ .

فَلَمَّا الْأَمْرَ فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ [٥٣٠/٦١] بِالشَّرَاءِ ضَادَفَ مِلْكَ الْغَيْرِ ، وَهُوَ مَا
الْبَيْعِ فَلَمْ يَصَحَّ لِأَمْرٍ مُنْصَوِّدٍ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ لِلْإِمْرِ فِي مَالِ الْغَيْرِ ، وَإِنَّمَا صَحَّ
صَرُورَةُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَلَا عُمُومٌ لِمَا نَبَتْ صَرُورَةُ ، فَلَمْ يُغَسِّرْ إِطْلَاقَهُ ، فَلَمْ يَحْرُ بِشِرَاءِ
النَّعْصِ ، لِأَنَّ النَّابِتَ بِالصَّرُورَةِ يَنْقَدِرُ بِقَدْرِ الصَّرُورَةِ ، وَدَلِيلُ تَأْدِي بِالْمُتَعَارَفِ ،
وَهُوَ بِشِرَاءِ الْكُلِّ لَا النَّعْصِ ؛ لِأَنَّ لِعَرَضِ الْمَطْغُوفِ مِنَ الْكُلِّ لَا يَخْصُلُ بِشِرَاءِ

ومن أمر رجلًا ببيع عبده، فدفعه وقتل الشئ، أو لم يفتش، فزده
مشتري بعيب لا يحدث منه نقصا، فخاص به، أو قرر، أو لم يقرر
رثة بركة على الأمر.

فصل في إذا اشتري إن في قتل لا يحصى، فيجوز على الأمر، لأنه حصر
منه، لأنه ربما يتعدى عليه تحصيله، فزده بغيره.

[٢٤/١٢] قلنا مشتري النكر فهو له قصه مثل الأمر، فله أن يفتش
أنه قصه الخلاق، فلم يفتد على الأمر.

ولا يقال أن الأمر في صورة شراء، فله صدق مثله، لأن نفس ماله
لأنما شؤل الشئ في باب بيعت، فله أن يفتش به.

قوله: (قال ومن أمر رجلًا ببيع عبده، فدفعه وقتل الشئ، أو لم يفتش،
فزده المشتري بعيب لا يحدث منه نقصا، فخاص به، أو يقرر، أو لم يقرر،
فزده بركة على الأمر)، أي قال محقق في «بيع الحامع الصغير»

وصورة المسألة فيه «مشتري عن بغيره عن أبي حنيفة في رجل يفتش
الرجل ببيع عبده، فباعه من رجل، ويدفعه إليه، فلا يفتش الشئ، أو يفتشه
يزيد المشتري أن يركه على ما شور بعيب، فبشبهه إلى خاصي، وهو غيب لا
يحدث منه، فزده عنه بغيره، أو يقرر به، أو يقرر من ما شور بالعيب
بما شور أن يركه على الأمر، وإن كان غيب يحدث منه، فزده عنه بغيره،
أو يقرر من ما شور بالعيب، أو يقرر بغيره، فزده عنه بغيره،
الما شور على الأمر، وإن كان ذلك بغيره من ما شور بالعيب، فزده
الأمر» أي هذا لفظ محقق في «أصل الحامع الصغير»

﴿حَقَّ عَلَيْهِ الْبَيْعُ﴾

وأصل ذلك، أن الوكيل بالبيع والشراء يزجج إياه حقوق العقد، ومن حصة الحقوق الرد بالعيب، ويرد عليه، ويكر إذا رد عليه من يكون ذلك رد على الموكَّل أم لا؟ وإن كان العيب لا يحدث مثله، كالإضيق الرتد، والشراء الشاعية، أو لا يحدث مثله في مثل هذه المدة؛ رده القاضي بلا بئة (١٠٣١ م)، ولا إقرار، ولا يمين؛ علم القاضي بقية بكونه عند البيع، فيكون ذلك رد، على الموكَّل، ولا يحتاج الوكيل في الرد إلى خصوصية.

ولما شرط محمد في «الجامع الصغير» البيعة، أو الإماء، أو الإقرار، لا شبهة الأمر إلى القاضي بأن العيب قديم أم لا، أو يضمن لقاضي بقى أن مثل هذا العيب لا يحدث في مدة شهر مثلاً، ولكنه لا يضمن تاريخ البيع متى كان، فيحتاج المشتري إلى واحدة من هذه الحجج على أن تاريخ البيع مد شهر حتى يظهر عند القاضي أن هذا العيب كان في يد البائع، ويرد المبيع عليه.

وبعض مشايخنا ذكروا (١٠٢٥ م) تأويلاً آخر ليكون البائع (١٠٢٧ م) هو أن يكون عباً في الباطن، لا يحدث مثله، يكن إنما يطبع عليه انشاء، كالقرن (١) في العزج وسحره، فالقاضي يبري الساء، وإن شهد بديك، فلا يثبت الرد بشهادته، لكن يثبت حق الخصوصية لمشتري في توجيه يمين على لتابع، فيخلقه القاضي، ويرد عليه سكره، فيكون ذلك رداً على الموكَّل أيضاً من غير خصوصية.

فأما إذا عاين القاضي تاريخ البيع والعيب طاهر لا يحتاج في الرد إلى شيء من هذه الحجج، فيكون ذلك رد على الموكَّل بلا خصوصية، وإن كان عيب يختص

(١) في (١٠٢٥ م) تاريخ العيب.

(٢) مرون - بفتح لظاف، مكنون - هم عظم أو عذبة مائة من وروج لذكر وقد تقدم تعريف

في باب الوكالة

الحديث في هذه المدة بعد البيع ؛ ناقصي لا يرثه لا بحجة ، إنما يبيته ، أو ينكول
 التابع^(١) ، أو بإقراره بأن هذا العيب كان في يده قبل التسليم ، لن المشتري .

فيذا قضى القاضي بالرد على الوكيل بواحد من هذه الحجج ، هل يكون
 ردًا^(٢) على الموكل حتى لا يحتاج الوكيل إلى الحصة مع الموكل ، فإن رد
 بالية ، فهو لازم للموكل ؛ لأن [٢٥١٢] البينة حجة في حق الناس كافة

وكذلك إذا رد عليه بالنكول ؛ لأن الوكيل مضطر في النكول ؛ لأنه لم يشر
 حراً معيد ، والموكل هو الذي أوقعه في هذه الورطة ، فكان الحلاص عليه ،
 فكان لرد على الوكيل ردًا على الموكل .

وإن رد بالإقرار ؛ لرم المأمور ، لكن له أن يخاصم الموكل ، قبله ببيته ، أو
 نكول ؛ لأن الرد لما كان بالقضاء لم يخلل ابتداء عقد لعقد الرضا ، بل جعل فسخاً ،
 ولكنه بدل قاصر ، وهو ترار الوكيل بقيام عيب عند الموكل ، فمن حيث إنه
 فتح كان للوكيل حق الخصومة ، ومن حيث إنه [٣١٦] يثبت بدل قاصر ؛ لم
 يثبت الرد على الموكل إلا بحجة .

فأم إذا كان الرد بمجرد إقرار الوكيل بلا قضاء ؛ لم يكن له أن يخاصم
 الموكل ؛ لأنه فتح بالتراضي ، فكان له حكم عقد جديد في حق غيره ، بطل
 حق الخصومة ، هل في عيب يحدث مثله

أم إذا كان عيباً لا يحدث مثله ، والرد بعير فقب و قاضي : قالوا في «شرح الجامع
 الصغير» [٢٦١٢] فقد ذكر في عامة روايات «المسوخة»^(٣) : أنه يرم الوكيل ،

(١) وقع بالأصل : «ينكول البيع» والمثبت من : «ن» و «م» ، وفتح ، و «ع» ، و «ص» .

(٢) وقع بالأصل : «ذلك رد» ، والمثبت من : «ن» و «م» ، وفتح ، و «ع» ، و «ص» .

(٣) ينظر : الأصل / المعروف بالمسوخة [٢٨٥/١١] طبعة ورر (الأوراق لقطريه)

لأن الناصبي تبين حدوثه بعد في يد لئيم فلم يكن قصده مستنداً إلى هذه
الصحاح

وبأول اشتراطها في «الكتاب» أن الناصبي يعلم أنه لا يحدث مثله في

في هذه النسخ

ولا يحصن المؤكل، وذكر في كتاب البيوع من «الأصل»^١ أنه يدرم المؤكل من
غير ضرورة، لأن لحصن فعلاً غير ما يفعله الناصبي؛ لأن الرد حق متعين في
هذا، فإذا تعي الحق، صار تسليم الحضم وسليم الناصبي مؤثراً، كسليم الشفعة،
وقضاء الدين، والرجوع في دينه

وخة عامة الروايات، أن هذا رد ثبت بالناصري، فصار كسليم الحديد، فلم
يدرم المؤكل، ولا تسليم آتاهم فعلاً غير ما يفعل الناصبي، لأن الرد ليس متعيناً،
لأن الحق في مصادة تسليم، ثم في الرد عند المعسر عن ذلك ثم في الرجوع
بحصة العيب عند المعسر عن الرد، فلم يكن الرد متعيناً، وبعد ذكر من المسائل
الحق متعين لا يحتمل التحول إلى غيره، فقد انقضى، بعد الجمع

قوله: (فرده العسري عليه يعنى لا يحدث مثله بقضاء الناصبي مبق، أو
بإقراره، أو بإتاء يمي فإنه يردّه على الأمر).

١٠٠٠. فإن قلت إذا كان الزكيل مقرراً بالعيب يرد عنه فلا حاجة إلى
قضاء الناصبي، فما فائدة ذكره؟

قلت الكلام وقع في الرد على المؤكل، وإذا كان الرد على الزكيل بقرره
ولا قضاء لا يردّه على المؤكل وإذا كان عيباً لا يحدث مثله في عتقه بوبت
المسوط، فظهرت ضرورة ردّه، فافهم واعلمه

قوله (إلى هذه الصحاح)، إشارة إلى أسفه، وإلقراره، وإن الناصبي

قوله (وإذا اشتراطها) في «الكتاب» أي اشتراط الصحاح

ثاني شهر ١٢١٣ | لَكَيْتَ أَشْتَه عَيْنَهُ تَارِيحُ النِّعِجِ فَيُخْتِجُ إِلَى هَذِهِ الْمُخْتِجِ لِيُشْهِرَ
تَرْجِعَ، أَوْ كَدَنَ غَيْبًا لَا يَغْرِفُهُ إِلَّا لِنِسَاءٍ أَوْ الْأَطْفَالِ، وَمَوْتُهُنَّ وَمَوْتُهُنَّ الطَّيِّبِ
حَتَّى فِي تَوَحُّدِ الْحُصُومَةِ لَا فِي الرَّدِّ فَيَنْتَقِرُ إِلَيْهَا لِلرَّدِّ، حَتَّى لَوْ كَدَنَ الْقَاصِي
عَنِ النِّعِجِ وَالْعَيْنِ طَاهِرًا لَا يَخْتِجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا وَمُوَرَّدًا عَنِ الْمُوَكَّلِ فَلَا
يَخْتِجُ مُوَكَّلًا إِلَى رَدِّ وَحُصُومَةٍ

فَإِنْ (وَكَدَلَكَ إِنْ رَدَّهُ عَلَيْهِ بَعِيْبٌ يَخْتِجُ بِمِثْلِهِ بِنَيْتِهِ أَوْ يَتَنَاءِ يَجِي) ؛ لِأَنَّ
ثَلَاثَةَ حُجَّةٍ مُطْلَقَةً، وَالْمُوَكَّلُ مُضْطَرٌّ فِي الْكُؤُوبِ يَغْدِرُ الْغَيْبِ عَنْ عَيْنِهِ مَعْتَارِ
عَدَمِ مُعَارَسَتِهِ الْمَبِيعِ قَدَرِ الْأَمْرِ.

قَالَ (فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ لِرِمِّ الْمَأْمُورِ) ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ وَهُوَ
عَبْرٌ مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ لِإِمْكَانِهِ الشُّكُوتِ وَالْكُؤُوبِ، إِلَّا أَنَّ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ الْمُوَكَّلَ فَيُلْزِمُهُ
بِنَيْتِهِ أَوْ بِكُؤُوبِهِ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الرَّدُّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ، وَالْغَيْبُ يَخْتِجُ بِمِثْلِهِ،
حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ مَانِعَهُ، لِأَنَّهُ يَنْبَغُ حَدِيدٌ فِي حَقِّ ثَابِتٍ وَالْبَائِعِ

﴿وَأَيُّ حَايَةِ الصِّبْرِ﴾

الْمَذْكُورَةِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَقَدْ مَرَّ السَّالِفُ

قَوْلُهُ (فَيَنْتَقِرُ إِلَيْهَا لِلرَّدِّ)، أَيْ، يَنْتَقِرُ الْمُشْتَرِي إِلَى الْحُجَّةِ، وَهِيَ كُؤُوبُ الْبَائِعِ
عَنِ الْبَيْعِ مِثْلًا لِرَدِّ الْمَبِيعِ، وَقَدْ مَرَّ الْبَائِعُ أَيْضًا

قَوْلُهُ (إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا)، أَيْ، مِنْ الْمُخْتِجِ، وَهِيَ الْبَيْتَةُ، أَوْ الْإِقْرَارُ، أَوْ بَاءُ التَّحْيِي.
قَوْلُهُ (لِإِمْكَانِهِ الشُّكُوتِ وَالْكُؤُوبِ)، يَرْفَعُ لِكُؤُوبِ وَشُكُوبِ، أَيْ، لِأَنَّهُ
يُمْكِنُهُ الْكُؤُوبُ | ٢٧٧ | وَالْكُؤُوبُ

قَوْلُهُ (بِحِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الرَّدُّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ، وَالْغَيْبُ يَخْتِجُ بِمِثْلِهِ، حَتَّى لَا
يَكُونَ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ مَانِعَهُ).

ثانتهما، وأردت بالقصء قسح لعمم ولاية القاضي، غير أن الحجة قصيرة وهي الإقرار، فمن حيث المنع كان له أن يخصمه، ومن حيث القصور لا يلزم المؤكل إلا بحقة، ولو كان النعت لا يحدث مثله ولرد يغير قضاء بقراره تلزم المؤكل من غير حصور في رويته؛ لأن الرد متعين وفي عامة الروايات ليس له أن يخصم لما ذكرنا والحق في وصف السلامة ثم يتفصل إلى الرد ثم إلى الرجوع بالقصاص فلم يتغير الرد، وقد بيناه في الكفاية بأطول من هذا.

قال: ومن قال لأحر أمرتك ببيع غندي بنقدي، فبعته بسببه، وقال المأمور أمرتني ببعه، ولم تقل شيئاً، فالقول قول الأمر؛ لأن الأمر يستفاد

في غاية البيان

وكان ينبغي أن يقول أن يخصم مؤكته، أو يقول: أمره، وكان ينبغي أيضاً أن يقول: مكان قوله: (ولبايع ثابتهما) - والمؤكل ثابتهما، والأمر ثابتهما؛ لأن الكلام في محصمة بوكيل مع لمؤكل، وهو ليس ببيع.

قوله: (في رواية)، أراد بها رواية كذب ليوع من «الأصل»

قوله: (وفي عامة الروايات)، أي: من «المسوط»

قوله: (٢٧٧، ٢٧٨) (لما ذكرنا) إشارة إلى قوله: (لأنه يبيع خديج في حق ثالث)

قوله: (والحق في وصف السلامة)... إلى آخره، جواب لقوله: (لأن الرد متعين)، وبأن ذلك قرينة أيضاً

قوله: (قال ومن قال لأحر أمرتك ببيع غندي بنقدي، فبعته بسببه، وقال المأمور أمرتني ببعه، ولم تقل شيئاً، فالقول قول الأمر)، أي: قال في «الجامع الصغير»

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة ر.ه» في محل قال لأحر.

من جهته

﴿عنه عليه السلام﴾

أمرتك أن تباع عندي بالثقة، فبعتك بالنسيئة، ففقد المأمور، بل أمرتني أن يبيعه،
وتم ثقل شيئاً قال: القول قول المولى.

وقال أيضاً: «عن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام في رجل دفع إلى رجل مالا
مضاربة، فاختلف، فقال رب المال: أمرتك أن تباع بالثقة دون ما سواه، وقال
المضارب: أعطيتني المان مضاربة ولم ثقل شيئاً، قال: القول قول المضارب الذي
أخذ المان»^(١)، إلى هنا لفظ محمد في «أصل لجامع الصغير»

وقال في «الأصل»: «وإذا وكل الرجل رجلاً ببيع عنده، فقال الأمير: أمرتك
بألف، وقد باعه [٢٧٧ د] الوكيل بحمسي مئة، فإن البيع باطل لا يجوز، والقول
قول الأمير مع يمينه، وكذلك لو باعه بدسيرة، وقال الأمير: أمرتك بدراهم، أو
بحطية، أو شعير، فالقول في ذلك قول الأمير مع يمينه، ولا يجوز البيع، فإن باعه
سيسة ستة، فقال الأمير: أمرتك بالحال، فالقول قول الأمير، والبيع مردود، وكذلك
هذه المسألة في السكاج، والحلج، والمكائبة، والإخارفة، والبتي على مال»^(٢).
إلى هنا لفظ محمد في «الأصل».

وإنما كان القول قول الموكل؛ لأن الإذن يستعاد من جهته، فكان القول قوله
[٢٧٧ د] في كميته.

تحقيقه: أن الأمر قد يقع مطلقاً، وقد يقع مقيداً، ولم يوجد دليل على أحد
التوجهين، فكان القول قول الموكل؛ لأنه يدعي الخصوص، ولأصل في الوكالة
لخصوص، ولهذا لو قال: وكلتك في مال، يصير وكلاً في الحفظ؛ لأنه الأدنى،
وليس له أن يتصرف فيه.

(١) ينظر «الجامع الصغير مع شرحه» [ص ٤٠٩ - ٤١٠]

(٢) ينظر «الأمر» بسورف بالصوم [١٦ - ٢٦٤] طبعة وزارة الأوقاف بطنجة

وَلَا دَلَالَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ

قال وإن اختلف في ذلك لمصاريب ورب المال فثبوت قول المصاريب؛ لأن الأصل في المضاربة العموم، ألا ترى أنه يملك التصرف بإجره سقط المضاربة فقامت دلالة الإحلاق، بخلاف ما إذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمصاريب في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال؛ لأنه سقط الإطلاق بتصادفهما فنزل إلى الوكالة المختصة

﴿إِنْ شَاءَ الْمَالِكُ﴾

وهذا بخلاف ما إذا اختلف رب المال مع المصاريب كان القول قول المصاريب، وفي قول زهر، القول قول رب المال، وهو القياس [٢٨١/٢٨١]؛ لأن الأمر مستفاد من جهة رب المال، فصار كما في الوكالة.

قال القتيبي أبو الليث في «الشرح الجامع الصغير» «والعلماء استخصوا في المضاربة؛ لأن المضاربة بماؤها على العموم، وقد تصادف على المضاربة، ثم رب المال ادعى زيادة شريح، والمصاريب منكر، والقول قول، وليس كالوكيل؛ لأن [٢٨٢/٢٨٢] الوكالة عقد خاص، والمضاربة تقضي للعموم، فرب المال إذا أمر بالمضاربة؛ فقد أقر أن المصاريب يملك عموم التصرف؛ لأن المصاريب له أن يوكّل، ويستأجر، ويصنع، وهذا أمر بامر عدم، ثم ادعى معنى لخصوص؛ لا يصدق على ذلك

ولو كان رب المال يدعي المضاربة في نوع مسمى، والمصاريب يدعيها في نوع آخر؛ كان القول قول رب المال، لأن للعموم والإحلاق سقط باتفاقهما في نوع، فصار نظير الوكالة»

قوله: (ولا دلالة على الإطلاق)، أي لا دلالة على إطلاق الأمر، لأن التوكيل قد يقع مطلقاً عن قيد، سبب، ونسبة، وقد يكون مقيداً [٢٨٢/٢٨٢] بأحدهما،

ثُمَّ مُطْلَقُ الْأَمْرِ بِالسَّيِّعِ يَنْتَظِمُهُ نَقْدًا أَوْ سِنَةً إِلَى أَيِّ أَحَدٍ كَانَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا: بِتَقْيِيدٍ بِأَجَلٍ مُتَعَارِفٍ وَالْوَجْهُ قَدْ تَقَدَّمَ.

قَالَ. وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، [٢١٦] قَبَاعَهُ وَاحِدًا بِالسَّيِّعِ رَهْنًا، فَصَاعَ فِي يَدِهِ، أَوْ أَحَدًا بِهِ كَثِيرًا، فَتَوَيَّ الْمَالُ عَلَيْهِ، فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ

عَنْ عَائِدَةِ سَمَاءَ

يَأْذُنُ الدَّلِيلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يَدْعِي السَّيِّئَةَ. فَلَمَّا ثُمَّ يُؤْخَذُ الدَّلِيلُ؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ يُسْتَعَادُّ مِنْ حَيْثُ.

قَوْلُهُ (ثُمَّ مُطْلَقُ الْأَمْرِ بِالسَّيِّعِ يَنْتَظِمُهُ نَقْدًا أَوْ سِنَةً إِلَى أَيِّ أَحَدٍ كَانَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ).

وَعِنْدَهُمَا بِتَقْيِيدٍ بِأَجَلٍ مُتَعَارِفٍ) ، وَكَانَ الْأَسْبَحُ أَنْ يَذَكَرَ مِائَةَ السَّنَةِ فِي أَوَّلِ الْمَصْرِ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَالْوَكِيلُ بِالسَّيِّعِ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ) ، وَالْإِثْبَاتُ الْمَوْضِعُ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَالْوَجْهُ قَدْ تَقَدَّمَ) ، أَيِ: الرَّجُلُ مِنَ الْجَانِبِ قَدْ تَقَدَّمَ ثُمَّ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمِلَ بِإِصْلَاحِ الْأَمْرِ، وَهُمَا بِالْمُتَعَارَفِ.

قَوْلُهُ (قَالَ وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، قَبَاعَهُ وَاحِدًا بِالسَّيِّعِ رَهْنًا، فَصَاعَ فِي يَدِهِ، أَوْ أَحَدًا بِهِ كَثِيرًا، فَتَوَيَّ الْمَالُ عَلَيْهِ، فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ) ، أَيِ: قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» ، وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ: «قَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي شَيْبَةَ [٢١٦] وَمُحَمَّدٌ: إِذَا أَمَرَ رَجُلٌ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَ لَهُ عَبْدًا، فَصَاعَهُ، ثُمَّ أَحَدًا بِالسَّيِّعِ رَهْنًا، فَصَاعَ فِي يَدِهِ، وَاحِدًا بِهِ كَثِيرًا؛ فَهُوَ جَائِزٌ، وَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ» [٢١٦] إِلَى هَذَا نَقَطُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

قَالَ [٢١٦] الْقِسْمُ أَبُو الْوَكِيلِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «وَلَسَ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ، وَلَمْ يُرْوَعْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَدِدْتُ لِأَنَّ

(١) ينظر (المسوط) [٢١٦] ، (السياسة شرح ابن عديم) [٢٧٩] ، (الشرح المحكم) [٢٥٤]

(٢) ينظر «جامع الصغير مع شرحه لدفع الكلب» [١١٢]

أَصِيلٌ فِي الْحَقُوقِ

﴿عَلَامَةُ الْبَيِّنَاتِ﴾

اِسْتِثْنَاءُ الثَّمَنِ مِنْ حُقُوقِ الْعَنْدِ، وَهِيَ رَجْعَةٌ إِلَى الْوَكِيلِ، وَفِي الْبَيِّنَاتِ وَالرُّهْنِ
تَوَكُّلٌ «لَا اِسْتِثْنَاءَ مِنْكُمَا»^(١) الْوَكِيلُ، فَصَارَ هَلَاكُ الرُّهْنِ فِي يَدِ الْوَكِيلِ كَهَلَاكِهِ
فِي يَدِ الْمُوَكَّلِ، فَهَمْ يَضْمَنُ، كَمَا إِذَا هَلَكَ الثَّمَنُ فِي يَدِ الْوَكِيلِ

بِحَلَالِهِ الْوَكِيلُ يَقْبِضُ الدَّيْنَ بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ اخْتِارَ الْكَفِيلِ وَالرُّهْنِ، وَلَمْ يَزَلْ أَلِ
الْوَكِيلِ بِالتَّيَمُّنِ أَصِيلٌ فِي حَقِّ الْحَقُوقِ، وَلِهَذَا لَوْ حَجَرَهُ الْمُوَكَّلُ عَنْ قَبْضِ الثَّمَنِ لَمْ
يَجُزْ حَجَرُهُ، وَالْوَكِيلُ يَقْبِضُ الدَّيْنَ بِمَا يَمْلِكُهُ بَيِّنَةٌ لَا أَصَالَةَ، وَلِهَذَا إِذَا نَهَى
لِلْمُوَكَّلِ عَنْ قَبْضِهِ جَارَ، وَالْمُوَكَّلُ جَعَلَهُ دَنَا فِي قَبْضِ الدَّيْنِ لَا فِي اخْتِارِ الْكَفِيلِ
وَالرُّهْنِ، فَطَهَرَ الدَّيْنَ.

قَبْلُ الْمُرَادِ مِنَ الْكِفَالَةِ فِي قَوْلِهِ: (أُخَذَ بِهِ كِفَالًا) هُوَ الْحَوْلُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ لَا
يَتَحَقَّقُ فِي الْكِفَالَةِ، وَقِيلَ: بَلَى لِكِفَالَتِهِ عَلَى حَقِيقَتِهَا، بَدَأَ التَّوَكُّلُ يَتَحَقَّقُ فِيهَا؛ بَأَنَّهُ
مَاتَ لِكِفَالَتِهِ وَاصْكَوهُ عَنْ مُنَسَّاتٍ

وَقَدْ شَبَّحَ الْإِسْلَامُ عِلَاءَ الدَّيْنِ أَوْ لِحُسْنِ عِلْيِهِ بِنُ مُحَمَّدٍ لِأَسْبَاطِهِ
[١٧٩٠: ٢٠٠] هِيَ شَرْحُهُ لِمَا مَخْتَصَرُ الْكَافِي «بِحَاكِيمٍ لِشَهِيدٍ - فِي تَوَكُّلِ الْوَكِيلِ فِي
الرُّهْنِ -» لِإِذَا دَقَعَ الرَّحْلُ إِلَى الرَّجُلِ مَتَاعًا فَقَالَ بِعْهُ وَارْتَهَنَ لِي بِهِ رَهًا، فَعَمِلَ
فَهُوَ حَانِئٌ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَهُ بِهِ، وَلَوْ فَعَلَهُ بِتَمَسُّهِ جَارَ، فَكَدَّ إِذَا فَعَلَهُ بِاتِّبَاعِهِ، هَذَا كَانَ
الرَّاهِسَ^(٢) أَقْلَ مِنَ الثَّمَنِ بِمَا لَا تَتَعَلَّقُ الشَّيْءُ بِهِ، فَهُوَ حَانِئٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ
ؒ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُمَا.

(١) أَشَارَ فِي حَقِّهِ «بِ» إِلَى أَنَّهُ رَفَعَ فِي بَعْضِ شُيُخِ «بِ» بَدَأَ: «الْوَكِيلُ» لِأَسْبَابِهِ

(٢) أَلِ فِي حَقِّهِ «بِ» إِلَى أَنَّهُ رَفَعَ فِي بَعْضِ شُيُخِ «بِ» بَدَأَ: «الْمُوَكَّلُ» وَهُوَ الْمَوْكُوفُ
لِدَرْجِعِهِ فِي «بِ»

(٣) فِي «بِ» - الرُّهْنِ

وَيَمْلِكُ الشَّيْءُ مِنْهَا وَالْكَفَالَةُ تَوْثُقٌ بِهِ، وَالْإِزْنَةُ رِثْقَةٌ لِجَانِبِ الْإِسْتِيفَاءِ
يَمْلِكُكُمَا بِخِلَافِ الْوَكِيلِ يَقْتَضِي الدَّيْنُ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ بِنَافَةٍ وَقَدْ أَبَاهُ فِي قَنْصِ
الدَّيْنِ دُونَ الْكَفَالَةِ وَأَخَذَ الرَّهْنِ وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ يَقْبِضُ أَصَالَهُ وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ
الْمُوكَلَّ حَجَرَهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غاية البيان

وَيَحْتَمِلُ أَلَّا يَجُوزَ عَلَى قَوْلِهِمَا؛ بَاءً عَلَى أَنَّ أَخَذَ الرَّهْنَ يُشْبِهُ الْبَيْعَ [٢٠٨ ٥٣]؛
لِأَنَّ قَبْضَ الرَّهْنِ قَبْضُ ضَمَانٍ، وَيَصِيرُ مُسْتَبَدلاً مُسْتَوْفِياً فِي الْعَاقِبَةِ، وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ
عِنْدَهُمَا؛ لَا يَمْلِكُ الْبَيْعَ بِالنَّعْبِ الْفَاحِشِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ؛ يَمْلِكُ.

وَلَوْ بَاعَهُ وَلَمْ يَرْتَهِنْ لَمْ يَجُزْ [١٦٢ ٥٣] الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَهُ بِالْبَيْعِ بِشَيْءٍ مُؤَكَّدٍ
بِالرَّهْنِ، فَبِذَا بَاعَهُ بِشَيْءٍ غَيْرِ مُؤَكَّدٍ يَصِيرُ مُحَالِقاً، وَلَوْ قَالَ: بَعُهُ بِرَهْنٍ ثَقِيٍّ، فَارْتَهَنْ
رَهْماً أَقْرَ مِنْهُ بِمَا يَتَعَابَرُ النَّاسُ فِيهِ؛ فَهُوَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ بِخُصِّ التَّوَثُّقِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّاثِلٌ
لِلدَّيْنِ أَوْ مُقَارِبٌ لَهُ، فَصُلِحَ وَثِيقَةٌ لَهُ؛ لِأَنَّ الْوَثِيقَةَ مَا يُقْبَضُ إِلَى الْحَقِيقَةِ.

وَأِنْ كَانَ أَقْرَ مِنْهُ بِمَا لَا يَتَعَابَرُ النَّاسُ [١٦٢ ٥٣] فِيهِ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ تَوْثِيقَ الْكَثِيرِ
بِخَبَرِ الْقَلِيلِ مَثَلٌ لَا يُعْقَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَضُ إِلَى اسْتِيفَائِهِ، وَإِنْ ارْتَهَنْ رَهْماً ثَقِيّاً،
وَقَبَضَهُ، ثُمَّ رَدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ؛ فَهُوَ ضَامِرٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْآمِرِ؛ لِأَنَّ مَدَّةَ
التَّوَثُّقِ مُرْجَعُهُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ الْوَكِيلُ بِالرَّدِّ مُطِيعاً لَهُ، فَيَضَمُّهُ. وَأَمَّا كِتَابُ هَذِهِ
لِمَسَائِلَ تَكْثِيرًا لِلْعَوَائِدِ.

قَوْلُهُ: (فَوَيْ الْمَالُ عَلَيْهِ)، أَيُّ: عَلَى الْكَفِيلِ

قَوْلُهُ: (وَقَنْصُ الشَّيْءِ مِنْهَا)، أَيُّ: مِنَ الْحُقُوقِ.

قَوْلُهُ: (لَا يَمْلِكُ الْمُوكَلَّ حَجَرَهُ^(١))، أَيُّ: حَجَرَ الْوَكِيلِ عَنْ قَنْصِ الشَّيْءِ

فصل

وإذا وكل وكيلين فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكلأ به دون الآخر
وهذا في تصرف بحتاج فيه إلى رأي كلتيهما والخلع وغير ذلك، لأن الموكَّل

عنه لسان

فصل



إنما فصل هذا الفصل عما تقدم وإن كان الفصل العنقذم فصل لبيع أيضا،
لأن هذا الفصل في وكالة الاثنين، ووكالة الواحد مقدم عليه لا محالة، ولكن مع
هذا لم يكن ليذكر الفصل كثير حاجة إلا أن يقال يُفهم من شيء آخر غير الوكالة
بالتبع، وهو الوكالة بالجمع، والطلاق، والتزويج، والكتابة، والإعتاق، والإجارة،
وهذا حسن.

قوله [١١٢/٥٣ د]: (وإذا وكل وكيلين فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكلأ
به دون الآخر)، هذا لفظ القُدوري في «مختصر»، وتماثله فيه «لأن أن يوكلهما
بالخصومة، أو بطلاق زوجته بغير عوص، أو بعشيرة عنده بغير عوص، أو مردود بغير
عده، أو بمصاة دين عليه»^(١).

والأصل في ذكره النسخ أبو المعير شفي في «شرح الجامع الكبير»
في كتاب الطلاق «أن الوكيلين بالتصرف إذا ائرد أحدهما به يُنظر: إن كان
تصرف يُحاف به العين، ويحتاج فيه إلى ائروي ليخلص الاحتراز عن العن: لا
يحوز تصرف المئرد به، لأن الموكَّل في مثل هذا تصرف لا يرضى إلا بمحموع
أبيهم، فكان غير مقصود ذلك أي كل واحد منهم على الاستئذاد

وإن كان لا يُحاف به العين. ينفذ تصرف ١١٢/٥٣ د كل واحد منهم بما لا

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/١١٦]

بما يرى أي أحدهما ، والتدلل وإن كان مُعَدَّرًا وَلَكِنْ التَّقْدِيرُ لَا يَنْتَعِ
مُسْتَعْمَالُ الرَّأْيِ فِي الزِّيَادَةِ وَاخْتِيَارُ الْمُشْتَرِي .

﴿ عَنده سائر ﴾

حاجة في تخصصه إلى اجتماع الرأي والتعاون في التأمل ليظهر ما عسى أن يتمكن فيه
من بعض ، فيكون [٣١ ١٧] لمؤكل راصبًا يتصرف كل واحد منهما على الاستداد .

وقال محمد في «الجامع الصغير» : «عن يعقوب عن أبي حنيفة (رحمته الله) في
الرجل يأمر الرجلين ببيع له هذا العبد بألف درهم ، فبيعه أحدهما بذلك . قال
لا يجوز ، وكذلك إن أمر رجلين بخلع امرأته بألف درهم ، فخلع أحدهما ،
لم يجز ^(١) إلى هنا لفظ محمد في «أصل الجامع الصغير» .

وقال في «الأصل» : «وبدا وكل الرجل الرجلين ببيع عبده له ، أو دار ، أو
ذبي ، أو شيء من الأشياء ، فباع أحدهما دون صاحبه ؛ وإن ذلك لا يجوز في قول
أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد (رحمهم الله) من قبل أنه لم يرص برأي البائع منهما في
وكالة وحده ، ولو كان سمي لهما ثمنًا ، فباع أحدهما به ، لم يجز ، وإن باعًا جميعًا
بذلك لثمن فهو جائز .

وإن لم يُسم بها ثمنًا ، فباعا جميعًا بثنى مائة فإن أبا حنيفة كان يقول : هو
جائز وإن باعًا بدرهم شيئًا يسوي القاء .

وقال [٣٠ ٩٠] أبو يوسف [٣١ ١٢] ومحمد : إذا خطأ من الثمن ما لا يتعاضد
الناس في مثله لم يجز .

وقال أبو حنيفة إن وكلهما أن يشتري له شيء ، فإذا على ثمنه ما لا يتعاضد
الناس في مثله ، فإنه لا يدرمه ، وقال البيهقي والشراء في ذلك محلف في قول أبي
حنيفة .

() نظر الجامع الصغير مع شرحه النافع مكتبة [١١٦]

قَالَ (إِلَّا أَنْ تُرَكَّبَهُمَا بِالْحُضْرَةِ) لِأَنَّ الْإِخْتِمَاعَ فِيهَا مُعَذَّرٌ لِلْإِقْضَاءِ إِلَى

﴿مَعَاذِ اللَّهِ﴾

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ، هُمَا سَوَاءٌ لَا يَحُورُ عَلَى الْإِمْرِ إِلَّا مَا يَتَعَاثَرُ لِلنَّاسِ فِي مِثْلِهِ.

وَأَمَّا وَكَلَّ الرَّحْلُ رَجُلَيْنِ أَنْ يُرَوِّجَهُ مَرَأَةً بَغْنَمًا أَوْ يَمِيرَ عَلَيْهَا، وَرَوَّجَهُ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحُورُ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ حَاصِرًا وَأَحَدُ الرَّجُلَيْنِ فَهُوَ حَاضِرٌ.

وَلَوْ وَكَّلَهُمَا بِشَيْءٍ مَرَأَةً، أَوْ مُكَاتَبَةً عَدِيَّةً، أَوْ يَعْتَقُ عَدِيَّةً لَهُ عَلَى مَالٍ، فَأَمَضَى أَحَدُهُمَا ذَلِكَ دُونَ الْآخَرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ لَا يَحُورُ وَلَا يَنْقُضُ، وَلَوْ كَانَ سَمَى لِهَمَا مَالًا فَأَمَضَى أَحَدُهُمَا ذَلِكَ الْمَالِ، لَمْ يَحُورْ، وَإِنْ أَمَضِيَتْهُ يَدُكَ الْعَدِيَّةَ حَاضِرًا، وَإِنْ لَمْ تُسَمِّ يَهْمًا مَالًا فَطَلَقًا خَمِيعًا عَلَى دَرَاهِمٍ، أَوْ كَاتَبَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ، أَوْ اعْتَقَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ، فَإِنَّهُ يَحُورُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ (١) بِمَرَلَةِ التَّبَعِ، وَلَا [١٢٠٣٩٠] يَحُورُ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ (٢) إِلَى مَا نَقَضَ مُحَمَّدٌ فِي «لِأَصْلِ»

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٣) وَكَلَّ الرَّحْلُ رَجُلَيْنِ يَنْتَبِعُ عَدِيَّةً، أَوْ بِاسْيَاعَةٍ، أَوْ بِتَرْوِيجِ امْرَأَةٍ، أَوْ بِخَلْعِ امْرَأَةٍ مَعَهُ عَلَى مَالٍ، أَوْ يَعْتَقُ عَدِيَّةً عَلَى مَالٍ، أَوْ بِمُكَاتَبَةٍ، فَعَلَّ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، لَمْ يَحُورْ إِلَّا أَنْ يُجِيرَهُ الْآخَرُ يَحُورُ، وَإِنْ وَكَّلَهُمَا يَعْتَقُ عَدِيَّةً بِعِيرٍ مَالٍ، وَبِطَلَقِ امْرَأَةٍ بِعِيرٍ مَالٍ، فَعَلَّ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، جَرَّ (٤) إِلَى مَا نَقَضَ الطَّحَاوِيُّ (٥)

قَالَ الْإِمَامُ الْأَشْجَعِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» (٦) «لِأَصْلِ فِي هَذَا، أَنَّ الْوَكِيلَيْنِ بِالْمُتَدَبِّعَةِ إِذَا فَعَلَ أَحَدُهُمَا الْمُتَدَبِّعَةَ دُونَ صَاحِبِهِ لَمْ يَحُورْ، وَلَا يُنْقَضُ حَتَّى يُجِيرَهُ الْوَكِيلُ الْآخَرُ أَوْ الْمُوَكَّلُ، وَلَا يَحُورُ فَعَلَّ أَحَدُهُمَا، لِأَنَّ الْمُتَدَبِّعَةَ تَتَعَلَّقُ بِالرَّأْيِ وَلِغُسُورِهِ، وَقَدْ رَضِيَ بِرَأْيِهِمَا وَمَشُورَتِهِمَا، وَلَمْ يَرْضَ بِرَأْيِ أَحَدِهِمَا، سَوَاءٌ كَانَ

(١) يَصْرُحُ الْأَصْلُ بِمَعْنَى «لِأَصْلِ» (١١٠ ٢٦٦ طبعه وزارة الأوقاف المصرية)

(٢) يَطْلُو: «مَخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ» [ص ١١٢]

مَنْعٌ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَالرَّأْيُ يَخْتَلِفُ إِيَّاهُ سَابِقًا بِتَقْوِيمِ الْحُصُونَةِ

﴿فِي مائة مسألة﴾

بُنِيَ (٤٣١، ١١) مُسَمًّى أَوْ لَمْ يَكُنْ مُسَمًّى، وَالْوَكِيلُ الْآخَرُ حَاصِرٌ أَوْ عَائِتٌ، إِلَّا
فِي الشَّرَاءِ يَنْقُذُ عَنْهُ وَلَا يَتَوَقَّفُ؛ لِأَنَّ الشَّرَاءَ إِذَا وَخَدَ بَعَادًا عَلَى الْعَايِدِ فَإِنَّهُ يَنْقُذُ
وَلَا يَتَوَقَّفُ، بِحِلَافِ الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَارَةِ الْمُوَكَّلِ أَوْ الْوَكِيلِ، وَكَذَلِكَ
بِوَكِيلَانِ بِالتَّرْوِيجِ، وَالْحُلُوعِ، وَالْكُتْبَةِ عَلَى مَالٍ إِذَا فَعَلَهُ أَحَدُهُمَا لَا يَحْزُرُ حَتَّى
يُجِزَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ لَوْكِيلُ الْآخَرِ

وَأَمَّا الْوَكِيلَانِ بِالْعَقْدِ عَلَى غَيْرِ مَالٍ، وَالْوَكِيلَانِ بِإِطْلَاقٍ عَلَى غَيْرِ مَالٍ:
لأَحَدِهِمَا أَنْ يُعْتَقَ، وَيُطْلَقَ، وَكَذَلِكَ الْوَكِيلَانِ بِالْحُصُونَةِ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يُحَاصِمَ إِلَّا
أَنَّهُ إِذَا انْتَهَى إِلَى قَصْرِ الْمَالِ لَا يَحْزُرُ قَصْرُ أَحَدِهِمَا حَتَّى يَجْتَمِعَا؛ لِأَنَّ الْحُصُونَةَ
مَالًا لَا تَنَاقِي فِيهَا إِنْسَانًا بِالْاجْتِمَاعِ، وَالْقَبْضُ مِمَّا تَنَاقِي فِيهِ الْاجْتِمَاعُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ اثْنَيْنِ بِتَسْلِيمِ مَا وَهَبَ إِلَى الْمُؤَهَّبِ لَهُ، فَسَلَّمَ أَحَدُهُمَا؛
صَحَّتْ لَهُبَتُهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ اثْنَيْنِ بِبَعْضِ الدَّيْنِ وَسَلَّمَهُ الْمَالَ إِلَيْهِمَا، فَقَضَاهُ
أَحَدُهُمَا جَازَ.

وَأَمَّا الْوَصِيَّانِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا التَّصَرُّفُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ (٤٣٢، ١٢) عِنْدَ بِي
خَبِيئَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَالْوَكِيلَيْنِ بِالتَّبَعِ، إِلَّا فِي أَشْيَاءَ مَعْرُوفَةٍ تَذَكَّرُهَا فِي أَوْصَايَا
وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ نَكَلَ وَاحِدُهُمَا وَلَا يَتَصَرَّفُ عَلَى جَدَّةٍ، وَلَوْ دَفَعَ مَالَهُ
لِأَثْنَيْنِ مُصَارِفَةً فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا التَّصَرُّفُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ بِالْإِتْمَاقِ (١). كَذَا
فِي «شرح الطحاوي».

(١) [٤٣٢، ١٢] وَقَالَ فِي «شرح الأقطع» «وَأَمَّا التَّوَكُّلُ بِالْحُصُونَةِ: فَلأَحَدِهِمَا أَنْ

(وَلَوْ أَنَّ بَطْلَانِي رَوَّجْتَهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ أَوْ بَعَثْتِي عَنْدَهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ

ببغورٍ بها وفان رتو لا ببغور^(١)

وجه قولهم [٤٧٠٩] أَنَّ الْحُصُونَةَ مِنْهُمَا لَا يُفَكِّرُ فِي حَالِهَا وَحَدِّهَا، أَلَا تَرَى
أَنَّ لِقَاصِيَّ لَا يَفْهَمُ عَنْهُمَا إِذَا تَكَلَّمَ مَعًا، وَدَا لَمْ يُفَكِّرْ عِلْمُ أَنَّ لِمُؤَكَّلٍ حَقُّ ذَلِكَ
إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَيَجُورُ أَنْ يَنْفَرِدَ

وجه قول رُقَر أَنَّ الْحُصُونَةَ نَحْتَاخُ إِلَى لِرَأْيٍ، وَهُوَ سَمِ يَرْصَنَ بِرَأْيٍ أَحَدِهِمَا؛
لأنَّ رَأْيَ الْأَنْبِيَاءِ مُحَالِفٌ رَأْيِ الْوَاحِدِ، فَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَنْفَرِدَ، كَمَا
فِي التَّوَكَّاتِ بِالشَّرَاءِ.

وقال فخر الدين قاضي خان في «شرح الجامع الصغير» «لا ينفرد أحد
الوكيلين إلا في أربعة.

[٤٧٣٣-١٢] إِذَا وَكَّهْمَا بِالطَّلَاقِ.

والثاني: إِذَا وَكَّهْمَا بِالْعَنَاقِ

والثالث: إِذَا وَكَّهْمَا بِرَدِّ وَدِيعَةٍ، أَوْ عَدِيَّةٍ، أَوْ عَضْبٍ، أَوْ ذِيٍّ عَلَيْهِ لِرَجُلٍ.

والرابع: إِذَا وَكَّهْمَا بِالْحُصُونَةِ؛ لِأَنَّ فِي الثَّلَاثَةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الرَّأْيِ، وَأَمَّا
فِي لِحُصُونَةٍ فَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا لِمَعْنَى.

وذكر في «الجامع»: «لَوْ قَالَ لِرَجُلَيْنِ: طَلِّفَا أَمْرَاتِي إِنْ شِئْتُمَا أَوْ أَرَدْتُمَا،
فَطَلَّمَا أَحَدُهُمَا، لَمْ يَفْعَلْ، لِأَنَّهُ عَلَيَّ الطَّلَاقُ بِمَشِيَّتَيْهِمَا، فَلَا يَزُلُ عَمْدَ مَشِيَّتِهِ
أَحَدُهُمَا^(٢)».

وكذلك لَوْ قَالَ: أَمْرُهُمَا بِأَيْدِيكُمَا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ لِرَأْيِ إِسْمَاعِيلَ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَمْرُ

(١) ينظر: «شرح مختصر القدوري» للأطعم [٢٩٧/ق].

(٢) عده من مسائل «الأصل» للثباني [٤١٨، ١٩].

التوكيل به، وهذا لأنه رضى برأيه والناس متفوتون في الآراء

قَالَ (إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمُوَكَّلُ) لَوْ جُودِ الرَّضَى (أَوْ يَقُولَ نَهْ عَمَلُ بَرَأَيْكَ) بِإِطْلَاقِ التَّمْوِصِ إِلَى رَأْيِهِ، وَإِذَا حَارَ فِي هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ لِثَانِي وَكَيْلًا عَنْ الْمُوَكَّلِ حَتَّى لَا يَمْلِكَ الْأَوَّلُ عَزْلَهُ وَلَا يَتَعَرَّلُ بِمُؤْنِهِ وَيَتَعَرَّلَانِ بِمَوْتِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ مَرَّ نَظِيرُهُ فِي أَدَبِ الْقَاضِي.

عابه لبيان

«مختصر» ونحوه فيه: «إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمُوَكَّلُ فِي ذَلِكَ، أَوْ يَقُولَ لَهُ: اعْمَلْ بِرَأْيِكَ»^(١).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسِيخَايُ فِي «شرح الكافي» - هي أولي كتاب الوكالة - «أوليس لتركيب أن يُرَكَّلَ غيره، لأنه رضى برأيه، والناس متفوتون في الرأي، فلا يكون راضياً برأي غيره، إلا إذا قال له: ما صنعت في ذلك من شيء فهو جائز، لأنه جعله وكَيْلاً عاماً، فيملك التوكيل، لأنه بإذنه».

قَالَ صَاحِبُ «الهداية» (قَدْ حَارَ فِي هَذَا الْوَجْهِ) [١٠٣/١٧١]، أَي: إِذَا حَارَ تَوْكِيلُ الْوَكِيلِ غَيْرَهُ فِيمَا إِذَا أَدَّى لَهُ الْمُوَكَّلُ فِي التَّوَكُّلِ، أَوْ قَالَ لَهُ: اعْمَلْ بِرَأْيِكَ، يَكُونُ الثَّانِي وَكَيْلاً عَنِ الْمُوَكَّلِ لَا عَنْ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ.

ومأذنه: أَنَّ الْوَكِيلَ الْأَوَّلَ لَا يَمْلِكُ عَزْلَ الْوَكِيلِ الثَّانِي، وَلَا يَسْعُرُ الْوَكِيلُ الثَّانِي سَعْرَ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ، وَلَكِنْ سَعْرَانِ جَمِيعًا بِمَوْتِ الْمُوَكَّلِ.

قوله (وَلَقَدْ مَرَّ نَظِيرُهُ فِي أَدَبِ الْقَاضِي)، وهو ما ذكره في تَوَلَّى بَصُلَ قَس [باب] (١) لَتَحْكِيمِ بِقَوْلِهِ (وَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَسْتَحْبِفَ عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ يَقُوصَ إِلَيْهِ ذَلِكَ)، أَيْ أَنْ قَالَ: (وَلَوْ قَضَى الثَّانِي بِمُخْضَرٍ مِنَ الْأَوَّلِ، أَوْ قَضَى الثَّانِي

(١) ينظر «مختصر لندوي» [ص ١١٦]

(٢) ما بين المعطوفين زيادة من (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠) و(١١) و(١٢) و(١٣) و(١٤) و(١٥) و(١٦) و(١٧) و(١٨) و(١٩) و(٢٠) و(٢١) و(٢٢) و(٢٣) و(٢٤) و(٢٥) و(٢٦) و(٢٧) و(٢٨) و(٢٩) و(٣٠) و(٣١) و(٣٢) و(٣٣) و(٣٤) و(٣٥) و(٣٦) و(٣٧) و(٣٨) و(٣٩) و(٤٠) و(٤١) و(٤٢) و(٤٣) و(٤٤) و(٤٥) و(٤٦) و(٤٧) و(٤٨) و(٤٩) و(٥٠) و(٥١) و(٥٢) و(٥٣) و(٥٤) و(٥٥) و(٥٦) و(٥٧) و(٥٨) و(٥٩) و(٦٠) و(٦١) و(٦٢) و(٦٣) و(٦٤) و(٦٥) و(٦٦) و(٦٧) و(٦٨) و(٦٩) و(٧٠) و(٧١) و(٧٢) و(٧٣) و(٧٤) و(٧٥) و(٧٦) و(٧٧) و(٧٨) و(٧٩) و(٨٠) و(٨١) و(٨٢) و(٨٣) و(٨٤) و(٨٥) و(٨٦) و(٨٧) و(٨٨) و(٨٩) و(٩٠) و(٩١) و(٩٢) و(٩٣) و(٩٤) و(٩٥) و(٩٦) و(٩٧) و(٩٨) و(٩٩) و(١٠٠) و(١٠١) و(١٠٢) و(١٠٣) و(١٠٤) و(١٠٥) و(١٠٦) و(١٠٧) و(١٠٨) و(١٠٩) و(١١٠) و(١١١) و(١١٢) و(١١٣) و(١١٤) و(١١٥) و(١١٦) و(١١٧) و(١١٨) و(١١٩) و(١٢٠) و(١٢١) و(١٢٢) و(١٢٣) و(١٢٤) و(١٢٥) و(١٢٦) و(١٢٧) و(١٢٨) و(١٢٩) و(١٣٠) و(١٣١) و(١٣٢) و(١٣٣) و(١٣٤) و(١٣٥) و(١٣٦) و(١٣٧) و(١٣٨) و(١٣٩) و(١٤٠) و(١٤١) و(١٤٢) و(١٤٣) و(١٤٤) و(١٤٥) و(١٤٦) و(١٤٧) و(١٤٨) و(١٤٩) و(١٥٠) و(١٥١) و(١٥٢) و(١٥٣) و(١٥٤) و(١٥٥) و(١٥٦) و(١٥٧) و(١٥٨) و(١٥٩) و(١٦٠) و(١٦١) و(١٦٢) و(١٦٣) و(١٦٤) و(١٦٥) و(١٦٦) و(١٦٧) و(١٦٨) و(١٦٩) و(١٧٠) و(١٧١) و(١٧٢) و(١٧٣) و(١٧٤) و(١٧٥) و(١٧٦) و(١٧٧) و(١٧٨) و(١٧٩) و(١٨٠) و(١٨١) و(١٨٢) و(١٨٣) و(١٨٤) و(١٨٥) و(١٨٦) و(١٨٧) و(١٨٨) و(١٨٩) و(١٩٠) و(١٩١) و(١٩٢) و(١٩٣) و(١٩٤) و(١٩٥) و(١٩٦) و(١٩٧) و(١٩٨) و(١٩٩) و(٢٠٠) و(٢٠١) و(٢٠٢) و(٢٠٣) و(٢٠٤) و(٢٠٥) و(٢٠٦) و(٢٠٧) و(٢٠٨) و(٢٠٩) و(٢١٠) و(٢١١) و(٢١٢) و(٢١٣) و(٢١٤) و(٢١٥) و(٢١٦) و(٢١٧) و(٢١٨) و(٢١٩) و(٢٢٠) و(٢٢١) و(٢٢٢) و(٢٢٣) و(٢٢٤) و(٢٢٥) و(٢٢٦) و(٢٢٧) و(٢٢٨) و(٢٢٩) و(٢٣٠) و(٢٣١) و(٢٣٢) و(٢٣٣) و(٢٣٤) و(٢٣٥) و(٢٣٦) و(٢٣٧) و(٢٣٨) و(٢٣٩) و(٢٤٠) و(٢٤١) و(٢٤٢) و(٢٤٣) و(٢٤٤) و(٢٤٥) و(٢٤٦) و(٢٤٧) و(٢٤٨) و(٢٤٩) و(٢٥٠) و(٢٥١) و(٢٥٢) و(٢٥٣) و(٢٥٤) و(٢٥٥) و(٢٥٦) و(٢٥٧) و(٢٥٨) و(٢٥٩) و(٢٦٠) و(٢٦١) و(٢٦٢) و(٢٦٣) و(٢٦٤) و(٢٦٥) و(٢٦٦) و(٢٦٧) و(٢٦٨) و(٢٦٩) و(٢٧٠) و(٢٧١) و(٢٧٢) و(٢٧٣) و(٢٧٤) و(٢٧٥) و(٢٧٦) و(٢٧٧) و(٢٧٨) و(٢٧٩) و(٢٨٠) و(٢٨١) و(٢٨٢) و(٢٨٣) و(٢٨٤) و(٢٨٥) و(٢٨٦) و(٢٨٧) و(٢٨٨) و(٢٨٩) و(٢٩٠) و(٢٩١) و(٢٩٢) و(٢٩٣) و(٢٩٤) و(٢٩٥) و(٢٩٦) و(٢٩٧) و(٢٩٨) و(٢٩٩) و(٣٠٠) و(٣٠١) و(٣٠٢) و(٣٠٣) و(٣٠٤) و(٣٠٥) و(٣٠٦) و(٣٠٧) و(٣٠٨) و(٣٠٩) و(٣١٠) و(٣١١) و(٣١٢) و(٣١٣) و(٣١٤) و(٣١٥) و(٣١٦) و(٣١٧) و(٣١٨) و(٣١٩) و(٣٢٠) و(٣٢١) و(٣٢٢) و(٣٢٣) و(٣٢٤) و(٣٢٥) و(٣٢٦) و(٣٢٧) و(٣٢٨) و(٣٢٩) و(٣٣٠) و(٣٣١) و(٣٣٢) و(٣٣٣) و(٣٣٤) و(٣٣٥) و(٣٣٦) و(٣٣٧) و(٣٣٨) و(٣٣٩) و(٣٤٠) و(٣٤١) و(٣٤٢) و(٣٤٣) و(٣٤٤) و(٣٤٥) و(٣٤٦) و(٣٤٧) و(٣٤٨) و(٣٤٩) و(٣٥٠) و(٣٥١) و(٣٥٢) و(٣٥٣) و(٣٥٤) و(٣٥٥) و(٣٥٦) و(٣٥٧) و(٣٥٨) و(٣٥٩) و(٣٦٠) و(٣٦١) و(٣٦٢) و(٣٦٣) و(٣٦٤) و(٣٦٥) و(٣٦٦) و(٣٦٧) و(٣٦٨) و(٣٦٩) و(٣٧٠) و(٣٧١) و(٣٧٢) و(٣٧٣) و(٣٧٤) و(٣٧٥) و(٣٧٦) و(٣٧٧) و(٣٧٨) و(٣٧٩) و(٣٨٠) و(٣٨١) و(٣٨٢) و(٣٨٣) و(٣٨٤) و(٣٨٥) و(٣٨٦) و(٣٨٧) و(٣٨٨) و(٣٨٩) و(٣٩٠) و(٣٩١) و(٣٩٢) و(٣٩٣) و(٣٩٤) و(٣٩٥) و(٣٩٦) و(٣٩٧) و(٣٩٨) و(٣٩٩) و(٤٠٠) و(٤٠١) و(٤٠٢) و(٤٠٣) و(٤٠٤) و(٤٠٥) و(٤٠٦) و(٤٠٧) و(٤٠٨) و(٤٠٩) و(٤١٠) و(٤١١) و(٤١٢) و(٤١٣) و(٤١٤) و(٤١٥) و(٤١٦) و(٤١٧) و(٤١٨) و(٤١٩) و(٤٢٠) و(٤٢١) و(٤٢٢) و(٤٢٣) و(٤٢٤) و(٤٢٥) و(٤٢٦) و(٤٢٧) و(٤٢٨) و(٤٢٩) و(٤٣٠) و(٤٣١) و(٤٣٢) و(٤٣٣) و(٤٣٤) و(٤٣٥) و(٤٣٦) و(٤٣٧) و(٤٣٨) و(٤٣٩) و(٤٤٠) و(٤٤١) و(٤٤٢) و(٤٤٣) و(٤٤٤) و(٤٤٥) و(٤٤٦) و(٤٤٧) و(٤٤٨) و(٤٤٩) و(٤٥٠) و(٤٥١) و(٤٥٢) و(٤٥٣) و(٤٥٤) و(٤٥٥) و(٤٥٦) و(٤٥٧) و(٤٥٨) و(٤٥٩) و(٤٦٠) و(٤٦١) و(٤٦٢) و(٤٦٣) و(٤٦٤) و(٤٦٥) و(٤٦٦) و(٤٦٧) و(٤٦٨) و(٤٦٩) و(٤٧٠) و(٤٧١) و(٤٧٢) و(٤٧٣) و(٤٧٤) و(٤٧٥) و(٤٧٦) و(٤٧٧) و(٤٧٨) و(٤٧٩) و(٤٨٠) و(٤٨١) و(٤٨٢) و(٤٨٣) و(٤٨٤) و(٤٨٥) و(٤٨٦) و(٤٨٧) و(٤٨٨) و(٤٨٩) و(٤٩٠) و(٤٩١) و(٤٩٢) و(٤٩٣) و(٤٩٤) و(٤٩٥) و(٤٩٦) و(٤٩٧) و(٤٩٨) و(٤٩٩) و(٥٠٠) و(٥٠١) و(٥٠٢) و(٥٠٣) و(٥٠٤) و(٥٠٥) و(٥٠٦) و(٥٠٧) و(٥٠٨) و(٥٠٩) و(٥١٠) و(٥١١) و(٥١٢) و(٥١٣) و(٥١٤) و(٥١٥) و(٥١٦) و(٥١٧) و(٥١٨) و(٥١٩) و(٥٢٠) و(٥٢١) و(٥٢٢) و(٥٢٣) و(٥٢٤) و(٥٢٥) و(٥٢٦) و(٥٢٧) و(٥٢٨) و(٥٢٩) و(٥٣٠) و(٥٣١) و(٥٣٢) و(٥٣٣) و(٥٣٤) و(٥٣٥) و(٥٣٦) و(٥٣٧) و(٥٣٨) و(٥٣٩) و(٥٤٠) و(٥٤١) و(٥٤٢) و(٥٤٣) و(٥٤٤) و(٥٤٥) و(٥٤٦) و(٥٤٧) و(٥٤٨) و(٥٤٩) و(٥٥٠) و(٥٥١) و(٥٥٢) و(٥٥٣) و(٥٥٤) و(٥٥٥) و(٥٥٦) و(٥٥٧) و(٥٥٨) و(٥٥٩) و(٥٦٠) و(٥٦١) و(٥٦٢) و(٥٦٣) و(٥٦٤) و(٥٦٥) و(٥٦٦) و(٥٦٧) و(٥٦٨) و(٥٦٩) و(٥٧٠) و(٥٧١) و(٥٧٢) و(٥٧٣) و(٥٧٤) و(٥٧٥) و(٥٧٦) و(٥٧٧) و(٥٧٨) و(٥٧٩) و(٥٨٠) و(٥٨١) و(٥٨٢) و(٥٨٣) و(٥٨٤) و(٥٨٥) و(٥٨٦) و(٥٨٧) و(٥٨٨) و(٥٨٩) و(٥٩٠) و(٥٩١) و(٥٩٢) و(٥٩٣) و(٥٩٤) و(٥٩٥) و(٥٩٦) و(٥٩٧) و(٥٩٨) و(٥٩٩) و(٦٠٠) و(٦٠١) و(٦٠٢) و(٦٠٣) و(٦٠٤) و(٦٠٥) و(٦٠٦) و(٦٠٧) و(٦٠٨) و(٦٠٩) و(٦١٠) و(٦١١) و(٦١٢) و(٦١٣) و(٦١٤) و(٦١٥) و(٦١٦) و(٦١٧) و(٦١٨) و(٦١٩) و(٦٢٠) و(٦٢١) و(٦٢٢) و(٦٢٣) و(٦٢٤) و(٦٢٥) و(٦٢٦) و(٦٢٧) و(٦٢٨) و(٦٢٩) و(٦٣٠) و(٦٣١) و(٦٣٢) و(٦٣٣) و(٦٣٤) و(٦٣٥) و(٦٣٦) و(٦٣٧) و(٦٣٨) و(٦٣٩) و(٦٤٠) و(٦٤١) و(٦٤٢) و(٦٤٣) و(٦٤٤) و(٦٤٥) و(٦٤٦) و(٦٤٧) و(٦٤٨) و(٦٤٩) و(٦٥٠) و(٦٥١) و(٦٥٢) و(٦٥٣) و(٦٥٤) و(٦٥٥) و(٦٥٦) و(٦٥٧) و(٦٥٨) و(٦٥٩) و(٦٦٠) و(٦٦١) و(٦٦٢) و(٦٦٣) و(٦٦٤) و(٦٦٥) و(٦٦٦) و(٦٦٧) و(٦٦٨) و(٦٦٩) و(٦٧٠) و(٦٧١) و(٦٧٢) و(٦٧٣) و(٦٧٤) و(٦٧٥) و(٦٧٦) و(٦٧٧) و(٦٧٨) و(٦٧٩) و(٦٨٠) و(٦٨١) و(٦٨٢) و(٦٨٣) و(٦٨٤) و(٦٨٥) و(٦٨٦) و(٦٨٧) و(٦٨٨) و(٦٨٩) و(٦٩٠) و(٦٩١) و(٦٩٢) و(٦٩٣) و(٦٩٤) و(٦٩٥) و(٦٩٦) و(٦٩٧) و(٦٩٨) و(٦٩٩) و(٧٠٠) و(٧٠١) و(٧٠٢) و(٧٠٣) و(٧٠٤) و(٧٠٥) و(٧٠٦) و(٧٠٧) و(٧٠٨) و(٧٠٩) و(٧١٠) و(٧١١) و(٧١٢) و(٧١٣) و(٧١٤) و(٧١٥) و(٧١٦) و(٧١٧) و(٧١٨) و(٧١٩) و(٧٢٠) و(٧٢١) و(٧٢٢) و(٧٢٣) و(٧٢٤) و(٧٢٥) و(٧٢٦) و(٧٢٧) و(٧٢٨) و(٧٢٩) و(٧٣٠) و(٧٣١) و(٧٣٢) و(٧٣٣) و(٧٣٤) و(٧٣٥) و(٧٣٦) و(٧٣٧) و(٧٣٨) و(٧٣٩) و(٧٤٠) و(٧٤١) و(٧٤٢) و(٧٤٣) و(٧٤٤) و(٧٤٥) و(٧٤٦) و(٧٤٧) و(٧٤٨) و(٧٤٩) و(٧٥٠) و(٧٥١) و(٧٥٢) و(٧٥٣) و(٧٥٤) و(٧٥٥) و(٧٥٦) و(٧٥٧) و(٧٥٨) و(٧٥٩) و(٧٦٠) و(٧٦١) و(٧٦٢) و(٧٦٣) و(٧٦٤) و(٧٦٥) و(٧٦٦) و(٧٦٧) و(٧٦٨) و(٧٦٩) و(٧٧٠) و(٧٧١) و(٧٧٢) و(٧٧٣) و(٧٧٤) و(٧٧٥) و(٧٧٦) و(٧٧٧) و(٧٧٨) و(٧٧٩) و(٧٨٠) و(٧٨١) و(٧٨٢) و(٧٨٣) و(٧٨٤) و(٧٨٥) و(٧٨٦) و(٧٨٧) و(٧٨٨) و(٧٨٩) و(٧٩٠) و(٧٩١) و(٧٩٢) و(٧٩٣) و(٧٩٤) و(٧٩٥) و(٧٩٦) و(٧٩٧) و(٧٩٨) و(٧٩٩) و(٨٠٠) و(٨٠١) و(٨٠٢) و(٨٠٣) و(٨٠٤) و(٨٠٥) و(٨٠٦) و(٨٠٧) و(٨٠٨) و(٨٠٩) و(٨١٠) و(٨١١) و(٨١٢) و(٨١٣) و(٨١٤) و(٨١٥) و(٨١٦) و(٨١٧) و(٨١٨) و(٨١٩) و(٨٢٠) و(٨٢١) و(٨٢٢) و(٨٢٣) و(٨٢٤) و(٨٢٥) و(٨٢٦) و(٨٢٧) و(٨٢٨) و(٨٢٩) و(٨٣٠) و(٨٣١) و(٨٣٢) و(٨٣٣) و(٨٣٤) و(٨٣٥) و(٨٣٦) و(٨٣٧) و(٨٣٨) و(٨٣٩) و(٨٤٠) و(٨٤١) و(٨٤٢) و(٨٤٣) و(٨٤٤) و(٨٤٥) و(٨٤٦) و(٨٤٧) و(٨٤٨) و(٨٤٩) و(٨٥٠) و(٨٥١) و(٨٥٢) و(٨٥٣) و(٨٥٤) و(٨٥٥) و(٨٥٦) و(٨٥٧) و(٨٥٨) و(٨٥٩) و(٨٦٠) و(٨٦١) و(٨٦٢) و(٨٦٣) و(٨٦٤) و(٨٦٥) و(٨٦٦) و(٨٦٧) و(٨٦٨) و(٨٦٩) و(٨٧٠) و(٨٧١) و(٨٧٢) و(٨٧٣) و(٨٧٤) و(٨٧٥) و(٨٧٦) و(٨٧٧) و(٨٧٨) و(٨٧٩) و(٨٨٠) و(٨٨١) و(٨٨٢) و(٨٨٣) و(٨٨٤) و(٨٨٥) و(٨٨٦) و(٨٨٧) و(٨٨٨) و(٨٨٩) و(٨٩٠) و(٨٩١) و(٨٩٢) و(٨٩٣) و(٨٩٤) و(٨٩٥) و(٨٩٦) و(٨٩٧) و(٨٩٨) و(٨٩٩) و(٩٠٠) و(٩٠١) و(٩٠٢) و(٩٠٣) و(٩٠٤) و(٩٠٥) و(٩٠٦) و(٩٠٧) و(٩٠٨) و(٩٠٩) و(٩١٠) و(٩١١) و(٩١٢) و(٩١٣) و(٩١٤) و(٩١٥) و(٩١٦) و(٩١٧) و(٩١٨) و(٩١٩) و(٩٢٠) و(٩٢١) و(٩٢٢) و(٩٢٣) و(٩٢٤) و(٩٢٥) و(٩٢٦) و(٩٢٧) و(٩٢٨) و(٩٢٩) و(٩٣٠) و(٩٣١) و(٩٣٢) و(٩٣٣) و(٩٣٤) و(٩٣٥) و(٩٣٦) و(٩٣٧) و(٩٣٨) و(٩٣٩) و(٩٤٠) و(٩٤١) و(٩٤٢) و(٩٤٣) و(٩٤٤) و(٩٤٥) و(٩٤٦) و(٩٤٧) و(٩٤٨) و(٩٤٩) و(٩٥٠) و(٩٥١) و(٩٥٢) و(٩٥٣) و(٩٥٤) و(٩٥٥) و(٩٥٦) و(٩٥٧) و(٩٥٨) و(٩٥٩) و(٩٦٠) و(٩٦١) و(٩٦٢) و(٩٦٣) و(٩٦٤) و(٩٦٥) و(٩٦٦) و(٩٦٧) و(٩٦٨) و(٩٦٩) و(٩٧٠) و(٩٧١) و(٩٧٢) و(٩٧٣) و(٩٧٤) و(٩٧٥) و(٩٧٦) و(٩٧٧) و(٩٧٨) و(٩٧٩) و(٩٨٠) و(٩٨١) و(٩٨٢) و(٩٨٣) و(٩٨٤) و(٩٨٥) و(٩٨٦) و(٩٨٧) و(٩٨٨) و(٩٨٩) و(٩٩٠) و(٩٩١) و(٩٩٢) و(٩٩٣) و(٩٩٤) و(٩٩٥) و(٩٩٦) و(٩٩٧) و(٩٩٨) و(٩٩٩) و(١٠٠٠) و(١٠٠١) و(١٠٠٢) و(١٠٠٣) و(١٠٠٤) و(١٠٠٥) و(١٠٠٦) و(١٠٠٧) و(١٠٠٨) و(١٠٠٩) و(١٠١٠) و(١٠١١) و(١٠١٢) و(١٠١٣) و(١٠١٤) و(١٠١٥) و(١٠١٦) و(١٠١٧) و(١٠١٨) و(١٠١٩) و(١٠٢٠) و(١٠٢١) و(١٠٢٢) و(١٠٢٣) و(١٠٢٤) و(١٠٢٥) و(١٠٢٦) و(١٠٢٧) و(١٠٢٨) و(١٠٢٩) و(١٠٣٠) و(١٠٣١) و(١٠٣٢) و(١٠٣٣) و(١٠٣٤) و(١٠٣٥) و(١٠٣٦) و(١٠٣٧) و(١٠٣٨) و(١٠٣٩) و(١٠٤٠) و(١٠٤١) و(١٠٤٢) و(١٠٤٣) و(١٠٤٤) و(١٠٤٥) و(١٠٤٦) و(١٠٤٧) و(١٠٤٨) و(١٠٤٩) و(١٠٥٠) و(١٠٥١) و(١٠٥٢) و(١٠٥٣) و(١٠٥٤) و(١٠٥٥) و(١٠٥٦) و(١٠٥٧) و(١٠٥٨) و(١٠٥٩) و(١٠٦٠) و(١٠٦١) و(١٠٦٢) و(١٠٦٣) و(١٠٦٤) و(١٠٦٥) و(١٠٦٦) و(١٠٦٧) و(١٠٦٨) و(١٠٦٩) و(١٠٧٠) و(١٠٧١) و(١٠٧٢) و(١٠٧٣) و(١٠٧٤) و(١٠٧٥) و(١٠٧٦) و(١٠٧٧) و(١٠٧٨) و(١٠٧٩) و(١٠٨٠) و(١٠٨١) و(١٠٨٢) و(١٠٨٣) و(١٠٨٤) و(١٠٨٥) و(١٠٨٦) و(١٠٨٧) و(١٠٨٨) و(١٠٨٩) و(١٠٩٠) و(١٠٩١) و(١٠٩٢) و(١٠٩٣) و(١٠٩٤) و(١٠٩٥) و(١٠٩٦) و(١٠٩٧) و(١٠٩٨) و(١٠٩٩) و(١١٠٠) و(١١٠١) و(١١٠٢) و(١١٠٣) و(١١٠٤) و(١١٠٥) و(١١٠٦) و(١١٠٧) و(١١٠٨) و(١١٠٩) و(١١١٠) و(١١١١) و(١١١٢) و(١١١٣) و(١١١٤) و(١١١٥) و(١١١٦) و(١١١٧) و(١١١٨) و(١١١٩) و(١١٢٠) و(١١٢١) و(١١٢٢) و(١١٢٣) و(١١٢٤) و(١١٢٥) و(١١٢٦) و(١١٢٧) و(١١٢٨) و(١١٢٩) و(١١٣٠) و(١١٣١) و(١١٣٢) و(١١٣٣) و(١١٣٤) و(١١٣٥) و(١١٣٦) و(١١٣٧) و(١١٣٨) و(١١٣٩) و(١١٤٠) و(١١٤١) و(١١٤٢) و(١١٤٣) و(١١٤٤) و(١١٤٥) و(١١٤٦) و(١١٤٧) و(١١٤٨) و(١١٤٩) و(١١٥٠) و(١١٥١) و(١١٥٢) و(١١٥٣) و(١١٥٤) و(١١٥٥) و(١١٥٦) و(١١٥٧) و(١١٥٨) و(١١٥٩) و(١١٦٠) و(١١٦١) و(١١٦٢) و(١١٦٣) و(١١٦٤) و(١١٦٥) و(١١٦٦) و(١١٦٧) و(١١٦٨) و(١١٦٩) و(١١٧٠) و(١١٧١) و(١١٧٢) و(١١٧٣) و(١١٧٤) و(١١٧٥) و(١١٧٦) و(١١٧٧) و(١١٧٨) و(١١٧٩) و(١١٨٠) و(١١٨١) و(١١٨٢) و(١١٨٣) و(١١٨٤) و(١١٨٥) و(١١٨٦) و(١١٨٧) و(١١٨٨) و(١١٨٩) و(١١٩٠) و(١١٩١) و(١١٩٢) و(١١٩٣) و(١١٩٤) و(١١٩٥) و(١١٩٦) و(١١٩٧) و(١١٩٨) و(١١٩٩) و(١٢٠٠) و(١٢٠١) و(١٢٠٢) و(١٢٠٣) و(١٢٠٤) و(١٢٠٥) و(١٢٠٦) و(١٢٠٧) و(١٢٠٨) و(١٢٠٩) و(١٢١٠) و(١٢١١) و(١٢١٢) و(١٢١٣) و(١٢١٤) و(١٢١٥) و(١٢١٦) و(١٢١٧) و(١٢١٨) و(١٢١٩) و(١٢٢٠) و(١٢٢

قَالَ: فَإِنْ وَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُوَكَّلِهِ، فَقَدْ وَكَّلَهُ بِحَضْرَتِهِ جَارٍ، لِأَنَّ الْمُقْضُوذَ

عَلَيْهِ نَبَاهٌ

فَأَخَاذَةُ الْأَوَّلِ، جَارَ كَمَا فِي الْوَكَالَةِ.

قَوْلُهُ (قَالَ) فَإِنْ وَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُوَكَّلِهِ، فَقَدْ وَكَّلَهُ بِحَضْرَتِهِ جَارٍ، أَيُّ قَالَ
الْقُدْرِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)، بِمَعْنَى: عَقْدَ وَكَيْلٍ الْوَكِيلِ بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: «عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [١١٦/٣٠٢]
فِي رَجُلٍ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، فَأَمَرَ الْوَكِيلُ رَجُلًا بِبَيْعِهِ قَالَ: إِنْ بَاعَهُ وَالْوَكِيلُ الْأَوَّلُ
حَاصِرٌ جَارٌ ذَلِكَ، وَإِنْ بَاعَهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ لَمْ يَجَرْ»

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: «عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: فِي رَجُلٍ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ،
بَاعَهُ رَجُلٌ غَيْرُ الْوَكِيلِ [١١٦/٣٠٢]، فَبَاعَ الْوَكِيلُ، فَلَمْ يَبَيْعْ، قَالَ: حَاتِرٌ»^(٢) إِلَى
هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

وَقَالَ فِي «اشرح الطحاوي»: «وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ بِغَيْرِهِ بِمَا وَكَّلَ بِهِ»^(٣) إِلَّا
أَنْ يُطْلَقَ لَهُ الَّذِي وَكَّلَهُ، أَوْ يُجِيرَ أَمْرَهُ فِيمَا وَكَّلَ بِهِ، فَيَكُونُ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ بَاءَ الْوَكَالَةِ
عَنِ الْحَصْرِ [١١٦/٣٠٢]، فَهِيَ لَهُ أَنْ يُقَوِّصَ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمُوَكَّلُ
بِذَلِكَ، أَوْ يَقُولَ لَهُ وَقَدْ تَوَكَّلْتُ مَا صَعْتَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ.

وَيُؤْكَلُ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ وَلَمْ يُجِرْ لَهُ مَا صَعَّ، وَلَا أَدَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَوَكَّلَ
الْمُوكَّلُ غَيْرَهُ بِبَيْعِ ذَلِكَ، فَبَاعَهُ الْوَكِيلُ الثَّانِي، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ: إِنْ بَاعَهُ بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ
الْأَوَّلِ جَارٍ الْبَيْعِ، وَصَارَ كَأَنَّ الْوَكِيلَ الْأَوَّلَ هُوَ الَّذِي بَاعَهُ، وَلَوْ بَاعَهُ بِغَيْرِ حَضْرَةِ
الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَجَرْ بَيْعُهُ حَتَّى يُجِيرَهُ الْوَكِيلُ الْأَوَّلُ، أَوْ الْمُوَكَّلُ.

(١) ينظر «مختصر القُدري» [١١٦/ص].

(٢) ينظر «جامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [٤١١/ص].

(٣) ومع الأصل «وكله» راجع من «ان»، «وام»، «وانع»، «واع»، «وامن».

حُصْرُ رَأْيِ الْأَوَّلِ وَقَدْ حَصَرَ .

عنه عليه السلام

وَقَالَ زُفَرٌ لَا يَحُورُ بَيْعُ الْوَكِيلِ لِثَانِي سِوَاهُ كَانَ بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ، أَوْ
بِعَبْرِ حَضْرَتِهِ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، يَحُورُ بَيْعُ الْوَكِيلِ الثَّانِي بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ وَبِعَبْرِ
حَضْرَتِهِ، وَأَمَّا الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ إِذْ وَكَّلَ غَيْرَهُ فاشترى الثاني؛ فهو على الخلاف^(١)،
لِي هَذَا لَفْظُ «شرح الطحاوي».

وَجْهٌ قَوْلِ ابْنِ أَبِي [١٢: ٤٣٥] لَبَلَى أَنَّ الْوَكِيلَ قَائِمٌ مَعَهُ لِلْمُوَكَّلِ، وَالْمُوَكَّلُ
يُؤَدِّي غَيْرَهُ حُرًّا، فَكُلُّ وَكِيلَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مَنَعَ أَنْ يُبَشِّرَ بِمِثْلِهِ مَلَكَ أَنْ يُؤَدِّيَ غَيْرَهُ،
وَبِهَذَا كَانَ لِمُؤَدِّعِهِ عِنْدَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ غَيْرَهُ، فَصَارَ كَالْعَبْرِ الْمَأْدُوبِ وَالْمُضْطَرِّبِ، فَكِلَاهُمَا
يُمَكِّنُ الْوَكِيلَ

وَلَا أَنَّ الْمُوَكَّلَ رَضِيَ بِرَأْيِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، فَلَا تُعَدُّ بَيْعُ الثَّانِي عَلَيْهِ،
بِحِلَالِ تَسَالَةِ الْإِذْنِ، لِأَنَّهُ مُشَاهِدٌ عَلَى الْعُمُومِ، بِحِلَالِ الْوَكَالَةِ

وَجْهٌ قَوْلِ زُفَرٍ أَنَّ الْمُوَكَّلَ رَضِيَ بِبَيْعِ الْأَوَّلِ وَلِزُومِ الْعَهْدَةِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَمْ
يَرْضَ بِزُومِ الْعَهْدَةِ عَلَى غَيْرِهِ، مِنْ جِازِ بَيْعِ لَثَانِي كَسَبِ الْعَهْدَةِ عَلَيْهِ، وَالْمُوَكَّلُ مَا
رَضِيَ بِهِ

وَلَا أَنَّ الْمُقْصُودَ الْإِتِّفَاعُ بِرَأْيِ الْأَوَّلِ، إِذْ حَصَرَ حَصَلَ دَيْتٌ، فَجَارَ، وَإِلَّا
فَلَا، وَلِزُومِ الْعَهْدَةِ لَيْسَ بِأَمْرٍ مُقْصُودٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ وَقَدْ لَا يَظْهَرُ، وَإِنَّمَا الْمُقْصُودُ
وَقُوعُ امْتِنَانِكَ وَحُصُونُ الشَّرِّ، وَتُؤَدِّيهِ الْوَكِيلُ الثَّانِي حَالِ عَيْفَةِ الْأَوَّلِ، فَتَبَعَهُ
فَاحْدَرًا، أَوْ بَاعَهُ أَجْنَبِيًّا مِثْلَهُ فَجَارَ؛ حُرًّا؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ رَأْيُهُ

وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «شرح الجامع الصغير» «وإذا في كتاب الوكالة: إذا

(١) ينظر «شرح مختصر لطحاوي» للأسيبغاوي [ق ٢٦٥]

من ثم يوكيل الثاني صحيح من حيث هو
قال في «التناوي الصغرى» (١) أحسن هذا من حيث هو
وهو (١٠٠) من حيث أحسنه فيه. لكن ذكره في (١٠٠) من حيث هو
في (١٠٠)

ونقل في «التناوي الصغرى» عن (١٠٠) من حيث هو (١٠٠)
وكيل ببيع أو الإحارة أو وكل غيره. مع (١٠٠) من حيث هو (١٠٠)
عنه. فأحرار التوكيل الأول ذلك؛ أحاراً فلهذا من حيث هو (١٠٠)
محاراً، وإن حصل بيع أو إحارة من شيء محصره (١٠٠)

وذكر منذ هذا أنه إذا بيع شيء محصره لأول محار. وهو من حيث هو (١٠٠)
وهو المذكور في «العامة الصغرى» ذكره في (١٠٠) من حيث هو (١٠٠)
على أنه من «المبسوط» لبيع لإسلام حواهره (١٠٠)

ثم قال شيخ الإسلام حواهر راده «حكى عن كذا حيته كذا يقول بس في
مسألة اختلاف الروايتين، لكن ما ذكره قطف في بعض مواضع محمول (١٠٠)
على ما إذا أحار التوكيل الأول ذلك (١٠٠)، ولذا ذهب جماعة من (١٠٠)

ووجه ذلك أن توكيل التوكيل لم يصب التحق بالعدم، فيكون الثاني
فصيرت، وغفد غفولاً لا يتم بمجرد خضرة المجرى ما تم تجزؤ، ومنهم من جعل
في المسألة روايتين في رواية بشرط الإحارة كما ذكرنا، وفي رواية يكتفي
بحصول الأوب، كما ذكر في «العامة الصغرى»

(١) بظن «التناوي الصغرى» المصدر (١٠٠)

(١٠١) الثغالي هو عمر بن موسى بن يوسف (توفي سنة ٤٥٢هـ) وقد عرفت برحمته

(٢) بظن «التناوي الصغرى» المصدر التمهيد [ق/١٦٢]

وَتَكَلَّمُوا فِي حُقُوقِهِ، (وإن عقد في حال عيبه لم يخر) لأنه قد رآه إلا أن
تُلغى فأحاره

وكذا لو باع غير الوكيل، فبطل، فأحاره؛ لأنه خصص رأيه (ولو قدر الأول
الثمن للثاني فعقد يغيته يخر) لأن الرأي فيه يحتاج إليه لتقدير الثمن طهر،
وقد حصل، وهذا بخلاف ما إذا باع وكل وكيلين وقدر الثمن، لأنه ساء
فخصص إليهما مع تقدير الثمن ظهر أن غرضه اجتماع رأيهما في لزيادة وخيار
المُسري على ما يتنا، أم إذا تم بقدر الثمن وقوص إلى الأول كان غرضه رأيه

في نهاية المطاف

قال شيخ الإسلام خواجه زاده: «وعلى هذا أحد رأيي لينع أو الإجارة إذا
أمر صاحبه فباع بخضريته أو آخر؛ جار في رواية، ولا يخر في رواية ما لم يخر
لأمر الثاني أو المالك» كذا في «التتمة» و«الفتاوى الصغرى»^(١)

قوله (وَتَكَلَّمُوا فِي حُقُوقِهِ) يعني: إذا عقد الوكيل الثاني بخضرة الوكيل
الأول حار، يكره في حقوق العقد كلام

قال بعضهم يرجع إلى الأول، لأن الموكَّل رضي بعلوم العهدة على الأول
دون الثاني^(٢). كذا نص في «الفتاوى الصغرى» عن «فتاوى القلبي».

وقال بعضهم: يرجع إلى ثاني، لأن العقد - وهو السبب - وجد من الثاني،
ولأنه ذهب أبو الليث في جيل «العيون»^(٣).

[١١٧٧] قوله: (وكذا لو باع غير الوكيل، فبطل، فأحاره)، يعني: إذا باع
لأجنبي فاجره لوكيل بعد تبوع الخبر حار

قوله: (على ما تنص)، إشارة إلى قوله في المسألة المتقدمة: (وَالْبَدَلُ وَإِنْ كَانَ

(١) ينظر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/١٦٢]

(٢) ينظر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/١٦٢]

(٣) ينظر «عيون مسائل» لأبي الليث السمرقندي [س/١١٦]

قال: وإذا رُوح المَكائث أو الدُّمَيُّ أو العِدائَةُ وهي صغيرة خُرَّةٌ مُسلمةٌ .
 أو باع أو اشترى لها ، لم يخرُ مَعَهُ انْتِصَافٌ في مالها لأن الرِّقَّ وَالْكَفْرَ سَطَعَا
 وَلَا يَلَايَا ، أَلَا يَرَى أَنَّ الْمَرْقُوقَ لَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُنْ بِمَالِهِ بِمِثْلِ الْبَيْعِ حُرَّةٌ .
 وكذا الْكَافِرُ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ حَتَّى لَا تُقْلَ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ
 وَلَايَةُ نَظَرِيَّةٌ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّخَرُّصِ إِلَى الْقَادِرِ الْمُشَقِّقِ لِحَقِّقِ مَعْنَى التَّطَرُّفِ ، وَلِوَقْفِ
 بَيْتِ الْقُدْرَةِ وَالْكَفْرِ بِقَطْعِ الشُّعْبَةِ عَلَى الْمُسْلِمِ فَلَا تَخَوُّصُ إِلَيْهِمَا

مُنْذَرًا ، وَلَكِنَّ التَّقْدِيرَ لَا يَنْتَفِعُ اسْتِعْمَالُ الرَّأْيِ [١٠٠، ١٠١] فِي الرِّبَاةِ وَاخْتِيَارِ
 الْمُشْتَرِي ، بِمَعْنَى: فِي اخْتِيَارِ الْمُشْتَرِي الَّذِي لَا يُعَاظِلُ فِي تَسْيِيمِ الثَّمَنِ
 قَوْلُهُ: (وإذا رُوح المَكائث أو الدُّمَيُّ أو العِدائَةُ وهي صغيرة خُرَّةٌ مُسلمةٌ .
 أو باع أو اشترى لها ، لم يخرُ) .

وصورة المسألة في «الجامع الصغير» [١٠٠، ١٠١] محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة
 في الدُّمَيِّ أو المَكَائِثِ أو العِدِ يَرُوحُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ابْنَةُ وهي صغيرة خُرَّةٌ مُسلمةٌ
 قَالَ لَا يَحُوزُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ بَاعَ لَهَا أَوْ اشْتَرَى لَهَا بِخُرَّةٍ [١٠٠، ١٠١] إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ
 فِي أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ .

وذلك لقوله ﷺ «لَا بَيْعَ إِلَّا بِوَلِيِّ» [١٠٠، ١٠١] ، وَلَيْسَ الْكَافِرُ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَةِ عَلَى
 الْمُسْلِمِ قَالَ تَعَالَى «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [١٠٠، ١٠١] ،
 وَقَالَ تَعَالَى «وَالَّذِينَ» [١٠٠، ١٠١] صَكَّوْا بَعْضَهُمْ أَوْلِيَاءَ بَعْضٍ [١٠٠، ١٠١] ، وَقَالَ
 تَعَالَى «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» [١٠٠، ١٠١] ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنِ
 الْكَافِرُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ ، وَالْعِدُّ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى بَعْضِهِ . أَلَا تَرَى إِلَى

(١) بَطْنُ «الجامع الصغير» مع شرحه لفتح الكبر [١٠٠، ١٠١]

(٢) مَعْنَى الْحَرَجِ

قال أبو يوسف ومحمد والمُرْتَدُّ إذا قُتِلَ عَنِ رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ كَذَلِكِ،
لِأَنَّ الْحَرْبِيَّ أَبْعَدُ مِنَ الدِّمِيِّ قَدَوْنِي يَسُبُّ الْوِلَايَةَ، وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَتَصَرُّفُهُ فِي مَا بِهِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الشعر ١٧٥]، فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ وِلَايَةٌ عَنِ نَعْبِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَى غَيْرِهِ بِالصَّرْبِ الْأَوَّلِيِّ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ
الْمَتَعَدِّيَّةَ فَرَعُ الْوِلَايَةِ الْقَاصِرَةِ.

وَهَذَا لَمْ يَضَحِ الْعَدُوُّ أَنْ يَكُونَ نَاصِبًا، وَلَا شَطَطًا، وَلَا شَهَادًا، وَكَذَلِكَ
الْمُكَانَتُ عِنْدَ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ، وَلِأَنَّ الْوِلَايَةَ عَنِ الصَّغَارِ وَالصَّعَائِرِ تَثْبُتُ بِطَرَا
لِهِمْ لِقَحْرِهُمْ، وَاسْتُطْرِّ إِذَا بَشَّحَتْ مِنْ لِقَائِهِ الْمُشْفِقِ، وَلَا شَفَقَةً لِدَكَامٍ عَنِ
الْمُسْلِمِ، وَلَا قُدْرَةً لِلرَّيْفِيِّ، فَسَقَطَتِ الْوِلَايَةُ؛ بَعْدَ تَحْقِيقِ النَّصْرِ، وَكَذَلِكَ بِيْ اسْتَرَى
وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِهَا أَوْ بَاغٍ؛ لَسَمْعِنِ الَّذِي قُلْنَا

قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: وَالْمُرْتَدُّ إِذَا قُتِلَ عَلَى رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ
كَذَلِكَ)، وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصَوَرُهَا فِيهِ: «وَعَالٌ يَعْصِي وَمُحَمَّدٌ. وَكَذَلِكَ عِنْدَنَا الْمُرْتَدُّ إِذَا مَاتَ عَنِ
رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ الْمُتَأَمِّنُ [٢٨/١٢] لَا يَحُوزُ شِرَاءً وَاحِدًا مِنْهُمْ، وَلَا يَتَّبِعُهُ، وَلَا
يُكَاحُّهُ عَلَى ابْنِهِ إِذَا كَانَتْ ابْنَتُهُ صَغِيرَةً مُسْلِمَةً، وَلَا تَزَوَّجُهَا وَلَا يَرْثُهَا»^(١). إِلَى هَذَا

(١) يَعْنِي جَمْعَ صَغِيرَةٍ وَهِيَ اشْهَرُ هَذِهِ الْجَمْعِ عَلَى أَلْسِنَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهِيَ اعْرَضَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ
الْحَدِيثِ وَأَكْرَاهَهُ قَالَ فِي «الْمَصْبُوحِ» «الصَّغِيرَةُ صَفَةُ حَقِيقَتِهَا صَغَارُ، وَلَا تُجْمَعُ عَلَى صَعَائِرٍ قَالَ
ابْنُ بَرَكِيَّةٍ إِذَا كَانَتْ فَعِيْنُهُ سَمُوْتُ وَلَمْ تُكُنْ بِمَعْنَى مَعْمُولَةٍ؛ يَجْمَعُهَا ثَلَاثَةُ أَمْثَلَةٍ نَعْبٌ بِالْكَسْرِ،
وَعَدْلٌ، وَفَعْلًا، فَالْأَوَّلُ مِثْلُ صَبِيْحَةٍ وَصَبَاغٍ، وَالثَّانِي مِثْلُ حَصْبِيَّةٍ وَصَحَائِفٍ، وَهِيَ يَسْتَعْمَلُونَ
بِفَعَالٍ عَنْ عَدْلٍ، قَالُوا صَبِيْهٌ وَصَبَانٌ، وَصَغِيرَةٌ وَصَعَارٌ، وَكَبِيرَةٌ وَكِبَارٌ، وَلَمْ يَقُولُوا سَعَانٌ وَلَا
صَعَائِرٌ، لَا كِبَارٌ فِي الشَّيْءِ، بِمَا حَادَ ذَلِكَ فِي النُّحُوبِ» وَقَالَ ابْنُ مَعْصُومٍ: «وَهِيَ صَغِيرَةٌ، وَهِيَ
صَغِيرَاتٌ، وَصَعَارٌ، وَلَا تَقُلُ صَعَائِرٌ، لَا فِي السُّبُوبِ» بَطَرِ «الْمَصْبُوحِ» لِسِيرَةِ الْفَيْيُومِيِّ [٣١٠/١]
مَادَّةُ صَغَرٌ، وَالطَّرَازُ الْأَوَّلُ لِابْنِ مَعْصُومٍ [٢٤٨/٨]

(٢) بَطَرِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ السَّامِعِ الْكَبِيرِ [ص ٣٠٥]

وإن كان ماعداً عندهما لكثرة موقوف علي ولده ومال ولده بالإجماع لأنها لانه

في حاشية المجلد

بخط محمد في أصل الجامع الصغير.

قال الفقيه أبو الليث: «هذا في قولهم حنف، وإنما لم تكن للحزب ولاية لما تلوينا، ولأنه أبعد من الدمي، لأن الدمي من أهل دارنا، وهذا من الحزب التي هي حنف الإسلام، والمستأمن ليس من أهل دارنا، ولم يوحده منه حنف الإسلام، فإذا لم يثبت الولاية للدمي على الصغيرة المسلمة، فإذن لا يثبت للحزب، ولهذا لم يثبت في آخر شهادة الحزب على الدمي، وأما الشرع فإن ولاية موقوفة بالإجماع

أما أبو حنيفة مَرَّ على أبيه أن عقوده في مال نفسه موقوفة، وكذلك في مال

ولده.

وأما أبو يوسف ومحمد - وإن كانا يجريان عقوده في مال نفسه ويخجلانه بمسألة المسلم في البيع والشراء -: يخجلان عقوده في مال ولده موقوفة، فإن أسلم حر، وإلا فلا، لأن الولاية نظرية، واتفاق المدة داع إلى لغيره، وذلك مُرَدَّدٌ بين الوجود والعدم، لأنه معدوم في الحال، ولكنه يترجح وجوده؛ لأنه مخبوء عن عينه، فوجب لوقوف.

هذا قيل على رده استقرت جهة الاستطاع، سقطت عقوده، لأنه لا ولاية للكافر على المسلم، وإن أسلم كآله كان على الإسلام سقطت عقوده؛ لأن الارتداد كان عريصاً، فإذا ارتفع العارض زال حكمه، وعاد حكم الأصل على ما كان.

قال فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «وهذه من مسائل الوكالة، وتوقف الولاية في كتاب المآذن».

تَطَرُّبٌ وَذَلِكَ بِاتِّعَادِ الْمِلَّةِ وَهِيَ مُتَرَدِّدَةٌ، ثُمَّ تُسْتَهْرَجُ حَيْثُ الْإِنْقِطَاعِ إِذَا قُتِلَ عَلَى
الرَّدَّةِ فَيَبْطُلُ وَبِالْإِسْلَامِ يُجْعَلُ كَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُسْلِمًا قَبِيحًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَابِلَةُ الْبَيَانِ

قوله: (وَذَلِكَ)، إشارة إلى لولاية^(١) التطرُّبِ

قوله: (وَهِيَ)، أي: لَمِلَّة.

قوله: (فَيَبْطُلُ)، أي: تَصَرُّبُ الْمُتَرَدِّدِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ [بِالْصَّوَابِ]^(٢).



(١) وقع بالأصل: «إلى الوكالة»، والمثبت من: «ن»، «م»، «و»، «ج»، «ل»، «غ»، «ض».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من: «ع».

بَابُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ

قال: الوكيل بالخصومة وكيل بالنقض، خلافاً لزمير فهو يقول رصي
خصومته والقبض غير الخصومة ولم يرص به.

❦ نهاية المسألة ❦

كِتَابُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ

لَمَّا كَانَتِ الْخُصُومَةُ مَهْجُورَةً شَرْعًا، يَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَسْرِعُوا بِتَشْأَلُوا﴾^(١)
[أصل ٤٦] حَتَّى تُرْكَبَ حَقِيقَتُهَا إِلَى مُطْلَقِ الْجَوَابِ مُحَارًا، إِبْلَاقًا لِاسْمِ الشَّيْءِ
عَلَى الْمُحْتَبَبِ؛ أَحَرَّ دَكَّرَ الْوَكَالَةَ بِالْخُصُومَةِ عَمَّا لَيْسَ بِمَهْجُورٍ، بَلْ هُوَ مُطْلَقٌ مُجَرَّدٌ
عَلَى حَقِيقَتِهِ.

[١٢، ٣٩، د.] قَوْلُهُ: (وَالْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ وَكِيلٌ بِالْقَبْضِ)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ
فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(٢).

قَالَ قَاضِي خَانَ فِي «شَرْحِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِ». «هَذَا طَاهِرُ الرِّوَايَةِ»
وَقَالَ فِي «إِشَارَاتِ الْأَشْرَارِ»: «الْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ يَمْلِكُ قَبْضَ الدَّيْنِ عِنْدَنَا
خِلَافًا لَزَمِيرٍ».

وَقَالَ شَمْسُ الْأَنْعَمَةِ السَّيْهَقِيُّ فِي «كَمَابَتِهِ». «الْوَكِيلُ يَنْفَضِي الدَّيْنَ لَهُ الْقَبْضُ
أَتَمًّا»^(٣).

وَجْهٌ قَوْلُ زُفَرٍ: أَنَّهُ رَصِيَ بِهَدَايَتِهِ فِي الْخُصُومَةِ لَا بِأَمَانَتِهِ فِي الْقَبْضِ؛ إِذْ يُؤْتَمَرُ
عَنِ الْخُصُومَةِ مَنْ لَا يُؤْتَمَرُ عَلَى الْقَبْضِ، فَلَا يَحْتَكُ الْقَبْضُ

(١) ينظر «مختصر القدوري» [ص/١١٧].

(٢) ينظر «نسخة الفقهاء» [٢٢٩/٣]، «الفتح المصباح» [١٢٤٥/٣]، «مدارج المصالح» [٢٣/٥]، «نسخ

الحقائق» [٢٧٨/٤]، «الجوهرة النيرة» [٣٩٨/١]

ولما أن من حيث ذلك إمامة وإمام الخليفة، انتهى الأمر بالنقص،
والأمر أن تقوم على قول زمر. ثم عطف، الخليفة في الآية، وهذا لأن
على الخليفة من لا تقوم على المال، ويطبقه إلى كل ما يصح به
النقص على أفضل الروايات، لأنه في معناه وسعاً، إلا أن الغرض من خلافه

﴿ في الآية البيان ﴾

ولما أن من حيث ذلك إمامة، وسام الخليفة بالنقص، لأن ما به
به، فأنصرف الأمر بالخليفة إلى إمامها بالنقص، فملك النقص، ولأن المنقوص
من الخليفة لا يشهد، فكون الاستيعاب من حقوقها، ومن كان وكيلها بشي
كان وكيلها بحقوقه، كما يكون بالبيع

وقد في «الوقعات» - في باب وكالة بعلامة النون - «أنه كمل بالنقص
أو ١٣٦ | بالخليفة ليس ٢٩١ | أنه أن يقص الدنر في زمانه لأن لحاج
ظهرت فيما بين الناس، وهو 'أشار' مناجح منج خصوصاً في لؤكلاء على باب
النقص» وبه أحد الفقهاء أبو لث

قوله (لأنه في معناه وضعاً)، أي لأن النقص في معنى نقص، فيه نظر،
لأنه قال في «لمغرب» 'مقاصته ديني، ومقاصته ١٠٠ | بدني، واستقصيته
طنت قصه، وأقصيته منه حقاً: أحده ١٢١ |

قوله (إلا أن الغرض من خلافه)، أي من خلاف الوضع.

(١) يعني به العلامة النون، من مرة في القصد الشهيد في كتابه «الوقعات» الصادر في الكوف
كتاب «الوارث»، لأبي أبيه المرمدي هكذا نص عليه الشهيد في ديباجة كتابه
يط «الوقعات» الصادر في ٢٠٠٠ | منجول مكتبة نص الله أبيه -
بري (رقم الحفظ ١٠٠٠) | ولا كتب القصد في حقه ١٢٢٨ |

(٢) وقع بالأصل «هوى» والمبني «ان» و«م» و«ع» و«ع» و«ع» و«ع»

(٣) ينظر، «المغرب في ترتيب المغرب» مطبوع في ١٨٤٢

بِمُرَافَضِي عَلَى التَّوَضُّعِ وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَيْمَانِ

فَإِنْ كَانَا وَكَيْلَيْنِ بِالْخُصُومَةِ لَا يَقْبِضَانِ إِلَّا مَعًا؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِأَمَانَتِهِمَا لَا
بَأَدَانَةِ أَحَدِهِمَا، وَاجْتِمَاعُهُمَا مُمَكِّنٌ بِخِلَافِ الْخُصُومَةِ عَلَى مَا مَرَّ

﴿عَلَيْهِ بَيَانٌ﴾

يعني: لَا يُرَادُّ الْقَبْضُ مِنَ التَّقَاضِي فِي عُرْفِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَهُ مِنْهُ،
بَلْ يَفْهَمُونَ مِنَ التَّقَاضِي الْمَطَالَةَ، وَحَرُّ لَا يُكْنَى أَنَّ التَّوَضُّعَ عَلَى حِلَالِهِ عُرْفٌ،
بَلْ يُرَادُّ مِنْهُ فِي التَّوَضُّعِ مَا يُرَادُّ مِنْهُ فِي الْعُرْفِ

قَوْلُهُ: (وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَيْمَانِ)، يعني أَنَّ التَّوَكِيلَ بِتَقَاضِي لَدُنَّيْهِ يَمْلِكُ
لِنَصِّ اتِّعَاقًا فِي حَوَاقِ كِتَابِ الْوَكَالَةِ، لَكُنْ شَرَى الْمَشَاحِيحِ عَلَى الْأَيْمَانِ لِمَا
الرَّهَانِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَا وَكَيْلَيْنِ بِالْخُصُومَةِ لَا يَقْبِضَانِ إِلَّا مَعًا)، وَهَذِهِ مِنْ
مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١)

قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ التَّوَكِيلَ بِالْخُصُومَةِ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يُخَاصِمَ، لَا إِذَا
انْتَهَى [إِلَى] ^(٢) قَبْضِ الْمَاثِلِ لَا يَجُوزُ قَبْضُ أَحَدِهِمَا، وَدَبَّكَ لِأَنَّ شَرْطَ اجْتِمَاعِهِمَا
عَلَى خُصُومَةٍ يُنْبِئُ الْأَمْرَ عَلَى الْحَاكِمِ بِالشَّعْبِ، فَلَمْ يَلِمْ اجْتِمَاعَهُمَا، ثُمَّ لَا
يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَقْبِضَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَهَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدُهُمَا.

قَوْلُهُ (بِخِلَافِ الْخُصُومَةِ عَلَى مَا مَرَّ)، يعني أَنَّ التَّوَكِيلَ بِالْخُصُومَةِ لَا
يُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الْخُصُومَةِ، بَلْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَمْرُدَ بِالْخُصُومَةِ كَمَا
مَرَّ فِي أَوَّلِ الْمَضِيِّ الْمَتَقَدِّمِ عِنْدَ قَوْلِهِ (وَرَدًا وَكُلَّ وَكَيْلَيْنِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ
يَتَصَرَّفَ فِيمَا رُكِّلَ بِهِ دُونَ الْآخَرِ، إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُمَا بِالْخُصُومَةِ).

(١) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه جامع الكبير [ص ٤٠٧]

(٢) ما بين الموقوفين ريادة من «أ»، «و»، «م»، «ن»، «ه»، «و»، «ز»

قال: والوكيل يقضي الدين كونه وكيلاً بالخصومة عند أبي حنيفة حتى لو أقسمت عليه البيعة على امتياز المؤكل أو برأيه تقبل عنده، وقال: لا يكون

عند أبي حنيفة

وعند زفر: ليس للوكيل بالخصومة أن يقضي الدين

قال الفقيه أبو الليث في «شرح الجامع الصغير»: «ومشايح هذه البلدة كانوا يهرون يقول زفر، وبه يأخذون» يعني مشايح بلخ قال «وبه نأخذ»

قوله. (والوكيل يقضي الدين كونه وكيلاً بالخصومة [١١/٥١٠] عند أبي حنيفة). وهذه من مسائل «محصر القُدوري»^(١).

قال القُدوري في كتابه المسمى «التقريب»: «قال أبو حنيفة: لو كُيِّلَ بَقَضِ الدَّيْنِ وَكَيْلٌ بِالْخُصُومَةِ، فَإِنْ أَقَامَ الْمُطْلُوبُ الْبَيْعَةَ أَنَّهُ قَضَى الْمُوَكَّلَ، قُبِلَتْ بَيْعَتُهُ عَلَيْهِ وَهَذَا لَا تُقْبَلُ بَيْعَتُهُ عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ لَخُصُومَةً تُقْبَلُ»^(٢).

وروى الحسن عن أبي حنيفة مثله، إلى هذا لفظ كتاب «التقريب».

وقد [١٣٦/٢] في «إشارات الأسرار» «الوكيل يقضي الدين تُسَمَّعُ عَلَيْهِ الْبَيْعَةُ بِقَضِ الْمُوَكَّلِ، أَوْ بِإِثْرَائِهِ عَنِ الدَّيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام خِلَافَ بَعْضِهَا، ثُمَّ إِنَّمَا قَبِلَ بِالْوَكِيلِ بِقَضِ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ بِقَضِ الْعَيْنِ لَا يَكُونُ خَصْماً إجماعاً».

(١) مال الأنسجاني وعليه معنى اليوم نظراً «المبسوط» [١١/١٩]، «المحيط البرهاني» [٤٩١/٩]، «الاحتيار» [١٦٥/٢]، «زاد المعاد» [١٠٤/ب]، «البحر الرائق» ومعه نسخة الخائف [١٧٨/٧]، «الدر المختار» ومعه حاشية ابن عبيدين [٥٢٩/٥]، «الذيل» [١٥٠/٢].

(٢) ينظر «محصر القُدوري» [ص ١١٧].

(٣) قال في «التصحيح» وعني قول الإمام مشي المجوسي في أصح الأصول والاختيارات والسياسة والبرهاني ومصدر الشريعة، ثم قال: «وميد يقضي الدين لأن الوكيل يقضي العين لا يكون وكيلاً بالخصومة فيها بالإجماع، قال في «الاحتيار» وغيره، اهـ ينظر «المبسوط» [١٧/١٩]، «محيط» [٢٢٩/٣]، «المحيط البرهاني» [١٥٧/٨]، «الاحتيار» [١٦١/٢]، «التيب المحقق» [٢٧٨/٤]، «التصحيح» [ص ٢٧٥]، «الجوهرة اليزيدية» [٣٠٩/١]، «درر الحكام» [٢٩١/٢].

حُضماً وَهُوَ، رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ لِأَنَّ الْقَنْصَ عَيْزُ الْحُصُومَةِ، وَلَيْسَ

عَنْ أَبِي هَانٍ

وَنَقَلَ فِي «الفتاوى الصغرى» عَنْ «مفقود شيخ الإسلام حواهر رآه»: «أَنَّ التَّوَكِيلَ بِقَنْصِ الدَّيْنِ لَا يَمْلِكُ الْحُصُومَةُ إِجْمَاعًا إِنْ كَانَ التَّوَكِيلُ مِنَ الْقَاصِي، كَمَا تَوَكَّلَ وَكَيْلًا بِقَنْصِ دُيُونِ الْعَائِبِ» (١).

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الجامع الصغير» «عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ: فِي رَجُلٍ لَهُ فِي يَدَيْهِ رَجُلٌ عَيْنٌ، فَوَكَّلَ رَجُلًا بِقَنْصِهِ مِنَ الدَّيْنِ الْعَبْدُ فِي يَدَيْهِ، ثُمَّ عَاتَى التَّوَكَّلَ، فَأَقَامَ الدَّيْنُ فِي يَدَيْهِ الْعَبْدُ النَّبِيَّةَ أَنَّ الْعَائِبَ قَدْ بَاعَهُ إِيَّاهُ، قَالَ: أَقْبَهُ حَتَّى يَخْضَرَ الْعَائِبُ [١١٢]، وَكَذَلِكَ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الدَّيْنَ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ، فَوَكَّلَ رَجُلًا بِقَنْصِهِ، فَأَقَامَ الدَّيْنُ عِنْدَ الدَّيْنِ النَّبِيَّةَ أَنَّهُ قَدْ أَوْفَاهُ؛ قُبِلَتْ بَيْتُهُ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ هَذَا وَالْأَوَّلُ سَوَاءٌ» (٢). إِلَى هُنَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْقَنْصِ، وَالْقَنْصُ عَيْزُ الْحُصُومَةِ، فَلَا يَكُونُ التَّوَكِيلُ بِقَنْصِ الدَّيْنِ وَكَيْلًا بِالْحُصُومَةِ.

بَيَانُ الْمُغَابَرَةِ: أَنَّ الْقَنْصَ يَعْتَمِدُ عَلَى أَمَانَةِ الرَّجُلِ، وَالْحُصُومَةُ تَعْتَمِدُ عَلَى خَدْلِهِ، فَوَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ الْحُصُومَةُ كَالِ التَّوَكِيلِ بِقَنْصِ الْعَيْنِ، وَكَأَنَّ لَوْ طَلَبَ الْأَمْرُ مِنْ ذَلِكَ بِصِيعَةِ الْأَمْرِ، لَا بِصِيعَةِ التَّوَكِيلِ، لَكِنْ يُوقَفُ الْأَمْرُ احْتِبَاطًا حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ وَلَا يَتَّخِذُ الْقَنْصَ إِلَى أَنْ يَخْضَرَ الْعَائِبُ.

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيْفَةَ: أَنَّ التَّوَكِيلَ بِقَنْصِ الدَّيْنِ تَوَكِيلٌ بِالتَّحْمِيصِ وَالتَّحْمِيصِ؛ لِأَنَّهُ تَوَكِيلٌ بِتَحْمِيصِ الْمَقْصُودِ بِمُقَابَلَةِ مَا فِي الدَّيْنِ فَصَاحًا، لِأَنَّ الدُّيُونَ تُقْصَى بِأَمْثَالِهَا، لَا بِأَغْيَابِهَا؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ لَا يُغَيَّرُ قَنْصُهُ، لِأَنَّهُ وَصْفٌ ثَابِتٌ فِي

(١) ينظر «الفتاوى الصغرى» بتصدر الشاهد [ق ١٧٠]

(٢) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه الدافع الكبير [ص ٤٠٥]

وإِذَا بَيَّ حَافَةً أَنَّهُ وَكَّلَهُ بِالتَّمْلِيقِ لِأَنَّ الدُّيُونَ تُفْصَلُ بِأَمْتِهَا، إِذَا فُتِصَتْ
لَهُنَّ نَفْسُهُ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا أَنَّهُ حُجِّلَ اسْتِجَاءً لِعَيْنِ حَقِّهِ مِنْ وَجْهِهِ، فَأَمَّا الْوَكِيلُ
بِأَخْذِ الشُّعْطَةِ

وَحَقُّهُ الْاسْتِحْصَانُ فِي قَبُولِ الْبَيْتَةِ فِي قَصْرِ الْبَيْتِ حَافَةً أَنَّ الْوَكِيلَ فِي نَفْسِ
نَفْسٍ قَائِمٍ مَقَامَ الْمُوَكَّلِ، فَجُعِلَ حَصَمًا فِي إِصْطِلَاقِ الْفُتْصِ احْتِطَاطًا، فَإِذَا حُصِرَ
الْعَائِلُ، تُعَادُ عَلَيْهِ الْبَيْتَةُ

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ: «ذِكْرُ الْاسْتِحْصَانِ وَتَقْيِاسُ فِي كِتَابِ الْوَكَالَةِ»

وَأُورِدَ الْقُدُورِيُّ سَوْالًا وَجَوَابًا فِي كِتَابِ «التَّقَرُّبِ» فَقَالَ

«وَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ الْوَكِيلُ بِشَخْصٍ وَكَيْلًا بِأَمْتِهِ، ثُمَّ بَخَّرَ نَوَكِيلُ الْعَلَمِ
فِي قَبْضِ الْحَمْرِ، كَمَا لَا يُؤَكَّرُ فِي سَمَكِهَا

فَالْجَوَابُ، أَنَّ هَذَا سَمَكٌ مِنْ هَرَبِ الْخُكْمِ، وَالْمَسْمُومُ بِصُحْبَةِ أَنْ يُحْمَلَ الْحَمْرُ
حُكْمًا وَإِنْ لَمْ يَخْرُ عَقْدُهُ عَلَيْهَا»

قَوْلُهُ (نَفْسُهُ) بِالْجَرِّ عَلَى تَهْدِئَةٍ مِنَ الْكَلْبِ

إِلَّا أَنَّهُ قَوْلُهُ، (إِلَّا أَنَّهُ حُجِّلَ اسْتِجَاءً لِعَيْنِ حَقِّهِ مِنْ وَجْهِهِ)، اسْتِجَاءً مِنْ قَوْلِهِ
(لَأَنَّ الدُّيُونَ تُفْصَلُ بِأَمْتِهَا)، بِمَعْنَى أَنَّ الدُّيُونَ وَرَدَتْ كَمَا تُفْصَلُ بِأَمْتِهَا، لَا
بِأَمْتِهَا، لِمَا بَيَّنَّا أَمَّا، إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ حُجِّلَ لَهُ حُكْمُ عَيْنِ الدُّيُونِ، بِدَلِيلِ أَنَّ رِثَ
بَيْنَ بَخْرِ عَلَى الْقَبْضِ، فَلَوْ كَانَ تَمْلِكًا مَخْصِيًا بِهِ مَعْنَى اسْتِجَاءٍ عَيْنِ الْحَقِّ،
ثُمَّ يُخْرِ عَلَى نَفْسِهِ، وَكَذَا إِذَا حُصِرَ بِحَقِّهِ حَقُّهُ لَمْ يُسْأَلْ

قَوْلُهُ (فَأَمَّا الْوَكِيلُ بِأَخْذِ الشُّعْطَةِ)، أَنَّ أَنَّهُ يُوَكَّلُ بِمَعْنَى لَدُنْهِ يُوَكَّلُ
بِأَخْذِ الشُّعْطَةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ حُصِمَ، وَكَذَا إِذَا

وَالرَّخْوَعُ فِي الْهَبَةِ وَالزَّكِيلُ بِالشَّرَاءِ وَالشُّفْعَةُ وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ، وَغَيْرُهُ أَشْنُهُ بِأَحَدِ الشُّفْعَةِ حَتَّى يَكُونَ خَصْمًا قَتْلَ الْقَيْضِ كَمَا يَكُونُ خَصْمًا قَتْلَ الْأَخِيهِ هَذَاكَ وَالزَّكِيلُ بِالشَّرَاءِ لَا يَكُونُ خَصْمًا قَبْلَ مُبَاشَرَةِ الشَّرَاءِ، وَهَذَا لِأَنَّ التَّجَادُلَ تَفْتِيصِي حَقُوقًا وَهُوَ أَصِيلٌ فِيهَا فَيَكُونُ خَصْمًا فِيهَا.

قَالَ (وَالزَّكِيلُ بِقَبْضِ الْعَيْنِ لَا يَكُونُ وَكِيلًا بِالْحُضُومَةِ) بِإِلْتِقَائِهِ لِأَنَّهُ أَمِيرٌ مَخْصُصٌ، وَالْقَنْصَرُ لَيْسَ بِمُتَبَادِلَةٍ فَأَشْنُهُ لِرَسُولٍ (حَتَّى أَنْ مَنْ وَكَّلَ وَكِيلًا يَقْتَضِي عِنْدَهُ مَا قَامَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ الْبَيْتَةُ أَنَّ الْمُوَكَّلَ بَاعَهُ إِيَّاهُ وَقَفَ لِأَمْرِهِ حَتَّى يَخْضُرَ الْعَايِبُ

عنه ليد

قوله: (وَالرَّخْوَعُ فِي الْهَبَةِ)، بِالْحَرِّ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ (بِأَخِي الشُّفْعَةِ)

يَعْنِي إِذَا وَكَّلَ وَكِيلًا بِالرَّخْوَعِ فِي الْهَبَةِ؛ كَانَ خَصْمًا حَتَّى إِذَا أَرَادَ الرَّخْوَعُ مَا قَامَ الْمَوْهُوْتُ بِهِ لَبَّيْتُهُ أَنَّ الْوَاهِتَ ٣١١٠٠ أَخَذَ الْعَرْصَ؛ يَقْبَلُ بَيْتَهُ.

قَوْلُهُ. (وَالشُّفْعَةُ) بِالْحَرِّ أَيْضًا عَطْفًا عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّا، يَعْنِي. أَنَّ [٣١١٠٠] أَخَذَ الشَّرِيكَينِ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِأَنْ يَقَاسِمَ شَرِيكَهَ، فَأَرَادَ الزَّكِيلُ التَّقَاسُمَ، مَا قَامَ الشَّرِيكُ الْآخَرُ الْبَيْتَةَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ [٣١١٠٠] أَخَذَ نَصِيبَهُ؛ يَقْبَلُ بَيْتَهُ؛ لِأَنَّ الزَّكِيلَ خَصْمٌ، لِأَنَّهُ فِي الْقِسْمِ مَعَى الشَّرِيكَ.

قَوْلُهُ: (وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ)، سَجَرُ الْمَذَالِ عَطْفٌ عَلَى مَا بَيَّنَّا أَيْضًا، يَعْنِي. أَنَّ الْمُشْتَرِيَ إِذَا وَكَّلَ وَكِيلًا بِرَدِّ الْمُشْتَرَى سَبَبِ الْعَيْبِ، مَا قَامَ الْبَائِعُ لَبَّيْتُهُ أَنَّ الْمُشْتَرِيَ رَضِيَ بِذَلِكَ؛ قَبِلَ بَيْتَهُ

قَوْلُهُ. (وَهَذَا لِأَنَّ التَّجَادُلَ تَفْتِيصِي حَقُوقًا)، إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ (تَهُ وَكَلَهُ بِالتَّمْلُكِ، فَأَشْنُهُ الزَّكِيلَ بِأَخِي الشُّفْعَةِ)، يَعْنِي أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ لَوْ كَيْلَ بِالْقَيْضِ بِالتَّمْلُكِ، كَانَ فِيهِ

وهذا استيخسان، والقياس أن يدفع إلى الوكيل لأن البيعة قامت لأعلى
ضم فلم تُعتبر

وجه الاستيخسان، أنه خصم في قصر يده لقيام مقام الموكل في القضي
فَصَرُّ يَدُهُ حَتَّى لَوْ خَصَرَ الْبَيْعُ تُعَادُ الْبَيْعَةُ عَلَى الْبَيْعِ، فصار كما إذا أدام البيعة
في أن الموكل عرّله عن ذلك فبها تُقبل في قصر يده كذا هذا.

قال: وكذلك العتاق والطلاق وغير ذلك ومثناه إذا أقامت المرأة البيعة
في لطلاق والعبد والأمة على العتاق على الوكيل بتقبلهم تُقبل في قصر يده

في هذا الباب

من المصادلة، والمصادلة تقتضي حقوقاً من التّسليم والتّسلم والرّد بالغيب،
والوكيل في الحقوق أصيل، فكان خصماً.

قوله: (أنه خصم في قصر يده)، أي: الوكيل جعل خصماً في حق قصر يد
الوكيل لا غير، (فَتَقَصَّرَ يَدُهُ)، أي: يد الوكيل، والبيان مرّ أعلاه
قوله: (وكذلك العتاق والطلاق وغير ذلك).

قال محمد في الأصل: وإذا وكل الرَّحْلُ رَحْلاً بَقَضِ عِيْدُهُ، أو حَارِبِيَّةً،
مَدْعَى الْعَدُوِّ الْعَتَاقِ مِنْ مَوْلَاهُ، وَأَقَامَ الْبَيْعَةَ، فَإِنِّي لَا أَدْفَعُهُ إِلَى الْوَكِيلِ، وَلَا أَقْضِي
بِالْعَتَقِ، وَلَكِنْ أَقْضِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَكَّلْ بِالْحُصُومَةِ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا وَكَّلَهُ بِقَضَائِهِ وَبِالْحَارِبِيَّةِ.

وكذلك (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢) (١٣٦٣) (١٣٦٤) (١٣٦٥) (١٣٦٦) (١٣٦٧) (١٣٦٨) (١٣٦٩) (١٣٧٠) (١٣٧١) (١٣٧٢) (١٣٧٣) (١٣٧٤) (١٣٧٥) (١٣٧٦) (١٣٧٧) (١٣٧٨) (١٣٧٩) (١٣٨٠) (١٣٨١) (١٣٨٢) (١٣٨٣) (١٣٨٤) (١٣٨٥) (

حتى بخضر لعانت استخساناً ذون العتق و لطلاق.

قال: وإذا أقر الوكيل بالخصومة على موكله عند التقاضي، حار إقراره عليه، وإن أقر في غير مجلس القضاء، لم يخضر عند أبي حنيفة ومحمداً استخساناً، إلا أنه يخرج من الوكالة وقال أبو يوسف يخور إقراره، وإن أقر في غير مجلس القضاء.

﴿ شفاء العتق ﴾

وليس هذا كالذم و بعد؛ لأن الذم شيء بعينه، والذم ليس بشيء فتم بعينه، وهو قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ليس بخضم في شيء من ذلك، وأبى ذلك كنه، الذين وعبره سواء^(١) إلى هالف محمد في «الأصل» قوله، (ذون العتق والطلاق)، أي: تنسب نيئة البراءة والعتق والامة في حق فصر يد الوكيل حصّة، لا في حق العتق والطلاق

قوله (وإذا أقر الوكيل بالخصومه على موكله عند التقاضي، حار إقراره عليه، وإن أقر في غير مجلس القضاء، لم يخضر عند أبي حنيفة ومحمداً استخساناً إلا أنه يخرج من الوكالة

وقال أبو يوسف يخور إقراره، وإن أقر في غير مجلس القضاء)^(٢) [٢٥١/١]، وهذه من مسائل القنوري^(٣).

ولفظ «الحامع الصغير» «محمد عن نفوس عن أبي حنيفة عليه السلام» [٢٥١/١]

(١) ينظر الأصل المدعاه بالمسموعة [٣٣٩/١١] طبعة وزارة الأوقاف لطريقه

(٢) قال الإسماعيلي والصحيح قولهم ينظر «الحامع الصغير» [٤٠٦]، «سبيل الخليل»

[٢٧٩/١]، «إرادته» [١٠٥/١]، «المعبر» [٣٠٩/١]، «العبارة» [١٤٢/٨]، «المد»

«نظر» [١٨١/٦]، «سبيل» [٢٩١/٢]، «درر للحكام» [٢٩١/٢]، «الصحح»

[٢٧٦/١]، «الكتاب» [١٥١/٢]

(٣) ينظر «محضر القنوري» [١١٧/١]

وقال رُقَرٌ وَالشَّافِعِيُّ^(١) لَا يَحْجُورُ فِي الْوُخْهَيْنِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ -

﴿عَنْ أَبِي نُبَيْرٍ﴾

بِرَحِيْلَةٍ عَلَى رَحْلِ مَالٍ، فَوُكِّلَ رَحْلًا بِالْحُضُمَةِ فِيهِ، وَتَدْعَى عَلَيْهِ بِتَحْدِهِ،
بِأَنَّ تَوَكُّلَ عَدَا الْقَاصِي أَنَّ الَّذِي وَكَّهَ قَدْ اسْتَوْفَاهُ. فَإِنْ يُقْضَى عَلَى الَّذِي لَهُ الْمَالُ
بِإِقْرَارِ الْوَكِيلِ، وَإِنْ أَقَرَّ عَدُوٌّ غَيْرُ قَاصِيٍّ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شَاهِدَانِ، ثُمَّ يُقْضَى عَلَى
الَّذِي لَهُ الْمَالُ بِذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُقْضَى لَهُ بِدَفْعِ الْحَالِ إِذَا شَهِدَتْ الشُّهُودُ
بِقِرَارِهِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ.

وقال أبو يونسَ إقْرَارُهُ يُلْزِمُ الْمُوَكَّلَ عَدَا الْقَاصِي وَعَدُوَّ غَيْرِ قَاصِيٍّ، وَهُوَ
لَا يُرْمَى إِلَى هَذَا لَفْظُ «أَصْلُ الْحَامِيعِ الصَّغِيرِ».

وقال في «الأصل»^(٢) «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّحْلَ بِالْحُضُمَةِ فِي شَيْءٍ، فَهُوَ حَاتِرٌ، وَهُوَ
حُضْمٌ بِمِرْلَةٍ لَدَيْهِ وَكَّهَ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَحْجُورُ بِإِقْرَارِ الْوَكِيلِ عَلَى نَدْيٍ وَكَّهَ إِلَّا عَدُوَّ
الْقَاصِيٍّ، فَأَمَّا عَدُوَّ غَيْرِ الْقَاصِيٍّ فَلَا يَحْجُورُ، هَذَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَقَالَ
أَبُو يُونُسَ يَحْجُورُ بِإِقْرَارِهِ عَدُوَّ الْقَاصِيٍّ وَعَدُوَّ غَيْرِهِ. وَتُقْبَلُ النِّسْبَةُ^(٣)، وَهَذَا
عِنْدَهُ بِذَلِكَ»^(٤). إِلَى هَذَا لَفْظُ «الأصل».

وقال القُدُّورِيُّ فِي كِتَابِ «التَّقْرِيبِ»^(٥) «فَإِنْ أُوْحِيَتْ حَافِيَةً وَمُحَمَّدٌ يَحْجُورُ بِإِقْرَارِ
وَكِيلٍ عَلَى مُوَكَّلِهِ بِخُضْرَةِ الْحَاكِمِ، وَلَا يَحْجُورُ بِغَيْرِ خُضْرَتِهِ».

وقال رُقَرٌ: لَا يَحْجُورُ فِي الْحَالِثِ إِلَى هَذَا لَفْظُ «التَّقْرِيبِ»

وقَوْلُ أَبِي يُونُسَ أَوَّلًا كَقَوْلِ رُقَرٍ كَذَا فِي «الْمُحْتَلَفِ»^(٦)، وَكَذَلِكَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ مِثْلَ قَوْلِهِ أَيْضًا^(٧)،

(١) بَطْنُ - بِحَامِيعِ الصَّغِيرِ / مَعَ مَرْجَعِهِ السَّامِعِ الْكَبِيرِ [ص ١٠٦]

(٢) بَطْنُ «أَصْلُ الْمَعْرُوفِ بِالْمَرْسُومَةِ» [١١ ٢٠٧ طبعه د. ر. ر. لَأَوَّلُ مَا أَنْطَرْتَهُ]

(٣) بَطْنُ «مُحْتَلَفِ الزَّوَابِ» لِأَبِي هَالِكٍ السَّرْمَدِيِّ [٣ ١٧٤٦]

(٤) بِمَعْنَى الشَّافِعِيِّ هُوَ عَدَمُ مَعَالِ بِإِقْرَارِ الْوَكِيلِ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِظَرْفِ «الْحَاكِمِ الْكَبِيرِ» بِمَعْنَى «رَبِّ»

أولاً، وهو نفاذ لآلة مأثور بالخصومة وهي تسرعة والإقرار بضادته لآلة

﴿في كتاب التوبة﴾

وقول مالك في «التصريح» كقوله أيضاً^(١).

وقال في كُتب الحنبلة، «ولا يصح إقرار الوكيل على مؤكده، لا عند المحاكم ولا عند غيره، ولا ضحجه عنه، ولا لإمرء، (لأنه) تصرّخ بذكر ذلك في بوكيله»^(٢).

ثم أعلم أن قول أبي حنيفة ومحمد أسبغاً، وقول رُقَر فياس، كذا ذكره فخر الإسلام وغيره في «شرح الجامع الصغير».

وصورة المسألة، ما إذا كان وكيل المدعي، فأنه بطلان الحق، أو كان وكيل المدعى عليه، فأنه يلزم الحق عليه.

وخه قول رُقَر، أنه وكّله بالخصومة والمصارعة، والإقرار فسالمة ومساعدة، فكان بين الإقرار والخصومة تضاداً، فلا يدخل تحت ما يصاد، فلا يجوز إقرار الوكيل على مؤكده، كما لا يجوز ضحجه^(٣)، مع أن الصلح أقرب إلى الخصومة من الإقرار.

وكما لو وكّله بالخصومة واستثنى الإقرار بأن قال: وكنت بالخصومة بشرط

= [٥١٣] والوسط في المدعي بهراس ٣١٧ | والسير شرح الوحيير في معنى [٢٤٣/٥]

(١) سطر «التصريح» في هذه الإمام مالك، لاسيما لجلاله [٣٧٢ ٢]

(٢) سائل في كتاب المسألة بولان قال ابن عبد البر: «حيث قول مالك في قول [امرئ الوكيل بالخصومة عند القاضي على مؤكده، مرة أجاز، ومرة قال لا يلزم مؤكده ما أقر به عليه وحده يعمل عند أنه لا يحمل إليه الأمر، عليه دعه ما أقر به عند القاضي، وهذا في غير الخصومة»
يسطر «الكتاب» في هذه أهل المدينة: لاسيما عبد البر [٧٨٧ ٢]، والفتح والوكيل لمحمدر حبيل
للمواق [١٧١/٧]، وفتح الجليل: لعيش [٣٦٠/٦]

(٣) لأحمد في هذه المسألة قولاً أيضاً بغير «المروء» لاسيما صبح [١٩٦]، واكتشاف الفاعل للهوتي [٤٧٢/٣]

ساعة، والأمر بالشئ لا يتناول صفة

عامة ليس

«إذ» الأثير علي، فأقر الوكيل، لم يصح إقراره، لأن لفظ التوكيل بالخصومة
 لا يسأل لإقرار، فهو تناوئه بطل الاستثناء وصح الإقرار، لأن الخصومة شئ
 واحد، والاستثناء من شئ واحد لا يجوز، ولأن الداحل تحت الأمر جواب هو
 نافية، وهو الإنكار لا الإقرار، تمسك بحقيقة اللفظ، وعملاً بالعرف، لأن
 الحاجة إلى الاستنباط واحتياط الأهدى فالأهدى إنما يكون في المأكرة دون
 الإقرار، والعرف يصلح دليلاً متيناً، كما في التوكيل بشراء المخم وبيعته بنصف
 إلى وقت الحاجة بالعرف، فكذا هنا

ولما: أن حقيقة التوكيل بالخصومة منهجرة شرعاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا
 تَرْعَوْا﴾ [الأعراف: ٤٦]، فصار إلى المحار صوتاً لكلام العاقل عن الإلزام، ومطلق
 الجواب يصلح مجازاً، لأن الخصومة تنب بالحواب، وإطلاق السبب وإرادة
 السبب طريق من طرق المجاز.

ثم مطلق الجواب يتناول الإنكار والإقرار جميعاً، فكما أن إنكار الوكيل
 يصح من حيث إنه جواب، فكذا يصح إقراره من حيث إنه جواب، لأن الجواب
 نكرة يكون «لا»، «نعم»، ونكرة يكون «لا»، «نعم»، يصح إقرار الوكيل بكباره.
 ولا يقال: بأن إنكار الخصومة جواب مقيد، فينبغي ألا تملك مطلق
 الجواب، إذ المطلق فوق المقيد

لأننا نقول: المقيد يستعمل على الأصل والوضع، والمطلق يتعرض للأصل
 دون الوضع، فكان في المقيد ما في المطلق وريادة، فجار جعله مجازاً عنه، إلى
 هذا أشار شيخ الإسلام علاء الدين الأنسجاني في «شرح الكافي» للحاكم الشهيد
 والجواب هنا قال رقر: أن التوكيل أبداً إنما يكون بما يكون ممنوفاً بموكل،

في بيان

وأحد لحواشي من الإكراه والإقرار بين مملوك له قطعاً لأن حصته بد كان
محققاً سره الإقرار وإذا كان منكراً يدرمه للإكراه، فمن يتعين أحد لجوابين لدى
هو عبارة عن الخصومة، وهو الإكراه ٢٢٢، لا حمداً وتردد في كونه مراداً،
فخص كلامه - بعد ترك حقيقته - على ما يطق عليه اسم لجواب مطلقاً مجازاً

ثم الإقرار والإكراه يدرج تحت مطلق الجواب، فيصح إقرار التوكيل
كالإكراه، لا باعتبار أنه إقرار، ولا باعتبار أنه إكراه، بل باعتبار [١٠، ١١، ١٢] أنه
جواب، ولا يدرم على هذا توكيل المولى للموكل في بيع الحضر [١١، ١٢، ١٣] أو شرائها،
فإنه يحوز غنى مذهب أبي حنيفة، مع أن المضم لا يثبت ذلك بعينه

لأننا نقول: إن ذلك مملوك للمولى صفته وحكمه، لصرف التوكيل، وإن لم
يكن مملوكاً قصداً على وحيه لا يلحقه انكسار والإثم في ذلك

على أننا نقول: إن للمولى ولاية في جسي التصرف؛ لكونه حراً عاقلاً بالغاً
على وحيه يدرمه حكم التصرف فيما تصرف به لولاه، ولا يشترط أن يكون للموكل
ولاية في كل الأفراد، وقد مضى ما دلل ذلك في أوائل كتاب الوكالة عند قوله (ومن
شرط الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف)، وتلزم الأحكام، ولا يدرم
على هذا إقرار الأب وأوصي على التيمم، فإنه لا يحوز، لأنه غير موكل بالجواب،
ولا مأثور به، إذ تصرفهما بالولاية على طريق التطير، ولا بطريقه، ولا يدرم إقرار
التوكيل بالنقص والخذ، حيث لا يحوز على الموكل، لشبهه عدم لأمر بذلك

والجواب عن القياس على [١١، ١٢، ١٣] الضلع بقول إنما تم بفتح ضلع
التوكيل، لأن الخصومة لسبب داخ إلى الضلع، بل هي تصدق إساءة بتعين

والجواب عما إذا استثنى حيث يصح ويتطل إقرار الوكيل بقول: لا نسلم
بصح الاستثناء، بل لا يصح الاستثناء عند أبي يوسف، كما ذكره حرر الإسلام
في «شرح الجامع الصغير».

وفي «أصول فقه» أيضاً في باب بيان التغير^(١)، فعنى هذا يصح إقراره
بطلان الاستثناء، وهذا لأن المؤكل وكله بما لا يملكه، وهو إنكار الحق.

ولئن سلمت أنه يصح الاستثناء على ما روي عن محمد بن قيس؛ إنما صح؛
لأن نصيبه على استثناء الإقرار دليل على ذلك المؤكل استثناء الإقرار؛ لأن غرضه
إنكار الوكيل، وإذا كان غرضه الإنكار الذي هو أحد الجوابين عما؛ ثم يصح
إقراره؛ لأنه لا يمكن إرادته مجازاً عن الخصومة؛ للتردد في أحد الجوابين عينا

بخلاف ما إذا أطلق التوكيل بالخصومة ولم يستثن الإقرار؛ حيث يصح إقرار
الوكيل على المؤكل فضلاً لكلام على ما هو الأقوى، وهو مطلق الجواب.

وعن محمد بن أن فرق بين وكيل الطالب، ووكيل المطلوب، فقال «إن
١٢ ٢٧٥» وكل المطلوب يستثنى الإقرار؛ لا يصح؛ لأن المطلوب يخبر على
الخصومة، ولا تمكنه التوكيل بما فيه ضرر الطالب، بخلاف الطالب؛ لأنه لا
يخبر».

قال (١٦٦٦م) في «نتمة الفناوي» «إذا وكل بالخصومة واستثنى الإقرار؛
صححت الوكالة ولا استثناء في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف أنه لا يصح، وعن
محمد، يصح استثناء الإقرار من الطالب؛ لأنه مخير، ولا يصح من المطلوب؛
لأنه مجبور عليه».

ولهذا لا يملك المصلح والإبراء وينصح إذا استثنى الإقرار،

باب سادس

فإن قلت، التوكيل لأجل حاجة الموكِّل، وهو لا يحتاج إلى التوكيل بالإقرار طهرًا، لأنه لا يفقر عن الإقرار بنفسه، فيستعي ألا يصح إقرار التوكيل عنه، لأنه ليس بأمر بالإقرار ظاهرًا.

قلت، لا نسلم أنه لا يحتاج إلى التوكيل بالإقرار، لأنه ربما لا يعرف توجُّه الحقِّ إليه، ولا بهيئة الدعوة، فيؤكِّل من هو أعلم منه، أو ربما يؤكِّله ليفتر بهذا القدر عن وجه لا يترتب منه شيء آخر، ويدفع عنه حصة أخرى

ثم بقي الكلام مع أبي يوسف، وخُذَّ قوله أن التوكيل قائم ١٧١٧، مقام الموكِّل، بإقرار الموكِّل بحور في مجلس القضاء وغيره، وكذا إقرار وكيله، لأنه نائب عنه.

ووجه قولهما أن إقرار التوكيل إنما يصح باعتبار أنه حداث الحصة مجردًا، والحصة تختص بمجلس القضاء، فكذا جوابها.

ألا ترى أنه لا يقع سماع بيته، ولا استخلاف، ولا إعداء^(١)، ولا حبس، ولا عهد القاصي، وما يكون في غير مجلس القاصي يكون صُلَحًا، فإذا كان الجواب المُعْتَبَر هو الجواب في مجلس القضاء، لم يُعْتَبَر إقرار التوكيل على موكِّله في غير مجلس القضاء، فإذا قامت البيِّنة على إقراره ذلك، خرج من انوكاية حتى لا يُدفع اسمال إليه، لأنه مع الإقرار لا يصلح للحصومة؛ لأنه متافض في دعواه، لأنه كدَّت نَصَه بالقول الأول.

قوله: (ولهذا لا يملك المصلح والإبراء)، هذا استدلال من رُفِر بالأحكام،

(١) الإعداء: مصدر أعدى يُعَدَّى، بد طَلَّت حضور الشيء، وأعدى قَرَبته، أي: استخفَّضه

وكذا لو وكله بالجواب مُطلقاً، يتقيد بحواب هو خصومة، ولهد بخار فيها
لأهذي فالأهذي

في هذه أي، ولا خيل أن الأمر بشيء لا يتناول صده، لا يثبت بوكيل
بالخصومة الصلح والإبراء، لأن الخصومة صُدِّعت

ومنها: أنه إذا وكله [١٠٨٨] بالخصومة، واستى الإقرار، صح الاستثناء
ونظر إقرار الوكيل، لأن الأمر بالشئ لا يتناول صده، وهذا لأنه مأثورٌ مُعارض،
لإقرار مُسألته، وبينهما تضاد، ولهذا إذا قر في غير محسب القاصي لا يصح
ومنها، إذا وكله بالإكاذب، فأقر، لا يصح، لأن الإكاذب مُعارض، والإقرار حذفاً
قوله [١٠٨٧] (وكذا لو وكله بالجواب مُطلقاً، يتقيد بحواب هو خصومة،
ولهذا بخار فيها الأهذي فالأهذي)، وكأن هذا سهو الفلم من صاحب «الهداية»،
وطي أنه أراد يديك: فكذا فيما وكله بالخصومة يتقيد بحواب هو خصومة على
وجه التخييل.

بغني: لَمَّا كان الأمر بشيء لا يتناول صده حتى لا يثبت الوكيل لصلح،
وصح استثناء التوكيل الإقرار، أنتخ أن التوكيل بالخصومة يتقيد بحواب هو
خصومة، وهو الإنكار لا برحوب هو مُسألته وهو لإقرار ولا خيل أن التوكيل
بالخصومة يتقيد بحواب هو خصومة؛ يختار في التوكيل بالخصومة لأهذي هي
لخصومة [١٠٨٦] فالأهذي.

ولا يُمكن تصحيح كلام صاحب «الهداية» بإحريته عن ظهره؛ لأنه لو وكله
بالجواب مُطلقاً، لا يتقيد بحواب هو خصومة، وهو الإنكار؛ لأن لماثور به هو

(١) رد القاصي راجع بقوله: أورد فيه نظر ثم ساق ما يرد على كلام الأتقاني من حجج وبراهين سخر
لتفريع الأفكار [١١٦/٨]، فيسب الحقائق وحاشه الشئ [٢٨٠، ٤]، ورد المحار [٥٣١، ٥]

وجه الاستحسان أن التوكيد صحيح قطعا وصحته يتناول ما يفيك قطعا
وذلك مطلق الجواب دون أحدهما عيا وصرين المحذور موجود على ما نبه

﴿ عليه السلام ﴾

مطلق الجواب، وهو يشمل الإنكار والإقرار جميعا، ولا مضادة بين الجواب
والإقرار، بخلاف المناقبة بالخصومة. فيجوز أن يكون رفر بين الخصومة والإقرار
مضادة.

ولهذا صرح علاء الدين العام في «طريقة الخلاف»: أنه لو وكنه بالجواب
المستق، فاقتر، يصح.

فعلم، أنه إذا وكنه بالجواب المطلق لا يتعد الجواب هو خصومة، وقد نحر
بعض الشارحين في هذا المقام فقال هذه مسألة فيبدأ لا لإستشهاد.

فأقول: لو قال صاحب «الهداية» في هذا المقام كما قبل أولا - في بيان قوب
رفر بقول: ولأن الدحل تحت الأمر حواث هو مارة، وهو الإنكار لا الإقرار،
تمسكا بحقيقة النقط، وعملا بالغريب، لأن الحاجة إلى الاستسنة، واحتمار الأندى
فلاهدى بما تكون في المسألة دون الإقرار - : كان أولى وأقرب إلى التحقيق

قوله [١١٠١، ١١٠٢] (التوكيد صحيح قطعا)، أي لتوكيد بالخصومة صحيح
جماعا

قوله، (دون أحدهما عيا)، أي، دون أحد الجوانب عيا، وقد بيناه قبل
هذا

قوله، (وطريق لمحار)، أي بين الخصومة ومطلق الجواب، وقد مر بيان
اننا

قوله [١١٠٦، ١١٠٧]: (على ما سب)، بشارة إلى ما ذكره عند قوله (هنا يقولان)

إِشَاءَ اللَّهِ تَعَالَى فَيُضَرَفُ [٦٥ ط] إِلَيْهِ تَحَرُّيًا لِلصَّحَّةِ قَطْعًا.

وَلَوْ اسْتَشْنَى الْإِفْرَارَ ؛ فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ . وَعَنْ
مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ لِلتَّصْصِصِ زِيَادَةً دَلَالَةً عَلَى مَذْكَرِ إِثْبَاتِهِ ؛ وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ
يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلَى .

وَعَنْهُ أَنَّهُ قَصَلَ بَيْنَ الطَّائِبِ وَالْمَطْلُوبِ وَلَمْ يُصَحِّحْهُ فِي الثَّانِي لَكُونه
مَخُورًا عَلَيْهِ وَتَحْيِيرِ الطَّالِبِ فِيهِ ؛ فَبَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو يُوسُفَ ؛ إِنَّ التَّوَكِيلَ قَائِمٌ

﴿ عَنْهُ بَيَانٌ ﴾

إِنَّ التَّوَكِيلَ تَدَاوَلَ جَوَابًا يُسَمَّى حُصُومَةً .

قَوْلُهُ : (فَيُضَرَفُ إِلَيْهِ) ، أَيُ : يُضَرَفُ التَّوَكِيلُ بِالْحُصُومَةِ إِلَى مُطْلَقِ ٦٥ ط ١٧ م .
الْجَوَابِ

قَوْلُهُ : (وَلَوْ اسْتَشْنَى الْإِفْرَارَ ؛ فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ) ، جَوَابٌ عَنْ
قَوْلِهِ : (وَيَصِحُّ إِذَا اسْتَشْنَى الْإِفْرَارَ) .

قَوْلُهُ : (وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلَى) ، أَيُ عِنْدَ إِطْلَاقِ التَّوَكِيلِ
بِالْحُصُومَةِ مِنْ غَيْرِ إِشَاءِ الْإِفْرَارِ يُحْمَلُ لِلتَّوَكِيلِ بِالْحُصُومَةِ عَلَى مَا هُوَ الْأَوَّلَى ،
وَهُوَ مُطْلَقُ الْجَوَابِ

قَوْلُهُ : (وَعَنْهُ) ، أَيُ . وَعَنْ مُحَمَّدٍ

قَوْلُهُ : (وَلَمْ يُصَحِّحْهُ فِي الثَّانِي) ، أَيُ لَمْ يُصَحِّحْ مُحَمَّدٌ إِشَاءَ الْإِفْرَارِ مِنَ
الْمَطْلُوبِ .

قَوْلُهُ : (لَكُونه مَخُورًا عَلَيْهِ) ، أَيُ عَلَى تَرْكِ الْإِنْكَارِ ، أَوْ يُقَالُ : لَكُونه
الْمَطْلُوبِ شَخْصًا يُخْتَرُ عَلَيْهِ فِي الْحُصُومَةِ

قَوْلُهُ ٦١ ط ١٧ م : (فَبَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو يُوسُفَ) ، هَذَا شَرْعٌ فِي بَيَانِ الْمُحَاحَةِ

وهما بقولان: إن التوكيل تناول حوائج يسمى خصوصية حقيقة أو محاراة، والإقرار في مجلس القضاء خصوصية مجازاً، لما لأنه حرج في مقامه أو لأنه سبب له لأن لطايف إثباته بالمستحق وهو الخواب في مجلس القضاء فيختص به، لكن إذا أقيمت اليقظة على إقراره في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة حتى لا يؤمر بدفع المال إليه لأنه صار موقوفاً وصار كالأب والوصي، إذا أقر في مجلس القضاء، لا بصح ولا بدفع المال بينهما

في مجلس القضاء

مع أبي يوسف بعد فراع بين السخاخية مع رفر

قوله: (وهما بقولان)، أي: أبو حنيفة ومحمد.

قوله: (إن التوكيل تناول حوائج يسمى خصوصية حقيقة أو محاراة)، يعني: أن التوكيل بالخصوصية يراد به محاراة.

ثم الجواب إن كان إنكاراً كما قل رفر، يكون ذلك حقيقة في الخصوصية؛ إذ لا فرق بين الإنكار والخصوصية، وإن كان إقراراً كما قلنا نحن جميعاً؛ كان تناول الخصوصية على الإقرار مجازاً، لأن الخصوصية سبب بجواب، وهو يشمل على الإقرار والإنكار جميعاً، ثم الخصوصية تختص بمجلس القضاء، فكذا جوبها.

قوله: (فيختص به)، أي: يختص حوائج الخصوصية بمجلس القضاء.

قوله: (وصار كالأب والوصي إذا أقر في مجلس القضاء)، لا بصح ولا بدفع المال بينهما)، يعني: أن الأب أو الوصي إذا أقر في مجلس القضاء، ماكر المدعى عليه، صدقه لأب أو الوصي^(١)، ثم حجة يدعي ذلك المال؛ لا يدفع المال إليهما؛ لأنهما حرجا عن ولاية والرضائية في حق هذا المال بقراريهما على الصبي، فكذلك ما لك حرج الوكيل عن الوكالة^(٢)، رد بالإقرار في غير مجلس القضاء؛ لا

(١) مع بالأصل «الوصي» والمسا من «أب»، «أم»، «فتح»، «فتح»، «واحد»

قَالَ وَمَنْ كَتَلَ مَالِي عَنْ رَحُلٍ، فَوَكَّلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بِنَقْضِهِ عَنِ الْعَرِيمِ، لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَدَاءً؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ مَنْ يَفْعَلُ لِعَیْرِهِ، وَلَوْ صَحَّحَتْهَا صَارَ

عَنْهُ نِيَابَةٌ

يُذَمُّ لِمَالِ الْبُيُوتِ.

وَمِثْلُ الْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ مِنْ مَسَائِلِ «طَرِيقَةِ الْخِلَافِ»^(١)، فَدَبَّاهَا بِحَسَبِ
لَا حَاسَا، فَمَنْ طَلَبَ الْعَرِيمَ فَعِنْدَهُ بِكُتُبِ الْمُنْتَظِمِينَ

قَوْلُهُ، (قَالَ) وَمَنْ كَتَلَ مَالِي عَنْ رَحُلٍ، فَوَكَّلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بِنَقْضِهِ عَنِ
الْعَرِيمِ، لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَدَاءً، أَيُّ قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصَوَرُهَا فِيهِ، «مُحَمَّدٌ عَنْ يَفْقُوتَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: فِي رَحُلٍ عَلَيْهِ مَالٌ لِرَحُلٍ،
يَكْتَلُ بِهِ عَنْهُ إِنْ شَاءَ، فَوَكَّلَ صَاحِبُ الْمَالِ الْكَفِيلَ بِنَقْضِهِ عَنِ الْعَرِيمِ، قَالَ لَا يَكُونُ
وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَدَاءً»^(٢) هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ [١٨٠/١] فِيهِ

وَأَمَّا لَمْ تَصْخُ الْوَكَالَةُ لَوْحَاهُ

أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْوَكِيلَ هُوَ عَامِلٌ لِعَیْرِهِ بِسَبِيلِ الْبَاةِ، وَهَذَا عَامِلٌ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ
بِنَفْسِ الدِّينِ عَنِ الْعَرِيمِ تُرَى دَمَةٌ نَفْسِهِ عَنِ الصَّمَانِ، وَبَيْنَ الْأَمْرَيْنِ تَصَادُ، فَلَا
تَصْخُ الْوَكَالَةُ.

وَالثَّامِي - أَنَّ الْكَفِيلَ ضَمِيرٌ، وَالْوَكِيلُ أَمِيرٌ، فَلَا تَصْخُ الْوَكَالَةُ لَثَلَا يُلْزَمُ أَنْ
يَكُونَ الضَّمِيرُ أَمِينًا، وَهَذَا لِأَنَّهُ قَبُولُ قَوْلِ الْأَمِيرِ وَاجِبٌ، وَقَبُولُ قَوْلِ الضَّمِيرِ لَيْسَ
بِرَاحِبٍ؛ لِأَنَّهُ يَدْعِي بَرَاءَةً نَفْسِهِ، فَبِذَا انْتَهَى قَبُولُ قَوْلِ هَذَا الْوَكِيلِ لَكُوبِهِ كَفِيلًا،
انْتَهَتْ الْوَكَالَةُ أَيْضًا [١٨٠/١]، لِأَنَّ نِيَاءَ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ انْتِهَاءَ الْمَلْرُومِ.

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» «يُطْبِقُ هَذَا مَا ذَكَرَ فِي الْمَأْدُودِ أَنَّ الْمُؤَلَّى

(١) يَطْرُقُ «طَرِيقَةُ الْخِلَافِ» بِمَعْنَى السُّرْقَانْدِي [ص ٤١٣ - ٤١٤]

(٢) يَطْرُقُ «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ شَرْحِهِ لِشَرْحِ الْكَبِيرِ [ص ٤٠٥].

والفرق بينهما أن هـاك وحت على كل واحد منهما على طريق الأصلية ،
 وقد صغر أحدهما ، [فقد] (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥

وقال الشيخ أبو المصعب السبي - في الباب الثاني من كتاب الوكالة من شرح
[١/٥١/١١] الجامع الكبير - «رَحُلُ نَه عَلَى أَحَرِّ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَرَحُلٌ بِهَا كَيْسٌ،
فَأَمَرَ رَبُّ الْمَالِ أَحَدَهُمَا أَنْ يَتَرَى صَاحِبَهُ، فَبَرَأَهُ؛ حَرًّا، أَمَّا إِذَا وَكَّلَ الْأَصِيلُ بِبَرَاءِ
لِكَفِيلٍ؛ فَلَا نَهَ وَكَلَهُ بِإِبْرَاءِ غَيْرِهِ عَنِ الدَّيْنِ، لَا بِإِبْرَاءِ نَفْسِهِ، فَإِنَّ بَرَاءَةَ الْكَفِيلِ لَا
تُوجِبُ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ، وَالتَّوَكُّلُ بِإِبْرَاءِ الْغَيْرِ جَائِزٌ

وَمَا إِذَا وَكَّلَ الْكَفِيمَ بِإِبْرَاهِيمَ الْأَصِيلِ ؛ فَلَاتِهِ وَكَّلَ الْكَفِيمِلَ بِإِبْرَاهِيمَ مَا عَلَيْهِ نَعْمًا
بَعِيرُهُ . وَهُوَ بَرَاءَةُ الْأَصِيلِ ، وَنُوْ وَكَّلَهُ بِإِبْرَاهِيمَ مَا عَلَيْهِ مَقْصُودًا ؛ جَاوَزًا ، فَهَذَا أَوَّلِي ،
وَكَذَلِكَ عِنْدَ عِبِهِ ذِيْنُ أَمْرِ رُبِّ الْمَالِ أَنْ يُبْرِتَهُ الْمُتَوَلَّى ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ الْمُتَوَلَّى بِإِبْرَاهِيمَ وَغَيْرِهِ ،
وَنُوْ أَمَرَ بِإِبْرَاهِيمَ نَفْسِهِ صَحَّ ، فَهَذَا أَوَّلِي ۝

وَقِيلَ هَذَا أَتُؤْذِنُ سَوَآلًا وَجَوَابًا فِي إِبْرَاءِ النَّفْسِ فَقَالَ:

«فَإِنْ قِيلَ: التَّوَكُّلُ مَنْ يَكُونُ عَامِلًا لِعَبْرَةٍ وَهُوَ عَامِلٌ لِنَفْسِهِ.

(١) ما هي المعطيات في (٢٠) أسئلة

(۲۱) بحر «شرح قطاری» بلا سحابی [۲ و ۳] / معصوم مکه شهید علی - رب (ردم)
[نقطه ۸۱۶]

فَانْعَدَمَ الرُّكْنُ، وَلَئِنْ قَبُولَ قَوْلِهِ مَلَا رِمَّ يَلْوِي كَالِهَ يَكُونُهُ أَمِيًّا، وَلَوْ صَحَّحَتْهَا لَا يُقْبَلُ تَكْوِينُهُ مُبَرَّرًا نَفْسُهُ فَيَنْعَدِمُ بَانْعِدَامِ لَارِمِهِ، وَهُوَ يَصِيرُ عَبْدٌ مَذْيُونٌ أَعْتَقَهُ مُوَلَاهُ حَتَّى صَحِرَ قِيَمَتُهُ لِلْعُرْمَاءِ وَيُطْلَبُ الْعَدُّ بِخِيَارِ الدَّيْنِ، فَلَوْ وَكَّلَهُ لَطَلَبْتُ بِقُصْرِ الْمَالِ عَنِ التَّعْدِيدِ كَانَ بَاطِلًا لِمَا يَتَّبَعُهُ.

قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ فِي قَبْضِ ذِيهِ، فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ، أَمَرَ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ إِفْرَزٌ عَلَى نَفْسِهِ لِأَنَّهُ مَا يَخْضِيهِ.

بَابُ تَحْلِيلِ الدَّيْنِ

قِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ عَامِلًا لِنَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُفَرِّعُ ذِمَّتَهُ مِنَ الدَّيْنِ؛ فَهُوَ عَامِلٌ لِرَبِّ الْمَالِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُسْقِطُ ذِمَّتَهُ عَنْ نَفْسِهِ، فَيُصْلِحُ وَكَيْلًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَعْمَلُ لِرَبِّ الْمَالِ، إِنْ كَانَ لَا تَضْلُحُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ، وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ ٢١ ٥٧ وَبِهِدْ، فَإِنَّ الشَّرْعَ وَرَدَّ بِخِيَارِ الْمَرْأَةِ فِي بَابِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَخَيِّرْهُمَا تَحْدِثُ نَفْسُهَا عَامَّةً لِنَفْسِهَا مِنْ وَجْهِ وَلِزَوْجِهَا مِنْ وَجْهِ «وَالدَّقِي يُعْنَمُ فِي «الشُّرُوحِ الْحَامِعِ الْكَبِيرِ».

قَوْلُهُ (لَمْ يَكُنْ وَكَيْلًا فِي ذَلِكَ أَبَدًا)، أَيُّ: قَبْلَ تَرَاءَةِ الْوَكَيْلِ وَبَعْدَهَا.

قَوْلُهُ (فَانْعَدَمَ الرُّكْنُ)، أَيُّ: رُكْنُ الْوَكَايَةِ، وَهُوَ الْعَمَلُ لِلغَيْرِ.

قَوْلُهُ (فَيَنْعَدِمُ بَانْعِدَامِ لَارِمَتِهِ)، أَيُّ: بَانْعِدَامِ التَّوَكُّلِ، بِمَعْنَى: لَا يَصْحُحُ بَانْعِدَامِ لَارِمَةِ التَّوَكُّلِ، وَهِيَ قَبُولُ (٢١ ٥٧) قَوْلِ الْوَكَيْلِ، لِأَنَّ الْمَلُومَ بِتَقْيِي سَائِمَاءَ الْأَلَامِ

قَوْلُهُ (صَحِرَ قِيَمَتُهُ لِلْعُرْمَاءِ)، أَيُّ: صَحِرَ امْتَوَلَى قَدْرَ قِيَمَةِ الْعَدِّ، سَوَاءً كَانَ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا.

قَوْلُهُ (فَلَوْ وَكَّلَهُ)، الصَّغِيرُ رَاجِعٌ إِلَى امْتَوَى.

قَوْلُهُ (بِمَا يَتَّبَعُهُ)، وَهُوَ أَنَّهُ يَصِيرُ عَامِلًا لِنَفْسِهِ، لِأَنَّهُ مُبَرَّرٌ بِنَفْسِهِ.

قَوْلُهُ (قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ فِي قَبْضِ ذِيهِ، فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ، أَمَرَ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ)، أَيُّ: قَالَ الْمُذْوَوِّبِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ

قوله العائنه

بمثل ماله لا في سبب الغير ؛ لأن الدَّيُونَ تَقْضَى بِأَمْثَلِهَا لَا بِأَخْيَرِهَا

وكان إقراره صحيحاً ، فأجبر على المدع ، وليس كذلك إذا كذبه في الوكالة ؛ فإنه لا يُجْزَرُ على التَّسْيِيمِ ؛ لأنه لم يثبت الوكالة أصلاً ، لا في حق العائنه ، ولا في حق المدينين ، وفي التصديق ثبت الزكوة في حق المدينين ، وإن لم تثبت في حق رب المال ١٢ ٥٣ دأ ، فأجبر على المدع ، كما إذا أقر أن صاحب الدين مات وهذا له ؛ ثم يثبت اكتساب في حق صاحب الدين ، ومع هذا يؤمر بالمدع إليه ؛ لأنَّ لِسَبَبٍ ثَبَتَ فِي حَقِّ الْمُقَرَّرِ .

قال (١) «بأن حضر العائنه مَصْدَقَهُ ، وإلا دفع العريمُ لَدَيْنَ ثَانِيَا ، وذلك لأنَّ لعائنه لَمَّا لَمْ يُصَدَّقْ فِي دَعْوَى بَرَاءَةِ دَمِيهِ عَنِ الْحَقِّ ، لَمْ يَصَحَّ الْأَدَاءُ ، فَأُمِرَ بِالْمَدْفَعِ ثَانِيَا إِلَى الْمُوَكَّلِ» (٢) .

قال في «شرح أدب القاضي» - في باب ١٠ ٥٤ ١٢ : ثبت لوكالة . - اكن للعريم أن يخلقه بالله ما قصّر فلان بن فلان العائنه هذا المال بأمرك ووكيلك ؛ لأنَّ العريم يدعي عليه ما لو أقر به لزومه ، فإذا أكرر يُسْتَحْلَفُ ، فإن حلف كان له أن يَرَجَعَ عَلَى الْعَرِيمِ ، والعريم يَرَجِعُ عَلَى الْوَكِيلِ ، وبأحد ما دفع إليه إن كان قائماً في يده ؛ لأنَّ الْوَكِيلَ أَخَذَهُ لِلْغَيْرِ ، وذلك الغير قد أخذ حقه ثانياً ، فوجب للعريم ردُّ ما قبضه ؛ لأنَّ غَرَضَهُ - وَهُوَ بَرَاءَةُ دَمِيهِ - لَمْ يَخْصُلْ بِالْمَدْفَعِ أَوَّلًا

وإن ضاع المال في يده ليس للعريم أن يَرَجَعَ عَلَى الْوَكِيلِ ؛ لأنه لَمَّا صَدَّقَهُ فِي الرِّكَالَةِ اعْتَقَدَ ١٢ ٥٣ دأ أنه أمين في القصد ، ولكنَّ الْمُوَكَّلَ يُطْلِمُهُ فِيمَا يُطْلِمُهُ ثَبَتَ ، وَلَمَّا كَانَ أَمِينًا كَانَ مُحِقًّا فِي الْقَبْضِ ، لَمْ لَمَّا أَخَذَ الْعَرِيمُ مِنَ الْوَكِيلِ ؛ كَانَ

(١) يعني: الخصام.

(٢) سطر «أدب القاضي» مع شرح المصدر شهيداً للحساب [٤١٢ ٢ - ٤١٣]

عن عبد الله بن

بِكَ ظُلْمًا، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْلِمَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ مَطْبُورًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (وَالْمَظْلُومُ لَا يَظْلِمُ)، وَإِنْ تَكَلَّلَ الطَّالِبُ عَنِ النَّيْبِ كَانَ ذَلِكَ بِمَرَلِهِ الْإِقْرَارُ، فَلَا يَكُونُ لَهُ سَعْدٌ ذَلِكَ سَبِيلٌ لَا عَيْنَ الْمَضُوبِ، وَلَا عَلَى أَحَدٍ عَلَيْهِ

ثُمَّ لَغَائِبُ إِذَا لَمْ يُصَدِّقْ لَوَكِيلٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلِبَ [٣١٢/١] يُوَكَّلُ، وَفَإِنْ مَضَى أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: إِنْ شَاءَ صَوَّرَ الْوَكِيلَ

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصْرٍ الْبَغْدَادِيُّ (١) «وَهَذَا لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ فِي دَمِهِ لِعَرِيمٍ ثُمَّ يَتَغَيَّرُ بِالْدَّفْعِ، فَكَانَ لَهُ تَسَاخُ الدَّمَةِ، فَأَمَّا الْوَكِيلُ فَإِذَا تَبَيَّنَ مَالُ الدَّائِعِ، فَلَا سَبِيلَ بِصَاحِبِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْوَكِيلَ قَدْ اعْتَرَفَ أَنَّهُ قَبَضَ مَالَ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَأَنَّهُ اتَّخَذَهُ عَلَيْهِ، فَإِذَا سُمِّيَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْأَمْنَةِ؛ بَقِيَ قَبْضُهُ لِدَالِ عَلَيْهِ بِعَرِيرَةِ أَمْرِهِ، فَتَضَمَّرَ. قِيلَ لَهُ: لَمَّا كَذَّبَهُ فِي هَذَا لِإِقْرَارِ سَقَطَ حُكْمُ الْإِقْرَارِ، وَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ».

وَقَالَ الْحَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»: «وَإِنْ أَقْرَأَ الْعَرِيمُ بِدَلِيلٍ وَحَدَّ لَوَكَاةً، وَطَلَبَ الْوَكِيلُ بِمِثْلِهِ عَلَى الْعِلْمِ؛ لَمْ يُحْتَفَ عَلَيْهِ عَنِ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ [١٥٤/١] أَبُو يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تُحْتَفَ بِاللَّهِ مَا بَعْلَمَ أَنَّ الطَّالِبَ وَكَتَبَهُ بِقَبْضِ دَلِيلٍ مِنْهُ» (٢) وَذَكَرَ فِي «اشرح أدب القاضي» قَوْلَ مُحَمَّدٍ مَعَ أَبِي يُونُسَ.

وَجَهْ قَوْلِهِمَا أَنَّ الْوَكِيلَ يَدْعِي عَلَيْهِ مَا لَوْ أَقْرَأَ بِهِ لَوَكَاةً، فَإِذَا جَحَدَ يُسْتَحْلَفُ؛

(١) ينظر «المهذب» في هذه الأقسام الشافعية، بلعوى [٢٣٠/٤]، و«المهذب» في هذه الأقسام الشافعية للشيرازي [١٢٦/٢].

(٢) ينظر «شرح مختصر القدوري» لابن أبي شامة [٣٦٨/١].

(٣) ينظر «أدب القاضي» مع شرح «المصدر» للشهيد، لمصنف [٤١٤/٣].

بسم الله الرحمن الرحيم

ليقدم لكونه مقام إقرار.

ووجه قول أبي حنيفة، أن لغيره أن يثبت على خصوصية متوجهة، والخصوصية لم تصح؛ لأنه لم يكن حصصاً إذا ثبت كونه (١٠٠) وكلاً، ولم يثبت، واليمين لا تثبت على الإنسان من غير حضم.

قال شمس الأنفة الشرخسي في «شرح أدب القاضي» «وهذه المسألة هي الحقيقة تسمى على أن الشكوك تدل أو إقراراً؟»

فعلهما، إقرار، فكل ما يعمل فيه الإقرار يعمل فيه الشكوك، ولو أقر المظبوط بأن هذا الرجل وكيل أطاب، وأنه يصح منه، ويخبر على الدفع، وكذلك يخلف ليكمل، فيخبر على الدفع إليه.

وعند أبي حنيفة، الشكوك تدل، وما لا يعمل فيه الإدلال لا يعمل فيه شكوك، ويدل المظبوط الوكالة بهذا المعنى لا يصح، وإذا لم يصح فيه الإدلال لا فائدة في الشكوك الذي هو يدل، فلا يخلف.

قال: (إلا أن يكون ضمنه عند الدفع)، هذا شيء من قوله: (فإن ٢) «...» كان صاع في يده لم يرحع عليه)، أي: إذا صاع المال في يد الوكيل لا يرحع المظبوط عليه إذا أحده أطاب منه ثانياً، إلا إذا جعل المظبوط لوكيل صاعاً عند الدفع إليه وقال: ضمن لي ما دفعته إليك، حتى إذا أحده مني لطاب ثانياً، جدد ما دفعته إليك منك، فحينئذ يرحع على الوكيل وإن كان صدقه على الوكالة. وذلك لأن المأخوذ ثاب مضمون على رب الدين في زعم المذنبين والوكيل؛ لأن آخر الدين يكون قصاء عن الأول، فكأن التصير كماله مضاهة إلى حال قبلي.

أي: عند المظبوط الوكالة من جهة الموكلي العائلي لا يصح. كذا جاء في حاشية النجاشي، ١٠١.

خالص ماله فإن حَضَرَ الْعَائِبُ قَصْدَهُ وَلَا دَفَعَ إِلَيْهِ الْعَرِيمُ ثَمَنًا لِأَنَّهُ لَمْ

يُغَايِرَ الْبَيْتَ

رَبُّ الدَّيْنِ ثَمَنًا، فَضَحَّتِ الْكُفَاةُ، كَمَا إِذَا كَسَّ مَدَدٌ عَلَى فَلَانٍ - أَيٍّ - سَا
حَتُّ عَلَيْهِ - فَرَضَهَا كَقَالَةِ مَصَافَةٍ إِلَى رَحْوٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَكَدَّ هَذِهِ مَدَامُهَا

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْأَنْسِي جَابِي فِي الشَّرْحِ الْكَافِي: «مُحَاكِمُ لِشَهِيدٍ
- فِي بَابِ الْوَكَاةِ فِي الدَّيْنِ - لِأَنَّ ضَمَّاعَ الدَّالِّ فِي بَدْوٍ رَجَعَ بِهِ عَلَيْهِ الْعَرِيمُ؛ لِأَنَّهُ
بَعَثَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَكَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ كَدَّهُ، أَوْ لَمْ يُصَدِّقْهُ وَلَمْ يُكَدِّهِ، أَوْ صَدَّقَهُ
وَصَدَّقَهُ لِأَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهِ عَلَى ظَنٍّ أَنَّهُ وَكِيلٌ، فَإِذَا أَحْلَفَ ذَلِكَ الظَّنُّ؛ طَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
رَاحِبًا بِقَضِيَّتِهِ، وَإِنْ صَدَّقَهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ لَمْ يَزَجَعْ بِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَرْتَعِمُ أَنَّ
نَصَّهُ وَتَعَّ بِحَقٍّ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ». إِلَى هَذَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْأَنْسِي جَابِي.
- هَذَا مَقُولُهُ. (قَصْدَةُ الْعَرِيمِ)، أَيِ الْمَذْنُونِ.

قَوْلُهُ: (يَسْتَلِيمُ الْمَالُ) ^(١)، أَيِ الدَّيْنِ، وَفِي أَكْثَرِ [١٠١/٣] السَّيِّ قَالِ: «يَسْتَلِيمُ
الدَّيْنُ» ^(٢).

قَوْلُهُ (خَالِصُ مَالِهِ)، أَيِ: مَالِ الْمَذْنُونِ

(١) هَذَا لَفْظُ الْمَطْرُوعِ مِنْ «الْهِدَايَةِ» لِمَعْرِضِي [١٥٠/٣]، وَكَدَامِي سَحَةِ الْقَشَطْمُونِيِّ مِنْ «الْهِدَايَةِ»
[٢/٦٩ ق. ٢]، مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ وَلِي لَدِينِ أَمْدِي - تَرْكَا - وَفِي سَحَةِ الْأَرَزْدَانِيِّ مِنْ «الْهِدَايَةِ»
[٢/٧٠ ق. ٢]، مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ فَبِصَ اللَّهُ أَمْدِي - تَرْكَا -، فِي سَحَةِ نَاشُورِيٍّ مِنْ «الْهِدَايَةِ»
[ق. ١٣٠] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ فَبِصَ اللَّهُ أَمْدِي - تَرْكَا - وَفِي سَحَةِ شَهْرَكَندِيٍّ (الْمَعْرُوءَةِ عَلَى
أَكْمَلِ الدِّينِ الدَّبَرْتِيٍّ) مِنْ «الْهِدَايَةِ» [ق. ١٩٨] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ فَبِصَ اللَّهُ أَمْدِي - تَرْكَا - وَفِي
سَحَةِ الْعَاسِمِيِّ مِنْ «الْهِدَايَةِ» أَوْ ١٩٧، مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ كَبِيرِيَّةٌ لِمَا صِلَ أَحْمَدُ بَشَا - تَرْكَا -،
وَفِي سَحَةِ بَصْرِ اللَّهِ الْحَمِيٍّ مِنْ «الْهِدَايَةِ» [٢/٦٦ ق. ٢] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ جَامِعَةٌ بِرَمْسُونِ أَمْرِيكَ
(رَقْمُ الْحِطِّ: ٣٥٩٤)

(٢) وَهَذَا هُوَ الْمَتَّبَعُ فِي النُّسخَةِ الَّتِي بَحِطُ السُّوْلَفُ مِنْ «الْهِدَايَةِ» [٢/٦٦ ق. ٢] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ فَبِصَ
اللَّهُ أَمْدِي - تَرْكَا - وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّهْرَكَندِيُّ فِي حَاشِيَةِ سَحَةِ

يَشْتِ الْاِسْتِبْقَاءُ حَيْثُ اَنْكَرَ لَوْكَالَهُ ، وَانْقَوْلُ هِيَ ذَلِكَ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ فَيَقْسُدُ
الْاَدَاءَ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ ، اِنْ كَانَ بَاقِيًا فِي يَدِهِ لِأَنَّ غَرَضَهُ مِنَ الدَّفْعِ بَرَاءَةً
ذِمَّتِهِ وَلَمْ يَخْصُصْ يَدَهُ اَنْ يَنْقُصَ قِصَصَهُ .

وَإِنْ كَانَ ضَاعَ فِي يَدِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَصْذِيقُهُ اعْتَرَفَ أَنَّهُ مُجْرٍ فِي
الْقَبْضِ وَهُوَ مَضْلُومٌ فِي هَذَا الْأَحَدِ ، وَالْمَطْرُومُ لَا يَظْلِمُ غَيْرَهُ .

قَالَ (إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَمِيمَةً عِنْدَ الدَّفْعِ) لِأَنَّ الْمَأْخُودَ ثَابِتًا مَضْمُونٌ عَلَيْهِ فِي
رُغْمِهِمَا ، وَهِيَ كَقَدْلَةٍ أُضِيفَتْ إِلَى حَالَةِ الْقَبْضِ فَتَصِحُّ بِمَنْزِلَةِ الْكَفَالَةِ بِهَا (١٦١) رَا
ذَابَ لَهُ عَلَى فُلَانٍ

وَلَوْ كَرِ الْغَرِيمُ لَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَى لَوْكَالَةٍ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ . . .

﴿ حَالَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَوْلُهُ (اَنْكَرَ لَوْكَالَةً) ، أَيِ اَنْكَرَ لِمَوْكَلٍ
قَوْلُهُ (وَالْقَوْلُ هِيَ ذَلِكَ) ، أَيِ فِي يَدِهِ لَوْكَالَةً .
قَوْلُهُ (مَعَ يَمِينِهِ) ، أَيِ قَوْلُ لَمَنْبٍ ، وَهُوَ مُتَكَبِّرُ الرُّكْدَةِ .
قَوْلُهُ (وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ) ، أَيِ يَرْجِعُ الْمَذْنُونُ بِمَا أَذَى إِلَى الْوَكِيلِ
عَنِ الْوَكِيلِ

قَوْلُهُ (بَلَهُ أَنْ يَنْقُصَ قِصَصَهُ) ، أَيِ قَلَمَذِيوْنَ أَنْ يَنْقُصَ قِصَصَ الْوَكِيلِ

قَوْلُهُ (مَضْمُونٌ عَلَيْهِ) ، أَيِ عَنِ رَبِّ الدَّيْنِ .

قَوْلُهُ : (فِي رُغْمِهِمَا) ، أَيِ فِي رُغْمِ الْمَذْنُونِ وَالْوَكِيلِ

قَوْلُهُ : (إِلَى حَالِهِ الْمَضْمُونِ) ، أَيِ قَبْضِ رَبِّ الدَّيْنِ بِنَيْبٍ .

قَوْلُهُ (وَبِوَكَالَةٍ لَعَرِيمٍ لَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَى لَوْكَالَةٍ) ، هَذَا إِذَا لَمْ يُصَدِّقْهُ ، وَبِهِ
يَكْذِبُهُ يُصَبِّحُ ، لِأَنَّ صُورَةَ الْكُذِبِ نَحْيٌ بَعْدَ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ ، (وَكَيْدًا إِذَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ

على ادعائه ، فإن زجّع صاحب المال على العريم رجع العريم على الوكيل .
 لأنه لم يصدّقه على الوكالة ، وإنما دفع إليه على رجاء الإحارة ، فإذا انقطع
 رجاءه رجع عليه ، وكذا إذا دفعه إليه على تكديبه إياه في الوكالة وبعد طهر
 قضا ، وفي الوخوة كنها ليس له أن يسرد المدفوع حتى يحضر بمائت

على تكديبه إياه في الوكالة

قوله : (على ادعائه) ، أي على دعوى وكيل

قوله (١٢) (وهذا أظهر) ، أي رجوع العريم على وكيل في صورة الدفع
 مع الكذب أظهر من رجوعه عليه في الصورة الأولى ، وهذا إذا دفعه مع تصديق
 وتصميم ، وإذا دفعه من غير تصديق ولا تصميم ، لأنه لم يثبت رجوع فيهما مع
 عدم الكذب ، فمع شكك في أولى ، لأن الوكيل في حق المدينون كالعاصم

قوله : (لما قضا) ، إشارة إلى قوله (دفع إليه على رجاء الإحارة) ، فإذا انقطع
 رجاءه رجع عليه

قوله : (وفي الوخوة كنها ليس له أن يسرد المدفوع حتى يحضر بمائت) ،
 ذكر هذا تعريفاً على ماله بقدرتي ، وأراد بها الوخوة الأربعة المذكورة

وهي الدفع مع التصديق ولا تصميم ، والدفع مع التصديق والتصميم ،
 والدفع مع التصديق ولا تكذب ، والدفع مع التكذب

قال الحاكم الشهيد في «مختصر الكافي» : «ورد ادعى لرجل أن فلان دسبه
 بمس قتيه على هذا ، فلم يقر العريم به ، ودفع المس إليه على الإنكار ، ثم أراد أن
 يسرده منه ، ثم بكر له دنت ، لأنه دفعه على وجه القصد»

قال شيخ الإسلام علاة الذب الأنسجاني في ١١٠٠ : «شرح»

لأن المؤدى صار حقا للعائب، إما ظاهرا أو محتملا فصار كما إذا دفعه إلى
فصولي على رحاء الإجارة لم يمتك الاسترداد، لا احتمال الإجارة، ولأن من
باشر التصرف لعرض ليس به أن ينقصه ما لم يقع اليأس عن غرضه

غاية الباب

أشار إلى المعنى، وهو أن الدفع وقع على حتم أن يصير قضاء، فما لم يطل
هذا الاحتمال لا يطل.

ولهذا قضا: أنه لو دفع الدين الذي عليه يسي إسي على رحاء أن يحجز
المالك؛ لم يكن له أن يشتريه، لا أن يحجز المالك؛ لأن الدفع متى كان معرضا،
لا ينقص مع أحكام خصوص العرض.

قوله: (لأن المؤدى صار حقا للعائب، إما ظاهرا أو محتملا)

بيان كونه حقا للعائب ظاهرا فيما إذا كان الوكيل عدلا ظاهر الغدنة، ويكون
صادقا في قوله: إني وكيل فلا يكون ما أحده حقا للعائب بالنظر إلى الظاهر
وبيان كونه حقا للعائب محتملا فيما إذا كان الوكيل دسقا أو مستورا؛ لأن
قوله يحتمل الصدق.

أو نقول: كونه حقا للعائب ظاهرا فيما إذا وجد التصديق من رب المال بعد
الدفع إلى الوكيل، والتصديق هو الظاهر؛ لأن المني لا يكذب المني ظاهرا
وكونه حقا له محتملا فيما إذا وجد التكذب من رب المال؛ لأنه يحتمل
أن الوكيل صادق في قوله، وما أحده حق للعائب.

قوله: (ولأن من باشر التصرف لعرض ليس به أن ينقصه ما لم يقع اليأس عن غرضه)، وذلك لأنه لا يجوز أن يسعى الإنسان في مقص ما ثم من
جهته؛ لأنه عيب، وهو حرام، ولهذا لم يكن الشفعة لو قيل المشتري حتى لا يلزم

ومن قال إني وكلت بقصر الوديعة، فصدقة المودع، لم يؤمر بالسليم إليه، لأنه إقرار بيمال الغير، بخلاف الدين.

منه السيد

١٠٠٠ | نقص ما تم من جهته

قوله: (ومن قال إني وكلت بقصر الوديعة، فصدقة المودع، لم يؤمر بالسليم إليه)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»، وذلك لأن إقراره وقع في مال الغير، وهو لا يملك ذلك، بخلاف ما إذا صدق الوكيل بنقص الدين حيث يؤمر بالسليم، لأنه إقرار في حالص ماله، وقد مرّ لبيان.

قال القُدوري في كتاب «التفريب» «وروي الحسن عن أبي يوسف: أنه يُخبر على الدفع».

ثم إذا أخذ الوكيل بوديعة، فجاء العائث بصدقة في الوكالة، برثا جميعاً، وإن أنكر الوكالة فقال: ما وكلتك، وحلف على ذلك، كان له أن يُصمّن المودع، وإذا صمّه، فإن كسب العيّن قائمة في يد الوكيل [١٠١٠]، رجع بها المودع على الوكيل، فإن كسب صاعث في يده، فهل للمودع أن يزجّع عنه؟ فهو على وجوه: أحدها: أن يدفعها إليه المودع مع التصديق بلا تضمين، فلا رجوع فيه، لأن في رعيه أن الوكيل مجوّ في الأخذ، ولكن الموكّل ظلم بالأخذ ثانياً بالتضمين، والمرء مؤاخذ برعيه.

والثاني أن يدفع بالتصديق [١٠١١]، بشرط اضمّان احتياطاً من تكديب اعائث، فله الرجوع، لأن ذلك ضمان مُعلّق بشرط، وهو جائز عدلياً، فإذا صمّه العائث، رجع على الوكيل لأجل صمائه.

والثالث أن يدفع مع التكديب، فإذا صمّه العائث، كان له الرجوع على

ولو ادعى به مات أبوه وترك الوديعة ميراثاً له، ولا وراث له غيره.
وصدقة المودع، ميراث يدفع إليه، لأنه لا ينشئ ماله بعد موته، فقد اتفق على
أنه مال الوارث.

ولو ادعى أنه اشترى الوديعة من صاحبها، وصدقة المودع،

في هذه المسألة

الوكيل، لأن في رعيه أنه أحسنه بعير حتى

والرابع أن يدفع بلا تصديق ولا تكذيب، فود صمته اعانته كان له الرجوع
أيضاً، لأن المدفع كان على رجاء الإحارة من لعائنه، فود انقطع الرجاء، رجع على
الوكيل.

قوله (ولو ادعى أنه مات أبوه وترك الوديعة ميراثاً له، ولا وراث له غيره،
وصدقة المودع، أمر بالمدفع إليه)، ذكره تفرعاً على مسألة القُدوري، وذلك لأن
تصديقه لم يقع في ملك الغير، لأن المودع لم يبق أهلاً للملك، لأن الموت يذهب
أهلية بعينه، وقد اتفق على أن المال مال الوارث، فلا حرم يؤمّر المودع حراً
بسلام المال إلى الوارث.

وقوله (لا ينشئ ماله) بالنصب على أنه حال، كما في قوله، «كلّمته قد بقي
في»، أي مشتمهاً، بقي لا يبقى مال الوديعة مال أبيه بعد موت أبيه.
قوله (ولو ادعى أنه اشترى الوديعة من صاحبها، وصدقة المودع،

() يخرج أصحابون بعد ١٣٥٥ في المسألة بعدكم على أن أحد من التفرع، بها

أ- أنه حال، والصبر كمنه ما بهين ومن كمنه فبها رعد التفرع من سببه ولا كثير

ب- أنه معذور به لنعال المحذوف، والصبر جاعلاً فله إلى في، وهو قوله الكوفي-

ج- أنه معذور على من حلف الحر، ولقد ير من فله إلى في بغير «الكتاب» سببه

[٣٩٦] ١- ثبت في علل ١- ولا يراى «بمكة» [٢٨٧] ١- المدارس لحيوه

لشوقي هب [ص/١٠٤].

يؤمّر بالدفع إليه ؛ لأنه ما دام حياً كان إقراراً بمنك غير ؛ لأنه من أهله فلا
مصدقان في دعوى التبعية عنه

فإن وكل وكيلًا بقض مال ، فادعى المرم أن صاحب المال قد استوفاه ؛
وبه يدفع المال ؛ لأن الوكالة قد شئت والاستمدة لم يثبت بمحرّد دعواه فلا
يؤخّر الحق .

في عابه سير

به يؤمّر بالدفع إليه) ، وذكر هذه المسألة أيضاً تعريفاً على مسألة القدوري ، ولهذا
ثم يذكرها في «البداية» ، وذلك لأن تصديق المودع المشتري في دعوى الشراء
إقراراً منه بانتقال الملك من العير إلى العير ، ولا يصح الإقرار بمنك العير ؛ لأن
صاحب المال ما دام حياً ، كان أهلاً للملك ، فلا يصدق المودع والمشتري في
دعوى التبعية على رب المال ، بخلاف المسألة الأولى ، فإنه لما صدّقه في دعوى
الإثبات ، لم يقع ١٠٠٠ إقراره في ذلك بغير ؛ لأن سميت ليس بأهل للملك .

قوله : (فلا يصدقان) ، أي . مدعي شراء المودع المصدق (عليه) ، أي :
على المودع .

قوله : (فإن وكل وكيلًا بقض مال ، فادعى المرم أن صاحب المال قد
ستوفاه ؛ فإنه يدفع المال) ، وهذه من مسائل «الجامع الصغير» في البيوع

وصورتها فيه : «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام : في الرجل يكون له
عمر لرجل المال ، فوكل وكيلًا بذلك المال ، وأهم ٣١٧ الوكيل البيعة عليه ،
وقال الذي عنه لمال قد استوفاه صاحبه ١٠٠٠ د . فإنه يقال له . دفع المال ، من
الوكيل ، ثم أتبع ربه المال فاستخلفه » (إلى هنا لفظ محمد في أصل الجامع
الصغير) ، وذلك لأن الوكيل أثبت حق لنفسه ، والغريم بدعوى الإبقاء يريد إبطال

فإن وبتعرب المال فيستحقه رغبة لحامه ، ولا يستحق الوكيل ؛ لأنه ثابت

قال وإن وكنت عيب في جارية ، ودعى البائع رصا المشتري ؛ لم يرد عنه

باب الممانعة

حق الوكيل ، فلا يصدق على ذلك إلا بحجة ، ولم تؤخذ ، وقد أمكن الجمع بين
المشتري حق الوكيل ، وحق العريم ، يؤمر بالأداء بلا تأخير ، إلى تخليف رب
الدين ، لعيبا لحق في الحال ، ثم يتبع العريم رب الدين فيستحقه ، فإن حلف
مضى لأداء ، وإن مكل ، يتبع انقاصه ، فيسترد ما قبضه ، فإن طلب العريم يمين
الوكيل بأن المؤكل لم يستوف ، لا يستحق

قال القدوري في كتاب «التفريب» «لو قال زور أحلفه على عنقه ، وإن أرى
أن يخيف خراج من الوكالة» .

ولما أن الوكيل قام مقام المؤكل في الحصونة ، ومن دم مدم غيره لا
يُستخلف فيما يدعى قبله من الإشتياء كنوصية ، ولأن العريم يدعى [١٢١] ٥٥٨
الإبقاء على المؤكل ، واليمين عليه ، فلم تصح اليمين به .

وجه قول زور ، أن ليه لما حار أن تُسمع على الوكيل بما فيه من سقاط
حقه في الحصونة ؛ جاز أن يستخلف ليكمل ، فيثبت هذا معنى ، وكما لو زور
سقطت حصونته .

قوله (وبتبع رب المال) ، أي ، يتبع المدينون رب الدين

قوله (لحامه) ، أي ، لحام العريم ، وهو المدينون .

قوله (ولا يستحق الوكيل) ، لأنه ثابت ؛ لأن اليمين لا تخبري في الأيمان

قوله (وإن وكنت عيب في جارية) فادعى البائع رصا المشتري ؛ لم يرد عنه

حتى يخلف المشتري بحلاب مسألة الدين؛

حتى يخلف المشتري)، وهذه من مسائل السوع في «الجامع الصغير»

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه ١٠٥١٠ | ١٠٥١١ | وفي
المشتري حارية، قطع بعيب، فوكل وكيلًا فعاد، وقد باع، قد رخصي المشتري
قال: هذا لا أرده حتى يخضر المشتري فيخلف». ١٠٥١٢ | وإن ما لفظ «أصل الجامع
الصغير»

والفرق بين هذه المسألة وبين المسألة الأولى - حيث يُدفع المال إلى الوكيل
بلا تأخير، إلى حضور رب الدين وخبره ١٠٥١٣ | ١٠٥١٤ | وفي هذه المسألة لا يرّد المبيع
على البائع، بل يؤخر الأمر إلى أن يخضر المشتري، فيخلف أنه ما رخصي بالبائع -
أن التدارك في مسألة الدين ممكن إذا ظهر خطأ القاضي وصدق الغريم، بأن يتكفل
رب الدين عن التمسك باسترداد ما قص القاضي منه

وفي مسألة الرّد بالعيب إذا رُدّ بالعيب لا يمكن التدارك بعد ذلك إذا ظهر
خطأ القاضي وصدق البائع؛ لأن قضاء القاضي في الشوْخ بالشهادة الباطلة ينقذ
ظاهرًا وباطنًا عند أبي حنيفة، فكان القضاء بالصح باطلاً لا رماً، فإذا سقط البيع
ظاهرًا وباطنًا، لا يمكن إعادته بعد ذلك، فلا أخ هذا يؤخر الرّد إلى أن يخضر
المشتري فيخلف.

حتى قالوا في «شروح الجامع الصغير»: لَمَّا كَدَّ قَضَاءُ الْقَاضِي بِالشَّهَادَةِ
الْبَاطِلَةِ لَا يَنْقُذُ عَدَّ مُحَمَّدٌ بَاطِنًا، يَرُدُّ عَلَى الْبَائِعِ بِالْعَيْبِ بِلَا تَأْخِيرٍ، كَمَا فِي مَسْأَلَةِ
الدِّينِ، فَكَانَتِ الْمَسْأَلَةُ سَوَاءً ١٠٥١٥ | ١٠٥١٦ | لِإِمْكَانِ التَّدَارُكِ فِيهِمَا.

وَأَمَّا عَدَّ أَبِي يُونُسَ: لَوْ كَانَ الْمُشْتَرِي حَاصِرًا، فَأَرَادَ أَنْ يَرُدَّ بِالْعَيْبِ؛

لأن الدار كمنحرف فماتك باسمه داد، فبعضه انه من إذا مهر الحضا عند محوله،
وفي الثانية عن ثمنك لأن منصفه بالصحة ما من على الصحة وإن كان احتيا

﴿ في هذه النسخة ﴾

يشتغل المشتري بالله ما رضى بهذا بعث نظرا للبايع، مما انه ادعى للبايع رضى،
أو لم يدع^(١)

وإذا كان المشتري عائداً بعد البيع عن استحلافه لا ترد حين مختصر
المشتري، ويخلف نظراً للبايع أيضاً، وصيانة للمصنف عن التقليل إذا ظهر خطأ
انقاضي [٣٠٨، ٢] يكون المشتري عن الحلف، وهذا هو الأصح من قول أبي
يوسف.

وهو المراد من قول^(٢) صاحب الهداية: (وقبل الأصح عند أبي يوسف:
أن يؤخر في المضيق)، أي: في مسألة الدش، ومسألة اشتراء نظراً للغريم والبايع
وقبل بحتمل أن يرد المبيع بالعيب عند أبي يوسف بلا تأخير كما قال
محمد، لإمكان التدارك.

قوله: (تمكن فمالك)، أي: في مسألة الدش.

قوله: (عند نكوله)، أي: نكول رت الدش عن اسمين على أنه لم يستوف
[٥٣/٦] الدش.

قوله: [١٠، ١٢] قوله: (وفي الثانية)، أي: في مسألة اشابة، وهي مسألة الرد
بالعيب.

قوله: (لأن القضاء بالصحة ما من على الصحة وإن ظهر الحضا)، لأن قضاء
القاضي في العقود والصوح بالشهادة الباطلة ينفذ صاهراً وباطناً عند أبي حنيفة.

(١) ينظر: الهداية للصانع [٢٦/٦]

(٢) وقع بالأصل: «فبعضه» ولعبت من «داد» و«فتح»، و«فتح» و«فتح» و«فتح»

عند أبي خيفة كما هو مدعاه ، ولا يستخلف المشتري عنه بعد ذلك ، لأنه لا
يمد ، فاما عندهم فقولوا بحث أن يتحد الحواث على هذا في الفضلين ولا
يؤخر ، لأن اشتراك ممكن عندهما لظلال الفاء . وميل الأصح عند أبي
يوسف رحمه الله أن يؤخر في الفضلين ، لأنه يفسر النظر حتى يحذف المشتري
توكن حاصراً من غير دعوى النافع فينتظر ينتظر

قال ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم يشتها على أهله ، فأنفق
عليهم عشرة من عنده ، فالعشرة بالعشرة ، لأن الوكيل بالإتفاق وكيل بالشراء ،
في هذه المسألة

والمراد من نقاده طاهراً : أن يثبت فيما يسا .

ومن نقاده باطلاً أن يثبت فيما بينه وبين الله تعالى ، وقد مر بيان ذلك قبل
باب التحكيم من كتاب أدب القاضي .

قوله : (لأنه يفسر النظر حتى يستخلف المشتري) ، أي لأن أبا يوسف يفسر
النظر لنانع

بمعنى أنه يستخلف لمشتري نظراً للنافع ، ادعى النافع رصا المشتري أم لا ،
فإذا كان المشتري عات ، ينتظر هو إلى أن يختصر فيخلف للنظر للنافع أيضاً ، فعلى
هذا ينتظر عنه في الدفن أيضاً نظراً للمريم ، وهذا معنى قوله (فيستظر للنظر)
وقوله (حتى يستخلف) بارفع ، لأن «حتى» للحال

قوله : (قال ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم يشتها على أهله . فأنفق عنهم
عشرة من عنده ، فالعشرة بالعشرة) ١٠٠ ١٠١ ، أي قال في «الحامع الصغير»^(١) .
ومعنى قوله . (فالعشرة بالعشرة) ، أي تكون لعشرة لتي حنسها عنه له

(١) ينظر «الحامع الصغير» مع شرحه «الجامع الكبير» [ص ٤٠٧]

بُرِّجِعَ بِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَإِذَا طَفَّرَ بِحَسْرِ حَقِّهِ مِنْ مَالِ الْأَمْرِكَانِ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ ، وَإِذَا كَانَ لِلْمُوَكَّلِ حَقُّ الرُّخُوعِ ، وَحَقُّ الْأَخْذِ إِذَا (٢١) طَفَّرَ بِحَسْرِ حَقِّهِ ، وَقَدْ طَفَّرَ بِدَيْتٍ ، كَانَتْ تِلْكَ الْعَشْرَةُ الْمَحْسُومَةُ عِنْدَهُ لَهُ بِالْعَشْرَةِ الَّتِي أَبْتَفَقَ

وَلَا أَنَّ الْمُوَكَّلَ فَضَى دَيْتًا كَانَ مُطَالًا بِهِ ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُحْصِمُ فِي وَفْتٍ لَا تَكُونُ لِدْرَاهِمٍ بِخَصْرَتِهِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَدْفَعَ مِنْ مَالِ بَيْتِهِ ، فَكَانَ مِنْ طَرِيقِ (٢٢) ٢١ ٢٢ ، لِدَلَالَةِ كَوْنِ الْمُوَكَّلِ أَمْرًا بِأَنْ يُنْفِقَ مِنْ مَالِ بَيْتِهِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ لَهُ حَقُّ الرُّخُوعِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَنَهَى بِكَ أَنْ تَطْلُوعًا فِيمَا فَعَلَ ، كَالْوَصِيِّ إِذَا فَضَى دَيْتَ الْمَيِّتِ مِنْ مَالِ بَيْتِهِ ، أَوْ الْوَارِثِ فَضَى دَيْتَ الْمَيِّتِ بِعَبْرٍ إِذَا الْوَارِثُ مِنْ مَالِ بَيْتِهِ ، لَا يَكُونُ مُتَطْلُوعًا ، فَكَذَلِكَ هُنَا (٢٣) .

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مِنْ الْمَشَائِخِ مَنْ قَالَ مَسْأَلَةَ كِتَابِ الْوَكَالَةِ فِي نَقْضِ الدَّيْنِ ، وَلَيْسَ فِي نَقْضِ الدَّيْنِ مَعْنَى الشَّرَاءِ ، فَوُرِدَ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْوَكَالَةِ» .

أَمَّا الْإِنْفَاقُ شِرَاءً فَلَمْ يَخْتَلَفْ فِيهِ وَحَيْثُ «الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ» بَلْ صَحَّ ذَلِكَ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا ، حَتَّى رَخَعَ الْمُوَكَّلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِمَا أَتَّفَقَ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا .

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ» : (وَقِيلَ : الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِي نَقْضِ الدَّيْنِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشِرَاءٍ ، فَأَمَّا الْإِنْفَاقُ بِتَقْصِيرِ الشَّرَاءِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ) ، أَيْ لَا يَدْخُلُ الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِي الشَّرَاءِ ، نَلْ يَكُونُ حُكْمُهُمَا وَاحِدًا ، وَلَا يَكُونُ الْمُوَكَّلُ مُتَبَرِّعًا فِي الْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِ بَيْتِهِ .

(١) ذَكَرَ الْعَلَمَةُ أَبُو الْبَلْثِ فِي مَسْأَلَةِ الْوَصِيَّةِ وَالْوَارِثِ فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» أَنَّ ذَلِكَ كَمَا هُوَ فِي حَاشِيَةِ ٢١

(٢) رَفَعَ بِالْأَمْرِ «وَحَيْثُ» وَالْمَثَبُ مِنْ «أَنْ» ، «وَأَم» ، «وَأَمَح» ، «وَأَمَح» ، «وَأَمَح»

بَابُ عَزْلِ الْوَكِيلِ

قال وللموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة، لأن الوكالة حقه فيه أن

بَابُ عَزْلِ الْوَكِيلِ

آخر العزل عن الوكالة لما آتاه من نصي سنق ثبوتها، فتأصت ذكره آتياً.
[١٦٠ ط ١٢] قوله. (قال وللموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة)، أي قد
يتدبري في «مختصره».

وذلك لأن الوكالة حق الموكل، فله أن يعزل حقه من شاء، إلا إذا كانت الوكالة
مطلب الحظم، فيحسد ليس له أن يعزله بلا رضاء الحظم، مثلاً يلزم بطلان حق الغير
قال شيخ الإسلام علي بن محمد علاء الدين الأنسجاني في «شرح الكافي»
لتحاكم الشاهد «وإذا وكله بالخطومة، فله أن يعزله متى شاء، لأن الوكيل
نسبة، فإذا عزله، فقد تبين أنه استعصى عنه، فذلك دلت على هي حصة واحدة،
وهو أن يكون الحظم قد أحله حتى جعل له وكيلاً في الخطومة، فلا يكون له أن
تخرجه منها إلا بمختصر من الحظم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
وصورته أن يقول له يبي أحلف أن تعزل، موكل وكيلاً بن عنت أحسنه
فخصي بي عليه، فقد تعلق بها حق العتات (١٠١)، فلا تفكر إعتاد، لا تعلمه،
إلى هنا لفظ شيخ الإسلام رحمه

وقال الإمام محمد بن أحمد الأنسجاني في «شرح لفظه» (١٠١) «وإذا عت

يُغْلَبُ، إِلَّا دَا تَعْلَقَ بِهِ حَقُّ الْغَرْلِ بَأْنْ كَانَ وَكَيْلًا بِالْحُصُومَةِ مَطْلَبٌ مِنْ جِهَةِ
الْمَطْلَبِ لَيْدِيهِ مِنْ إِنْطَادِ حَقِّ الْغَيْرِ، وَصَارَ كَالْوَكِيلَةِ الَّتِي تَصْنَعُهَا عَقْدُ الرَّهْنِ
قَالَ فَإِنْ لَمْ يَنْتَعِ الْعَرْلُ، فَهُوَ عَلَى وَكَالَتِهِ وَتَنْصَرِفُهُ جَائِزٌ حَتَّى يَعْلَمَ؛ لِأَنَّ
مِنْ لَعَزَبِ إِصْرَارِهِ مِنْ حَيْثُ يَنْفَادُ وَلَا يَنْتَعِ أَوْ مِنْ حَيْثُ رُجُوعُ الْمُحْتَرِقِ إِلَيْهِ

عَنْهُ لَمَّا كَانَ

أَنْ يَغْرِلَ وَكَيْلَهُ مَتَى شَاءَ، وَيَكُونُ بَعْرُوهُ إِتَاءَهُ حَارِحًا غَرًّا وَكَيْلَتِهِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَنْتَعِلْ
بِوَكِيلَتِهِ حَقُّ الْغَيْرِ ١٢١ ١٢٢ د، هَذَا إِذَا تَعْلَقَ بِوَكِيلَتِهِ حَقُّ الْغَيْرِ؛ فَلَا يَحْدُثُ الْمُوَكَّلُ
غَرْلَهُ بِغَيْرِ رِصٍّ مَسْ لَهَ الْحَقِّ، كَمَا نَوْ رَهْنُ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ يَدِينُ لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ وَضَعَهُ
عِنْدَ رَجُلٍ عَذْبٍ، وَحَقْلَ لِمُرْتَهَنٍ أَوْ الْعَدْلَ مُسْتَطًا عَلَى تَتَبِعِهِ عِنْدَ مَحَلِّ الْأَجَلِ، ثُمَّ
عَرَلَ أَرَاهِمَ الْمُسْلَطَ عَلَى الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ لَا يَصْحُحُ عَرْلُ الْمُدْعَى.

وَكَذَلِكَ نَوْ وَكَّلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَكَيْلًا بِالْحُصُومَةِ مَعَ الْمُدْعَى بِالْمَطْلَبِ الْمُدْعَى،
ثُمَّ عَرَلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَضْرَةِ الْمُدْعَى؛ فَلَا يَقْرُلُ؛ لِأَنَّهُ تَعْلَقَ بِهِدِهِ الْوَكِيلَةُ حُلُّ
الْغَيْرِ ١٢٣.

وَقَوْلُهُ: (بَطْنٌ مِنْ جِهَةِ الطَّالِبِ)، أَيُّ: بِالْمَطْلَبِ مِنْ جِهَةِ الْمُدْعَى.

قَوْلُهُ: (قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَنْتَعِ الْعَرْلُ، فَهُوَ عَلَى وَكَالَتِهِ وَتَنْصَرِفُهُ جَائِزٌ
حَتَّى يَعْلَمَ). أَيُّ: قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» (١)

وَعِنْدَ الشَّامِيِّ يَنْتَعِلُ لَوَكِيلٍ قَتَلَ بُلُوعَ الْحَمْرِ إِلَيْهِ فِي أَقْبَسِ الْقَوْلَيْنِ، كَمَا
يَقْرُلُ بِبَيْعِ الْمُوَكَّلِ وَغَنَابَتِهِ، وَيَنْتَعِلُ بِغَرْلِهِ نَفْسَهُ. كَذَا فِي «وَجِيرِهِمْ» (٢)

(١) فِي «ع» وَغَرْلُ الْوَكِيلِ

(٢) بَطْنٌ أَوْ شَرْحُ مَحْضَرِ الطَّحَاوِيِّ لِلْأَنْبَخَانِيِّ [ص ٢٦١].

(٣) بَطْنٌ أَوْ مَحْضَرُ الْقُدُّورِيِّ [ص ١١٦]

(٤) بَطْنٌ «الْوَجِيرُ» مَعَ تَعْرِيرِ شَرْحِ الْوَجِيرِ لِلْعَرَلِيِّ [ص ٢٥٣]

يَتَقَدُّ مِنْ مَالِ الْمُؤَكَّلِ وَيُسَلِّمُ الصَّعْبُ بَضْعَةً يَتَصَرَّرُ بِهِ ، وَسَوَى الْوَكِيلِ بِاللِّكَاخِ
عِزَّةً لِمَوْخِهِ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا اشْتِرَاطَ الْعِدَّةِ أَوْ الْعِدَّةَ فِي الشَّخْرِ فَلَا يُعِيدُهُ .

→ حماية البيئة ←

وَحَقُّ قَوْلِهِ أَنَّهُ بِنَصْرَتِهِ فِي حَالِصِ حَقِّهِ ، فَلَا يُغْتَرُّ عَنْهُمُ الْوَكِيلُ ، كَمَا فِي لَعْنَةِ
الْبُغْهَمِيِّ

ولما أنه نفى بعد الأمر، فبسط فيه العلم كنهى صاحب الشريعة، لئلا يلزم
التعريف.

والعقبة فيه: أنه يلزم الوكيل الضرر في عزله بلا علمه؛ لأنه ربما يتصرف بعد ذلك بيعاً وشراءً، فتصرف حقوق العقبة إليه (١، ٢، ٣، ٤) من نقد اشترى من مال المؤكل إذا كان وكيلًا بالشراء، ومن تسليم المبيع إذا كان وكيلًا بالبيع، ثم إذا نفذ أو سلم، يضمن ما تصرف؛ لأنه فعله بعد القزل، وهذا ضرر لا محالة.

فَقُلْنَا لَا يَصُحُّ الْقَوْلُ قُلْ بُلُوعَ الْحَرِّ دَفْعًا لِلصَّوْرِ ، بِحِلَابِ الْعَزْلِ الْحُكْمِيِّ ،
وَلَهُ كَمِ مِنْ شَيْءٍ يَنْتُ صِفًا ، وَلَا يَنْتُ فُضْدًا ، كَنْفِيٍّ أَحَدِ أَعْدَادِ الْكَفَّارَةِ ، فَإِنَّهُ
لَا يَنْتُ فُضْدًا ، وَيَنْتُ فِي هَيْئَتِ الْمِيَاثَرَةِ .

قوله: (فبضمة)، أي يضمن الوكيل ما تقدم من الثمن، وما سلك من المبيع إذا صَحَّ عزله.

قوله (وبستوي الوكيل بالسكاح وعيضة للوجه الأول)، يعني أنَّ الغزل لا يصح قبل علم الوكيل أصلاً، والوكيل بالسكاح وعيضة سواء؛ نظرًا إلى الوجه الأول، وهو الإصرار بالوكيل من حيث إبطال ولاية الوكيل، وكذا غزل الوكيل بالطلاق لا يصح من غير علمه ذكره في باب المشيئة من طلاق. «مختصر الكافي»^(١).

قوله (وقد ذكرنا اشتراط العدد أو العدالة في المخير)، أشار به إلى ما ذكره

(١) ينظر: «الكافر» للحاكم الشهيد [٧٥/ق].

﴿ غِيَاثُ ٱلْمُتَلَمِّذِ ﴾

فِي فَصْلِ ٱلْقَضَاءِ بِٱلْمَوَارِيثِ مِنْ كِتَابِ «أَدَبِ ٱلْقَاصِي» يَقُولُهُ: (وَلَا يَكُونُ ٱلشَّهِي عَنْ
ٱلْوَكَالَةِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ، أَوْ رَجُلٌ عَدْلٌ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؒ)^(١)

أَعْلَمُ: أَنَّ ٱلْوَكَالََةَ تَكُونُ بِخَيْرِ ٱلرَّوَاحِدِ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَقْدًا، عَدْلًا كَانَ [١٢: ١٠٦] أَوْ
فَاسِقًا، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، صَيًّا كَانَ أَوْ بَالِغًا، وَكَذَلِكَ ٱلْعَرُّ عِنْدَهُمَا.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَتَّبِعُ ٱلْعَرُّ إِلَّا بِخَيْرِ ٱلرَّوَاحِدِ ٱلْعَدْلِ، أَوْ بِخَيْرِ ٱلْأَتَبِيِّ إِذَا
لَمْ يَكُونَا عَدْلَيْنِ، وَعَنِ هَذِهِ ٱلْحَلَالِيَةِ: إِبْتِغَاءُ ٱلْعَدْلِ ٱلْحَاسِبِ بَعْدَ ٱلْإِحَارِ بِٱلْحَدِيثِ،
وَصَبْرُ رَجُلٍ مُحْتَرَمٍ ٱلْفِدَاءِ، وَسُكُوتُ ٱلشَّفِيعِ وَٱلْكُفْرِ، وَقَدْ رَوَّحَهَا ٱلرُّوَلِيُّ، وَمَنْ سَلِمَ
فِي دَارِ ٱلْحَرْبِ فَأُخِيرَ بِٱلْشَّرَائِعِ، وَخَيَّرَ ٱلْعَبْدُ [١٠٥: ١] ٱلْمَأْدُوبُ، وَقَدْ نَرَى حَمِيعُ
ذَلِكَ فِي فَصْلِ ٱلْقَضَاءِ بِٱلْمَوَارِيثِ.

لَهُمَا: أَنَّهُ مِنْ بَابِ ٱلْمُعَامَلَاتِ، فَيَسْتَوِي فِيهِ بِرَّ حَدِّ [٣١٩: ٢] عَدْلًا كَانَ أَوْ
فَاسِقًا، كَمَا فِي حَاشِي ٱلْإِذْنَ^(٢).

وَأَبَى حَنِيفَةَ ؒ أَنَّ ٱلْإِحَارَ بِٱلْعَرِّ وَٱلْحَجَرَ يُشْبِهُ ٱلْإِحَارَ بِٱلْوَكَالَةِ مِنْ حَيْثُ
إِنَّهُ تَصَرَّفَ فِي بَيْتِهِ نَفْسِهِ، وَلِهَذَا لَمْ يُشْطَرَطْ لِمَعْنَى ٱلشَّهَادَةِ وَمَحَلُّ ٱلْقَضَاءِ، وَبِهِ
مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يُلْزَمُهُ ٱلْإِمْتِنَاعُ مِنَ ٱلتَّصَرُّفِ، شَاءَ أَوْ أَمْنَى، فَأَشْنَى ٱلشَّهَادَةِ،
فَوَ كَذَلِكَ فِيهِ مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ لِزُوجِي فِيهِ شَرَائِطُ ٱلشَّهَادَةِ جَمِيعًا، فَسَ
كَانَ فِيهِ مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، زُوجِي فِيهِ أَحَدُ شَطْرَيْ ٱلشَّهَادَةِ ٱلْعَدَا أَوْ
ٱلْعَدَاةُ.

(١) يَنْظُرُ ٱلْمُصَرِّفُ [١٣: ١٩]، ١. مَجْمَعُ ٱلرَّهْمَانِي [٣٥١: ٩]، ١. ٱلْأَحْبَارُ [١٦٣: ٢] ١. ٱلْبَدَا

[٣٠٧: ٩]، ١. ٱلْجَوْهَرَةُ ٱلْبِيرَةُ [٣٠٥: ١]

(٢) يَنْظُرُ ٱلْمُحَصِّرُ ٱلْمُطَهَّرِيُّ [ص ٩: ١]، ١. ٱلْمُسَوِّدُ [١٦: ١٩]، ١. ٱلْحَمَةُ ٱلْمَقْبُحَةُ [٢٣٠: ٣]

١. ٱلْبَدَا ٱلْمُصَنِّعُ [١٣: ٥]، ١. ٱلْبَدَا ٱلْمُصَنِّعُ [٢٨٧: ٤]، ١. ٱلْبَدَا ٱلْمُصَنِّعُ [٥٨٤: ٣]

وتتطلب الوكالة بموت الموكل، وخيوبه ختوما مغطيا، ولحقه بدار
الحزب مرتداً،

﴿عند الدار﴾

و شوكيل ليس فيه إلزام من وخيب، لأنه على حيرة إن شاء تصرف، وإن شاء
أبى، فلم يراع فيه شيء من شرائط الشهادة، وكذلك الرسول لم يشترط فيه شيء
من شرائط (١١٦/١٢) الشهادة، لأن الرسول قائم مقام المرسِل، فصار كذا المرسِل
شأنه بالقرن، فلم يغير صحت الرسول، وبقي السبب مَرَّ في فضل المصاء
بالمواثيق.

وأورد القُدوري في كتاب «التقريب» سؤالاً وحواراً فقال:

«لا يقال: فلم جاز قول حري أنيس غير عدلين؟»

قلنا: لأن عدد المخبرين له تأثير؛ بدلالة أن خبرهم قد يُفصي إلى العلم مع
عدم العدالة.

قوله: (وتتطلب الوكالة بموت الموكل، وخيوبه ختوما مغطيا، ولحقه بدار
الحزب مرتداً)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(١)، وذلك لأن كل تصرف
بين له دوام يُحصل لدوايه حكم الابتداء، لأنه يسيل من الفسخ والقصر في كل
ساعة، فإذا امتنع عن الفسخ صدر كأنه أشأ العقد، ثم لما كان لدوام حكم
الابتداء، وقيام الأمر شرط حالة الابتداء، فيكون شرطاً حالة النقاء أيضاً، وقد
بطل الأمر بعارض الموت، والخيوب المطلق، واللحاق بدار الحرب، فيتطلب
التوكيل، لأنه لا يكون بدوي الأمر.

قال في «التتمة» و«الفتاوى الصغرى»^(٢) «وهذا كله في موضع يُمْلِكُ
المُؤَكَّلُ غزاه، أما في موضع لا يُمْلِكُ غزاه، كالقرن في باب الرهن، والأمر

(١) حقه «مختصر القُدوري» [ص ١١٦]

(٢) بطل «الفتاوى الصغرى» للمصدر الشهد [و ١٧٩]

في غاية البيان

١٦٥٠ باليد للمرأة؛ فإنه لا ينعزل الوكيل بموت الموكِّل وجُوبه، والوكِّل بالخصومة بالتمسك الخصم بغير موت الموكِّل وجُوبه، ولو كسَّ بالطلاق بغير بحسب الموكِّل مستحسناً، ولا يعزلُ فإت.

وقال شيخ الإسلام علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد الأسدي في أوائل كتاب الوكَّالة من «شرح الكافي»: «وإذا وُكِّلَ الرَّحْلُ وَكَيْلاً في خصوصية، أو بغير شيء؛ كان له أن يخرجَه من الوكَّالة؛ لأنَّ الوكيلَ صحَّ بحقِّ الموكِّل، فكان له إبطاله، فوَدَّ لَمْ يُخْرِجْهُ حَتَّى دَهَبَ عَقْلُ الموكِّلِ دَماً دائماً؛ فقد حَرَجَ الوكيلُ من الوكَّالة، لأنَّ بقاءه الشَّيْءَ يَسْتَدْعِي بقاء أَهْلِيَّةِ الموكِّلِ عنه، فقد بَطَلَتْ

وهذا في شيء يقتل الغزل، فأما في شيء لا يُفَكِّه عِزُّه؛ فلا يَبْطُلُ، وإنَّ الأَمْرَ باليد وما أَشَبَّهُه، لأنَّ هذا تَصَرُّفٌ لَزِمَ لا يَحْتَاجُ إلى التَّجْدِيدِ، فلا يَنْتَرِطُ بقاء الأَهْلِيَّةِ، بخلاف التَّصَرُّفِ الجائِزِ؛ لأنَّه تَلَاشَى في كُلِّ سَاعَةٍ، فَغَيَّرَ بَقَاؤُهُ أَهْلاً.

(١٦٥١) ولو كان دَهَبَ عَقْلَهُ سَاعَةً، أو من سَاعَةٍ، ثُمَّ أَفَاقَ فالوكِّلُ على وُكَّالَتِهِ؛ لأنَّ هذا المَعارضَ لا دَوامَ لَهُ، فَأَشَبَّهُ النُّومَ والإِعْمَاءَ.

ثم اختلفوا فقال أبو يوسف لا ينعزل الوكيل حتى يُجَنَّ أكثرَ لُئَةٍ؛ لأنَّ التَّخَنُّ بالمسبِّ في حقِّ أَكْثَرِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ، وقال محمدٌ حَتَّى يُجَنَّ شَهِراً؛ لأنَّه يَنْقُطُ عَنَّا الضُّرُومُ، وقال آخِراً، حَتَّى يُجَنَّ مَسَّةً كَامِئَةً، حَتَّى يَنْقُطَ حِمْلَةُ التَّكَالِيفِ وَالْوَظَائِفِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لِاخْتِيَادِهِ فِيهِ مَسَاحٌ إلى هَذَا فَطَّ شَيْخُ الإِسْلَامِ الأَسَدِيُّ رحمته الله.

وقال الناطقي في «الأجاس» «وقال ابنُ سَمَاعَةَ في «نَوَادِرِهِ»: قال محمدٌ في قولهِ الأوَّلِ حَتَّى يُجَنَّ يَوْماً وَلَيْلَةً ١٦٥٢ ثُمَّ يَخْرُجُ الوكيلُ مِنَ الوكَّالَةِ.

.....

• هبة خيفة •

ثُمَّ رَخَعَ وَقَالَ: حَتَّى بُجِرَ شَهْرًا. ثُمَّ رَخَعَ وَقَالَ: حَتَّى يُحَرَّ سَنَةً^(١).

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» فِي كِتَابِ النِّكَاحِ: «وَتَفْسِيرُ الْجَوْدِ الْمُطْبِقِ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ، أَكْثَرُ السَّنَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. حَكَى هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَنْ أَبِي يُونُسَ أَبُو بَكْرٍ الزَّارِيُّ، وَحَمَلُ الشَّهْرِ قَوْلُ أَبِي خَيْفَةَ^(٢)».

وَقَالَ فِي «الْوَقَائِعِ الْخُتَابِيَّةِ» - فِي بَابِ الْبَيْعِ [١١١/١٠٠] الْحَاثِرَةُ بِعَلَامَةِ الْوَاوِ^(٣) - «وَالْمُخْتَارُ مَا قَالَهُ أَبُو خَيْفَةَ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالشَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ مَا دُونَ الشَّهْرِ فِي حُكْمِ الْعَاصِي، فَكَانَ قَصِيرًا، وَالشَّهْرُ مُصَاعِدًا فِي حُكْمِ الْأَجَلِ، فَكَانَ طَوِيلًا».

وَقَالَ الْقُدُورِيُّ فِي كِتَابِ «التَّحْرِيبِ»: «قَالَ فِي «الْأَصْلِ»^(٤): إِذَا دَهَبَ عَقْلُ الْمُؤَكَّلِ رَمَانًا، خَرَجَ التَّوَكُّيلُ مِنَ التَّوَكَّالَةِ فِيمَا لَهُ إِحْرَاجُهُ مِنْهُ، وَلَوْ دَهَبَ عَقْلُهُ مَسَاعَةً، دَلَّوْكَيلٌ عَلَى وَكَالَتِهِ، وَأَجْمَلُ هَذَا كَالْتِمُزِمْ، وَلَا أَقْبَسُهُ بِالْأَوَّلِ، وَهُمَا فِي الْقِيَاسِ

(١) يَطْرُقُ «الْأَحْيَاءُ لِلْمَاطِنِ» [٢٦٣ - ٢٦٤]

(٢) وَحَدَّ الْمَطْنُ شَهْرًا عِنْدَ أَبِي يُونُسَ إِعْرَاجًا بِمَا يَسْطُ بِهَ الصَّرْمُ، قَالَ فِي «الشَّرْهَ الْبَلَّالِيَّةِ» مَعْرُوفًا إِلَى «الْمُصْرَمَاتِ» وَهِيَ بِمِثْلِ فِي الْفَهْمِ وَالْبَلَّالِيَّةِ، وَحَدَّ قَاصِيحَاتٍ فِي «تَهْلِيلِ مَا يَقْصِي بِهِ فِي الْمَجْهَدَاتِ» قَوْلُ أَبِي حَبِيبٍ، وَأَنَّ عَلَيْهِ الْقَرْنَ، فَحَسَبَ، كَمَا فِي «الدَّرَرِ» وَقَالَ مُحَمَّدٌ حَرُونَ: لِأَنَّهُ سَقَطَ بِهِ جَمِيعُ الْعَادَاتِ، وَقَالَ فِي «التَّصْحِيحِ» [ص/٢٧١] قَالَ فِي «الْأَحْيَاءِ» وَهُوَ الصَّحِيحُ بَطْنُ «السُّوْطِ» [١٢/١٩]، «الْمَجْهَدُ الْبَرْدِيُّ» [٣٥١/٩]، «الْأَحْيَاءِ» [١٦٣/٢]، «الْأَحْيَاءِ الْحُكَامِ» [٢٥٤/١]، «بَيْنَ الْحَاثِرِ» [٢٨٧/١]، «سَبْطَةُ» [٣٠٧/٩]، «تَكْنِيهِ فَتْحُ الْقَدِيرِ» [١٤٠/٨]، «دَرَرُ الْحُكَامِ» [٢٩٤/٢]، «الْفَرْ الْمَحَارِ مَعَ حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ» [٥٣٨/٥]، «بَابُ» [١٤٦/٢].

(٣) يُمْنِي - «عَلَامَةُ الْوَاوِ» مَا رَمَر بِهِ خُتَامُ الْقَبْرِ الْمَعْرُوفُ - «الْعَصْرِ الشَّهِيدِ» فِي كِتَابِهِ «الْوَقَائِعُ»، «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» إِلَى كِتَابِ «الْوَقَائِعِ» لِلْمَاطِنِ هَكَذَا نَصَّ عَلَيْهِ الْعَصْرُ الشَّهِيدُ فِي دِيَارَةِ كِتَابِهِ بِحَرْفِ «صَاوِي الْكُبْرَى» «الْوَقَائِعُ» لِلْعَصْرِ الشَّهِيدِ [ق/٣/ب] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ فَيَضُ اللَّهُ أَهْدِي - رَكِبَ (رَفَعُ الْحَطِّ ١٠٨٦)، وَهَكَذَا بَطْنُ لِحَاجِي حَلِيقَةٍ [١٢٢٨/٢]

(٤) يَطْرُقُ «الْأَصْلُ» الْمَعْرُوفُ «السُّوْطُ» [٢١٠/١١] طَبْعَةً وَرَارَةً الْأَوَّلُ الْمَطْرِيَّةُ

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة ، ولا يستحب في الحنوط ساعة ، ذكره ^(١) في باب وكأله المكاتب ، وفي
وكأله في الصلوة ذكر الاستحسان في المنطوق ، وليس [١/١٠٦] بصحيح

وعن أبي يوسف أنه لا يعمل حتى يجزئ أكثر الشئ ، وروى عن محمد ، يوم
وليلة ، ثم رجع فقال شهر ، ثم رجع فقال سنة .

وذكر أبو الحسن ^(٢) في حد الحنوط لمطيق عند أبي يوسف شهرًا قال
قال ^(٣) وروى من سماعة عن محمد أنه كان يقول بهذا ، ثم رجع فقال لا يكون
مطيقًا إلا حنولًا كاملاً .

وجه القياس ، في الحنوط السير ^(٤) لأن التكيف ينقطع فيه لعدم
العقل ، فصار كالصغير ، وبين كذلك الإغماء ونوم ، لأن لعن لا يروى بهما ،
وأما يحدث أمر يمنع من الاستدراك .

وأما الاستحسان : فروى عن محمد ، يوم وليلة ؛ لأنه ينقطع الصلوة ، وما دون
لا يؤثر ، فصار كالنوم ، ثم رجع فذكره شهر ؛ لأنه ينقطع الصلوة ونوم ، فيصير
كالصغير ، ثم رجع فاعتز السنة ؛ لأنه ينقطع الصيام ، والصلوة ، والركعة ، والنجس .
فصار كالنوم والصغير ، فيؤلى عليه .

وأما أبو يوسف فاعتز أكثر الحنول ؛ لأنه يخكم به بجميع الحكم ، والأمر
كالتابع ، ألا ترى أنه من دام به حنول ؛ فإنه قد يفيق في ليلة ليوم ويومين ، ولا
يغتذ بذلك ، وقد قال محمد فيمن أوصى ثم جئ بطلت وصيته ؛ لأن الجنون يغير

(١) يعني محمد بن الحسن

(٢) أي الكرجي ، كذا جاء في حاشية دج ٤٠٠ و ٤٠١

(٣) أي قال القنوبي ، قد أبو الحسن

(٤) ومع بالأصل : بها ، وانسبت من : ادا ، ودا ، راجع ، وراج ، وراج

لأن التوكيل نصرت غير لازم، فيكون لدوامه حكم ابتدائه فلا نداء من قيام الأمر وقد مطلق بهذه الموارد، وشروط أن يكون الخئون قطعاً، لأن دليله سرية الإغماء، وخذ المطلق شهر عند أبي يوسف؛ اغتراباً بما ينقضي به الصوم وعنه أكثر من يوم وليلة؛ لأنه تنقضي به الصلوات الخمس صار كالميت وقيل مضمداً؛ خوفاً كاملاً؛ لأنه ينقضي به جميع العبادات، فقدر به احتياطاً

في محرم الوكيل

الأمر كما يبطل لو وكالة، وسن كذا الموت؛ لأنه لا يبطل الأمر؛ إني هنا لفظ اقتدوي في كتاب «التقريب».

ولم يذكر الساطعي، والقسوري، وشيخ الإسلام علاء الدين قول أبي حنيفة في الخئون المطلق كما نرى، ولكن ذكر في «الواقعات» و«الفتاوى الصغرى» أنه شهر عنده

وجمهورية مطلق - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠

قوله: (لأن التوكيل نصرت غير لازم، فيكون لدوامه حكم ابتدائه).

لا يقال: التبع بشرط المعار نصرت غير لازم أبداً، ومع هذا لا يبطل باعتباري الموت، بل يتقرر ويبطل الجواز

فعلم، أن كون النصرت غير لازم لا يستلزم أن يكون لدوامه حكم الابتدائه
لأننا نقول الأصل في التبع التروم وعدمه بمعارض الجواز، فإذا مدت تقرّر
الأصل ويبطل المعارض.

قوله: (وقد بطل بهذه الموارد)، أي: بطل أمر الموكلي بموته وحبويه
مطلقاً، ولما فيه بدار الحرب مرنداً.

قَالُوا: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، لِأَنَّ تَصَرُّقَاتِ الْمُرْتَدِّ مَوْقُوفَةٌ عِنْدَهُ فَكَذَلِكَ وَكَأَلَتْهُ، فَإِنْ أَسْتَمَ بَعْدَ، وَإِنْ قُتِلَ أَوْ لَحِقَ بِذَارِ الْخَرْبِ بَطَلَتْ الْوَكَاةُ، فَذَا عِنْدَهُمَا: تَصَرُّقَاتُهُ بَاطِلَةٌ فَلَا تَبْطُلُ وَكَأَلَتْهُ لِأَنَّ بَثْرَتَ، أَوْ يُقْتَلُ عَلَى رِدَّتِهِ أَوْ يُحْكَمُ بِبِخَاقِهِ وَقَدْ مَرَّ فِي السَّيْرِ.

كتاب بركات

قَوْلُهُ: (قَالُوا: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ) (١٦٦: ١٦٧)، أَيْ: قَالَ الْمَشَافِخُ: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ فِي «مَحْتَصِرِ الْقُدُورِيِّ»، قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، أَمَّا عِنْدَهُمَا، فَلَا بُدَّ مِنْ حُكْمٍ [١٦٧: ١٦٨] لِقَاضِي بِالْحَقِ، لِأَنَّ الْمُرْتَدَّ وَإِنْ كَانَ يَدْعُوهُ بِأَهْلِ الْحَرْبِ حَزَبَ عَلِيٍّ، وَهُمْ أَمُوتُ فِي حَقٍّ، شَرِطَ الْحُكْمُ بِلَحَاقِهِ حَتَّى يَسْتَقِرَّ أَمْرٌ لِلْحَقِّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ [١٦٧: ١٦٨] بِمُسْتَقَرٍّ^(١).

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الْبَغْدَادِيُّ فِي «مَنْزَحِ الْقُدُورِيِّ»: «وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ: قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: هُوَ عَلَى وَكَأَلَيْهِ مَا لَمْ يَبْثُرْ، أَوْ يُقْتَلْ، أَوْ يُحْكَمَ بِبِخَاقِهِ، وَلِمَا نُهُ فَرَّغَ عَنِ اخْتِلَافِهِمْ فِي جَوَازِ تَصَرُّفِ الْمُرْتَدِّ وَرَوَالِ مِنْكَ، فَعِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ: بِرَوْلِ مِلْكِهِ رَوَّ لَا مُرَاعِي، وَعِنْدَهُمَا لَا يَرَوُّ مِنْكَ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ: بِمَزَلِهِ مِنْ عَلَيْهِ الْقَوْدُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: بِمَثَرَةِ السَّرِيصِ، فَإِذَا حُكِمَ بِبِخَاقِهِ، زَالَ مِنْكَ وَصَارَ كَالْمَيِّتِ»

قَوْلُهُ: (وَقَدْ مَرَّ فِي السَّيْرِ)، أَيْ: مَرَّ كَوْنُ تَصَرُّفِ الْمُرْتَدِّ مَوْقُوفٌ أَوْ نَاقِضٌ فِي السَّيْرِ فِي بَابِ أَحْكَامِ الْمُرْتَدِّ عِنْدَ قَوْلِهِ (وَمَا بَاعَهُ، أَوْ اشْتَرَاهُ، أَوْ وَهَنَهُ، أَوْ

(١) وفيد بالحق لأنه قبله لا يصل بركيله اتعاقبا وفيدا للحنون بالحكم به لأنه لا ينسب لانه، كما في النيص وعمره، ثم هذا كنهه فيما إذا كانت الوكالة غير لارم بحيث يثبت عمره، بخلاف اللارمة، فإنها لا تبطل بهذه الموارض كالوكالة ببيع الرهن والأمر بالنكاح كما في «المسألة» [١٦٧: ١٦٨] ويظهر «المبسوط» [١٦٧: ١٦٨]، «مصحف أبي رهاوي» [٣٥١: ٩]، «الآخيار» [١٦٣: ٢]، «البحر المحكم» [٢٥٤: ٢]، «البيان» [٢٨٧: ٤]، «المسألة» [٣٥٧: ٩]، «الكنه فتح القدير» [١٤٠: ٨]، «رد المحتار» [٢٩٤: ٢]، «الدر المختار مع حاشيته من عابدين» [٥٢٨: ٥]

وإن كان الموكل امرأة فارتدت فالتوكل على وكالته حتى ثبوت أو تلحق
بغير الخرب لأن ردّها لا يؤثر في غنودها على ما عرفت

قال وإذا وكل المكاتب ثم عحر، أو المأذون له ثم خحر عليه، أو
الشريك (١٧٧) فافترقا، فهذه الوخوة تنطلي الوكالة، علم الوكيل أو لم يعلم
لما ذكرنا أن نقاء الوكالة يعتمد قيام الأمر، وقد نطلي بالتحخير والتعخير
والإفتراق، ولا فرق بين العلم وعدمه؛ لأن هذا عزل حكيم؛ فلا يتوقف على
العلم كالوكيل يبيع إذا باعه الموكل.

في المحصر

نصرف فيه من أمواله في حال ردّه؛ فهو مؤقوف

قوله: (لأن ردّها لا يؤثر في غنودها على ما عرفت)؛ لأن المرتدة لا تقل
علما؛ لأن علة القتل الجراث، ولم يؤخذ؛ لأنه ليس لها يثة صالحة للحجاب.

قوله: (وإذا وكل المكاتب ثم عحر، أو المأذون له ثم خحر عليه، أو
الشريك فافترقا، فهذه الوخوة تنطلي الوكالة، علم الوكيل أو لم يعلم)، وهذا
لفظ القنوري في «محصر»^(١)

قال الشيخ أبو نصر بغداديّ في «شرح المختصر»: «ودلت لأن الوكيل
ينصرف من طريق (١٧٨) الأمر، وقد بطل أمر هؤلاء في المال، فطلت الوكالة،
غبن الوكيل أو لم يعلم؛ لأنه عزل من طريق الحكم، فلا يفتقر فيه العلم كالنوت»

ثم قال الشيخ أبو نصر: «وهذا الذي ذكره القنوريّ جميعه خارج على الأصل
إلا في الشريكتين، وبما ذكره صاحب كتاب تفرّ»^(٢) إلى هنا لفظه

يعني أحد شريكتي العبد أو المتفاحنة إذا وكل وكبلا، ثم افترقا، بطلت

(١) ينظر: «محصر القنوري» (ص ١٧٧).

(٢) ينظر: «شرح محصر القنوري» (ص ٣٨٦ و ١).

الوكالة على ما ذكره القُدوري، وبكى ديث حلال برؤية

ألا ترى إلى ما قال مُحَمَّدٌ في «الأصل»: «وإذا وَكَّلَ أَحَدُ المتعاضدين وَكِيلًا بشيءٍ مِمَّا ذَكَرْتُ لَكَ، وَهُوَ نَدِيٌّ وَلِيُّ دَلِكِ، نَمَّ فَتَرَقَا وَاقْتَسَمَا، وَأَشْهَدَا أَنَّهُ لَا شَرَكَةَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ نَ الْوَكِيلَ أَمَصَى الَّذِي كَانَ وَكَّلَ بِهِ، وَهُوَ يَعْنِي أَوْ لَا يَعْنِي، وَنَ يَحْوِرُ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ نَوْ كَانَ وَكَلَاهُ جَمِيعًا، لِأَنَّ وَكَالَتهُ أَحَدُهُمَا جَائِزَةٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَيْسَ تَفَرُّقُهُمَا بِشَخْصٍ لِلوَكَايَةِ»^١ إِلَى هَذَا لَفْظُ (١٢/ ٦٨) مُحَمَّدٍ فِي وَكَايَةِ أَحَدِ المتعاضدين

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الأَسْبَغَانِيُّ فِي «شرح الكافي» لِلْحَاكِمِ اشْتِهَادٌ - فِي بابِ الْوَكَايَةِ مِنَ الْمُضَارِبِ وَالشَّرِبِ -: «وَإِذَا وَكَّلَ أَحَدُ المتعاضدين وَكِيلًا فِي شَيْءٍ هُوَ وَلِيُّهُ، ثُمَّ تَمَرَّقَ وَاقْتَسَمَا، وَأَشْهَدَا أَنَّهُ لَا شَرَكَةَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَمَصَى الرِّكِي هَذَا وَكَّلَ بِهِ وَهُوَ يَعْنِي أَوْ لَا يَعْنِي، جَاءَ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، لِأَنَّ بَعْضَ الشَّرِيطِ يَمُدُّ عَلَيْهِمَا فِي التَّصَرُّفِ فِي حُقُوقِ عَقْدٍ بَاشَرَهُ مِنَ الْقَصْرِ وَالتَّسْلِيَةِ وَبَحْوِهِمَا فِي حَالَةِ الشَّرِكَةِ بَعْدَ الْفُسْخِ، لِمَا عُرِفَ أَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَكُونُ رَحْمَةً إِلَى مَنْ وَلِيَ الْعَقْدَ، كَأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْعَقْدِ فِي حَقِّ مَنْ نَعَفَدَهُ، فَمَتَى بَقِيَ وَلِيًّا بَعْدَ الْمَضَارِقَةِ، بَقِيَ وَكَلَهُ هَكَذَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ وَكَلَاهُ جَمِيعًا، لِأَنَّ وَكَالَتهُ أَحَدِهِمَا حَائِزَةٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَيْسَ تَفَرُّقُهُمَا بَشَخْصٍ لِلوَكَايَةِ، لِأَنَّ أَمْرَ الْقَصْرِ لَا يَطْهَرُ فِي تَرَاوُعِ عُقُودٍ بَاشَرَهَا أَحَدُهُمَا قَتْلَ ذَلِكَ». إِلَى هَذَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الأَسْبَغَانِيِّ

وَالْعَبَثُ مِنَ (١٢/ ٦٩) | صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» أَنَّهُ أَتَاهُمُ الْأَمْرُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِكَلَامِ

● عليه السلام ●

الثَّقُورِيُّ، والمَعَالِىُّ عَلَى طَبْعِي أَنَّ الثَّقُورِيَّ أَرَادَ بِذَلِكَ الْوَكِيلَ أَنشَأَهُ (١) فِي صِفَةِ الْعَقْدِ الشَّرِكَةِ، لَا الْوَكِيلَةَ الْإِسْتَدَانِيَّةَ لِعَقْدِهِ، لِأَنَّ الْمَصْصِيَّ - وَهُوَ عَقْدُ الشَّرِكَةِ - إِذَا بَطُلَ، بَطُلَ مَا فِي صِفَتِهِ لَا مُحَالَةً، وَإِلَّا لَمَرُمُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مُحَالَةً بِرَوَايَةِ لَا مُحَالَةَ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْعَالِمُ الْأَنْصَارِيُّ (٢) فِي «شرح الكافي» - فِي مَابَ وَكَأَلَةِ الْعَبْدِ الْمَأْدُونِ وَالْمُكَاتَبِ - وَذَا حَرِّ الْمَوْزِيِّ عَلَى عُنْدِهِ، أَوْ حَرِّ الْمُكَاتَبِ عَنْ مُكَاتَبَتِهِ، انْقَطَعَتْ وَكَيْلُهُ إِلَّا فِي نَهْيٍ، وَالنَّهْيُ فِي كُلِّ شَيْءٍ رِيَّةُ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْصَرِّفُ بَوْلَايَتَهُ، وَوَلَايَتُهُ قَدْ بَطُلَتْ بِالْمَحْضَرِّ وَالْعَمْرُ فِي النَّصَرَاتِ اخْتَمَعَ، إِلَّا فِي حُقُوقِ عَقْدٍ بَاشِرٍ فِي حَالَةِ الْإِدْنِ، فَكَذَا وَلايَةُ وَكَلِهِ

وَإِنْ بَاعَهُ بِإِذْنِ الثَّرَمَاءِ، أَوْ مَابَ، بَطُلَتْ وَلايَةُ وَكَيْلِهِ فِي حَمِيعِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُتَّقَى وَلايَتُهُ فِي حُقُوقِ الْعَقْدِ أَنْ لَوْ أَفْكَى إِفْقَهُ (٣) الْإِدْنِ تَقْدِيرًا، فَيَنْعَمُ لِحُخْرٍ كَلَّا خَيْرٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْغَيْرِ بِهِ، وَإِنَّمَا يَسْتَحْمُ هَكَذَا فِي مِثْلِ نَفْسِهِ، لَا فِي مِثْلِ غَيْرِهِ، أَوْ فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ، لَا فِي حَالَةِ الْمَوْتِ

(١) ١٠٥٧١. وَلَيْسَ لِمَوْلَاةٍ إِذَا عَابَ الْعَبْدُ أَنْ يَفْضُلَ دِينَهُ، وَلَا يُؤْكَلُ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، لِأَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَرْجِعُ إِلَى الْعَاقِلِ لَا إِلَى غَيْرِهِ، فَإِنْ أَفْضَلَ شَيْئًا مَعَ هَذَا أَوْ وَكَيْلَهُ (٢)، فَهُوَ حَائِزٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يَفْضُلُ لَهُ، فَإِذَا قُضِيَ نَفْسُهُ، فَقَدْ دَفَعَ الْوَاسِطَةَ فَصَحَّ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَخْرُ، لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَفْضُلُ لِمَوْلَاةٍ، وَإِنَّمَا يَفْضُلُ لثَرَمَاتِهِ، وَكَذَلِكَ لَوَدِيعَةُ، وَالْمُضَارَبَةُ، وَالْبَيْعَةُ وَمَا أَشَبَّهَا.

(١) وَرَدَ عَلَيْهِ الْأَكْمَلُ مَا لَمْ يَدْعُ عَلَى غَيْرِ صَحْهِ يَحْضَرُ بِسَالِ الشَّرِكَةِ لَا غَيْرَ، عَلَى أَنَّهُ مُحَالِفٌ بِصَدْرِهِ

الْكُتُبِ بِحَرْفِ «نَحْوِ» نَحْوِ «نَحْوِ» [١٧٩ ٦] ١٠. سَابِقُهُ «نَحْوِ» [٣٠٨ ٩]

(٢) أَيْ: وَكَيْلُ الْمَوْلَى، كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَحْوِ»

قال، وإذا مات الوكيل، أو جُنَّ حُيُونًا مُطِيقًا، بطلت الوكالة؛ لِأَنَّهُ لَا تَصِحُّ أَمْرُهُ بَعْدَ جُنُونِهِ وَمَوْتِهِ.

وإنْ لَحِقَ بِذَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا، لَمْ يَجْزُ لَهُ لِنَصْرِفٍ حَتَّى يَعُودَ مُسْلِمًا

﴿عنه بسند صحيح﴾

قوله، (فإن، وإذا مات الوكيل، أو جُنَّ حُيُونًا مُطِيقًا، بطلت الوكالة)، أي، قال القُدُورِيُّ في «مختصره»^(١)، وذلك لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْصَرِفُ بِأَمْرِ الْمَوْكَلِّ عَنْهُ، وَأَمْرُهُ يَنْطَلِقُ بِمَوْتِهِ وَجُنُونِهِ، فَلَا يَصِحُّ نَصْرُفُهُ.

قوله (وإنْ لَحِقَ بِذَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا، لَمْ يَجْزُ لَهُ لِنَصْرِفٍ حَتَّى يَعُودَ مُسْلِمًا)، هذا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ في «مختصره»^(٢).

علم، أَنَّ الْوَكِيلَ إِذَا عَادَ مُسْلِمًا تَعَوَّدَ الْوَكَالَةُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ. لَا تَعُودُ الْوَكَالَةُ حَتَّى يُجَدِّدَهَا، كَمَا فِي الْمُوَكَّلِ إِذَا عَادَ مُسْلِمًا، حَيْثُ لَا تَعُودُ الْوَكَالَةُ بِالْإِثْمَانِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي عَوْدِ الْمُوَكَّلِ^(٣)، وَرُويَ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي «السِّرِّ الْكَبِيرِ»^(٤)، أَنَّ الْوَكَالََةَ تَعُودُ^(٥).

وَجَنَّهُ بِلَاكِ الرَّوَاةِ، أَنَّ الْوَكَالََةَ بَطَلَتْ بِرَوَايَةِ بَنِي الْمُوَكَّلِ، إِذَا عَادَ مُسْلِمًا؛ عَادَ يَمْلِكُهُ الْأَوَّلُ، فَارْتَجَبَ أَنْ يَعُودَ بِحَقْقِهِ، كَمَا قَالُوا هِبَمَنْ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدِهِ، ثُمَّ بَاعَهُ لِمُوَكَّلٍ؛ انْعَزَلَ الْوَكِيلُ، فَإِنْ رُدَّ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِعَيْبٍ بِقَصْدٍ قَاصٍ، عَادَتْ الْوَكَالَةُ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ الْأَوَّلَ عَادَ بِحَقْقِهِ.

وَجَنَّهُ قَوْلَ أَبِي يُونُسَ إِذْ قُضِيَ بِلَحْقِهِ فَقَدْ قُضِيَ بِسُورِهِ، وَالْوَكَالَةُ لَا تَقْبَلُ بَعْدَ الْمَوْتِ، بَطَلَتْ، وَابْتِطَلُ لَا يَعُودُ، بِجَلَابِ أَمْلَاكِهِ، بِرَبِّهَا قَاسِمَةً بَعْدَ امْمُوتِ، فَجَارَ أَنْ تَعُودَ، وَلِأَنَّ الْمُلْحَقَ يَمْتَنِعُ ابْتِدَاءُ الْوَكَالَةِ، إِذَا هَرَأَ عَلَيْهَا أَبْطَلَهَا كَالْجَوْرِ

(١) ينظر: «مختصر القُدُورِيِّ» [ص/١١٦].

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: «المبسوط» [١٥/١٩]، «الدائع، مصانع» [٣٩/٦]، «نبيي للحقائق» [٢٨٨/٤].

(٤) وقع بالأصل «سِرُّ الكبير» ولعلَّت من «الأم»، «وام»، «وامح»، «وامغ»، «وامص».

(٥) ينظر: «سِرُّ الكبير» مع شرح لرحبي، لمحمد بن الحسن [١٦٠/٥، ١٦٠/١٦].

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَهَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ﷺ: لَا تَعُودُ الْوَكَاةُ.

﴿عَنْ أَبِي بَكْرٍ﴾

وَوَجْهُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنَّ عَدَمَ عَادِ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَا يُعْتَبَرُ أَنَّهُ
مَعْرُوفٌ، بَلْ لَا يُعْتَبَرُ أَنَّ الْأَمْرَ لَمْ يَتَنَاوَلَ تِلْكَ الْبُقْعَةَ، كَمَا قَالَ لَعِيْرَهُ. يَغْنُ ثَوْبِي بِبَغْدَادَ،
فَأَخْرَجَهُ مِنْهَا، لَمْ يَخْزُ بَيْعُهُ، إِذَا عَدَّ جَارَ بَيْعِهِ، فَكَذَلِكَ هُنَا، وَلِأَنَّ الْوَكِيلَ لَيْسَ
بِمَبْنِي حَقِيقَةٍ، إِلَّا أَنَا الْحَقُّ بِالْأَمْرَاتِ لَا يَطْعُ وَلَا يَبِيءُ التَّصَرُّفَ، وَهَذَا الْعَدَمُ
يَعْرِضُ الرُّوَالِ، إِذَا رَأَى ظَهَرَ حُكْمِ الْأَصْلِ، فَكُلُّهُ خُشُونٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا نَجَى
الْمُوكَّلُ بِالْأَمْرِ ثُمَّ عَادَ مُسَلِّمًا، حَيْثُ [١٤٠١] لَا تَعُودُ الْوَكَاةُ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ؛
لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ [١٤٠٢] رَوَالِ أَمْلَاكِ، وَالْوَكَاةُ كَانَتْ مُتَعَدِّقَةً بِعَيْنِ الْمَالِ، فَلَمْ
يَخْزُ بِفَاوْضِهَا مَعَ رَوَالِ الْعِلْقَةِ فِيهِ، وَالْوَكِيلُ لَيْسَ وَكَالَتُهُ بِمَا يَمْلِكُ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاء الدِّينِ الأَسْبِخَانِيُّ فِي «شَرْحِ الْكَافِي» - فِي أَوَّلِ
الْبَابِ مِنْ كِتَابِ «الْوَكَاةِ» - «ثُمَّ قَدَّرَ مُدَّةَ الدُّخَانِ بِأَقْلٍ مِنْ سَنَةٍ، قَالَ: إِنْ بَقِيَ أَقْلٌ
مِنْ سَنَةٍ ثُمَّ عَادَ، تَعُودُ الْوَكَاةُ؛ لِأَنَّ بَيْعَهَا [١٤٠٣] عَلَى احْتِمَالٍ أَنْ يَعُودَ، فَأَمَّا
إِذَا بَقِيَ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ ثُمَّ عَادَ، لَا تَعُودُ الْوَكَاةُ؛ لِأَنَّ احْتِمَالَ الْعُودِ قَدْ تَبَطَّلَ بِالْخَوَلِ
ظَاهِرًا وَغَلَبَ، فَصَارَ كَالْجَوَابِ إِذَا كَانَ أَقْلٌ مِنْ سَنَةٍ لَا تَبْطُلُ الْوَكَاةُ، وَهَذَا اسْتَوْعَبَ
السَّنَةَ تَبْطُلُ» إِلَى هَذَا لَفْظُهُ ﷺ فِي «شَرْحِ الْكَافِي».

قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي كِتَابِ «التَّقْرِيبِ»: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: لَا تَرَى أَنَّ الْمُوكَّلَ لَوْ كَانَ
قَالَ لِلْوَكِيلِ وَكُلْتُكَ يَتَّبِعُ هَذَا فِي دَارِ الْحَرْبِ، «رَتَدٌ وَلَجِقٌ» جَازَ بَيْعُهُ، فَدَلٌّ أَنَّ
الْمَعْنَى مِنَ التَّصَرُّفِ لَيْسَ هُوَ لِأَخْلِ الْعَرْلِ، وَبَكْرُ الْأَمْرِ لَمْ يَتَنَاوَلَ تِلْكَ الْبُقْعَةَ.
ثُمَّ قَالَ الْقُدُّورِيُّ: «وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا نَعْرِفُهَا مِنْ مَذْهَبِ أَبِي يُوسُفَ، فَلَا مَعْنَى
لِلْإِزَامَةِ».

قَوْلُهُ: (وَهَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ)، أَيُّ: حَوَارِ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ إِذَا عَادَ مُسَلِّمًا مَذْهَبُ
مُحَمَّدٍ ﷺ.

لِمُحَمَّدٍ أَنْ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ ، لِأَنَّهُ رَفَعَ الْمَاعِ ، أَمَّا الْوَكِيلُ يَتَصَرَّفُ بِمَعَانٍ قَائِمَةٍ بِهِ وَبِمَا عَجَزَ بِعَارِضِ الْحَقِّ لِتَأْثِيرِ الدَّارِئِ ، فَوَدَّ زَلَّ الْعَجْزُ وَالْإِطْلَاقُ بَاقٍ عَادَ وَكَيْلًا

وَلِأَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ إِنْ ثَبَاتَ وَلَايَةُ التَّشْيِيدِ ، لِأَنَّ وَلَايَةَ أَضْلٍ لَتَصَرَّفَ بِأَهْلِيَّتِهِ ، وَوَلَايَةُ التَّشْيِيدِ بِبَيْعِكَ وَبِالْحَقِّ لِحَقِّ بِالْأَمْوَاتِ ، وَبَعَلَّتِ الْوَلَايَةُ وَلَا تَعُودُ كَيْفَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُتَبَرِّ

وَلَوْ عَادَ الْمُوَكَّلُ مُنْجِلًا وَقَدْ لَحِقَ بِذِي الْحَرْبِ مُرْتَدًّا لَا تَعُودُ لَوَكَالَهَ فِي لَظَاهِرٍ .

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ تَعُودُ كَمَا قَالَ فِي الْوَكِيلِ وَالْفَرْقُ لَهُ عَلَى الطَّاهِرِ أَنْ مَتَى لَوَكَالَهَ فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ عَلَى الْمِلْكِ وَقَدْ رَأَى ، وَفِي حَقِّ الْوَكِيلِ عَلَى مَعْنَى قَدِيمٍ بِهِ ، وَلَمْ يَزَلْ بِالْحَقِّ .

عَنْ أَبِيهِ لِيَاكُ

قَوْلُهُ (لِمُحَمَّدٍ أَنْ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ ، لِأَنَّهُ رَفَعَ الْمَاعِ ، أَمَّا الْوَكِيلُ يَتَصَرَّفُ بِمَعَانٍ قَائِمَةٍ بِهِ) . إِلَى آخِرِهِ مَعْنَاهُ: مَا قَدْ رُكِّنُ الْإِسْلَامُ أَبُو الْمُضِلِّ الْكُرْمَانِيُّ فِي «إِشَارَاتِ الْأَسْرَارِ» يَقُوهُ ، لِأَنَّ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ لَتَصَرَّفَ [١٧٦ ص ١٧٧] ، فَإِنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِحُكْمِ أَهْلِيَّتِهِ ، بَكْتِهِ مُنْجٍ مِنَ التَّصَرُّفِ لِحَقِّ لَعِيرٍ ، فَرِدَا وَكَيْهَ فَقَدْ فَتَحَ عَلَيْهِ بَابَ التَّشْيِيدِ ، وَقَدْ عَجَزَ عَنِ التَّشْيِيدِ بِسَبَبِ الْحَقِّ بِدَارِ الْحَرْبِ ، هَذَا عَادَ مَسْمُومًا بِمِلْكِكَ ؛ لِأَنَّ الْبَابَ الَّذِي انْفَتَحَ عَلَيْهِ لَمْ يَنْسَدَ ، وَلَكِنَّهُ عَجَزَ ، وَقَدْ ارْتَفَعَ الْعَجْزُ ، وَهَذَا بِحِلَافِ الْمُوَكَّلِ ، لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ قَدْ بَطَلَتْ ، فَتَبْطُلُ الْوَكَالَهَ كَمَا لَوْ حُرَّ .

قَوْلُهُ: (وَلِأَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ إِنْ ثَبَاتَ وَلَايَةُ التَّشْيِيدِ) .

قَالَ فِي «إِشَارَاتِ» : «أَبُو يُوسُفَ يَقُولُ بِأَنَّ التَّوَكَّلَ تَمْلِكُكَ ، وَهُوَ مِنْ قَتْلِ لَمْ يَمْلِكِ التَّشْيِيدَ ، وَإِنَّمَا مَلِكُ بِأَوَكَالَهَ ، وَدَلَالُهُ كَوْنُهُ تَمْلِكُكَ لِلتَّشْيِيدِ . أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَعْتَمِدُ اسْمُكَ بِالْأَتَمَانِ ، وَلَا صَحْرٍ مِنْ غَيْرِ لِمَالِكٍ

قال ومن وكل آخر شيء، ثم تصرف بنفسه فيما وكل به، بطلت
لو كاته وهذا اللفظ ينظم وجوها، مثل أن يوكله بعقار في غيبه أو بكتابه فأعقفه
أو كاته الموكل بنفسه، أو يوكله بتزويج امرأة، أو شراء شيء فعقفه بنفسه،

﴿هـ﴾ غاية سبل

فإذا ثبت أنه تمليك نقول: أملاكه كتسل بالحقاق، ولا تعود، لا فيما يحصل
بعود، وهو ما يثبت للورثة، وهذا لا يحصل العود، فقط، بخلاف الجيوب، فإنه
لا يطل الأملاك، ولكنه يفجر عن التصرف إلى هذا لفظ «الإشارات»

قوله (١٧/١٧٢) قال ومن وكل آخر شيء، ثم تصرف بنفسه فيما وكل
به، بطلت الوكالة، أي، قال القذوري في «مختصره»^(١)

قال صاحب «الهداية» (وهذا اللفظ ينظم وجوها: مثل أن يوكل بإعطاء
غيبه أو بكتابه، فأعقفه أو كاته الموكل بنفسه، أو يوكله بتزويج امرأة، أو شراء
شيء، فعقفه بنفسه، أو يوكله بطلاق، فطلقها الزوج ثلاثا أو واحدة، وانقضت
عدتها، أو بالخلع، فخلعها بنفسه، لأنه لما تصرف (١٧/١٧٢) بنفسه، تغذر على
الوكيل التصرف، فبطلت الوكالة)

وأراد بقوله: (شراء شيء): شراء شيء بعينه، حيث تكون مباشرته بنفسه
عزلا للوكيل، وإنما قيد بقوله: (وانقضت عدتها)، لأنه إذا طلقها بنفسه واحدة؛
ولم تنقص عدتها، كان للوكيل أن يطلقها ما دام في العدة، بخلاف ما إذا طلقها
بنفسه ثلاثا، حيث لا يكون للوكيل أن يطلقها بعد ذلك، لا في العدة ولا بعدها.

قال في «شرح الطحاوي»: «والعرل الحكمي لا يحتج إلى معرفة (١٧/١٧٢) ٣٢٢
الوكيل، ويغفل سواء (١٧/١٧٢) ٣٢٢ عليم الوكيل أو لم يعلم، نحو: أن يموت الموكل،
أو يوكل وكيلًا يبيع عنه، ثم إن الموكل أخرج العبد من ملكه قبل أن يبيع الوكيل،
أو دبره، أو كاته، أو رهنه لرحل، أعرل الوكيل، عليم للوكيل به أو لم يعلم.

(١) ينظر: مختصر القذوري (ص/١١٦).

أَوْ يُوكِّلُ بِطَلَاقي امْرَأَتِهِ فَطَلَّقَهَا الرَّجُلُ ثَلَاثًا أَوْ وَاحِدَةً وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ بِالْحُلْعِ
فَخَالَعَهَا بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ نَحَا تَصَرُّفَ بِنَفْسِهِ تَعَدَّرَ عَلَى الْوَكِيلِ التَّصَرُّفَ فَصَلَّتْ

«وَالِدُهُ عَادَهُ سَلَامًا»

وَكَذَلِكَ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِأَنْ يَخْلَعَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الرَّجُلُ طَلَاقًا بَشَاءً، أَمَزَلَ
الْوَكِيلُ، وَنَوَّأَنَّ الْعِدَّةَ عَدًّا إِلَى يَدَيْهِ لِمُوكِّلِهِ، تُنْصَرُّ: إِنْ عَدَّ إِلَى يَدَيْهِ فَتُسَخَّرُ، عَادَتِ
الْوَكَاةُ، وَإِنْ عَادَ بِحُكْمٍ بِلَدٍّ جَدِيدٍ، سَمَّيْنَا لَوَكَاةً^(١). إِلَى هَذَا لَفْظُ الْإِمَامِ
الْأَسْبَغَانِيِّ فِي «شرح الطحاوي».

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الأصل»: «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّجُلُ رَجُلًا بِشَيْءٍ عَدِي لَهُ، ثُمَّ رَدَّ الْوَكِيلُ
بِاعَ الْعِدَّةَ، أَوْ دَبَّرَهَا، أَوْ كَاتَبَهَا، أَوْ وَفَّقَهَا، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ رَهَنَهُ وَفَضَّ مِنْهُ، أَوْ آخَرَ،
أَوْ كَانَتْ أُمَّةً قَرِيبَةً، هُوَ يَدْرُسُ، أَوْ لَمْ يَدْرُسْ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَقْصُرُ لِلْوَكَاةِ، مَا خِلَا الْوَطْءِ
بِذَا لَمْ يَلِدْ، وَمَا خِلَا الْإِبْرَارَةِ وَالزَّهْرِ، وَكَذَلِكَ لِلْخِدْمَةِ لَيْسَ بِتَقْضِيٍّ لِلْوَكَاةِ»^(٢).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبَغَانِيُّ [٧٣١/١٩] فِي «شرح الكافي»
لِلْحَاكِمِ الشَّهِيدِ «وَلَوْ بَاعَهَا الْآمِرُ أَوْ الْوَكِيلُ، ثُمَّ رُدَّتْ بِعَيْنٍ بِقَضَاءٍ قَاضٍ، فَلِوَكِيلٍ
أَنْ يَبِيعَهَا؛ لِأَنَّهُ عَادَ قَدِيمَ الْجِلْدِ فِيهَا، فَعَادَتِ الْوَكَاةُ، وَإِنْ قَبِلَهَا لِمَوْلًى بِغَيْرِ قَضَاءٍ
فَاقْصِرْ بِعَيْنٍ، أَوْ بِغَيْرِ عَيْنٍ بَعْدَ الْقَبْضِ؛ لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهَا؛ لِأَنَّ الرَّدَّ هُوَ
فِي حُكْمِ عَقْدٍ جَدِيدٍ، فَكَانَ الْعَانِدُ إِسْرَافًا بِلَدٍّ آخَرَ، فَلَا تَعُودُ الْوَكَاةُ.

وَإِنْ كَانَ الرَّدُّ بِحِمَارٍ شَرِيطٍ، كَانَ لِبَيْعِهِ، أَوْ لِمُشْتَرِيهِ، أَوْ بِفَسَادِ الْبَيْعِ، أَوْ
بِخِيَارِ رُؤْيَا، فَلِوَكِيلٍ عَلَى وَكَايَتِهِ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ هُوَ نَسْخٌ لِلْعَقْدِ مِنَ الْأَصْلِ، وَإِنْ
رَجَعَتِ الْأُمَّةُ إِلَى الْآمِرِ بِمِيرَاثٍ، أَوْ غَيْرِهِ بِعَيْنٍ جَدِيدَةٍ، سَمَّيْنَا لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهَا،
لِأَنَّ الْوَكَاةَ قَدْ انْتَهَتْ، حَيْثُ تَقَرَّرَ مُوَحَّدُ تَصَرُّفِهِ [١١٠/١٦]، فَلَا يَعُودُ وَكِيلًا إِلَّا
بِتَوَكُّلٍ جَدِيدٍ، وَلَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَيْنٍ، ثُمَّ أَرَادَ لَهُ هِيَ التَّجَارَةُ، أَوْ حُبِّي عَلَيْهِ جَدِيدٌ.

(١) سَمَّيْنَا «شرح محضر الطحاوي» لِلْأَسْبَغَانِيِّ [٢٦٢/٩].

(٢) يَهْدِي الْأَصْلُ بِمَعْنَى «مَعْرُوفٍ بِمَعْنَى» [١١٠/٢٧٧] هُنَا وَرَأَى الْأَوْقَافَ الْقَطْعَ.

الوكالة، حتى لو تزوجها بنفسه وأبانتها لم يكن للوكيل أن يزوجه منه؛ لأن الحاجة قد انقضت، بخلاف ما إذا تزوجه الوكيل وأبانتها؛ له أن يزوجه الموكَّل

عناية السبع

كان الوكيل على وكالته؛ لأن محل التصرف قائم.

ثم اعلم: أن الخلاف لم يُذكر في «الأصل» [٥٧٣/١٢]، ولا في «الكافي»، ولا في «شرح» فيما إذا ردَّ العبدُ بعينه بقضاء، حيث كان للوكيل أن يبيعه، ولكن ذكر القُدوري في «شرح» خلافاً بين أبي يوسف ومحمد فقال: «قال أبو يوسف: ليس للوكيل أن يبيعه، وقال محمد: له أن يبيعه».

وجه ما روي عن أبي يوسف: أن الموكَّل لما تصرف فيه بنفسه صار ذلك عزلاً للوكيل، فلا تعود الوكالة إلا بالوكالة مُستقبلة.

وجه قول محمد: أن الوكالة باقية؛ لأنها إطلاق، إلا أنه عجز عن التصرف بخروج العبد عن الملك، فإذا عاد على حكم الملك الأول زال العجز، فعادت الوكالة، وليس هذا كالتوكيل بالهبة إذا وهبه بنفسه، ثم رجع، حيث لا يكون للوكيل أن يهب؛ لأن رجوع الواهب باختياره دليل على عدم حاجته إلى هبة الوكيل، فكان ذلك عزلاً له دلالة.

وقال شيخ الإسلام الأنبيجاني - في باب الوكالة في النكاح من «شرح الكافي» -: «ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها، فإذا لها زوج، فمات عنها، أو طلقها وانقضت العدة، ثم زوجه إياه الوكيل جاز؛ لأنه أمره بإنكاحها إياه، وهو متصور بواسطة [٥٧٤/١٢] الموت وانقضاء العدة، فانصرف التوكيل إليه، وصار كأنه نص على إضافة التوكيل إلى تلك الحالة.

والوكالات مما تقبل التعليق [٥٢٢/٢] والإضافة إلى زمان في المستقبل، ولو تزوجه الموكَّل ثم أبانتها، لم يكن للوكيل أن يزوجه إياه؛ لأنه حصل مقصوده بالتوكيل والأمر، فانتهى الأمر ضرورة؛ لأنه لما فعله بنفسه؛ فقد أعجزه عن

لِبَقَاءِ الْحَاجَةِ ، وَكَذَا لَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَبْدِهِ قَبَاعَهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَوْ رُدَّ عَلَيْهِ بِعَبْدٍ بِقَضَاءِ قَاضٍ ؛ فَمَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهُ قَرَّةً أُخْرَى ؛ لِأَنَّ بَيْعَهُ بِنَفْسِهِ مَنَعٌ لَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فَصَارَ كَالْعَزْلِ .

غاية البيان

التَّحْصِيلُ ، فَصَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْعَزْلِ .

وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الْوَكِيلُ وَدَخَلَ بِهَا ، ثُمَّ أَبَانَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، ثُمَّ زَوَّجَهَا إِيَّاهُ جَارًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُلْ مَقْصُودُ الْأَمْرِ بَعْدُ ، وَقَدْ بَقِيَ بَعْدَ هَذَا الْعَارِضِ مُتَصَوِّرُ الوجودِ ، فَبَقِيَ الْأَمْرُ .

وَلَوْ ارْتَدَّتْ فَلَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ، ثُمَّ سُبِّتَتْ وَأَسْلَمَتْ ، فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ الْوَكِيلُ ؛ جَارًا فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَلَمْ يَجُزْ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَتْ أُمَةً ، وَنِكَاحُ الْأُمَةِ لَيْسَ بِمَعْهُودٍ ، وَغَيْرُ الْمَعْهُودِ خَارِجٌ عَنْ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ عَنْهُمَا ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، وَلَكِنَّ الْمُوَكَّلَ تَزَوَّجَ [٥٧٤/١٢] أُمًّا أَوْ ذَاتَ رَحِمٍ مَحْرَمٍ [٥٩٩/٦] مِنْهَا ، أَوْ أَرْبَعًا سِوَاهَا ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ عَنِ الْوَكَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ فَعْلًا يُعْجِزُ عَنْ تَحْصِيلِ مَا أَمَرَ بِهِ ، فَصَارَ عَزْلًا دَلَالَةً ، وَإِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ وَلَكِنَّهُ قَالَ : إِنْ تَزَوَّجَهَا فِيهِ طَالِقٌ ، فَلَيْسَ بِإِخْرَاجٍ لَهُ مِنَ الْوَكَالَةِ .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاء الدِّينِ الأَنْسِي حَاشِي فِي «شرح الكافي» - فِي بَابِ تَوْكِيلِ الزَّوْجِ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْخُلْعِ - : «وَلَوْ وَكَّلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ ، فَإِنَّ طَلَاقَ الْوَكِيلِ يَقَعُ عَلَيْهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّ مُحَلِّيَةَ الطَّلَاقِ لَمْ تَنْعِدِمِ بِتَطْلِيقِ الزَّوْجِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حَالَعَهَا الزَّوْجُ ، فَإِنْ لَمْ يُطَلِّقَهَا الْوَكِيلُ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَتَزَوَّجَهَا ، فَطَلَّقَهَا الْوَكِيلُ ؛ لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ وَكَّلَهُ فِي الْمِلْكِ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا غَيْرُ الْمِلْكِ الْأَوَّلِ .

وَلَوْ ارْتَدَّتْ أَوْ ارْتَدَّ الزَّوْجُ ، فَإِنَّ طَلَاقَ الْوَكِيلِ يَقَعُ عَلَيْهَا فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّ مُحَلِّيَةَ الطَّلَاقِ تَبْقَى مَا بَقِيََتِ الْعِدَّةُ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ عليه السلام: لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ مَرَّةً أُخْرَى فَإِنَّ الْوَكَالَهَ [١٧/١٥١] بَاقِيَةٌ ؛ لِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ ، وَالْعَجْزُ قَدْ زَالَ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَكَّلَهُ بِالْهَبَةِ قَوْمٌ بِنَفْسِهِ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَهَبَ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ فِي الرُّجُوعِ نَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلُ عَدَمِ الْحَاجَةِ .

أَمَّا الرَّدُّ بِقَضَاءٍ بغيرِ اخْتِيَارِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ دَلِيلُ زَوَالِ الْحَاجَةِ ، فَإِذَا عَادَ إِلَيْهِ قَدِيمُ مَلِكُهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فيها البيان

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْمُرْتَدَّةَ إِنْ كَانَتْ مَعْتَدَةً ؛ لَا يَقَعُ طَلَاقُ الزَّوْجِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ قَدْ ارْتَفَعَ فِيمَا بَيْنَهُمَا بِطَرِيقِ الْفَسْخِ ، فَصَارَ [١٧/١٥٢] كَارْتِفَاعِهِ بِسَائِرِ وجوهِ الْفَسْخِ ، فَعَلَى قِيَاسِ تِلْكَ الرُّوَايَةِ: يَتَّبَعِي أَنْ تَبْطُلَ الْوَكَالَهَ .

وَأِنْ لَحِقَ الزَّوْجُ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا ، ثُمَّ طَلَّقَ الْوَكِيلُ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ ؛ لَمْ يَقَعْ طَلَاقُهُ عَلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ عَادَ مُسْلِمًا فَرَوَّجَهَا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَبْتِ ، فَانْعَزَلَ وَكَيْلُهُ ضَرُورَةً ، وَلِأَنَّهُ يَنْقُطُ حُكْمُ الْعِدَّةِ الَّتِي وَجَبَتْ حَقًّا لِلْأَزْوَاجِ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُشْرُوعٌ لِرَفْعِ قَيْدِ ثَبَتِ حَقًّا لِلْأَزْوَاجِ ، وَقَدْ بَطُلَ ذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ إِذَا ارْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ ، لِأَنَّ عِدَّتَهَا سَقَطَتْ بِلَحَاقِهَا بِدَارِ الْحَرْبِ ، وَلَمْ يَتَّقِ مَحَلًّا لِلطَّلَاقِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ عَادَ مُسْلِمًا أَوْ مُسْلِمَةً فَرَوَّجَهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا يَمْلِكُ جَدِيدٌ غَيْرُ الْمِلْكِ الْأَوَّلِ . إِلَى هُنَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ علاءِ الدِّينِ الْأَسْمِيعَانِيِّ .

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ) ، أَيُّ: لِأَنَّ الْوَاحِدَ مُخْتَارٌ فِي الرُّجُوعِ بِالْهَبَةِ .

قَوْلُهُ: (فَكَانَ دَلِيلَ عَدَمِ الْحَاجَةِ) ، أَيُّ: كَانَ رَجُوعُ الْوَاحِدِ مُخْتَارًا دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ حَاجَتِهِ إِلَى هَبَةِ وَكَيْلِهِ ، فَكَانَ عَزْلًا عَنِ الْوَكَالَهَ دَلَالَةً .

وَاللَّهُ عليه السلام أَعْلَمُ [بِالصُّوَابِ] ^(١) .

(١) ما بين المقتولين: زيادة من: «ن»، و«م»، و«نح»، و«غ»، و«ض» .

فهرس الموضوعات

٥	كتاب الحوالة
٣١	كتاب أدب القاضي
٧٩	فصل في الحبس
٩٨	باب كتاب القاضي إلى القاضي
١٢١	فصل آخر
١٥١	باب التحكيم
١٦٢	مسائل شتى من كتاب القضاء
١٨٢	فصل في القضاء في التوارث
٢٠٩	فصل آخر
٢١٧	كتاب الشهادات
٢١٧	كتاب الشهادات
٢٤٧	فصل
٢٧٢	باب من تقبل شهادة ومن لا تقبل
٣٢٨	باب الاختلاف في الشهادة
٣٥٩	فصل في الشهادة على الإرث
٣٦٧	باب الشهادة على الشهادة
٣٩١	فصل
٣٩٧	كتاب الرجوع عن الشهادة
٤٣٧	كتاب الوكالة
٤٧٨	باب الوكالة بالبيع والشراء
٤٧٨	فصل في الشراء
٥٣٥	فصل في التوكيل بشراء نفس العبد
٥٤٤	فصل في البيع
٥٧٨	فصل
٥٩٣	كتاب الوكالة بالخصومة والقبض
٦٣٥	باب عزل الوكيل